



















الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَتُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الحادية عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي للفرعية

١٩٦٠ رقم التسجيل







الأحكام الصادرة  
من  
الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد  
فؤاد جابر ، وفهم يسى جندى ، ومحمود خاطر ، والحسين الموضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ،  
ورشاد القدامى ، ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١ )

في الطلبين رقمي ١٧ ، ٤٠ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" :

( ١ ) ، ( ب ) ترقية :

طلب إلغاء قرار جمهوري فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة  
رئيس محكمة أو ما يعادلها ثم طلب إلغاء قرار جمهوري لاحق فيما تضمنه من  
إعفاء تربيته إلى درجة مستشار أو ما يعادلها باعتباره أثرا من آثار الطلب  
الأول . القضاء برفض ذلك الطلب يستلزم رفض الطلب اللاحق لانتهيار أحاسه  
التي أقيم عليه .

استقرأ حالة الطالب على درجة " فوق المتوسط " بحصوله على تقريرين  
متواليين يشهدان له ببلوغها . كون أحدهما لاحقا لتاريخ صدور القرار  
المطعون فيه مع إبتناؤه على تقرير من الختام العام سابق على تاريخ صدور  
ذلك القرار يجعله حاصلا فيه ومنسجما إليه . فتخطى في الترقية بخالف للقانون .



١ — إذا كان طلب إلغاء قرار جمهورى فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها قد أقيم على أساس الاستجابة لطلب سابق خاص بإلغاء قرار جمهورى فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها وباعتباره أثرا من آثاره ، وكان ذلك الطلب قد قضى برفضه ، فإن هذا الطالب وقد انهار الأساس الذى قام عليه يكون تبعا لذلك واجب الرفض .

٢ — إذا كان الطالب — وهو رئيس نيابة — قد حصل قبل صدور القرار الجمهورى المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٨ على تقديرين متتاليين كل منهما بدرجة "فوق المتوسط" — أحدهما بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٧ والثانى وإن كان تاريخه لاحقا لتاريخ صدور القرار الجمهورى المطعون فيه إلا أنه وقد بنى من ضمن ما بنى عليه على تقرير من المحامى العام مؤرخ ١٠/٤/١٩٥٨ فإنه ينسحب إلى ذلك التاريخ ويعد حاصلا فيه ، فإن حالة الطالب تعتبر بموجبهما مستقرة فى درجة فوق المتوسط ، وهو ما تتوافر به أهلية الترقية التى كانت متوافرة لزملائه الذين تخطوه فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها بموجب القرار الجمهورى المطعون فيه — مما يجعل القرار المذكور مخالفا للقانون بالنسبة لتخطى الطالب فى الترقية إلى هذه الدرجة أو ما يعادلها متعين الإلغاء فى هذا الخصوص .

## الحكمة

من حيث إن الطلبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن وقائعهما — تتلخص فى أنه بتاريخ ٢٣ من إبريل سنة ١٩٥٨ صدر قرار جمهورى بتعيينات قضائية بالحكام بالإقليم المصرى نشر فى اليوم التالى بالجريدة الرسمية لم يتضمن ترقية الطالب إلى درجة مستشار أو ما يعادلها أو إلى رئيس محكمة أو ما يعادلها ، فطعن فى هذا القرار أمام محكمة النقض بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٨ بتقرير طلب فيه الحكم أولا — بقبول الطعن شكلا .  
وثانيا — وفى الموضوع "أصليا" بإلغاء القرار الجمهورى المذكور فيما تضمنه



من عدم ترقيته إلى درجة مستشار أو ما يعادلها باعتبار أن هذا الطالب أثر من آثار الطلبة ورقى ١٢٧ سنة ٢٦ ق و ٢٦ سنة ٢٧ ق رجال القضاء و "إحتياطيا" بإلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من تخلى الطالب في الترقية ، إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها مع إلزام وزارة العدل (المطعون عليها) بالمصروفات ، وقال في تقرير الطعن إنه سبق أن صدر قرار جمهورى بتاريخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٧ لم يتضمن ترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يعادلها فطعن فيه أمام محكمة النقض في الطلب رقم ١٢٧ سنة ٢٦ ق طالبا إلغاءه في هذا الخصوص ، كما صدر قرار جمهورى آخر بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ تخطاه أيضا في الترقية إلى تلك الوظيفة أو ما يعادلها ، فطعن في هذا القرار أمام محكمة النقض في الطلب رقم ٢٦ سنة ٢٧ ق طالبا إلغاءه ، وأنه في أثناء نظر هذين الطلبين صدر القرار الجمهورى موضوع هذا الطلب بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ لم يتضمن ترقيته إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها أو إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، في حين أنه تضمن ترقية بعض من زملائه اللاحقين له في الأقدمية ممن لا يفضلونه في الأهلية ، إذ توافره تقريران قدر فيهما بدرجة "فوق المتوسط" قبل صدور ذلك القرار ، أحدهما بتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٧ والثانى بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٧ ، هذا فضلا عن إجراء تفتيش على عمله في سنة ١٩٥٨ حرره عنه تقرير أرسل لمدير التفتيش القضائى بالنيابة في ١١/٤/١٩٥٨ تعمدت الوزارة عدم إيداعه بملفه حتى تفوت عليه فرصة ترقيته في الحركة التى صدر بها القرار المذكور مما يشوب تصرف الوزارة بهذا السبب بالتعسف وسوء استعمال السلطة فوق مخالفة تصرفها هذا للقانون ، وفي أثناء نظر هذا الطلب (١٧ سنة ٢٨ ق) صدر قرار جمهورى آخر بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بتعيينات قضائية بالمحاكم بالإقليم المصرى نشر بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بالوقائع الرسمية لم يتضمن ترقية الطالب إلى درجة مستشار أو ما يعادلها ، فطعن فيه بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ أمام محكمة النقض طالبا أولا قبوله شكلا وثانيا إلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى درجة مستشار أو ما يعادلها باعتبار أن هذا الطالب أثر من آثار الطعون أرقام ١٢٧ سنة ٢٦ ق و ٢٦ سنة ٢٧ ق و ١٧ سنة ٢٨ ق مع



إلزام وزارة العدل بالمصروفات ، واستند في طلبه هذا (رقم ٤٠ سنة ٢٨ ق) إلى ما استند إليه في الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق — وقد قررت المحكمة ضم هذا الطلب إلى الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق ، وقدم الطالب مذكرة بدفائه في هذين الطلبين أصر فيها على ما أبداه في تقريرى الطعن ، كما قدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها رفض الطلبين باعتبار أنهما مكملين للطعون العميقة رفعا من الطالب وحكم برفضها ، ولأن هذا الأخير لم يبلغ درجة الأهلية التي وصلها زملاؤه الذين تخطوه في الترقية وهي كما قررها مجلس القضاء الأعلى وجوب استقرار حالة المرشح للترقية في درجة "فوق المتوسط" وذلك بأن يكون التقديران الأخيران المتواليان يشهدان له بالوصول إلى هذه الدرجة . . . . . وقدمت النيابة العامة مذكرة قالت فيها إن الطلبين رقمي ١٢٧ سنة ٢٦ ق و ٢٦ سنة ٢٧ ق السابق أن رفعهما الطالب ضد وزارة العدل أمام هذه المحكمة قد حكم برفضهما ، وأشارت إلى أن الطالب تقريبا مؤرخا ١٩٥٧/٧/٢١ قدر فيه بدرجة "فوق المتوسط" وتقديرين آخرين أولهما مؤرخ ١٩٥٨/٤/١٠ والثاني مؤرخ ١٩٥٨/٧/١٥ قدر فيهما بدرجة "فوق المتوسط" في ١٩٥٨/٧/١٦ .

وحيث إن طلب إلغاء القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة مستشار أو ما يعادلها وهو موضوع الطلب الأصلي في الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق وطلب إلغاء القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة مستشار أو ما يعادلها وهو موضوع الطلب رقم ٤٠ سنة ٢٨ برمته ، هذا الطلب في كلا الطعنين أساسه ومبناه — كما هو ظاهر من تقريرى الطعن فيهما — اعتبار كل من هذين الطلبين أثرا من آثار الطلبين رقمي ١٢٧ سنة ٢٦ ق و ٢٦ سنة ٢٧ ق السابق رفعهما من الطالب ضد وزارة العدل . . . . . وإذا كان يبين من الاطلاع على ملفي هذين الطلبين المضمومين للأوراق أن هذه المحكمة حكمت بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ برفضهما وبإلزام الطالب بمصاريفهما فإن الطالب رقم ٤٠ سنة ٢٨ ق برمته والطلب الأصلي في الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق وقد انهار الأساس الذي قام عليه كل منهما يكونان تبعاً لذلك واجبي الرفض ولا يبقى



بعد ذلك إلا ما طلبه الطالب احتياطيا في الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق من إلغاء القرار الجمهورى الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الطالب السرى أنه قد أودع به تقرير من المحامى العام السيد / ... .. مؤرخ ١٩٥٧/٦/٢٦ عن حالته إبان عمله معه في نيابة استئناف القاهرة خلال الثلاثة أشهر السابقة وتقرير آخر من السيد مدير إدارة التفتيش القضائى بالنيابة العامة مؤرخ ١٩٥٧/٧/٢٠ عن عمل الطالب مذ كان رئيسا للنيابة في نيابة السويس الكلية من ١٢ إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وفى نيابة شبين الكوم الكلية طوال شهر يونية سنة ١٩٥٧ قدر الطالب بمعرفة اللجنة التى شكلت برئاسة السيد النائب العام فى ١٩٥٧/٧/٢١ بعد اطلاعها على هذين التقريرين بدرجة "فوق المتوسط" كما أودع بملف الطالب السرى تقرير ثالث من المحامى العام السيد / ... .. مؤرخ ١٩٥٨/٤/١٠ عن حالة الطالب إبان عمله معه فى نيابة استئناف القاهرة منذ أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ إلى تاريخ تحرير التقرير قدر الطالب بمعرفة اللجنة التى شكلت برئاسة السيد النائب العام فى ١٩٥٨/٧/١٦ بعد اطلاعها على هذا التقرير وعلى تقرير آخر مؤرخ ١٩٥٨/٧/١٥ محور بمعرفة المحامى العام السيد / ... .. عن عمل الطالب معه فى نيابة استئناف القاهرة فى المدة من ١٩٥٨/٦/١٦ حتى ١٩٥٨/٧/١٥ قدر الطالب بناء على هذين التقريرين بدرجة "فوق المتوسط" .

وحيث إن هذا التقرير وإن كان تاريخه لاحقا لتاريخ صدور القرار الجمهورى المطعون فيه وهو ١٩٥٨/٤/٢٣ إلا أنه وقد بنى - من ضمن ما بنى عليه - على تقرير المحامى العام السيد / ... .. المؤرخ ١٩٥٨/٤/١٠ فإنه ينسحب إلى ذلك التاريخ ويعتبر حاصلا فيه ومن ثم يكون للطالب قبل يوم ١٩٥٨/٤/٢٣



الذى صدر فيه القرار الجمهورى المطعون فيه تقديران متتاليان كل منهما بدرجة "فوق المتوسط" أحدهما بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢١ والثانى بتاريخ ١٩٥٨/٤/١٠ تعتبر بموجبهما حالة الطالب مستقرة فى درجة "فوق المتوسط". هو ما تتوافر به أهلية الترقية التى كانت — كما تقول وزارة العدل — متوافرة لزملاء الطالب الذين تخطوه فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها بموجب القرار الجمهورى الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ مما يجعل القرار المذكور مخالفا للقانون بالنسبة لتخطى الطالب فى الترقية إلى هذه الدرجة أو ما يعادلها متعين الإنشاء فى هذا الخصوص .

---



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة : محمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ،  
وفهم ينسى جندي ، ومحمود حلي خاطر ، والحسيني العوضي ، وعادل يونس ، ورشاد القديسي ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٢ )

الطلبات أرقام ١٩ سنة ٢٧ و ٣٨ سنة ٢٧ و ٣٩ سنة ٢٧  
و ٤٨ سنة ٢٧ و ٥٣ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء"

( ا و ب ) إجراءات الطعن والخصوم فيه :

عدم قبول توجيه طلب إلغاء القرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية إلى  
أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى — النائب العام — بشأن تحديد أقدمية عضو النيابة .

الطعن في القرار الجمهوري بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشره  
بالجريدة الرسمية يقتضي عدم قبوله شكلا . لا يجدي الطالب التحدى بأن العلم  
اليقيني بالأقدمية لم يكن إلا عند صدور القرار الجمهوري بترقية بعض الزملاء المعينين  
معه في القرار المطعون فيه . هل ذلك ؟ .

( ب ) أقدمية :

الأقدمية بالنسبة لمن يعينون من خارج السلك القضائي تحدد في مرسوم التعيين بموافقة  
مجلس القضاء . الم ٢٢ و ٧٩ من قانون استقلال القضاء .

١ — توجيه طلب تحديد أقدمية عضو النيابة إلى أحد أعضاء مجلس القضاء  
الأعلى — النائب العام — غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة  
القائمة بين الطالب وبين الجهات الإدارية ، ذلك لأن الدولة تعتبر طبقا لنص  
المادة ١٤ من قانون المرافعات ممثلة بالوزارة ومديرى المصالح المختصة



والمحافظين والمديرين وأن الآراء التي يبدونها مجلس القضاء الأعلى ليست في حد ذاتها قرارات إدارية .

٢ - لما كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء توجب اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة ، وكانت المادتان ٣٧٩ و ٤٢٨ من قانون المرافعات توجب أن يكون ميعاد الطعن بالنقض ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه ، وكان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان - على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، وكان هذا القرار قد نشر في الجريدة الرسمية في ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ ولم يقرر الطالب بالطعن فيه إلا بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧ أى بعد الميعاد القانوني فإن الطلب المذكور يكون غير مقبول شكلا - ولا جدوى للطالب فيما يشيره من أنه لم يعلم علما يقينيا بأقدميته إلا بصدور القرار الجمهوري في يونيو سنة ١٩٥٧ الذي رقي فيه زملاؤه الذين همينوا معه ، ذلك لأن المادة ٧٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تحيل على المادة ٢٢ من ذلك القانون وهي تقضي بأن الأقدمية بالنسبة لمن يعينون من خارج السلك القضائي تحدد في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء ، وقد حددت أقدمية الطالب في قرار التعيين لاحقة لأقدمية زملائه الآخرين .

## المحكمة

من حيث إن الوقائع - تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن الطالب قدم الطلب رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق قال فيه إنه حصل على درجة ليسانس الحقوق في سنة ١٩٤١ بدرجة جيد ، وحصل دبلوم المعهد الجنائي في سنة ١٩٤٦ ، وعين موظفا بوزارة الجوية ثم ندب ضابط احتياط ثم نائبا للأحكام العسكرية ، وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ عين محاميا



من الدرجة الثالثة بالإدارة التشريعية بمصلحة الطيران المدني، وفي ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ رقي محاميا من الدرجة الثانية بتلك الإدارة، وفي سنة ١٩٥٥ نقل إلى النيابة الإدارية عضوا بها، ثم رشح لوظائف النيابة العامة وصدر قرار بتعيينه في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وكيلًا للنيابة. وقد اشتمل ذات القرار على عدد آخر من زملائه الذين يلونه في تاريخ التخرج. وحددت أقدميتهم جميعا بالنسبة لأقرانهم فيما عدا الطالب فاعتبر أحدث وكلاء النيابة، فكان ذلك مخالفا لقانون استقلال القضاء ومنطويا على إساءة استعمال السلطة. وقد أعقب ذلك صدور قرار من وزير العدل بإجراء حركة ترقية بين أعضاء النيابة في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ مشتملا على ترقية هؤلاء الزملاء إلى درجة وكلاء من الفئة الممتازة دونه رغم أنه أقدم منهم وسعين معهم في قرار ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥، ولذلك قدم الطلب ١٩ سنة ٢٧ متظالما من قرار ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقرار ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ وطلب — أولا : تعديل أقدميته على أساس احتساب مدة خدمته السابقة في الوظائف القانونية المعتبرة نظيرا لوظائف المحامين بإدارة قضايا الحكومة واحتياطيا — اعتباره أمبق في الأقدمية من الأستاذ ... .. المعين معه في قرار واحد — وثانيا : إلغاء القرار الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ بترقية وكلاء النائب العام سالف الذكر إلى وكلاء نيابة من الفئة الممتازة فيما تضمنته من تخطيه في الترقية أسوة بزملائه، وأسس الطالب تظلمه على أن قرار ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الصادر بتعيينه وكيلًا للنيابة قد تضمن تحديد الأقدمية لكافة زملائه الذين اشتمل عليهم دونه فوضع في آخر كشف أقدمية وكلاء النيابة وتساوى مع خريجي سنة ١٩٥٣، سنة ١٩٥٤ ولم يرع القرار مدة خدمته الطويلة في وظائف تعتبر نظيرا لوظائف النيابة، وقد أخير من ذلك في مركزه الوظيفي وكان وضعه يقتضي أن يكون في مقدمة وكلاء النيابة لأن مرتبه عند التعيين كان يزيد عن كثيرين منهم وقد احتسبت لزملاء في قرار ديسمبر سنة ١٩٥٥ مدة عملهم بالمحاماة في حين لم تحتسب له مدة عمله محاميا بالدرجة الثالثة والثانية بالإدارة التشريعية لمصلحة الطيران وهي وظائف ذات طبيعة قانونية ومدرجة في صلب الميزانية وهي من قوانين الدولة،



وكان يشرف على هذه الإدارة مستشار من إدارة قضايا الحكومة ، كما أنه وقع عليه الاختيار بمؤتمر اللجنة القانونية الدولية المنعقد بروما في سنة ١٩٥٠ ، كما أنه قد صدر قرار من لجنة النظراء بوزارة العدل باعتباره نظيرا لمحامى قضايا الحكومة وأعضاء النيابة اعتبارا من ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ أى من تاريخ اشتغاله بوظيفة محام من الدرجة الثالثة بالإدارة التشريعية ، فكان يجب اعتبار هذه المدة عند تحديد أقدميته في قرار التعيين ذلك القرار الذى يبين منه أنه أقدم زملائه الذين عينوا معه في ذات القرار ومنهم الأستاذ ... .. المتخرج في سنة ١٩٤٩ والذى لم تتجاوز مدة اشتغاله بالمحاماة المدة التى قضاهما الطالب في الأعمال القانونية ، وقد ترتب على هذا أن صدر قرار ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ بترقية بعض وكلاء النيابة إلى وكلاء من الفئة الممتازة ومنهم غالبية زملائه الذين عينوا معه في قرار ديسمبر سنة ١٩٥٥ ولم يشمل هذا القرار بالترقية ولو أنه وضع عند تعيينه في أقدميته الصحيحة لوجب ترقية أسوة بهم ، ولذلك فإن قرار ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٧ يشوبه ما شاب القرار الأصيل من بطلان وسوء استعمال للسلطة . ولما صدر القرار الجمهورى فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بترقية زملاء الطالب إلى وظيفة قاض أو ما يعادلها تظلم منه الطالب طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيطه ( الطلب رقم ٢٧/٣٨ رجال القضاء ) - كما تظلم بعد ذلك فى القرار الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ بترقية بعض زملائه إلى وكلاء من الدرجة الممتازة طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيطه ( الطلب رقم ٣٩ سنة ٢٧ رجال القضاء ) ثم تظلم الطالب بعد ذلك من القرار الجمهورى الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بترقية بعض زملائه إلى قضاة والقرار الوزارى الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بترقية بعض زملائه إلى وكلاء نيابة من الدرجة الممتازة فيما تضمنه من تخطيطه فى الترقية (الطلب رقم ٥٣ سنة ٢٨ رجال القضاء) وقد ضمت هذه الطلبات إلى بعضها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطلبات بالنسبة للنائب العام لأنه لا يجوز توجيه الطعن إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة كما دفعت بعدم قبول الطلب الأول رقم ١٩ سنة ٢٧ ق



بالنسبة لقرار ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ لتقديمه بعد الميعاد القانوني — ذلك أن ميعاد تقديم طلب الإلغاء يبدأ وفقا للأواد ٣٧٩ ، ٤٢٨ مرافعات ، ٢٣ من قانون نظام القضاء من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن فيه أو من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وهو تاريخ نشره أو العلم به . وقد نشر قرار ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالوقائع الرسمية في ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ ولم يقرر الطالب بالطعن فيه إلا في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٧ أى بعد فوات ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن ، وأبدت النيابة رأيها برفض الطلبات المتعلقة بالقرارات الأخرى موضوعا والتي رقي فيها زملاء الطالب دونه لأن وضع الطالب قد استقر بقرار ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وقد رد الطالب على دفع النيابة بأنه وإن كان قد علم علما يقيليا بقرار ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بنشره في الجريدة الرسمية إلا أنه لم يعلم علما يقيليا بأقدميته باعتبارها من عناصر هذا القرار والتي يمكنه على أساسها أن يتعرف مركزه القانوني فنشر القرار لا يسرى في حقه طالما لم يكن شاملا لجميع العناصر التي تمكن لصاحب الشأن أن يتعين مركزه القانوني بالنسبة لذلك القرار لأنه لم يعلم بأقدميته على وجه اليقين إلا عندما صدر قرار ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ ورقي فيه زملاؤه الذين عينوا معه في قرار ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث إن توجيه الطلب إلى النائب العام — وهو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى — غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية على ما هو مبين بطلباته ، ذلك بأن الدولة تعتبر طبقا لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات ممثلة بالوزارة ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وأن الآراء التي يبدونها مجلس القضاء الأعلى ليست في حد ذاتها قرارات إدارية .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب الأول شكلا بالنسبة لقرار ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ هو دفع في محله ، ذلك أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء توجب اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وتوجب المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات أن



يكون ميثاق الطعن بالنقض ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه .  
ولمّا كان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان على ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة ، وكان هذا القرار قد نشر في الجريدة الرسمية في ٢ من يناير  
سنة ١٩٥٦ ولم يقرر الطالب بالطعن فيه إلا بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧  
أي بعد الميعاد القانوني فإن الطلب المذكور يكون غير مقبول شكلاً ، ولا جدوى  
للاطلب فيما يشيره من أنه لم يعلم علماً يقينياً بأقدميته إلا بصدد القرار الجمهوري في يونيه  
سنة ١٩٥٧ ، ذلك بأن المادة ٧٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تحيل على  
المادة ٢٢ من ذلك القانون وهي تقضي بأن الأقدمية بالنسبة لمن يعينون من خارج السلك  
القضائي تحدد في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء . وقد حددت أقدمية  
الطالب في قرار التعيين كما هو واضح منه لاحقة لأقدمية زملائه الآخرين ، ومن  
ثم يكون الطعن في قرار ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطلبات الأخرى غير متجة في موضوعها إذ أقيمت على أساس  
الاستجابة للطلب الأول الخاص بتحديد أقدمية الطالب في قرار التعيين ، أما وقد  
تقرر أن ذلك الطلب غير مقبول شكلاً فإن أقدمية الطالب تكون قد استقرت  
طبقاً للقرار الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، من ثم يتعين رفض باقي طلبات  
الطالب .



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومجد فؤاد جابر ،  
وفهم يسى جندى ، ومحمود حلي خاطر ، والحسينى العوضى ، ومجد رفعت ، وعادل يونس ، ومحسن  
المبازل ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٣ )

الطلب رقم ١٥٨ سنة ٢٥ ق "رجال القضاء" :

(١، ب، ج) علاوات "القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى لقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧" . اختصاص .

مفهومه — إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التى  
تمت فعلا والقرارات والأحكام التى أصبحت نهائية .

نطاقه — اشتغال كلمة "الدعوى" بطلبات رجال القضاء والنيابة أمام  
الجان القضائية والمحاكم الادارية .

أثر اعتبار الدعوى المنظورة أمام جهات القضاء منتبهة —  
امتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥  
الصادر في ١١/٥/١٩٥٥ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ — بشأن  
منع علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيئاتهم عن زملائهم  
الذين هم أحدث منهم فى أقدمية الدرجة — أصبح ملغى من وقت صدوره ،  
ولا يترتب عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا والقرارات والأحكام

---

ملاحظة : صدرت أحكام مماثلة فى الجلسة ذاتها فى الطلبات أرقام ٩٢ ، ٧٠ ، ٨٣ ، ٩٠ ،  
٩١ ، ٩٢ ، ١٥٩ سنة ٢٥ ق رجال قضاء .



الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية التي أصبحت نهائية — وتعتبر الدعاوى منتبهة بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة القضائية التي تنظرها وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

٢ — تشمل كلمة " الدعاوى " في مفهوم هذا القانون التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .

٣ — القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص في مادته الثانية على اعتبار الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أو أية جهة قضائية أخرى منتبهة بمجرد نفاذه — فإنه يتمتع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أية مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصا بالشكل أو الاختصاص .

## المحكمة

من حيث إن وقائع هذا الطلب — على ما يبين من الأوراق — تتلخص في أن الأستاذ... .. تقدم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل في ١٩٥٣/١٢/٣١ بطلب قيد برقم ١٢٢٠ سنة ٢ ق طالبا أحقيته لمرتب لا يقل عن مرتب من هم بعده في الأقدمية من رجال القضاء تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٨/١٢، فدفعت وزارة العدل بعدم اختصاص اللجنة بطلب الطالب، وبتاريخ ١٩٥٤/١/٢٤ أصدرت اللجنة قرارها برفض الدفع وبأحقية الطالب في أن يسوى راتبه على الوجه الذي طلبه، فطعننت وزارة العدل في هذا القرار إلى محكمة القضاء الإداري بالطعن رقم ٩٨٦٦ لسنة ٨ ق وطلبت الحكم — أصليا — بعدم اختصاص اللجنة القضائية بنظر تظلمات رجال القضاء — واحتياطيا — بإلغاء قرار اللجنة — وبتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٨ قررت محكمة القضاء الإداري إحالته إلى محكمة النقض للاختصاص — ولدى هذه المحكمة قدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها اعتبار قرار اللجنة القضائية مسانف الذكر كأن



لم يكن مع إلزام الطالب بالمصروفات ، كما قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها اعتبار التظلم المرفوع من الطالب إلى اللجنة القضائية منتهيا واعتبار القرار الصادر من تلك اللجنة بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٤ كأن لم يكن وذلك استنادا إلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

وحيث إن القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١١/٥/١٩٥٥ إذ نص في مادته الأولى على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري يجلس الدولة والقرارات النهائية التي صدرت من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والتسويات التي تمت فعلا حتى صدور هذا القانون يعتبر ملغيا من وقت صدوره قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيئاتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة" وإذ نص في المادة الثانية على أنه "تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري يجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى ، وتعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدور هذا القانون وترد الرسوم الخاصة بها إلى رافعيها" . فقد دل على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ أصبح ملغيا من وقت صدوره ولا يترتب عليه أي أثر بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية والمحاكم الإدارية التي أصبحت نهائية وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أي كانت الجهة القضائية التي تنظرها وتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور — وتشمل كلمة الدعاوى في مفهوم هذا القانون التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية مما لا معدى منه من تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ مادام هذا القانون قد أصبح معمولا به قبل الفصل في موضوع المنازعة الحالية والتزول على حكمه والقضاء باعتباره التظلم المرفوع من الأستاذ ( ... ) منتهيا واعتبار القرار الصادر لصالحه كأن لم يكن .



الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة المدنية

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هباز المستشار ، وبحضور السادة : محمد رفعت ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، المستشارين .

( ١ )

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) نقض "إجراءات الطعن" "تقرير الطعن" "الخصوم في الطعن"  
"فيمن يوجه إليه الطعن عند تعدد الخصوم".

ليس على رافع الطعن أن يوجهه إلا لمن حكم له . عدم جواز توجيهه إلى غيره  
من كان في الخصومة وحكم عليه مثله . مثال .

( ب ، ج ) تنفيذ عقارى "الطعن في إجراءات التنفيذ" .

شرط إجازة الطعن للدين . في إجراءات التنفيذ المقامى بدعوى بطلان أصلية بما في ذلك  
حكم مرمى المزاك عند فوات مواعيد الطعن لا يكون قد تعلق بالعين حق الغير حسن  
النية . مثال لغش تبطل به كافة التصرفات والإجراءات ويمنع من إضافة الملك ولا يجعل  
صاحبه من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون .

١ - ليس على الطاعن عند توجيهه للطعن إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم  
لهم ، فإذا كان الواقع في الدعوى أن ورثة الدائن غير محكوم لهم بل محكوما عليهم هم  
والطاعن بإبطال إجراءات نزع الملكية وبالتسليم فإنه لا يكون على الطاعن اختصاصهم .



٢ — يجوز للمدين المتزوع ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن في إجراءات التنفيذ العقارى أن يطلب بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم مرسى المزاد لانقضاء دين طالب التنفيذ أو لبطلان سنده إلا إذا تعلق بالعين المبيعة أو بإجراءات التنفيذ حق للغير حسن النية .

٣ — إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه الأول وشقيقته مورثة باقى المطعون عليهم اقترضوا مبلغا ورهنا ضمنا لذلك حصمة في منزل ولما لم يسددا قرضهما عند حلول الأجل اتخذ الدائن ومن بعده زوجته عن نفسها وبصفتها وصية على أولاده إجراءات نزع الملكية ، وكان المدينان أثناء هذه الإجراءات يؤديان الدين وملحقاته على دفعات حتى بلغت الإجراءات غايتها عند قاضى البيوع وتحدد للبيع جلسة وفيها حضر وكيل المدينين وقرر أن الدين قد سدّد وطلب التأجيل لعمل المحاسبة ولكن الحاضر عن طالبة البيع أنكر ذلك وأصر على البيع وطلب إيقاعه على مسئوليته فأمر القاضى بالاستمرار فى البيع ، وحضرت طالبة البيع وقررت الشراء لحسابها ولحساب وورثة الدائن ورسا عليها المزاد وسجل حكم مرسى المزاد ثم قررت بعد ذلك أنها اشترت الحصمة الرامى عليها مرادها باسم ولحساب الطاعنة — شقيقة المطعون عليهم — التى حضرت وقررت فى محضر الحلول أنها قبلت الشراء لصالحها ، وسجل محضر الحلول وسلمت الحصمة المبيعة إليها ، إذا كان ذلك وكان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المطعون عليهم المتزوعة ملكيتهم قد قاموا بسداد الدين فعلا قبل إيقاع البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعنة لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المطعون عليهم بالسداد وأنها شقيقتهم وتملك باقى الحصمة فى العقار الموهون ، فإن هذا يفيد أن محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعنة منيئة النية ، ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ثبوت الغش من جانب الطاعنة فإن هذا الغش الذى تبطل به كافة التصرفات والإجراءات يمنع من إضافة الملك إلى الطاعنة ولا يجعلها من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون — ولما كان هذا الغش ثابتا فى حق الأصيل وهى الطاعنة فإنه لا جدوى من النعى على الحكم فى تطبيقه للمادة ١٠٤ من القانون المدنى التى تجعل عبوب الإرادة والظروف الخاصة التى تحيط بالنائب منصرفا إلى شخص الأصيل ، ولا جدوى كذلك من النعى على الحكم



فيا قرره من أن الطاعة لا تملك من الحقوق أكثر مما تملك الراسى عليها المزاد وإن حلولها محل الراسى عليها المزاد لا يعوق استرداد المدينين لعقارهم .

## الحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه الأول وشقيقته المرحومة نجية مصطفى شرشر مورثة باقى المطعون عليهم اقترضا من جورج شيان مبلغ ستمائة جنيه ووهنا له ضمنا لذلك ١٤ ط شيوعا في المنزل رقم ١ بشارع ابن الرشيد، وذلك بمقد رهن رسمى مؤرخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ ومسجل بقلم الرهون بحكمة مصر المختلطة ، ولما لم يسدد المدينان قرضهما عند حلول الأجل اتخذ الدائن إجراءات نزع الملكية على القدر المرهون بحكمة مصر المختلطة ، وقد توفى الدائن أثناء الإجراءات فاستأنفت السير فيها زوجته الست بهيجة شيان عن نفسها وبصفتها وصية على أولاده ، وكان المدينان أثناء هذه الإجراءات يؤديان الدين وملحقاته على دفعات حتى بلغت الإجراءات غايتها عند قاضى البيوع وتحدد للبيع جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وفى هذه الجلسة حضر وكيل المدينين وقرر أن الدين قد سدد وطلب التأجيل لعمل المحاسبة ولكن الحاضر عن طالبة البيع أنكر ذلك وأصر على البيع وطلب إيقاعه على مسئوليته فأمر القاضى بالاستمرار فى البيع ، وحضرت طالبة البيع وقررت الشراء لحسابها ولحساب ورثة الدائن ، ورسا عليها المزاد فى تلك الجلسة بالثمن الأساسى ومقداره ٦٥٠ ج بخلاف المصاريف، وسجل حكم مرسى المزاد فى يوم الجلسة برقم ٥٧٩٧ ، وفى يوم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ حضرت السيدة بهيجة شيان الراسى عليها المزاد لقلم المزادات بحكمة مصر المختلطة وقررت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها أنها اشترت الحصبة الراسى عليها مزادها باسم ولحساب الطاعة السيدة نعيمه مصطفى شرشر التى حضرت وقررت فى محضر الحلول أنها قبلت الشراء لمصالحها، وسجل محضر الحلول فى نفس التاريخ برقم ٥٨٤٢ وسلمت الحصبة المبيعة إلى الطاعة فى ٨ من ديسمبر



سنة ١٩٤٠ . فرغ المطعون عليهم الدعوى الابتدائية رقم ٣٨١ سنة ١٩٤١  
كلى مصر على ورثة الدائن جورج شيبان وأدخلوا فيها الطاعنة وطلبوا الحكم لهم  
ببراءة ذمتهم من مبلغ ٦٠٠ ج وملحقاته موضوع عقد الرهن التأمينى وشطب كافة  
التسجيلات التى ترتبت لصالح الدائن المذكور وخلفائه من بعده على العقار  
موضوع الرهن ، وندبت المحكمة الابتدائية خيرا لتصفية الحساب وقدم الخبير  
تقريره متضمنا أنه قبل الجلسة التى حدثت أخيرا للبيع كان المدينان قد وفا  
دينهما وملحقاته وأن لهما فى ذمتهم الدائن زيادة على ذلك مبلغ ٩٧ ج و ٦٥٩ م  
وعندئذ عدل المطعون عليهم طلباتهم إلى طلب الحكم — أولا : ببراءة ذمتهم  
من مبلغ ٦٠٠ ج وملحقاته موضوع عقد الرهن التأمينى مع شطب كافة التسجيلات  
التي ترتبت لصالح الدائن وخلفائه من بعده على العقار موضوع الرهن والتصريح  
بإجراء هذا الشطب — ثانيا : بتسليم العقار موضوع عقد الرهن — ثالثا :  
إلزام ورثة جورج شيبان بأن يدفعوا من تركة مورثهم مبلغ ٦٩٧ ج و ٦٥٩ م  
من ذلك ٦٠٠ ج تعويضا عن نزع الملكية بغير حق ومبلغ ٩٧ ج و ٦٥٩ م قيمة  
ما أظهره الخبير فى ذمة الدائن وورثته مع حفظ حقهم فى الرجوع من تاريخ استلام  
العين من تحت أيديهم إلى تاريخ ردها ومع إلزام ورثة جورج شيبان والطاعنة  
بالمصروفات والأتعاب والنفاذ ، وقد طعنت السيدة مرجريت شيبان إحدى  
الورثة بالتزوير فى إيصالات السداد فأوقفت الدعوى حتى يفصل نهائيا فى دعوى  
التزوير كما وضعت العين تحت الحراسة القضائية . وقضى فى دعوى التزوير  
فى ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ برفضها وتأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ٢٧ من  
مايو سنة ١٩٥١ فعجلت دعوى الموضوع وأصدرت فيها المحكمة الابتدائية حكما  
بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢ قضى أولا — ببراءة ذمة المدين ( المطعون  
عليهم ) من مبلغ ٦٠٠ ج وملحقاته وهو الدين المضمون بالرهن التأمينى الصادر  
لصالح جورج شيبان . ثانيا — بإلزام ورثة المرحوم جورج شيبان بأن يدفعوا  
للمدين ( المطعون عليهم ) من تركة ومال مورثهم مبلغ ٦٠٠ ج على سبيل  
التعويض عن نزع الملكية بغير حق ومبلغ ٩٧ ج و ٦٥٩ م المدفوع من المدين  
زيادة عما يجب أدائه . ثالثا — بإلزام ورثة جورج شيبان بالمصروفات ،



و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماه . رابعا - برفض ما عدا ذلك من الطلبات -  
وأُسست المحكمة الابتدائية قضاها على أن الدين سدد قبل جلسة المزا  
ولذلك تكون إجراءات نزع الملكية باطلة لا نعدام الدين ولكن  
دعوى البطلان لا تستقيم بعد أن فوت المدين حقه في الطعن بالمعارضة في التنيه  
أو في حكم مرسى المزا وما انطوى عليه من رفض طلب التأجيل . وهو يعتبر  
قضاء ضميا فاصلا في خصومة فلايسوغ معه الطعن على حكم مرسى المزا بطريق  
دعوى البطلان احترام القوة الشيء المقضى ، كما أنه قد تعلق بالعين المطلوب استردادها  
حق الغير الذي آلت إليه الملكية وهو السيدة نعيمة الطاعنة والتي لم تكن طرفا  
في الإجراءات وإنه إزاء استحالة رد العين للطعون عليهم تجميعهم إلى ما يطلبونه  
من تعويض عن هذه العين التي خرجت من ملكهم بغير حق - استئناف المطعون  
عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف بمجلد لها برقم ٧٠٢  
سنة ٦٩ طالبن إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الحكم ببطلان  
مرسى المزا وإلغاء محضر التسليم - وتسليم العقار إلى المستأنفين - كما استأنفه  
فوعيا ورثة جورج شيبان طالبن إلغاء الحكم فيما قضى به من براءة ذمة المستأنفين  
من مبلغ ٦٠٠ جنيه وملحقاته ومن إلزامهم بأن يدفعوا للمستأنفين من تركة ومال  
مورثهم مبلغ ٦٩٧ جنيها و ٦٥٩ مليا وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٧  
من فبراير سنة ١٩٥٥ حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل  
الحكم المستأنف وأولا - وفي الاستئناف الأصلي ببراءة ذمة المستأنفين من مبلغ  
٦٠٠ جنيه قيمة الدين المضمون برهن العقار المتزوع وملحقاته وإبطال إجراءات  
نزع الملكية وشطب التسجيلات المتوقعة على العين المتزوعة بما في ذلك تسجيل  
حكم مرسى المزا وتقرير الحلول مع تسليم العين التي رسا مرادها على السيدة نعيمة  
مصطفى عليهم وإلزام المستأنف عليهم ورثة جورج شيبان بأن يدفعوا من مال  
مورثهم المرحوم جورج شيبان للمستأنفين ٦٩٧ جنيها و ٦٥٩ مليا وألزمهم كلا  
من المستأنف عليهم بالمصاريف المناسبة لما قضى به عليه في الدرجتين وإلزامهم  
بمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة للمستأنفين نصفها على ورثة جورج شيبان  
والنصف على السيدة نعيمة مصطفى . ثانيا - برفض الاستئناف المرفوع من



السيدات صر جريت ومارى وجورجيت شيان والزامهن بمصاريف استئنافهن ، وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فحضر وكيل الطاعنة وصمم على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة عدم قبول الطعن شكلا أو رفضه موضوعا . وقد أصدرت دائرة الفحص قرارها بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وفي تلك الجلسة صمم الطرفان على طلباتهما كما صممت النيابة العامة على مذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الطاعنة لم تختصم في الطعن ورثة الدائن جورج شيان على الرغم من أنهم كانوا خصوما أمام محكمة الموضوع وصدر الحكم بإبطال إجراءات نزع الملكية وتسلم العقار المنزوعة ملكيته إلى المدينين في مواجهتهم وعلى الرغم من أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه قضاءه برد العين التي كانت في يدها وتسليمها للمدينين واستندت النيابة في دفعها إلى أن موضوع الطعن غير قابل للتجزئة إذ لو وفقت الطاعنة في طعنها واستردت العين ترتيبا على أنها من الغير لا يتأثر حقها على العقار الرامى عليها مزاده ولو ثبتت براءة ذمة المدينين قبل الدائنين من الدين الذى تسببت عنه إجراءات نزع الملكية لتعذر على المدينين بعد ذلك الرجوع على الدائنين بالثمن أو التعويض الذى يستحق لهم لقاء خروج عقارهم من يدهم بإجراءات نزع ملكية خاطئة اتخذها الدائنون على ذلك العقار رغم ثبوت الوفاء بدينهم قبل وسو المزايد . وأنه يحول بين المدينين وبين هذا الرجوع على دائنهم أن الحكم بينهما قد حاز قوة الأمر المقضى به فيما قضى به من تسليم العين للمدينين مما يترتب عليه أنه لا يكون للمدينين الحق في ثمن أو تعويض لعدم خروج العين به من تحت أيديهم — ولأنه وإن كانت تلك العين قد خرجت فيما بعد من يد المدينين فبحكم لم يكن ورثة الدائن طرفا فيه فلا يحتاج به عليهم — واستطودت النيابة إلى القول بأن عدم قبول هذا الطعن أولى من نقضه لصالح الطاعنة نقضا قد يجعله فيما بعد متعارضا مع ما استقرت به العلاقة بين طرفين من أطرافه



هما المدين والدائن بحيازته فيما بينهما قوة الأمر المقضى . وخلصت النيابة إلى القول بأنه إذا لم توجه إجراءات الطعن في موضوع غير قابل للتجزئة إلى جميع الخصوم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن هذا الذي أثارته النيابة العامة مردود بأنه لم يكن على الطاعنة عند توجيه الطعن إلا أن تختصم فيه خصومها المحكوم لهم — ولما كان ورثة شيان غير محكوم لهم بل محكوما عليهم هم والطاعنة بإبطال إجراءات نزاع الملكية وبالتسليم فإنه لم يكن على الطاعنة اختصاصهم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون . وتقول في بيان ذلك إن الحكم قضى بقبول دعوى البطلان بالنسبة لحكم مرسى المزاو تأسيسا على أن قرار قاضى البيوع برفض طلب التأجيل لم يكن مما يجوز استئنافه في حين أن ذلك القرار لم يكن متصلا بمسألة من مسائل الإجراءات ، بل كان قضاء في خلاف متصل بموضوع الدين إذ بنى طلب التأجيل على إدعاء المدين بالسداد وفي هذه الحالة وأمثالها يفصل قاضى البيوع في الأمر فيوقف الدعوى أو يؤجلها أو يرفض ذلك طبقا لما يرتئيه من الموازنة بين جميع الخصوم . وقضاؤه في هذه الحالة هو مما يجوز استئنافه طبقا لمفهوم المخالفة لنص المادة ٥٨٥ مرافعات قديم المقابلة للمادة ٦٦٧ مرافعات مختلط فيما قرره من عدم قبول المعارضة والاستئناف في الأحكام المتضمنة بمجرد تأخير البيع . ومفهوم المخالفة لهذا النص هو قبول المعارضة والاستئناف في الأحكام المتضمنة رفض طلب تأخير البيع . ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٦٦٣ من قانون المرافعات الجديد من عدم جواز الطعن بأى طريق في الحكم الصادر في طلب تأجيل البيع . الأمر الذى يعتبر منعنا لما كان مباحا في القانون القديم من حق الطعن على قرار قاضى البيوع الصادر برفض طلب التأجيل .



وحيث إن هذا النعي مردود — بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه يجوز للدين المتزوع ملكيته بعد فوات مواعيد الطعن في إجراءات التنفيذ العقارى أن يطلب بدعوى أصلية لإبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو المزاد لا نقضاء دين طالب التنفيذ أو لإعلان سنده إلا إذا تعلق بالعين المبيعة أو بإجراءات التنفيذ بحق للغير حسن النية — ولما كان الثابت من وقائع النزاع أن المزاد قد رسا بالثمن الأساسى فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ على ورثة الدائن ممثلين فى شخص السيدة بهيجة شيبان التى قررت — عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر — فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ أنها اشترت الحصبة الراسى عليها مزادها باسم ولحساب الطاعنة التى قررت فى محضر الحلول أنها قبلت الشراء لصالحها وذلك عملاً بالمادة ٦٥٨ من قانون المرافعات المختلط وهى تفيد أن الراسى عليه المزاد يعتبر فى هذه الحالة أنه اشترى بطريق التوكيل عن حل محله ، ومتى كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه بقبول دعوى المطعون عليهم بإعلان إجراءات التنفيذ العقارى وإبطال حكم مرسى المزاد لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه فى السببين الثانى والثالث خطأه فى القانون فيما جاء به ترتيباً على تقرير الحلول الحاصل فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ من أن الطاعنة لا تملك من الحقوق على العقار أكثر مما تملك الراسى عليها المزاد وأن حلولها محل الراسى عليها المزاد لا يعوق استرداد المدينين لعقارهم إذا ما ثبت أن دين طالب البيع قد تسدد بالكامل قبل إتمام البيع — ذلك أن ما تفيد به المادة ٥٧٦ مرافعات قديم أن القانون يفترض الراسى عليه المزاد وكيلًا لمن أقر بالتنازل له . ومن المسلم به أن الموكل لا يعتبر خلفًا لوكيله وأن الراسى عليه المزاد هو الذى يعتبر خلفًا للمدين ويتلقى الحق منه مباشرة — كما تنعى الطاعنة على الحكم ما ذهب إليه من أن الطاعنة تؤخذ بسوء نية بهيجة شيبان وقت رسو المزاد عليها باعتبار هذه الأخيرة نائبة عنها . ولذلك يبطل حكم مرسى المزاد عملاً بالمادة ١٠٤ من القانون المدنى فى حين أن حكم هذه المادة قاصر على العقود التى يلابسها عيب من عيوب الرضا وهو أمر يختلف عن حكم رسو المزاد، وما تار حول استيفاء دين الدائنين من نزاع ورفض



قاضى البيوع التأجيل لبعثه . ولم يستأنف المطعون عليهم قراره . فلم يبق أمامهم سوى دعوى التعويض ضد الدائنين بغير أساس بحكم مرسوم المزار .

وحيث إن مما أورده الحكم المطعون فيه ما يلى ” ويتبين مما سبق لإيراده من وقائع أن السيدة نجية مصطفى ذكرت أمام قاضى البيوع أن ذمة المدينين خالصة ولوحت بمستندات السداد ولم تعبأ الست بهيئة شيان بذلك واعتضت على طلب التأجيل لمراجعة الحساب وطلبت إيقاع البيع تحت مسئوليتها — فالقانون فى هذه الحالة لا يحميها بل يتكفل بحماية المدين المزروع ملكيته إذا ما ثبت أنه قام بسداد الدين فعلا قبل إيقاع البيع ولا يحرم هذا المدين من ملكه بمقولة إن الست نعيمة مصطفى حلت محل طالبي البيع لأن ما صدر من الست بهيئة شيان فى جلسة المزار يعتبر صادرا من الست نعيمة مصطفى لأنها وكالة عنها وبذلك تكون الست نعيمة مصطفى قد اشترت العقار وهى تعلم أن حق الدائنين فى البيع يشوبه البطلان ولأن الظروف كلها تدل على أن الست نعيمة مصطفى لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المستأنفين بالسداد وهى شقيقتهم . وتملك باقى الحصبة فى العقار المرهون على الشيوع “ — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه من أن الطاعة لم تكن بمنأى عن واقعة تمسك المستأنفين (المطعون عليهم) بالسداد وأنها شقيقتهم وتملك باقى الحصبة فى العقار المرهون يفيد أن محكمة الموضوع قد اعتبرت الطاعة سيئة النية . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ثبوت الغش من جانب الطاعة فإن هذا الغش الذى تبطل به كافة التصرفات والإجراءات يمنع من إضافة الملك إلى الطاعة ولا يجعلها من الغير الذين تنبسط عليهم حماية القانون — ولما كان هذا الغش ثابتا فى حق الأصيل وهو الطاعة فإنه لا جدوى من النعى على الحكم فى تطبيقه للسادة ١٠٤ من القانون المدنى التى تجعل عيوب الإرادة والظروف الخاصة التى تحيط بالنائب منصرفة إلى شخص الأصيل ، ولا جدوى كذلك من النعى على الحكم فيما قرره من أن الطاعة لا تملك من الحقوق على العقار أكثر مما تملك الراسى عليها المزار وأن حلولا محل الراسى عليها المزار لا يعوق استرداد المدينين لعقارهم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٢ )

الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٥ القضائية :

( ١ و ب ) عمل "إنهاء عقد العمل" "العقد غير محدد المدة" . محكمة الموضوع

النص في عقد الاستخدام على انتهائه بانتهاء الاجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار  
من رب العمل بعدم تجديده . تكرار التجديد ٢٢ مرة رغم النص في كل مرة على منعه .  
استخلاص محكمة الموضوع أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد إلى  
تجديده مرات متوالية لم يحدد عددها وقت التعاقد مما يجعل التعاقد منذ بدايته غير  
محدد المدة . سائق ولا مخالفة فيه للقانون .

لا محل للنعدي بنص الم ٦٨٠ مدني إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن عقد  
الاستخدام بدأ غير محدد المدة .

( ب و ج ) عمل "الفصل بغير مبرر" "شرط استحقاق التعويض" ،  
"الفصل بلا مبرر — الضرر" . تعويض . مسئولية . حكم  
"عيوب التدليس" "ما يعد كذلك" "إغفال الرد على دفاع  
جوهرى" .

استناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى عدم ثبوت المبرر في فصل العامل بتحقيق به  
الخطأ الموجب للمسئولية دون حاجة إلى إثبات سوء النية أو إساءة استعمال حق الفصل .

تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله . إلغيات الحكم  
من هذا الدفاع الجوهرى وعدم العناية بتحيصه أو الرد عليه . قصور .



١ — إذا كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن تعاقد المطعون عليه كمدرس للتربية البدنية مع المدرسة الطاعنة بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمقدار مدة سنة نص فيه على انتهائه بانهاء لأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من الطاعنة بعدم تجديده ، وأن هذا التعاقد قد استمر رغم ذلك يتجدد سنويا لغاية أغسطس سنة ١٩٥٣ أى اثنين وعشرين مرة ، فإن ما استخلصه الحكم من هذه الوقائع يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت أن هذا التجديد المتكرر رغم النص في كل مرة على منعه — يدل على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدء التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل هذا التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة وهو استخلاص سائح لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة فلا محل للتحدى بنص المادة ٦٨٠ من القانون المدني ، أما النعى عليه بأنه لم يكلف المطعون عليه بإثبات أى خطأ أو سوء نية أو إساءة استعمال للحق من جانب الطاعنة إكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع المطعون عليه مع أن ذلك لا يؤدي إلى نسبة أى خطأ للطاعنة فإنه في غير محله ، ذلك أن استناد الحكم في قضائه بالتعويض على الطاعنة إلى عدم ثبوت المبرر لديه في فصل المطعون عليه يتحقق به خطأها الموجب لمسئوليتها دون ما حاجة بعد ذلك إلى إثبات سوء نيتها أو إساءة استعمالها لحق الفصل .

٣ — لما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصله للأسباب التي استندت إليها في هذا الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اتفقت عن هذا الدفاع ولم يعن بتحصيص الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى يكون مشوبا بقصور يبطله .

## المحكمت

وحيث إن وقائعته تتلخص في أن المطعون عليه أقام على الطاعن بصفته وآخرين الدعوى رقم ٢٩٨٦ ، ٣٧٣١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى مصر أمام محكمة القاهرة الابتدائية — وقد ضممتا فيما بعد بعريضتين ذكر فيهما أنه التحق بالمدرسة العبيدية كمدرس للتربية البدنية في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد كتابي لمدة عام دراسي تجدد كل سنة بدون انقطاع مما يحمله من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة ، وأنه فوجيء في ١٤/٧/١٩٥٣ بفصله من عمله بالمدرسة بدون مبرر ظاهر ، وطلب الحكم قبل الطاعن أصليا بوقف قرار الفصل أو إلغائه وإعادته إلى عمله واحتياطيا الحكم بصرف المكافأة القانونية ومبلغ ٣٠٠٠ جنيه كتعويض عن فصله التعسفي ، ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم أصليا بوقف تنفيذ قرار الفصل وإلغائه وإعادته إلى عمله واحتياطيا إلزام الطاعن وباقي المدعى عليهم بأن يدفعوا له بطريق التضامن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه كتعويض عن فصله — وطلب الطاعن رفض الدعوى استنادا إلى أسباب منها أن عقد استخدام المطعون عليه محدد المدة ينتهى بانتهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار بذلك — ولما كان العقد الأخير المحرر مع المطعون عليه لمدة سنة تنتهى في آخر أغسطس سنة ١٩٥٣ فلا عسف في فصله وإنما فصل لانهاء عقده. وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤ حكمت المحكمة أخذا بدفاع الطاعن برفض الدعوى وأعفت المطعون عليه من المصاريف ، فاستأنف الأخير هذا الحكم ضد الطاعن فقط بصحيفة قيدت بجدول محكمة استئناف القاهرة برقم ١٢٤٢ سنة ٧١ ق طلب فيها إلغاء الحكم المذكور والحكم له بطلباته السابقة . وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة — أخذا بدفاع المطعون عليه — بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٦٨٦ جنيها و ٨٥٦ مليا والمصروفات المناسبة من الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ،



وبتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها، فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم أنه إذ قضى باختيار العقد المحرر بين الطاعنة والمطعون عليه عقداً غير محدد المدة قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من ستة أوجه أوردها في السبب الأول من أسباب الطعن كما شابه قصور من ثلاثة أوجه أوردها في السبب الثاني ، ويقول في بيان أوجه مخالفة القانون أن الوجه الأول منها يتلخص في مخالفة الحكم للقاعدة القانونية المفصوص عليها في المادة ١٥٠ من القانون المدني ، ذلك أن الحكم إذ تعرض للتعرف على إرادة المتعاقدين قد نرجع عن عبارات القعد الظاهرة مخالفاً في ذلك نص المادة ١٥٠ من القانون المدني في حين أن إرادة المتعاقدين لا يمكن - استخلاصها إلا بواسطة مادية أو موضوعية هي عبارة العقد ذاتها فإذا كانت هذه العبارة واضحة لزم أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة المتعاقدين المختلفة ولا يجوز الانحراف عن هذا التعبير لاستقصاء إرادة المتعاقدين الحقيقية عن طريق التفسير والتأويل - ولما كان كل عقد من العقود المقدمة في الدعوى صريحاً في تعيين مدته وهي مدة السنة الدراسية ، وكانت هذه هي إرادة العاقدين الظاهرة والباطنة فإن الحكم إذ اعتبر أن عقد العمل كان غير محدد المدة يكون قد خالف القانون . ولا يعتمد في هذا الصدد بالقول بأن للقاضي أن يعدل عن المعنى الظاهر للفظ واضح الدلالة إلى معنى آخر يقتنع بأنه هو المعنى الذي قصد إليه المتعاقدان ، إذ يشترط لذلك أن يثبت القاضي في حكمه أن الإرادة الباطنية تغاير الإرادة الظاهرة في عبارات العقد وأن يذكر في حكمه لم يعدل عن المعنى الظاهر إلى خلافه وكيف أفادت العبارة المعنى الذي اقتنع به ورجح أنه هو مقصود العاقدين وأن يؤسس بيانه على أصول ثابتة في الأوراق يصح عقلاً استخلاص ما استخلصه منها وألا يمسح في عبارات العقد فلا يحرفها عن معانيها ويكيف فهمه الخاطئ للواقع على هذا المسح ، وحاصل الوجه الثاني الخطأ في التكييف القانوني لعقد العمل موضوع النزاع ، ذلك أنه يبين من نصوص المواد ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ من القانون المدني والمادتين ٣٥ و ٣٧ من المرسوم

بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردى أن عقد العمل نوعان — النوع الأول عقد لمدة معينة أو ما في حكمها كالعقد الذى يبرم مع العامل لتنفيذ عمل معين أو لعمل موسمى ، والنوع الثانى عقد لمدة غير معينة ويكون إما بعدم تعيين المدة ابتداء أو بتعيينها ابتداء بعقد والاستمرار فى تنفيذ هذا العقد بالطريق الضمنى فتجديد مثل هذين العقدين بين الطرفين يكون لمدة غير معينة ، وتختلف أحكام كل من النوعين عن الآخر ففى العقد المعين المدة ينتهى العقد بانتهاء مدته ولا يجوز للعامل أن يطالب رب العمل بتعويض عن هدم تجديد عقده وكذلك الحال فى العقد المبرم لتنفيذ عمل معين أو لعمل موسمى ، أما العقد الغير معين المدة فيجوز لرب العمل أن يفسخه بشرط تعويض العامل عن الأضرار التى قد تلحقه من جراء الفسخ إذا أثبت العامل أن صاحب العمل قد أساء حقه فى الفسخ وأنه قد ناله ضرر من ذلك ، ويشترط لاعتبار العقد غير معين المدة عند تجديده أن لا يحور الطرفان بعد فوات مدة العقد الأولى عقداً جديداً مخالفاً للعقد الأول — إلا إذا كان العقد مبرماً لتنفيذ عمل معين — إذا كان العمل قابلاً بطبيعته لأن يتجدد ، فإذا استمر تنفيذ مثل هذا العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه اعتبر العقد قد تجدد تجديداً ضمناً المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى ولا يعتبر أنه تجدد لمدة غير معينة — ووجه المخالفة فى الحكم أنه وصف عقد العمل المبرم مع المطعون عليه عن عام دراسى واحد بأنه عقد غير معين المدة وبخى هذا الوصف على أن العقد قد بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ لمدة سنة ثم تتابع العقود طول هذه المدة سنوياً وهذان العنصران لا يتطابقان على أركان عقد العمل غير معين المدة والتى تحصل بطريق التجديد الضمنى عند استمرار تنفيذ عقد معين المدة — لأن تتابع العقود سنوياً معناه انصراف إرادة الطرفين إلى تعيين مدة كل عقد جديد يتم بينهما كل سنة دراسية ولأن العمل فى طبيعته قابل لأن يتجدد . فإذا استمر تنفيذ العقد بعد انتهاء العام الدراسى فإنه يتجدد لعام دراسى آخر وهى المدة اللازمة للقيام بالتدريس مرة أخرى . وقد تجدد العقد أخيراً عن سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ الدراسية وانتهى فى ١٩٥٣/٨/٣١ ولم يتجدد بعد ذلك بإقرار المطعون عليه



لا بعقد جديد ولا بموجب القانون فمثل هذا العقد يعتبر بحكم المادة ٦٨٠ من القانون المدني معين المدة، ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم أغفل الأخذ بالنصوص الواردة في العقود المقدمة له وكان لها تأثير في مصير الدعوى وهي تتضمن أن العقد أبرم مع المطعون عليه كمدرس ألعاب رياضية لمدة عام دراسي محدد المدة في بدايته ونهايته وراتب معين يختلف في كل عقد عن الآخر وبأن العمل ينتهى بانتهاء مدة العقد ولا يجوز امتداده إلى عام دراسي آخر بالطريق الضمني، وحاصل الوجه الرابع خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ ترتب على الوصف القانوني الخاطيء الذي أعطاه الحكم لعقد العمل المبرم بين الطرفين أن أخطأ الحكم في تطبيق قانون العقد الصحيح على وقائع الدعوى فأدخلها تحت أحكام القانون الخاصة بالعقد غير معين المدة التي تميز للعامل مطالبة رب العمل بتعويض عن الفصل التعسفي مع أنها تدخل تحت أحكام القانون الخاصة بانقضاء عقد العمل المعين المدة والذي ينتهى من تلقاء نفسه بمجرد انتهاء مدته بغير حق للعامل في أى تعويض . وحاصل الوجه الخامس مخالفة الحكم للقواعد القانونية في الإثبات إذا اعتبر العقد غير معين المدة من مصدرين أولهما — تعاقد المطعون عليه مع المدرسة بدأ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة والثاني — أن العقود تتابعت طوال هذه المدة سنويا . وهذان المصدران لا يؤديان لا عقلا ولا قانونا إلى استخلاص النتيجة التي وصل إليها الحكم وإنما على العكس يؤديان إلى أن عقد العمل محدد المدة بالعام الدراسي المبين به — كما أن العمل الدراسي قابل بطبيعته لأن يتجدد بعد انتهاء المدة المحددة له فإذا تجدد — حتى بالطريق الضمني فإنه يكون لمدة معينة على ما سبق البيان — وحاصل الوجه السادس مخالفة الحكم للقانون، ذلك أن الحكم قضى بالتعويض للمطعون عليه دون أن يثبت هذا الأخير أى خطأ أو سوء نية أو إساءة استعمال الحق من جانب الطاعن مكتفيا في ذلك بالتحدث عن الأسباب التي قدمها الطاعن لتبرير عدم تجديد العقد مع المطعون عليه والتي لا تؤدي إلى نسبة أى خطأ من الطاعن في ذلك . ويتحصل الوجه الأول من أوجه القصور المرتبطة بتكييف العقد في أن الحكم قد شابه قصور لأنه لم يبين الأسباب التي من أجلها عدل عن إرادة المتعاقدين

الظاهرة في تعيين مدة العقد ولا كيف أن تلك العبارات الظاهرة في تعيين مدة العقد تؤدي إلى جملة عقدا غير معين المدة. ومحصل الوجه الثاني من هذه الأوجه أن الحكم لم يبين من أى تاريخ اعتبر عقد العمل غير محدد المدة وهل اعتبره كذلك على أثر انتهاء العام الدراسي أم لا . كما أنه لم يثبت الأسباب القانونية التي جعلته لا يعتبر عقود العمل المنفصلة المتعددة التي كانت تبرم كل سنة دراسية عقودا مستقلة وإنما هي استمرار لتنفيذ عقد العمل الأول بالطريق الضمني . وكيف يتأتى قانونا استمرار تنفيذ عقد بعد فوات مدته وتحرير عقد جديد آخر مستقل. ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم اعتبر أن عقد العمل غير معين المدة في حين أن الثابت من عقود العمل المقدمة في الدعوى أن الطرفين كانا يحرران سنويا عقدا جديدا لمدة عام دراسي واحد ينص فيه على أنه غير قابل للتجديد وكان عقد العمل الأخير من سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الدراسية وينتهي في آخر أغسطس سنة ١٩٥٣ وقد تضمن نصا بعدم التزام المدرسة العميدية بإخطار المطعون عليه بعدم التجديد ومع ذلك قامت المدرسة بإخطاره في ١٤/٧/١٩٥٣ بعدم رغبته في تجديد العقد عند نهايته فيكون الحكم فيما انتهى إليه من اعتبار عقد العمل غير معين المدة رغم ذلك غير قائم على أساس قانوني .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجوهه المختلفة — بأن الحكم المطعون فيه قد ورد به في هذا الخصوص ما يأتي : "وحيث إن عقد الاستخدام وإن كان قد ذكر فيه صراحة أنه محدد المدة لمدة سنة إلا أن المحكمة تلاحظ أن تعاقد المستأنف مع المدرسة بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة ثم تتابعت العقود طول هذه المدة سنويا مما يخرج بالعقد من أن يكون محدد المدة ومن ثم يكون تعاقد المستأنف مع المستأنف عليه غير محدد المدة" . ولما كان يبين من الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه أن تعاقد المطعون عليه مع الطامن بدأ منذ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعقد لمدة سنة نص فيه على انتهائه باتتاه الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من الطامن بعدم تجديده وأن هذا التعاقد استمر رغم ذلك يتجدد سنويا لغاية أغسطس سنة ١٩٥٣ أى اثنين وعشرين مرة — فإن ما استخلصه الحكم من هذه الوقائع يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت أن هذا التجديد المتكرر —



ورغم النص في كل مرة على منعه — يدل على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منسذ بدء التعاقد إلى تجديده صرات متوالية لم يحددا مددها وقت التعاقد مما يجعل هذا التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة . وهو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون — ولا محل للتحدى بنص المادة ٦٨٠ من القانون المدني طالما أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد استخدام المطعون عليه بدأ غير محدد المدة — أما ما ينعى به الطاعن على الحكم من أنه لم يكلف المطعون عليه بإثبات أى خطأ أو سوء نية أو إساءة استعمال الحق من الطاعن اكتفاء بعدم وجود مبرر لعدم تجديد العقد مع المطعون عليه مع أن ذلك لا يؤدي إلى نسبة أى خطأ للطاعن فإن هذا النعى في غير محله — ذلك أن ما استند إليه الحكم في قضائه بالتعويض على الطاعن من عدم ثبوت المبرر لديه في فصل المطعون عليه يتحقق به خطؤه الموجب لمسئوليته دون ما حاجة بعد ذلك إلى إثبات سوء نيته أو إساءة استعماله لحق الفصل .

وحيث إن الطاعن ينعى في الوجه الخامس من السبب الثانى من أسباب الطعن على الحكم بقصور تسيبيه ذلك أنه دفع أمام محكمة الاستئناف في المذكرات المقدمة منه بأن المطعون عليه لم ينله ضرر من عدم تجديد عقده لأنه التحق بالمدرسة الثانوية الأميرية بنيقوسيا عاصمة قبرص بلده الأصلي بشروط أسنى من شروط عقد عمله مع المدرسة العبيدية ولمدة عام دراسى واحد وأقر المطعون عليه بذلك في المذكرات المقدمة منه إلا أن محكمة الاستئناف لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى وأغفلته إغفالا تاما دون بيان الأسباب التى جعلتها تغفله مع أنه أساسى وتؤثر نتيجته في الحكم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه في صدد سرد دفاع الطاعن أورد ما يأتى : " فضلا عن أنه ( المطعون عليه ) لم ينله ضرر من فصله إذ التحق بمدرسة يونانية بقبرص وأقام بتلك الجزيرة بعيدا عن القطر المصرى " ، وبعد أن انتهت المحكمة الاستئنافية من مناقشة الدعوى إلى أن عقد استخدام المطعون عليه غير محدد المدة وأن فصل هذا الأخير من

همه كان تعسفا من الطاعن لا مبرر له يلزم بتعويضه عن هذا الفصل التعسفى قالت المحكمة عن تقدير التعويض ما يأتى "وحيث إن المستأنف كان يتقاضى أجرا شاملا بما فيه علاوة الغلاء مبلغ ٢٦ ج و ١١٩ م فيكون التعويض المستحق له مبلغ ٦٢٦ ج ٨٥٦ م وهو ما يتعين الحكم له به" ولم يشر الحكم إلى دفاع الطاعن السابق الإشارة إليه أو يتعرض له بأى بحث أورد، ولما كان الضرر من أركان المسؤولية وكان ثبوته شرطا لازما لقيام هذه المسؤولية والحكم بالتعويض نتيجة لذلك — وكان الطاعن — على ما سبق بيانه قد تمسك فى دفاعه المدون فى الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه لم يلحقه أى ضرر من فصله للأسباب التى استند إليها فى هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى . هذا الحكم يكون مشوبا بقصور يبطله ، ولا محل مع نقض الحكم لهذا السبب لبحث ما أثاره الطاعن فى الوجه السابع من السبب الأول وفى الوجه الرابع من السبب الثانى من أن القانون اليونانى كان يميز فصل المطعون عليه لبلوغة من الخامسة والخمسين .

---



## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٣ )

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) إثبات "الطرق المعفية من الإثبات" "الإقرار" "عدم التجزئة" ،  
"مسائل الإثبات" "صب الإثبات" .

مصد "سببه" "سندات المجاملة" . محكمة الموضوع .

استخلاص محكمة الموضوع السابق أن السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحرر  
إلا بمجاملة للطاهن وبمصد خلق إيمان وهمى له لدى الغير وأنه لم ينشأ له في ذمة المظنون  
عليه التزام بأداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للطون عليه غير صحيح .  
فضاءها برفض الدعوى . النى بتجزئة الإقرار بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له  
صيا آخر مشروعاً وأنها اعتبرت الطاهن هو المكلف بإثبات صحة السبب الوارد في إفراوه  
وأنه يحزم من ذلك . غير صحيح .

( ب ) حكم "عيوب التدليل" "ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل" .

تحصيل الحكم أن الطرفين المتعاملين في السند موضوع المطالبة هما بذاتهما طرفا  
المعاملات الأخرى المشار إليها في المستندات المقدمة من المظنون عليه . النى عليه  
باستفاده في فضائه إلى مستندات خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذبتين مستقلتين عن  
العلاقة التى نشأت بموجب السند . غير صحيح .

( ج ) حكم "عيوب التدليل" "القصور" "ما لا يعد كذلك" .

تدليل الحكم في شأن مؤلف الطاهن من المظنون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع  
المنازعة — بالتراسخ حقبة من الزمن وعدم اتخاذ إجراء إيجابي وعدم طلب إجراء المقاصة  
ثم تقريره أنه لم يحرر إلا بمجاملة للطاهن بمصد خلق إيمان وهمى . صائب .

(د) حكم "عيوب التدليل" "ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره".

لا يعيب الحكم عدم إيراد نصوص العبارات الواردة بالمستندات حسب أن يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محددًا إليها بما يعينها .

١ — إذا كان الواقع أن الطاعن أقام دعواه على المطعون عليه — وهما من التجار — بطلب إلزامه بأن يدفع له مبالغ ألف جنيه بمقتضى سند موقع عليه منه، وكانت محكمة الموضوع قد استظهرت من الوقائع التي حصلت لها وبالأدلة السائغة التي أوردتها أنه لم ينشأ في ذمة المطعون عليه التزام للطاعن بأداء المبلغ المدون بالسند الذي تأسست عليه المطالبة، لما ثبت لها من أن ما ادعاه الطاعن من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح، وما ثبت لها كذلك من أنه لم يحرر إلا بمعاملة للطاعن وبقصد خلق إلتزام وهمي له لدى الغير فقضت برفض الدعوى، فإنه يكون غير صحيح ادعاء الطاعن أن محكمة الموضوع قد جزأت إقراره بعدم صحة السبب المبين بالسند من أن قيمته وصلت للمطعون عليه ثمن بضاعة وبأن له سبباً آخر مشروطاً هو أن قيمته وصلت ليد المطعون عليه نقداً وأنه يلزى على ذلك أن الالتزام يعتبر قائماً ومصححاً ومستنداً إلى السبب المقر به ما لم يثبت المدعي (المطعون عليه) أن هذا السبب الأخير غير صحيح، والقول بأن المحكمة اعتبرته هو المكلف قانوناً بإثبات صحة السبب الذي ورد في إقراره وأنه عجز عن هذا الإثبات .

٢ — إذا كان الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه إهماله في قضائه برفض دعواه بإلزام المطعون عليه أداء المبلغ المدون بالسند الذي تأسست عليه المطالبة على مستندات مقدمة من المطعون عليه خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت بموجب هذا السند، وكان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أطرح وجهة نظر الطاعن في هذا الخصوص معولاً في ذلك على ما حصله من الواقع في أمره بما يتأدى منه أن الطرفين المتعاملين في هذا السند هما بذاتهما طرفا المعاملات الأخرى المشار إليها في المستندات الآتية الذكر، فإن نعى الطاعن يكون غير صحيح .



٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه - فيما قرره خاصا بموقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة - لم يقف عندما أراد استمداد قرينة من هذا الموقف عند الحد الذي ورد في نعي الطاعن من مجرد تراخيه حقبة من الزمن في هذه المطالبة بل استمد القويينة من هذا التراخي ومن أنه لم يتخذ أى إجراء إيجابى فلم يعلن المطعون عليه بروتستو عدم الدفع ولم يطلب إجراء المقاصة بين هذا السند وبين السندات الأخرى المسحوبة عليه - فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأن تدليه على هذا النحو غير سائق يكون غير سديد .

٤ - لا محل للنعى على الحكم أنه وهو يرتكن إلى المستندات المقدمة ويستند إليها في قضائه لم يورد نصوص العبارات الواردة بها والتي يستدل بها على وجهة نظره، ذلك أنه لا يعيب الحكم عدم إيراد هذه النصوص، وحسبه أنه قد بين مواضع الاستشهاد ومواطنه من تلك المستندات محددًا إياها بما يعينها .

## المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢ أقام الطاعن الدعوى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٥٣ تجارى كلى الأسكندرية على المطعون عليه أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية طالبا الحكم فيها بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ المعجل بلا كفالة، وذكر في دعواه أن له في ذمة المطعون عليه مبلغ ١٠٠٠ جنيه بمقتضى سند موقع عليه منه محرر في ١٩٤٩/٩/٢٧ ويستحق السداد في ١٩٥٠/١/٣٠، ولم يقم بالسداد مما دعاه لرفع الدعوى . وطلب الحكم بالطلبات السالف ذكرها - وبتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الأسكندرية الابتدائية بإلزام المدعى عليه (المطعون عليه) بأن يدفع للمدعى الطاعن مبلغ ألف جنيه والمصاريف ونعمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة -

وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٥٦ لسنة ٩ ق تجارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء وصف النفاذ وفي الموضوع الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى ( الطاعن ) مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين، وفي ٩/١٢/١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا - ثم قضت في ٩ من مارس سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الطاعن وبإلزامه بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما - وفي ٧ من يولييه سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الأول والثاني والرابع - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلاسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب نعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون - وفي ذلك ذكر أن هذا الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ورد فيه من أن السند الذى أسس عليه الطاعن دهواه سند مجاملة وقعه المطعون عليه للطاعن ليزيد في الثقة فيه - وفي اثباته - عند الغير - وكان مما استند إليه ذلك الحكم في هذا الخصوص أن السند المذكور وإن ذكر به إن قيمته وصلت للمطعون عليه ثمن بضاعة استلمها بعد المعاينة والخوز - إلا أن الطاعن أقر في مذكرته المقدمة منه في ١٩٥٥/٢/٢٣ بأن السبب المدون بالسند موضوع الدعوى غير صحيح وأن سببه الحقيقى هو أن قيمته وصلت ليد المطعون عليه نقدا ، وإزاء ذلك ، وإزاء أن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة هذا السبب فإن ذلك من شأنه أن يجعل السند موضوع الدعوى مجردا عن السبب - وما قرره الحكم المطعون فيه - في هذا الخصوص ينطوى على خطأ في القانون ، ذلك أن ما أقر به الطاعن



في مذكرته من عدم صحة السبب المبين في السند وبأن له سببا آخر مشروعا —  
يعتبر إقرارا غير قابل للتجزئة وينبغي على ذلك أن يعتبر الالتزام قائما وصحيحا  
ومستندا إلى السبب المقربه ما لم يثبت المدعى (المطعون عليه) أن هذا السبب  
الآخر غير صحيح — ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه مؤسس على نظر  
خاطيء قانونا — إذ ليس على الدائن أن يتحمل عبء إثبات السبب الذي  
أقربه بل يظل هذا السبب قائما في الدعوى — حتى يثبت المدعى أنه غير صحيح،  
وقد اتبني قضاء الحكم المطعون فيه على هذا الخطأ في فهم القانون . وينبغي  
بالسبب الثاني على الحكم أنه مشوب بالبطلان لإستناده على أسباب واقعية  
غير صحيحة ، ذلك أن السند الذي تأسست عليه دعوى الطاعن قد ترتبت عليه  
مشغولية ذمة المطعون عليه شخصا — له هو بالدين المطالب به فلا محل لأن ترتكن  
محكمة الاستئناف في نفى هذه العلاقة إلى المستندات التي تقدم بها المطعون عليه  
وهي خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت  
بموجب هذا السند — وهي ذمة شركة المحمودى تجاه شركة سرحان وليست  
محاولة الحكم المطعون فيه في اعتبار هذه المستندات خاصة بالعلاقة الشخصية  
التي نشأت بين الطرفين إلا محاولة معيبة بفساد تحصيل الواقع في أمرها ،  
وبالسبب الثالث نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب ،  
ذلك أنه إذ عرض للمستندات المشار إليها آنفا — فقد كان ذلك بصورة  
هابرة — غير كاشفة للنصوص التي استدلت بها منها على وجهة نظره ولا مفصحة  
عن العبارات التي استند إليها فيها — بما يعتبر تجهيلا لموطن الدليل يعيب  
الحكم المطعون فيه ويبطله ، وبالسبب الرابع نعى على الحكم المطعون فيه قصور  
تسيبيه إذ أقام قضاءه على أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها —  
ذلك أنه حين عرض لكشوف الحساب والمخالصات والخطابات المتبادلة  
بين الطرفين ذكر أن تلك المستندات تشير من طرف خفي إلى حسابات أخرى  
غير الحسابات المبينة تفصيلا بها والحال أنه لا دليل من الواقع الثابت في هذه  
الأوراق على ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص فضلا  
عن أن المطعون عليه لم يتمسك في دفاعه بهذا الذي ذكرت محكمة الاستئناف

انها استخلصته منها — كذلك بنى الحكم المطعون فيه قضاءه فيما تأسس عليه ذلك القضاء على أن الطاعن قد تراخى في المطالبة بقيمة السند موضوع الدعوى نحو أربع سنوات مما يشعر بأن ذلك السند قد أريد به مجرد خلق ائتمان — وتدليل الحكم على هذا النحو غير مائغ لأن التراخى في التقاضى ليس بذى أثر فى تفى المديونية ما لم تصل المدة التى تراخى فيها الدائن عن المطالبة بدينه إلى المدى المقرر قانونا لسقوط الحق فى هذه المطالبة .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى الطاعن على ما استظهرته من أن السند الذى رفعت بموجبه الدعوى لم يكن له سبب سوى مجرد الحصول على ائتمان الطاعن لدى الغير وأنه لم يقصد بتحريره إنشاء علاقة مديونية حقيقية بين طرفيه — واستندت فى قضائها إلى أن المستندات التى تقدم بها المطعون عليه (وهى اتفاق ١٩٥٢/٢/١٨ و ١٩٥٢/٣/٢١ وكشوف الحساب والخطابات المتبادلة ) تنبئ عن أن الطرفين قد اعتادا بحكم ما بينهما من معاملات مستمرة وما نشأ بسبب ذلك من مودة وصداقة أن يتبادلا تحرير سندات مجاملة بقصد تقوية ائتمان كل منهما لدى الغير وسميا الحساب الخاص بهذه السندات بالحساب التجارى، وهو لا ينبئ عن مديونية حقيقية ولا يلتزم أحد منهما تجاه الآخر بما ورد فى سندات المجاملة المتضمنة فيه، وذلك بخلاف الحساب المربوط الخاص بمعاملتهما الفعلية . واستظهرت محكمة الاستئناف فى خصوص هذا الحساب الأخير — أن الطاعن كان دائما هو الطرف المدين كما كان المطعون عليه هو الطرف الدائن دائما — وأنه وإن كان قد ذكر بالسند موضوع المطالبة أن قيمته قد وصلت للمطعون عليه ثمن بضاعة استلمها من الطاعن بعد المعاينة والحوز — إلا أنه يبين من الاطلاع على مستندات المطعون عليه أنه هو الذى كان يقوم — باعتباره تاجر جملة بالاسكندرية — بتوريد البضاعة للمطعون عليه باعتباره من تجار التجزئة بالمنصورة، وقد عدل الطاعن عن التمسك بالسبب آنف الذكر المدون بالسند، وقرر فى مذكرة قدمها لمحكمة الاستئناف أن سبب الدين المطالب به هو أن قيمته وصلت تقدا ليد المطعون عليه ، وقد أوضحت محكمة الاستئناف



أخذا من المستندات السالف ذكرها ومن الوقائع والظروف المتقدمة أن هذا السبب الأخير غير صحيح وأنه ليس ثمة مديونية حقيقية ، وذكرت أن الطاعن لم يتخذ إجراء ما تجاه المطعون عليه للمطالبة بقيمة هذا السند منذ استحقاقه في ١٩٥٠/١/٣٠ إلى أن رفع به الدعوى في ١٩٥٣/٦/٢ ولم يعلقه ببر وتستو عدم الدفع ولم يجر المقاصة بين قيمته وقيمة السندات الإذنية الأخرى المسحوبة عليه من المطعون عليه والمدرجة في كشوف الحساب المقدمة من هذا الأخير ثم بينت محكمة الاستئناف أن السند موضوع المطالبة ليس خاصا بعلاقة مديونية شخصية بين الطاعن والمطعون عليه متميزة ومفردة عن المعاملات التي جرت وتجرى باطراد بين شركة الحمودي في طرف وشركة سرحان في طرف آخر - واستدلّت على ذلك بما أوردته في حكمها عن تحرير هذا السند على مطبوعات شركة الحمودي - ويتضمن كليشه هذه الشركة ورقم سجلها التجاري وعنوانها وبأن التوقيع الذي يحمله هو ذات التوقيع الذي اعتاد المطعون عليه أن يذيل به السندات المتعلقة بشركة الحمودي - وقد عرضت محكمة الاستئناف بعد ذلك إلى القول بأن السند الإذني يعد محورا للجمالة إذا لم يستند فيه الطرفان وقت تحريره وعند حلول ميعاد استحقاقه إلى علاقة حقيقية بينهما بأن تنصرف نيتهما وقتئذ إلى عدم إلزام المدين بقيمة وإلى مجرد الحصول على ائتمان للدائن بثقة الغير فيه ، ثم خلصت إلى أنه يجوز إثبات صفة الجمالة بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن - وانتهت من ذلك جميعه إلى أن السند المقدم في الدعوى متسم بهذا الوصف فقضت برفض الدعوى ، وبين من هذا الذي قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه أن ما جاء بأسباب الطعن جميعها مردود أولا : بأن محكمة الموضوع قد استظهرت من الوقائع التي حصلت بها بالأدلة السائغة التي أوردتها أنه لم ينشأ في ذمة المطعون عليه التزام للطاعن بأداء المبلغ المدون بالسند الذي تأسست عليه المطالبة ، لما ثبت لها من أن ما ادعاه الطاعن من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح - وما ثبت لها كذلك من أنه لم يحور إلا جمالة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمي له لدى الغير فلا صحة لما يدعيه الطاعن من أن محكمة الموضوع قد جزأت الإقرار الذي أدلى به في مذكرته عن سبب الدين ، ولا للقول بأنها اعتبرته هو المكلف قانونا بإثبات صحة السبب الذي

ورد في إقراره المذكور وأنه عجز عن هذا الإثبات . وثانيا : بأن لا صحة أيضا لما ورد في نعي الطاعن من أن محكمة الموضوع اعتمدت في قضائها على المستندات المقدمة من المطعون عليه والخاصة بالعلاقة القائمة بين شركة الحمودى وشركة سرحان وعولت عليها في نفي علاقة المديونية التي نشأت بسبب هذا الدين بين كل من الطاعن والمطعون عليه شخصيا — ذلك أنه يبين مما سلف إirاده من إسناد الحكم المطعون فيه أنه أطرح وجهة نظر الطاعن في هذا الخصوص معولا في ذلك على ما حصله من الواقع في أمره بما يتأدى منه أن الطرفين المتعاملين في هذا السند هما بذواتهما طرفا الماملات الأخرى المشار إليها في المستندات الآتية الذكر . ومردود ثالثا : — بما يبين من الحكم المطعون فيه — على ما سلف ذكره من أنه عول فيما استخلصه من وجود حسابين متميزين بين الطاعن والمطعون عليه أو بالأحرى بين شركتهما — على المستندات المشار إليها — فيما تقدم كما أنه فيما قرره خاصا بموقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة — لم يقف — عندما أراد استمداد قرينه من هذا الموقف عند الحد الذي ورد في نعي الطاعن من مجرد تراخيه حقبة من الزمن في هذه المطالبة — بل إنه استمد القرينة من هذا التراخي ومن أنه لم يتخذ أى إجراء إيجابى فلم يعلن المطعون عليه بروتستو عدم الدفع — ولم يطلب إجراء المقاصة بين هذا السند وبين السندات الأخرى المسحوبة عليه والواردة في ضمن كشوف الحساب المقدمة من المطعون عليه — ومردود أخيرا بأنه لا محل لما ذهب إليه الطاعن في نعيه على الحكم من أنه وهو يرتكن إلى المستندات المقدمة من المطعون عليه ويستند إليها في قضائه — لم يورد نصوص العبارات الواردة بها والتي يستدل بها على وجهة نظره — ذلك أنه لا يعيب الحكم عدم إirاده لهذه النصوص وحسبه أنه قد بين مواضع الاستشهاد ومواطنة من تلك المستندات محددات إياها بما يعنها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى العوضى ، ومحمد وقت ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤ )

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٥ القضائية :

استئناف "إجراءات رفع الاستئناف" "بمريضة" .

رفع استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى غير المنصوص عليها في الم ١١٨ مرافعات بمريضة .  
مثال لدعوى بطلب الكف من استعمال علامة تجارية وإعدام ما يكون موجودا منها والتعويض .  
رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور . بطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون  
المستأنف قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم استنادا لنص الم ٤٧٢ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات أنه منذ تعديلها بالقانون  
رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ يجب أن يرفع الاستئناف بمريضة تقدم إلى قلم كتاب  
المحكمة المختصة بنظره بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون المذكور ، ويستثنى  
من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف  
عنها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، فإذا رفع  
الاستئناف على خلاف ذلك كان باطلا وكان للحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم  
ببطلانه . فإذا كانت الطاعنة قد رفعت دعواها ضد المطعون عليه بطلب الحكم  
بالكف من استعمال العلامة التجارية الخاصة بتجارتها وإعدام ما يكون  
موجودا منها أو طرف الغير من التجار مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة جنيه على  
صيل التعويض - فهي دعوى عادية وليست من الدعاوى التي تشملها  
المادة ١١٨ من قانون المرافعات ، ولما كان الاستئناف الذي رفع عن الحكم الصادر  
فيها قد رفع بورقة تكليف بالحضور بعد نفاذ القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ،

فإن هذا الاستئناف وقد رفع بغير الطريق الذي رسمه القانون المذكور يكون باطلا — لا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم المستأنف لأن هذا الطلب لا علاقة له بشكل الاستئناف إذ يجوز للمستأنف أن يتقدم به للمحكمة بعد رفع الاستئناف وتداوله أمامها إلتامسا منها بأن تستعمل حقها المخول لها بمقتضى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات في وقف تنفيذ الحكم المستأنف فلا يترتب على تقديمه تغيير طبيعة الدعوى المستأنف حكما .

## المحكمة

وحيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن الشركة الطاعنة ( شركة دخان وسجائر ماتوسيان ) استصدرت بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥ حكما ضد المطعون عليه في الدعوى رقم ٨٩١ سنة ١٩٥١ تجارى محكمة القاهرة الابتدائية بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض وأمره بالكف عن استعمال غلاف التعبئة الخاص بتجارته في الدخان والذي يحمل عبارة معسل مخصوص وبالشعار الآنف الذكر نظرا لوجود تشابه كبير بين ذلك الغلاف وغلاف شركة ماتوسيان ( الطاعنة ) وبإعدام ما عساه يكون موجودا منها في حوزة المطعون عليه، وصرحت للطاعنة بنشر ملخص هذا الحكم وعلى حساب المطعون عليه بجريديتى الأهرام والبورص الفرنسية مرة واحدة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة، وألزمت المطعون عليه بالمصاريف المناسبة ونحوه جنيتها أتعاب محاماة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بصحيفة أعلنت بتاريخ ١٩٥٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ وقيدت بجدول محكمة استئناف القاهرة رقم ٢٨٠ لسنة ٧٠ ق طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا — بإيقاف تنفيذ الحكم المستأنف . ثانيا — بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة وإلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه من الدرجتين . وبتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف



شكلا وفي موضوع طلب وقف التنفيذ برفضه وحددت لتحضير الدعوى جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٦ وصرحت للطرفين بتقديم مستندات ومذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع، وبعد تحضير الدعوى أحيلت إلى المرافعة ودفعت الطاعة ببطلان صحيفة الاستئناف لرفعه بورقة تكليف بالحضور على يد محضر مع مخالفة هذا الإجراء لما تستوجبه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات معدلة بقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ من رفع الاستئناف بعريضة تودع قلم المكاتب ليتولى تحضيره بمعرفته، وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة قبل الطاعن مع إلزامها بالمصروفات من الدرجتين ومبلغ خمسة وعشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة، وقالت عن الدفع بالبطلان أنه بعد أن فصلت المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣ الخاص بطلب وقف التنفيذ بقبول الاستئناف شكلا وقالت في أسباب ذلك الحكم إن الاستئناف وقد رفع طبقا للأوضاع الصحيحة يكون من غير المسموح أن تعود الطاعة فتدفع ببطلان صحيفة هذا الاستئناف لعدم رفعه طبقا للأوضاع الصحيحة إذ لا يكون مجال الطعن في هذا الحكم لخطأ في القانون في هذه الدرجة . وبتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ قررت الطاعة بالطعن بطريق النقض في الحكيم سالف الذكر الصادر أولها بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف رقم ٢٨٠ سنة ٧٠ ق والثاني بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ في موضوع الاستئناف المذكور، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرتها طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصدرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة مخالفة الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه شكلا لصريح نصوص القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل لنص المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات الذي بدأ العمل به في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ والتي توجب رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم مكاتب المحكمة المختصة وإلا كان الاستئناف باطلا وتحكم

المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وقالت الطاعنة إن الثابت من صحيفة الاستئناف المرفوع من المطعون عليه عن الحكم رقم ٨٩١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة أنها أعلنت في ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣ بعد سريان أحكام القانون الجديد، وكان من المتعين أن يرفع الاستئناف بعريضة تودع قلم الكتاب طبقاً لأحكام ذلك القانون، ومن ثم يكون الاستئناف المذكور باطلاً ويكون قضاء حكم ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلاً مخالفاً للقانون متعين النقض .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعمول به منذ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ تنص على أنه "يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للرافعة أمامها وتشتمل على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف . أما الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ... .. وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه" ومؤدى ذلك أنه منذ سريان القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ يجب أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون المذكور ، ويستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فيرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ، فإذا رفع الاستئناف على خلاف ذلك كان باطلاً وكان للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحكم ببطلانه — ويبين من الاطلاع على الحكمين المطعون فيهما أن الدعوى رقم ٨٩١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة التي صدر فيها الحكم المستأنف رفعتها الطاعنة ضد المطعون عليه بطلب الحكم بالكف عن استعمال العلامة التجارية الخاصة بتجارتها وإعدام ما يكون موجوداً منها أو طرف الغير من التجار مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة جنيه على سبيل الترميض — فهي دعوى عادية وليست من الدعاوى التي تشملها المادة ١١٨ من قانون المرافعات —



ولما كان الاستئناف الذى رفع عن الحكم الصادر فى هذه الدعوى — على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما — قد رفع بورقة تكليف بالحضور أعلنت بتاريخ ٦ و٤ من يونيه سنة ١٩٥٣ بعد نفاذ القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ ابتداء من ٢٨ من مايوسنة ١٩٥٣ ولم تكن الدعوى المذكورة — على ما سبق بيانه — من الدعاوى الواردة فى المادة ١١٨ مرافعات التى نص القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ على رفعها بورقة تكليف بالحضور استثناء من أحكامه ، لما كان ذلك فإن هذا الاستئناف وقد رفع بغير الطريق الذى رسمه القانون المذكور يكون باطلا وكان من المتعين على محكمة الاستئناف أن تحكم ببطلانه ، ومن ثم يكون حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا مخالفا للقانون متعين النقض ، لا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليه قد طلب فى صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم المستأنف ، لأن هذا الطلب لا علاقة له بشكل الاستئناف إذ يجوز للمستأنف أن يتقدم به للحكمة بعد رفع الاستئناف وتداوله أمامها إلتماسا منها بأن تستعمل حقها المخول لها بمقتضى المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات فى وقف تنفيذ الحكم المستأنف فلا يترتب على تقديمه تغيير طبيعة الدعوى المستأنف حكمها .

وحيث إن نقض حكم ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ يستتبع إلغاء حكم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

وحيث إن الاستئناف رقم ٢٨٠ سنة ٧٠ ق صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد فوز جابر ، ومحمد زعفراني  
سالم ، ومحمد رفعت ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥)

### الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) حكم "إصداره" "نقل القاضي قبل النطق بالحكم" .

عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول منها إلا بتبليغه مرسوم  
نقله بصفة رسمية من وزير العدل . لا اعتداد بصدور المرسوم قبل النطق بالحكم .  
عدم جدوى الاستناد إلى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول إليها طالما أنه لا  
يفيد أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم .

(ب) حكم "عيوب التدليل" "مخالفة الثابت بالأوراق" .

دفع الطاعة بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلها ونوعيار رفضها . استئنافها لهذا  
الحكم والقضاء بعدم جوازه لأنه من حكم صادر قبل الفصل في الموضوع لا تنهى  
به الخصومة . صدور الحكم في الموضوع واستئناف الطاعة له مع الحكم الصادر في  
الاختصاص . تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء بالنسبة للدفعين على أن قضاء محكمة أول  
درجة برفضها قد تأيد استئنافيا فلا تجوز العودة إليهما لسابقة الفصل فيما . خطأ في  
تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف مخالف للثابت في الأوراق حجة من الحكم في  
الاستئناف المرفوع عن الدفعين .

١ - صدور مرسوم بنقل القاضي من محكمة إلى أخرى لا يزيل عنه ولاية  
القضاء في المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم بصفة رسمية  
من وزير العدل ، فإذا كانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد  
تبليغ المرسوم إلى السيد المستشار الذي اشترك في إصدار الحكم المطعون فيه  
قبل صدوره فإنه لا اعتداد بصدور مرسوم نقله قبل النطق بالحكم ،  
م . (٤) . م



كما لا يجدى الاستناد إلى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول إليها طالما أنه لا يستفاد منه أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون النعى ببطلان الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين الذين اشتركوا في إصداره على غير أساس .

٢ — إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعة كانت قد دفعت بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا ونوعيا ففرض الدفعين ، ولما استأنفت هذا الحكم حكم بعدم جواز الاستئناف لأنه عن حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى به الخصومة وذلك تطبيقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ، فلما صدر الحكم في الموضوع استأنفته الطاعة مع الحكم الصادر في الاختصاص ففرضي الحكم المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالنسبة للدفعين بعدم الاختصاص على أن قضاء محكمة أول درجة برفضهما قد تأيد في الاستئناف وأصبح نهائيا فلا يجوز العودة إليهما لسابقة الفصل فيهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف مخالفا للثابت في الأوراق وحجبه هذا عن الحكم في الاستئناف المطروح عن الدفعين ، فعاره بذلك قصور مبطل بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

وحيث إن وقائع النزاع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليها الأولى ومورثها هي والمطعون عليهما الثانى والثالث أقاما الدعوى رقم ١٠٩١ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى الاسكندرية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ ٢٠٧٧٧ ج و ٨٣٠ م ، والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ حتى السداد مع تثبيت الججز التحفظي ، وأسسا دعواهما على أنهما ضمنا متضامنين الشركة الطاعنة في حساب جار فتحه لها بنك الكريدى بالاسكندرية ( المطعون عليه الرابع ) بعقد مؤرخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن الطاعنة سحبت مبالغ من الحساب المذكور بلغت

جملتها ٢٠٧٧٧ ج و ٨٣٠ م ولما لم تسدده الطاعة اضطر إلى سداده إلى البنك بإيصال مؤرخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠، وأتت بها حلا محل البنك في كافة الحقوق والدعاوى، وإذ لم تسدد لهما الطاعة فقد رفعنا عليها الدعوى المذكورة. وقد أدخلت الطاعة بنك الكريدي لتقديم ما لديه من مستندات خاصة بهذا الحساب، وتدخل المطعون عليهما الثانى والثالث فى الدعوى بصفتهم شريكين موصيين فى شركة بوليمينس ومساهمين فى الشركة الطاعة وانضموا إلى المدعين فى الدعوى المذكورة، ودفعت الطاعة هذه الدعوى — أولا — بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية بنظرها لأنها مطالبة بحق شخصى يكون الاختصاص فيه لمحكمة القاهرة حيث تقيم المدعى عليها (الطاعة) — وثانيا — بعدم اختصاص الدائرة التجارية لأن النزاع يتعلق بعقد كفالة والكفالة من العقود المدنية، وقضت المحكمة الابتدائية فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ برفض الدعين، واستأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٨٢ سنة ٥ ق لدى محكمة استئناف الاسكندرية التى أصدرت حكما فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف صادر قبل الفصل فى الموضوع ولم تنته به الخصومة، وأثناء نظر الدعوى الابتدائية طعنت الشركة الطاعة بالتزوير فى بعض المستندات المقدمة من المدعين ومن البنك وطلبت وقف الدعوى حتى يفصل فى اللجنة رقم ١٥٨٢ سنة ١٩٥٢ جنح العطارين المرفوعة منها بشأن هذا التزوير — وقرر المدعيان بالتنازل عن التمسك بالأوراق المطعون فيها اكتفاء بباقي الأوراق التى لم يتناولها الطعن بالتزوير وهى عقد المخالصة والحلول وإيصالات ثلاثة مؤرخة ٢٦ من أبريل و ٣٠ من يولييه و ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ باعتماد الشركة الطاعة للحساب المطلوب منها، وقد عول المدعيان على هذه الإيصالات وعدلا طلباتهما إلى مبلغ ١٩٧٠٠ جنيه وتثبيت الججز التحفظى المتوقع تحت يد شركة بوليمينس، وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضى ابتدائيا : أولا — برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى والنوعى وباختصاص محكمة أول درجة. ثانيا — بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير. ثالثا — إلزام الشركة الطاعة بمبلغ ١٩٧٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد



وبمجة الحجز التحفظى المتوقع تحت يد شركة بوليمينس . فاستأنفت الشركة الطاعة هذا الحكم كما استأنفت الحكم الصادر بجلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥٣ برفض الدفيعين بعدم الاختصاص ، وطلبت الحكم أصليا بعدم الاختصاص واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ومن باب الاحتياط الكلى برفضها ، وقيد الاستئناف رقم ٥٦ سنة ١٠ ق استئناف الاسكندرية . وأثناء سير الاستئناف طعنت الطاعة بالتزوير فى بعض الأوراق التى شملها الطعن أمام المحكمة الابتدائية وفى مستندات أخرى ، وقضت محكمة استئناف الاسكندرية فى ٥ من يناير سنة ١٩٥٥ . أولا - برفض الادعاء بالتزوير فى المستندات المطعون فيها بالتزوير من الطاعة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ أمام محكمة الاستئناف مع تغريم الطاعة ٢٥ جنيه للخرانة . ثانيا - بتأييد الحكم . المستأنف وألزمت الطاعة بالمصروفات والأتعاب . وقد طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير مؤرخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ بقلم كتاب هذه المحكمة . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ، وفى الجلسة المحددة أخيرا لنظره صممت النيابة العامة على ما ورد بمذكرتها من طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة عشر سببا . تنعى الطاعة فى السبب الأخير منها ببطلان الحكم المطعون فيه . وتقول فى بيان ذلك إن السيد المستشار ... .. كان أحد مستشارى الهيئة التى سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٥ رغم صدور مرسوم بحركة قضائية فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أثناء حجز القضية للحكم وتضمن هذا المرسوم نقله إلى محكمة استئناف القاهرة ، وقد صدر قرار وزير العدل بتنفيذ الحركة القضائية من أول يناير ١٩٥٥ فىكون قد اشترك فى إصدار الحكم بعد زوال ولايته وهذا يبطل للحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن صدور مرسوم بنقل القاضى من محكمة إلى أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها إلا إذا أبلغ إليه المرسوم .

بصفة رسمية من وزير العدل ، ولما كان ذلك وكانت الأوراق المقدمة في ملف الطعن خالية مما يفيد تبليغ المرسوم إلى السيد المستشار — نمر شنودة قبل صدور الحكم فإنه لا اعتداد بصدور المرسوم قبل النطق بالحكم . ولا يجدى الطاعة استنادها في هذا الخصوص إلى كشف توزيع العمل بمحكمة استئناف القاهرة في شهر يناير سنة ١٩٥٥ ، ذلك لأن الثابت من هذا الكشف أن دور محكمة جنابات المنيا التي تدب للعمل بها السيد المستشار ... .. كان بدؤه يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٥ . ولا يستفاد من ذلك أن السيد المستشار قد أبلغ بمرسوم نقله قبل يوم ٥ يناير سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ صدور الحكم المطعون فيه — وعلى ذلك يكون النعي ببطلان الحكم لزوال ولاية أحد المستشارين الذين اشتركوا في إصداره على غير أساس .

وحيث إن مما تنمى الطاعة في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان كما عاره خطأ جسيم بخالفته الثابت في الأوراق ، وتقول في بيان ذلك إنها كانت قد دفعت بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا ونوعيا وقضى بتاريخ ١٠ من مايو ١٩٥٢ برفض الدفعين واستأنفت هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ لسنة ٨ ق فحكم بعدم جواز الاستئناف استقلالاً لأن الحكم المستأنف لم ينفذ فيه الخصومة فلما صدر الحكم في الموضوع بتاريخ ٢٨ من ديسمبر ١٩٥٣ استأنفته الطاعة مع الحكم الصادر في الاختصاص بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الاستئناف وأمس قضاءه هذا فيما يتعلق بالدفعين على أن حكم ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ تأيد في الاستئناف رقم ١٨٢ لسنة ٨ ق وأصبح نهائياً ، وقد فات ذلك على محكمة أول درجة وفصلت فيهما من جديد تزييدا منها بما لا يجوز معه العودة إلى هذين الدفعين أمامها لسابقة الفصل فيهما بحكم نهائى . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه بما فوته على الطاعة من حقها في التمسك بالدفعين قد خالف الثابت في الأوراق كما أخطأ في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه في هذا الخصوص على مايلي : ”وبما أنه بالنسبة للدفعين بعدم اختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية فإن الحكم



الصادر بتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ من محكمة أول درجة القاضى برفضهما قد تأيد فى الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق ، وأصبح نهائيا ، وقد فأت ذلك على محكمة أول درجة ففصلت فيهما من جديد تزيذا منها ولذا لا يجوز العودة الى هذين الدفعين أمام هذه المحكمة لسابقة الفصل فيهما بحكم نهائى “ .

وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه غير صحيح . ذلك أنه يبين من مراجعة الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ والمقدم من الطاعنة أنه قضى فى الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق تجارى المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ والقاضى برفض الدفعين بعدم اختصاص المحكمة محليا ونوعيا — بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الشركة الطاعنة لأنه عن حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة وذلك تطبيقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ، ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف قد أخطأ فى تحصيل ما حكم به من قبل فى الاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٨ ق تجارى الاسكندرية مخالفا للثابت فى الأوراق فحجبه هذا عن الحكم فى الاستئناف المطروح عن الدفعين ، وبذلك يكون قد عاره قصور مبطل بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيبي العوضي ، ومحسن العماس ،  
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٦ )

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ، ب ) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "تقدير وعاء الضريبة" "التقدير الحكيم - المرقب ٥٢/٢٤٠" "تطبيقه" "وجوب تطبيقه" "شروط تطبيقه" "وحدة النشاط" "التعدد والتنوع" "الأرباح الرأسمالية وأرباح التصفية".

نقض "أسباب الطعن" "أسباب قانونية صرف".

تحتم تطبيق أحكام المرقب ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع .

إثبات الحكم أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القواس والسنوات المقبسة على أعمال الصيدلة . توافر وحدة النشاط . لا حيرة بتعدد الصيدليات . اعتباره تعددا في النشاط لا تنوعا له . لا يتنافى مع وحدة النشاط اشتغال أرباح السنة المقبسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية . لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم هو توافر وحدة النشاط فلا ينسئ لمحكمة النقض تطبيقه .

١ - إمتن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة . هي قاعدة الأرباح الحكيمة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ، وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا



المولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزينة، ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب ويترتب على ذلك أن يتحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك، ومن ثم فلا وجه لما تثيره مصلحة الضرائب — المطعون عليها من أن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع .

٢ — لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه وهو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي اشترطها القانون ، ولا عبرة بتعدد الصيدليات ، لأن ذلك يعتبر تعددا في النشاط لا تنوعا فيه ، وليس في اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية ما يتنافى مع وحدة النشاط ، ذلك أن الأرباح الرأسمالية التي تحققها المنشأة من بيع أحد أصولها تدخل في وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

## المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن الطاعن كان يملك صيدليتين الأولى في أمبابه وقد بدأ عمله فيها في ١٩٤٦/١٢/٢٤ والثانية بالمنيل وقد افتتحها في ١٩٤٨/١٠/١٥ ثم باعها في ١٩٥٠/٣/٢١ ، وقد قدرت المأمورية أرباحه في الفترة من ١٩٤٦/١٢/٢٤ حتى ١٩٤٩/١٢/٣١ بالمبالغ الآتية على التوالي ١٤ جنيها ، ٦٣١ جنيها ، ٨١٧ جنيها ، ٢٤٧ جنيها ، كما قدرت أرباحه بالنسبة لصيدلية المنيل في الفترة ما بين ١٩٥٠/١/١ إلى ١٩٥٠/٣/٢١ بمبلغ ١٨٣٣ جنيها ، وقد اعترض الطاعن على هذا التقدير ، فأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتقدير أرباحه في الفترة المذكورة بالمبالغ الآتية : ١١ جنيها ، ٥٠٥ جنيها ، ٦٢١ جنيها ، ٤٠ جنيها ، بتقدير أرباح صيدلية المنيل

في الفترة من ١/١/١٩٥٠ حتى ٢١/٣/١٩٥٠ بمبلغ ١٨٩ جنيهها، وقد طعن الممول في هذا القرار بالدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩٥١ لدى كلى تجارى الجيزة طالبا تقدير أرباحه بالمبالغ الواردة في إقراراته، وبتاريخ ٢٦ من ابريل قضت المحكمة برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة للشق الخاص بتقدير أرباح صيدلية المنيل عن الفترة من ١/١/١٩٥٠ حتى ٢١/٣/١٩٥٠ طالبا جعلها ٣٤٠ جنيهها، ثم تقدم بمذكرة عدل فيها طلباته بالاستئناف طالبا تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨، وقضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ببطلان الاستئناف فيما يتعلق بأرباح سنتي ١٩٤٧، ١٩٤٨ وبالنسبة لأرباح صيدلية المنيل برفضه وتأيد الحكم المستأنف، فطعن الممول في هذا الحكم بطريق النقض، ولدى عرض القضية على دائرة فحص الطعون صممت النيابة على ما ورد بمذكرتها طالبة رفض الطعن، وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى دائرة المسائل المدنية والتجارية، وبالحلقة المحددة انظره صممت النيابة العامة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتلخص في أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قضى في المادة الأولى منه باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ وأن الشارع قد استحدث قاعدة الأرباح الحكيمة لربط الضريبة استعاض بها عن القاعدة السابقة التي تقضى بربط الأرباح على أساس الأرباح الحقيقية للمول المستنبطة إما من دفاتره المسوكة بانتظام وإما من القرائن الخاصة به وذلك بتقرير قرينة قانونية عامة مغاדה لوحدة الأرباح في السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥١ وهذه القرينة القانونية لا تقبل إثبات العكس ولو بإقرار الممول نفسه، وعلى أساس ذلك كان على الحكم المطعون فيه الأخذ بأحكام المرسوم وتطبيق قاعدة الأرباح الحكيمة في سنة النزاع من ١/١/١٩٥٠ حتى ٢١/٣/١٩٥٠ على أساس الأرباح المقدرة لسنة ١٩٤٧ مع مراعاة النسبة الزمنية بين الفترة المقيسة وسنة القياس وأنه لا يحول دون تطبيق القاعدة



أن فترة النزاع تضمنت أرباحاً رأسمالية نتجت عن بيع وتصفية المنشأة ، لأن المرسوم بقانون لم يفرق في شأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بين ربح وآخر ، وتشمل الضريبة كافة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً للمادتين ٣٨ ، ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيكون الحكم بإغفاله الأخذ بقاعدة الربط الحكيم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

ومن حيث إن المطعون عليه قد ردت على هذا السبب بأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتطبيق المرسوم ، وأن ذلك يستلزم استظهار عناصر موضوعية لم تعرض لها محكمة الموضوع ، ذلك أن المحكمة المذكورة لم تستظهر شروط تطبيق المرسوم بقانون وعلى الأخص وحدة النشاط بين سنة القياس والسنوات المقيسة فلا يتبنى لمحكمة النقض تطبيقه ، وأن الأرباح في فترة النزاع هي أرباح رأسمالية وأرباح تصفية فلا يجوز قياسها على الأرباح التجارية والصناعية التي حققها صيدلية امبايه لسنة ١٩٤٧ وأنه لا يوجد وحدة في النشاط بل تنوع فيه بين سنة القياس والسنوات المقيسة ، وبذلك يمتنع تطبيق المرسوم إذ يشترط لإمكان تطبيقه وحدة النشاط .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو نفي في محله ، ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد استن قاعده جديدة لربط الضريبة ، هي قاعدة الأرباح الحكيمة من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ، وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير ، وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزينة وفقاً لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ، ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية المول أو مصلحة الضرائب ، وهذا ظاهر من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون والتي يفهم منها أنها تهدف لوضع قاعدة عامة تسرى على جميع الحالات التي تتوافر فيها شروط انطباقه ويترتب على ذلك أنه يتحتم تطبيق أحكام المرسوم في جميع الحالات حتى ولو لم

يطلب الممول ذلك ، وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، ولذا فلا وجه لما تثيره المطعون عليها من أن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع ، كما أنه لا محل لما تقول به المطعون عليها من أن تطبيق المرسوم بقانون كان يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه وهو توافر وحدة النشاط ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي اشترطها القانون ، ولا عبرة بتعدد الصيدليات لأن ذلك يعتبر تعددا في النشاط لا تنوعا فيه — وليس في اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح وأسمالية وأرباح تصفية ما يتنافى مع وحدة النشاط ، ذلك أن الأرباح الرأسمالية التي تحققها المنشأة من بيع أحد أصولها تدخل في وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — ورتب على جميع ما تقدم أن شروط تطبيق المرسوم قد توافرت في هذه القضية وأن الحكم إذ أغفل تطبيق أحكامه يكون مشوبا بخالفة القانون ومتعيينا نقضه .

وحيث إن الثابت من الوقائع الميينة أن تقدير المطعون عليها لأرباح الممول في سنة ١٩٥٠ لم يشمل كامل نشاطه في تلك السنة فيتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف .



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومجدي رفعت ، وعبد السلام طبع ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٧ )

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٥ القضائية :

ملكية ” الإثبات فى منازعات الملكية ” . حكم ” هيوب التذليل ” ” القصور ”  
” ما بعد كذلك ” .

تأسيس محكمة الموضوع قضاء ما برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائنة له ١٥ سنة واستغنائها بذلك عن بحث ادعاء الطاعن ملكية للعين بموجب عقود مسجلة مادام أن عقود الطرفين ترجعها إلى أصليين مختلفين ، وعن بحث ما ادعاء الطاعن من أن البائنة للطعون عليه شخصية وهمية بقوله إنه غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة .  
فصور . إذ لو صح ادعاء الطاعن أنها شخصية خيالية لما تأتى ترتيب النتائج التى رتبها محكمة الموضوع من القول باختلاف مصادر الملكية وصرف النظر من بحث مستندات الطاعن ومن ضم مدة حيازتها إلى حيازة المطعون عليه مع أن هذه المدة لا تكتمل إذا تبين أنها لم تكن ذات وجود فعل .

إذا كان الواقع فى الدعوى أن محكمة الموضوع أسست قضاء ما برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكيته للعين موضوع النزاع على ثبوت حيازة المطعون عليه لها دون انقطاع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأن هذه الحيازة ثبتت له خاصة [ منذ شرائه لتلك العين فى سنة ١٩٢٩ وثبتت أيضا للبائنة له — وهى المطعون عليها الأولى — من سنة ١٩٢٣ — وقد استغنت محكمة الموضوع بثبوت الحيازة للطعون عليهما الأول والثانية على النحو المتقدم وبضم مدة وضع يدها إلى مدة وضع يده عن بحث ما يدعيه الطاعن من ملكيته للعين المتنازع فيها — بموجب عقود المسجلة — بما يتأدى منه أن هذا البحث غير مجد مادام أن العقود المقدمة من كلا الطرفين ترجع ملكية العين إلى أصليين مختلفين — كما استغنت

من بحث ما ادعاه الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لوجود لها بمقولة إن هذا البحث أيضا غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية، فإن هذا النظر الذي تأسس عليه قضاء الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور، ذلك أن التفات الحكم المطعون فيه عن تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لوجود لها كان من نتيجته عدم الاعتداد بما تقدم به الطاعن من مستندات للتدليل على ملكيته - مع أنه لو صح أن المطعون عليها الثانية لم تكن شخصية حقيقية لكان ادعاء المطعون عليه الأول أنها باعت له العين المتنازع فيها غير صحيح ولا يتأتى في هذه الحالة ترتيب النتيجة التي رتبها محكمة الموضوع على ذلك من القول باختلاف مصادر الملكية ومن صرف النظر عن دلالة مستندات الطاعن ومن التعويل في خصوص الفصل في الملكية على التملك بالتقادم المكسب، كما كان من نتيجته أيضا في صدد هذا التملك بالتقادم - القول من جانب محكمة الموضوع بأنه كانت لتلك المطعون عليها حيازة في العين المتنازع فيها - قبل التصرف فيها بالبيع للمطعون عليه الأول - مما أدى بها إلى ضم مدة حيازتها إلى مدة حيازته . والقول بعس ذلك ونتيجة لهذا الضم بتوافر مدة التقادم المكسب - ذلك مع ما هو واضح من ذات الحكم المطعون فيه من أن هذه المدة لا تكون مكتملة إذا ما تبين أن المطعون عليها لم تكن ذات وجود فعل، وأنها ليست إلا شخصية خيالية، إذ يمتنع في هذه الحالة إسناد أية حيازة لها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٦ و ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٤٩ بمحكمة القاهرة الابتدائية - على المطعون عليهما طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى قطعة أرض مساحتها ٩٤٢ م و ٧٠ ص مربعا موضحة الحدود والمعام بالصحيفة - و يمنع التعرض له في ملكيتها ومحو التسجيل الواقع عليها



بمقتضى عقد الصلح المصدق عليه في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ في القضية ٥٩٥ لسنة ١٩٤٨ كلى مصر مع إلقائه ومحو التسجيلات التي وقعت أو ستوقع على هذه الأرض ومع إلزام المدعى عليهما (المطعون عليهما) بالتضامن بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وذكر في دعواه أنه تملك هذا القدر بطريق الشراء من آخرين بمقود مسجلة تنتهى بتسلسلها إلى المالك الأصلي لهذا القدر وهو فرنسوا رستم — وأنه وضع يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة بدون مغازاة من أحد — إلى أن شرع في إقامة بناء عليها في سنة ١٩٤٨ فتعرض له المطعون عليه الأول مدعيا أن العين المذكورة مملوكة له بمقتضى عقد بيع صادر له من المطعون عليها الثانية مما اضطره لرفع الدعوى عليهما بالطلبات السابق بيانها — ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بأن العين موضوع النزاع مملوكة له وقد آتت له ملكيتها بعقد بيع صادر له من المطعون عليها الثانية وتملكتها بدورها بعقد بيع صادر لها من عثمان محمد دياب الذى تلقى ملكيتها عن فيتا وجاك قزمان وهذان قد اشترياهما بعقد مسجل في سنة ١٩٠٦ من المالك الأصلي لتلك العين وهو أنطون ابراهيم صيدناوى . وقد تمسك المدعى عليه الأول بوضع يده على هذه العين المدة الطويلة المكسبة للملكية ابتداء من سنة ١٩٢٩ حتى رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٣ أصدرت محكمة أول درجة حكما قضى بتدب خير لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت العين موضوع النزاع تدخل ضمن مستندات الطرفين أو أحدهما ومن الواضح يده عليها وسبب وضع اليد ومدته ، وبعد أن باشر الخبير عمله وقدم تقريره أصدرت تلك المحكمة في ١٩٥٢/١٢/١٨ حكما قضت "فيه بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أنه قد وضع يده على العين موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بشكل هادئ ظاهر مستمر بنية التملك وصرحت (للطاعن) بالنفى ،" ونفذ هذا الحكم بإسماع شهادة شهود الطرفين ، وبتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦ حكمت محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن وألزمته بالمصروفات ومبلغ ثمانية قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٢ و ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٠٢ لسنة ٧٠ ق طالبا قبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع الحكم بطلباته الابتدائية وإلزام المستأنف عليهما (المطعون عليهما) متضامين بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وفي أول مايو سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام رافعه (الطاعن) بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة، وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن مما ينحى به الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه — أن محكمة الموضوع — في عدم اعتدادها بالمستندات التي تقدم بها للتدليل بها على ملكيته للعين موضوع النزاع — وهي عقود البيع الصادرة له ولملكه — قد أسست وجهة نظرها في ذلك على أنه ما دام أن كلا من طرفي النزاع يرجع ملكية العين المتنازع عليها إلى أصل يختلف عن الآخر فإنه لا محل للاستناد إلى المفاضلة بالتسجيل والأسبقية فيه — وأن الفیصل في هذه الحالة يكون بالبحث في وضع اليد ومدى صحة ما يدعيه كل من الطرفين في شأن ذلك مع أن الطاعن كان قد أبدى في دفاعه أن ملكيته للعين موضوع النزاع ترجع بأصلها إلى مالك كان يملكها حقيقة وفعلا بينما رد المطعون عليه الأول ملكيته إلى عقد صادر له من المطعون عليها الثانية ”وهي شخصية وهمية لا وجود لها“ — ولما كان مؤدى التمسك من جانب الطاعن بأن البائعة للمطعون عليه الأول شخصية وهمية لا وجود لها هو ألا يعتمد بالبيع الصادر له منها ولا بالعقد الصادر لها — وبذلك تنقطع سلسلة التملك المدعاة وتكون النتيجة التي ترتبت على إهدار وجهة نظر الطاعن في هذا الخصوص نتيجة غير صحيحة قانونا إذ لا يمكن القول في هذه الحالة باختلاف مصادر الملكية ولا يمكن بالتالي التخلي عن بحث عقود تملك الطاعن وإهدارها واللجوء بسبب ذلك إلى جعل الفیصل في النزاع منوطا بما يستبين في شأن



تحقيق وضع اليد — بينما أن الطاعن بوصف أنه مشتر للعين موضوع النزاع من المالك الحقيقي لها يعتبر في نظر القانون هو الحائز لتلك العين — وبالسبب الثاني ينعي الطاعن على الحكم قصور التسيب ، وفي بيان ذلك ذكر أنه أبدى لمحكمة الموضوع أن ادعاء المطعون عليه الأول تملك العين موضوع النزاع بالتقادم المكسب مردود — ذلك أنه وقد ادعى أنه اشترى تلك العين في سنة ١٩٢٩ من نبوية إمام ربيع وهي شخصية لا وجود لها كما سبق البيان — فإن مسأيرته في هذا الإدعاء تنتهي إلى أن وضع يده هو كمالك قد بدأ فقط من هذا التاريخ لا من أى وقت قبله ، ولما كان من بين الملاك الأصليين لقطعة الأرض موضوع النزاع المرحوم مصطفى حسن حجاج إذ كان يملك السدس على الشيوع فيها ، وقد آوى في سنة ١٩٢٩ وترك من بين ورثته قصرا استمروا على حالة القصر حتى سنة ١٩٣٨ فإنه يتعين إعمالا لحكم المادة ٨٤ من القانون المدني "الذى يحكم النزاع" أن تحذف من مدة التقادم هذه الفترة وبمحذفها لا تكتمل مدة التقادم المكسب . ولكن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص أن مدة وضع اليد بذية التملك قد بدأت من سنة ١٩٢٣ وأنها تبلغ إلى وقت رفع الدعوى ستا وعشرين سنة فإذا خصمت منها "فترة القصر" كانت المدة الباقية كافية للتملك بالتقادم المكسب ، وهذا النظر خاطيء لأنه مبنى على أن التقادم بدأ منذ سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ سابق بكثير على الوقت الذى يزعم فيه المطعون عليه الأول أنه تلقى الملكية عن نبوية إمام ربيع — فضلا عن أن وضع اليد في هذه الفترة كان مبناه في نظر محكمة الموضوع — أنه كان مستأجرا لتلك العين من نبوية المذكورة — ولو أن محكمة الموضوع حققت ما تمسك به الطاعن من أنها شخصية وهمية لما انتهى بها الأمر إلى ذلك القضاء .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد استأنف الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواه وأمس استئنافه في السبب الثاني من أسباب الاستئناف على أنه تملك العين موضوع النزاع بموجب عقود مسجلة بينما أن المطعون عليه الأول لم يتمسك إلا بعقد عرفى منسوب إلى المطعون عليها وهي لا وجود لها ، وفي السبب الرابع على أن بعض اليائعين له وهم ورثة

مصطفى حسن حجاج الذي توفي في سنة ١٩٢٩ كانوا قصرا واستمروا كذلك حتى نهاية سنة ١٩٣٨ مما يوقف سريان التقادم طوال تلك المدة ويمنع من التملك بوضع اليد المدة الطويلة ، كما تمسك في مذكرته ( المقدمة لمحكمة الاستئناف ) بأنه واضح من مراجعة أوراق دعوى صحة التعاقد المحكوم فيها بصحة العقد العرفي المنسوب صدوره إلى المطعون عليه من نبوية إمام ربيع أن هذه السيدة أعلنت للنياحة في جميع مراحل النزاع لأنها وهمية ولا وجود لها ، وأن ” الطاعن ” كان قد قدم شكوى إلى النياحة بذلك وأسفر تحقيقها عما يؤيد عدم وجود تلك السيدة ، وقد تناول الحكم المطعون فيه هذه الأسباب فأورد في خصوصها ” أنه من جهة الوجهين الأول والثاني فهما مردودان بأنه ما دام أن كلا من الطرفين يرجع ملكيته للعين المتنازع عليها إلى أصل يختلف عن الآخر ، فيرجعها المستأنف ( الطاعن ) إلى فرانسوا رستم وآخرين ويرجعها المستأنف عليه ( المطعون عليه ) إلى أنطون إبراهيم صيدناوى وآخرين فلا نخل للاستناد إلى المفاضلة بالتسجيل والأسبقية فيه ، لأن الفصل في النزاع القائم بين الطرفين يتوقف في هذه الحالة على البحث في وضع اليد ومدى صحة ما يدعيه كل منهما بشأنه وبالنسبة للوجه الرابع فإنه ثبت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن وضع يد المستأنف عليهما ( المطعون عليهما ) بدأ بشكل ظاهر مستمر هادئ بنية التملك من سنة ١٩٢٣ ، والدعوى بالمنازعة رفعت في سنة ١٩٤٩ فتكون مدة وضع اليد ٢٦ سنة ثم أنه وإن كان في حالة التقادم ضد مفقودي الأهلية يوقف سريان مدة التقادم أثناء فقد الأهلية وقد قرر المستأنف أن مدة فقد الأهلية استمرت عشر سنوات فقط وعلى ذلك تكون مدة التقادم بالمكسب للملكية قد كملت رغم ذلك الإيقاف ، ومن جهة ما أثاره المستأنف من عدم وجود المستأنف عليها الثانية ( المطعون عليها ) فلا حاجة لبحثه ولا أهمية له من جهة الفصل في النزاع موضوع الدعوى لتعلق هذا النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وقد فصل الحكم المستأنف في ذلك بما تقرره عليه هذه المحكمة ” وورد بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص ” بما أنه والحالة هذه يتعين البحث في وضع اليد ومدى دفاع الطرفين بخصوصه وبما أن شهود المدعى عليه الأول



(المطعون عليه) سواء من سمع منهم أمام الخبير وسواء من أدلى بأقواله أمام المحكمة قد أجمعوا على أن المدعى عليه المذكور هو الذى يضع يده على الأرض دون منازع ودون أن يعانوا بوجود المدعى (الطاعن) متعلق بها وذلك من زمن يسبق ديسمبر سنة ١٩٣٥ ويؤيد ذلك ... كل ذلك يؤكد ما أجمع عليه الشهود من وضع يد المدعى عليه الأول على الأرض بصفة هادئة ومستمرة، ولما كانت الدعوى قد رفعت فى يناير سنة ١٩٤٩ فيكون قد مضى من تاريخ رفعها أكثر من خمسة عشر عاما — وبين من هذا الذى ورد بالحكم المطعون فيه وبالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بذلك الحكم أن قضاء محكمة الموضوع برفض دعوى الطاعن مؤسس على ثبوت حيازة المطعون عليه الأول للعين موضوع النزاع دون انقطاع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأن هذه الحيازة ثبتت له خاصة منذ شرائه لتلك العين فى سنة ١٩٢٩ وثبتت أيضا للبائعة له (وهى المطعون عليها الأولى) من سنة ١٩٢٣ وأنها كانت تؤجر له تلك العين من ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٢٩ ، وقد استغنت محكمة الموضوع بثبوت الحيازة للمطعون عليهما الأول والثانية على النحو المتقدم ، ويضم مدة وضع يدها إلى مدة وضع يده — عن بحث ما يدعيه الطاعن من ملكيته للعين المتنازع فيها — بموجب عقود المسجلة — بما يتأدى منه أن هذا البحث غير مجد ما دام أن العقود المقدمة من كلا الطرفين ترجع ملكية العين إلى أصلين مختلفين ، كما استغنت عن بحث ما ادعاه الطاعن من أن المطعون عليها الثانية شخصية وهمية لا وجود لها بمقولة إن هذا البحث أيضا غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

وحيث إن هذا النظر الذى تأسس عليه قضاء الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ، ذلك أن التفات الحكم المطعون فيه عن تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليها (الثانية) شخصية وهمية لا وجود لها كان من نتيجته عدم الاعتداد بما تقدم به الطاعن من مستندات للتدليل على ملكيته — إذ لو صح أن المطعون عليها الثانية لم تكن شخصية حقيقية لكافى ادعاء المطعون عليه الأول أنها باعت له العين المتنازع فيها غير صحيح ، ولا يتأتى فى هذه الحالة ترتيب

النتيجة التي رتبها محكمة الموضوع على ذلك — من القول باختلاف مصادر الملكية ومن صرف النظر عن دلالة مستندات الطاعن — ومن التعويل في خصوص الفصل في الملكية على التملك بالتقادم المكسب كما كان من نتيجته أيضا في صدد هذا التملك بالتقادم — القول من جانب محكمة الموضوع بأنه كانت لتلك المطعون عليها حيازة في العين المتنازع فيها — قبل التصرف فيها بالبيع للمطعون عليه الأول — مما أدى بها إلى ضم مدة حيازتها إلى مدة حيازته — والقول بعد ذلك ونتيجة لهذا الضم بتوفر مدة التقادم المكسب — ذلك مع ما هو واضح من ذات الحكم المطعون فيه من أن هذه المدة لا تكون مكتملة إذا ما تبين أن تلك المطعون عليها لم تكن ذات وجود فعلي وأنها ليست إلا شخصية خيالية إذ يمتنع في هذه الحالة إسناد أية حيازة لها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار، وبحضور السادة : محمد رفعت ، ومحسن العباس ، وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٨ )

الطعن رقم ١٥٤ سنة ٢٥ القضائية :

( ١ ، ب ) عمل " التحكيم في منازعات العمل " القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم " القوانين واللوائح - العرف ومبادئ العدالة " .

مؤدى نص الم ١٦ من القانون ٣١٨/٥٢ أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح وأن لها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة .

استناد القرار المطعون فيه إلى مبادئ العدالة وحدها في تقرير حق عمال مصنع في علاج أفراد عائلاتهم على حساب شركة أسوة بزملائهم في مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة ، التي مله بالخطأ في القانون لعدم قيام عرف بعلاج عائلات العمال في المنطقة التي بها المصنع الأول . على غير أساس .

( ج ) حكم " هيوب التذليل " " التناقض " " انتفاء التناقض " . عمل " التحكيم في منازعات العمل " " علاج أمر العمال " .

مثال في شأن الدعاية الطيبة لأمر العمال .

١ - مؤدى نص المادة ١٦ فقرة أولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال والعمال وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون ، وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة .

٢ — إذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد استند في تقرير حق العمال الدائمين بأحد مصانع الشركة الطاعنة بكونهم أمبو في علاج أفراد عائلاتهم على حسابها أسوة بزملائهم في مصنع آخر نجح حمادى مملوك للشركة نفسها ويقوم بصناعة مماثلة — إلى مبادئ العدالة وحدها ، وذلك للأسباب السائفة الواردة به ، فإن النعنى عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لعدم قيام عرف في كوم أمبو يجري بعلاج عائلات العمال الدائمين يكون على غير أساس .

٣ — إذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه وإن أورد ضمن أسبابه نقلا عن تقرير مكتب العمل " أن الشركة الطاعنة لا تصرف ثمن أدوية لعائلات العمال " — إلا أنه أورد في موضع آخر نقلا عن هذا التقرير " أن الشركة تباشر علاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى دون عائلات مصنع كوم أمبو " — ثم انتهى إلى أنه " يتعين عدالة المساواة بين العمال الدائمين في مصنع كوم أمبو وبين زملائهم بمصنع نجع حمادى في حق أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف الأدوية اللازمة مركبة وجاهزة " ، فإن هذا الذى قرره هيئة التحكيم يفيد أنها استخلصت أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى يشمل صرف الأدوية اللازمة لهم فقررت المساواة في هذا الخصوص بين عائلات العمال الدائمين بالمصنعين ، ومن ثم فلا تعارض بين امتناع الشركة عن دفع ثمن الأدوية للعمال وبين قيامها بصرف الأدوية لهم عينا جاهزة ومركبة حتى تستوثق من قيامها بواجب الرعاية الطبية نحوهم — يعيب القرار المطعون فيه بالتناقض .

## المحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن اتحاد نقابات عمال مصانع شركة السكر والتكرير المصرية — المطعون عليه — تقدم إلى مكتب العمل بعدة طلبات ، أحيلت منه إلى لجنة التوفيق ثم إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد النزاع أمامها برقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ — وفي ١٧ من إبريل سنة ١٩٥٥ أصدرت هيئة التحكيم قرارا قطعيا



بالنسبة لجميع الطلبات ، فيما عدا الطلب الخاص بعلاج عائلات العمال الدائمين بمصنع كوم امبو، فقد أصدرت هيئة التحكيم بالنسبة له قرارا تمهيديا بنسب مفتش مكتب العمل بقنا للانتقال إلى مقر الشركة والاطلاع على سجلاتها للتعرف مما جرى عليه العمل بها قبل شهر مايو سنة ١٩٥٣ وبيان ما إذا كانت تلتزم بعلاج عائلات العمال وصرف الأدوية لهم خلال الخمس سنوات السابقة على تاريخ الالتزام . فقام مفتش مكتب العمل بإداء هذه المأمورية وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن الشركة لا تصرف ثمن أدوية لعائلات العمال، وأنه باطلاعه على دفاترها بمصنع نجع حمادى وبطاقات العلاج في مصنع كوم امبو تبين له أن الشركة تقوم بعلاج عائلات العمال المعيّنين بالمساهية الشهرية ، أما العمال الدائمون المعيّنون بالأجر اليوى فإن الشركة تباشر علاج عائلات من يعمل منهم بمصنع نجع حمادى دون عائلات عمال مصنع كوم امبو ، وتعلل الشركة ذلك بما قرره طبيب المصنع من قرب المستشفى الأميرى من مدينة العمال الملاصقة للمصنع ، وأنه كثيرا ما يتقدم العمال بطلب سلفيات لمواجهة مصاريف علاج عائلاتهم وشراء الأدوية اللازمة لهم بالتطبيق للأنظمة صندوق السلفيات التى تتيح للعامل طلب سلفه لعلاج من يعولهم من أبنائه أو والديه بشروط معينة ، فيجوز لطبيب المصنع بهذه المناسبة الكشف على المريض من عائلة العامل ليتثبت من صحة أقواله التى تبرر طلب السلفة — وفى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٥ أصدرت هيئة التحكيم قرارها بقبول الطلب وتقرير حق العمال الدائمين بمصنع كوم امبو فى علاج أفراد عائلاتهم على حساب الشركة . فقررت الطاعة فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ الطعن بالنقض فى هذا القرار ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وأبدت النيابة رأيا برفض الطعن ، وقدرت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لظهوره بجلاسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما فى أن القرار المطعون فيه ، إذ قضى بحق العمال الدائمين بمصنع كوم امبو فى علاج أفراد عائلاتهم على حساب الشركة لمساواتهم بزملائهم بمصنع نجع حمادى قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وفي بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة إن لائحة مصنع نجع حمادى لا تسرى إلا على عماله دون عمال المصانع الأخرى ، ولو كانت هذه المصانع تقوم بصناعة مماثلة أو مملوكة لنفس رب العمل ، ذلك لأن وحدة الصناعة فى مصنعين أو اجتماعهما فى يد مالك واحد لا تسوغ المطالبة لعمالهما بنفس المعاملة استنادا إلى فكرة العدالة والمساواة . وما دام علاج عائلات عمال المياومة الدائمين بمصنع نجع حمادى يرجع إلى العرف المحلى الخاص بهذا المصنع ، فلا تلزم الطاعنة بتطبيق هذا العرف على عمال مصنع كوم أمبو ، وإنما تكون العبرة فى تحديد التزاماتها قبلهم بنصوص القانون وحده ، وهى لا توجب على رب العمل طبقا لقانون عقد العمل الفردى إلتافير وسائل العلاج للعمال فقط دون عائلاتهم .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أقام القرار قضاءه عليه من أن "هيئة التحكيم لا ترى محلا للتفرقة بين عمال شركة واحدة يعملون فى ظروف مماثلة وكلهم خاضع لأحكام لائحة واحدة ترتب أمورهم المالية وتعالج احتياجاتهم المادية فى أحوال الزواج والوضع والمرض والوفاة وغيرها مما يتعرض لها العامل ومن يعوله من زوجة وأبناء والدين ، فيستعين عدالة المساواة بين عمال المياومة الدائمين فى مصنع كوم أمبو بزملاتهم بمصنع نجع حمادى فى حق علاج أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف الأدوية اللازمة مربة وجاهزة" . وهذا الذى جاء بالقرار من الاستناد إلى مبادئ العدالة فى تقرير حق العمال بأحد مصانع الشركة الطاعنة فى علاج أفراد عائلاتهم على حسابها أسوة بزملاتهم فى مصنع آخر مملوك للشركة نفسها ويقوم بصناعة مماثلة — لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه وإن كان التزم رب العمل فى شأن الرعاية الطبية بمقتضى نص المادة ٢٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قاصرا على العمال دون عائلاتهم ، إلا أن المادة ١٦ فقرة أولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل قد نصت على أنه "تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح المعمول بها ، ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة" . ومؤدى هذا النص الأخير أن هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات



بين أرباب الأعمال والعمال ، وأن لها بجانب هذا الأصل رخصية أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم في القانون ، وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . أما ما ورد في سبب النعي من عدم قيام عرف في كوم امبو جرى بعلاج عائلات العمال الدائمين فرودود . بأن القرار المطعون فيه إنما استند في تقريره على علاج عائلات العمال الدائمين إلى مبادئ العدالة وحدها وذلك للأسباب السائغة الواردة به . ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في النعي على القرار المطعون فيه بتناقض أسبابه ، إذ ورد في موضع منها أنه "يتعين المساواة بين عمال مصنع كوم امبو وعمال مصنع نجع حمادى بتقرير حق علاج عائلات الأولين لدى طبيب المصنع مع صرف الأدوية اللازمة مركبة وجاهزة" . وجاء بأسباب القرار في موضع آخر أنه ثبت لمفتش مكتب العمل أن الشركة لا تصرف ثمن أدوية لعائلات العمال إطلاقا . وترتب الطاعنة على ذلك القول بوجود تناقض في أسباب القرار مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن القرار المطعون فيه وإن أورد ضمن أسبابه نقلا عن تقرير مكتب العمل بقنا "أن الشركة لا تصرف ثمن أدوية لعائلات العمال" إلا أنه أورد في موضع آخر نقلا عن هذا التقرير أن الشركة تباشر علاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نجع حمادى دون عائلات عمال مصنع كوم امبو ، ثم انتهت إلى أنه "يتعين عدالة المساواة من عمال المياومة الدائمين في مصنع كوم امبو بزملائهم بمصنع نجع حمادى في حق علاج أسرهم لدى طبيب المصنع مع صرف الأدوية اللازمة مركبة وجاهزة" وهذا الذى قرره هيئة

التحكيم يفيد أنها استخلصت أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال الدائمين بمصنع نيجع حمادي تشمل صرف الأدوية اللازمة لهم ، ومن ثم قوت المساواة في هذا الخصوص بين عائلات العمال الدائمين بالمصنعين ، كما أنه لا تعارض بين امتناع الشركة عن دفع ثمن الأدوية للعمال وبين قيامها بصرف الأدوية لهم عينا جاهزة ومركبة حتى تتوثق من قيامها بواجب الرعاية الطبية نحوهم .

وحيث إنه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠

بإحاطة السيد محمود عباد المستشار، وبحضور النادة، والمحامي القاضى، ومحسن العباس،  
وعبد السلام بلنج، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٩ )

الطعن رقم ١٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

حكم "عيوب التدليل"، "القصور"، "ما بعد كذلك"، التزام "أنواع الالتزام"،  
"الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية" .

تكييف الحكم في صدر أسبابه للتعاقد بأنه التزام ببذل عناية — تقريره بعد ذلك في مدد إخلال  
الطاعن بالتزامه بأنه للالتزام بنتيجة . يعيب الحكم بالقصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد تكييفه للتعاقد قرر في صدر أسبابه  
أن التزام الطاعن — البائع — هو التزام ببذل عناية — غير أنه وهو بصدد  
تقرير إخلاله بالتزامه اعتبر أن هذا الالتزام هو التزام بنتيجة ، فإنه يكون معيبا  
بالقصور بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر  
الأوراق في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٦٠٥ لسنة ١٩٤٨  
مدنى كلى القاهرة قال فيها أن المدعى عليه "الطاعن" بآءه بمقتضى العقد المؤرخ  
في ١٩٤٨/٢/٦ أطيانا زراعية بثن مقداره ١٧٦٤٥٢ جنيها قبض فور العقد منه  
مبلغ ثلاث وثلاثين ألف جنيها على أن يتم تسديد الباقي عند التسجيل . ولما  
كانت الأطيان المبيعة وفقا وكان المدعى عليه هو المستحق الوحيد فقد تعهد  
بالحصول على موافقة المحكمة الشرعية باستبدالها بأطيان يملكها في مدة أقصاها

سنة أشهر على أن يقدم جميع المستندات إلى المحكمة الشرعية في خلال أسبوع  
فإذا رفضت المحكمة الاستبدال وجب عليه رد الثمن . وأن المدعى عليه تقدم  
بطلب الاستبدال وبعد أن نذبت المحكمة خيرين للعائنة وبيان وجه مصلحة  
الوقف وجاء التقريران يتضمنان أن قيمة أرض الوقف تفوق قيمة الأرض محل  
الاستبدال طلب المدعى عليه من المحكمة الشرعية حفظ المادة لأن الاستبدال  
ليس في مصلحة الوقف فأجيب إلى طلبه ثم استصدر قرارا برفض الطلب وقد  
أسس المدعى على كل ذلك أن المدعى عليه قد أخل بالتزامه مما ألحق به ضرر  
قدره بمبلغ خمس وأربعين ألف جنيه طلب الحكم بها ، وبتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٣  
أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكما قررت في أسبابه أن المدعى عليه لم يخل  
بالتزامه وانتهت إلى استحقاق المدعى لجزء من إيجار الأطنان طبقا لما تم عليه  
الإتفاق في العقد وقضت بإلزام الطاعن أن يدفع للطعون عليه مبلغ ١٦٣٧ جنيها ،  
فاستأنف الطرفان الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وبعد أن ضمت المحكمة  
الاستئنافي قضت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣ بتعديل الحكم المستأنف  
وبإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ١٣٦٢٩ جنيها . قرر الطاعن بالطعن في الحكم  
بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة  
المدينة وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما ورد في مذكرتها طالبة  
رفض الطعن موضوعا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول تناقض الحكم المطعون فيه  
وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قرر في موضع من أسبابه أن التزام الطاعن هو  
التزام بوسيلة ولكنه انتهى في موضع آخر إلى اعتباره التزاما بنتيجة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وهو بصدد تكييفه  
للتعاقد قرر في صدر أسبابه أن التزام الطاعن هو التزام ببذل عناية ، وفي بيان ذلك يقول  
«وبما أن المحكمة في صدد تكييف التعاقد ترى مع المشتري أن هذا الاتفاق لم يكن  
القصد منه نقل ملكية الأطنان محل العقد إلى المشتري في الحال وإنما كان القصد  
منه تعهد المستأنف عليه بالحصول على المبيع ونقله للمشتري ، فتعهد البائع تعهد



صحيح وهو ما يعبر عنه التزام بوسيلة، فهو منشئ لالتزام شخصي مبدئي يتقيد به  
الملتزم ويوجب عليه أن يسعى إلى الوفاء به وأن يبذل في سبيله عناية الرجل  
الحريص اليقظ ولا لوم عليه بعد ذلك إن أخفق في الوصول إلى النتيجة المرجوة.  
غير أن الحكماء المطعون فيه وهو بصدده تقرير إخلال البائع بالتزامه اعتبر أن هذا  
الالتزام هو التزام بنتيجة وفي بيان ذلك يقول "فعلى البائع أن يتقدم لإجراء  
الاستبدال بأرض من ملكه يعتقد أنها توازي في قيمتها أرض الوقف وأن يدافع  
عن اعتقاده هذا بإظهار مصلحة الوقف في البديل فإن أخفق في إظهار هذه  
المصلحة بالنسبة لعين معينة بأن ظهر أن قيمتها أقل من قيمة أرض الوقف كان  
عليه أن يعرض من البديل النقدي ما يعطى قيمة أرض الوقف ويحقق له المصلحة،  
فإن لم يقبل منه ذلك قدم عيناً أخرى تتوفر في إبدالها بأرض الوقف مصلحة  
ظاهرة له وهكذا حتى تتضح للحكمة مصلحة الوقف في الإبدال فتجيزه وتأمنه  
به وعندئذ فقط يكون قد وفى بتعهد الأول وهو الحصول على ملكية العين التي  
تعاقدها بشأنها مع المشتري" - وعلى ذلك يكون الحكم معيباً بالقصور مما  
يستوجب نقضه دون الحاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مواد المستشار ، وبحضور السادة : محمد رفعت ، ومحسن العباس ،  
ومهد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٠ )

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "ربط الضريبة وتحصيلها"  
"التنازل عن المنشأة" .

الالتزام المتنازل والمتنازل إليه بالإخطار . ما ورد بالم ٥٩ من الق ٣٩/١٤ قبل تعديلها بالق  
٤٨/١٣٧ هو فرض هذا الالتزام على عاتق المتنازل إليه أيضا . لانه الحكم إلى أن قيام المتنازل  
بالإخطار كاف لدرء المسؤولية المقررة على المتنازل إليه إذا لم يتم هذا الأخير بواجب الإخطار .  
خطأ في القانون .

مؤدى ما ورد في صدر المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
— قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ — من أن التنازل عن المنشأة  
يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقف العمل عن المنشأة وتطبق عليه  
أحكام المادة ٥٨ — أن الممول ( المتنازل ) ملزم بالإخطار وفقا لنص  
المادة ٥٨ ، وعلى ذلك يكون ما ورد في باقى نص المادة ٥٩ هو فرض  
هذا الالتزام على عاتق المتنازل إليه أيضا وإلا حق عليه الجزاء المقرر فيها .  
وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن قيام المتنازل بالإخطار  
يكون كافيا لدرء المسؤولية المقررة على المتنازل إليه إذا لم يتم هذا الأخير  
بواجب الإخطار ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## الحكمة

وحيث إن الوقائع — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتوصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى الابتدائية رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٤٩  
ضرائب محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة ( مصلحة الضرائب ) والمطعون  
عليه الثانى طلب فيها الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب في أن تقتضى منه أو من  
المنشأة الضرائب المستحقة على المطعون عليه الثانى وإلغاء الحجز الإدارى المتوقع  
بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ . واحتياطيا إلزام المطعون عليه الثانى بما عسى  
أن يحكم به عليه — وقال إنه اشترى من المطعون عليه الثانى في ٢١ من يونيه  
سنة ١٩٤٦ مخبزا وقام هو والبائع بإخطار مصلحة الضرائب شفويا ثم كتابة بواقعة  
البيع في ظرف ستين يوما إلا أن المصلحة تجاهلت هذا التنازل وأوقعت الحجز  
على مشتريات المخبز — ودفعت المصلحة الدعوى بأن المطعون عليه الأول لم  
يخطر بها بواقعة التنازل ولم يقدم دليلا على إخطاره . أما الإخطار الحاصل من  
المطعون عليه الثانى فلا يعنى المطعون عليه الأول من المسؤولية . وقد أصدرت  
المحكمة الابتدائية حكما في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٤ بعدم مسؤولية المطعون عليه  
الأول عن الضرائب المستحقة على المطعون عليه الثانى في المدة السابقة على تاريخ  
التنازل وبإلغاء الحجز الإدارى المتوقع بتاريخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ على  
أموال المنشأة مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات . وأسست قضائها على  
أن المقصود بنص المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون  
١٣٧ سنة ١٩٤٨ هو علم المصلحة بالتنازل سواء حصل من الطرفين أو من أحدهما  
في المدة المحددة وهو ما يتحقق به علم المصلحة وقد ظهر من الاطلاع على الملف  
الخاص بالمنشأة أن المطعون عليه الثانى أخطر المصلحة في الميعاد القانونى ببيع  
المنشأة إلى المطعون عليه الأول فليس للمصلحة أن ترجع على هذا الأخير بالضرائب  
المستحقة قبل التنازل — استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٧٥ سنة ٧١ ق وأصدرت محكمة الاستئناف  
حكما في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه مضمونا وتأيد

الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بالمصروفات ، وارتكبت إلى أسباب الحكم الابتدائي وأضافت إليها أن المادة ٥٩ قبل تعديلها لا تفيد ضرورة حصول الإخطار من المتنازل والمتنازل إليه معا . وإنما يكفي حصول التبليغ من أحدهما لرفع المسؤولية وهو ما يتحقق به قصد الشارع من هذا الإخطار ، فقررت الطاعنة بالطنن بالنقض في هذا الحكم بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها حضرت الطاعنة وصمم وكيلها على ما جاء بتقرير الطعن ، كما صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة نقض الحكم . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن على هذه الدائرة انظره بجلسته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ . وبذلك الجلسة صمم الطرفان على طلباتهما كما صممت النيابة العامة على مذكرتها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن مفاد نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ هو أن الالتزام بالتبليغ عن التنازل يقع على عاتق كل من المتنازل والمتنازل إليه ولا يكفي مجرد حصول التبليغ من أحدهما كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه . وهذا المعنى واضح من صريح النص بغير حاجة إلى اجتهاد . ويؤكد هذا المعنى ما دار من مناقشات في مجلس الشيوخ عند تعديل النص بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أنه ليس في نص المادة ٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ما يدل على ضرورة حصول التبليغ من الاثنين معا — المتنازل والمتنازل إليه — وإن عبارة "والإلا كان هذا الأخير وهو المتنازل إليه مسئولا بالتضامن مع الأول جاءت عطفًا على الجملة السابقة عليها التي نصت على أن الالتزام بالتبليغ يقع على عاتق المتنازل والمتنازل إليه وهذا معناه أن المسؤولية تترتب إذا لم يحصل إبلاغ مطلقًا من المتنازل ولا من المتنازل إليه فيكفي حصول الإبلاغ من أحدهما ليتحقق به علم المصلحة إلا إذا قيل بأن الإبلاغ لا بد أن يحصل من الاثنين معا . وذلك تحميل للنص بما لا يحتمله



ويؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي أن المتنازل له يظل مسئولاً حتى ولو أبلغ هو طالما أن المتنازل لم يبلغ — وأن الغرض الذي من أجله أوجب المشرع إبلاغ مصلحة الضرائب بالتنازل هو أن تكون المصلحة على بينة من الأمر فتقوم من جانبها بتصفية الضرائب واقتضاها من المتنازل لأن صلته بالمنشأة انقطعت منذ حصول التنازل وهذا هو ما حدا بالمشرع إلى أن يلقي عبء الإبلاغ على عاتق طرفي التنازل حتى لا يتخلص أحدهما من هذا الالتزام ليلقيه على عاتق الآخر.

وحيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل — ولأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحريتين يوماً من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا اترم بدفع الضريبة عن سنة كاملة" كما تنص المادة ٥٩ من ذلك القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على أن "التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة. على أن الالتزام بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع في هذه الحالة على عاتق المتنازل والمتنازل إليه — وإلا كان هذا الأخير مسئولاً بالتضامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له عنها" — ومؤدى ما ورد في صدر المادة ٥٩ من أن التنازل عن المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل عن المنشأة وتطبق عليه أحكام المادة السابقة أن الممول (المتنازل) ملزم بالإخطار وفقاً لنص المادة ٥٨ — وعلى ذلك يكون ما ورد في باقي نص المادة ٥٩ هو فرض

هذا الالتزام على عاتق المتنازل إليه أيضا وإلا حق عليه الجـزاء المقرر فيها .  
ويبين من ذلك خطأ ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن قيام المتنازل  
بالإخطار يكون كافيا لدوء المسؤولية المقررة على المتنازل إليه إذا لم يقوم هذا  
الأخير بواجب الإخطار . ومن ثم يتعين قضا الحكم لمخالفته للقانون .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها — ولما سبق بيانه — ولأن الثابت  
من وقائع الدعوى أن المطعون عليه لم يقوم بواجب الإخطار عن التنازل فإنه يتعين  
القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة، محمد رفعت ، ومحسن العباس ، وعبد السلام  
بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(١١)

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٢٥ القضائية :

تسجيل "رسم التسجيل" "الرسم التكميل" "المعارضة في أمر تقدير الرسم".  
نقض "حالات الطعن" "مخالفة القانون" .

اختلاف النزاع على أساس الإلزام برسم التسجيل التكميل من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر  
تقدير الرسم . وصف الحكم لدعوى براءة الذمة من أى رسم تكميل بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم  
رفع قبل أواته لعدم إعلان رافعه به والقضاء بعدم قبول الدعوى . خطأ في تكييفها . يعيب الحكم  
بمخالفة القانون .

إذا كان النزاع على النحو الذى أثبتته الحكم المطعون فيه منصبا على الأساس  
في إلزام الطاعنين برسم تسجيل تكميل ، مما يفيد اختلافه من حيث موضوعه عن المعارضة  
في أمر تقدير الرسوم لعدم تسليم الطاعنين بحق مصلحة الشهر العقارى في فرض  
مثل هذا الرسم عليهم ، فلان الحكم المطعون فيه إذ وصف الدعوى المقامة منهم  
على المصلحة المطعون عليها بطلب براءة ذمتهم من أى رسم تكميل بأنها تظلم  
في أمر تقدير الرسوم رفع قبل أواته لعدم إعلان رافعه به وانتهى إلى أن الدعوى  
غير مقبولة يكون قد أخطأ في تكييفها مما يعيبه بمخالفة القانون بما يستوجب  
نقضه .

## المحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أقام مورث الطاعنين وآخر الدعوى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ كلى بنها على مصلحة الشهر العقارى وقالوا في بيانها إن المدعى الأول وهب ابن أخيه المدعى الثانى حصة شائعة تبلغ الثلث فى مساحة قدرها ٢٧٢ فداناً و ٣ قراريط و ١٩,٥ سهماً — أطيافاً زراعية ٦٧,٥ متراً مربعاً أرضاً فضاء بناحيته شبرا الخيمة ودمهور شبرا بديرية القليوبية ، وقدرت بالعقد قيمة الأعيان الموهوبة بمبلغ ٩٠٥٠ جنيهاً ، حدد رسمه بمبلغ ٣١٦ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً ، وتم توثيق العقد فى ١٩٤٩/٨/٢ وأشهر فى ١٩٤٩/٨/١٥ ، إلا أن مكتب الخبراء أبلغ طرفى العقد فى ١٩٥١/٥/٩ بناء على طلب مصلحة الشهر العقارى بالحضور لمعاينة الأعيان الموهوبة لإعادة تقدير قيمتها . وبعد إذ باشر الخبير مأموريته وأودع تقريره عارض المدعى الثانى فى هذا التقرير ، وقيدت معارضته برقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ كلى بنها ، وقضى بسقوط حقه فيها لرفعها بعد الميعاد . واستطرد المدعون قائلين إن معارضتهم هذه كانت قاصرة على الاعتراض على تقرير الخبير ، أما الدعوى الحالية فقد قصدا بها الاحتياط لدفع ضرر محقق بهما ، فرفعت بالطريق العادى بطلب براءة ذمتها من أى رسم إضافى أو تكيل عن عقد الهبة المشار إليه . واستندا إلى أن القانون لا يسمح لمصلحة الشهر العقارى بإعادة تقدير قيمة العقارات إلا عند التوثيق والشهر فقط ، وإلى أن المصلحة خالفت أحكام القانون بالنسبة للإجراءات التى اتبعتها عند إعادة التقدير ، إذ لم يصدر انتداب إلى الخبير من الأمين العام للشهر العقارى ولم يودع الخبير تقريره خلال المدة القانونية . فدفعت مصلحة الشهر العقارى الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ كلى بنها ، وهى دعوى المعارضة فى تقرير الخبير المقامة من المدعى الثانى والتى قضى فيها بسقوط الحق فيها لرفعها بعد الميعاد ، واستندت إلى أن هذا الحكم قد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الشئ الملقى به ، فقضت محكمة أول درجة فى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ بقبول



الدفع وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في قضية المعارضة المشار إليها فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ، وقيدا استئنافهما أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٧٨٨ سنة ٧٠ قضائية . وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا . فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة العامة على ما ورد بمذكرتها من طلب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه استند فيما انتهى إليه من أن الدعوى غير مقبولة إلى أنها لم تخرج في حقيقتها من حيث موضوعها عن موضوع التظلم في أمر التقدير ، وقد رفعت في وقت سابق على الوقت المقرر أصلا لرفعها ، أى قبل توجيه أمر التقدير إلى رافعها ، ويقول الطاعنون إن هذا الذى ذهب إليه الحكم خطأ في تكييف الدعوى ، ذلك أن موضوعها يتعلق بحق مصلحة الشهر العقارى في إعادة تقدير الرسوم مما يخرج عن موضوع المعارضة في أمر التقدير الذى يفترض معه التسليم بوجود الحق في ذاته .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن الدعوى غير مقبولة قد استند في قضائه هذا إلى ما ورد به من أن " مبادرة المدعين بطلب الحكم ببراءة ذمتهم قبل إعلانهما بأمر التقدير لا ينفى أن طلبهما هذا لا يخرج في حقيقة موضوعه عن موضوع التظلم في أمر التقدير وإن كان أبادؤه سابقا على الوقت المقرر أصلا لذلك التظلم . ولما كانت الدعوى الابتدائية غير مقبولة على هذه الصورة ، فلا مصلحة للاستأنفين في التظلم من قضاء محكمة أول درجة بحكمها المستأنف بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها " . ولما كان

الثابت من الوقائع التي وردت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدعين قد استندا في طلب براءة ذمتهم إلى " أن حق المصلحة في نخب الخبير لتقدير قيمة العقار لا يكون إلا قبل قبول رسوم التسجيل لا بعد ذلك "، وكان النزاع على هذا النحو الذي أثبتته الحكم منصبا على الأساس في إلزام الطاعنين برسم تكميلي، مما يفيد اختلافه من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر التقدير لعدم تسليم المدعين بحق المصلحة في فرض مثل هذا الرسم عليهما، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه، إذ وصف الدعوى بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل أوانه، يكون قد أخطأ في تكييفها، مما يعيبه بخالفة القانون ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

---



## جلسة ٣٨ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيى العوضى ، ومحسن العباس ، وعبد السلام طبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٢ )

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) إعلان " كيفية الإعلان " .

عدم مراعاة ما أوجبته الم ١٢ مرافعات من بيان ما يفيد غياب الشخص المطلوب إعلانه وأن المخاطب يقيم معه بطل الإعلان . الم ٢٤ مرافعات -

(ب) ملكية " أسباب كسبها " " الحياة " " التقادم الخمسى " . تقادم " التقادم المكسب " " التقادم الخمسى " . حكم " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره " " الرد بأسباب ضمنية " .

إقامة الحكم قضاء . ينشأ ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمسى بل أيضا إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .

١ - إذا كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ انتقل إلى محل إقامة المطعون عليه الرابع أثبت في محضر الإعلان أنه خاطب نسيبه دون أن يدرج به ما يفيد غياب المطعون عليه الرابع وأن الشخص الذى خاطبه يقيم معه - وهى بيانات واجبه طبقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ويترتب على إغفالها بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ منه ، فإنه يتعين اعتبار الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطعون عليه الرابع .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبثبوت ملكية المطعون عليهم إلى قطعة الأرض المتنازع عليها لم يرق قضاءه هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن — الذي أسسه على تملكه للعقار بالتقادم الخمسي بفرض أن البائع له غير مالك بمقولة إنه اشتراه بحسن نية ومضى على شرائه له أكثر من خمس سنوات — بل استند بجانب ذلك إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم ورتب على ذلك وعلى ما استخلصه من باقي ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له لاغتياال حق المطعون عليهم ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم الطباق سندی تملك المطعون عليهم على الأرض المتنازع عليها .

## المحكمة

حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أقام الدكتور أمين سليمان بصفته وصيا على المطعون عليهم ورثة المرحوم ميخائيل سليمان قبل بلوغهم سن الرشد الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٤٧ كلى أمام محكمة الجيزة الابتدائية مختصا الطاعن وآخرين هما محمد فؤاد عفت ومدير مصلحة المساحة ، وطلب الحكم بثبوت ملكية القصر المشمولين بوصايته إلى قطعة أرض قضاء كائنة بزماء الجيزة والدق بمساحة قدرها ١٠٨٥ مترا مربعا طبقا للمساحة الحديثة ، ومحو التسجيلات المتوقعة عليها والكف عن منازعة القصر فيها . وقال في بيان دعواه إن قصر المرحوم ميخائيل سليمان يملكون قطعة الأرض المذكورة بطريق الإرث عن والدهم الذى آلت إليه ملكيتها بمقتضى عقدين مسجلين فى ١٩٢٣/١٢/٢٣ بقلم الرهون بالمحكمة المختلطة ، أولهما عن  $\frac{1}{8}$  القطعة صادر بتاريخ ١٩٠٦/١/٨ من مجلس العائلة لقصر البير زارزاكى ، والثانى صادر من زوكاس وشركاه عن  $\frac{7}{8}$  القطعة تملكوه بالشراء من المالكين الأصليين زارزاكى وشركائه . واستطرد الوصى يقول إن مورث القصر توفى فى ١٩٤٠/٩/٢٧ وأدرجت الأرض المتنازع عليها بحضور حضر التركة وبقيت



في حياتهم إلى أن شغلها المدعو مانولى نرامانيكليس في أبريل سنة ١٩٤٦  
بسيارات ومهمات قديمة ، الأمر الذي اضطر من أجله إلى رفع الدعوى  
المستعجلة رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٤٦ مستعجل القاهرة . وقد كشفت له  
هذه الدعوى عن وجود عقد بيع صادر من محمد فؤاد عفت إلى الطاعن مسجل  
في ١٩٤١/١/١٥ برقم ١٩٧ لسنة ١٩٤١ جيزة . ولما كان موضوع هذا البيع  
عقارا لا يملكه البائع لاستناده إلى عقد عرفي غير مسجل ، في حين أن ملكية  
القصر له تستند إلى عقدي مورثهم المسجلين ، فقد أقام هذه الدعوى للحفاظ  
على حقوقهم فيه . ودفع الطاعن الدعوى بدفعين ، تمسك في أولهما بملكية العين  
بالتقدم الخمسى بفرض أن البائع لهما غير مالك ، وذلك على أساس  
أنه قد اشتراها منه بحسن نية ومضى على شرائه لها في ١٩٤١/١/٥ إلى تاريخ  
رفع الدعوى في ١٩٤٦/١٠/٢٦ أكثر من خمس سنوات . ويتحصل الدفع  
الثاني في أن الأرض التي اشتراها مورث القصر لا تطابق الأرض المتنازع عليها  
والتي اشتراها الطاعن بالعقد المسجل في يناير سنة ١٩٤١ - وبتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥  
قضت محكمة الجيزة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن  
أنه كان يعتقد وقت الشراء بأن البائع له يملك ما باعه إليه ، وأنه وضع يده  
على الأرض وانتفع بها من تاريخ عقده إلى وقت رفع الدعوى ، وللدعى بصفته  
قضى ذلك ، وبعد أن انتهى التحقيق قررت المحكمة الانتقال إلى تفتيش المساحة  
بالجيزة للاطلاع على السجلات والخرائط الخاصة بالأرض المتنازع عليها ،  
وتنفيذ هذا القرار في ١٩٤٩/٥/٢٤ . وفي ١٩٥٠/١٢/٧ قضت المحكمة بنسب  
مكتب الخبراء الزراعيين للاطلاع على أوراق الدعوى والمستندات وما أثبتته  
المحكمة بمحضر انتقالها إلى تفتيش المساحة ثم معاينة العقار موضوع النزاع  
وبيان ما إذا كانت متضمنة مستندات ملكية كل من طرفي النزاع ، وإذا تبين  
أن مستندات كل منهما تنطبق على العقار فعليه أن يتبع أصل الملكية لبيان  
من هو المالك الحقيقي له . وقدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أن ملكية  
القصر تنتهي إلى المالك الأصلي وهو زارزاقى ووالده . أما سلسلة الملكية  
الخاصة بالطاعن فلا تصل إليه . وأعادت المحكمة الدعوى إلى الخبير

في ١٩٥٢/٦/٨ للانتقال إلى الأرض المتنازع عليها لمعايلتها وتطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة وبيان ما إذا كانت هذه المستندات تنطبق على أرض النزاع من عدمه . فقدم الخبير ملحقاً لتقريره أثبت فيه أنه بتطبيق عقود تملك الطاعن والمطعون عليهم على الطبيعة اتضح أنها تنطبق تماماً على الأرض موضوع النزاع . وفي ١٩٥٤/٤/١٥ قضت المحكمة برفض الدعوى ، واستندت إلى أن الحكم التمهيدى الذى قضى بالإحالة إلى التحقيق قد فصل قطعياً في مسألة فرعية وهى الخاصة بسريان التقادم الخمسى في حق القصر ، وأن هذا الحكم إذ قضى استثنائياً بتأييده قد أصبحت له حجية مانعة من العودة إلى ذات الموضوع ، ورجحت المحكمة شهود الطاعن بأن اعتبرته ما لكا على أساس وضع يده على العين مدة أكثر من خمس سنوات بحسن نية فاستأنف المطعون عليهم بعد بلوغهم من الرشد هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافهم برقم ٦٦٩ سنة ٧١ قضائية وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبثبيت ملكيتهم إلى قطعة الأرض موضوع النزاع ومحو التسجيل الواقع عليها بالعقد الصادر من محمد فؤاد عفت إلى الطاعن في ٥ من يناير سنة ١٩٤١ والمسجل في ١٥ منه وكف منازعتها فيها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة العامة رأيها بمذكرة ، ودفعت ببطلان إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه الرابع محمد فؤاد عفت ، إذ أثبت المحضر فيه أنه انتقل إلى محل إقامته وخاطب نسيبه السيد محمد وهبى سكرتير نيابة دكرنس . دون أن يثبت فيه غيابة ، وأن الشخص الذى خاطبه يقيم معه ، الأمر الذى يجعل هذا الإعلان مشوباً بالبطلان ، وطلبت النيابة فى الموضوع رفض الطعن . ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى الدائرة المدنية ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ انتقل إلى محل إقامة المطعون عليه الرابع أثبت فى محضر الإعلان أنه خاطب نسيبه السيد محمد وهبى سكرتير نيابة دكرنس دون أن يدورج به ما يفيد غياب المطعون عليه الرابع ، وأن الشخص الذى خاطبه يقيم معه ، وهى بيانات واجبة طبقاً



نص المادة ١٣ من قانون المرافعات ، ويرتب على إخطائها بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ منه . ويتعين لذلك اعتبار الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة للطعون عليه الرابع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم . وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم في سبب الطعن الخطأ في تطبيق القانون وقصور التسبيب . ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم انطباق مقدي تملك المطعون عليهم على أرض النزاع ، إلا أن المحكمة الاستئنافية أغفلت الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص واكتفت في إلغاء الحكم الابتدائي والحكم للمطعون عليهم بطلباتهم بالقول بعدم توافر شروط التملك بالتقادم الخمسي بالنسبة للطاعن ، وهذا خطأ في تطبيق القانون لأن المطعون عليهم بوصفهم مدعين في الدعوى على خلاف الظاهر فيها وهو حيازة الطاعن للعين المتنازع عليها يقع على عاتقهم عبء إثبات الملكية .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى قطعة الأرض المتنازع عليها ، لم يرق قضاءه هذا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن الذي أسسه على تملكه للعقار بالتقادم الخمسي بفرض أن البائع له غير مالك بمقولة إنه اشتراه بحسن نية ومضى على شرائه له أكثر من خمس سنوات ، بل استند بجانب ذلك إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم ، فقرر أن الأرض المتنازع عليها كانت وقت إبرام الطاعن لعقده في يناير سنة ١٩٤١ مكلفة باسم المطعون عليهم كما قرر الحكم أن البائع للطاعن لم يكن له سند للملكية سوى ورقة عرفية لم ترق بأوراق التسجيل إلا بعد رفع هذه الدعوى ، ورتب الحكم على ذلك وعلى ما استخلصه من باقي ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له لاغتياال حق المطعون عليهم وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سندی تملك المطعون عليهم على الأرض المتنازع عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن المباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٣ )

الطعن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٣ القضائية :

(١) عمل "التحكيم في منازعات العمل" "ميعاد الفصل في النزاع" .

وضع الم ١٥ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ لقاعدة تنظيمية للتحث على سرعة الفصل في النزاع .  
خلو المرقب من النص على جزاء البطلان . الإخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان  
القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بعد مدة الشهر .

(ب) عمل "التحكيم في منازعات العمل" "تشكيل هيئة التحكيم" "المدوبان  
المخلفان" .

الم ١١ ١٦ ٢ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع  
صحيحا إذا لم يحضره المدوبان المخلفان أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا  
أن تثبت في قرارها رأيها إلا إذا كان مخالفا للرأي الذي انتهت إليه .

(ج) عمل "التحكيم في منازعات العمل" "تشكيل هيئة التحكيم" "مدوبا  
مصلحة العمل والصناعة" "حلف اليمين" .

الم ١٤ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ تشترط أن يحلف المدوبين اليمين . عدم تقديم  
الدليل على أنها باعمرها عملهما دون حلف اليمين . النعي بالبطلان لخلو القرار ومحاضر  
الجلسات بما يدل على أنها قد أدياها . ما ومن الدليل .



١ - المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى النزاع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية تلحظ على سرعة الفصل فى النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ١٥ مسافة الذكر ، ومن ثم فليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يلحق البطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

٣ - تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفى النزاع إحضار المندوبين فى يوم الجلسة ، ولا يكون للمندوبين رأى فى المداولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك ، كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه "يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما ، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به" ، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضر المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت فى قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه ، فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعى على القرار المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن الهيئة التى أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير متج .

٣ — إذا كانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باسرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فإن نعيها على القوار المطعون فيه بالبطلان — لأنه ليس فيه ولا في محاضر جلسات هيئة التحكيم ما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والعصانة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ سالفة الذكر — يكون عاريا عن الدليل .

### المحكمة

وحيث إن وقائع النزاع — حسبما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن نقابة عمال الشركة المتحدة المصرية للنقل بالنيل قدمت شكوى إلى مكتب العمل تضمنت عشر مطالب ولم يستطع مكتب العمل أن يفض النزاع إلا في مطلب واحد فأحال الشكوى على لجنة التوفيق وأمامها تنازل ممثل العمال عن مطلب آخر، ولما لم يفض النزاع في الطلبات الأخرى أحيل الأمر على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة . وقد استعرضت الهيئة هذه الطلبات وأصدرت قرارها في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أولا : باعتبار المطلب الخاص بمساواة المصريين بالأجانب غير ذي موضوع . ثانيا : برفض ما عدا ذلك من الطلبات . ولما لم تقبل نقابة العمال هذا القرار طعنت فيه بطريق النقض بتقرير في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — وقد دفعت الشركة المطعون عليها هي والنيابة العامة بعدم جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة من هيئات التحكيم لأنها هيئات إدارية ولأن الطعن بالنقض لا يرد إلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف — وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وأصر الحاضر عن النقابة على ما جاء بتقرير الطعن . كما أصرت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ . وفي تلك الجلسة أصدرت هذه المحكمة قرارها برفض الدفع إلى الموضوع وأجلت نظر الطعن بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ حتى تبدى النيابة رأيها في موضوعه .



وبعد أن قدمت النيابة رأيها في موضوع الطعن برفضه أصدرت هذه المحكمة قرارها بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ باستبعاد الطعن حتى تسدد الرسوم المستحقة . وقد سددت هذه الرسوم في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وأعيد نظر الطعن أخيرا بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٠ وفيها أصر الطرفان على طلباتهما . وطلبت النيابة العامة رفض الطعن .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن أصبح غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت المادة الثالثة من ذلك القانون "على أنه على محكمة القضاء الإداري أن تحيل بدون رسوم إلى محكمة النقض الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وتفصل محكمة النقض في تلك الطعون ، وكذلك في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون" — ومؤدى هذا النص أن هذه المحكمة تختص بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بهذا القانون — ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على القرار المطعون فيه بالبطلان . ذلك لأن القرار المطعون فيه ومحاضر جلسات هيئة التحكيم ليس فيها ما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وعدم حلف العضوين المذكورين من شأنه أن يبطل القرار المطعون فيه — ويتحصل السبب الثاني : في أن هيئة التحكيم التي أصدرت القرار المطعون فيه قد فصلت في النزاع موضوع الخصومة بعد مضي أكثر من شهر على بدء نظره بمعرفة مخالفة في ذلك نص المادة ١٥ من القانون المذكور مع أن القاعدة التي أوردتها هذه المادة من النظام العام شأنها في ذلك شأن كل التنظيمات الخاصة بالعمال ولأن المقصود بها سرعة حسم المنازعات من العمال وأصحاب العمل مراعاة للصالح العام .

فإذا أهدرت هذه القاعدة فإن الهيئة تفقد ولايتها في نظر النزاع . وقد كانت أول جلسة لنظر النزاع هي جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ وصدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبذلك استغرق نظر النزاع أربعة أشهر على خلاف القانون وهو ما يجعل الحكم باطلا . ويتحصل السبب الثالث : في أن القرار المطعون فيه قد خلا من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من القانون والتي تقضى بوجوب أخذ رأى المندوبين المشار إليهما في المادة ١١ إذا كانا حاضرين أو رأى من يحضر منهما بوجوب إثبات رأيهما أو رأى أحدهما إذا كان مخالفا لما انتهت إليه الهيئة . ولا يبين من القرار المطعون فيه أية إشارة إلى أسماء هذين المحلفين أو رأيهما والرد عليه وقد ترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود في جميع أسبابه — أولا : لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ولذلك يكون النعى بما ورد في السبب الأول عاريا عن الدليل — ثانيا : لأن المادة ١٥ من القانون التي أوجبت على هيئة التحكيم الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ١٥ سالفة الذكر ، وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر — ثالثا : لأن المادة ١١ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ نصت على أنه يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة ولا يكون للمندوبين رأى في المداولات . وأنه إذا "تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك" . كما نصت المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه "يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار



قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما . فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به — ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما . وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت فى قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه — ولما كانت النظابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه هيئة التحكيم ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بما ورد فى السبب الثالث يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على ذى أساس متعين الرفض .

---

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسني العوضي ، ومحسن العباس ،  
وهبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٤ )

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٥ القضائية :

تزوير "تحقيق التزوير" "حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها  
دون تحقيق". محكمة الموضوع . حكم "فما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره"  
"ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه".

سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى  
وملابساتها دون تحقيق أو ندب خير لأصابع مؤدية . غير منتج تعيب الحكم بعد ذلك في أسبابه النافلة .

جرى قضاء محكمة النقض على إطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة  
الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى  
وملابساتها دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خير ،  
فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من تناقض  
المدعى وترده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم  
في أسبابه النافلة .

## الحكمة

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر  
الأوراق في أن الطاعن استصدر بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٣ أمر أداء من رئيس محكمة  
المنصورة الابتدائية قضي بإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٣٢٤ جنيها و ٤٩٠ مليا



مع الرسوم والمصروفات وشمول الأمر بالنفاذ المعجل بالاستناد إلى عقد الإيجار المؤرخ في ١٥/٩/١٩٥١ وإلى الإخطار الموجه إليه الذي كلفه فيه بدفع الباقي من الإيجار، وقد أعلن الأمر للطاعن في ٢/١٢/١٩٥٣، فعارض فيه بصحيفة أعلنت للمطعون عليه في ١٦/١٢/١٩٥٣ وقيدت المعارضة برقم ١٤٤٢ سنة ١٩٥٣ كلى المنصورة، وبتاريخ ٢٣/١/١٩٥٤ قرر الطاعن بالتزوير في عقد الإيجار قائلا إن الختم الموقع به على العقد ليس ختمه ولم يصدر منه التوقيع المنسوب إليه فيه علاوة على أن حقيقة المقدار المؤجر هو ٣١ فدان و ٤ قراريط و ١٥ سهما وليس ٣٤ فدان و ٢٠ قيراطا و ١١ سهما كما جاء بالعقد، وبتاريخ ٣١/١/١٩٥٤ أعلن المطعون عليه بشواهد التزوير المتضمنة أن الطاعن لم يستأجر من المطعون عليه أطيانا مطلقا وأن عقد الإيجار الموقع عليه بالختم المنسوب إليه لم يصدر منه أبدا وأن بصمته تخالف بصمة الختم الذي يتعامل به منذ أكثر من سبع سنوات وأنه كان يستأجر العين من المرحوم محمد أبو العطا وحروله ورقة على بياض منذ سبع سنوات وأنه يرجح أن المطعون عليه بحكم صلة القرابة التي تربطه بالمؤجر استولى على هذا المحرر فلاه عبارات العقد المدعى به الأمر الذي يمكن استناده بمضاهاة الخبر الذي كتب به على حبر الختم المبصوم به العقد، وأن من جملة الأدلة القاطعة في التزوير أن الطاعن كان يدفع للمرحوم محمد أبو العطا إيجارا سنويا قدره ٢٢ جنيها سنويا للفدان الأمر الثابت بدفاته والتي يقبل الاحتكام إليها، وبجلسة ٢٧/٢/١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وبقبول شواهد التزوير شكلا وفي الموضوع برفض الادعاء بالتزوير وبتغريم الطاعن ٢٥ جنيها وتأيد الأمر المعارض فيه. فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة، وفي جلسة ٧/٥/١٩٥٥ قضت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف. فقرر الطاعن بالطعن في الحكم المذكور بطريق النقض. ولدى نظر القضية أمام دائرة فحص الطعون قررت إحالتها إلى الدائرة المدنية، وفي الجلسة المحددة لنظرها صممت النيابة على ما ورد بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه.

ومن حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتلخص أولها في أن الحكم الابتدائي الذي أقر الحكم المطعون فيه أسبابه اعتبر توقيع العقد المدعى تزويره على بياض عقد أمانة لا يجوز إثباته بغير الكتابة إذا تجاوزت قيمته عشرة جنيهات وفي هذا الذي قرره الحكم قصور في بيان وجهة نظر الطاعن استتبع خطأ في القانون ، إذ أن الطاعن قرر بأنه سلم العقد الموقع على بياض لصهر المطعون عليه الذي توفي فتمكن المطعون عليه من الاستيلاء عليه وملئه دون أن يكون العقد مسدداً إليه أصلاً — وأن المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات تعاقب من يقدم على مثل هذا العمل بعقوبة التزوير — مما يجوز إثبات هذه الواقعة بكافة طرق الإثبات ، ويتلخص السبب الثاني في النعي بخالفة القانون وفساد الاستدلال ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي المؤيد استئنفاً استند إلى قيام التناقض بين ما قرره الطاعن في الطعن بالتزوير من أن الختم ليس ختمه وبين ما أعلنه في شواهد التزوير من أنه كان قد وقع العقد على بياض وقال إن في هذا التناقض مخالفة للمادة ٢٨١ مرافعات التي تنص على وجوب تحديد مواضع التزوير في تقرير الطعن وإلا كان باطلاً، وإن مؤدى ذلك أن الحكم اعتبر مواضع التزوير وشواهد أمرين مترادفين في حين أنهما يختلفان اختلاف الشيء من بهانه لأن القول بأن الختم ليس ختم الطاعن لا يتناقض مع التفسير اللاحق في شواهد التزوير والقائل بأن الختم الذي بصم به على العقد قد فقد من الطاعن منذ سبع سنوات سابقة وهو لا يستعمله ، وأن الشيء المفقود الذي استغنى عنه صاحبه واستحدث بديلاً عنه لا يعتبر من متعلقاته ، ويحصل السبب الثالث في النعي بخالفة القانون ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية فيما أضافته من أسباب قد اعتبرت أن شواهد الإثبات واجبة الكفاية بحج ذاتها لإثبات التزوير وذلك حيث قالت ”وحيث إن هذه الواقعة الجديدة في دفاع المستأنف وهي الادعاء بأن الختم الموقع به على عقد الإيجار المطعون فيه كان ختمه وقد فقد منه منذ سبع سنوات لم يقدّم عليها دليل ولا يمكن التسليم بها بمجرد ورودها على لسان المستأنف“ وفي هذا الذي قرره الحكم مصادرة على حق الطاعن في الإثبات وإخلال بحق الدفاع، ويتلخص السبب الرابع في أن المحكمة الاستئنافية نسبت في الأسباب التي أضافتها إلى الطاعن أنه اعترف في



إعلان شواهد التزوير بأنه نفذ مضمون العقد وسلم المطعون عليه خمسين جنيها من الإيجار وأن هذا القول يتضمن خطأ في الإسناد لأن الطاعن لم يعترف بأنه نفذ مضمون العقد المدعى تزويره وإنما قرر أنه نفذ مضمون العقد الآخر المعقود بينه وبين صهره محمد أبو العطا . ويتلخص السبب الخامس في أن المحكمة الاستئنافية اعتبرت في الأسباب التي أضافتها أن دفاع الطاعن قد تحول من ادعاء بالتزوير إلى إنكار لصيغة المطعون عليه بأنه ليس مالكا وأن هذا الذي قرره الحكم يتطوى على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال، ذلك أن ما قرره الطاعن من أنه سلم النقود والقطن إلى المطعون عليه بوصفه وكيلًا عن زوجته يؤكد تمسكه بأن ذلك إنما كان تنفيذا لعقد آخر غير العقد المدعى بتزويره. هذا إلى أن المحكمة قد جزأت ذلك الاعتراف الموصوف فأخذت منه الاعتراف بتنفيذ العقد وردت عليه وصف هذا التنفيذ .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه استعرض مراحل الادعاء بالتزوير واستظهر تناقض المدعى في أقواله التي وردت في صحيفة المعارضة وفي التقرير بالطعن بالتزوير وفي إعلان شواهد التزوير وفي بيان ذلك يقول "وحيث إن أول ما يلاحظ في الادعاء بالتزوير أن المعارض ذكر في عريضة المعارضة طعنا على عقد الإيجار أنه سبق له ختم على أوراق على بياض فاغتنم الفرصة للانتقام منه فملا تلك الأوراق مزورا عقده الإيجار ثم عاد بعد ذلك وعند التقوير بالتزوير وقال بأن الختم الموقع منه على العقد المطعون عليه ليس ختمه - ورغم ذلك فإنه عاد عند إعلان صحيفة شواهد التزوير قرر بأن الختم الموقع منه على العقد المطعون فيه يخالف الختم الذي يستعمله منذ سبع سنوات سابقة، ثم قال في نفس الصحيفة إن المعارض ضده حصل على عقد موقع عليه بختمه على بياض لصهره محمد أبو العطا وأنه يرجح أن المعارض ضده قد ملأه ثم جاء بجلسة اليوم رغم هذا التوضيح وأكده حصول هذه الواقعة. ... وحيث إن المعارض قد استقر أخيرا بجلسة اليوم وبعد أن كان مترددا حائرا بين أن الختم الموقع به على عقد الإيجار المطعون فيه ليس له وبين أن هذا الختم له وأنه وقع به على بياض لمحمد أبو العطا حتى قال إنه يرجح أي أنه لا يؤكد بأن

المعارض ضده ملاء المقدم على هذه الرواية الأخيرة“ ، ويبين من ذلك أن الحكم برفض دعوى التزوير مقام في دعائمه الأساسية على هذا التناقض ، ولما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على إطلاق سلطة قاضي الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطالانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خير، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم في أسبابه النافذة سواء في ذلك النعي بخطأ المحكمة في تقرير عدم جواز إثبات واقعة التوقيع على بياض بالبينة أو بالخطأ في عدم التفريق بين مدلول مواضع التزوير ومدلول شواهد أو بمسح إقوار الطاعن في خصوص الوفاء بقيمة الإيجار .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

---

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود للتأخرى المسشارين .

( ١٥ )

الطعن رقم ٤٣٠ سنة ٢٥ القضائية :

علامات تجارية "العبرة في أوجه التشابه" .

العبرة بالصورة العامة التى تنطبع فى الذهن بالنظر الى العلامة فى مجموعها لا إلى كل عنصر من  
العناصر التى تتركب منها وما إذا كانت تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه علامة أخرى .

الغرض من العلامة التجارية — على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون  
رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ — هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا  
الغرض بالمغايرة بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس  
بينها ولا يقع جمهور المستهلكين فى الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب  
لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها فى مجموعها  
لا إلى كل من العناصر التى تتركب منها — فالعبرة ليست باحتواء العلامة على  
حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى — وإنما العبرة هى بالصورة  
العامة التى تنطبع فى الذهن نتيجة لتركيب هذه الصورة أو الرموز أو الصور مع  
بعضها وللشكل الذى تبرز به فى علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التى  
تركبت منها وعمما إذا كانت الواحدة منها تشترك فى جزء أو أكثر مما  
تحتويه الأخرى .



## الحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن تقدم إلى إدارة العلامات التجارية في ١٩٤٥/٤/٢ بالطلب رقم ١٣٠٩ : لتسجيل علامة تجارية عن منتجاته تشمل على صورة بحار داخل إطار وفوقها رسم صقر بأسط جناحيه ، وقررت تلك الإدارة قبول العلامة والإشهار عنها بجريدة العلامات التجارية . وفي ٢٦ يولييه سنة ١٩٥١ تقدم بطلب آخر للإدارة المذكورة برقم ٢٣٧٧٦ لتسجيل علامة أخرى لمنتجاته تشمل على صورة نصفية لامرأة يعلوها رسم طائر بأسط جناحيه - فقررت إدارة العلامات التجارية قبول تلك العلامة والإشهار عنها كذلك بجريدة العلامات التجارية . وتقدمت الشركة (المطعون عليها الأولى) إلى تلك الإدارة بمعارضة في تسجيل كل من هاتين علامتي وأسمت معارضتهما على أنه سبق لها أن سجلت علامتها المكونة من رسم صقر مرسوم بشكل هندسي بأسط جناحيه واستعملته وأن هناك تطابقا بينه وبين كل من هاتين علامتي . وبتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢ أصدرت إدارة العلامات التجارية قرارين قاضيين بقبول طلي التسجيل المقدمين من الطاعن لما تبين لها من أن المعارضة المقدمة من الشركة في غير محلها، وذكرت في أسباب قرارها الخاص "بالعلامة الثانية" أن الطاعن قد أعلنها بحكم صادر من محكمة مصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - في ١٩٥١/٥/١٧ فصل في موضوع هذه العلامة وأنه قد ورد في أسباب هذا الحكم أن علامة شركة لايسترن وهي النسر الباسط جناحيه تخالف مخالفة تامة علامة الطاعن وهي عبارة عن صورة نصفية يعلوها رسم طائر مبسوط الجناحين - وأن المحكمة ترى عدم وجود تشابه بينهما من شأنه الخلط بينهما وأن الخلاف ظاهر للعين المجردة بمجرد النظر إلى علامتي وأنه يجب أن ينظر إلى العلامة في مجموعها وفي مظهرها العام كوحدة مستقلة قائمة بذاتها إذا نظر إليها وجل الشارع استطاع أن يميزها بغير لبس وأن يتبين مصدرها بغير تضليل بمعنى أن تستقر في ذهنه صورة إجمالية مميزة للعلامة يتعرف بها على البضاعة التي يطلبها ، ثم ذكرت إدارة العلامات أن

الشركة المعارضة لم تقدم للإدارة من الأدلة والمستندات ما يفيد تعديل حكم المحكمة (المشار إليه) ، كما ذكرت في أسباب قرارها الخاص بالعلامة الأولى - أنه وإن كان الحكم المشار إليه فيما سلف خاصا بتزاع قام في شأن علامة أخرى إلا أنه يتضح أنه قام بشأن نفس الموضوع مع فارق هو استبدال رسم البحار برسم صورة نصفية لامرأة وهذا الاختلاف لا ينهض مبررا لتغيير الرأي الذي ورد في أسباب الحكم المشار إليه ، وبتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أقامت المطعون عليها الأولى على الطاعن وباقي المطعون عليهم دعويين قيدتا بمحكمة القاهرة الابتدائية برقمي ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى مصر بالطعن في هذين القوارين وبطلب إلغائهما وإلغاء تسجيل العلامتين " السالف ذكرهما " ، وبأن ينشر هذا الإلغاء طبقا للأوضاع المقررة للنشر في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ مع إلزام " المدعى عليه الأول " " الطاعن بالنقض " بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وبتاريخ ١٠/٤/١٩٥٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية في كل من هاتين الدعويين بالرفض وتأييد القرار المطعون فيه ، فاستأنفت الشركة هذين الحكمين إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمي ٩٥٧ لسنة ٧١ ق ، ٩٥٨ لسنة ٧١ ق طالبة قبول كل من الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء كل من الحكمين الابتدائيين والحكم لها بطلباتها الابتدائية وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين لتقضى فيهما المحكمة بحكم واحد ، وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوعهما بإلغاء الحكمين المستأنفين والحكم مجددا بقبول الطعنين المقدمين من الشركة المستأنفة في القوارين الصادرين من إدارة العلامات التجارية بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن تسجيل العلامتين رقمي ٢٣٧٧٦ ، ١١٣٠٩ باسم " عبد الحميد مصطفى عيسوي " وبإلغاء القرارين سالف الذكر وأمرت بشطب هذين التسجيلين وبإشهار هذا الشطب بجريدة العلامات التجارية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وألزمت المستأنف عليه الأول " الطاعن " بمصروفات الدرجتين عن الاستئنافين وبمبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وبتاريخ ١١ من أغسطس

سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لتقضى بنقض الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها صممت النيابة العامة على الرأي المبدى بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة، وبالجلسة المحددة انظرها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره.

وحيث إن مما ينحى به الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي ذلك ذكر أنه بمطالبة أسباب حكم محكمة الاستئناف يبين أن وجهة نظرها في قضائها تقوم على أساس خاطيء مبناه أن العلامة التجارية الخاصة بالشركة المطعون عاينها وهي الصقر الباسط جناحيه ملك لها، لذلك كان لها حق الاستئثار بها ومنع الغير من استعمالها، فليس للطاعن أن يستعمل علامة له ذلك الصقر مبسوط الجناحين حتى لو أضاف إلى هذا الرسم رسوما أخرى تغير من مظهره وتجعل الخلاف بين العلامتين بارزا— وخطأ الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص مبني على عدم اعتداده بالنظر الصحيح الذي يجب أن يتجه إلى العلامة في مجموعها لا أي جزء منها — وقد أشار الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١١/٢/١٩٥٤ في الطعن المرفوع من المطعون ضدها الأولى على الطاعن — والذي قضى برفض الطعن في حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥١ إلى هذا الموضوع بالذات وأقر محكمة الموضوع على أن العلامة التجارية يجب أن ينظر إليها في مجموعها وفي مظهرها العام.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضائها على نظر حاصله أن المطعون عليها بدعواها الحالية لا تدعى حقا على الأجزاء الأخرى التي أضافها الطاعن إلى الصقر الباسط جناحيه سواء أكانت الأجزاء المضافة هي صورة امرأة أو بحار داخل إطار مستدير ولذلك فإنها (أي محكمة الاستئناف) لا تنظر إلا إلى استعمال الطاعن لرسم الصقر الفرعوني الباسط لجناحيه والموجود بأعلى هاتين الصورتين،



وقد قامت الشركة المطعون عليها بتسجيل رسم الصقر المذكور في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ ، وفي تواريخ سابقة أيضا ليكون علامة تجارية لها مميزة لمنتجاتها من الدخان واستعملتها في هذا الغرض فلا يحق للطاعن الاعتداء على حقها واستعمال رسم الصقر علامة له — ولا يغير من ذلك أن يكون قد وضع تحت رسم الصقر رسما آخر لبحار أو لامرأة ، إذ أن حقوق الأسبقية المترتبة على تسجيل العلامة تمنع من استعمال الغير لها سواء بذاتها أو بإضافة رسم آخر إليها ، وعلى أساس هذا النظر لم تقر محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي على ما قرره من عدم قيام تشابه بين علامتي الطاعن وعلامة المطعون عليها ، لأن هذا القول مبناه النظر إلى العلامة في مجموعها مع أن موضوع النزاع ينحصر فقط في جزء مما تحتوي عليه علامتي الطاعن وهو الصقر الباسط جناحيه ، وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاء عليه مخالف للقانون ، ذلك أن المطعون عليها قد أسست معارضتها في قرار إدارة التسجيل القاضي بقبول علامتي الطاعن والإشهار عنهما — على أن هناك تطابقا بين هاتين علامتين وعلامة المطعون عليها التي قامت بتسجيلها من قبل واستعملتها لتمييز منتجاتها — ولا يتأتى قيام هذا التطابق إلا إذا لم يكن في علامتي الطاعن ما يميزها عن علامة المطعون عليها ، ولما كان ثابتا من الوقائع الواردة بالحكم المطعون فيه — إن علامتي الطاعن تميزان عن علامة المطعون عليها بأن أولاهما تتضمن صورة امرأة داخل إطار يعلوها رسم طائر باسط جناحيه — وثانيتهما تتضمن صورة بحار داخل دائرة ويعلوها أيضا رسم طائر باسط جناحيه — فإن التطابق يكون منعدما إلا في الجزء الخاص برسم الطائر الباسط الجناحين — ولا يصح القول بأن حق المطعون عليها على هذا الرسم يحول بين الغير وبين اتخاذ ضمن العناصر التي تتكون منها علامته بحيث يتمتع عليه أن يضيفه إليها ، ذلك لأن الغرض من العلامة — على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ — هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ، ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كانت

للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها — النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها — فالعبارة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى — وإنما العبارة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تتركب منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظرفإنه يكون متعين النقض .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما سبق بيانه وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنفان يتعين رفض الاستئنافين وتأيد هذين الحكمين .

---

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضى ، ومجد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٦ )

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية" ، "تحديد الربح الاستثنائي  
الخاضع للضريبة" ، "اختيار رقم المقارنة" .

استعمال الممول الذي يحسب حسابات منتظمة حقه في اختيار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه  
تقدير أرباحه الاستثنائية بتقديمه في المواعيد المحدد بالقرارات الوزارية لإقرارها باختياره ١٢ . من  
رأس المال المستثمر وفقاً للقانون لا يجوز له بعد ذلك العدول عنه بدعوى إدخال بعض تعديلات ضريبية  
على حساباته . علة ذلك ؟ ليس من شأنها تغيير جوهر الحساب ونقله إلى فئة المولين ذوي الحسابات  
غير المنتظمة الذين لا تسري عليهم المواعيد إلا اعتباراً من تاريخ إخطارهم بتقديم مصلحة الضرائب .

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي نظمت تحديد  
الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة على تحديده بإحدى طريقتين ، إما ربح سنة  
يختارها الممول من سنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، أو من السنوات المالية للنشأة المنتهية  
خلالها ، وإما ١٢ . من رأس المال الحقيقي المستثمر - وقد نصت الفقرة الأولى  
من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين  
المذكورتين . كأساس للمقارنة متروكاً للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة  
وأن يبلغ اختياره لمصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع والمواعيد التي تحدد بقرار  
وزارة ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره  
في المواعيد يحدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة  
الثانية من القانون المشار إليه ، وإعمالاً لنص المادة الثالثة من القانون أصدر



وزير المالية القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز عمله طلبا في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المذكور، ثم مد هذا الأجل بقرارات متتالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان هذا الأجل آخر ميعاد يجوز فيه لأول تقديم طلبه باختيار رقم المقارنة . فإذا كان يبين من الوقائع التي وردت بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة من المولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنها قدمت في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية إقرارا باختيارها ١٢٪ من رأس المال المستثمر رقما للمقارنة ، فإنها تكون قد استعملت حقها في الاختيار طبقا للأوضاع التي حددتها القرارات الوزارية فلا يجوز لها بعد ذلك العدول عنه بدعوى إدخال بعض تعديلات ضرائبية على حساباتها ، لأن هذه التعديلات لا تغير من جوهر الحسابات وليس من شأنها أن تنقلها إلى فئة المولين ذوى الحسابات غير المنتظمة والذين لا تسرى عليهم الموايد إلا اعتبارا من تاريخ إخطارهم بتقدير مصلحة الضرائب ، ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون إذ أيد قضاء محكمة أول درجة بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قرره من أحقية الشركة الطاعنة في اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة وبطلان هذا الاختيار واعتبار رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال المستثمر .

## الحكمة

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق في أن الشركة الطاعنة بوصفها من المولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الأرباح الاستثنائية تقدمت لمأمورية الضرائب بإقرارات عن أرباحها في السنوات من ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ وبإختيارها ١٢٪ من رأس المال المستثمر رقما للمقارنة وبعد أن فحصت المأمورية إقرار الشركة عن أرباحها في عام ١٩٣٩ عدلته بما أدى لزيادة الأرباح واعتبارها مبلغ ٣١٨٧ ج و ٩٠٤ م وأخطرتها بذلك بتاريخ ٢٢ من

ديسمبر سنة ١٩٤٩ فأخطرت الشركة المأمورية في بحر شهر من ذلك التاريخ  
باختيارها أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس للمقارنة لربط الضريبة الاستثنائية — ثم  
قام النزاع بين الشركة والمأمورية حول أرباح السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥  
فأحيل إلى لجنة الطعن، وتمسكت الشركة أمام هذه اللجنة باعتمادها لاختيار أرباح  
سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة واستجابت اللجنة لهذا الطلب بقرارها الصادر في أول  
يونية سنة ١٩٣٩، فأقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٥٢ تجارى  
كلى مصر طالبة إلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من أحقية الشركة في اختيار  
أرباح سنة ١٩٣٩ كما قدرتها مصلحة الضرائب رقما للمقارنة، وفي ٣ من يونية  
سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء  
أقرار اللجنة فيما قرره من أحقية الشركة في اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة  
وبطلان هذا الاختيار واعتبار رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال المستثمر،  
فاستأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦ تجارى لسنة ٧١ ق القاهرة  
طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها وتأيد قرار لجنة الطعن،  
وبتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الاستئناف حكما بقبول  
الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف، وبتاريخ ١١ من يونية  
سنة ١٩٥٥ قررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض، ثم عرض الطعن  
على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية  
وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن،  
ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو النعى بخالفة القانون، وتقول  
الطاعة في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى أن مواعيد  
الاختيار للمولين أصحاب الحسابات المنظمة محددة بالقراوات الوزارية الصادرة  
في هذا الشأن وأنها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢، وقد تمحدد فيه يوم ١٥ من فبراير  
لسنة ١٩٤٢ آخر ميعاد لإبلاغ هذا الاختيار، وأن المشرع قد رتب جزاء على عدم  
مباشرة الممول حق الاختيار في المواعيد المحددة بأن تمحدد مصلحة الضرائب رقم  
المقارنة على أساس ١٢٪ من رأس المال المستثمر، فإذا قام الممول باختيار رقم  
للمقارنة في الميعاد القانوني فليس له العدول عن اختياره بدعوى إدخال بعض

تعديلات على حساباته ، إذ أن هذه التعديلات لا تؤثر على جوهرها ولا تنقله إلى فئة ذوى الحسابات غير المنتظمة ، ويقول الطاعن إن هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه فيه مخالف للقانون ، ذلك أنه من المقرر بنص القانون أن حق الاختيار متروك للممول وحده ولا يكون حق المصلحة في هذا الشأن إلا من بعد تخلف حق الممول فيه ، لهذا استقر الرأي على أن حق الاختيار بالنسبة لجميع الممولين لا يمكن أن يتم إلا إذا كان تحت بصر الممول بجميع العناصر التى تمكنه من هذا الاختيار ، لأنه إذا كان الاختيار بين أمرين أحدهما معلوم والآخر مجهول فلا يكون اختيارا صحيحا ، فإذا كانت حسابات سنة الاختيار لم تفحص ولم تعتمد من مصلحة الضرائب إلى أن مضى الميعاد المحدد للاختيار فلا يمكن القول بفوات حق الممول في الاختيار — وإذا ثبت أن مصلحة الضرائب أدخلت تعديلات على حسابات الممول المنتظمة بعد انقضاء الميعاد القانونى فلا يكون لفوات الميعاد أى أثر على حق الممول بل ينشأ له حق جديد في الاختيار على ضوء التعديل الجديد ولو كان في ذلك عدول عن اختياره الأول ، هذا إلى أن القانون لم ينص على سقوط حق الممول في الاختيار إن هو تخلف عن استعماله في الميعاد المحدد .

ومن حيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ سنة ٤١ التى نظمت تحديد الربح الاستثنائى الخاضع للضريبة نصت على تحديده بإحدى طريقتين ، إما ربح سنة يختارها الممول من سنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ أو من السنوات المالية للنشأة المنتهية خلالها ، وإما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وأن يبلغ اختياره لمصلحة الضرائب طبقا للأوضاع والمواعيد التى تحدد بقرار وزارى ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره في المواعيد يحدد الربح الاستثنائى على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون المشار إليه . وإعمالا لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية القرار رقم ٢٤٣ سنة ١٩٤١ نص فيه على أنه لأجل



استعمال الحق المخول لأولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز عمله طلبا في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحا به الطريقة التي يختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المذكور، ثم مد هذا الأجل بقرارات متتالية كان آخرها القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الذي حدد يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان هذا الأجل آخر ميعاد يجوز فيه للممول تقديم طلبه باختيار رقم المقارنة، ولما كان ذلك، وكان يبين من الوقائع التي وردت بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة من الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وأنها قدمت في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية لإقرارها باختيارها ١٢. / من رأس المال المستثمر وفقا للمقارنة — فتكون قد استعملت حقها في الاختيار طبقا للاوضاع التي حددتها القرارات الوزارية، فلا يجوز لها بعد ذلك العدول عنه بدعوى إدخال بعض تعديلات ضريبية على حساباتها، لأن هذه التعديلات لا تغير من جوهر الحسابات وليس من شأنها أن تنقلها إلى فئة الممولين ذوى الحسابات غير المنتظمة والذين لا تسرى عليهم المواعيد إلا اعتبارا من تاريخ إخطارهم بتقدير مصلحة الضرائب، وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — وعلى ذلك لا يكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون.

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ومتمين ورفضه .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عبيد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٧ )

الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) عمل "إنتهاء عقد العمل" "آثاره" "المكافأة عن مدة الخدمة" "مكافأة الخدمة وصناديق الادخار" "الجمع بينهما" .

الم ٤٧ من المرقب ٣١٧/٥ مؤداهما . جواز الجمع بين مكافأة الخدمة وما يستحقه العامل في صندوق الادخار ما لم تتضمن لائحته نصا على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق وحساب العامل إنما يؤدي مقابل التزامه القانوني الخاص بالمكافأة .

( ب ) نقض "أسباب الطعن" "ما يعتبر سببا جديدا" .

التمسك بأن مضمون مجلس الإدارة المتدب للشركة المطعون ضلها نقض عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم فيه ، يعتبر دافعا جديدا لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل على محكمة الموضوع .

( ج ) حكم "عيوب التدليل" "القصور" . نقض "إجراءات الطعن" "إيداع الأوراق والمستندات" .

عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند اليها الطامنة في دفاعها ما دام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقصيتها فيه . خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى هذا الدفاع . النعي بالقصور . عار عن الدليل .

١ - مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٥٢/٣١٧ أنه إذا كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية الخدمة، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر قيمة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن نصوص لائحة صندوق ادخار مستخدمى الشركة المطعون عليها يستفاد منها أن ما تؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميها وعمالها في ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامها القانونى بمكافأة نهاية الخدمة ، وكان ما استخلصه الحكم في هذا الصدد صائغ تؤدي إليه عبارات لائحة الصندوق المذكور ونصوصها التى استعرضها الحكم ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم أحقية مورث الطاعنة في الجمع بين المبالغ المستحقة له في هذا الصدد ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون .

٢ - التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المتدب للشركة المطعون عليها تقاضى عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم فيه - في صدد القول بأن لائحة صندوق الشركة خالية من النص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب مستخدميها وعمالها يؤدي مقابل التزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة - يعتبر دافعا جديدا لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل أمام محكمة الموضوع .

٣ - إذا كانت صورة مذكرة الطاعنة التى تستند إليها في التمسك بدفاعها أمام محكمة الموضوع بشأن بطلان الأمر الإدارى باعتبار المبالغ التى تخضع من المستخدمين لصندوق الادخار وما تدفعه الشركة لهذا الصندوق يعتبر كمكافأة نهاية الخدمة - لم تقدم في الميعاد القانونى الواجب تقديمها فيه - مما يتعين معه عدم التعويل عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى هذا الدفاع ، فإن النعى عليه بالقصور يكون عاريا عن الدليل .



## المحكمة

حيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعنة عن نفسها وبصفقتها رفعت الدعوى رقم ٢٩٨٠ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد شركة مياه القاهرة (المطعون) عليها بعريضة ذكرت فيها أن مورثها المرحوم ورثارد حبشيان عمل في خدمة الشركة مدة تسعة وعشرين عاما ونصف، وتوفي بتاريخ ١١/٢/١٩٥٣ ومن ضمن ما يستحقه لدى الشركة مبلغ ٨٨٧ جنيها و ٢٣٨ مليا كمكافأة نهاية خدمته ومبلغ ١٣٩ جنيها و ١٢٥ مليا أجر ثلاثة شهور متجمد أجازاته وفقا لنظام الشركة بمجموع ذلك مبلغ ١٠٢٦ جنيها و ٣٦٣ مليا طلبت الحكم لها به ضد الشركة مع الفوائد بواقع ٥٪ والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة - فأقرت الشركة المطعون عليها باستحقاق مورث الطاعنة لمبلغ ١٣٤ جنيها و ٨٦٢ مليا مقابل أجر الأجازات وطلبت رفض الدعوى فيما يختص بالمكافأة استنادا إلى أنها أنشأت لموظفيها صندوق إيداع بقصد كفالة حقوق مستخدميها عند انقضاء مدة خدمتهم بالشركة سواء بالوفاء أو الاستقالة أو الفصل من الخدمة وتنظيم مكافآتهم عند انقضاء علاقتهم بالشركة ووضعت لهذا الصندوق لائحة كان مورث الطاعنة يخضع لها ونص فيها على أن تدفع الشركة لهذا الصندوق مبلغا يوازي ١٠٪ من مرتب الموظف، وكان الغرض من هذا النص كما يتضح من أحكام تلك اللائحة أداء المكافأة المستحقة للموظف عند نهاية الخدمة، وأنها دفعت للطاعنة المبلغ المستحق لمورثها كمكافأة على هذا الأساس، وبتاريخ ١٤/٦/١٩٥٤ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٩٩٤ جنيها و ٦٩ مليا، من ذلك مبلغ ٨٨٧ جنيها و ٢٣٨ مليا كمكافأة، ومبلغ ١٠٦ جنيها و ٨٣١ مليا أجر مقابل الأجازات، وقالت عن المكافأة إن المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تقضى بأنه إذا لم ينص في لائحة صندوق الادخار على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل يكون مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة فالعامل أن يجمع بين المكافأة وما دفع لحسابه في الصندوق،

وقالت المحكمة إن لائحة الصندوق خالية من هذا النص . استأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٢٣ سنة ٧١ ق طالبة إلغاء الحكم المذكور ورفض دعوى الطاعة وإلزامها بالمصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة ، وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المحكوم به وجعله ١٠٦ جنيتها و٨٣١ مليا والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين مع المقاصة في أتعاب المحاماة وتأييد الحكم المذكور فيما عدا ذلك ، وأقامت قضاءها برفض طلب مكافأة نهاية الخدمة على أن الاستفادة من نصوص لائحة صندوق الشركة المطعون عليها أن مساهمة الشركة بحصة من مالها في حصيلة هذا الصندوق مقصود به أن يكون في مقابل التزامها بمكافأة عمالها قانونا ، وبتاريخ ٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ طعنت الطاعة عن نفسها وبصفتها في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلاسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين حاصل أولهما الخطأ في تفسير القانون ، ذلك أن لائحة صندوق الشركة المطعون عليها خالية من النص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق وحساب العامل يؤدي مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وإزاء إغفال هذا النص يكون ما يأخذه العامل من الصندوق — طبقا لنص المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ — لا يحرمه من أحقيته في المطالبة بمكافأته — إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الاستفادة من نص المادتين الثانية والرابعة من لائحة صندوق الشركة الصادرة في ١٩٠٤/٣/١٨ أن مساهمة الشركة بحصة من مالها في حصيلة هذا الصندوق مقصود به أن يكون في مقابل التزامها بمكافأة عمالها قانونا . وهذا الذي ذهبت إليه محكمة الاستئناف اجتهد وإسراف في التأويل والتعريف لا يتفق مع نص اللائحة وعباراتها وألفاظها ، ولا أدل على ذلك من أن عضو مجلس الإدارة المتدب للشركة يأخذ عند انتهاء عمله حصة

من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم في صندوق الادخار ، وهو ما حدث فعلا مع السيد صادق حنين الذي كان عضوا بمجلس الإدارة المنتدب لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ - وإذا كانت الآتحة تجري مجرى القانون فإن تفسير الحكم لها خلافا لألفاظها يعتبر خطأ في تفسير القانون يخضع لرقابة محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أنه إذا كانت نصوص لآتحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون مقابل مكافأة نهاية الخدمة ، فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة ، بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر قيمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض نصوص المواد الثانية والرابعة والخامسة من لآتحة صندوق ادخار مستخدمي الشركة المطعون عليها الصادرة في ١٨/٣/١٩٥٤ قال ”وتفيد جملة هذه النصوص أن مساهمة الشركة بحصة من مالها في حصة هذا الصندوق مقصود به أن يكون في مقابل التزامها بمكافأة عمالها قانونا بدليل صرف هذه الحصة من مالها في حالات معينة وتفاوت مقاديرها المنصرفة تبعا للأحكام المنصوص عليها في لآتحة الصندوق المنوه عن بعضها آنفا...” ومؤدى ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص أن نصوص لآتحة صندوق ادخار مستخدمي الشركة المطعون عليها استفاد منها أن ما تؤديه الشركة المذكورة لحساب مستخدميها وعمالها في ذلك الصندوق من مبالغ مقصود به أن يكون مقابل التزامها القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وما استخلصه الحكم في هذا الصدد سائغ تؤدي إليه عبارات لآتحة الصندوق المذكورة ونصوصها التي استعرضها الحكم . لما كان ذلك فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم أحقية مورث الطاعنة في الجمع بين المبالغ المستحقة له في هذا الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون . أما ما أثارته الطاعنة حول ما تقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة



السيد/ صادق حنين من صندوق الادخار فإنه دفاع جديد لم يطرح من قبل على محكمة الموضوع لا يصح إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

وحيث إن حاصل ما تنعى به الطاعنة على الحكم في السبب الثاني قصور تسهيبه، ذلك أن الطاعنة أوضحت في مذكرتها المقدمة منها بجلسة ١٩٥٤/٩/٢٧ أن الأمر الإداري رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٠ القاضي باعتبار أن المبالغ التي تخصم من المستخدمين لصندوق الادخار وما تدفعه الشركة لهذا الصندوق يعتبر كمكافأة نهاية الخدمة، يعتبر باطلا، لأنه صادر من إدارة الشركة وهي ليست الجهة المختصة بتعديل لائحة صندوق الادخار طبقا للمادة السادسة من اللائحة التي تكل إدارة صندوق الادخار إلى لجنة تسمى لجنة الإدارة مؤلفة من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من يتولى مهامه من الأعضاء ومن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة واثنين من كبار موظفي الشركة يعينهم مجلس الإدارة كل سنة — وأن هذه اللجنة وحدها هي صاحبة الحق في تفسير اللائحة ولم تلغ هذه المادة إلا في سنة ١٩٢٣ وبذلك يكون الأمر الإداري سالف الذكر قد صدر من جهة غير مختصة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم قد خلا من الإشارة إلى هذا الدفاع ، وصورة مذكرة الطاعنة التي تستند إليها في التمسك به أمام محكمة الموضوع لم تقدم في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه مما يتعين عدم التمويل عليها ، ومن ثم يكون هذا النعى عاريا عن الدليل .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ١٨ )

الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) شفعة "دعوى الشفعة" "الخصوم فيها" .

حكم "ملا يعيب الحكم فى نطاق التدليل وغيره" "ما تزيد فيه الحكم  
لا يعيبه" .

اختصاص البائع فى دعوى الشفعة . خلوص الحكم إلى أن الخصومة موجهة إلى  
المجلس البلدى بوصفه البائع للمين المشفوع فيها . ورود إمام رئيس إدارة قضايا الحكومة  
بصحيفة افتتاح الدعوى بوصفه نائباً عن هذا المجلس فى تسلم صورة الصحيفة لا يتأدى  
منه أن البائع لم يختصم . تصدير الصحيفة بإمام النائب فى تسلم الصورة لا يغير من ذلك  
طالما اقترنت بذكر إمام الأصيل .

لا يقدح فى سلامة هذا النظر ما استورد إليه الحكم تزيدها من التحدث عن صحة تسليم  
صورة الإعلان وفقاً للم ١٤ مرافعات .

( ب ) شفعة "إجراءات الشفعة" "إعلان الرغبة" .  
حكم "تسليميه" .

عدم سقوط حق الشفع فى إعلان الرغبة إلا بمضى ١٥ يوماً من تاريخ الإصدار  
الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري . الم ٩٤ مدنى .

عدم سقوط حق الشفع بالإقرار المنسوب له فيه عليه بالبيع وتاريخ حصوله بالإصدار  
الذى ابتدره هو به البائع والمشتري طالما أنهما لم يدعيا أنها وجهها إليه إنذاراً .

إقضاء الحكم المطعون فيه فى منطوقه — إلى قيام حق الشفع فى الشفعة — وفق  
النظر المتقدم — وهو حكم القانون . لا يعيبه خلواً أسبابه من الإشارة إليه .

١ — إذا كان يبين من صياغة افتتاح الدعوى — كما خلاص إلى ذلك الحكم المطعون فيه — أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدى بوصفه البائع للعين المشفوع فيها وأن اسم رئيس إدارة قضايا الحكومة قد ورد بها بوصفه نائبا عن هذا المجلس في تسليم صورة الصحيفة ، فإن ذلك لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم في دعوى الشفعة — لا يغير من ذلك أن تكون العبارة الواردة في الصحيفة مصدرة باسم من تسلم له الصورة طالما أنها اقترنت بذكر اسم الأصيل — كما لا يقدح في سلامة هذا النظر ما استورد إليه الحكم المطعون فيه تزييدا من التحدث عن صحة تسليم صورة الإعلان وفقا لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات .

٢ — إذا كانت واقعة العلم بالبيع مدعى بمحصولها في يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فلازم ذلك معاملتها بحكم التقنين المدنى الجديد النافذ اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وإذا كان حق الشفيع في إعلان الرغبة في ظل هذا التقنين وطبقا للمفهوم من نص المادة ٩٤٠ منه لا يسقط إلا بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري ، وكان الطاعن (المشتري) لم يدع أنه قد وجه هو أو المطعون عليه الثانى — البائع — هذا الإنذار إلى المطعون عليه الأولى (الشفيعه) ، فإن حقها في إعلان رغبتها في الشفعة لا يسقط بالإقرار المنسوب لها في إنذار الشفعة المقدم للشهر ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بأنها علمت في اليوم السابق على ذلك بالبيع والذى ابتدأت هى به البائع والمشتري ، ولما كان هذا هو حكم القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في منطوقه إلى قيام حق الشفيعه في الشفعة — وفق هذا النظر — فليس يضيره خلواً أسبابه من الإشارة إليه .

## الحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون عليه



الثاني الدعوى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥١ كلى أمام محكمة دمنهور الابتدائية، وذكرت في صحيفةها أنها علمت بأن المطعون عليه الثاني باع للطاعن قطعة أرض كائنة ببندو دمنهور ( أوضحت حدودها ومعالمها بالصحيفة ) بثمان مقدار ١٤٨٨ ج و ٢٤٠ م، ولما كانت تلك منزلا ملاصقا لها ولها عليها حق ارتفاق فقد أظهرت رغبةها في أخذ العين المبيعة بالشفعة — وأندرت البائع والمشتري بذلك بإصدار رسمي أعلن لهما في ١٦ و ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ولما لم يصغيا لرغبةها أودعت الثمن خزانة المحكمة — ورفعت هذه الدعوى بطلب الحكم بأحققتها لأخذ العين المشار إليها بالشفعة نظير الثمن المودع بالخزانة ، وقضت محكمة أول درجة للطعون عليها الأولى بالشفعة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٦ ق طالبا إلغاء الحكم الابتدائي والحكم أصليا بسقوط الحق في الشفعة لسببين (الأول) أن الشفعية ( وهي المطعون عليها الأولى ) لم تختصم البائع وهو مجلس بلدى دمنهور اختصاصا قانونيا، لأنها أعلنت دعوى الشفعة لرئيس إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا عن ذلك البائع حالة كونه غير ذي صفة في تمثيله في التقاضى ( والثاني ) لأن الشفعية لم تبد رغبةها في الأخذ بالشفعة في الميعاد المحدد لذلك قانونا ، وبتاريخ ١٨/١١/١٩٥٣ أصدرت محكمة استئناف الاسكندرية حكما قضت فيه برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة المبني على عدم إعلان البائع في الدعوى ، وتوصلا للحكم في الدفع بالسقوط المبني على عدم إظهار الشفعية رغبةها في الأخذ بالشفعة في الميعاد القانوني ، قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع المتعلقة بهذا الدفع . وبعد أن نفذ هذا الحكم أصدرت محكمة الاستئناف في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكما قضت فيه في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف (الطاعن) المصروفات ، فقرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم ، وفي الحكم السابق صدوره في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة — وأبدت النيابة العامة رأيها في المذكرة المقدمة منها برفضه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الخطأ في القانون وقصور التسييب — وفي ذلك ذكر أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بسقوط الحق في الشفعة تأسيسا على أن الشفعية حين رفعت دعواها بالشفعة ذكرت في صحيفة أنها تختصم "حضرة صاحب العزة رئيس قلم قضايا الحكومة بصفته نائبا عن مجلس بلدى دمنهور" وأن توجيه الإعلان على هذا النحو لا يعتبر اختصاصا للبائع ، وينبنى على ذلك سقوط الحق في الشفعة إذ اختصاص البائع في دعوى الشفعة أمر فرضه المشرع في دكريتو الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ كما فرضه في التقنين المدنى الجديد ، ولم تواجه محكمة الاستئناف الدفع الذى تقدم به الطاعن على الصورة المتقدمة وهو مؤسس على المادة ١٥ من الدكريتو المشار إليه (وتقابلها المادة ٩٤٣ من التقنين المدنى الجديد) بل عرضت له كما لو كان دفعا من الطاعن ببطلان الإجراءات في خصوص إعلان البائع بالدعوى مؤسسا على المادة ١٤ من قانون المرافعات ، وبذلك خلطت بمحكمة الموضوع بين دفع الطاعن المبني على عدم اختصاص البائع في دعوى يوجب القانون اختصاصه فيها — وبين دفع آخر لم يدفع به أحد، ونطاقه محدود بالبحث في صفة مستلم صورة إعلان الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أثبت في أسبابه أن دعوى الشفعة قد رفعت على البائع وأن الشفعية قد اختصاصت المجلس البلدى بوصفه أنه هو البائع للطاعن ، وأن الإعلان الخاص به قد تسلمه نيابة عنه الموظف المختص بإدارة قضايا الحكومة ، وأن نائبا عن هذه الإدارة حضر عن رئيس المجلس البلدى طوال نظر الدعوى دون أن يعترض أحد على صفته ، وأنه لذلك يكون لا محل لما ذهب إليه المستأنف ( الطاعن ) من أن دعوى الشفعة لم ترفع على البائع وأنه لا يقدح في ذلك أن يكون إعلان الدعوى قد وجه ( لقسم القضايا ) بوصفه نائبا عن المستأنف عليه الثانى المطعون عليه الثانى ، وهذا الذى استظهره الحكم المطعون فيه مما حصله من الأوراق لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أن ورود الصياغة في صحيفة افتتاح الدعوى على النحو المبين بسبب الطعن لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم في دعوى الشفعة إذ العبارة الواردة

بتلك الصحيفة — يبين منها — كما خلصت إليه محكمة الاستئناف أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدى بوصفه البائع للعين المشفوع فيها ، وأن اسم رئيس إدارة القضايا قد ورد بها بوصفه نائبا عن هذا المجلس فى تسلّم صورة صحيفة الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن تكون العبارة الواردة فى الصحيفة .صدره باسم من تسلّم له الصورة ، طالما أنها اقترنت بذكر اسم الأصيل ، كذلك لا يقدح فى سلامة هذا النظر ما استطرد إليه الحكم المطعون فيه تزيّدا من التحدث عن صحة تسليم صورة الإعلان وفقا لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٨ أنه مشوب بالقصور ، ذلك أنه أغفل الرد على ما تمسك به من سقوط حق الشفعية فى الشفعة بعدم إبدائها الرغبة فيها فى الميعاد المحدد لذلك قانونا ، تأسيسا على أنها أقرت فى إنذار الشفعة المقدم منها للشهر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بأنها علست فى اليوم السابق على ذلك بالبيع — ولما كان هذا الإنذار لم يعلن له وللبيع إلا فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فيكون قد مضى أكثر من خمسة عشر يوما على تاريخ علم الشفعية بالبيع دون إبداء الرغبة فيها ، وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وتجاهله ولم يرد عليه مع تمسك الطاعن به لدى محكمة الاستئناف قبل إصدارها للحكم ١٩٥٣/١١/١٨ وبعد إصداره .

وحيث إن هذا النعى لا يؤثر فى سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم من قيام حق الشفعية فى الشفعة ، ذلك أنه لما كانت واقعة العلم بالبيع مدعى بمحصولها فى يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، فلازم ذلك معاملتها بحكم التقنين المدنى الجديد النافذ اعتبارا من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وحق الشفيع فى إعلان الرغبة فى ظل هذا التقنين وطبقا للفهوم من نص المادة ٩٤٠ منه لا يسقط إلا بمضى خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري ، وإذ كان الطاعن لم يدع أنه قد وجه هو أو المطعون عليه الثانى مثل هذا الإنذار إلى المطعون عليها الأولى ، فإن حقها فى إعلان رغبتها فى الشفعة لا يسقط



بالإقرار المنسوب لها في الإنذار المشار إليه والذي ابتدأت هي به البائع والمشتري ،  
ولما كان هذا هو حكم القانون فيما أدلى به الطاعن في وجه الطعن ،  
وقد صدر الحكم المطعون فيه — في منطوقه — وفق هذا النظر ،  
فليس بضره خلو أسبابه من الإشارة إليه ، ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه  
الطاعن من أن محكمة الاستئناف كانت قد قطعت في الحكم الصادر فيها  
بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٨ بأن القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى  
هو دكر يتو الشفعة الصادر في سنة ١٩٠١ ، ذلك لأنه يبين من الاطلاع  
على هذا الحكم أن تقريره هذا إنما صدر في نطاق بحث ما كان الطاعن  
قد ادعاه أيضا من أن الشفعة قد قامت بالبيع أطرافا ومبيعا وثمانيا وشروطا  
منذ وقوعه في سنة ١٩٤٨ ، وطلب الطاعن من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى  
إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة ، وجلى أن هذه الواقعة — التي أعمل حكم  
١٩٥٣/١١/١٨ في شأنها تشريع الشفعة الصادر به دكر يتو سنة ١٩٠١ —  
هي غير الواقعة المثارة في وجه الطعن والمدعى بحدوثها في ٥ من سبتمبر  
سنة ١٩٥١

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلبح ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ١٩ )

الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٢٣ القضائية :

إعلان " كيفية الإعلان " .

هدم مراعاة ما توجه به الم ١٤/٤ مرافعات — فيما يتعلق بالشركات التجارية — من تسليم  
صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للدير فإن لم يكن  
فما مركز قسّم لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . يبطل الإعلان . مثال .

توجب الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات فيما يتعلق  
بالشركات التجارية تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين  
أو لرئيس مجلس الإدارة أو للدير، فإن لم يكن للشركة مركز قسّم لواحد من هؤلاء  
لشخصه أو في موطنه ، فإذا كان الثابت من محضر إعلان تقرير الطعن أنه وجه  
إلى المطعون عليها — وهى من الشركات التجارية — مخاطبة مع رئيس المعمل ،  
فإن هذا الاعلان يكون باطلا وفقا لنص المادتين ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات .

### الحكمة

حيث إن الوقائع تحصل كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر  
الأوراق ، في أن النقابة الطاعنة تقدمت إلى مكتب العمل بشبرا بطلب مؤرخ  
في ٨ من مايو سنة ١٩٥٣ يتضمن إلزام الشركة المطعون عليها بإيجاد وسائل  
لنقل العمال إلى مركز عملهم وتخصيص حربة إسعاف لنقل المصابين منهم إلى المستشفى  
وإصلاح العيادة والترخيص للمرض بإحالة المصاب مباشرة إلى المستشفى وتحديد

ساعات العمل بثمانى ساعات وصرف الإنتاج لجميع العمال ، ونظرا لعدم تمكن مكتب العمل من حسم النزاع فقد أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئات التحكيم ، وقد صدر حكمها فى ١٠/٣١/١٩٥٣ بتقرير حق العمال فى قيام المصنع بنقلهم إلى المصنع ورفض باقى الطلبات ، فقررت الطاعنة بالطعن فى ذلك القرار بطريق النقض بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت القضية على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ إحالتها على الدائرة المدنية ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة الحكم بعدم جواز الطعن لأن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف دون القرارات الصادرة من هيئات التحكيم ، فأصدرت الدائرة المدنية قرارها بضم الدفع إلى الموضوع ورخصت للنياحة بتقديم مذكرة برأيها فى الموضوع وحددت لنظر الطعن جلسة ثانية ، ثم قررت استبعاد الطعن حتى تسدد الرسوم المستحقة وبعد أن تم تسديدها حدد لنظر الطعن جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ ، وفيها أصرت النيابة على ما ورد فى مذكرتها التكيلية طالبة رفض الطعن موضوعا .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن أصبح غير ذى موضوع بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٢ ، إذ نصت المادة الثالثة من ذلك القانون على ما يلى "على محكمة القضاء الإدارى أن تحيل بدون رسوم إلى محكمة النقض الطعون التى رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم ، وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وتفصل محكمة النقض فى تلك الطعون ، وكذلك الطعون التى رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون ، ومؤدى هذا النص أن هذه المحكمة تختص بالفصل فى الطعون التى رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بهذا القانون ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلان تقريره إعلانا صحيحا ، قائلة إن النقابة اعتبرت أن مقر إدارة الشركة هو أبو زعبل ، ولم تذكر اسم محلها ، وأعلنت تقرير الطعن لمصنع الشركة فى أبو زعبل مخاطبا مع رئيس العمل



في حين أن مركز إداوة للشركة هو القاهرة وأن رئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثلها .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضاممين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير، فإن لم يكن للشركة مركز فتسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه، ولما كانت المطعون عليها من الشركات التجارية فإنه كان من المتعين توجيه الإعلان إليها في شخص أحد ممثليها الذين نصت عليهم المادة المذكورة، ولما كان الثابت من محضر إعلان تقرير الطعن أنه وجه إلى الشركة مخاطبة مع رئيس المعمل فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا وفقا لنص المادتين ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات .

---

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياك المستشار، وبحضور السادة : محمد قواد جابر ، ومحمد زعفراني سالم ،  
والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

( ٢٠ )

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) نقل بحرى " معاهدة سندات الشحن " " التحديد القانونى لمسئولية  
الناقل البحري " .

هل يفقد الناقل حقه في التمسك بالتحديد القانونى إذا ارتكب خطأ أو خطأ جسيما ؟  
عمومية نص الم-٤/٥ من معاهدة سندات الشحن . يتدرج في نطاق التحديد القانونى  
للمسئولية المقررة بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى — فأنها  
كان أو يسيرا أو جسيما . لا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل  
شخصيا . لا عبرة بالقول بأن الخطأ الجسيم يعتبر صنوا للشحن ويمجرى عليه حكمه لأنه متى  
كانت معاهدة سندات الشحن هى الواجبة التطبيق على النزاع فيجب إعمال ما ورد بهذا  
التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانونى للمسئولية بصرف النظر عما فيها من  
مغايرة لما هو مقرر بشأن التعميد الاتفاقى للمسئولية .

( ب ) تقضى " المصلحة في الطعن " " متى تنتهى " .

غير منتج النعى على الحكم الخطأ فى الاستناد إلى الم ٢/٢١٧ طالما كان محولا فى  
فضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن .

( ج ) نقل بحرى " معاهدة سندات الشحن " " التحديد القانونى لمسئولية  
الناقل البحري " " كيفية حساب الحد القانونى " . نظام عام " شرط  
الذهب " . قانون " إلغاء القوانين " .

ما ورد بالم ٤/٩٤٥ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب . المرسوم ١٤/٨/١٤٠٠ ، المرق ٣٥/٤٥٠ . اعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام . تقريره بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على السواء . يستوى أن يكون المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب أو ١٠ يعادل قيمة الذهب . لانضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد الغاء له أو استثناء منه . رغبة المشرع في الإبقاء على هذا التشريع الخاص . آية ذلك .

١ — إذ نصت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون في ١/٣١/١٩٤٤ — على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة ( في أي حال من الأحوال ) بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه إنجائزي عن كل طرد أو وحدة ... جاءت عبارتها بصيغة العموم فيندرج في نطاق التحديد القانوني للمسئولية (المقرر بهذه الفقرة) كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى أيا كانت درجة هذا الخطأ — وسواء أكان تافها أو يسيرا أو جسيما — ولا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا من غش الناقل شخصيا ، إذ أن هذه الصورة وحدها هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال ، ولا عبرة في هذا الخصوص بالقول بأن الخطأ الجسيم يعتبر صنوا للغش يجري عليه حكمه ، ذلك لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي القانون المتعين التطبيق على النزاع فقد وجب لإعمال ما ورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانوني للمسئولية بصرف النظر عما في هذه الأحكام من مغايرة لما هو مقرر في شأن التحديد الاتفاقى للمسئولية .

٢ — من غير المحتج تعيب الحكم بالخطأ في الاستناد إلى الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ (من التقنين المدني) التي تنص على أنه "يجوز للدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه" طالما كان الحكم محمولا في قضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن .



٣ — إنه وإن كان قد ورد في نص المادة ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن التي أصبحت نافذة المفعول في مصر اعتباراً من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ — تحديد لالتزام الناقل أو السفينة بتعويض مقداره مائة جنيه استرليني ، كما نص في المادة التاسعة منها على أنه ”يراد بالوحدات النقدية الواردة بها القيمة الذهبية“ valeur or إلا أنه ليس لما ورد بهذين البندين أثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب في مصر ، وهو ما صدر به مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وقد نص في هذا الأخير على بطلان شرط الذهب ” في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية “ ، ولما كان هذا القانون معتبراً تشريعاً خاصاً متعلقاً بالنظم النقدية والعملية وهي من النظام العام ، ومقرر بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية ، فإنه لا يمكن القول بأن انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل وإنفاذها فيها بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأثير في هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الاستثناءات الواردة في ذلك التشريع على سبيل الحصر ، وقد بدت رغبة المشرع المصري جلية في الإبقاء على هذا التشريع الخاص بما تضمنه من أحكام خاصة ببطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات ، فلم يضمن التقنين المدني الجديد نصوصاً في هذا المعنى ، بل إن لجنة المراجعة قد حذفت من المشروع التمهيدي نص المادة ١٨٧ التي كانت تتناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص ، وذلك إعتباراً بأن ذلك النص يقرر حكماً في مسائل اقتصادية متغيرة يحسن تركها لقانون خاص ، هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وفي ذلك تأكيد لما سبق بيانه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية ، ويقضى ببطلان شرط الذهب في كليهما وسواء في ذلك أكان المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان المشروط الوفاء بما يعادل قيمة الذهب valeur or ذلك أن اشتراط الوفاء في هذه الحالة الأخيرة بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهباً ليس إلا تحايلاً على القانون الذي فرض للعملة الورقية سعراً إلزامياً ، ولا جدوى من إبطال شرط الدفع بالذهب إذا لم يتناول البطلان هذه الصورة .

## المحكيات

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٥/٧/١٩٥٢ أقامت الطاعنة على المطعون عليها الدعوى رقم ١٤٢٦ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى الاسكندرية بمحكمة الاسكندرية الابتدائية - طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٠٥٨ جنيها و ٩٣١ مليا والفوائد بواقع ٥٪ سنويا حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ، وذكرت شرحا لدعواها أن "السيد" أحمد الشيتى استورد رسالة أقمشة صوفية من الخارج داخل صندوقين. شحنا على الباخرة "أجهشيان" المملوكة للمطعون عليها بموجب سند شحن مؤرخ ١٣/٨/١٩٥١، وعند وصول الباخرة ميناء الاسكندرية يوم ٣٠/٨/١٩٥١ لم يفرغ من الرسالة سوى صندوق واحد أما الآخر فقد فقد، وأقر وكل المطعون عليها بالاسكندرية بفقده وأبرق إلى مقر الشركة بانجلترا بذلك فأجابته في ٢٤/٦/١٩٥٢ بأنها على استعداد لدفع مائة جنيه عن فقد الصندوق طبقا لشروط سند الشحن، ولما كانت القيمة الحقيقية للبضاعة المفقودة هي ١٠٥٨ جنيها و ٩٣١ مليا وكانت الرسالة مؤمنا عليها لدى الطاعنة، فقد قامت بدفع هذه القيمة لصاحب الرسالة - وحلت محله قبل المطعون عليها - وأقامت عليها هذه الدعوى بطلب الحكم بالمبلغ المبين آنفا، ثم عدلت طلباتها إلى طلب الحكم بإلزام المطعون عليها بمبلغ ١٤٥٦ جنيها و ٦٣١ مليا وهو قيمة التعويض الذى دفعته للمستورد... الخ، وبتاريخ ٣١/٥/١٩٥٣ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ١٠٥٨ جنيها و ٩٣١ مليا وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٥/٧/١٩٥٢ لحين إتمام الوفاء والمصاريف المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات، فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٣٥ لسنة ٩ ق تجارى طالبة قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف وإلزام الحكم بأن كل ما للطاعنة قبلها هو مبلغ ١٠٠ جنيه

مائة جنيه إنجليزي وبراءة ذمتها مما عدا ذلك مع إلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وبتاريخ ١٩٥٤/٦/٩ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالإلزام ( المستأنفة ) المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٩٧ جنيه و ٥٠٠ مليم سبعة وتسعين جنيها وخمسمائة مليم وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٥ يولييه سنة ١٩٥٢ لغاية تمام السداد مع إلزام ”الطعون عليها“ برجع المصروفات عن الدرجتين و ”الطاعنة“ بالثلاث أرباع الباقية عنهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٥ طمعت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الرابع ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره أمامها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على ( الحكم المطعون فيه ) الخطأ في القانون ، وفي ذلك ذكرت أن محكمة الاستئناف قضت بتحديد مسئولية المطعون عليها قبل الطاعنة بمبلغ مائة جنيه استرليني أى سبعة وتسعين جنيها مصرياً ونصف ، واستندت في قضائها إلى أن معاهدة سندات الشحن المعقودة في بروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ ووافقت عليها مصر في سنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوم بقانون في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ قد حددت مسئولية الناقل في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة في حالة هلاك البضائع أو تلفها بمبلغ مائة جنيه إنجليزي عن كل طرد ، وذكرت أن الناقل لا يلزم ” في أى حال من الأحوال “ بمبلغ يزيد عن ذلك ، وفي تفسير هذه العبارات أخذت محكمة الاستئناف ( في حكمها المطعون فيه ) بنظر حاصله أن تحديد المسئولية بهذا القدر يسرى سواء كان الخطأ المسند الناقل يسيراً أو جسيماً — وهذا النظر خاطيء قانوناً ، ذلك لأن الخطأ الجسيم يعتبر في مرتبة الغش — وهما سواء في أن مرتكبيهما يسأل عن تعويض الضرر الناتج عن فعله بلا أى قيد يرد على هذه المسئولية — وقد كان القضاء



في كل من مصر وفرنسا يجري باطراد على التسوية بين الغش والخطأ الجسيم من حيث الآثار — وقد جاء التقنين المدني الجديد مبرزاً هذه التسوية — بما أورده في نص المادة ٢١٧ من عدم جواز الاتفاق على إعفاء المدين من المسؤولية الناشئة عن غشه أو خطئه الجسيم — وفي مجال التحديد القانوني للمسؤولية يتعين أن يكون النظر متطابقاً مع ما هو مقرر في مجال التحديد الاتفاقى — ويجب لذلك حرمان الناقل من التمسك بهذا التحديد ، وإلزامه بتعويض الضرر جميعه في حالة الغش والخطأ الجسيم ، وذلك لأن التحديد الوارد بالمادة ٤ فقره خامسة من المعاهدة لا يعد حداً أعلى للمسؤولية الناقل وإنما هو تأكيد تشريعى لشرط التحديد الذى كان جارياً عملاً ولا يمكن القول بأن واضعى تلك المعاهدة قد قصدوا إلى شمول المادة ٤/٥ لحالة الخطأ الجسيم — وعبارة في "أى حال من الأحوال" الواردة بهذه الفقرة لا دلالة لها في هذا الخصوص — إذ أن مسألة الخطأ الجسيم لم تناقش عند وضع المادة المذكورة ، ولذلك يتعين أن يبقى الحكم في شأنها خاضعاً للقواعد القانونية العامة — ويخلص مما تقدم أن التحديد الوارد في المادة ٤/٥ من الاتفاقية لا ينطبق في حالة الغش أو الخطأ الجسيم الصادر من الناقل أو من أحد تابعيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بتحديد مسؤولية المطعون عليها بمبلغ مائة جنيه استرلينى إلى نص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المعقودة في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ والى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسومًا بقانون في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ — وهذا التأسيس صحيح قانوناً ، ذلك أن الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من تلك المعاهدة إذ تنص على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة "في أى حال من الأحوال" بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه انجلىزى عن كل طرد أو وحدة . فقد جاءت عبارتها بصيغة العموم ، ويندرج في نطاق التحديد القانونى للمسؤولية (المقررة بهذه الفقرة) كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى —

أيا كانت درجة هذا الخطأ - وسواء أكان نافها أو يسيرا أو جسيا - ولا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا إذ أن هذه الصورة وحدها هي التي يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال - ولا عبرة في هذا الخصوص بما أثير في سبب الطعن خاصة بأن الخطأ الجسمي يعتبر صنوا للغش ويجرى عليه حكمه - ذلك لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي القانون المتعين التطبيق على النزاع فقد وجب إعمال ما ورد به هذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانوني للمسئولية بصرف النظر عما في هذه الأحكام من مغايرة لما هو مقرر في شأن التحديد الاتفاقى للمسئولية .

وحيث إنه متى تقرر ذلك فلا محل لبحث ما أثارته الطاعنة في السبب الثانى من أن فقد الطرد يعتبر خطأ جسيا لا خطأ يسيرا كما قرر ذلك الحكم المطعون فيه ، كما أنه يكون من غير المنتج ما ورد في السبب الثالث من تعيب الحكم بالخطأ في الاستناد إلى الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ ( من التقنين المدنى ) طالما كان الحكم محولا في قضائه بالمسئولية محددة على أحكام المعاهدة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه فى خصوص تحديد مسئولية المطعون عليها بمبلغ مائة جنيه استرلينى ( وهو ما يعادل سبعة وتسعين جنيها مصريا ونصف ) على ما قرره من أنه وإن كانت المادة التاسعة من معاهدة بروكسل قد نصت على اعتبار القيمة الذهبية فى احتساب الوحدات النقدية - إلا أن الغرض الأساسى الذى هدفت إليه المعاهدة من ذلك هو توحيد قيمة التعويض فاتخذت بالجنيه الإنجليزى أساسا لهذا التعويض باعتباره العملة التى يسهل على جميع الدول المتعاقده تحويل عملتها على أساس سعر صرفها - وأنه بخروج إنجلترا عن قاعدة الذهب نهائيا فى سنة ١٩٣١ أصبح للذهب سعر خاص لا علاقة له بالجنيه الاسترلينى الذى احتفظ بقيمة ثابتة وأسعار صرف معينة . وبذلك ، وبخروج معظم الدول الموقعة على المعاهدة عن قاعدة الذهب انهدمت القاعدة المنصوص

عليها في المادة التاسعة من المعاهدة وصار هذا النص معطلا من الوجهة العملية لتعذر تطبيقه . ولهذا فقد صار الجنيه الإنجائزي الورق العملة السائدة التي يمكن تحديد سعر صرفها وتحويل مختلف العملات الأجنبية إليها . هذا إلى أن مصر وقت انضمامها لهذه المعاهدة كانت قد خرجت عن قاعدة الذهب وأبطلت شرط الدفع به بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ وهذا القانون لا يزال قائما — ولئن كان هذا القانون قد استثنى في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات ، إلا أن المقصود من هذا الاستثناء المعاهدات ذات الصبغة الدولية أى الخاصة بعلاقات الدول فيما بينها — بما مفاده أن الاستثناء المذكور لا يسرى على العلاقات التي تقوم بين الأفراد ولا يصح أن تتعارض هذه العلاقات مع القوانين الداخلية في الدول المتعاقدة أو المنضمة للمعاهدة — في شأن متعلق بالنظام العام — خصوصا وأن هذه الدول (المتعاقدة أو المنضمة) قد أبيع لها حق العدول عنها انفرادا في أى وقت تراه — كما نص في بروتوكول التوقيع عليها على أنه يمكن للدول المتعاقدة تنفيذ المعاهدة إما بإعطائها قوة القانون أو بإدخال القواعد التي تقرها المعاهدة في تشريعها الأهلي بالشكل الذي يتناسب مع هذا التشريع مما يؤخذ منه أن أحكام المعاهدة لا تعطل نصا تشريعا معتبرا من النظام العام ويؤخذ على الحكم المطعون فيه — في الخصوص المتقدم بيانه — أن خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب هو شأن متعلق بها ولا يتعدى حدود سيادتها الداخلية — وليس يذى أثر على نصوص المعاهدة — ولا ملزما لغيرها من الدول — يضاف إلى ذلك أن الجنيه الإنجائزي ليس وحده أساس التعويض — وإنما يضاف إليه أن هذا الجنيه يحدد سعره بقيمته ذهبيا — ولئن كانت بعض الدول الموقعة على المعاهدة قد استعملت الحق المخول لها بمقتضى نص المادة التاسعة منها والذي يقرر أنه يجوز للدول الموقعة على المعاهدة أن تحدد التعويض على أساس نظامها النقدي — فأصدرت تشريعات داخلية حددت فيها التعويض عن الفقد أو الهلاك بما يتفق مع نظامها النقدي ، إلا أن هذا التحديد لم يكن مبعثه خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب ، فضلا عن أنه قاصر على العلاقات داخل الدولة التي أصدرت هذه التشريعات ولا يتعداها إلى العلاقات



التي تتنازع فيها القوانين والتي يتعين فيها لإعمال أحكام المعاهدة، وحينئذ لا يمكن القول بأن نص المادة التاسعة من المعاهدة قد بات ملغى ولا عمل له، فلا خروج إنجلترا أو غيرها من الدول عن قاعدة الذهب، ولا هذه التشريعات الداخلية المحددة للتعويض على أساس النظام النقدي السائد فيها — يصلح أساسا للقول باهدار النص المتقدم ذكره، هذا إلى أنه لما خرجت مصر عن قاعدة الذهب وأصدر المشرع فيها مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ملزما بقبول أوراق البنوك في الوفاء واعتبار الوفاء بها مبرئا للذمة شأنه في ذلك شأن الدفع بالذهب، واختلفت المحاكم في شأن شمول هذا التشريع للمعاملات الخارجية أو اقتصراره على المعاملات الداخلية أصدر المشرع المرسوم بقانون ٤٥ لسنة ١٩٣٥ مقررا فيه سريان أحكامه على المعاملات الخارجية والداخلية على حد سواء — واستثنى هذا المرسوم بقانون الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالبريد والتلغراف والتليفون، ولما انضمت مصر إلى معاهدة بروكسل في سنة ١٩٤٠ وصدر مرسوم إصدارها في ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ وبدأ العمل بها في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ كان المشرع يعلم بدون شك أن شرط الدفع بالذهب باطل ومع ذلك فقد انضم للمعاهدة وفي أحكامها أن التعويض يدفع بالقيمة الذهبية مما يفيد أنه أراد أن يستثنى من أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ أحكام معاهدة بروكسل، كما سبق أن استثنى في ذات المرسوم المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالبريد والتلغراف والتليفون، وبذلك يمكن القول بأن القانون اللاحق الخاص بانقضاء أحكام المعاهدة في مصر قد نسخ الأحكام المتعارضة معه والواردة في كل من مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ والمرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ — ولعل المشرع المصري قد لاحظ في ذلك حماية المستورد الذي هو في الغالب مصري تجاه الناقل الذي هو في الغالب من عنصر أجنبي — يضاف إلى ما تقدم أن موضوع المطالبة ليس إلزاما مجردا بدفع مبلغ معين — بل هو تعويض عن مسؤوليه محددة — وإذا كان النص الوارد في المعاهدة قد ذكر عبارة *Valeur or* فإن المراد بها ليس هو سعر الجنيه الاسترليني كسلعة أو ما يسمى بالسعر التجاري وإنما المراد به سعر وزن ما في هذا الجنيه من ذهب .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه عند انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل كان التعامل على أساس سعر الذهب قد اختلف بين الممالك الموقعة على المعاهدة والمنضمة إليها كما كان انضمامها إليها بعد أن أبطلت شرط الدفع بالذهب بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ الذي كان ولا زال سائدا ومعتبرا من النظام العام والذي نص في المادة الأولى منه على أن تبطل شروط الدفع ذهبا في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية والتي تكون قد قومت بالجنهات المصرية أو الاسترلينية أو بنقد أجنبي آخر كان متداولا قانونا في مصر ولا يترتب عليها أى أثر، وبما أنه وإن كان القانون سالف الذكر قد استثنى في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات إلا أن المقصود من هذا الاستثناء المعاهدات التي لها صبغة دولية لتنظيم علاقات الدول فيما بينها لا المعاهدات التي تنظم علاقات أفرادها لأن مثل هذه العلاقات لا يصح أن تتعارض مع قوانين إحدى الدول المتعاقدة والمعتبرة من النظام العام ، يؤيد ذلك أن الدول المتعاقدة أو المنضمة لمعاهدة بروكسل لها حق العدول عنها أفرادا في أى وقت تراه دون موافقة الدول الأخرى طبقا للأوضاع المبينة بالمعاهدة . كما أنه نص في بروتوكول التوقيع عليها على أنه يمكن للدول المتعاقدة تنفيذ هذه المعاهدة إما بإعطائها قوة القانون أو بإدخال القواعد التي تقرها هذه المعاهدة في تشريعها الأهل بالشكل الذي يتناسب مع هذا التشريع ، الأمر الذي يؤخذ منه أن أحكام المعاهدة لا تعطل نصا تشريعا معتبرا من النظام العام . ، وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه وإن كان قد ورد في نص المادة ٤/٥ من معاهدة سندات الشحن التي أصبحت نافذة المفعول في مصر اعتبارا من ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ — تحديد لالتزام الناقل أو السفينة بتعويض مقداره مائة جنيه استرليني كما نص في المادة التاسعة منها على أنه يراد بالوحدات النقدية الواردة بها القيمة الذهبية *Valeur, or* إلا أنه ليس لما ورد بهذين البندين أثرا على التشريع الخاص بشرط الذهب في مصر ، وهو ما صدر به مرسوم ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ . وقد

نص في هذا الأخير على بطلان شرط الذهب " في العقود التي يكون الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية " ، ولما كان هذا القانون معتبرا تشريعا خاصا كما سبق البيان متعلقا بالنظم النقدية والعملة وهي من النظام العام -- ومقورا بطلان شرط الذهب -- في المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية -- فإنه لا يمكن القول بأن انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل وإنفاذها فيها بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأثير في هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاءه أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الاستثناءات الواردة في ذلك التشريع على سبيل الحصر، وقد بدت رغبة المشرع المصري جلية في الإبقاء على هذا التشريع الخاص " بما تضمنه من أحكام خاصة ببطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات " فلم يضمن التقنين المدني الجديد نصوحا في هذا المعنى -- بل إن لجنة المراجعة قد حذفت من المشروع التمهيدى -- نص المادة ١٨٧ التي كانت تتناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص ، وذلك اعتبارا بأن ذلك النص يقو حكما في مسائل اقتصادية متغيرة يحسن تركها لقانون خاص " هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ " ، وفي ذلك تأييد لما سبق بيانه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية -- ويقضى ببطلان شرط الذهب في كليهما ومواء في ذلك أكان المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان المشروط الوفاء بما يعادل قيمة الذهب *Valeur or* -- ذلك أن اشتراط الوفاء في هذه الحالة الأخيرة بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهبيا ليس إلا تحايلا على القانون الذي فرض للعملة الورقية سعرا إلزاميا ، ولا جدوى من إبطال شرط الدفع بالذهب إذا لم يتناول البطلان هذه الصورة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد فؤاد جابر ، ومحمد زعفراني سالم ،  
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

( ٢١ )

الطعن رقم ١٢٤ سنة ٢٥ القضائية :

(١) نقل بحرى " معاهدة سندات الشحن " " التحديد القانوني للمسئولية " " نطاق تطبيقه " .

إثبات الوقت الذى حصل فيه هلاك البضاعة أو تلفها . تعذره . افتراض وقوعه  
في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة . الفترة التي تنقضي بين شحن البضاعة وتفريغها فقط  
إلا إذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة  
للتفريغ .

(ب) نقل بحرى " معاهدة سندات الشحن " " التزامات الناقل البحري  
طبقا للمعاهدة " " التزامه بتسليم سند الشحن " التحفظات التي أجازت  
المعاهدة ذكرها في سند الشحن " .

عدم الاعتماد بالتحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات  
البضاعة المسجلة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن إلا إذا كانت لديه أسباب  
جديّة للشك في صحة بيانات الشحن أو ألا يكون لديه للوسائل الكافية للتحقق من صحة  
هذا البيان . عبء الإثبات على عاتقه . عدم التعرّيل على هذا التحفظ عند معجزه .  
الم ٣/٣ من المعاهدة .

(ج) نقض " المصلحة في الطعن " " متى تنتفى " :

غير متبع النعى على الحكم الابتدائي ما جاء بأسبابه متى كان الحكم المطعون فيه  
لم يعتمد على تلك الأسباب وإنما أقام تضاده على أسباب أخرى كافية له .

( د ) نقل بحرى " معاهدة سندات الشحن " " التحديد القانونى لمسئولية الناقل " .

تحديد المسئولية الوارد فى الم ٤/٥ من المعاهدة يسرى فى حالة الخطأ جسيا كان أو غير جسم . لا يسرى فى حالة الغش المنسوب إلى الناقل شخصيا .

( هـ ) نقل بحرى " معاهدة سندات الشحن " " التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى " " كيفية حساب الحد القانونى " " شرط الذهب " .

عدم تدوين قيمة البضاعة فى سند الشحن . طبقا للم ٤/٥ من المعاهدة يجب ألا يتعدى التعريض المستحق عن فقد البضاعة ١٠٠ جنيه استرلىنى = ٩٧ جنيا و ٥٠٠ مليم . عدم الاعتماد بالقول بوجوب دفع مبلغ الـ ١٠٠ جنيه استرلىنى بقيمتها الذهبية طبقا للم ٩/١ من المعاهدة . بطلان شرط الذهب .

١ - يبين من الأعمال التحضيرية الخاصة بأحكام المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة بروكسل فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ - أنه إذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقها تلف أو نقص وتعذر تحديد وقت حصول هذا الهلاك - أهو قد حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية - فإن الضرر يفترض وقوعه فى فترة النقل البحرى بمعنى الكلمة - أى فى الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط، إلا إذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ، وإذن فإذا كان سند الشحن قد نص صراحة على أن الشحن قد تم وفقا لقانون نقل البضائع بطريق البحر ( معاهدة بروكسل سنة ١٩٢٤ ) ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على أن الطاعتين قد قامتا بإثبات أن فقد محتويات الصندوق موضوع الدعوى قد حصل قبل شحنه أو بعد تفريغه، فإن ما انتهى إليه الحكم من تحميلها مسئولية هذا الفقد تأسيسا على حصوله أثناء الرحلة البحرية لا يكون مخالفا للقانون .

٢ — بعد أن أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة الشحن على الناقل أو الربان أو وكيل الناقل بعد استلام البضائع وأخذها في عهده أن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود "أ، ب، ج" من تلك الفقرة، نصت على ما يأتي "ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزماً بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلاً أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك"، ومؤدى ذلك أن مثل، هذا التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشحن، أو ألا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذه البيانات، ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات على هاتفه، فإن عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التعويل على هذا التحفظ، فإذا كان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعتين قد قامتا بإثبات شيء مما سبق، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة سالفة الذكر تنص على أنه "يعتبر سند الشحن المحور بهذه الكيفية (المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة) قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها بالكيفية الموصوفة بها طبقاً للفقرة الثالثة "أ، ب، ج" من هذه المادة ما لم يقدم الدليل على خلاف ذلك"، فإن الطاعتين لا تفيد من شرط التحفظ المدون في سند الشحن.

٣ — غير متتج النعى على الحكم الابتدائي إشارته في أسبابه إلى وزن الصندوق عند شحنه ونقص هذا الوزن عند تسلمه في الجمر، في حين أنه لم يدون في سند الشحن وزن هذا الصندوق بالذات، إذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص، وإنما أقام قضاءه بفقد محتويات الصندوق على أسباب أخرى خلاف نقص وزنه كافية له.



٤ — تحديد مسئولية الناقل الوارد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة في سنة ١٩٢٤ لا يسرى في حالة الغش وإنما يسرى فيما دون ذلك من حالات الخطأ جسيما كان أو غير جسيم ، ويشترط في الغش الذي يحرم الناقل من الإفادة من هذا التحديد أن يكون منسوباً إليه شخصياً ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن ما حدث بالصندوق من تلف أو عيب كان بطريق الغش إلا أنه لم ينسب هذا الغش إلى الشركة الناقلة شخصياً وإنما نسبته إلى عمالها ولكنه قضى بالرغم من ذلك على الطاعنتين بالتعويض كاملاً من غير تقيد بالتحديد الوارد في تلك المادة ، فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

• — إذا كان الواقع في الدعوى أن سند الشحن لم يدون فيه قيمة البضاعة المشحونة فإنه طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة سنة ١٩٢٤ يجب ألا يتعدى التعويض المستحق عن فقد تلك البضاعة مبالغ مائة جنيه إسترليني تساوى بالجنيهات المصرية ٩٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم — ولا يعتد في هذا الصدد بالقول بوجوب دفع مبلغ المائة جنيه إسترليني بقيمتها الذهبية طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من المعاهدة لبطلان شرط الذهب في هذا الخصوص — على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

## الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن شركة برودنشيال للتأمين (المطعون عليها) رفعت الدعوى رقم ١٥٣٥ سنة ٤٩ تجارى الاسكندرية ضد شركة اجنازيو مسينا وشركة ر . بيتس وشركاه (الطاعنتان) بطلب الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعا لها مبالغ ٣٣٥ جنيهاً و ٩٥٠ ملياً قيمة محتويات صندوق أفرغ في ميناء الاسكندرية

بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ من السفينة "بانشى" المملوكة للشركة الطاعنة الأولى لحساب محلات شيكوريل الكبرى كان مؤمنا عليه لدى الشركة المطعون عليها وحصل العبث بمحتوياته واستبدل بها غيرها من مواد هدية القيمة ، وبتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ - حكمت المحكمة للمطعون عليها بطلباتها المذكورة ضد الطاعتين مع إلزامهما بالمصاريف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٢٩٧ سنة ٦ ق تجارى طالبين إلغاؤه والحكم برفض دعوى المطعون عليها ، وبتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للشركة الطاعنة الأولى وبالنسبة للشركة الطاعنة الثانية بصفتها وكالة عن الشركة الطاعنة الأولى وبإلغاؤه فيما عدا ذلك وألزمت الطاعتين بالمصاريف عن الدرجتين وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب محاماة المطعون عليها . فقررت الطاعتان بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٥ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على خمسة أسباب يتلخص السبب الأول منها في النعى على الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه حمل الناقل البحرى مسئولية فقد ما بداخل الصندوق مع أن الربان سلمه في ميناء الوصول بالاسكندرية بنفس الحالة التى تسلمه بها ولم يكتشف العبث بمحتوياته إلا عند فتحه داخل مخزن الجمر . ومن المفور قانونا أن الناقل البحرى لا يسأل عن محتويات الطرد المشحون مقللا ما دام أنه سلمه بنفس الحالة التى كان عليها عند الشحن ، وقد نص البند الأول من سند الشحن على أن المجهز لا يسأل عما ورد في السند بخصوص الوزن والمقاس والعلامات والصنف والمحتويات وإذا كان الربان قد تسلم الصندوق مغلقا فهو يجهل محتوياته وقد أدرج في سند الشحن

تمحفظ يتضمن ذلك ، وتنص الفقرة الثالثة ج من المادة الثالثة من معاهدة  
سندات الشحن على أن الناقل البحري تقف مسؤوليته قبل الشاحن عند حد الحالة  
الظاهرية للصناديق المشحونة وتكييفها حسب ما هو وارد في سند الشحن طبقا  
لإقرارات الشاحن ، ويتلخص السبب الثانى فى النعى على الحكم بالقصور . ذلك  
أن الحكم قرر بأن إبدال محتويات الصندوق بمواد غريبة قد تم أثناء وجود  
الصندوق فى غير السفينة أثناء سفرها من مرسيليا إلى الاسكندرية . وقد بنى  
تلك النتيجة التى استخلصتها على مقدمات لا تؤدى إليها مع أنه لا يستبعد حصول  
السرقه فى ظروف زمنية ومكانية أخرى كاحتمال وقوعها فى المصنع بفرنسا  
أو وقوعها أثناء نقل الصندوق برا من المصنع فى داخل فرنسا إلى ميناء مرسيليا .  
أو وقوعها فى ميناء الشحن قبل نقل الصندوق على ظهر السفينة فى مرسيليا .  
ولم يبين الحكم أساسا لاستبعاد جميع تلك الاحتمالات لإمكان الحكم بأن السرقه  
قد حصلت حتما فى السفينة أثناء الرحلة البحرية . ويتلخص النعى فى السبب  
الثالث بطلان الحكم لمخالفة الثابت فى أوراق الدعوى من وجهين — الوجه  
الأول — أن الحكم أسس قضاءه بحصول السرقه وقت الرحلة البحرية على أن  
المواد التى أبدلت بها البضاعة المسروقة هى من متعلقات البعارة ، مع أن الثابت  
من أوراق الدعوى وبنوع خاص من المحضر الذى استند إليه الحكم والذى حرره  
بحرك الاسكندرية بعد كشفه على الصندوق أن هذه المواد ليست من متعلقات  
البعارة بل ويصعب الحصول عليها فى السفينة . مما كان يستوجب الحكم بأن  
السرقه لم تحصل أثناء الرحلة البحرية ، والوجه الثانى — أن الحكم الابتدائى  
الذى أيد به الحكم المطعون فيه قال إن وزن الصندوق عند شحنه كان ١٥٨ كيلو  
بحسب إقرار الشاحن فى سند الشحن بينما أن وزنه حسب الشهادة التى أصدرها  
بحرك الاسكندرية بعد الكشف عليه لم يبلغ سوى ١٣٤ كيلو . مع أن سند  
الشحن لم يرد فيه بيان مستقل لوزن هذا الصندوق استقلالا وإنما شمل الوزن  
الوارد فى سند الشحن الصناديق الثلاثة كلها ومقداره ٤٥٣ كيلو حسب إقرار  
الشاهد دون بيان لوزن كل صندوق على حدة . ويكون الحكم وقد بنى قضاءه  
على ما قرره فى شأن نقص وزن الصندوق بينما أنه لم يدون فى سند الشحن وزن



هذا الصندوق بالذات قد خالف الثابت في الأوراق بما يبطله، وتنعى الطاعتان في السبب الرابع بخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله، ذلك أنه إذا سلم جدلاً بأن الطاعنة الأولى بوصفها ناقلة بحرية مسئولة عن العبث الذي حصل في الصندوق عملاً بأحكام المادة ٣ فقرة ٢ من معاهدة بروكسل في سندات الشحن. فكان من الواجب قانوناً تحديد تلك المسؤولية بمبلغ مائة جنيه استرليني، وذلك عملاً بأحكام المادة ٤ فقرة ٥ من معاهدة بروكسل المذكورة حتى ولو كانت مسؤولية الناقل ترقى إلى مرتبة "الغش والتدليس" كما يقول الحكم المطعون فيه، ذلك لأن نص هذه المادة لا يحتمل إخراج حالة الغش والتدليس من حكمه لأنه لم يقصد من هذا النص مجرد تخفيف المسؤولية عن الناقل البحري بل أريد تقرير قرينة قانونية لا تقبل الدليل العكسي لقيمة محتويات الطرد أو الوحدة التي تهلك أو تتلف أثناء السفر البحري ما لم يدرج الشاحن تلك القيمة في سند الشحن نفسه فعندئذ يصبح مجاوزة التحديد الوارد في تلك المادة، وبما أن قيمة محتويات الصندوق موضع النزاع لم يدونها الشاحن في سند الشحن، فلا يصبح مساءلة الناقل أو السفينة في أي حال من الأحوال "بما يزيد على المائة جنيه استرليني" — ويتلخص ما تنعى به الطاعتان في السبب الخامس بخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله. ذلك أن الحكم استبعد أعمال الأحكام الآمرة للمادة ٤ فقرة ٥ من معاهدة بروكسل، تأسيساً على أن مسؤولية الناقل ترقى إلى مرتبة الغش والتدليس. والثابت أن الغش والتدليس المزعومين لم يكونا من عمل الناقل البحري (الطاعنة الأولى) بل أسندهما الحكم إلى رجال الطاقم. ولما كان مصدر مسؤولية الناقل في هذه الحالة لا يعدو المسؤولية الخطئية أو التقصيرية عن أعمال مرؤوسيه وهي مسؤولية يجيز القانون التحلل منها حتى في حالة الغش أو التدليس الذي يرتكبه المرؤوس (المادة ٢١٧ مدني) فيكون الحكم المطعون فيه قد وقع مخالفاً للقانون إذ وصف مسؤولية الطاعنة الأولى بأنها مسؤولية مترتبة على غش وتدليس وما كان يصح هذا القول ما لم يستند هذا الغش أو التدليس إلى عمل شخص ارتكبه الناقل البحري يرقى إلى مرتبة الغش أو التدليس ولم يقل الحكم بوقوع مثل هذا الغش أو التدليس من الناقل نفسه.

وحيث إن النعي بما ورد في الصديق الأول والثاني مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص مسئولية الطاعتين أن سند الشحن قد نص صراحة على أن الشحن قد تم وفقا لقانون نقل البضائع بطريق البحر الصادر في سنة ١٩٢٤ ( المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض الوقائع المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ) . ولما كانت أحكام تلك المعاهدة على ما يبين من الأعمال التحضيرية الخاصة بها — أنه إذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقها تلف أو نقص وتعذر تحديد وقت حصول — هذا الهلاك . أهو قد حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية — فإن الضرر يفترض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة — أى في الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط ، إلا إذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا بما يدل على أن الطاعتين قد قامتا بإثبات أن فقد محتويات الصندوق موضوع الدعوى قد حصل قبل شحنه أو بعد تفريغه فإن ما انتهى إليه الحكم من تحميلهما مسئولية هذا الفقد تأسيسا على حصوله أثناء الرحلة البحرية لا يكون مخالفا للقانون . وما تنعى به الطاعتان من أن سند الشحن قد أدرج به تحفظ يتضمن أن الناقل يجهل وزن ومقاس ومحتويات البضاعة المشحونة يعفيه هذا التحفظ من مسئولية فقد تلك المحتويات المجهولة لديه طالما أنه قد سلم الطرود المسماة له بحالة ظاهرة سليمة . هذا النعي مردود ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن بعد أن أوجبت على الناقل أو الربان أو وكيل الناقل بعد استلام البضائع وأخذها في عهده أن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود " أ " و " ب " و " ج " من تلك الفقرة نصت على ما يأتى : " ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عدد أو كمية أو وزن إذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسماة إليه فعلا أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق من

ذلك". . ومؤدى ذلك أن مثل هذا التحفظ الذى يدونه الناقل فى سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار فى رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك فى صحة بيانات الشاحن أو ألا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذه البيانات ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات على عاتقه ، فإن عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التعويل على هذا التحفظ ، ولما كان لا يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعتين قد قامتا بإثبات شيء مما سبق ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة سالفة الذكر تنص على أنه "يعتبر سند الشحن المحور بهذه الكيفية ( المبينة فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ) قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها بالكمية الموصوفة بها طبقا للفقرة الثالثة " أ " و " ب " و " ج " من هذه المادة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك " ، فإن الطاعتين لا تفيدان من شرط التحفظ المدون فى سند الشحن ، ويكون النعى فى هذا الصدد فى غير محله ويتعين لذلك رفض هذا النعى بسببيه .

وحيث إن النعى بما ورد فى السبب الثالث بشقيه مردود ، ذلك أنه وقد تبين مما سبق فى الرد على السببين الأول والثانى أن فقد محتويات الصندوق قد حصل فى أثناء الرحلة البحرية مما يجعل الناقل مسئولاً عنه فإنه يكون من غير المجدى تشبه الطاعتين — دفعا لهذه المسؤولية — بما ورد فى الشق الأول من هذا السبب من النعى . أما ما أثاراه فى الشق الثانى منه فلم يكن له أثر فى قضاء الحكم ، ذلك أن الحكم الابتدائى وإن كان قد أشار فى أسبابه إلى وزن الصندوق عند شحنه . ونقص هذا الوزن عند تسلمه فى الجمرك فإن الحكم المطعون فيه لم يعتمد على أسباب الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص وإنما أقام قضاءه بفقد محتويات الصندوق على أسباب أخرى خلاف نقص وزنه كافية تلك الأسباب لجملة . . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب برمته واجب الرفض .



وحيث إنه في خصوص ما تنهى به الطاعتان في السببين الرابع والخامس فإنه وإن كان تحديد مسئولية الناقل الوارد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة في سنة ١٩٢٤ لا يسرى في حالة الغش وإنما يسرى فيما دون ذلك من حالات الخطأ جسيما كان أو غير جسيم فإنه يشترط في الغش الذي يحرم الناقل من الإفادة من هذا التحديد أن يكون منسوبا إليه شخصيا، ولما كان الحكم المطعون فيه وهو في صدد تحديد نطاق الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من تلك المعاهدة قال "ومن حيث إن الثابت من تقرير مصلحة الجمارك ومن تقرير الخبير الذي ندبته المستأنف عليها لمعاينة الصندوق موضوع النزاع أن هذا الصندوق كان بحالة ظاهرية سليمة إنما وزنه كان ينقص عن الوزن المدون بسند الشحن وسرقت محتوياته الأصلية واستبدلت بقطع من الخشب وبعض الحجارة وقطع من الحبال وأكياس قديمة يرجح أنه من متعلقات البحارة... ومن حيث إن تحديد مسئولية الناقل طبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهد المذكورة لا ينطبق على هذه الحالة التي ترقى إلى مرتبة الغش والتدليس وتدخل المسئولية فيها تحت قواعد القانون العام، لأن الثابت أنه لم يحصل تلف للبضاعة أو فقدان نتيجة عمليات الشحن البحري المختلفة من وقت استلام البضاعة إلى وقت تفريغها ولكن واضح من حالة الطرد أن العبث الذي وقع به متعمد وبطريق الغش لاختلاف محتوياته ووضع أشياء أخرى لا قيمة لها وإعادة غلقه حفظا لسلامة منظره ووزنه، وهذا الذي أورده الحكم وإن كان قد انتهى فيه إلى أن ما حدث بالصندوق من تلف أو عبث كان بطريق الغش إلا أنه لم ينسب هذا الغش إلى الشركة الناقلة شخصيا وإنما نسبة إلى عمالها، ولما كان الغش الذي يخرج عن نطاق التحديد الوارد في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة سالفة الذكر — على ما سبق — هو الغش الذي يقع من الناقل شخصيا، وكان الحكم المطعون فيه لم ينسب الغش الذي استظهره مما حدث بالصندوق إلى الشركة الناقلة شخصيا ولكنه قضى بالرغم من ذلك على الطاعتين بالتعويض كاملا من غير تعيد بالتحديد الوارد في تلك المادة. فإن الحكم المذكور يكون مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما سبق ، ونظرا لأن سند الشحن — على ما هو ثابت من الأوراق — لم يدون فيه قيمة البضاعة المشحونة ، وفي هذه الحالة وطبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن الموقعة في سنة ١٩٢٤ فإن التعويض المستحق عند فقد تلك البضاعة يجب ألا يتعدى مبلغ مائة جنيه استرليني تساوى بالجنيئات المصرية مبلغ ٩٧ جنيها و ٥٠٠ ملليم ، وهو ما يجب القضاء به للشركة المطعون عليها وأمدل الحكم المستأنف على هذا الأساس وفقا لطلبات الطاعنتين الاحتياطية ، دون اعتداد بما أثارته المطعون عليها في هذا الصدد من وجوب دفع مبلغ المائة جنيه استرليني بقيمتها الذهبية طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من المعاهدة بإعلان شرط الذهب في هذا الخصوص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٩٥ سنة ٢٥ ق.

---

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد المستشار محمود عياد ، وبحضور السادة : الحسينى الموضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، وعبد السلام بلبح المستشارين .

( ٢٢ )

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٥ القضائية :

ملكية " أسباب كسب الملكية " " الالتصاق " " الالتصاق بالعقار " ،  
" شروطه " . إثبات " عبء الإثبات " .

تأسيس طلب تثبيت ملكية الأرض الملتصقة بأطيان المطعون عليهن على أن الالتصاق كان نتيجة  
لطمى جلبيه نهر النيل . يلقى على عاتقهن عبء إثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق .  
من الشروط المستفادة من نص الم . ٦ مدنى قديم أن يتكون الطمى بصفة نهائية وأن تكون الأرض  
الملتصقة نتيجة للطمى قد بلغت من الارتفاع حداً يتجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان  
العادى . عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا الشرط بعبء .

إذا كانت دعوى المطعون عليهن بطلب تثبيت ملكيتهن للأرض الملتصقة  
بأطيانهن مؤسسة على أن هذا الالتصاق كان نتيجة لطمى جلبيه نهر النيل مما يلقى  
على عاتقهن عبء إثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق على النحو  
الوارد بدعواهن وهى الشروط المستفادة من نص المادة ٦٠ من القانون  
المدنى القديم ، ومن بينها أن يتكون الطمى بصفة نهائية وتكون الأرض الملتصقة  
نتيجة للطمى قد بلغت من الارتفاع حداً يتجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت  
الفيضان العادى ، وكان لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه اعتد بهذا  
الشرط في قضائه للمطعون عليهن بملكية جميع الأرض التى أوردها الخبير في تقريره ،  
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .



## المحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقر على الطاعة في ١٦/٦/١٩٤٧ الدعوى رقم ٣٦٥٨ لسنة ١٩٤٧ بمحكمة مصر الابتدائية، وذكر بياناً لها أنهم يمتلكون ثلاثة وستين فدانا بناحية محلة مالك مركز دسوق تقع على ساحل النيل مباشرة - والتصديق بها على التدرج جزء من طمس النيل على تعاقب السنين فأصبح هذا الجزء ملكاً لهم بحكم المادة ٦٠ من القانون المدني ( القديم )، ولكن مصلحة الأملاك رفضت إضافة هذا الجزء إلى تكليفهم، لذلك رفعت هذه الدعوى طالبات الحكم بتثبيت ملكيتهن للطمس المتعلق بأطيانهم بمقدار ما يظهر من تقرير الخبير الذي تنتدبه المحكمة وبإلغاء المجزأ الامتيازى الذى وقعه الطاعة على جزء من الزراعة القائمة فى أرض النزاع وبمبلغ عشرين جنيهاً تعويضاً مع المصروفات ، وبتاريخ ١٢/٦/١٩٤٩ قضت محكمة أول درجة بنسب خبير للانتقال إلى أرض النزاع ومعاينتها لمعرفة ما إذا كانت هذه الأرض مجاورة لنهر النيل أم أنه يفصلها عنه فاصل وبيان مقدار الزيادة التى التصقت بأرض المدعىات وحدودها وسببها وهل هى نتيجة التصاق الطمس بها تدريجياً وبشكل غير محسوس أم كان التصاقه محسوساً مع بيان ما يستند إليه ( الخبير ) فى ذلك وتحقيق ما أثارته الطاعة فى دفاعها من أن أرض النزاع تدخل ضمن ما استأجرته المدعية الأولى من الحكومة من أطيان لمدة ثلاث سنوات ( من أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦ )، وبعد أن باشر الخبير عمله وقدم تقريره قضت المحكمة الابتدائية فى ٢٨/٥/١٩٥٢ بتثبيت ملكية المطعون عليه لمقدار ١٨ ف ١٩ ط ١٨ س المينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير وألزمت الطاعة بالمصروفات ، واستأنفت الطاعة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ٧١ ق طالبة إلغاء ورفض الدعوى ، وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعة بالمصروفات ، وطعنت الطاعة بالنقض

على هذا الحكم، وعرض على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب نقضه .

وحيث إن مما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون، ذلك أن الخبير قد أوضح في تقريره أن أطيان النزاع تقع على خمس مساحات وأولاهها ومقدارها ٨ ف و ١٢ ط و ٦ س هي المتصلة بأرض المطعون عليهن، وباقي المساحات وهي تقع غربى هذه القطعة لم تستقر حالتها بعد، وأن المطعون ضدهن يقمن بالزراعة فيها بعد نزول مياه الفيضان، ومن، يؤدي ما ذكره الخبير أن تلك المساحات التي لم تستقر تركبها مياه النيل وتعتبر لذلك من مجراه وبالتالي من الأملاك العامة . فلا يحق للمطعون عليهن أن يطلبن تثبيت ملكيتهن لها، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم الابتدائي وسأيره في ذلك الحكم المطعون فيه، قد حكم لهن بالملكية، مستندا في قضائه إلى القول بأن القانون لا يفرق بين المساحات المستقرة والمساحات غير المستقرة، مع أن الطمى لا يكتسب قانونا إلا إذا تكون بصفة نهائية عن طريق التصاقه بشاطئ النهر وتجاوز مستوى المياه في الوقت من السنة الذي يصل فيه مستوى المياه أعلاه " ما عدا سنوات الفيضان غير العادى " .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه قد أقام قضاءه في خصوص ما ورد عليه النعى المتقدم على أن الخبير " عندما تحدث عن مسطح مساحات الأرض المتصلة بملك المدعيات (المطعون عليهن) اعتبر أن المساحة الأولى وقدرها ٨ ف و ١٢ ط و ٤ س هي الملاصقة تماما لأرض المدعيات وأن باقي المساحات تكون مع هذه المساحة مسطحا واحدا، ثم قال عن هذه المساحات الأخرى أنها لم تستقر حالتها بعد، وظاهر أن هذه التفرقة بين المساحات التي أصبحت مستقرة والمساحات التي لم تستقر حالتها بعد فيه مخالفة لما جاء بنص المادة ٦٠ من القانون المدني الملغى والمادة ٩١٨ من القانون المدني الحالي طالبا أن المادة المذكورة لم تشر كما لم تشر المادة ٩١٨ من القانون المدني الحالي إلى حالة الاستقرار

وعدم الاستقرار ، ومن ثم ترى المحكمة أن المساحات جميعها التي تكونت بفعل  
النهر من طريق ما يجلبه من طمي على التدريج وقدرها ١٨ ف ١٩ ط و ١٨ ص  
مملوكة كلها للدعيات ، إذ العبرة بواقع الحال سواء أكان هناك استقرار أو عدم  
استقرار ، ولما كانت دعوى المطعون عليهن بطلب تثبيت ملكيتهن للأرض  
المتصلة بأطيانهن مؤسسة على أن هذا الالتصاق كان نتيجة لطمى جلبه نهر النيل  
مما يلقي على عاتقهن إثبات توفر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق  
على النحو الوارد بدعواهن وهي الشروط المستفادة من نص المادة ٦٠ من القانون  
المدنى القديم ، ومن بينها أن يتكون الطمي بصفة نهائية وتكون الأرض المتصلة  
"نتيجة للطمى" قد بلغت من الارتفاع حداً يجاوز منسوب ارتفاع المياه  
في وقت الفيضان (العادى) ، وكان لايين من أسباب الحكم المطعون فيه  
المذكورة آنفاً أنه اعتد بهذا الشرط في قضائه للمطعون عليهن بملكية جميع  
الأرض التي أوردتها الخبير في تقريره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى ما تضمنه سبب الطعن .

---



( ۲۲ )

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض "إجراءات الطعن" "إعلان الطعن" "محل الإعلان".

إعلان "المحل الذى يحصل فيه الإعلان" "الإعلان فى المحل المختار".  
 "محل مختار".

كون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلا مختارا في دولة إعلان الحكم غير مقروء أمام محكمة  
التقض لا يؤثر في صحة الإعلان .

(ب) أوامر الأداء "الطعن فيها" "استئناف الأمر الذي لم يعارض فيه".  
 استئناف "معادة" "بالنسبة لأمر أداء لم يعارض فيه".

الاستئناف الذى يرفع مباشرة من أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصله فى مادة قسم طبيعتها بوصف وجه المراجعة .

خضوعه في مياده للم ٢٠٤٠ ٢/٤٠٢ مراقبات وهو ١٠ أيام .

١ - إذا كان يبين من أصل إعلان تقرير الطعن أنه أُلن للطعون عليه في مكتب المحامي الذي اتخذ المطعون عليه في إعلان الحكم المطعون فيه للطعن محلاً مختاراً له ، وكان لا يؤثر في صحة الإعلان أن يكون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلاً مختاراً غير مقرر أمام محكمة النقض ، فإن تقرير الطعن يكون قد أُلن إعلاناً صحيحاً .

٢ - يبين من مجموع نصوص المواد ٨٥١ ، ٨٥٣ ، ٨٥٥ من قانون المرافعات المعدلة أن المشرع قد استحدث نظام أوامر الأداء لاستثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى وخرج بالإجراءات والمنازعات المتعلقة بها عن نطاق القواعد العادية في قانون المرافعات للتداعى أمام المحاكم توخيا لما هدف إليه من إيجاد وسيلة سهلة مباشرة وسريعة يتوصل بها الدائنون بديون النقود الثابتة بالكتابة والمعينة المقدار والحالة الأداء إلى حقوقهم دون التقيد بإجراءات التقاضى فى الدعوى العادية . فأوجب ألا يتأخر إصدار الأمر عن ثلاثة أيام من تاريخ تقديم صريفته واعتبره بمجرد صدوره بمثابة حكم غيابى أجاز المعارضة فيه ونص على وجوب الحكم فيها على وجه السرعة وعلى أنه إذا لم يمارض فيه يعتبر الأمر بمثابة حكم حضورى ، مما يضمنى على أوامر الأداء سواء فى إجراءات استصدارها أو المازعة فيها طابع السرعة الذى يتلاءم مع غرض المشرع من استحداثها ، لما كان ذلك بأن الاستئناف الذى يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يمارض فيه يكون حاصلا فى مادة تنقسم طبيعتها بوصف وجه السرعة وينخضع فى ميعاده لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو عشرة أيام ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمت

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن الطاعن استصدر أمر أداء ضد المطعون عليه بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٦٥٠ جنيها وملحقاته بموجب أربعة سندات إذنية وأعطاه إليه بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٤ ، فاستأنف المطعون عليه هذا الأمر أمام محكمة استئناف القاهرة بتكليف بالحضور أعلان إلى الطاعن بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤ طلب فيه إلغاء أمر الأداء وقيد الاستئناف برقم ١١٩٩ سنة ٧١ ق ، دفع المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن أوامر الأداء من المسائل التى أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة فيكون ميعاد استئنافها عشرة

أيام طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات تنتهى تلك الأيام العشرة فى ١١/٢٠/١٩٥٤. بعد مضى الخمسة عشر يوما المحددة للمعارضة فى الأمر المذكور من تاريخ إعلانه، وطلب احتياطيا فى الموضوع إلغاء الأمر لسقوط الحق فى المطالبة بقيمة السندات الإذنية المطالب بقيمتها بمضى خمس سنوات على استحقاقها طبقا لنص المادة ١٩٤ من القانون التجارى، وبتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء أمر الأداء المستأنف ورفض طلب الطاعن مع إلزامه بجميع المصروفات ومبلغ خمسمائة قرشا مقابل أتعاب المحاماة، فقرر الطاعن بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانه به فى موطنه أو سكنه أو لمن يملك حق تمثيله أمام الجهة القضائية المرفوع إليها التراجع، وقدمت النيابة العامة مذكرة طالبت فيها رفض الدفع ورفض الطعن، وبتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون، وصممت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة اليوم وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن دفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن شكلا فى غير محله، ذلك أنه يبين من الاطلاع على أصل إعلان تقرير الطعن أنه أعلن للمطعون عليه فى مكتب وكيله الأستاذ محمد بركات المحامى الذى اتخذ المطعون عليه فى إعلان الحكم المطعون فيه للطاعن محلا مختارا له، كما يبين من صورة إعلان الحكم المذكور المقدمة له من الطاعن بملف الطعن، وإذا كان ذلك وكان لا يؤثر فى صحة الإعلان أن يكون المحامى الذى اتخذ مكتبه محلا مختارا غير مقرر أمام محكمة النقض، فإن تقرير الطعن يكون قد أعلن إعلانا صحيحا ويتعين لذلك رفض هذا الدفع.

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطاعن ينمى فى السبب الأول على الحكم مخالفته للقانون، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه



بعد الميعاد استنادا إلى المادة ٨٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ وإن كانت قد نصت على أن المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة فإنها أوردت ذلك بالنسبة لنظر المعارضة نفسها بحيث إذا عارض المدين في أمر الأداء في الميعاد المحدد في تلك المادة وفصل في معارضته فإن الحكم الصادر في المعارضة هو الذي يكون ميعاد استئنافه عشرة أيام طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ مرافعات . أما إذا لم يعارض المدين في أمر الأداء في الميعاد فإن الأمر يصبح طبقا لنص المادة ٨٥٥ معدلة بمثابة حكم حضوري يخضع ميعاد استئنافه للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات وهو مشرون يوما في المواد التجارية ، ويعيب الطاعن على الحكم في ذلك خطأ في تفسير القانون ، ذلك لأن المشرع وضع تشريعا خاصا للديون الناتجة بالكتابة وراعى أخيرا شأنها اتخاذ وجه السرعة في كافة ما يتصل بها من إجراءات بتقصير الميعاد في ميعاد استصدار أمر الأداء وفي نظر المعارضة فيه على وجه السرعة ، إذ أوجب في المادة ٨٥٣ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ على القاضي إصدار أمر الأداء في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ طلبه بعد أن كان الحال قبل ذلك متروكا للقاضي دون تقييده بميعاد لإصدار الأمر ، ونص في المادة ٨٥٥ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ على أن تنظر المعارضة في أمر الأداء على وجه السرعة ، والحكمة من هذا الاستعجال واضحة ، إذ ليس من المستساغ لمن فوت ميعاد المعارضة في أمر الأداء أن يحميه المشرع ويمنحه مواعيد أعادية لرفع استئنافه مما لا يتفق مع روح التشريع وغرض الشارع من تقصير المواعيد ونظر المعارضة على وجه السرعة .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أن المشرع قد نص في المادة ٨٥١ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ الواردة في صدر

الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات والخاص باستيفاء ديون النقود الثابتة بالكتابة "على أنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتا بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار ... "، ونص في المادة ٨٥٣ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٣ على ما يأتي ... "ويجب أن يصدر الأمر على إحدى نسختي العريضة في خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديمها ..."

ونص في المادة ٨٥٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ على أنه بعد إعلان المدين بالعريضة أو بأمر الأداء الصادر عاينها "يجوز للمدين المعارضة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه إليه ... ويقيد قلم المحضرين دعوى المعارضة من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة ، فإذا لم ترفع المعارضة في الميعاد يصبح الأمر بمناسية حكم حضوري ". ويبين من مجموع هذه النصوص أن المشرع قد استحدث نظام أوامر الأداء استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى وخرج بالإجراءات والمنازعات المتعلقة بها عن نطاق القواعد العادية في قانون المرافعات للتداعي أمام المحاكم توخيا لما هدف إليه من إيجاد وسيلة سهلة مبسطة وسريعة يتوصل بها الدائنون بديون النقود الثابتة بالكتابة والمعينة بالمقدار والحالة الأداء إلى حقوقهم دون التقيد بإجراءات التقاضي في الدعاوى العادية ، فأوجب ألا يتأخر إصدار الأمر عن ثلاثة أيام من تاريخ تقديم عريضته واعتبره مجرد صدوره بمثابة حكم غيابي أجاز المعارضة فيه ، ونص على وجوب الحكم فيها على وجه السرعة وعلى أنه إذا لم يعارض فيه يعتبر الأمر بمثابة حكم حضوري . مما يضمن على أوامر الأداء سواء في إجراءات إصدارها أو المنازعة فيها طابع السرعة الذي يتلاءم مع غرض المشرع من استحداثها ، ولما كان ذلك فإن الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلا في مادة تقسم طبيعتها بوصف وجه السرعة ويخضع في ميعاده لنص الفقرة الثانية

من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات ، وهو عشرة أيام ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بخير ذلك مخالفا للقانون متعين الفقض .

وحيث إن الاستئناف رقم ١١٩٩ سنة ٧١ ق صالح للفصل فيه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن أمر الأداء موضوع النزاع قد أعلن للطعون عليه بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٦ فلم يعارض فيه حتى انتهى ميعاد المعارضة بعد خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ أى فى يوم ١٩٥٤/١١/١٠ حيث يبدأ ميعاد استئنافه ثم ينتهى هذا الميعاد بعد عشرة أيام أى فى يوم ١٩٥٤/١١/٢٠ وكان الاستئناف الذى رفعه المطعون عليه عن الأمر المذكور لم يعلن للطاعن إلا بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩ فإن هذا الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ويتعين الحكم بعدم قبوله شكلا .



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، ومحسن العباس ، وعبد السلام بليغ المستشارين .

( ٢٤ )

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) نقض "إجراءات الطعن" ، "حضور المطعون عليه" ، "كيفية" .

وجوب توكيله محاميا مقبولا أمام محكمة النقض لودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه لم يقدم توكيلا عنه وقت الإيداع . اعتبار المطعون عليه كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا . الم ٤٣٦ و ٤٤٠ و مرافعات .

( ب ) نقض "إعلان الطعن" ، "محل الإعلان" .

إعلان "الإعلان في الموطن المختار" .

شرط إعلان الطعن في المحل المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا المحل في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا المحل بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن إليه . وإلا كان باطلا . الم ٣٨٠ مرافعات .

١ - مؤدى نصوص المادتين ٤٣٦ و ٤٤٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرات مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم تقديمها ، وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته في الطعن ، فإذا تم الإيداع من محام لم يقدم توكيلا عن المطعون عليه وقت الإيداع فإن المطعون عليه يعد كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا .

٢ - مفاد نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن جواز إعلان الطعن بالنقض في الموطن المختار مناطه أن يكون المطعون عليه قد اختار فعلاً ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون ، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه ، فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تقدم في الميعاد المتقدم الذكر صورة الحكم المعلنة إليها والتي تثبت أن المطعون عليها قد عينت مكتب المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً لها ، فإن إعلان المطعون عليها على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً .

## الحكمة

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن تتحصل في أنه بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٧ تقدمت الشركة الطاعنة إلى إدارة العلامات التجارية - المطعون عليها الثانية - بطلب تسجيل العلامة التجارية "أوكاربون" للمستحضرات الطبية فعارضت المطعون عليها الأولى في ذلك ، وقررت الإدارة رفض طلب التسجيل المقدم من الطاعنة ، فطعن الطاعنة في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية وأقامت الدعوى رقم ٢٤٤٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة مختصة بالمطعون عليهما ، وطلبت الحكم بقبول طلب التسجيل المقدم منها بخصوص هذه العلامة وحرمان المطعون عليها الأولى من حق استعمالها ، وبتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعوى بمناقشة المطعون عليها الأولى ، وبعد أن تمت المناقشة قضت في ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ برفض دعوى الطاعنة وتأيد قرار إدارة العلامات التجارية ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٥٢٢ سنة ٧١ قضائية ، وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف ، فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن النيابة العامة طلبت استبعاد المذكرتين وحافظتى المستندات المقدمة من الأستاذ إميل توفيق دوس المحامى بوصفه وكيلا عن المطعون عليها الأولى واعتبار أنها لم تحضر وذلك لعدم تقديمه توكيلا عنها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٥٥/٧/٢٠ أودع الأستاذ سيد مصطفى المحامى بالنيابة عن الأستاذ إميل توفيق دوس المحامى مذكرة بدفاع المطعون عليها الأولى وحافضة بمستنداتها ، وفى ١٩٥٥/٨/٢٤ أودع هذا الأخير مذكرة أخرى وحافضة بمستندات للمطعون عليها المذكورة ، وقد تم ذلك دون أن يقدم السيد المحامى توكيلا عن المطعون عليها المذكورة .

وحيث إن المادة ٤٣٦ مرافعات إذ تنص على أن "المذكرات وحواظظ المستندات التى تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر حدد خصومه وأن يكون موقعا عليها من محاميه المقبول أمام محكمة النقض"، كما نصت المادة ٤٤٤ مرافعات على أنه "لا يؤذن للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة النقض من غير محام معهم ، وليس للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق فى أن ينيبوا عنهم محاميا فى الجلسة" ، فإن مؤدى هذين النصين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدأ المطعون عليه الحضور فى الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكراته مشفوعة بالمستندات التى يرى لزوم تقديمها . وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته فى الطعن ، فإذا تم الإيداع من محام لم يقدم توكيلا عن المطعون عليه وقت الإيداع فإن المطعون عليه يعد كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المحامى الذى قدم باسم المطعون عليها الأولى مذكرتى ١٩٥٥/٧/٢٠ ، ١٩٥٥/٨/٢٤ والمستندات المرفقة بكل منهما لم تكن له صفة الوكيل عنها ، فإنه يتعين استبعاد مذكرتى المطعون عليها ومستنداتها واعتبارها تبعا لذلك كأنها لم تحضر ولم تبد دفاعا .

وحيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانه إلى المطعون عليها الأولى التى لم تحضر إعلانا صحيحا ، إذ أعلنت بتقرير الطعن فى



مكتب الأستاذ اميل توفيق دوس المحامي بوصفه موطناً مختاراً دون أن تقدم الطاعة ورقة إعلان الحكم المطعون فيه التي تدل على أن المطعون عليها قد اتخذت ذلك المحل موطناً مختاراً لها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعة قررت بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه في ١٩٥٥/٦/٩ ، وقد جاء بأصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل في ١٩٥٥/٦/٢٦ لإعلانه ممثل المطعون عليها الأولى بمصر ويدعى ج . مجرى أدفرد وكيل براءات ومقيم بشارع دجلة رقم ١ بميدان سعد زغلول بالاسكندرية ، إلا أن الورقة عادت بغير إعلان وأثبت المحضر أنه انتقل إلى العنوان المذكور فوجد صاحبه قد تركه ، فانتقل في ١٩٥٥/٧/٣ إلى مكتب الأستاذ اميل توفيق دوس المحامي وأعلن المطعون عليها الأولى به مخاطباً مع السيد حسن بحارة عرض الله فراش المكتب باعتباره الموطن المختار لعان إليها ، ولما كانت المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات تنص على جواز إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو في موطنه المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، وكان مفاد هذا النص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن جواز إعلان الطعن بالنقض في الموطن المختار مناطه أن يكون المطعون عليه قد اختار فعلاً ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون ، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة لم تقدم في الميعاد المتقدم الذكر صورة الحكم المعلنة إليها والتي تثبت أن المطعون عليها الأولى قد عينت مكتب الأستاذ اميل توفيق دوس المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً لها ، فإن إعلان المطعون عليها الأولى على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً ، ولما كانت هي الخصم المقضي لمصلحته فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسبى العوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، وعبد السلام بلبح المستشارين .

( ٢٥ )

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم ” هيوب التدليل “ ” التناقض “ ” التناقض بين الأسباب وبعضها الآخر “  
مثال في مطالبة بمبلغ ... ..

إذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة المطعون عليها أقامت على الطاعنين  
دعوى طلبت فيها إلزامهم بأن يدفعوا لها متضامنين مبلغ ٣٣٠٠ جنيه مع الفوائد  
والمصاريف قيمة الأقساط الباقية من ثمن المصنع الذى أقامته لهم ، فدفع الطاعنون  
الدعوى بأن الشركة لم تقم بتنفيذ الالتزامات التى رتبها العقد كاملة وخالفت  
نصوصه ، ونذبت المحكمة خيرا لتحجيص أوجه الخلاف فقدم تقريراً ، وكان  
الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ما جاء بتقرير الخبير فى شأن أوجه النقص  
الذى أوضحها فى تقريره وسجل ما ورد فيه من إمكان تدارك بعضها بالإصلاح ،  
قرر الحكم أنه لا يجوز نظير إصلاح هذه المسائل تعطيل كافة المبالغ الباقية للشركة  
ورأى تقديرها هى وباقي المسائل الأخرى التى لم تكن قد دخلت ضمن مأمورية  
الخبير بصفة مؤقتة بمبلغ ٥٠٠ جنيه تحت الحساب ليصير استنزائها فيما بعد  
من مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه المتفق عليها ، وتأميسا على ذلك قضى الحكم المطعون فيه  
بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وقبل الفصل فى باقى  
الطلبات بإعادة المأمورية للخبير لتقدير تكاليف المسائل الناقصة التى لم تتمها الشركة  
وفحص باقى أوجه الخلاف الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار ،  
وكان يبين من ذلك أنه قد اتضح للمحكمة أن الخبير لم يقم بتقدير بعض المسائل

الناقصه الواردة بتقريره وأنها مهدت إليه بفحص باقى المسائل الخلافية الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار ، فإن الحكم إذ انتهى رغم ذلك إلى تقدير جميع المسائل الناقصة والخلافية بمبلغ ٥٠٠ جنيه والحكم على الطاعنين نهائيا بالمبلغ المدعى به — بعد استئزال ذلك المبلغ — مع أن إعادة المأمورية إلى الخبير على الوجه المبين فى أسباب الحكم ومنطوقه يفصح عن عدم توافر العناصر التى تمكن المحكمة من تقدير قيمة هذه المسائل الناقصة تقديرا نهائيا ، يكون متناقضا فى أسبابه بما يستوجب نقضه .

## الحكم

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين فى الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق أنه بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٨ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٠٢٣ لسنة ١٩٤٩ كلى المنصورة على الطاعنين طلبت فيها إلزامهم بأن يدفعوا لها متضامنين مبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة جنيتها مع الفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع المصاريف ، وقالت فى صحيفة الدعوى إنها تعاقدت مع المدعى عليهم على أن تقيم لحسابهم مصنع تلج بالمطرية وذلك مقابل ٦٠٠٠ جنيتها يدفع منها ١٥٠٠ جنيتها عند قبول العطاء و ١٥٠٠ جنيتها عند وصول الأجهزة و ١٥٠٠ جنيتها عند إتمام العملية و ١٥٠٠ جنيتها فى مدة غايتها أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، وأن المدعى عليهم قبلوا زيادة على مجموع الثمن مقدارها ٣٠٠ جنيه نظير ما أصاب الشركة من خسارة وانقضاء التغير فى بعض المواصفات الذى أدى لزيادة النفقات ، وأن العمل انتهى فى ١٩٤٥/٧/٢٠ وبدأ العمل يعطى كامل إنتاجه مما يجعل القسطين الأخيرين مع الزيادة المتفق عليها مستحقين للشركة المدعية ، وقد دفع المدعى عليهم الدعوى بأن الشركة لم تقم بتنفيذ الالتزامات التى يرتبها العقد ، فحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٠/٦/٦ بئدب خير هندسى لبيان ما إذا كانت الشركة قامت بتنفيذ التزاماتها الواردة بالعقد كاملة وبيان مخالفة الشركة لنصوص العقد وما يترتب عليها من الناحيتين المالية والاستغلالية ، ويبين من هذا الحكم



أن المحكمة حصرت أوجه النزاع باثني عشر وجها وكلفت الخبير بتحيص ثمانية منها وأرجأت البت في باقي الأوجه إلى ما بعد ورود تقريره ، وبعد أن تقدم الخبير بتقريره أصدرت المحكمة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٢ حكما بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنه ثبت لها من تقرير الخبير أن الشركة قامت بتنفيذ التزاماتها تنفيذا معيبا ومخالفا لشروط العقد، وأن من حق المدعى عليهم الامتناع عن دفع باقي الثمن الذي لا يستحق إلا بالوفاء الكامل للالتزام ، فاستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم ، وفي ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا للمستأنفة مبلغ ٢٥٠٠ جنيهها وقبل الفصل في باقي الطلبات بإعادة القضية إلى الخبير لتقدير تكاليف المسائل الناقصة التي لم تتمها الشركة وفحص باقي أوجه الخلاف الخاصة بالرسوم الجمركية والاطلاع على مستندات الدفع ومستندات نقل الأجهزة ومن قام بدفعها وعلى فواتير قطع الغيار وهل قبل المستأنف عليهم دفع مبلغ ٣٠٠ جنيهه زيادة على الثمن المتفق عليه وتصفية هذه المسائل الخلافية، قرر الطاعنون بالظعن على الحكم بطريق النقض وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها طالبة رفض الظعن .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون في السبب الثاني قصور التسييب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامهم بأن يدفعوا للشركة المطعون عليها مبلغ ٢٥٠٠ جنيهها لأنه قدر المسائل الناقصة التي لم تتمها الشركة بمبلغ خمسمائة جنيهه وفي نفس الوقت أعاد المأورية إلى الخبير ليقوم بتقدير تكاليف المسائل الناقصة التي لم تتمها الشركة ويعضف حساب المسائل الخلافية بين الطرفين ويقدرها ماديا ، وقد كان المنطق والقانون يقضيان بأن تنتظر المحكمة حتى يقدم الخبير تقريره ويقدر هو هذه المسائل الناقصة وأن يكون من ضمن المسائل التي تحال عليه تقدير الوئش حسب المواصفات المبينة بالعقد ، خصوصا وأن الطاعنين قد تمسكوا في مذكرتهم الأخيرة بأن قيمة الوئش الذي وردته الشركة والوئش الذي كان يجب عليها تقديمه مبلغ ألف جنيهه ، ثم بعد أن يقدر

الخير هذه المسائل الناقصة كلها تكون عناصر الدعوى صالحة للحكم ،  
أما أن تحكم هي وتقدر واضحة نعمها موضع الخير ثم تطلب من الخير بعد  
صدور حكمها أن يحقق ويقدر ويفحص فهذا هو التناقض والتخاذل ، هذا  
إلى أن تقدير المحكمة لجميع المسائل الفنية الناقصة تقرئيا بمبلغ ٥٠٠ جنيه لم يواجه  
ما تمسك به للطاعنون من أن الفرق بين ثمن الوشدين وحده يبلغ ألف جنيه .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استعرض  
ما جاء بتقرير الخير في شأن أوجه النقص التي أوضحها في تقريره وسجل ما ورد  
في هذا التقرير من إمكان تداركها بإصلاح بعض الأدوات المعينة أو الاستعاضة  
عنها بغيرها أو بأكملها ، وذلك بتكاليف حدد بعضها التقرير المذكور ثم قرر الحكم  
أنه لا يجوز نظير إصلاح هذه المسائل تعطيل كافة المبالغ الباقية للشركة على جسامتها  
ورأى تقديرها هي وباقي المسائل الأخرى التي لم تكن قد دخلت ضمن ماوردية  
الخير بصفة مؤقتة بمبلغ خمسمائة جنيه تحت الحساب ليصير استئصالها فيما بعد  
من مبلغ الثلاثة آلاف جنيه المتفق عليها ، وتأسيسا على ذلك قضى بإلزام الطاعنين  
أن يدفعوا للطعون عليها مبلغ الفين وخمسمائة جنيه وقبل الفصل بباقي الطلبات  
بإعادة المأمورية لتقدير تكاليف المسائل الناقصة التي لم تتمها المستأنفة مما أشار  
إليه بتقريره الخاص بفحص أوجه النقص الفنية وفحص باقي الأوجه الخاصة  
بالرسوم الجمركية ومقدارها طبقا للتخفيض إن كان هناك رسوم يقضى بذلك  
والإطلاع على مستندات الدفع ومستندات نقل الأجهزة ومن قام بدفعها وعلى  
فواتير قطع الغيار وتصفية هذه المسائل الخلافية بين الطرفين وتقويمها ماديا .

ولما كان يبين من ذلك أنه قد اتضح لمحكمة الاستئناف أن الخير لم يقيم  
بتقدير بعض المسائل الناقصة الواردة بتقريره الخاص بفحص أوجه النقص

الفنية الخلافية ، كما أن المحكمة عهدت اليه بفحص باقى المسائل الخلافية الخاصة بالرسوم الجمركية ونفقات النقل وقطع الغيار وكان الحكم قد انتهى رغم ذلك إلى تقدير جميع المسائل الناقصة والخلافية بمبلغ خمسمائة جنيهها والحكم على الطاعنين نهائيا بالمبلغ المدعى به بعد استئزال ذلك المبلغ فإنه يكون متناقضا فى أسبابه ، ذلك أن إعادة المأمورية إلى الخبير على الوجه المبين فى أسباب الحكم ومنطوقه يفصح عن عدم توافر العناصر التى تمكن المحكمة من تقدير قيمة هذه المسائل الناقصة تقديرا نهائيا .

وحيث إنه لذلك يتعين تقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---



## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، ومحسن العباس ، وعبد السلام بلبع المستشارين .

(٢٦)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٣ القضائية :

(١) عمل " التحكيم في منازعات العمل " " ميعاد نظر النزاع " .

وضع الم ١٣ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ لقاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع . خلو المرقب من النص على جزاء البطلان . الإخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار .

(ب) عمل " التحكيم في منازعات العمل " " تشكيل هيئة التحكيم " " المندوبان المخلفان " .

الم ١١ ، ٢/١٦ من المرقب ٣١٨/٥٢ مؤداهما أن انقضاء الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المخلفان أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تنبئ في قرارها وأيهما إلا إذا كان مخالفا للرأي الذي انتهت إليه .

(ج) عمل " التحكيم في منازعات العمل " " تشكيل هيئة التحكيم " " مندوب مصلحة العمل والصناعة " " حلف اليمين " .

الم ١٤ من المرقب ٣١٨/١٩٥٢ تشترط أن يحلف المندوبين اليمين . عدم تقديم الدليل على أنهما بإشراعهما دون حلف اليمين . النعي بالبطلان لم يسلو القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدبها . عار عن الدليل .

(د) عمل "التزامات صاحب العمل" "أجر العامل" "صور الأجر وملحقاته" "المكافأة السنوية" "دوامها وثباتها". عرف .  
حكم "عيوب التدليل" "التناقض" "ما لا يعد كذلك" .

استخلاص هيئة التحكيم عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية . تقريرها أنها بالقدر الذي يطلبه العمال ليست جزءا من الأجر . صانع . تقريرها بعدم ذلك حتى العمال في صرف مكافأة العيد على أساس اطرادها واستمرارها بمقدار ثابت . لا تعارض .

١ - ما نص عليه بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ من تحديد ميعاد لنظر النزاع لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، إنما قصد به وضع قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون سالف الذكر من النص على البطلان جزاء مخالفة أحكام نص المادة ١٣ منه ، ومن ثم فليس من شأن التجاوز عن هذا الميعاد أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بمرئذ .

٢ - مؤدى نصوص المادتين ١١ ، ٢/١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المشار إليهما في المادة ١١ أو أحدهما ، وأن الهيئة لا تلزم قانونا بأن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذي اتهمت إليه ، فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما اتهمت إليه هيئة التحكيم ، فإن النعي على القرار المطعون فيه خلوه من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير متعج .

٣ - إذا كانت النقابة "الطاعنة" قد نعت على قرار هيئة التحكيم المطعون فيه بالبطلان لخلوه ومحاضر جلسات الهيئة مما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ، ولم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في تلك المادة ، فإن نعيها يكون مازيا عن الدليل .

٤ - إذا كانت هيئة التحكيم قد استخلصت من تراوح المكافأة التي صرفتها الشركة أعمالها نهاية كل عام خلال السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١ بين أجر شهر واحد وأجر ثلاثة شهور أن صرف المكافأة لهم على أساس مرتب شهرين في نهاية كل عام لم يجز به العرف ، فإن تقريرها أن مكافأة نهاية العام بالقدر الذي يطالبه العمال ليست جزءا من المرتب يعد تقويرا سائغا لا مخالفة فيه للقانون ، وليس في هذا الذي انتهت إليه تعارض مع تقريرها حق العمال في صرف أجر نصف شهر في كل عيد لاستنادها في هذا الخصوص إلى أن الشركة كانت تصرف مكافأة العيد باطواد وباستمرار وبمقدار ثابت منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ هو أجر نصف شهر لكل عيد .

### المحكمة

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٣ تقدمت النقابة العامة لرؤساء ومساهدى مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة نيابة عن نقابة مستخدمي شركة النيل للنسوجات - الطاعنة - إلى مكتب العمل تشكو الشركة المطعون عليها من عدم صرف المتبقي من المكافأة السنوية لسنة ١٩٥٢ والمعتاد صرفها من عدة أعوام مضت ، ومن تخفيض ما تدفعه في مناسبات الأعياد كما حدث في مناسبة عيد الفطر الحالى ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين ، وقيد بمجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٢٠٥ سنة ١٩٥٣ ، وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قرارها وهو يقضى بتقرير حق مستخدمي شركة النيل للنسوجات في صرف أجر نصف شهر في كل من عيدي الفطر والأضحى اعتبارا من أول سنة ١٩٥٣ ، وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات ، ولما لم يقبل مستخدمي الشركة هذا القرار طعت نقابتهم فيه بطريق النقض بتقرير في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، ودفعت النيابة العامة بعدم جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة من هيئات التحكيم لأنها هيئات إدارية ، ولأن الطعن بالنقض



للايراد إلا على الأحكام الصادرة في محاكم الاستئناف، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦، وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرة كرتها، وأصدرت دائرة الفحص قرارا بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لنظره بجلاسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦، وبجلاسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أصدرت هذه المحكمة قرارها بضم الدفع إلى الموضوع وأجأت نظر الطعن بجلاسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ حتى تبدى النيابة رأيها في موضوعه، وبعد أن قدمت النيابة رأيها في موضوع الطعن برفضه أصدرت هيئة المحكمة قرارها بجلاسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ باستبعاد الطعن حتى تسدد الرسوم المستحقة، وقد سددت هذه الرسوم، وأعيد نظر الطعن بجلاسة ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق في موضوع الطعن .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن أصبح غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢، إذ نصت المادة الثالثة من ذلك القانون على أنه "على محكمة القضاء الإداري أن تحيل بدون رسوم إلى محكمة النقض الطعون التي رفعت عن قرارات هيئة التحكيم، وذلك بالحالة التي تكون عليها، وتفصل محكمة النقض في تلك الطعون وكذلك في الطعون التي رفعت إليها قبل العمل بأحكام هذا القانون" ومؤدى هذا النص أن هذه المحكمة تختص بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بهذا القانون، ومن ثم يكون هذا الدفع متعين بالرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يقوم على سببين، تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه بالسبب الأول بطلان الإجراءات، وذلك من ثلاثة أوجه: يتحصل أولها في النعى على القرار المطعون بالبطلان، ذلك لأن القرار المطعون فيه ومحاضر جلسات هيئة التحكيم ليس فيها ما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والصناعة قد أديا اليمين الميئة بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وعدم حلف العضوين المذكورين

من شأنه أن يبطل القرار المطعون فيه ، ويحصل الوجه الثاني في أن السيد رئيس هيئة التحكيم عندما عرض عليه ألف الدهوى في ١٩٥٣/٧/٥ حدد لنظرها جلسة ١٩٥٣/١٠/١٥ أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر بالمخالفة لحكم المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على تحديد جلسة لنظر النزاع لا يتجاوز ميعادها خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، وتقول الطاعنة ببطلان هذا الإجراء ، وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليه ، ويحصل السبب الثالث في أن القرار المطعون فيه قد خلا من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ١٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي تقضي بوجوب أخذ رأي المندوبين المشار إليهما في المادة ١١ إذا كانا حاضرين أو رأي من يحضر منهما ، وبوجوب إثبات رأيهما أو رأي أحدهما إذا كان مخالفا لما انتهت إليه الهيئة ، وليس بالقرار المطعون فيه أية إشارة إلى أسماء هذين المحلفين أو رأيهما أو الرد عليه ، وقد ترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع أوجهه : أولا - لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة في المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وبذلك يكون النعي بما ورد في السبب الأول عاريا عن الدليل : ثانيا - لأن ما نص عليه بالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من تحديد ميعاد لنظر النزاع لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول أوراق الموضوع من لجنة التوفيق ، إنما قصد به وضع قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء مخالفة أحكام نص المادة ١٣ سالف الذكر ، وليس من شأن التجاوز عن هذا الميعاد أن يلحق بالبطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعدئذ ، ومن ثم يكون النعي بالسبب الثاني على غير أساس . ثالثا - لأن المادة ١١ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نصت على أن "يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال . وأنه على طرفي النزاع إحضار المندوبين

نفي يوم الجلسة . ولا يكون للمندوبين رأى فى المداولات " وأنه "إذا تغييب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك" ، كما نصت المادة ٢/٤٦ من ذلك القانون على أنه "يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما ، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات الرأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به" ، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وأن الهيئة لا تلزم قانونا بأن تثبت فى قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه ، ولما كانت العناية الطاعة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه هيئة التحكيم ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بما ورد فى الوجه الثالث يكون غير منتج .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وتناقض الأسباب بما يعنيه ويستوجب نقضه ، ذلك أن المادة ٩٨٣ فقرة ثالثة تنص على اعتبار كل منحه تعطى للعامل علاوة على أجره جزءا من هذا الأجر، إذا جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها كذلك وليست تبرعا، وقد اطرده صرف مكافأة للعمال بواقع شهرين فى نهاية كل عام منذ سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥٢ أى منذ أكثر من ست سنوات، وهى مدة كافية لإيجاد العرف وتحويل هذه المنحة بمقدارها إلى جزء من الأجر، إلا أن هيئة التحكيم قررت رفض هذا الطلب استنادا إلى تغيير مقدار هذه المنحة كل عام بالزيادة أو بالنقص ، وهذا القول وإن نفي عنصرا ثبات مقدار المنحة ، فهو لا ينفى ركن الاطراد فى صرفها ، وهو يكفى لقيام العرف بشأنها ، بخلاف ذلك قرار هيئة التحكيم مخالفا للقانون ، فضلا عن تعارضه مع ذات الأسباب التى أوردتها فى خصوص طلب مكافأة العيدين، فقد لحقها التغيير بالرفع أو التنقيص خلال السنوات الماضية ، وقضت هيئة التحكيم رغم ذلك بحق العمال فى صرفها فى كل من العيدين بواقع نصف شهر جلمانة الزلاء ..



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض طلب مستخدمى شركة النيل للمسوجات أحقيتهم فى صرف مرتب شهرين كمكافأة فى نهاية كل عام على ما جاء به من "أن البيان الوارد بمذكرة الشركة وميزانياتها يدل على أن المكافآت التى كانت تصرف فى نهاية السنة لم تكن متحدة المقدار ، فبدأت بشهر فى سنة ١٩٤٦ ثم ثلاثة أشهر سنة ١٩٤٧ ثم شهران فى سنى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ثم ثلاثة أشهر سنة ١٩٥٠ ثم شهران سنة ١٩٥١ ، مما يدل على أن الشركة لم تكن تصرفها بانتظام حتى يصبح ما ادعاه العمال من أنها أصبحت جزءا من المرتب يدخل فى نطاق المادة ٣/٦٨٣ من القانون المدنى" ولما كانت هيئة التحكيم قد استخلصت من ذلك أن صرف المكافأة لمستخدمى الشركة على أساس مرتب شهرين فى نهاية كل عام لم يجز به العرف ، إذ تراوحت المكافأة خلال السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١ بين أجر شهر واحد وأجر ثلاثة شهور كل عام ، لما كان ذلك فإن تقرير هيئة التحكيم بأن مكافأة نهاية العام بالقدر الذى تطلبه الطامنة ليست جزءا من المرتب يعد تقريراً سائفا لا مخالفة فيه للقانون . وليس فى هذا الذى انتهى إليه القرار المطعون فيه تعارض مع ما قرره بشأن مكافأة عيدى الفطر والأضحى من تقرير حق مستخدمى الشركة فى صرف أجر نصف شهر فى كل عيد ، وذلك لا مقتاده فى هذا الخصوص إلى أن الشركة كانت تصرف مكافأة العيدين باطراد وباستمرار وبمقدار ثابت منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ وهو أجر نصف شهر لكل عيد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جاسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٢٧ )

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ القضائية :

تأمين : "التأمين من الحريق" "أسباب الحريق" "غيب الشيء المؤمن عليه" .  
"أحكام عامة" "جزء مخالف للنصوص الواردة في عقد التأمين" .

نقض "حالات الطعن" "الخطأ في تطبيق القانون" .

ضمان المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ عن عيب في الشيء المؤمن عليه .  
الم ٧٦٧ مدنى مطلق تناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان . سواء نجم عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا . لإبطال كل شرط يخالف للنصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن له أو المستفيد . الم ٧٥٣ مدنى . بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والمتضمن عدم ضمان الخسائر والأضرار التى تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخرها أو سبوتها الطبيعية أو احتراقها الدائى . إجراء الحكم لهذا الشرط خطأ فى تطبيق القانون .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أمس قضاءه برفض الدعوى على التفرقة فى شأن التأمين على الحريق بين حالتين : حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التى به واضحة للعاقدين . وحالة التأمين على الشيء الذى له طبيعة معينة هى فى ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين . فى الحالة الأولى يكون مسئولون عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطرا مؤمنا ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية فى ذات الشيء التى أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه ، أما فى الحالة الثانية فللمؤمن أن يمتثل من التأمين حالات معينة تؤدى إلى الخطر المؤمن

ضده كحالة التخمير والفوران والاشتعال الذاتى لأنها حالات متوقعة ومعروفة  
فنيا وتنجم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطرا مستقلا فى حد ذاته له أثره فى  
تحديد قسط التأمين، فإن هذا الذى قرره الحكم يكون غير صحيح فى القانون ذلك لأن  
هذه التفرقة التى أوردتها نقلا عن الفقه الفرنسى لا محل لها فى التشريع المصرى  
الذى نحا فى شأن التأمين على الحريق منحنى آخر . ذلك أنه كان قد ورد فى  
المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدنى نص على أنه "لا يكون المؤمن مسئولا  
عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه" إلا أن هذا النص  
عدل فى لجنة المراجعة ووضعت قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدنى التى  
نصت على أنه يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا  
الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن عليه ، ومتى كان ذلك وكان هذا النص مطلقا  
يتناول كل عيب فى الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب — وسواء كان ناجما  
عن طبيعة الشيء أو عرضيا — وكان القانون فى المادة ٧٥٣ مدنى صريحا فى  
بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى عقد التأمين إلا أن يكون  
ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإن الشرط الوارد فى وثيقة التأمين موضوع  
التداعى والذى ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسائر والأضرار التى تلحق  
الأشياء المؤمن عليها بسبب تخرها أو سخوتها الطبيعية أو احتراقها الذاتى يكون  
قد وقع باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجرى حكم هذا الشرط قد أخطأ  
فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

### الحكمة

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل فى أن الطاعنين أرسلوا فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى شركة جاوتشى إخوان  
المطعون عليها الثانية برقية تتضمن طلب التأمين لصالحها على ٧٠٠٠ أردب  
من بذرة القطن محصول سنة ٤٩ - ١٩٥٠ ضد الحريق — وأيدا هذه البرقية  
بخطاب فى نفس اليوم أوضحا فيه أن الكمية المراد التأمين عليها موضوعة بشون  
المحليج وأن التأمين يكون لمدة ستة شهور ينتهى فى آخر فبراير سنة ١٩٥١ ومن ثم  
م (١٢) ٢٠



اتصلت شركة جاوتشى بشركة لابلواز للتأمين لإجراء هذا التأمين وتم التعاقد بين الشركة الأخيرة وبين الطاعنين في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ على التأمين ضد الحريق على ٧٠٠٠ أودب بذرة قطن نظير مبلغ ٨٠٠٠ جنيه لمدة ستة شهور بتسدي في أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتنتهى في آخر فبراير سنة ١٩٥١ وتضمنت بوليصة التأمين نصاً يتضمن عدم سرى ان التأمين على الخسارة أو تلف المال الناشئ عن الاحتراق الذاتى أو إحداث الطبيعة أو تعرضه لعملية تسخين أو تجميد. وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لاحظ رئيس عمال الشونة تصاعد دخان من البذرة فأخطر مدير المحلج بذلك . وأبلغ البوايس وشركة التأمين بالحادث وحرر لذلك محضر العوارض رقم ١٨٢ سنة ٥٠ طهطا ولما طلب الطاعنان من الشركة المطعون عليها الأولى امتنعت عن الوفاء ، فأقام الطاعنان الدعوى رقم ٣٢ سنة ٥١ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامين بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه وفوائده ثم عدلا طلباتهما إلى مبلغ ٤٨٤٤ جنيه و ٧٠٠ ملجم باعتبار أن مقدار البذرة المحترقة ٥٣٨٣ أردبا - وقد تمسكت شركة التأمين "المطعون عليها الأولى" في دفاعها بأن المادة الخامسة من بوليصة التأمين تعفيها من المسئولية عن الحريق الذاتى، وهو ما حدث في حريق بذرة الطاعنين على ما هو ثابت من محضر العوارض وهو شرط صحيح لا يخالف النظام العام ومنصوص عليه في البوليصة النموذجية المعتمدة من اتحاد شركات التأمين وأن ما ورد بالمادة ٧٦٧ مدنى عن ضمان المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه لا ينطبق على حالة الاعفاء المنصوص عليها في البند الخامس من وثيقة التأمين إذ مجال تطبيقها أن يكون هناك عيب غير ظاهر أو معروف في الشيء المؤمن عليه نكطاً في التركيبات الكهربائية إذ لا حيلة للمؤمن في ملاقاته خلافاً لحالة خطو الحريق الذى تتعرض له البذرة أثناء التخزين مدة طويلة نتيجة الالتهاب الذاتى الذى نص عقد التأمين على عدم سرىانه عليه وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً في ١٦/٥/١٩٥٣ بإلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٤٧٩٩ جنيه و ٧٠٠ ملجم والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ الحكم حتى السداد وأسست قضاءها على أن الشرط الوارد في البند الخامس من وثيقة التأمين والذي يقضى

بإعفاء المطعون عليها الأولى من المسؤولية الناشئة عن الاحتراق الذاتى يعتبر شرطا باطلا طبقا لمفهوم المادتين ٧٥٣ و ٧٦٧ مدنى لأن البذرة على ما هو ثابت علميا تحترق ذاتيا في حالة ارتفاع درجة الحرارة وأن إرادة العاقدین وهما یعقدان بولیصة التأمین على أخطار الحریق لا یمكن أن تكون قد انصرفت إلى إعفاء الشركة المطعون عليها الأولى من المسؤولية عن الحریق مع أن التأمین كان ضد أخطار الحریق . وقد استأنفت الشركة المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٢٤٤ سنة ٩ تجارى . وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقوير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها حضر الطاعنان وأصرا على ما جاء بتقرير الطعن كما أصرت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ وفيها أصر الطرفان على دفاعهما كما أصرت النيابة العامة على طلباتها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه فرق في أحوال التأمين ضد الحريق بين حالة التأمين على الشيء حسب ظاهره بحيث لا تكون العيوب التي به واضحة للعاقدین وحالة التأمين على الشيء الذي له طبيعة معينة هي ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للخطر معلومة للعاقدین ثم رتب الحكم على ذلك أن المؤمن يكون مسئولا عن الأضرار في الحالة الأولى وغير مسئول في الحالة الثانية إذا ما استثنى المؤمن حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاحتراق الذاتى والانفجار لأنها حالات متوقعة ومعروفة وتتجم عن طبيعة الشيء ذاته ويعتبر كل منها خطرا مستقلا في حد ذاته وإذ جرى الحكم المطعون فيه على هذه التفرقة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله . مع أن نصوصه صريحة في ضمان المؤمن لتعويض الأخطار الناجمة عن الحريق ولو نشأت عن عيب في ذات

الشيء المؤمن عليه ( م ٧٦٧ مدني ) وبطلان كل اتفاق يخالف ذلك ( م ٧٥٣ مدني ) وأحكام القانون في هذا الصدد عامة ومطلقة بحيث تشمل كل عيب في الشيء المؤمن عليه طبيعيا كان هذا العيب كالاحتراق الذاتي أو عرضيا فيه. وتقضى ببطلان كل اتفاق يخالف وهي لا تدع مجالا للتفرقة بين أنواع الأشياء المؤمن عليها ضد الحريق بحيث لا يسوغ للمؤمن استثناء ضمانه لحالة الاحتراق الذاتي وهي من حالات الحريق الناجم عن طبيعة الشيء المؤمن عليه أو من حالات العيب في الشيء المؤمن عليه — التي لا يجوز للمؤمن أن يتحمل من التزامه بضمانها وإذا كان الثابت من بيانات الحكم ووقائعه أن حريق البذرة كان نتيجة ارتفاع حرارتها واحتراقها الذاتي أي نتيجة عيب فيها هو قابليتها للاحتراق فإن تطبيق حكم القانون على هذا الواقع كان يقتضي إلزام المطعون عليها الأولى بالتعويض وإبطال شرط الإعفاء الوارد بالبند الخامس من عقد التأمين — أما استناد الحكم إلى المادتين ٧٤٧ و ٧٥١ مدني في أن المؤمن لا يلزم إلا بتعويض الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه وأن قابلية البذرة للاحتراق الذاتي إنما هو خطر مستقل في حد ذاته للشركة المطعون عليها مطلق الحرية في الاتفاق على تغطيته أو عدم تغطيته وأنه اتفق في البوليصة على استبعاده فلا تكون ملزمة بالتعويض عنه — فهذا من الحكم خلط بين العلة والمعلول وتناقض ومخالفة للقانون. ذلك أن قابلية البذرة للاحتراق الذاتي يعتبر عيبا فيها يلتزم المؤمن بتعويضه وإن اتفق على خلافه . وإذا أقام الحكم قضاءه بإعفاء المطعون عليها الأولى من المسؤولية تأسيسا على أن للتعاقدين حرية تحديد الأخطار الموجبة للتعويض وأن للمؤمن أن يستثنى منها حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده فإنه يكون قد أغفل حكم القانون وفاته ما لم يفت بحكمة الدرجة الأولى من بطلان شرط الإعفاء من المسؤولية الخاص بالاحتراق الذاتي مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على التفرقة بين حالتين حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التي به واضحة للعاقدين . وحالة التأمين على الشيء الذي له طبيعة معينة هي في حد ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين



ففي الحالة الأولى يكون المؤمن مسئولاً عن ضمان إضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه — أما في الحالة الثانية وهي التأمين على الشيء الذي له طبيعة خاصة معروفة فنيا لدى العاقدین والتي تعتبر في حد ذاتها مصدراً خطراً للشيء نفسه ، فإنه نظراً لاحتمال حصول الحريق من ذات الشيء المؤمن عليه تبعاً لطبيعة تكوينه مستقلاً عن أى عامل آخر خارجي فالمؤمن أن يستثنى حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنيا وتنبم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته له أثره في تحديد قسط التأمين . ولذا يحق للمؤمن أن يستثنى من التأمين مثل هذه الحالات للحد من عبء ضمانه — فإذا ما كان الحريق واجعا إلى السبب الذي كان محلاً للاستثناء فلا يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عنه ، أما إذا كان مرجعه عاملاً خارجياً وجب الضمان على أساس أن الشيء نفسه لم يكن سبباً مباشراً للخطر .

وحيث إن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون . ذلك أن هذه التفرقة التي أوردها الحكم المطعون فيه نقلاً عن الفقه الفرنسي لا محل لها في التشريع المصري الذي نحا في شأن التأمين على الحريق منحى آخر . ذلك أنه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدني نص على أنه "لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه" — إلا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضع قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني التي نصت على أنه "يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه" — ومتى كان ذلك وكان هذا النص مطلقاً يتناول كل عيب

في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب . وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو عرضيا — وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد — فإنه يتأدى من هذا أن البند الخامس من وثيقة التأمين والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تدميرها أو مخزوتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي قد وقع باطلا . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أجرى حكم هذا الشرط الوارد في عقد التأمين قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى العوضى ، ومجد رفعت ، ومحسن العباس ، وعبد السلام بلع المستشارين .

( ٢٨ )

الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٧ ق " أحوال شخصية " :

إثبات " طرق الإثبات " " طرق الإثبات ذات القوة المحدودة " " الإثبات بالبيننة " " نصاب الشهادة " .

أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين " " التطلاق " .

نقض " حالات الطعن " " الخطأ في تطبيق القانون " .

عدم إقرار الأحناف التطلاق للنية ولعدم الاتفاق . إجازة الشارع له في الق ٢٥ / ٢٠ نقلا عن رأى الأئمة الآخرين . النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطليق لعدم الاتفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجح فى مذهب أبى حنيفة والقول الوحيد فيه فى مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصابها رجلان أو رجل وامرأتان - فى غير محله . هله ذلك ؟ .

النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ فى تطبيقه لأنه قبل الدعوى بشهادة شاهد واحد مع أنها دعوى تطليق لعدم الاتفاق تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجح فى مذهب أبى حنيفة تطبيقا للمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن قبلها المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ، وأن القول الوحيد فيه فى مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاب الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان وأنه لا يوجد فى مذهب الأحناف من يقول بكفاية شاهد واحد ، مردود ذلك أنه لما كان التطلاق للنية ولعدم الاتفاق لا يقوم أصلا



على رأى فى مذهب أبى حنيفة إذ لا يقر الأحناف التطليق لأى من هذين السببين وإنما يقوم هذا التطليق على رأى الأئمة الآخرين وهم الذين نقل عنهم المشرع عندما أجاز فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطليق لعدم الاتفاق أو للغبية ، فإنه يكون من غير المقبول التحدى برأى الامام أبى حنيفة فى إثبات أمر لا يجوز ، ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله متعين الرفض .

### الحكمة

وحيث إن وقائع الطعن على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن المطعون عليها الأولى كانت زوجة للمطعون عليه الثانى ، ونظرا لامتناعه عن الاتفاق عليها وغيابه إلى جهة لا تعرفها وعدم وجود مال ظاهر له رفعت ضده الدعوى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية أمام محكمة طنطا الابتدائية بطلب تطليقها منه - فحكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها المذكورة ماتدعيه بكافة طرق الإثبات بما فيها البيعة ، وأباحث للمطعون عليه الثانى النفى بذات الطرق ، فأشهدت المطعون عليها الأولى شاهدا واحدا أيدها فيما تدعيه . ولم يحضر المطعون عليه الثانى أو يشهد أحدا - ولدى نظر الدعوى بعد ذلك طلبت النيابة العامة رفضها لأن المطعون عليها لم تشهد سوى شاهد واحد أو نصاب الشهادة فى الطلاق رجلا أو رجل وامرأتان طبقا للرأى الراجح من مذهب أبى حنيفة الذى تقضى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بوجوب أن تصدر الأحكام على مقتضاه . وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بتطبيق المطعون عليها الأولى من زوجها المطعون عليه الثانى طلاقا واحدة رجعية استنادا إلى أقوال شاهد المطعون عليها الأولى - فاستأنفت النيابة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا برقم ٣٥ سنة ٦ ق أحوال شخصية للمصريين - وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على

دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وأعلن تقرير الطعن بعد ذلك إلى الخصوم تنفيذا لأمر السيد رئيس المحكمة . وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية صممت فيها على رأيها السابق . ثم حدد لخطر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم المطعون فيه قبل الدعوى بشهادة شاهد واحد مع أنها دعوى تطليق لعدم الاتفاق وتحكمها قواعد الشريعة الإسلامية وما هو الرأي الراجح في مذهب أبي حنيفة تطبيقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ومن قبلها المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية . والقول في مذهب أبي حنيفة - بل القول الوحيد فيه - في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاب الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان ، ولا يوجد في مذهب الأحناف من يقول بكفاية شاهد واحد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الدعوى التي رفعتها المطعون عليها الأولى ضد المطعون عليه الثاني هي دعوى تطليق لعدم الاتفاق وللغيبه . ولما كان التطليق للغيبه ولعدم الاتفاق لا يقوم أصلاً على رأى في مذهب أبي حنيفة إذ لا يقر الأحناف التطليق لأى من هذين السببين ، وإنما يقوم هذا التطليق على رأى الأئمة الآخرين وهم الذين نقل عنهم المشرع عندما أجاز في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ التطليق لعدم الاتفاق أو للغيبه . لما كان ذلك ، فإنه يكون من غير المقبول التحدى برأى الإمام أبي حنيفة في إثبات أمر لا يجيزه ، ومن ثم يكون النعى في غير محله ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٢٩ )

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ القضائية :

( أ ) إثبات ” الإثبات بالمعينة ” . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته متى وجدت  
من أوراق الدعوى ما يكفي لافتناعها بالفصل فيها .

( ب ) نقض ” حالات الطعن ” ، ” الخطأ في تطبيق القانون ” . ملكية ” الحقوق  
المتفرعة عن حق الملكية ” ، ” حق الارتفاق ” ، ” قيود البناء ” .  
ارتفاق . قانون ” تطبيق القانون في الزمان ” .

إشارة الحكم إلى أن الشارع فيما استعملته من نصوص بالم ١٠١٨ مدنى جديد قد  
أقر اعتبار القيود التى تحد من حق المالك فى البناء حقوق ارتفاق — لا يفيد أنه قد  
طبق القانون المدنى الجديد على واقعة الدعوى التى يحكمها القانون القديم . يدل على أن  
القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم فى تكليف هذه القيود .

( ج ) تقادم ” سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض ” . محكمة الموضوع .  
تحصيل الواقعة التى يبدأ بها التقادم مسألة موضوعية لا تخضع لرؤية محكمة النقض متى  
كان تحصيلها سائفا .

( د ) حكم ” مالا يعيب الحكم فى نطاق التدايل وغيره ” ، ” كفاية الرد  
الضمين ”

مثال فى مخالفة القيود تحد من حق مالك العقار فى البناء عليه .



( هـ ) نقض " المصلحة في الطعن " " متى تنتفى " . ملكية " الحقوق المتفرعة عن حق الملكية " " حق الارتفاق " " قيود البناء " محكمة الموضوع .

قضاء الحكم بإزالة المباني المخالفة لقيود البناء . عدم جديري التمسك بنص الم ١٠١٨ / ٢ مدني . الإزالة أو التعريض أمر تقديري لمحكمة الموضوع .

( و ) ملكية " الحقوق المتفرعة عن حق الملكية " " حق الارتفاق " " قيود البناء " .

تقرير الحكم أن الطاعن لا يناله إرهاب أو ضرر جسيم من الحكم بالإزالة . مقاده . أن المطعون عليه لم يكن متعسفا في طلب الإزالة .

( ز ) نقض " أسباب الطعن " " ما يعتبر سببا جديدا " . إذعان .

التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع تعتبر من شروط الإذعان لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .

١ — طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فلا عليها إن هي لم تستجب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لإقتناعها بالفصل فيها .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض الشروط الواردة بعقد البيع الأصلي الصادر من الشركة المطعون عليها وما نص عليه في قائمة الشروط الملحقة به من وجوب ترك منطقة فضاء تغرس بالنباتات بعرض ستة أمتار ومن أن هذا القيد يعتبر حق إرتفاق مثقل بقطعة الأرض المبيعة وأنه في حالة مخالفة المشتري لهذا القيد يكون للشركة الحق في هدم ما يجويه المشتري في هذه المنطقة الممنوع فيها البناء ، ثم أشار الحكم إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالمادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد قد أقر اعتبار هذه القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق إرتفاق ، فإن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يفيد أنه قد طبق القانون الجديد على واقعة الدعوى — وإنما يدل على أن القانون الجديد

قد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود والاشتراطات ، ومن ثم يكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون — لإعماله أحكام القانون المدني الجديد على نزاع نشأ عن تعاقد أبرم قبل العمل به — في غير محله .

٣ — تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفا .

٤ — إذا كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت بناء الطاعن لحوانيت بالمكان الذي نص في عقد البيع على أن يبقى خاليا من البناء هو بدء حصول المخالفة وأنه لم يكن قد مضى على إقامتها عند رفع الدعوى مدة الخمس عشرة سنة التي تسقط بها الحقوق والالتزامات مستندة في ذلك إلى ما ورد بمذكرة الطاعن فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يستجب إلى تحقيق دفاع الطاعن بسقوط حق الشركة المطعون عليها في طلب الإزالة بالتقادم ، ذلك لأن تحصيل محكمة الموضوع للوقائع السابقة الذي أسست عليه قضاءها يعتبر منها رداعلى هذا الطلب بأنها لم ترحل لإجابته ولم تكن بحاجة إليه .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بإزالة المباني التي استحدثها في المنطقة المحظورة البناء عليها فإنه لا يجدى تمسكه بنص الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالإزالة أو التعويض أمرا تقديريا لمحكمة الموضوع .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن لا يناله من الحكم بالإزالة إرهاب أو ضرر جسيم فإن هذا يفيد أن الشركة المطعون عليها لم تكن متعسفة في طلب الإزالة .

٧ — التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع الصادر من الشركة المطعون عليها يعتبر من شروط الإذعان التي لا سبيل للشترى عند توقيعها إلى المناقشة فيها ، لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يسبق طرده من قبل أمام محكمة الموضوع .

## المحكمة

وحيث إن وقائع النزاع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى ٢١٨٦ سنة ٥٢ كلى القاهرة ضد الطاعن طلبت فيها الحكم بهدم الثلاثة حوانيت التى أقامها فى المنطقة المحظور فيها البناء ، وقد أصدرت محكمة القاهرة حكما فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعن بإزالة المباني التى استحدثها فى المنطقة المحظور البناء فيها بوضع ستة أمتار على شارع بطرس غالى بمصر الجديدة وذلك فى مدى شهر من تاريخ إعلان الحكم وإلا تزيلها المطعون عليها بمصاريف ترجع بها عليه مع إلزامه بالمصاريف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف بمجدول طابع رقم ٨١٢ سنة ٧١ ق ، وفى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف ، وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وذلك بتقرير قلم كتاب هذه المحكمة فى ٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها حضر وكيل الطاعن وصمم على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة رفض الطعن ، وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسته ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ ، وفى تلك الجلسة صمم الطرفان على طلباتهما كما صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب - يتحصل السبب الأول منها فى أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإزالة مباني الحوانيت الداخلة فى حدود ملك الطاعن والتى ليس فيها اعتداء على خطوط التنظيم ، بحجة أن إقامتها لا تتفق مع الانسجام الذى تسعى إليه الشركة المطعون عليها ، وأنه قد طلب من محكمة الاستئناف الانتقال إلى مكان النزاع لتحقيق هذا الادعاء ، ووافقت الشركة المطعون عليها على هذا الطلب وأضافت إليه طلب تعيين خبير وإذا لم يستجب الحكم المطعون فيه إلى هذا الطلب يكون قد خالف القانون لقضائه فى أمر لم يعم عليه دليل .



وحيث إنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون أن محكمة الاستئناف قد ردت على هذا الطلب فقالت "إنها لا ترى موجبا لإجابته مادام أن الشرط يلزم بعدم إقامة أى بناء على امتداد هذا الشارع بعرض ستة أمتار، وقد يكون في نظره هو أن ذلك البناء غير قبيح أو لا يقلل من جمال الحى ومنظر انسجامه طالما أنه يدر عليه ربحا ماديا ، ولكن الشركة ترى لاعتبارات عامة ولمنفعة جميع سكان الحى أن تبقى تلك المنطقة فضاء مغروسة بنباتات ويعتنى بها عناية مناسبة لرونق هذا الحى الممتاز" ولما كان طالب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فلا عليها إن هى لم تستجب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لاقتناعها بالفصل فيها ، ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن في السبب الثانى أن هذا النزاع نشأ عن تعاقد أبرم قبل سنة ١٩٣٠ فهو محكوم بالقانون المدنى القديم الذى حدد حق الارتفاق بأية حق عيني على عقار لمنفعة عقار آخر . وليس ثمة عقار آخر يجاور الطاعن حتى تتحقق له منفعة بالارتفاق عليه ، ولكن الحكم المطعون فيه قد استند إلى القانون المدنى الجديد الذى توسع في حقوق الارتفاق وقرر إمكان فرض قيود معينة تحد من حق مالك العقار في البناء عليه لمنفعة عقارات كثيرة كما هو الحال في هذه الدعوى ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على تطبيق أحكام القانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استعرض الشروط الواردة بعقد البيع الأصيل الصادر من الشركة المطعون عليها إلى ليون سلطان وما نص عليه في قائمة الشروط الملحقة بذلك العقد من وجوب ترك منطقة قضاء تغرس بالنباتات على طول امتداد شارع بطرس غالى باشا وبعرض ستة أمتار وما ورد فيها من أن هذا القيد يعتبر حق ارتفاق مثقل بقطعة الأرض المبيعة من الشركة إلى ليون سلطان ، وأنه في حالة مخالفة المشتري لهذا القيد يكون للشركة الحق في هدم ما يجريه المشتري في هذه المنطقة الممنوع فيها البناء ، ثم أشارت

إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالمادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد قد أقر اعتبار هذه القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق كما قررت ذلك من قبل محكمة النقض ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يفيد أنه قد طبق القانون الجديد على واقعة الدعوى ، وإنما يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود والاشتراطات ، ومن ثم فلا محل للنهي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم في السبب الرابع أنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بسقوط حق الشركة المطعون عليها في طلب الإزالة لانقضاء المدة القانونية على وجود البناء بالمكان الذي نص في العقد على أن يبقى خاليا من البناء مستندا في ذلك إلى عقد إيجار صادر من سلفه ليون سلطان إلى نسيم حموي مستأجر الدكان التي كانت مقامة في هذا الجزء من العقار وهي التي شغل مكانها بالدكاكين المطلوب إزالتها وأنه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات انقضاء حق الشركة بالتقادم ووافقته الشركة في مذكرة الختامية على هذا الطلب ، إلا أن الحكم المطعون فيه صدر فاصلا في الموضوع ولم يستجب لهذا الإجراء القانوني رغم الاتفاق عليه ، وبذلك يكون قد قضى في أمر لا تتضح حقيقته إلا بالتحقيق مما يعيب الحكم ويجعله مشوبا بخالفه القانون .

وحيث إن محكمة الاستئناف قد استظهرت في حكمها المطعون عليه دفع الطاعن بالسقوط وردت عليه بقولها "إنه ظاهر من الاطلاع على هذا العقد أنه لا ينصب على حانوت أو حوانيت بل هو عن فرائدة أي بهو مكشوف ، فهو عن مكان آخر يختلف عن الحوانيت الثلاثة والتي أقر المستأنف في مذكرته أمام المحكمة الابتدائية بأنه أنشأها حديثا ، ومن ثم يكون هذا الدفع غير صحيح " ، ويبين من هذا أن محكمة الموضوع قد استظهرت أن المكان المؤجر من ليون سلطان إلى يوسف حموي لم يكن حانوتا وإنما كان بهوا مكشوبا ، واعتبرت بناء الحوانيت الثلاثة بمعرفة الطاعن هو بدء حصول المخالفة ، وأنه لم يكن مضي على إقامتها عند رفع الدعوى مدة الخمس عشر سنة التي تسقط بها الحقوق والالتزامات مستفدة في ذلك إلى ما ورد بمذكرة الطاعن — ومتى كان ذلك ، وكان تحصيل الواقعة التي يبدأ بها

التقادم هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغا ، ولما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن في غير محله ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يستجب إلى تحقيق دفاع الطاعن ، ذلك لأن تحصيل محكمة الموضوع للواقع الذي أسست عليه قضاءها يعتبر منها ردا على هذا الطلب بأنها لم تر محلا لإجابته ولم تكن بحاجة إليه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم في السببين الثالث والخامس أنه لم يطبق القانون الجديد على وجه صحيح ، لأن الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ تقرر أن طلب الإزالة جوازي لا وجوبي وهو ينقلب إلى التزام بتعويض قيد القانون المحكمة في القضاء به بأن يتوفر لديها ما يبرره ، وقد تحدى في مذكرته الختامية بنظرية سوء استعمال الحق وهي نظرية عامة مقررة في القانونين القديم والجديد وفي القواعد العامة ، إذ يفرض أن الشركة المطعون عليها محقة في طلب الإزالة فإن هذا الطلب مشوب بسوء استعمال الحق وكان يتعين رفضه موضوعا ، وأضاف الطاعن أن ما ذكره في عقد البيع الصادر من الشركة من أنه لولا هذه الشروط التي فرضتها على المشتري لما باعت له الأرض يعتبر من شروط الإذعان التي لا سبيل للمشتري عند توقيعه إلى المناقشة فيها ، فضلا عن أنه لم يلحق الشركة المطعون عليها أي ضرر ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود أولا بأنه لا يجدى الطاعن تمسكه بنصر الفقرة الثانية من المادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد ، طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالإزالة أو بالتعويض أمرا تقديريا لمحكمة الموضوع . ومردود ثانيا بما قرره الحكم من أن الطاعن لا ينال من الحكم بالإزالة إرهابا أو ضرر جسيم مما يفيد أن الشركة المطعون عليها لم تكن متعسفة في طلب الإزالة ، أما ما يثيره الطاعن من أن قيود البناء تندرج في عقود الإذعان فلا يهمل منه لأنه لم يسبق له إثارة من قبل لدى محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم ولما سبق بيانه يكون الطاعن في غير محله ويتعين رفضه .



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد محمود مياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٠ )

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) حكم : ” عيوب التدليل “ ” مخالفة الثابت بالأوراق “ ” مالا يعد كذلك “  
” مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ ” كفاية الرد الضمني “

مثال في تكييف لعلاقة مشاركة .

( ب ) نقض ” حالات الطعن “ ” الخطأ في تطبيق القانون “ ” مالا يعد كذلك “

مثال لنقض بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إن الفصل في النزاع كان على خلاف حكم سابق بين ذات الخصوم حاز قوة الشيء المقضي .

١ — إذا كانت العلاقة بين الطرفين — الطاعن والمطعون عليه الأول — طبقا للتكييف الذي أسبغناه عليها الحكم المطعون فيه هي علاقة بين شريكين في ملكية أطيان زراعية انفرد الطاعن بتحرير عقد شرائها وأقر للمطعون عليه الأول بملكية النصف فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في هذا الصدد إلى اتفاق تضمنت عباراته الصريحة الإقرار للمطعون عليه الأول بملكية النصف في الأطيان وإلى اتفاق لاحق أوضحت مقدمته علاقة المشاركة بين الطرفين على أساس الاتفاق الأول بغير تعديل أو تعديل ، كما استند أيضا إلى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين ، إذ جاء به ما يفيد أن الأطيان مناصفة بينهما ، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص هو استخلاص سائغ لمخالفة فيه للثابت بالأوراق ، ويحمل الرد الضمني على طلب الطاعن الاحتياطى المؤسس على أن المطعون عليه

الأول كان مشتريا لنصيب الطاعن في الأطنان موضوع النزاع ، ولا يجدى معه ما يثيره الطاعن من قيام التزامات تبادلية بينه وبين المطعون عليه الأول باعتبار أحدهما بائعا والآخر مشتريا .

٢ - إذا كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لأنه فصل في النزاع على خلاف ما قرره حكم سابق صدر بين ذات الخصوم وحاز قوة الشيء المقضى ، وكان الثابت من الحكم الآخر أن أطنان النزاع مملوكة للطاعن والمطعون عليه مناصفة وأن تعاقب الاتفاقات بشأنها لم يقصد به إلا أن يتوصل الطاعن إلى بيع نصيبه البالغ النصف فيها تارة للمطعون عليه الأول وحده وتارة له ولآخرين ، أما النصف الآخر الذى قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه الأول بتثبيت ملكيته إليه فلم يتناوله الطاعن في طلباته ولم يمسسه الحكم الصادر في هذه الدعوى ، فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

## الحكمة

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٩٤٤/٩/٢٨ حرر بين الطاعن والمطعون عليه الأول اتفاق جاء به أن الطرفين يمتلكان مناصفة أطناناً زراعية مساحتها ١٥٨ فداناً بمشتملاتها اشتراها الطاعن من ورثة يوسف ندا بموجب عقد ابتدائي رفعت عنه دعوى صحة تعاقد أمام محكمة الاسكندرية المختلطة وثمانية أفدنة اشتراها الطرفان من عبد المقصود فتح الباب . وتضمن الاتفاق رضاء الطرفين على أن يشتري المطعون عليه الأول نصيب الطاعن في هذه الأطنان بواقع ٢٨ جنيهاً للفدان ، وتعهد المشتري بدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه من الثمن في نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، والباقي في نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٥ عند تحرير العقد النهائي . وفي ١٩٤٦/٦/١٣ حرر اتفاق ثان بين الطرفين وآخرين ، ردده المتعاقدون واقعة ملكية الطاعن والمطعون عليه الأول للأطنان مناصفة . وجاء بهذا الاتفاق أنه بسبب مديونية المطعون عليه الأول للطاعن بمبلغ ٣٠٠٢ جنيه و٦٤٣ ملياً طبقاً لكشف المحاسبة

المحرر في ١٩٤٥/١٠/٣١ والخطاب الصادر من الطرفين إلى شركة مصر للتجارة والمقاولات في ١٩٤٦/٤/٢ ، ولأن المدين لم يقيم بسداد شيء من دينه ، فقد أحضر باقي أطراف الاتفاق ليقوموا بشراء جزء من الأطنان ، ونص بالاتفاق على أن هذه الوقائع تعد جزءا منه . وتناول الاتفاق بعدئذ مقدار الأطنان التي اختص بها كل مشتر وثمنها ومواعيد السداد . وقرر الطرفان أن هذا الاتفاق يلغى الاتفاقات السابقة . وأكدا في نهايته أن الأطنان موضوعه مملوكة لهما معا ، وأنها آلت إلى الطاعن بموجب حكم صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من ورثة يوسف ندا ، إلا أنه بناء على طلب الطاعن بالدعوى رقم ٧٥٦ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة قضى في ١٩٥١/٦/١١ بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ بالنسبة لجميع المشترين فيما عدا وريثة المرحوم محمد حافظ رجب لقيامهم بدفع الثمن أثناء رفع الدعوى والشيخ محمد محمد جمال الدين الذي أدى الثمن عند التوقيع على العقد . فأقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٠١ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة مختصا الطاعن وطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٤٤/٩/٢٨ المتضمن الاقرار بملكيته لنصف الأطنان المشتركة بينه وبين الطاعن البالغ مقداره ٧٤ فدان و ١٢ قيراطا و ٦ أسهم ، وأقام الطاعن من جانبه الدعوى رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليه ، وطلب الحكم في مواجهة المطعون عليه الثانى الأستاذ برسوم نصير بصفته حارسا على الأطنان جميعها بتثبيت ملكيته إليها فيما عدا الحسين فدانا المباعه إلى وريثة محمد حافظ رجب والثمانية أفدنة المباعه إلى الشيخ محمد محمد جمال الدين لوفائهما بالتزاماتهما ، وتسليم باقى الأطنان إليه ومقداره ١٠٥ فدانا و ٢١ قيراطا و ٦ أسهم ، وإحتياطيا إلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ٢١٦٧ جنيها و ٦٤٢ مليا ، وقررت محكمة دمنهور الابتدائية إحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٥٣٥٧ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ، ودفع المطعون عليه الأول تلك الدعوى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فى القضية رقم ٧٥٦ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١ قضت محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ٢٠١ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة برفضها ، وفى ١٩٥٤/٥/١٥ قضت فى الدعوى رقم ٥٣٥٧ سنة ١٩٥٣



كلى القاهرة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبتثبيت ملكية الطاعن إلى الأطيان البالغ مساحتها ١٠٥ فداناً و ٢١ قيراطاً و ٦ أسهم وتسليمها إليه ، فاستأنف المطعون عليه الأول هذين الحكيم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه عن الحكم الأول برقم ٣٥٢ سنة ٧١ ق وعن الحكم الثانى برقم ٨٧٧ سنة ٧١ ق ، وفى ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة فى الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة ونفاذ الإقرار المؤرخ ١٩٤٤/٩/٢٨ المتضمن ملكية المطعون عليه الأول لنصف الأطيان البالغ مقداره ٧٤ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٦ أسهم وفى الاستئناف الثانى بتعديل الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية الطاعن إلى ٣١ فداناً و ٩ قرار يظ فقط بعد استبعاد الجزء المقضى به فى الاستئناف الأول ومقداره ٧٤ فداناً و ١٢ قيراطاً و ٦ أسهم من المساحة البالغة ١٠٥ فداناً و ٢١ قيراطاً و ٦ أسهم ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجملة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وتمسكت النيابة العامة بما جاء بمذكرتها التى انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجملة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ ، وفيها صممت النيابة على وأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب خمسة ، يتحصل أولها فى النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، إذ فصل فى النزاع على خلاف ما قرره حكم آخر سبق أن صدر بين ذات الخصوم وحاز قوة الشئ المقضى به ، ذلك أنه قد حكم فى الدعوى رقم ٧٥٦ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى القاهرة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ بالنسبة لبعض المتعاقدين ومنهم المطعون عليه الأول ، وهذا الحكم — وقد صار انتهائياً يؤكد أن التعامل بالعقد المذكور قد حصل على جميع الأطيان ومساحتها ١٦٦ ف و ١٣ ط و ٨ س باختيارها مملوكة كلها للطاعن ، بينما الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه اعتبر حكم الفسخ قاصراً على نصف الأطيان ، وأن المطعون عليه الأول مالك أصلاً للنصف الآخر .

بمقد ١٩٤٤/٩/٢٨ .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما ورد به من أن الاتفاق المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ جاء معززا للاتفاق السابق عليه المحرر في ١٩٤٤/٩/٢٨ فيما تضمنه من إقرار المطعون عليه الأول بملكيتة لنصف الأطنان البالغ مساحتها ١٦٦ فدانا ، فقد نص في مقدمة الاتفاق الثاني بما يؤكد عدم المساس بهذا الإقرار ، وأن تعهد المطعون عليه الأول في الاتفاق المؤرخ ١٩٤٤/٩/٢٨ بشراء النصف الآخر من هذه الأطنان بثمن معين يدفع على أقساط ، هذا التعهد قد ألغى بما نص عليه في الاتفاق الثاني المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ من شراء جزء من الأطنان بواسطة أشخاص أحضرهم المطعون عليه الأول لهذا الغرض لعدم قدرته على أداء الثمن طبقا للاتفاق الأول ، وأنه قد نص بالبند الأول من اتفاق ١٩٤٦/٦/١٣ على أن هذا الاتفاق يلغى الاتفاقات السابقة فيما عدا البيانات الواردة في مقدمته فقد نص به على أنها تعد جزءا لا يتجزأ منه ، وقد استخلصت محكمة الموضوع من هذا النص أنه لم يقصد بالإلغاء إلا الاتفاقات السابقة التي تتعارض مع الاتفاق المذكور ، ورتبت على ذلك عدم سريان الإلغاء على إقرار الطاعن بملكية المطعون عليه الأول لنصف الأطنان . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٦ سنة ١٩٤٧ كلى القاهرة فيما انتهى إليه من فسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٦/٦/١٣ بالنسبة لبعض المتعاقدين ومنهم المطعون عليه الأول ، ذلك أن الثابت من الحكم المذكور أن الأطنان مملوكة للطرفين مناصفة ، ولم يقصد بتعاقب الاتفاقات بشأنها إلا ليتوصل الطاعن إلى بيع نصيبه البالغ النصف فيها ، تارة للمطعون عليه الأول وحده وتارة له ولآخرين ، أما النصف الآخر الذي قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليه الأول بتثبيت ملكيته إليه ، فلم يتناوله الطاعن في طلباته بدعوى الفسخ ، ولم يمسسه الحكم الصادر في هذه الدعوى ، وعلى ذلك يكون هذا النعى على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة الثابت بالاتفاق المحرر في ١٩٤٤/٩/٢٨ المحكوم بصحته ، ذلك لأن الأطنان التي حرق عليها التعاقد طبقا للاتفاق المذكور تبلغ مساحتها ١٦٦ فدانا ، فيكون نصف

هذه المساحة ٨٣ فدانا وليس ٧٤ ف و ١٢ ط و ٦ س حسبما انتهى إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول من الطاعن ، إذ لا مصلحة له فيه .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الثاني والرابع والخامس بطلان الحكم المطعون فيه تأسيسا على ما يلي أولا — إنه إذ قضى بتثبيت ملكيته إلى ٣١ ف و ٩ ط فقط دون باقي المساحة المقضى لها ابتداءيا وقدرها ١٠٥ ف و ٢١ ط و ٦ س ، وجاء قضاؤه في طلبه الأصلي بتعديل الحكم المستأنف لغير مصلحته ، فإنه يكون قد لحقه البطلان إذ لم يتصد لطلبه الاحتياطي المتضمن إلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ٢١٦٧ ج و ٦٤٢ م . ثانيا — أن اتفاق ١٩٤٤/٩/٢٨ قد تضمن التزامات تبادليه وكان يتعين على المحكمة قبل أن تقضى بصحته أن تتعرض لبحث التزام المطعون عليه الأول بأداء الثمن باعتباره مشتريا . ثالثا — أن مؤدى اتفاق ١٩٤٦/٦/١٣ أن أصبح الاتفاق السابق عليه المحرر في ١٩٤٤/٩/٢٨ مفسوخا ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق فقضى بصحته ونفاذه .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه ، ذلك أن العلاقة بين الطرفين الطاعن والمطعون عليه الأول — طبقا للتكييف الذي أسبغه عليها الحكم المطعون فيه — هي علاقة بين شريكين في ملكية أطيان زراعية ، انفرد أحدهما وهو الطاعن بتحرير عقد شرائها ، وأقر للطرف الآخر وهو المطعون عليه الأول بملكية النصف فيها ، وقد استند الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إلى اتفاق ١٩٤٤/٩/٢٨ بما تضمنته عبارته الصريحة من الإقرار للمطعون عليه الأول بملكيته النصف في الأطيان ، وإلى اتفاق ١٩٤٦/٦/١٣ الذي أوضحت مقدمته علاقة



المشاركة بين الطرفين على أساس الاتفاق الأول بغير تبديل أو تعديل ، كما استند أيضا إلى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين في ١٩٤٥/١٠/٣١ إذ جاء به ما يفيد أن الأطيان مناصفة بينهما ، وما قرره الحكم في هذا الخصوص هو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ويحمل الرد الضمني على الطلب الاحتياطي المؤسس على أن المطعون عليه الأول كان مشتريا لنصيب الطاعن في الأطيان موضوع النزاع ، ولا يجدى معه ما يثيره الطاعن من قيام التزامات تبادلية بينه وبين المطعون عليه الأول باعتبار أحدهما بائعا والآخر مشتريا .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

---

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى العوضى ، وعبد ربه ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣١ )

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ القضائية :

شركات " بعض أنواع الشركات " " شركة المحاصة " " في علاقة الشركاء  
بالغير وعلاقتهم ببعضهم " .

حكم " عيوب التدليل " " فساد الاستدلال " " ما يعد كذلك " .

الامتناع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر . تحمل  
الشركاء فيها آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة باعتباره وكيلها عنهم .  
حق من تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب الشركة في الرجوع على شركائه في حالة الخسارة وتحملهم  
نصيبهم فيها . الم ٦١ ، ٦٢ قانون التجارة

إنهاء الحكم إلى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المناهضة من الثمن لمجرد أنه هو الذي عقد  
الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصلح على طريقة السداد وحصل جزءاً من الدين المحكوم به ، مع أن  
هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاصة القائمة بينه وبين المظنون عليه .  
فساد في الاستدلال .

مؤدى نصوص المادتين ٦١ ، ٦٢ من قانون التجارة أنه يمتنع على الشريك  
في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر وأن الشركاء  
فيها يتحملون آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة  
باعتباره وكيلهم فيكون الكسب لهم والخسارة عليهم ، ويحق لمن تعاقد منهم باسمه  
مع الغير لحساب الشركة أن يرجع على شركائه في حالة الخسارة فيحملهم نصيبهم

فيها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى تقرير إلتزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من ثمن الشعير المسلم إلى وكيلين بالعمولة ، وذلك لمجرد أنه هو الذي عقد معهما الصفقة ورفع الدعوى عليهما باسمه واتصالهما على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به ضدتهما ، مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب الشركة القائمة بين الطاعن والمطعون عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ماره فساد في الاستدلال مما يجعله قاصرا متنبها قضا .

## الحكمة

وحيث إن وقائع النزاع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٢ سنة ١٩٤٧ تجارى كللى لدى محكمة الاسكندرية يطلب فيها إلزام الطاعن بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عن مدة قيام شركة المحاصة التي قامت بينهما للتجار في الشعير في موسم سنة ١٩٤٦ مع إلزامه بأداء ما يظهر في ذمته نتيجة الحساب ، كما أقام الطاعن بدوره على المطعون عليهما الدعوى ١١٩ سنة ١٩٤٧ تجارى كللى الاسكندرية يطلب الحكم عليهما بمبلغ ١٠٩٠ جنيها و ٥٠ مليا ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين قضت في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول قيام الشركة برأس مال مقداره ٩٠٠ جنيه دفع ثلثه وأن الإدارة نيّبت بالطاعن وليثبت هذا الأخير أن الشركة قامت بالفعل برأسمال غير محدود بينه وبين المطعون عليهما وأن نصيبهما في رأس المال ٣٠٠ جنيه لم يدفع منه شيء وأن الإدارة لهما ولكل من الطرفين نفى ما يثبته الآخر ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بتدب خير حسابي لتصفية حساب الشركة وبيان ما انتهت إليه من ربح أو خسارة وما يستحقه أحدهما قبل الآخر ، وأشارت في أسباب حكمها إلى أنها استخلصت من أقوال الشهود قيام الشركة بقصد الاتجار في الشعير سنة ١٩٤٦ وأن نصيب المطعون عليه الأول في رأس المال ٣٠٠ جنيه تسدد جميعه وأن الطاعن تولى الإدارة ، وقد قدم



الخبير تقريره متضمنا أن صافي أرباح الشركة ٢٣٦ جنيها و ٦٣٢ مليا يخص المطعون عليه الأول منها ٧٨ جنيها و ٨٧٧ مليا وأنه لا يزال باقيا للشركة في ذمة الوكيلين بالعمولة مبلغ ١٧٨٨ جنيها و ٢٠٠ ملين وذلك من ثمن الشعر المبيع بمعرفتهما وأن هذا الباقي يكون على عاتق الشركة ويحمل المطعون عليه الأول نصيبه منها، وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ أولا - في الدعوى ٩٢ لسنة ١٩٤٧ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول ١٤٢ ج و ٨٧٧ م والمصاريف المناسبة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات . ثانيا - في الدعوى ١١٩ لسنة ١٩٤٧ برفضها وإلزام الطاعن بالمصروفات ، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته في الدعويين - وقيد الاستئناف برقم ١٧٢ سنة ٧ ق ، وقد أصدرت محكمة استئناف الاسكندرية حكما في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة للاستئناف عليه الثاني لرفعه بعد الميعاد ، وببطلان الاستئناف بالنسبة للأول لقيده بعد الميعاد ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة النقض حكما بنقض الحكم والإحالة إلى محكمة الاستئناف ، وقد أعادت محكمة استئناف الاسكندرية نظر الدعوى وأصدرت حكما في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وذلك بتقرير في قلم الكتاب في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها بإحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٠ ، وفي تلك الجلسة صمم الطرفان على دفاعهما - كما صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن في الوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد اعتمد تقرير الخبير فاستبعد من الحساب قيمة الشعر الذي اختلسه الوكيلان بالعمولة ، وكان موضوع جريمة تبديد ومقداره ١٧٨٨ ج و ٢٠٠ م يخص المطعون ضده الأول فيه ٥٩٦ ج و ٦٦٠ م . واستدل على ذلك بما قاله من أن الطاعن رفع الدعوى على الوكيلين بالعمولة أمام المحكمة المدنية باسمه خاصة وأنه حكم له بالمبلغ المتأخر طرفهما وتصلح معهما على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به عليهما ، وأن محكمة الجفج قد نظرت جنحة التبديد المقامة من النيابة ضد الوكيلين بالعمولة على أساس أن الصفقة تمت لحساب الطاعن شخصيا ، وهذا الذي ساقه الحكم المطعون فيه للتدليل على أن الطاعن قد عقد صفقة الشعر المختلس لحسابه الخاص فإرسائغ ، ذلك لأن الطاعن إذا كان قد رفع الدعوى المدنية باسمه وادعى مدنيا في جنحة التبديد باسمه فلأنما فعل ذلك بالتطبيق للمادة ٦١ من القانون التجاري التي تقصر العلاقة بالنسبة للغير في شركات المحاصة على الشريك المتعاقد دون الشركاء المحاصيين الآخرين . مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور لفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في مجله ، ذلك أن المادة ٦١ من قانون التجارة تنص على أن من عقد من المحاصيين عقدا مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره ، كما تنص المادة ٦٢ على أن الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في شركات المحاصة تكون قاصرة على قسمة الأرباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم مفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم ، ويتأدى من هذا أنه يتمتع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر وأن الشركاء فيها يتحملون آثار العقود التي يبرمها

أحد المحاصرين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة باعتباره وكلاً عنهم ، فيكون  
الكسب لهم والخسارة عليهم ، ويحق لمن تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب  
الشركة أن يرجع على شركائه في حالة الخسارة فيحملهم نصيبهم فيها ، ومتى  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسبابه إلى تقرير التزام الطاعن  
وحده بالمبالغ المتأخرة من ثمن الشعير المسلم إلى إبراهيم وشعبان عطيه الوكيلين  
بالعمولة ، وذلك لجورد أن الطاعن هو الذي عقد معهما الصفقة ورفع الدعوى  
عليهما باسمه ، وتصالح معهما على طريقة السداد ، وحصل جزءاً من الدين  
المحكوم به ضدهما ، مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب  
الشركة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره فساد  
في الاستدلال مما يجعله قاصراً متعيناً نقضه دون حاجة لبحث باقي  
أوجه الطعن .

---



## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين الدوضي ، ومحسن البباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٢ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٧ ق أحوال شخصية :

حكم "بياناته" "إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية" .  
أحوال شخصية .

حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى  
رأيه في القضية . بطلان الحكم . م ٣٤٩ مرافعات .

متى كان الحكم صادرا في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن  
هذا الحكم إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ولم يفصح الحكم  
عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلا للنيابة العامة عند تلاوة الحكم  
هو صاحب ذلك الرأي ، فإن هذا الحكم يكون باطلا طبقا لنص المادة ٣٤٩  
من قانون المرافعات .

## المحكمة

حيث إن مما تنعى به الطاعنة في السبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم  
المطعون فيه أنه قد شابه البطلان ، إذ لم يذكر فيه اسم عضو النيابة الذي أبدى  
رأيه في القضية وهو الأستاذ عبد الوكيل جابر الذي قدم مذكرة مودعة فيها ،  
أما الأستاذ رضوان شافعي الذي ورد اسمه في ديباجة الحكم فهو لم يبد رأيا فيها  
ولم يقع منه إلا حضور الجلسات وإغفال ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى

رأيه في القضية . يترتب عليه بطلان الحكم طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد ورد به في هذا الخصوص أنه "بعد أن أبدت النيابة العمومية رأيها في مذكرة المؤرخة ١٩٥٧/٢/١٤: حجت القضية للحكم بجلسة ١٩٥٧/٢/٢٤ وقد أجل الحكم بجلسة اليوم لإتمام المداولة وفيها صدر الحكم الآتي " . وأورد الحكم في موضع آخر ماهية رأى النيابة المبدى في تلك المذكرة دون أن يسنده لصاحبه ، ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان ، وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم ، وكان رأى النيابة في القضية قد أبدى على ماورد في الحكم المطعون فيه ، في مذكرة المؤرخة ١٩٥٧/٢/١٤ ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا رأى ، كما أن هذا رأى لا يمكن أن يسند إلى الأستاذ (رضوان شافعى) الذى ورد اسمه في ديباجة الحكم ممثلا للنياة العامة عند تلاوة الحكم ، لأن الحكم لم يفصح عن ذلك ، ولأن هذا البيان لا ينصرف إلى أكثر من حضور السيد رئيس النيابة تلاوة الحكم ، وهو أمر لاحق لإبداء النيابة رأيها ، ومستقل عنه ، فلا يدل هذا البيان في ذاته على أن رئيس النيابة المذكور هو صاحب هذا رأى ، لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون طبقا لنص المادة ٣٤٩ سالفة الذكر باطلا ومتعينا نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث سائر أسباب الطعن .

## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد العباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٣ )

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم " تقسياته " : " الأحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل  
الفصل فيه " .

" الطعن فيه " :

الحكم القاضي بولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .  
حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولو في بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .  
الم ٣٧٨ مرافعات .

الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها  
إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، هو حكم صادر قبل الفصل  
في الموضوع وغير منه للخصومة ولو في بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه استقلالا  
عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

## الحكمة

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٤٨/٧/٥ أقامت الشركة المطعون عليها الدعوى  
رقم ١٦٩١ سنة ١٩٤٩ كلى الأسكندرية مختصة وزارة المالية ، وقالت  
في شرحها إنه بمقتضى القانون رقم ١٣٣ الصادر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩  
أذن للحكومة بأن تتقدم مشترية في البورصة لعقود بذرة القطن الخاصة بحصول



سنة ١٩٣٩/١٩٤٠ عن مواعيد الاستحقاق المختلفة بسعر أدنى يحدده مجلس الوزراء ، وتنفيذا لهذا القانون قرر مجلس الوزراء في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ شراء محصول البذرة بسعر القفل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، وقد بلغت كمية البذرة التي تعاقدت عليها المطعون عليها حتى ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ ٤٢,٠٠٠ أردبا منها ٢٥,٥٠٠ أردبا تسليم شهر مايو و ١٦,٥٠٠ أردبا تسليم شهر يونيه ، وقد تسامت الحكومة بموجب الفليارة الأولى لشهر مايو كمية قدرها ٢٣,٠٠٠ أردبا دفعت ثمنها فعلا ، وفي ١١/٥/١٩٤٠ صدرت الفليارة الثانية عن باقى الكمية المخصصة لتسليم هذا الشهر وقدرها ٣٥٠٠ أردبا ، إلا أن الحكومة أصدرت في ١٣/٥/١٩٤٠ مرسوما بتعطيل العمل ببورصة البضائع بالأسكندرية وبقفل عقود القطن وبذرة القطن القائمة حتى تاريخ صدور هذا المرسوم بما فى ذلك الفليارة الثانية لشهر مايو ، وقد استندت الحكومة إلى هذا القانون لتسك برفض استلام كمية البذرة موضوع الفليارة الثانية لشهر مايو ، وكذا الكمية المتعاقد على تسليمها فى شهر يونيه ، ونتج من ذلك خسارة للمطعون عليها حيث اضطرت إلى بيع البضاعة بسعر يقل عن السعر الذى حددته الحكومة ، وقدرت هذه الخسارة بمبلغ ٣٧٥٨ جنيها و ٨٩٥ مليا وطلبت إلزام الطاعنة به ، واحتياطيا إلزامها بفرق الثمن عن كمية البذرة الخاصة بالفليارة الثانية لشهر مايو وقدره ٦٧٠ جنيها و ٤٦٥ مليا ، ودفعت الطاعنة الدعوى بعدم اختصاص المحاكم بنظرها تأسيسا على أن قفل البورصة بواسطة الحكومة بالمرسوم الصادر فى ١٣/٥/١٩٤٠ يعد عملا من أعمال السيادة يتمتع على المحاكم النظر فيه مباشرة أو بطريق غير مباشر ، وقضت محكمة أول درجة فى ٢٩/٣/١٩٥٣ بقبول الدفع وبعدم ولاية المحاكم بنظر الدعوى ، فاستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الأسكندرية ، وقيد استئنافها برقم ٢٠٦ سنة ٩ قضائية تجارى ، وقضت المحكمة الاستئنافية فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم

المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، فطعننت وزارة المالية على هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بتنقض الحكم ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وقد قضى في منطوقه بإلغاء الحكم المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى ، وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للتصومة ولو في بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباس  
وعبد السلام بلج ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٣٤ )

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٨ القضائية "أحوال شخصية" :

(١) إعلان "كيفية الإعلان" :

وجوب شمول ورقة إعلان الشخص الذى ليس له موطن معلوم فى مصر على آخر  
موطن له . إغفاله يترتب عليه البطلان . الم ١١/١٤ و ٢٤ مرافعات .

(ب) تجزئة "موضوع غير قابل للتجزئة" .

مثال . .

١ - إذا كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة الإعلان أن المحضر إذا توجه  
لإعلان المَطْمُون عليها الأولى حرر محضرا بأنه لم يعلنها وأثبت لإجابة مالكة المنزل  
الذى أريد إعلانها به بأنها تركت هذا المسكن منذ أربع سنوات ، فقامت الطاعنة  
بإعلانها للنيابة العامة ، وكانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص فى الفقرة ١١  
منها على أنه "إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة  
على آخر موطن معلوم له فى مصر أو ... وتسلم صورتها للنيابة" ، وكانت أصل  
ورقة الإعلان قد خلت من هذا البيان ، فإن عدم مراعاة هذا الاجراء يترتب  
عليه بطلانه وفقا لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

٢ - إقرار قدر معين من الأطنان الموقوفة ينفى بالمشروط للخيرات ليخلص باقىها  
للمستحقين ، نزاع لا يقبل التجزئة لأنه لا يستقيم أن تكون حصص الخيرات مفرزة  
بالنسبة لبعض هؤلاء وغير مفرزة بالنسبة للبعض الآخر .



## المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن هذا الطعن عرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٩/٥/٢٤ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة، وإعمالاً لحكم المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تسرى أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى من هذا القانون على هذا الطعن إذ لم تكن قد حددت بعد جلسة لنظره أمام دائرة مواد الأحوال الشخصية عند العمل بالقانون المشار إليه، ولما كانت المادة ١١ من القانون المذكور تنص على أنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة، ويكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية"، وكان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليها الأولى أن المحضر إذ توجه لإعلانها في ١٩٥٩/٦/٧ حرر محضراً بأنه لم يعلنها وأثبت إجابة مالكة المنزل الذي أريد إعلانها به بأنها تركت هذا المصن منذ أربع سنوات، فقامت الطاعنة بإعلانها للنيابة العامة في ١٩٥٩/٦/٨ وكانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص في الفقرة ١١ منها على أنه "إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر أو..... وتسلم صورتها للنيابة" - وكان يبين من الاطلاع على أصل ورقة الإعلان أنها قد خلت من هذا البيان. فإن عدم مراعاة هذا الإجراء يترتب عليه بطلان الإعلان ونفها لنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات. بما يتعين معه عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون عليها الأولى، ولما كان الطعن بالنقض مقصفاً على ما فصل فيه الحكم المطعون فيه من إفراز قدر معين من الأطنان الموقوفة في المشروط للخيرات ليخلص باقيا للمستحقين وكان لا يستقيم أن تكون حصة الخيرات مفرزة بالنسبة لبعض هؤلاء وغير مفرزة بالنسبة للبعض الآخر، فإن التزاع على هذه الصورة مما لا يقبل التجزئة فيترتب على بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأولى بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضى ، ومحمد وفنت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٥ )

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم : "تفسيراته" : "الأحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل  
الفصل فيه" .

"الطعن فيه" :

الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وبإعادة الدعوى إلى  
محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع غير منه للتصومة كلها  
أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه باستقلالاً . الم ٣٧٨ مرافعات .

الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها  
وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، هو حكم صادر  
قبل الفصل في الموضوع وغير منه للتصومة كلها أو بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه  
استقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

## المحكمة

من حيث إن وقائع هذا الطعن - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتلخص في أن الشركتين المطعون عليهما رفعا ضد الطاعن بصفته وكيلاً للسفينة

ميناس . ل . كامبانيس الدعوى رقم ١٤٧٩ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية  
بمريضة ذكرا فيها أنهما أمتا على رسالة خشب مصدرة من السويد إلى الشركة المصرية  
للأخشاب وأدوات البناء SEBEM على السفينة ميناس . ل . كامبانيس التى يمثلها  
الطاعن بموجب سند شحن مؤرخ فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وكانت السفينة مؤجرة  
إلى الشركة المرسل إليها بموجب مشاركة تأجير مؤرخة فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ،  
وعند وصول السفينة إلى ميناء الاسكندرية وتفرغ شحنتها انضح أن بعض  
الأخشاب قد تلف أثناء الرحلة البحرية — قدر خبير ندب باتفاق الطرفين هذا  
التلف بمبلغ ١٢٤٥ جنيها و ١٠٧ مليم قامت الشركتان المطعون عليهما بدفعه للشركة  
المرسل إليها ، ثم طالبتا الطاعن وديا بدفعه لهما فامتنع مما اضطرهما إلى رفع هذه  
الدعوى بطلب الحكم بإلزامه بصفته بأن يدفع لهما هذا المبلغ متناصفة بينهما ، فدفع  
الطاعن بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد مضي أكثر من ٣١ يوما من تاريخ  
تقديم تقرير الخبير استنادا إلى نص المباداة ٢٧٥ من القانون التجارى البحرى ،  
وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول  
الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المحدد قانونا ، فاستأنفت الشركتان المطعون  
عليهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بصحيفة قيدت بجدولها  
برقم ٢٨٢ سنة ٧ ق تجارى طلبتا فيها إلغاء الحكم المذكور والحكم لهما ضد الطاعن  
بطلباتهما صالفة الذكر ، وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة  
بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وإعادة  
الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها استنادا إلى أن معاهدة  
بروكسل الدولية هى الواجبة التطبيق دون قانون التجارة البحرى ، وأن ميعاد  
رفع الدعوى لم يمض بعد طبقا لنصوصها ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بتاريخ  
٥ من يونيه سنة ١٩٥٥ بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت  
النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص



الطعون فقررت هذه بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ إحالته إلى هذه الدائرة  
لنظره، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إنما قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى  
لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في  
موضوعها . فهو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها  
أو بعضها ، وعلى ذلك لا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا لنص المادة ٣٧٨  
مرافعات .

وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

---

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد وفعت ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٦ )

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٥ القضائية :

شفعة "موانع الشفعة" "نزول الشفيع عن الشفعة" .

النزول قبل البيع : وجوب أن يكون صريحا . إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع من استعمال  
حق الشفعة عند حصول البيع .

النزول الضمني : يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بفيد الرغبة  
عن استعمال حق الشفعة . الم ١٩ من قانون الشفعة الملغى . المقصود  
بالم ٩٤٨ مدني جديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع . جواز  
محااجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من التزام بعدم استعمال  
حق الشفعة .

ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع  
عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع ، مما يفيد أن هذا النزول يجب  
أن يكون صريحا ، أما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع  
ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة .  
هذا هو مفهوم النزول الضمني عن الشفعة وهو ما كانت تقرره المادة ١٩ من  
قانون الشفعة الملغى إذ نصت على أنه "يستدل على التنازل الضمني بكل عمل  
أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفته مالك العقار نهائيا" ، أما  
ما تضمنته المادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها  
قبل البيع ، فالمقصود منه جواز محااجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع

من التزام بعدم استعمال حق الشفعة ، وبهذا النص حسم القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان قائماً قبل صدوره بشأن جواز محاجة الشفيع بمثل هذا الالتزام .

## المحكيات

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن وقائعها على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر الأوراق تتلخص في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٤ كلى المنيا ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بأحققته في أخذ العقار المبيع من المطعون عليه الثانى للمطعون عليها الأولى والبالغ مساحته ٢٨٩ مترا و ٧٥ سم بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي المدفوع فعلا والملحقات وتسليم هذا العقار إليه مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات وأتعاب المحاماة ، فدفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة لثلاثة أسباب : - أولها تجزئة العقار المبيع ، والثانى عدم إيداع الثمن قبل رفع الدعوى ، والثالث نزول الطاعن نزولا ضمنيا عن حقه في الأخذ بالشفعة ، وبتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدفعين الأولين وقبل الفصل في موضوع الدفع الثالث الخاص بالنزول عن حق الشفعة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى هذا النزول الضمنى بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود وليخفى الطاعن ذلك بنفس الطرق ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٦ برفض الدعوى وألزمت الطاعن بمصروفاتها ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة لما ثبت لديها من أقوال شهود المطعون عليها الأولى من أن الطاعن تنازل ضمنيا وصريحا عن حق الشفعة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بصحيفة قيدت بجدولها برقم ١٢٨ سنة ٧٢ ق طالبا إلغاءه وأحققته في أخذ العقار سالف الذكر بالشفعة بثمن قدره ٥٧٩ جنيها و ٤٥٠ مليا



والمصروفات الرسمية ومقنندوها ٣١ جنيها و ٤٠٠ مليم والمصروفات الأخرى مع إلزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين ، وبتاريخ ١٠/٥/١٩٥٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعن بالمصروفات ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، فقرر الطاعن بتاريخ ٢/٧/١٩٥٥ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبتاريخ ١١/١١/١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها ، فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣١/١٢/١٩٥٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعي به الطاعن الخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن المحكمة الاستئنافية قررت أن عبارات ” تيش وتعمر وتجاوزنا “ أو ” مبروك “ التي قال الشهود إنها صدرت من الطاعن لزوج المطعون عليها الأولى قبل صدور البيع إليها من المطعون عليه الثاني تفيد الرضا دلالة بقبول الطاعن ملكية المشتري وحكمه للمشتري بثبوت الملك له ، مع أن المتفق عليه أن سقوط الشفعة بدلالة الرضاء بملك المشتري لا يجوز تقريره إلا بعد علم الشفيع بالشراء وتتمام البيع ، إذ أن الرضا دلالة بملك المشتري قبل وقوع البيع محال .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية بعد أن استخلصت مما شهد به الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى ثبوت صدور العبارات المشار إليها في سبب النعي من الطاعن قبل البيع الصادر من المطعون عليه الثاني للمطعون عليها الأولى قالت إن ” هذه العبارات التي صدرت من المستأنف ( الطاعن ) تفيد الرضا دلالة بقبول ملكية المشتري وحكمه للمشتري ثبوت الملك له ... وكما أن التنازل الصريح ينتج أثره بمجرد حصوله سواء علم الشفيع أو لم يعلم ، كذلك هو الشأن في التنازل الضمني في عهد القانون الجديد الذي أجاز الرضا بالبيع قبل حصوله “ . ثم خلصت المحكمة تأسيما على أقوال هؤلاء الشهود إلى أن ” المستأنف قد ارتضى حصول البيع للمستأنف عليها الأولى

(المطعمون عليها الأولى) ونزل عن حقة بالشفعة فيما لو بيعت لها وأسقط حقه بيده فلا يملك الرجوع عما سبق أن تنازل عنه لتعلق حق المستأنف عليها الأولى به وحكم ذلك هو ثبوت الملك لها". وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون، ذلك أن ما يعبر عنه بالنزول عن الشفعة قبل البيع إن هو إلا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يفيد أن هذا النزول يجب أن يكون صريحا، أما النزول الضمني عن الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة، هذا هو مفهوم النزول الضمني عن الشفعة وهو ما كانت تقرره المادة ١٩ من قانون الشفعة الملغى، إذ نصت على أنه "يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفيع عرف المشتري بصفته مالك للعقار نهائيا"، وأما ما تضمنته المادة ٩٤٨ من القانون المدني الجديد من سقوط الشفعة بالنزول عنها قبل البيع، فالمقصود منه جواز محاجة الشفيع بما يكون قد صدر منه قبل البيع من التزام بعدم استعمال حق الشفعة، وبهذا النص حمى القانون المدني الجديد الخلاف الذي كان قائما قبل صدوره بشأن جواز محاجة الشفيع بمثل هذا الالتزام.

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب.

---

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، محمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٣٧ )

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٦ القضائية "أحوال شخصية" :

نقض " إجراءات الطعن " " إيداع الأوراق والمستندات " .  
أحوال شخصية .

عدم تقديم صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه . تقديم صورة عرفية  
منه . عدم قبول الطعن . امتناع قلم كتاب محكمة الاستئناف عن تسليم الصورة الرسمية رغم صدور  
قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفاء الطاعن من الرسوم . ليس من شأنه أن يجعل تقديم  
الصورة الرسمية مستحيلا استحالة مطلقة . عدم إعتباره من قبيل القوة القاهرة . أمر رئيس المحكمة  
بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد . لا يبنى عن هذا الإجراء . الم ٢٩ ، ٤٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات .

إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . مطابقة لأصله وقت التقرير  
بالطعن — وفقا لما توجبه المادة ٢٩/٢ من قانون المرافعات معدلة بالقانون  
رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — من الإجراءات  
الجوهرية التى يترتب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلا ، فإذا كان الثابت من  
محضر الإيداع أن الطاعنين لم يودعا مع تقرير الطعن صورة الحكم المطعون فيه  
المطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه ، وإنما أودعا صورة عرفية من ذلك الحكم ،  
فإن طعنهما يكون غير مقبول شكلا ، لا يغير من هذا النظر ما تمسك به وكيل  
الطاعنين من أن قلم كتاب محكمة الاستئناف امتنع عن تسليم صورة رسمية من  
الحكم المطعون فيه رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المذكورة  
بإعفاء الطاعن الثانى من الرسوم ، ذلك لأن هذا الامتناع لم يكن من شأنه أن  
يجعل تقديم صورة الحكم الرسمية وقت التقرير بالطعن مستحيلا استحالة مطلقة .



ومن ثم فلا يعتبر من قبيل القوة القاهرة ، كما أنه لا يفتى عن القيام بهذا الإجراء أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات وأمر بضم ملف الدعوى الاستئنافية الموجود بها أصل الحكم المطعون فيه بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٨٨١/٢، ٤٢٩ من قانون المرافعات معدلتين بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

## المحكمة

من حيث إن المطعون عليهم الأول والثالثة والرابعة دفعوا بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع الطاعنين صور رسمية من الحكم المطعون فيه وقت التقرير بالطعن وانضمت النيابة إلى المطعون عليهم في التمسك بهذا الدفع .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المادة ٨٨١ من قانون المرافعات معدلة بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ تنص في فقرتها الثانية على ما يأتي : ” ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير الأوراق الميمنة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٩ ... ” . وتنص المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ في فقرتها الأخيرة على ما يأتي ” ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير ” أولا “ صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه إن كانت أعلنت ... “ ، ولما كان الثابت من محضر الإيداع المحور بمعرفة قلم كتاب هذه المحكمة في يوم التقرير بالطعن أن الطاعنين لم يودعوا مع تقرير الطعن صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه ، وإنما أودعوا صورة عرفية من ذلك الحكم ، وكان إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن وفقا لما توجبه المادة ٤٢٩/٢ معدلة من قانون المرافعات هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الطعن شكلا . وكان الطاعنان ،

على ما سبق لم يقوما بهذا الإجراء في حينه ، فإن طعنهما يكون غير مقبول شكلاً ، لا يغير من هذا النظر ما تمسك به وكيل الطاعنين — رداً على الدفع — من أن قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة امتنع عن تسليم صورة رسمية من الحكم المطعون فيه رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المذكورة بإعفاء الطاعن الثاني من الرسوم ، ذلك لأن هذا الامتناع لم يكن من شأنه أن يجعل تقديم صورة الحكم الرسمية وقت التقرير بالطعن مستحيلاً استعالة مطلقة ، ومن ثم فلا يعتبر من قبيل القوة القاهرة ، كما أنه لم يكن يغني عن وجوب تقديم الصورة الرسمية من الحكم المطعون فيه أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات وأمر بضم ملف الدعوى الاستئنافية الموجود بها أصل الحكم المطعون فيه بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٨٨١/٢ ، ٤٢٩ من قانون المرافعات معدلتين بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

---

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلج ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٨ )

### الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ القضائية :

( أ ) نقض "أسباب الطعن" "ما يعتبر سببا جديدا" . صيدليات .  
النعي على الحكم أنه خالف قانون الصيدليات رقم ١٠/٤ إذ قضى بإعادة الصيدلية  
ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن للطاعن لأن هذا القانون لا يحظر على  
غير الصيدلي اقتناء مخازن الأدوية . غير مقبول أمام محكمة النقض إذا لم يثبت سبق إثارة  
أمام محكمة الموضوع .

( ب ) بيع "اشتباهاً بالبيع بعقود أخرى" . شركات . بطلان "آثار الحكم به" .  
تكييف الحكم للعقد على أساس أنه وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة ، إلا أنه  
في حقيقته عقد بيع والقضاء ببطلانه . لم يكن هذا محل نعي من الطاعن . لا محل للنعي  
عليه فيما رتبته على ذلك من آثار البطلان بإعادة المتعاقدين إلى حالتها الأولى قبل التعاقد .

( ج ) دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" "الطلبات الأصلية والاحتياطية" .  
ليس ثمة ما يقتضي بحث الطلب الاحتياطي طالما أن المحكمة قد أجابت الطلب  
الأصلي .

١ - النعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعادة الصيدلية ومخزن  
الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن إلى الطاعن قد خالف قانون الصيدليات  
رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ، ذلك لأن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخازن  
الأدوية . يكون غير مقبول أمام محكمة النقض إذا لم يثبت سبق إثارة الطاعن له  
من قبل أمام محكمة الموضوع .



٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه على أساس أن هذا العقد وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته وفي قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام طبقا لأحكام قانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا التكييف الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعي من الطاعن ، فإنه لا محل للنعي على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان وهي إعادة الطرفين إلى حالتها الأولى قبل التعاقد برد المبيع إلى البائع والتمن إلى المشتري .

٣ — إذا كان المطعون عليه قد أقام دعواه الابتدائية وطلب فيها الحكم بصفة أصلية ببطلان عقد الشركة برمته واحتياطيا ببطلان ما تضمنته البند الثاني عشر من أحكام تتعلق بتنظيم التصفية وبالتصفية على أساس آخر ، وكانت محكمة الاستئناف قد أجابت المطعون عليه إلى الطلب الأصلي فإنه لا يكون ثمة ما يقضى بحث الطلب الاحتياطي .

## المحكيات

وحيث إن وقائع النزاع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه يملك صيدلية معروفة باسم أوتونون هوير بشارع شريف بالاسكندرية باعها إلى الطاعن في ٤ من مارس سنة ١٩٤٤ بثمن مقداره ٨٠٠٠ ج قبض منها ألفي جنيه بإيصال ثم ٥٠٠ ج ، وقدم المشتري خطاب ضمان من بنك أثينا بباقي الثمن ، ووضع الطاعن يده من ذلك التاريخ حتى ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٤ حيث امتناب المتعاقدان أن الصفقة لا يمكن إتمامها لمخالفتها لقانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بسبب أن المشتري غير حائز لرخصة صيدلي قانوني ، وللتحايل على هذا الحظر القانوني حرر الطرفان فيما بينهما عقدا وصفاه بأنه عقد شركة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٤ وضع له تاريخ سابق هو ٦ من مارس سنة ١٩٤٤ وأثبت تاريخه في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٤ تضمن تكوين شركة تضامن لمدة خمس سنوات تنتهي في ٥ من مارس سنة ١٩٤٩ :

برأس مال مقداره ٦٥٠٠ جنيه منه ٦٠٠٠ جنيه من مال الطاعن والباقي ٥٠٠ جنيه نصيب المطعون ضده في رأس المال وهو ما يقابل الصيدلية ومعداتهما وملحقاتها على أن تكون الإدارة والتوقيع للشريكين معا وتكون نسبة الأرباح والخسائر هي ٧٥٪ للطاعن، و ٢٥٪ للمطعون عليه، ونص في البند الثاني عشر من عقد الشركة على أن تكون التصفية في نهاية المدة أو في حالة الحل لأي سبب آخر على أساس قسمة البضائع عينا أو توزيع ثمنها عليهما، على أن تكون المعدات والأثاثات من نصيب الطاعن في مقابل ربع قيمتها الذاتية، أما التصريحات والرخص وحق التأجير فيتنازل عنها المطعون عليه لأي صيدلي قانوني يختاره الطاعن مقابل الثمن الذي يحدد والذي يكون من حقه وحده، فإن لم يتنازل المطعون عليه في الميعاد الذي يصير الاتفاق عليه فإنه يدفع مبلغ ألف جنيه تعويضا للطاعن فضلا عما يكون لهذا الأخير من حق في طلب تنفيذ هذا التنازل، وقد نشب الخلاف بين الطرفين ثم تصالحا بعقد مؤرخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ تضمن إسناد الإدارة إلى المطعون عليه مقابل أجر شهري ١٦ جنيه يدرج في باب المصروفات العامة على أن يودع الإيراد اليومي باسم الشركة في أحد البنوك والاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ جنيه في خزانة المحل لمواجهة المصروفات، وما لبث الخلاف أن نشب بين الطرفين مرة أخرى ولكنهما توافقا على حسم منازعاتهما عن طريق التحكيم فحررا مشاورة في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٨ شرط فيها اختصاص المحكمين بالفصل نهائيا في جميع المنازعات بشأن أي شرط من شروط عقدى ٦ من مارس سنة ١٩٤٤ و ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ وفي المنازعات الخاصة بإدارة وحسابات الشركة وفي كل أعمال التنفيذ التي تلت هذين العقدين وفي كل إجراء تحفظي يتقدم به أي من الطرفين، وأصدر المحكمون قرارهم أولا — بإبطال عقد ٦ من مارس سنة ١٩٤٤ لعدم شرعية الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله ثانيا — تصفية الشركة على أساس تحصيل ما لها قبل الغير ودفع ما عليها وبيع موجوداتها وعمل الحساب وتصفية ذمة كل من الشريكين قبل الآخر وإعادة حصة كل منهما إليه فيعطى الطاعن ٦٠٠٠ جنيه مضافا إليها حصته في الأرباح أو مخصوصا منها حصته في الخسائر وتعطى الصيدلية بمشتملاتها

إلى المطعون عليه بعد أداء ما في ذمته، ورفع الطاعن دعوى بطلان هذا القرار  
فقضى نهائيا ببطلانه لعدم ولاية المحكمين للتصدي للعقد من ناحية صمته أو بطلانه  
ولو رخص لها الطرفان بذلك، ولذلك لجأ المطعون عليه إلى القضاء فأقام الدعوى  
رقم ٥٤٦ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية على الطاعن طلب فيها الحكم له  
بإبطال عقد الشركة المؤرخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٤ وعلى التخصيص ببطلان  
البند الثانى عشر الخاص بالتصفية وبتصفية الشركة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه  
قبل العقد رد كل حصة من رأس المال إلى صاحبها، واستند الطاعن في طلب  
الإبطال إلى أن العقد في نشأته باطل فهو صورة من صور التدليس بالقانون فضلا  
عن كونه جاء مخلا بالتكافؤ في الحقوق والالتزامات الذى تحتمه طبيعة الشركات، ورأت  
محكمة الاسكندرية الابتدائية أن عقد الشركة صحيح مكتمل الأركان وقد  
نص فيه على طريقة التصفية أو الحل ولا تشوبه العيوب التى لم يقدم المطعون  
عليه دليلا كتابيا عليها وليس في غرضها ما يخالف النظام العام أو الآداب كما أن  
البند الثانى عشر من العقد لا يحوى شرط الأسد وليس فيه إخلال بالتكافؤ  
ولذلك أصدرت حكما في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ برفض طلب إبطال  
الشركة وإجابة طلب التصفية ورسمت طريقها على أساس العقد، استأنف  
المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديل الحكم  
المستأنف فيما قضى به من رفض طلب بطلان عقد الشركة على وجه أصلى  
وبطلان المادة ١٢ منه على وجه احتياطى والحكم في هذا الطلب بالبطلان  
وإجراء التصفية وتعيين مصف تكون مأموريته ... ، وقيد الاستئناف  
برقم ٣٤ سنة ٧ ق ، وقد استعرضت محكمة الاستئناف وقائع النزاع واستخلصت  
منها أن ما قصد اليه الطرفان بعقد الشركة إنما هو تنفيذ شروط عقد البيع  
بوسيلة تكفل لهما الحرب من أحكام قانون الصيدليات لأن كلا منهما ليس  
بصيدلى ، وأن عقد الشركة في حقيقته عقد بيع وضع على هذه الصورة ليخفى  
قصد هما غير المشروع وهو التلاعب بنصوص قانون الصيدلية الذى يهدف إلى  
رعاية الصالح العام فيكون عقد الشركة باطلا وكأنه لم يكن وتزول كل آثاره  
وتتعدم الإلتزامات الناشئة عنه مما يستتبع رد المبيع إلى البائع الذى يلتزم بدوره



برد ما قبضه من الثمن وهو ٦٠٠٠ جنيه فيعود كل شيء الى أصله ، وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإبطال عقد البيع المؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٤٤ الموصوف بأنه عقد شركة وبإعادة المتعاقدين للحالة التي كانا عليها قبل تحويله وذلك بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية المبين بهذا الحكم للاستئناف (المطعون عليه) على أن يرد هذا للاستئناف عليه (الطاعن) مبلغ ستة آلاف من الجنيهات وجعلت المصاريف مفاصفة بين الطرفين ، وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٥٥ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها حضر وكيل الطاعن وطلب إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية كما صممت النيابة العامة على رأيها المتضمن نقض الحكم ، وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠ وفيها حضر الطرفان وصمم كل منهما على طلباته كما صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب . يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية الى المطعون عليه مقابل رد الثمن الى الطاعن قد خالف القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ ، ذلك لأن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخازن الأدوية .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الطاعن يثير فيه سببا لم يثبت سبق إثارته من قبل أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن الطاعن ينعي في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، ويقول في بيان ذلك إنه متى قضى بإبطال عقد الشركة أو عقد البيع وكان المتعاقدان قد استمرا في استغلال موضوع العقد بوصفهما شريكين فإن هذا البطلان لا يمنع من قيام شركة واقعية بينهما تصفى على أساس اتفاقاتهما ما دام قد وجد اتحاد في المصالح ناتج من امتداد العمل على أساس التشارك وأن البطلان الذي يلحق العقد الذي أوجد هذا التشارك لا يمكن أن يحو الحالة الواقعية التي ظلت مستمرة

طوال تلك الفترة مما يقتضى وجوب التصفية ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإعادة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل البيع وأغفل القضاء بالتصفية فإنه يكون قد خالف القانون فى آثار البطلان كما خالفه فى قضائه بأكثر من الطلبات بتعرضه لما لم يكن معروضا عليه لأن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها - بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط - ولم يستأنف المطعون عليه الحكم إلا بالنسبة لما قضى به من رفض طلب البطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان العقد المبرم بين الطرفين على أساس أن هذا العقد وإن وصف فى ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه فى حقيقته وفى قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام طبقا لأحكام القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ ، وهذا التكييف الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعى من الطاعن ، ولذلك فلا محل للنعى على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان وهى إعادة الطرفين إلى حالتها الأولى قبل التعاقد برد المبيع إلى البائع والتمن إلى المشتري ، ومردود كذلك بأن المطعون عليه قد أقام الدعوى الابتدائية وطلب فيها الحكم بصفة أصلية ببطلان عقد الشركة برمته واحتياطيا ببطلان ما تضمنه البند الثانى عشر من أحكام تتعلق بتنظيم التصفية وبالتصفية على أساس آخر ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد أجابت المطعون عليه إلى الطلب الأصلى فإنه لم يكن ثمة ما يقتضى بحث الطلب الاحتياطى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

## جريدة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة : الحبيب العوضى، ومحسن العباس، وعبد السلام بلبع، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٣٩ )

الطعن رقم ٢٩٥ سنة ٢٥ القضائية :

( أ ) إعلان " كيفية الإعلان " .

عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان صفة من تسلم الإعلان ببطله .  
الم ٢٤ مرافعات .

( ب ) إعلان تجزئة " موضوع غير قابل للتجزئة " .

مثال ...

١ - إذا كايين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذا انتقل إلى موطن المطعون عليهم الثلاث الأخريات أثبت في محضره أنه سلم صورة الإعلان الخاص بهم إلى شخص على اعتبار أنه مقيم معهم دون أن يبين في محضره ما يفيد صفة هذا الشخص في تسلم الإعلان ، وكان بيان هذه الصفة واجباً على مقتضى نص المادة ١٢ من قانون المرافعات ، فإن إعلان المطعون عليهم الثلاث الأخريات بتقرير الطعن يكون باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات .

٢ - إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليهما الأولين أقاما بصفتها ناظرى وقف دعوى على مورث الطاعنين أسسا طلباتهما فيها على بطلان العقد المبرم بين المطعون عليه الأول ومورث الطاعنين على استبدال أطيان موقوفة مبيته به لصدوره من أحد ناظرى الوقف بغير إذن من المحكمة الشرعية ، وأن المطعون عليهم الثلاث الأخريات تدخلن في مرحلة الإستئناف خصماً منضماً



إلى المستأنفين ( المطعون عليهما الأولين ) في طلب إلغاء الحكم المستأنف الذى قضى برفض طلب البطلان ، وكان الحكم المطعون فيه وإن كان منطوقه جاء قاصرا على إجابة طلب الفسخ إلا أن أسبابه التى استند إليها توصلا لهذا المنطوق تضمنت وجوب بطلان عقد الاتفاق لصدوره من أحد الناظرين بغير تدخل المحكمة الشرعية ، وكان النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهن الثلاث الأخريات يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

## الحكمة

من حيث إن وقائع النزاع — حسبما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهما الأولين أقاما بصفتهم ناظرى وقف المرحوم حسن باشا الطويل الدعوى رقم ٣٦٩ سنة ٥١ مدنى كلى المنيا على مورث الطاعنين بصحيفة معلنة فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ ، وقالوا فى بيانها إنه بموجب عقد اتفاق مؤرخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ اتفق المطعون عليه الأول مع مورث الطاعنين على استبدال ٢٧ ف و ١٦ ط و ٢٠ س موقوفة ومبينة بالعقد ودفع مورث الطاعنين ٢٢٠٠ جنيه عند التعاقد أما باقى الثمن فقد اشترط دفعه بعد موافقة المحكمة الشرعية على استبدال هذا القدر وقد وضع مورث الطاعنين يده على هذه الأطيان ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وظل واضعا يده ومتفعلا رغم أن عقد الاتفاق لا يبيح له وضع يده على هذه الأطيان إلا بعد صدور قرار الاستبدال ودفع باقى الثمن ، وقد وقع هذا الاتفاق باطلا لأن أعيان الوقف لا يجوز التصرف فيها كما أن قرار النظر لا يسمح لأحد ناظرى الوقف بالانفراد ، ولذلك تكون يد مورث الطاعنين خاصة ، وفضلا عن أن هذا الاتفاق لا يقيد الوقف فإن المطعون عليه الأول

قد قام بتنفيذ الاتفاق بأن قدم إلى محكمة الزقازيق الشرعية طلبا باستبدال هذه الأطنان واستوفى الطلب إجراءاته القانونية وأخطر مورث الطاعنين بالحضور إلى المحكمة الشرعية لتأخي الشراء ، ولكنه لم يفعل ليظل متفعلا بأرض الوقف ، ولذلك يكون عقد الاتفاق قد أصبح مفسوخا لعدم قيام المورث بتنفيذه ، وباطلا قانونا لصدوره ممن لا يملكه ، وطلبا للحكم بتثبيت ملكيتهما إلى هذه الأطنان وكف منازعة مورث الطاعنين لها فيها وتماسيحا إليهما بصفتهم المذكورة وفسخ عقد الاتفاق المبرم بين المطعون عليه الأول وبين مورث الطاعنين في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ واعتباره كأن لم يكن ومصادرة العيوب السابق دفعه إلى المطعون عليه الأول مع إلزام مورث الطاعنين بأن يدفع للدين ( المطعون عليهما الأولين ) بصفتهم مبلغ ٣٤٨٠ جنيها قيمة ريع هذه الأطنان ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥١ ونظرا لوفاء مورث الطاعنين قررت المحكمة الابتدائية في ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ انقطاع مير الخصومة وجدد المطعون عليهما الأولان الدعوى ضد ورثته بإعلان حاصل في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ باعتبارهما حارسين على الوقف لزوال صفة النظارة عنهما وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الخاص بإنهاء الوقف على غير الخيرات والقانون رقم ٣٤٢ سنة ١٩٥٢ الخاص باعتبار ناظر الوقف حارسا ، وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ برفض الدعوى ، واستأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ٨٧٤ سنة ٧٠ ق وطلبا بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم لهما بطلباتهما الابتدائية ، وتدخل في هذا الاستئناف المطعون عليهما الثالث الأخيرات خصوما منضيات إلى المستأنفين ، وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى من رفض طلب تثبيت الملكية ورفض طلب مصادرة العيوب وألزمت المستأنفين بالمصاريف الخاصة بهذين الطلبين وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من رفض طلب الفسخ ومن رفض طلب التسليم والحكم بفسخ عقد الاتفاق المؤرخ ١٠ أبريل سنة ١٩٤٩ وبإلزام المستأنف عليهم ( الطاعنين ) بأن يسلموا إلى المستأنفين بصفتهم الأرض

الموضحة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وألزمت المستأنف عليهم بالمصاريف الخاصة بهذين الطرفين ، وقبل الفصل في موضوع الريع بئدب مكتب الخبراء الحكوميين لمعاينة الأرض موضوع النزاع ومقاسمها وتقدير صافي ريعها في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وقد طعن الطاعنون وهم ورثة المرحوم عبد المغني عبد الغني غلاب في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير لدى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وفيها حضر محامي الطاعنين وصمم على ما جاء بتقرير الطعن وصحمت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة عدم قبول الطعن شكلا أو رفضه موضوعا ، وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن الى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٣ مارس سنة ١٩٦٠ ، وفي تلك الجلسة طلب الحاضر عن الطاعنين رفض الدفع المبدى من النيابة وصمم على ما جاء بتقرير الطعن كما صحمت النيابة على مذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلا لأن المطعون عليهم الثلاث الأخريات لم يعلن إعلانا صحيحا بتقرير الطعن ، ذلك أن المحضر خاطب من يدعى أحمد محمد الملاحظ المقيم معهم وسامه صور الإعلان الثلاث دون أن يذكر علاقة متسلم الإعلان بهم كما تنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ولذلك يقع الإعلان باطلا طبقا للمادة ٢٤ مرافعات ، وإذا كانت دعوى الفسخ والبطلان غير قابلة للتجزئة فإن بطلان إعلان تقرير الطعن الى المطعون عليهم الثلاث الأخريات يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للجميع ، ولا يغير من ذلك كون من لم يصح إعلان من المطعون عليهم خصوما منضمين في الاستئناف لأنهم بهذا الوضع يعتبرون خصوما حقيقيين ويحتاجون بالحكم الاستئنافي شأنهم في ذلك شأن الخصوم الأصليين ، وبطلان الطعن في حقهم من شأنه أن يجعل حكم الفسخ نهائيا بالنسبة لهم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ انتقل الى موطن المطعون عليهم الثلاث الأخريات — أثبت في محضره أنه



سلم صورة الإعلان الخاص بهن الى من يدعى احمد محمد الملاحظ المقيم معهن دون أن يبين في محضره صفة هذا الشخص في تسلم الاعلان — ولما كان بيان هذه الصفة واجبا على مقتضى نص المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن اعلان المطعون عليهن الثلاث الأخريات بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات .

وحيث إن الثابت من الوقائع السابق بيانها أن المطعون عليهما الأولين أسسا طلباتهما في الدعوى على بطلان عقد الاتفاق المؤرخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ لصدوره من أحد ناظري الوقف بغير إذن من المحكمة الشرعية ، وأن المطعون عليهن الثلاث الأخريات تدخلن في مرحلة الاستئناف خصما منضا الى المستأنفين (المطعون عليهما الأولين) في طلب إلغاء الحكم المستأنف الذي قضى برفض طلب البطلان ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان منطوقه جاء قاصرا على إجابة طلب الفسخ إلا أن أسبابه التي استند اليها توصلنا لهذا المنطوق تضمنت وجوب بطلان عقد الاتفاق لصدوره من أحد الناظرين بغير تدخل المحكمة الشرعية ، ولما كان التزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهن الثلاث الأخريات يستتبع بطلانه بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار : وبحضور السادة الحسنى العوضى ، ومحمد العباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤٠ )

الطعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

إثبات " طرق الإثبات " " طرق الإثبات ذات القوة المحدودة " " الإثبات  
بالبينة " " سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب التحقيق " . تحقيق . حكم  
" عيوب التدليل " " القصور " " مالا يعد كذلك " .

حق محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكتفى  
لتكوين عقيدتها . مثال .

إذا كان الواقع في الدعوى أنه كان من بين طلبات الطاعن في دعواه إلزام  
الشركة المطعون عليها بمبلغ مائتي جنيه قيمة أجرد في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٢  
إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٢ بواقع خمسين جنيها شهريا عن عمليات التأمين التي  
قام بها في المدة المذكورة لحساب المطعون عليها واعتبار ذلك أساسا عند تقدير  
المكافأة المستحقة له ، وطلب الطاعن من محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى  
التحقيق لإثبات قيامه بهذه العمليات ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا  
الطلب ، وكان المستفاد مما أورده الحكم المطعون فيه من أن ظروف الدعوى  
بما فيها عدم تقديم الطاعن فكرة أعماله اليومية لا تبرر إجابة طلب الإحالة  
إلى التحقيق — أن محكمة الاستئناف قد تبينت عدم جدية الإدعاء ، وكانت  
محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى  
ما يكتفى لتكوين عقيدتها ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

## المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٧٩ سنة ١٩٥٢ مدني كلى الاسكندرية على المطعون عليها، وقال في شرح دعواه إنه التحق في سنة ١٩٣٨ بخدمة الشركة كطبيب لعلاج عمالها بمرتب شهري بلغ أخيرا ستين جنيها عدا المكافآت الدورية التي تدفع ثلاث دفعات في العام بواقع ٤٥ جنيها فيكون المرتب في مجموعه معادلا لمبلغ ٧١ جنيها و ٢٥٠ مليا، وأن الشركة كانت أمنت على عمالها لدى شركة تأمين الشرق واشترطت على هذه الشركة أن تعهد إليه بعلاج عمالها وأن جملة أتعابه عن عمله هذا كانت تتراوح بين خمسين وستين جنيها في الشهر، وأن المطعون عليها تولت عملية التأمين منذ أول يناير سنة ١٩٥٢ وعهدت إليه منذ ذلك التاريخ بمعالجة العمال، فقام بالعمل حتى نهاية شهر ابريل حيث أرسل إلى الشركة خطابا يطالبها فيه أن تؤدي له ٢٠٠ جنية أجره عن عمليات التأمين فأرسلت له الشركة جوابا أنكرت فيه قيامه بهذه الأعمال ونسبت إليه انقطاعه عن العمل منذ أول ابريل مما يعتبر انهاء لعقد العمل، فأرسل إليها خطابا طلب فيه إلغاء قرار الفصل خلال ثلاثة أيام ولكن الشركة أجابت مصررة على رأيها، ولذلك فهو يطلب إلزامها بمبلغ ٦٤١٥ جنيها منها ١٢١ جنيها و ٧٥ مليا مقابل مهلة الإنذار و ١٠٩٣ جنيها قيمة مكافأة عن مدة الخدمة و ٢٠٠ جنيها قيمة أتعابه عن عمليات التأمين ومبلغ ٥٠٠ جنيها تعويضا عن الفصل التعسفي، وبتاريخ ١٣/٥/١٩٥٣ قضت المحكمة بالزام المدعى عليها بأن تدفع للطاعن ٧١٣ جنيها و ٧٥ مليا والمصاريف المناسبة، فاستأنف الطاعن هذا الحكم طالبا إلزام المطعون عليها بأن تدفع له ٦٤١٥ جنيها، كما استأنفت المطعون عليها طالبة عدم قبول الدعوى وبطلان الحكم واحتياطيا رفض دعوى المستأنف وإلزامه بالمصاريف، وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ورفض استئناف المطعون عليها وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لاستئناف الطاعن وإلزام المطعون عليها بأن تدفع له ١٧١٣ ج و ٥٠ م مع المصروفات المناسبة، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض، ثم



عرضت القضية على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ٢٣ من ديسمبر إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن صدمت الغيبة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد ينحى فيه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه قصور التسييب ، ويقول في بيان ذلك إنه كان من طلباته في دعواه إلزام الشركة المطعون عليها بمبلغ مائتي جنيه قيمة أجرة في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٢ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٢ واقع ٥٠ ج شهريا عن العمليات التي قام بها في المدة المذكورة لحساب المطعون عليها وكان يقوم بها في الماضي لحساب شركة التأمين واعتبار ذلك أساسا عند تقدير المكافأة المستحقة له ، وطلب الطاعن من محكمة الموضوع بدرجتها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيامه بهذه العمليات ، ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الطلب تأميسا على أن ادعاء الطاعن لم يتأيد بدليل ولا بمفكرة أعماله اليومية فلا يمكن الأخذ بقوله وحده في إثبات ما يدعيه وعلى أنها - أي المحكمة - لا ترى نظرا لظروف الدعوى محلا للإحالة على التحقيق لإثبات ما يدعيه ، وأن هذا الذي أورده الحكم ينطوي على قصور في التسييب لأنه لا يشترط لإجابة طلب الإحالة أن تكون الواقعة المتنازع عليها مؤكدة بدليل إذ لو كانت كذلك لما احتاج الطالب إلى طلب إحالة الدعوى للتحقيق اكتفاء بقيام الدليل عليها ، ولأن ما أورده الحكم من أن ظروف الدعوى لا تسمح بالإحالة ينطوي على غموض إذ لم يبين هذه الظروف مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة محكمة الموضوع .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه يستفاد مما أورده الحكم المطعون فيه من أن ظروف الدعوى بما فيها عدم تقديم الطاعن مفكرة أعماله اليومية لا تبرر إجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ، يستفاد من ذلك أن محكمة الاستئناف قد تبينت عدم جدية الادعاء ، ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فإن النعي على الحكم بالقصور يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيبي العوضي ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤١ )

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ القضائية أحوال شخصية :

دعوى "مسائل عامة" "ضم الدعاوى لبعضها للحكم فيها وأثره" . استئناف .  
حكم "عيوب التدليل" "مخالفة الثابت بالأوراق" .

ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا للحكم فيهما تسهيلا للإجراءات . لا يترتب عليه أن تفقد كل  
منهما استقلالها . الأمر يختلف إذا كان المطلب في إحدى الدعويين هو ذات المطلب في القضية .  
الأخرى . مثال .

لأنه وإن كان ضم قضيتين مختلفان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلا للإجراءات  
لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ،  
إلا أن الأمر يختلف إذا كان المطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات  
المطلب في القضية الأخرى ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليها تقدمت إلى  
قاضي الأمور الوقفية بطلب صدور الأمر لها بصفتها منفذة لوصية زوجها  
لتسلم أموال تركته مع تعيينها مديرة مؤقتة لها وذلك عملا بالمادة ٢/٩٤١  
مرافعات فصدر الأمر لها ، ثم قدم الطاعنون طلبا بتعيين مدير مؤقت لهذه  
التركة وقبل نظره عليهم بالأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بتعيين المطعون  
عليها مديرا مؤقتا على التركة ، فتظاهروا منه لدى غرفة المشورة طالبين إلغاءه وتعيين  
أخرى مديرة مؤقتة بالمجان على تركة المتوفى إن ألى يفصل في النزاع الخاص بتزوير  
الوصية ، وقد أمرت المحكمة بضم المطلب إلى التظلم ليصدر فيها حكم واحد ، ثم أصدرت  
حكمها بقبول التظلم شكلا وفي موضوع التظلم والدعوى برفضهما وتأيد الأمر

المتظلم منه ، وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من رفض الطلب ، فقضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف ، تأسيسا على أن هذا الطلب قد صدر قرار بضمه للتظلم فأصبح مندجا فيه وأن قرار المحكمة في التظلم عن الأمر إذا كان نهائيا عملا بالمادة ٨٧٢ من أفعاء فإن الاستئناف لا يكون مقبولا ، وكان يبين مما تقدم أن الطاعنين قد انحصرت طلباتهم في تعيين مديرة مؤقتة للتركة بدلا من المطعون عليها واصلوا الوصول إلى هذه الغاية سبيل الطلب الذى قدموه ابتداء ، ثم التظلم من الأمر الصادر لمصلحة المطعون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن ضم الطلب إلى دعوى التظلم قد ترتب عليه اندماجه فيها لا يكون قد خالف الثابت فى الأوراق من وحدة الدعوى .

### الحكمة

من حيث إن وقائع النزاع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليها تقدمت فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ إلى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية بطلب قالت فيه إن زوجها سقراط جريجورا كيس توفى فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ وترك وصيته تاريخها أول مايو سنة ١٩٥١ تضمنت إيصاءه بأمواله الثابتة والمنقولة وتعيين زوجته السيدة ماريكا منفذه لوصيته بأوسع السلطات ولها أن تتسلم جميع أمواله بمجرد وفاته ، وطلبت صدور الأمر لها بصفتها منفذه للوصية بتسلم أموال التركة الميينة بعريضتها مع تعيينها مديرة مؤقتة للتركة وذلك عملا بالمادة ٢/٩٤١ من أفعاء لأن طلب تثبيت الوصية لم يرفع بعد إلى المحكمة ، وقد هذا الطلب برقم ٩٥ سنة ١٩٥٤ أحوال شخصية ، وقد أصدر قاضى الأمور الوقتية أمره فى اليوم التالى بإقامة المطعون عليها مديرا مؤقتا على تركة زوجها وتسليمها جميع أموال التركة الميينة بالعريضة ، ثم قدم الطاعنون الطلب رقم ٩٦ سنة ٥٤ أحوال شخصية بمحكمة القاهرة الابتدائية طلبوا فيه تعيين مدير مؤقت لهذه التركة ، وقبل نظر هذا الطلب علموا بالأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بتعيين المطعون عليها مديرا مؤقتا على التركة فتظلموا منه لدى غرفة المشورة وطلبوا



في عريضة التظلم إلغاء الأمر المتظلم منه وتعيين السيدة أنا جريجورا كس مديرة مؤقتة بالمجان على تركة المتوفى إلى أن يفصل في النزاع الخاص بتزوير الوصية وبطلانها على أن تكون مهمتها استلام أموال التركة والمحافظة عليها وإدارتها وإيداع صافي الربح خزانة المحكمة ، وقيد هذا التظلم في جدول المحكمة برقم ١٨٧ سنة ٥٤ ، وقد أمرت محكمة القاهرة بضم الطلب رقم ٩٦ إلى التظلم ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم أصدرت حكما فيهما بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ بقبول التظلم شكلا وفي موضوع التظلم والدعوى برفضهما وتأيد الأمر المتظلم منه والقاضي بتعيين السيدة ماريكا جريجورا كس مديرا مؤقتا على تركة المتوفى وألزمت المتظلمين بالمصروفات ، وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من رفض الطلب رقم ٩٦ لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد برقم ٩٢٩ سنة ٧٢ ق ، وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف والحكم بتعيين السيدة أنا واحتياطيا بتعيين السيدة أوترب مديرة مؤقتة على التركة ومن باب الاحتياط الكلى تعيين خبير من الجدول لإدابة التركة ، وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ بحضورها بعدم جواز الاستئناف وألزمت المستأنفين بالمصروفات ، وأسست محكمة الاستئناف قضاءها على أن نص المادة ٨٧٢ من أفعات صريح في أن قرار المحكمة في التظلم عن الأمر على عريضة يكون نهائيا ، وإذن لا يقبل استئناف هذا القرار وأنه وإن كان المستأنفون "الطاعنون" قد أشاروا في تقرير الاستئناف إلى أن الاستئناف هو عن النزاع رقم ٩٦ سنة ٥٤ إلا أنه يبين من التقرير وما سبق هذه الإشارة أن الحكم المستأنف هو الصادر بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، وإن ما أشار إليه المستأنفون من أن استئنافهم منصب على الطلب رقم ٩٦ سنة ١٩٥٤ مردود بأن هذا الطلب قد صدر قرار بضمه للدعوى ١٨٧ سنة ١٩٥٤ فأصبح مندجا فيه ويسرى عليه ما يسرى على هذه الدعوى ، فإذا كان الحكم في هذه الدعوى نهائيا فإن الاستئناف لا يكون مقبولا ، وذلك لأن موضوع الطلب والتظلم هو تعيين مدير مؤقت ، وقد طوح النزاع من جميع وجوهه على محكمة الموضوع وأصدرت المحكمة قرارها في هذا الشأن وهو قرار نهائي لا يقبل الاستئناف وإن كان قابلا للتعديل أو الإلغاء إذا جد من الظروف والأحوال ما يبرر ذلك على اعتبار

أنه قرار شمل إجراء تحفظيا وذا طبيعة مؤقتة، وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، وصمم الحاضر عن الطاعنين على طلباته ، كما أبدت النيابة رأيها طالبة نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على دائرة المواد المدنية ومسائل الأحوال الشخصية ، وأعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليها فقدمت مذكرة في الميعاد المحدد لها طالبة رفض الطعن ، كما قدمت النيابة مذكرة تكميلية تؤيد فيها رأيها السابق ، وبعد تقديم التقرير التكميلي من السيد المستشار المقرر بتحديد لنظر الطعن أمام دائرة المواد المدنية والأحوال الشخصية جالسة ٧ يناير سنة ١٩٥٩ ، وفي تلك الجلسة صمم الحاضر عن الطاعنين على طلباتهم كما صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما أورده من بيان لإجراءات الدعوى بخفاء البيان مشوها ، ذلك أنه أثبت أن الدعوى رقم ٩٦ سنة ١٩٥٤ قد تقرر ضمها إلى الدعوى رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٤ ورتب على هذا التصوير النتيجة التي انتهى إليها من عدم جواز الاستئناف ، في حين أن حقيقة الواقع هي أن كلا من القضيتين تقرر ضمها للآخرى كما هو ثابت بالرول المحرر بخط رئيس الدائرة في كل من القضيتين ، ولا يغير من الواقع شيئا لإيراد قرار الضم بمحضر جلسة دعوى التظلم وإغفاله بمحضر جلسة القضية الأصلية ، ولو كانت هناك أرجحية بالنسبة لهذا الضم لكان الأولى ضم دعوى التظلم رقم ١٨٧ إلى الدعوى رقم ٩٦ وهي أسبق فيها منها في تاريخ رفعها ، وقد أدى تشويه إجراءات الضم إلى ما وقع فيه الحكم من فساد في الاستخلاص بحسب وجهة نظره الخاطئة ، ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه رتب على الضم — أيا كانت صورته — نتيجة مخالفة للقانون فيما قاله من أن الدعوى المضمومة أصبحت مندججة في الدعوى الأخرى التي ضمت إليها وأنه يسرى عليها ما يسرى على الدعوى الأخرى ، في حين أن الضم ليس إلا إجراء

إداريا لمجرد تيسير الفصل في الدعوى ولا يترتب عليه فقدان كل قضية ذاتيتها وينبى على ذلك أنه إذا صدر في الدعويين المنضمين حكم واحد فإن الطلبات القابلة للاستئناف في إحداها لا يحول دون جواز استئنافها أن تكون الطلبات الأخرى غير جائز استئنافها ، والحكم المطعون فيه إذ رتب على الضم فناء الدعوى الأولى في الثانية واعتبرها غير قابلة للاستئناف مثل الثانية مع كون الطلبات منها مما يجوز استئنافه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتحصل السبب الثالث في النعي بالخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه قرر أن الحكم في الدعوى ١٨٧ سنة ٥٤ غير قابل للاستئناف استنادا إلى المادة ٨٧٢ مرافعات وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح ، ذلك أن الدعوى ١٨٧ سنة ١٩٥٤ اشتملت على طلبين أولهما إلغاء الأمر الإداري الصادر من قاضى الأمور الوقفية والثانى طلب تعيين مدير مؤقت للتركة وهى دعوى ابتدائية جاءت تأكيداً للطلب المائل موضوع الطلب رقم ٩٦ سنة ١٩٥٤ .

وحيث إن هذا النعي بجميع أسبابه مردود ، ذلك أنه وإن كان ضم قضيتين مختلفان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحداها في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى ، ولما كان الثابت من الوقائع التى سبق بيانها أن الطاعنين قد انحصرت طلباتهما في تعيين السيدة أنا جريجورا كس مديرا مؤقتا للتركة بدلا من السيدة ماويكا جريجورا كس المطعون عليها وسلوكوا للوصول إلى هذه الغاية سبيل الطلب الذى قدموه ابتداء ، ثم التظلم من الأمر الصادر لمصلحة المطعون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن ضم الطلب رقم ٩٦ سنة ١٩٥٤ إلى دعوى التظلم قد ترتب عليه اندماجه فيها لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق من وحدة الدعويين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤٢ )

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٥ القضائية :

( أ ) نقض "إجراءات الطعن" "تقرير الطعن" "الخصوم في الطعن" .

ثبوت صفة رافع الطعن كرئيس لمجلس إدارة جمعية من ذات محضر جلسة مجلس  
إدارتها المتضمن القرار الذي عرض على هيئة التحكيم وصدر في شأنه القرار المطعون  
فيه . لا محل معه لإثارة عدم إرفاق قرار مجلس إدارة تلك الجمعية الذي يسبغ  
على الطاعن هذه الصفة بأوراق الطعن .

( ب ) عمل : "التحكيم في منازعات العمل" .

: "تنظيم العمل" "سلطة رب العمل في تنظيم منشأته" .

: "انتهاء عقد العمل" "أسباب الإنهاء الخاصة بالمقود غير  
المحددة المدة" .

تحديد رب العمل من ٦٠ لتقاعد عماله . تصرف منه بما له من سلطة تقديرية  
مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل بها . خلو شكوى العمال من إسناد سوء القصد  
لصاحب العمل . عدم تأسيس قرار هيئة التحكيم المطعون فيه على أنه أريد بهذا التحديد  
الإساءة إلى العمال . ليس من شأن هذا التحديد إحالة عقود العمل من عقود غير محددة  
المدة إلى عقود محددة . ممكنة لإنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة بالرغم من هذا التحديد  
لا مجال للتحدى بنص المادة ٤٥ من المرقى ٣١٧/٥٢

١ - إذا كانت صفة رافع الطعن كرئيس لمجلس إدارة الجمعية الزراعية الطاعنة  
ثابتة من ذات محضر جلسة مجلس إدارة الجمعية المذكورة - وهي تلك الجلسة التي  
٢٠ (١٦) م

صدر فيها القرار الذى عرض على هيئة التحكيم فأصدرت فى شأنه القرار المطعون فيه ، فإنه لا محل لما أثير من أنه لم يرفق بأوراق الطعن قرار مجلس إدارة الجمعية الذى يسوغ عليه هذه الصفة .

٢ — إذا كان الواقع أن مجلس إدارة الجمعية الزراعية المصرية — الطاعنة — انعقد وصادق على اقتراح بأن يحال إلى المعاش كل من بلغ سن الستين عاما ميلادية من عمال الجمعية وخدمها السائرة ، فتقدمت نقابة مستخدمي وعمال الجمعية المذكورة — المطعون عليها — بشكوى إلى مكتب العمل طالبة إلغاء هذا القرار ، ولمسالم يتيسر حل النزاع وديا أحيل إلى هيئة التحكيم فأصدرت القرار المطعون فيه بقبول طلب النقابة وإلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية بتحديد سن الستين للاستغناء عن خدمة الموظفين والعمال ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه أقيم على نظر حاصله أن العقود المبرمة بين الطاعنة وعمالها خالية من نص يحدد موعدا لانتهائها فلا يحق لها أن تصدر قرارا تغريبه من هذا الوضع بما يجعل هذه العقود محددة المدة مخالفة بذلك نص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وبما يترتب على ذلك من الإخلال بحقوق العمال المكتسبة لهم فى أن تظل عقودهم غير محددة المدة ، وبما يتضمنه من فرض شرط جديد فى العقود من أحد طرفيها ، فإن هذا الذى استند إليه القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون ، ذلك أن ما اتخذته الطاعنة من قرار بتحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو تصرف من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة فى إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصالحه ، ولما كانت شكوى المطعون عليها من هذا التحديد قد خلت من إسناد سوء القصد لصاحب العمل فى إصدار قراره المذكور . كما أن هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها فى الإلغاء على أنه أريد بهذا القرار الإساءة إلى العمال ، فإن سلطة صاحب العمل فى هذا الشأن تعتبر سلطة تقديرية لا معقب عليها ، كما أنه ليس من شأن القرار المذكور أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إذ لا تزال ممكنة لإنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد ، ولا مجال فى هذا الخصوص للتحدى بنص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون

رقم ١٩٥٢/٣١٧ إذ أن ما ورد بها من النص على انتهاء عقد العمل بوفاء العامل أو بهجره عن تأدية عمله أو بمرضه مرضا استوجب إنقطاعه عن العمل مدة معينة ، ليس إلا مراد لبعض صور نهاية العقد غير محدد المدة حيث يكون انتهاء العقد عرضيا لا انتهاء عاديا .

## المحكمت

من حيث إن النيابة العامة أثارته في مذكرتها المرفقة برقم ١٧ من ملف الطعن وجهة نظر مؤداها أن صفة الأستاذ يونس ثابت كرئيس لمجلس إدارة الجمعية الزراعية الطاعنة غير ثابتة ، وإنه وإن كان قد أشير في التوكيل الصادر منه إلى السيد المحامي الذي قرر بالطعن بالوكالة عنه ، إلى أن تمت قرار من مجلس إدارة الجمعية الزراعية ينبغ عليه هذه الصفة ، إلا أن هذا القرار غير مرفق بأوراق هذا الطعن .

وحيث إن هذا الذي أثارته النيابة العامة في غير محله ، وذلك لثبوت هذه الصفة من ذات محضر جلسة مجلس إدارة الجمعية المذكورة المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤ وهي تلك الجلسة التي صدر فيها القرار الذي عرض على هيئة التحكيم فأصدرت في شأنه القرار المطعون فيه .

وحيث إنه لذلك ولأن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية يكون الطعن مقبولا شكلا .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ انعقد مجلس إدارة الجمعية الزراعية المصرية وصادق على اقتراح بأن يحال إلى المعاش كل من يبلغ من السنين ما ما ميلادية من عمال الجمعية وخدمها السائرة ، فتقدمت نقابة مستخدمي وعمال الجمعية المذكورة في ١٩٥٥/٤/٤ بشكوى إلى مكتب العمل طالبة إلغاء هذا القرار ، ولما لم يتيسر حل النزاع وديا أحيل إلى هيئة التحكيم فأصدرت بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٢ قرارا يقضى بقبول طلب النقابة وإلغاء القرار الصادر من مجلس



إدارة الجمعية الزراعية بتحديد سن الستين للاستغناء عن خدمة الموظفين والعمال ،  
وبتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٥ قررت الجمعية الزراعية بالطعن بالنقض في هذا  
القرار ، وطالبت النيابة العامة بمذكرتها المرفقة رقم ١٣ عدم قبول الطعن بالنقض  
على قرار هيئة التحكيم باعتباره قرارا إداريا لاحكاما قضائيا ، ثم تنازلت عن التمسك  
بوجهة نظرها هذه وتقدمت بمذكرة مرفقة برقم ١٧ من الملف ، أبدت فيها  
رأيها بنقض القرار المطعون فيه ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت  
إحالة إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ وفيها صممت النيابة العامة  
على ما جاء بمذكرتها الأخيرة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على القرار المطعون فيه الخطأ  
في القانون ، وفي ذلك ذكرت أن ما قرره مجلس إدارة الجمعية من تحديد سن التقاعد  
بالنسبة لمستخدميها وعمالها بستين سنة ميلادية قد راعى فيه رب العمل أنه بعد  
هذه السن تتضاءل قدرة العامل على العمل واستمراره فيه بعد بلوغها يضر بصالحه  
وصالح الجمعية ، وإذا كانت علاقة رب العمل بعماله مبنية على عقد غير محدد المدة  
فإنه لا محل لوضع قيد على حريته في إنهاء عقد العمل وفي تقديره لحد الكفاية  
اللازمة للعمل حسب مقتضياته ووفقا لما يراه من اعتبارات اقتصادية وإدارية  
أو تنظيمية ، ولا مجال في هذا الخصوص للقول بأن العمال الذين التحقوا بالعمل  
قبل إصدار هذا القرار قد اكتسبوا حقا في أن يظلوا بالعمل مهما بلغت بهم  
السن ، ولا حجة للقرار المطعون فيه في الاستناد إلى أن الجمعية كانت قد قررت  
في عقد تأمين جماعى مبرم بينها وبين شركة لا با ترنيل لصالح موظفيها — أنها  
لم تحدد حدا أقصى للسن التي يتقاعد فيها الموظف أو المستخدم وأن الشركة  
قبلت أن ينتهى أجل اليوليصة في سن السبعين ، إذ ليس من مؤدى ذلك  
أن يمتنع على الجمعية تحديد سن للتقاعد فضلا عن أن العمال والمستخدمين ليسوا  
ممن يشملهم هذا التأمين .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين من القرار المطعون فيه أنه يقوم  
على نظر حاصلة أن العقود المبرمة بين الطاعنة وعمالها خالية من نص يحدد .

موعدا لانتهاؤها، فلا يحق لها أن تصدر قرارا تغير به من هذا الوضع بما يجعل هذه العقود محددة المدة ، مخالفة بذلك نص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وبما يترتب على ذلك من الإخلال بحقوق العمال المكتسبة لهم في أن تظل عقودهم غير محددة المدة ، وبما يتضمنه من فرض شرط جديد في العقود من أحد طرفيها ، وهذا الذي استند إليه القرار المطعون فيه مخالف للقانون ، ذلك أن ما اتخذته الطاعنة من قرار بتحديد سن الستين لتقاعد مستخدميها وعمالها إنما هو تصرف صدر من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه — ولما كانت شكوى المطعون عليها من هذا التحديد قد خلت من إسناد سوء القصد لصاحب العمل في إصدار قراره المذكور، كما أن هيئة التحكيم لم تؤسس نظورها في الإلغاء على أنه أريد بهذا القرار الإساءة إلى العمال ، فإن سلطة صاحب العمل في هذا الشأن تعتبر سلطة تقديرية لا معقب عليها ، كما أنه ليس من شأن القرار المذكور أن يحيل عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى أخرى محددة المدة ، إذ لا تزال ممكنة إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة على الرغم من هذا التحديد ، ولا مجال في هذا الخصوص للتحديد بنص المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، إذ أن ما ورد بهذه المادة من النص على انتهاء عقد العمل بوفاء العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضيا استوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة — ليس إلا سردا لبعض صور نهاية العقد غير محدد المدة حيث يكون انتهاء العقد عرضيا لا انتهاء عاديا .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه .

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور المادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباس ،  
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٤٣ )

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٥ القضائية :

دعوى "مسائل متنوعة" .

التقديم بطعن من قرار واحد . رفع أولها إلى محكمة النقض وفصل فيه . إقامة الثاني أمام  
محكمة القضاء الإدارى وإحالة إلى محكمة النقض . يصبح غير ذى موضوع . وجوب الحكم  
باعتباره متبها .

إذا كان يبين أن الطاعنة تقدمت بطعن من قرار واحد — هو قرار هيئة  
التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة الصادر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ — رفع الأول  
إلى محكمة النقض وقيد أمامها برقم ٣٨٦ سنة ٢٣ قضائية وفصل فيه بتاريخ ١١  
من فبراير سنة ١٩٦٠ برفضه ، ورفع الثانى إلى محكمة القضاء الإدارى وأحيل منها  
إلى هذه المحكمة حيث قيد أمامها برقم ٣٣٧ لسنة ٢٥ قضائية ، فإن هذا الطعن —  
وهو الطعن الحالى — يصبح غير ذى موضوع مما يستوجب الحكم باعتباره  
متبها .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة قررت بجلسته ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ بأن القرار  
المطعون فيه قدمت عنه الطاعنة طعنين الأول رفعتهم إلى هذه المحكمة حيث  
فصل فيه برفضه ، والثانى رفعتهم إلى محكمة القضاء الإدارى فأحيل منها إلى هذه  
المحكمة وهو الطعن الحالى .



وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وسائر أوراق هذا الطعن والطعن رقم ٣٨٦ سنة ٢٣ قضائية المنظم ، يبين أن الطاعة تقدمت بطعنين عن قرار واحد ، هو قرار هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، رفع الأول إلى هذه المحكمة وقيد أمامها برقم ٣٨٦ سنة ٢٣ قضائية ، وفصل فيه بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ برفضه ، ورفع الثاني إلى محكمة القضاء الإداري وأحيل منها إلى هذه المحكمة حيث قيد أمامها برقم ٣٣٧ سنة ٢٥ قضائية ، وبذلك أصبح هذا الطعن ، وهو الطعن الحالي غير ذي موضوع ، مما يستوجب الحكم باعتباره منتها .

---

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة ، الحسين العوضى ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤٤ )

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) حكم ”الطعن في الأحكام“ ”القبول المانع من الطعن“.

لا يعتبر رضا بالحكم مانعاً من الطعن فيه بالنقض إعلان الطاعة الحكم إلى المطعون عليها  
وتقدم ويكفيها بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها استثنافياً . خاصة إذا كانت المطعون عليها  
لم تقدم ما يدل على أن الطاعة استلقت فعلاً المبلغ المحكوم به لها وأنها تخالفت عنه  
بغير تحفظ .

(ب) عمل ”التزامات صاحب العمل“ ”أجر العامل“ ”تعريف الأجر“  
”المقصود به“ .

علارة غلاء المعيشة اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأجر . تعين إدخالها ضمن الأجر في حساب  
مكافأة نهاية الخدمة ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعادها  
من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له . الم ٦٨٣ مدني ، ٣٨ ق ٤٤/٤١

١ — إعلان الطاعة الحكم إلى المطعون عليها وتقدم ويكفيها بطلب صرف  
المبلغ المحكوم به لها استثنافياً لا يدل على أنها قبلت الحكم المطعون فيه ورضيته  
وتنازلت بذلك عن حقها في الطعن عليه بطريق النقض ، خصوصاً إذا كانت  
المطعون عليها لم تتقدم بما يدل على أن الطاعة قد استلقت فعلاً المبلغ المحكوم به لها  
استثنافياً وأنها قد تخالفت عنه بغير تحفظ .

٢ — يشمل الأجر بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان  
نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت تسميته ، فيدخل في هذا

المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدني هذا المعنى ، فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر ، وتأسيسا على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها الى الأجر الأصلي ، ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له ، ومثل هذا الاتفاق يكون صحيحا وفقا لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يتعين نقضه .

## المحكمت

حيث إن المطعون عليها دفعت في مذكرتها ( المرفقة رقم ٥ ) بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعنة قبلت الحكم المطعون فيه بأن أعلنت هذا الحكم إلى المطعون عليها في ١٨/٧/١٩٥٥ ، ثم تقدمت في ٢١/٧/١٩٥٥ بطلب صرف المبلغ المحكوم لها به استئنافيا وأرسلت لإدارة النقل خطابا بهذا المعنى في نفس التاريخ وبعده نسخة الحكم الأصلية ، فقامت الإدارة المذكورة بتجهيز إجراءات الصرف ولكنها عادت بعد ذلك فطعت بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وإن كانت الطاعنة قد أعلنت الحكم إلى المطعون عليها في ١٨/٧/١٩٥٥ وتقدم وكيلا بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها استئنافيا ، إلا أن ذلك لا يدل على أنها قبلت الحكم المطعون فيه ورضيته وتنازلت بذلك عن حقها في الطعن عليه بطريق النقض ، خصوصا وأن المطعون عليها لم تتقدم بما يدل على أن الطاعنة قد استلمت فعلا المبلغ المحكوم به لها استئنافيا وأنها قد تخالفت عنه بغير تحفظ .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيتعين قبوله شكلا .



وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليها الدعوى رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٥٣ كلى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٢٢ جنيها و ٢٥٠ مليا والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد والمصاريف والأتعاب، وذكرت بيانا لدعواها أن مورثها المرحوم عزيز ابراهيم عطيه كان يعمل في شركة التزام ناظر المحطة محرم بك وقد التحق بالعمل في ١٨/٨/١٩٢٠ واستمر فيه حتى توفي بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٢ وبلغ مرتبه بما فيه علاوة المعيشة ٣١ جنيها و ٥٠٠ مليا وصرفت المطعون عليها للطاعنة مبلغ ٥٠٧ جنيها و ٣٨٣ مليا مكافأة نهاية مدة الخدمة بواقع مرتب نصف شهر من كل سنة من السنوات الخمس الأولى ومرتب شهر عن كل سنة بعد ذلك إلى انتهاء عمله على أساس المرتب الأصلي دون علاوة الغلاء، فأقامت الطاعنة دعواها سالفة الذكر مطالبة بالفرق على أساس أن إعانة الغلاء هي جزء من الأجر ويتعين احتساب المكافأة على أساس ما كان مورثها يحصل عليه من أجر أصلي زائد إعانة غلاء المعيشة، وبتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية بمبلغ ٤١١ جنيها و ٣٦٧ مليا والمصروفات المناسبة، فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٧١ لسنة ١٠ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة، وفي ١٠/٥/١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٣١ جنيها و ٩٣٣ مليم والمصروفات المناسبة عن الدرجتين، فقررت الطاعنة الطعن بالنقض في هذا الحكم، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن حاصل ما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون في أسباب الطعن الثلاثة خطأ ذلك الحكم في القانون باحتسابه مكافأة مورث الطاعنة على أساس الأجر الأصلي لحسب دون علاوة غلاء المعيشة بينما أن هذه العلاوة تعتبر قانونا

جزء لا يتجزأ من الأجر ، وإذن يجب الاعتداد عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة بهذه العلاوة واعتبارها مع الأجر الأصلي داخلة في معنى الأجر ، خصوصا وأن ملاحق الاتفاقية المعقودة بين شركة الترام والعمال قد ورد بها إقرار ممثل شركة الترام بأن الشركة ليس في عزمها أن ترفع علاوة غلاء المعيشة — المقررة في اتفاقية سنة ١٩١٩ — ولا محل لما ذهبت إليه محكمة الاستئناف من القول في حكمها المطعون فيه بأن إدخال علاوة الغلاء في ضمن الأجر عند احتساب المكافأة يؤدي إلى الجمع بين ميزتين ، ذلك لأنه متى كانت العلاوة جزءا من الأجر فإن الاعتداد بها في حساب المكافأة يكون أمرا حتميا ومفروضا قانونا ، ولا يجوز الاتفاق في عقد العمل على شرط مخالف لأحكام القانون ما لم يكن الشرطا أكثر فائدة للعامل .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على نظر خاصه أنه متى كانت اتفاقية سنة ١٩١٩ تنص على أنه مكافأة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر الأخير ، ولم ترد بها إشارة إلى أن هذا الأجر يشمل إعانة غلاء المعيشة فإنه يتعين احتساب المكافأة على أساس الأجر الأصلي فحسب ، متى كانت نتيجة هذا الحساب في صالح العامل ، وإلا وجب أعمال أحكام قانون عقد العمل ، وبذلك لا يكون هناك خلط بين أحكام الاتفاقية وأحكام قانون عقد العمل بالجمع بين مزاييا كل من هذين المصدرين فتؤخذ المدة التي تحسب في المكافأة من الاتفاقية ويؤخذ مفهوم الأجر من أحكام قانون عقد العمل وهو أمر ممتنع قانونا بنص المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وتأسيسا على هذا النظر — جرى قضاء الحكم المطعون فيه باحتساب المكافأة على الأساس المبين في الاتفاقية في خصوص المدة الواردة بها — وعلى اعتبار أن الأجر المشار إليه بها إنما يراد به الأجر الأصلي دون إعانة غلاء المعيشة مقرر في أسبابه أن احتساب المكافأة على هذا الأساس أصح للعامل من الأحكام الواردة بقانون عقد العمل الفردي ، وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ، ذلك أن الأجر يشمل بمفهومه كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع

العقد مهما كانت تسميته ، فيدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدني هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر ، وتأسيسا على ذلك يتعين عند احتساب مكافأة نهاية مدة الخدمة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي — ما لم يرتض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعاد علاوة الغلاء من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له — ومثل هذا الاتفاق يكون صحيحا وفقا لمفهوم المخالفة من نص المادة ٣٨ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فتعين نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما سبق بيانه — ولما لا يتعارض معه من أسباب الحكم الابتدائي — يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده .

---



## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود حياذ المستشار ، وبحضور السادة : الحبيب الموضى ، ومحمد العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمد القاضي المستشارين .

( ٤٥ )

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٧ "أحوال شخصية" :

(أ) التماس إعادة النظر . قانون "تطبيق القانون في الزمان" ، "الأثر  
الفوري لقوانين المرافعات" ، "تنظيم الانتقال من ولاية القانون  
القديم إلى الجديد" ، "القوانين المنظمة لطرق الطعن" .

طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون السارى المفعول وقت صدوره . الم ١ (مرافعات)  
مثال . إلغاء الت ٤٦٢/٥٥ . بإلغاء المحاكم الشرعية لبعض أحكام اللائحة الشرعية ومنها  
باب التماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ١/١/١٩٥٦ .  
مؤداه عدم الاعتماد بما نص عليه فيه إلا اعتباراً من هذا التاريخ . حكم صادر  
من المحكمة العليا الشرعية في ٢٨/١٢/١٩٥٥ . جواز الطعن فيه بالتماس .

(ب) وقف "شروط الواقف" . نقض "حالات الطعن" ، "مخالفة  
القانون" .

مثال لوقف مرتب الطبقات تنطبق عليه الم ٢/٣ من الت ١٨٠/١٩٥٢ .

١ — تحدد طريقة الطعن في الحكم بالقانون السارى المفعول وقت صدوره  
عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات إذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي  
تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى  
أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها — ورد على هذه القاعدة ضمن الاستثناءات  
المقررة بالمادة "القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام  
قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق" ، ولما

كان القانون رقم ٦٢ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والخاص بإلغاء المحاكم الشرعية قد نص بمادته الأولى على أن هذا الإلغاء لا يعمل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ — فإن مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من إلغاء بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، ومنها المواد ٢٩ إلى ٣٣٥ الخاصة بالتماس بإعادة النظر ، وعدم الالتفات إلى ما تقره المادة السادسة من هذا القانون من اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية — إلا منذ الوقت الذي تقرر بالمادة الأولى من القانون المذكور لإلغاء المحاكم الشرعية وهو أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وإذن متى كان حكم المحكمة العليا الشرعية قد صدر في ١٩٥٥/١٢/٢٨ فإن الطعن فيه بالالتماس يكون مقبولا، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

٣ — إذا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف جعل الوقف على نفسه ومن بعده على بناته الخمس ، فإذا مات جميعا يكون الموقوف على من يوجد من أولادهن ثم على ورثتهن طبقة بعد طبقة بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، فإن إنشاء الواقف لوقفه على هذا النحو يعد إنشاء لوقف واحد مرتب الطبقات تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أنه ” إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقتهم كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق “ ، بمعنى أن تطبيق أحكام قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات يؤدي في خصوص الوقف موضوع النزاع إلى اعتبار أعيانه ملكا للأحياء من الموقوف عليهم جميعا يستوى في ذلك من كان منهم مستحقا فعلا في الوقف وقت صدور القانون المذكور ومن كان محجوبا على سبيل التوقيت ، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه باعتبار المطعون عليه الأول مستحقا في ملكية الأعيان الموقوفة إلى تفسيره لكتاب الوقف باعتبار أن شروطه تنم عن إنشاء وقف واحد مرتب الطبقات وإلى تطبيقه

الحكم القانون في هذا الخصوص وفقا لفصل المادة ٢/٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢، لأنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعمى عليه بخالفة القانون على غير أساس .

## المحكيات

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٥٤ أمام المحكمة الكلية الشرعية بالاسكندرية على الطاعنات والسيد أمين الشهر العقارى المطعون عليه الثانى، وقال في بيانها إن جده لأمه المرحوم أحمد محمد عبد الوهاب وقف الأطلان المبينة بكتاب الوقف الصادر منه فى ١٩٢٣/٩/٢٣، وجعل وقفها على نفسه ومن بعده على بناته الخمس فاطمة وفاطمة وحافظه وحقيقات وإحسان، فإذا مات إحداهن انتقل نصيبها إلى أخواتها وإذا متن جميعا يكون الموقوف على من يوجد وقتها من أولادهن ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ثم على أولاد أولادهم، ثم على ورثتهم طبقا بعد طبقة، وتوفى الواقف فى ١٩٣٣/٣/١٠ عن بناته الخمس، ثم توفيت ابنته فاطمة فى ١٩٣٩/٤/٢٥ عن ولد واحد، وتوفيت ابنته حقيقات فى ١٩٥١/١١/٢٤ عن أربعة أولاد، كان هو أى المطعون عليه الأول أحدهم، واستطرد المدعى يقول أنه بصدد المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات، وطبقا للمادة الثالثة منه أصبح يشترك مع خالاته الأحياء فى هذا الوقف ويقدر نصيبه فيه بربع نصيب والدته حقيقات البالغ خمس الموقوف وطلب الحكم بثبوت استحقاقه له، وقضت المحكمة فى ١٩٥٥/٥/١٠ برفض الدعوى، فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم، وقيد استئنافه أمام المحكمة الشرعية العليا برقم ٢١ سنة ١٩٥٥. وفى ١٩٥٥/١٢/٢٨ قضى فى الاستئناف برفضه، فأقام المطعون عليه المذكور التماسا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية أعلن الطاعنات والمطعون عليه الثانى بصحيفته فى ١٩٥٦/١/٢٤، وقضت المحكمة فى ١٩٥٧/٦/١٢ بقبول الالتماس شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الملتمس منه وباستحقاق



المطعون عليه الأول للملكية ربع الخمس من وقف جده المرحوم أحمد محمد عبد الوهاب،  
قطعت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٧  
وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبتاريخ ١٦ من ديسمبر  
سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، فقررت إحالته إلى الدائرة  
المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، وأمر السيد رئيس المحكمة في ٢٢  
من أبريل سنة ١٩٥٩ بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لها خمسة  
عشر يوما من تاريخ إعلانهما لإيداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات التي يريان  
تقديمها ، وللنيابة العامة الاحدى والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن ،  
وبعد إعلان تقرير الطعن أودعت النيابة العامة مذكرة ثانية تمسكت فيها برأيها  
السابق فأمر السيد رئيس المحكمة بتحديد جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٠ أمام  
هذه الدائرة لنظر الطعن وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون  
فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنات في بيان ذلك إن حكم المحكمة  
العليا الشرعية موضوع الالتماس صدر في ١٢/٢٨/١٩٥٥ وقد ألغى القانون  
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المواد من ٣٢٩ إلى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
الخاصة بالتماس إعادة النظر ، وأصبح لا سبيل للطعن في الأحكام الصادرة  
من المحاكم الشرعية إلا بالالتماس في حدود المواد ٤١٧ وما بعدها من قانون  
المرافعات أو بطريق النقض ، كما تقول الطاعنات إن رفع الالتماس عن حكم  
المحكمة العليا الشرعية الصادر في ١/٢٤/١٩٥٦ على أساس لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية استنادا إلى أنه خالف القانون ولم يصادف قولا في المذهب - إن  
رفع الالتماس على هذا النحو يعد إجراء مخالفا للقانون مادام المشرع قد عين طريقا  
آخر للطعن في مثل هذا الحكم هو الطعن بطريق النقض بدلا من الالتماس على  
النحو المتقدم .

وحيث إن هذا النعي محدود، ذلك أن حكم المحكمة العليا الشرعية  
وقد صدر في ١٢/٢٨/١٩٥٥ فقد تحدد طريق الطعن فيه بالقانون  
الصارى المفعول وقت صدوره عملا بالمادة الأولى من قانون

المرافعات ، إذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ورد على هذه القاعدة ضمن الاستثناءات المقررة بالمادة "القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية أو منشئة لطريق من تلك الطرق" ، ولما كان القانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والخاص بإلغاء المحاكم الشرعية قد نص بمادته الأولى على أن هذا الإلغاء لا يعمل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، فإن مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من إلغاء بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها المواد ٣٢٩ إلى ٣٣٥ الخاصة بالتماس إعادة النظر وعدم الالتفات إلى ما تقرره المادة السادسة من هذا القانون من اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، إلا منذ الوقت الذي تقرر بالمادة الأولى من القانون المذكور لإلغاء المحاكم الشرعية وهو أول يناير سنة ١٩٥٦ ، ولما كان الحكم من المحكمة الشرعية قد صدر في ١٩٥٥/١٢/٢٨ فإن الطعن فيه بالالتماس يكون مقبولا ، ومن ثم يكون النعي بخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنات ينمين على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ، وتقرن في بيان ذلك إن الحكم قضى للطعون عليه الأول بالاستحقاق في ملكية العقارات الموقوفة تأسيسا على أنه وقف مرتب الطبقات لاؤول ملكيته إلى المستحقين وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فحسب ولكن إلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته أيضا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون المذكور ، في حين أن توزيع الملك كان يتعين أن يكون أساسه تحديد الاستحقاق طبقا لشروط الواقفين . وتقول الطاعنات في هذا الخصوص إنه يبين من كتاب الوقف أنه ليس مرتب الطبقات ، وإنما جعله الواقف على مرحلتين الأولى على بناته الخمس والثانية على أولاد بناته ثم على أولادهم وبعد الوقف في هذه المرحلة الثانية إنشاء لوقف جديد مستقل

عن الوقف في مرحلته الأولى الذى حرم به الواقف أولا بناته من الاستحقاق ما دامت واحدة منهن على قيد الحياة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من كتاب الوقف المحرر في ١٩٢٣/٩/٢٣ أن الواقف جعل الوقف على نفسه ومن بعده على بناته الخمس ، فإذا متن جميعا يكون الموقوف على من يوجد من أولادهن ثم على ورثتهم طبقه بعد طبقه بحيث يحجب كل أصل قومه دون فرع غيره . وإنشاء الواقف لوقفه على هذا النحو يعد إنشاء لوقف واحد مرتب الطبقات تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ التى تنص على أنه "إن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق" بمعنى أن تطبيق أحكام قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات يؤدى في خصوص الوقف موضوع هذه الدعوى إلى اعتبار أعيانه ملكا للأحياء من الموقوف عليهم جميعا ، يستوى في ذلك من كان منهم مستحقا فعلا في الوقف وقت صدور القانون المذكور ومن كان محجوبا على سبيل التوقيت ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه باعتبار المطعون عليه الأول مستحقا في ملكية الأعيان الموقوفة إلى تفسيره لكتاب الوقف على ما سبق بيانه باعتبار أن شروطه تنم عن إنشاء وقف واحد مرتب الطبقات وإلى تطبيقه لحكم القانون في هذا الخصوص وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء الوقف على غير الخيرات ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا مما يجعل النعى عليه بخالفه القانون على غير أساس .



## فهرس هجائى

للاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

العدد الأول - السنة الحادية عشرة

---

### الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

---

طلبات رجال القضاء

( ١ ) ، ( ت ) ، ( ع )

إجراءات . ترقية . علاوات .  
أقدمية .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١) إجراءات
		إجراءات الطعن والخصوم فيه :
		عدم قبول توجيه طلب إلغاء القرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى ( النائب العام ) بشأن تحديد أقدمية عضو نيابة .
		الطعن في القرار الجمهوري بعد مضي أكثر من ٣٠ يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية يقتضي عدم قبوله شكلا . لا يجدي الطالب التحدي إذا العلم اليقيني بالأقدمية لم يكن إلا عند صدور القرار الجمهوري بترقية بعض الزملاء المعينين معه في القرار المطعون فيه . حلة ذلك ؟
		(الطلبات أرقام ١٩٤٣٨٤٣٩٤٨٤٣٧/٥٣٨٠٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧) ... ..
٧	٢	
		أقدمية
		بالنسبة لمن يعينون من خارج السلك القضائي :
		تحدد في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء . الم ٧٩٤٢٢ ق استقلال القضاء .
		(الطلبات أرقام ١٩٤٣٨٤٣٩٤٨٤٣٧/٥٣٨٠٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧) ... ..
٧	٢	



رقم القاعدة	رقم المادة
----------------	---------------

( ت )

### ترقية

طلب إلغاء قرار جمهوري فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ثم طلب إلغاء قرار جمهوري لاحق فيما تضمنه من إغفال ترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها باعتباره أثرا من آثار الطلب الأول. القضاء برفض ذلك الطلب يستتبع رفض الطلب اللاحق لانهايار أساسه الذي أقيم عليه .

استقرار حالة الطالب على درجة فوق المتوسط بحصوله على تقريرين متوالين يشهدان له ببلوغها . كون أحدهما لاحقا لتاريخ صدور القرار المطعون فيه مع إبتناؤه على تقرير من المحامي العام سابق على تاريخ صدور ذلك القرار . يجعله حاصلا فيه ومنسجبا إليه . تخطيه في الترقية مخالف للقانون .

( في الطلبين رقمي ٤٠٤١٧ / ٢٨ وجمال القضاء — جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٠ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع) علاوات
		القانون رقم ٢٥٢/٥٥ الملغى لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/٤٧ :
		(أ) مفهومه :
		إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والأحكام التي أصبحت نهائية .
		(ب) نطاقه :
		إشتمال كلمة "الدهاوى" تظلمات رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الادارية .
		(ج) أثر اعتبار الدهاوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية :
		امتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .
١٣	٣	(الطلب رقم ٢٥/١٥٨ ق رجال القضاء — جلسة ٢٦/٣/١٩٦٠) ...





## الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

( ١ )

- |               |                      |
|---------------|----------------------|
| إثبات .       | إعلان .              |
| أحوال شخصية . | التزام .             |
| إستئناف .     | إلتماس إعادة النظر . |

- 
- إذعان : ( م . قرض " أسباب الطعن " " ما يعتبر ميبيا جديدا " ) .
- ارتفاق : ( م . ملكة " الحقوق المنقوضة عن حق الملكية " " حق الارتفاق " " قبول البناء " ) .
- أوامر الأداء : ( م . استئناف " مبادء " " بالنسبة لأمر أداء لم يعارض فيه " ) .



رقم الفاصلة	رقم الصفحة
	(١)
	إثبات
	١ - مسائل الإثبات :
	عبء الإثبات :
	تأسيس طلب تثبيت ملكية الأرض المتصلة بأطيان المطعون
	طمين على أن الالتصاق كان نتيجة لطمي جلبه نهر النيل . يلقي
	على عاتقهم عبء إثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من
	الالتصاق .
٢٢	(العلم رقم ٢٥/٢١٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
	٢ - طرق الإثبات :
	طرق الإثبات ذات القوة المحدودة :
	الإثبات بالبيئة :
	(١) نصاب الشهادة :
	عدم إقرار الأحناف التطليق للنية ولعدم الاتفاق . إجارة
	الشارع له في القانون ٢٥/٢٠ نقلا من رأى الأئمة الآخرين
	النهي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطليق
	لعدم الاتفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة
	الاسلامية والرأى الراجح في مذهب أبي حنيفة والقول الوحيد
	فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصابها رجلان
	أو رجل وامرأتان . في غير محله . علة ذلك ؟ من غير المقبول
	التحدى برأى الإمام في إثبات أمر لا يميزه .
٢٨	(العلم رقم ٢٧/٢٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٨/٢/١٩٦٠) ... ..



رقم القاعدة	رقم المادة	
٢٣١	٤٠	<p>(ب) سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب التحقيق :</p> <p>حق محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق حتى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . مثال</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٤٢٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..</p>
		<p>٣ — الطرق المعفية من الإثبات :</p> <p>الإقرار :</p> <p>عدم التجزئة :</p> <p>استخلاص محكمة الموضوع السائق أن السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحضر إلا جماعة للطاعن وبقصد خلق إثم وهمي له لدى الغير وأنه لم ينشأ له في ذمة المطعون عليه التزام بأداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للطعون عليه غير صحيح . قضاءها برفض الدعوى . النعي بتجزئة الإقرار بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له سببا آخر مشروعاً وأنها اعتبرت للطاعن هو المكلف بإثبات صحة السبب الوارد في إقراره وأنه عجز عن ذلك . غير صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٢٤٦ ق — جلسة ٧/١/١٩٦٠) ... ..</p>
٣٤	٣	<p>٤ — الإثبات بالمعينة :</p> <p>حق محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل النزاع لمأينته متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها .</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠) ... ..</p>
١٨٤	٢٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	أحوال شخصية
		١ - مسائل عامة في الأحوال الشخصية :
		(١) بيان إسم عضو النيابة في الحكم :
		حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . عدم إفصاح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد إسمه في ديباجته ممثلاً للنياية عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي . بطلان الحكم . الم ٣٤٩ مرافعات .
٣٢	٣٠٣	(الطن رقم ٢٧/١٦ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ...
		(ب) ضم ملف الميادة :
		عدم إيداع الطاعن صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلقة له . إيداعه صورة عوفية منه . عدم قبول الطعن . امتناع قلم الكتاب عن تسليم الصورة الرسمية للحكم رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفاء الطاعن من الرسوم . ليس من شأنه أن يجعل تقديمها مستحيلاً إستحالة مطلقة . عدم اعتباره من قبيل القوة القاهرة . أمر رئيس المحكمة بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه بعد فوات الميعاد . لا يغني عن هذا الإجراء . الم ٨٨٢، ٨٨١، ٤٢٩ مرافعات .
٣٧	٤١٧	(الطن رقم ٢٦/٤١ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/١٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - المسائل الخاصة بالمصريين :
		التطبيق :
		عدم إقرار الأحناف التطبيق للغيبة ولعدم الانفاق . إجازة الشارع له في القانون ٢٥/٢٠ نقلا عن رأى الأئمة الآخرين . الذمى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطبيق لعدم الانفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجح في مذهب أبى حنيفة والقول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصايبها رجلان أو رجل وامرأتان . في غير محله . علة ذلك ؟ من غير المقبول التحدى برأى الإمام في إثبات أمر لا يحيزه . (العلن رقم ٢٧/٢٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٨/٢/١٩٦٠) ... ..
١٨١	٢٨	
		استئناف
		٤ - ميعاد الاستئناف :
		«بالنسبة لأمر أداء لم يعارض فيه» :
		الاستئناف الذى يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلا في مادة تنسم طبيعتها بوصف وجه السرقة . مخفوعة في ميعاده للم ٢/٤٠٢ من أوقات وهو ١٠ أيام (العلن رقم ٢٨١/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
١٥٢	٢٣	



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - إجراءات رفع الاستئناف :
		رفعه بعريضة :
		رفع استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى غير المنصوص عليها في الم ١١٨ مرافعات بعريضة . مثال لدعوى بطلب الكف عن استعمال علامة تجارية وإعدام ما يكون موجودا منها والتعويض . رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور . بطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون المستأنف قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم استنادا إلى نص الم ٤٧٢ مرافعات . (الطن رقم ٢٥/٣٤٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..
٤٢	٤	
		إعلان
		١ - كيفية الإعلان :
		عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان ما يفيد غياب الشخص المطلوب إعلانه وأن المخاطب يقيم معه يبطل الإعلان . الم ٢٤ مرافعات (الطن رقم ٢٥/٢٨٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
٨٤	١٢	
		عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان صفة من تسلم الإعلان يبطله . الم ٢٤ مرافعات (الطن رقم ٢٥/٢٩٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... ..
٢٢٦	٢٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عدم مراعاة ما توجبه الم ١٤/٤ مرافعات — فيما يتعلق بالشركات التجارية من تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن لها مركز فتسلم لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . يبطل الإعلان . مثال
١٢٣	١٩	(الطن رقم ٢٣/٣٨٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		وجوب شمول ورقة إعلان الشخص الذي ليس له موطن معلوم في مصر على آخر موطن له . إغفاله يترتب عليه البطلان . الم ١١/١٤ ، ٢٤٤ مرافعات .
٢٠٨	٣٤	(الطن رقم ١١/٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ٣/٣/١٩٦٠) ... ..
		٢ — المحل الذي يحصل فيه الإعلان :
		الإعلان في الوطن المختار :
		شرط إعلان الطعن في الوطن المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا المحل في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا المحل بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن إليه وإلا كان باطلا . الم ٣٨٠ مرافعات .
١٥٨	٢٤	(الطن رقم ٢٥/٣٠٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		كون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم غير مقرر أمام محكمة التقض لا يؤثر في صحة الإعلان .
١٥٢	٢٣	(الطن رقم ٢٥/٢٨١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>إلتزام</h2>
		<h3>أنواع الإلتزام :</h3>
		الإلتزام بتحقيق نتيجة والإلتزام ببذل عناية :
		تكييف الحكم في صدر أسبابه للتعاقب بأنه الإلتزام ببذل عناية . تقريره بعد ذلك في صدور إخلال الطاعن بالإلتزام بأنه الإلتزام بنتيجة . يجب الحكم بالقصور . ( الطعن رقم ٢٥/١٥٨ - جلسة ١٩٦٠/١/٢١ ) ... ..
٧٢	٩	
		<h2>إلتماس إعادة النظر</h2>
		طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون السارى المفعول وقت صدوره . المرافعات ، إلغاء الق ٤٦٢/٥٥ لبعض أحكام اللامحة الشرعية منها باب إلتماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ١/١/١٩٥٦ . مؤداه عدم الاعتداد بما نص عليه فيه إلا اعتبارا من هذا التاريخ . صدور حكم من المحكمة العليا الشرعية في ٥٥/١٢/٢٨ . جواز الطعن فيه بالإلتماس . ( الطعن رقم ٢٧/٤٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤ ) ... ..
٢٥١	٤٥	





(ب) ، (ت)

- بيع
- تأمين
- تجزئة
- تزوير
- تسجيل
- تقادم
- تنفيذ عقارى

- 
- بطلان : (ر . ر) "اشتباه البيع بنقد أخرى" .
- تحقيق : (ر . ر) إثبات "طرق الإثبات" "طرق الإثبات ذات القوة المحددة" "الإثبات بالينة" .
- تمويض : (ر . ر) عمل "الفصل بنير مير و" "شرط استحقاق التمويض" .





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ب ) <u>بيع</u> إشتباه البيع بعقود أخرى : تكييف الحكم للعقد على أساس أنه وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته عقد بيع والقيضاء بطلانه . لم يكن هذا محل نعي من الطاعن . لا محل للنعي عليه فيما رتبته على ذلك من آثار البطلان بأعادة المتعاقدين إلى حالتهم الأولى قبل التعاقد . ( الطعن رقم ٢٤٤ / ٢٥ ق — جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٠ ) ... ..
٢٢٠	٣٨	
		( ت ) <u>تأمين</u> التأمين من الحريق : أسباب الحريق : "عيب الشيء المؤمن عليه" : ضمان المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ عن عيب في الشيء المؤمن عليه . الم ٧٦٧ مدني مطلقا تناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان . سواء نجم عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا . إبطال كل شرط يخالف للنصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن له أو المستفيد . الم ٧٥٣ مدني . بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والمتضمن عدم ضمان الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخرمها أو سخونتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي . إجراء الحكم لهذا الشرط خطأ في تطبيق القانون . ( الطعن رقم ٤٢٧ / ٢٥ ق — جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٦٠ ) ... ..
١٧٤	٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>تجزئة</b>
		موضوع غير قابل للتجزئة :
٢٠٨	٣٤	أفراز قدر معين من الأطنان الموقوفة ينفي بالمشروط للخيرات ليخلص باقية المستحقين نزاع لا يقبل التجزئة (الطن رقم ٢٨/١١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ... ..
		إجابة الحكم المطعون فيه في منطوقه طلب الفسخ واستناده في أسبابه توصلا لهذا المنطوق — إلى وجوب بطلان عقد الاتفاق المبرم بين المطعون عليه الأول ومورث الطاعنين على استبدال أطنان موقوفة لعمدوره من أحد ناظري الوقف بغير تدخل المحكمة الشرعية — نزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة .
٣٢٦	٣٩	(الطن رقم ٢٥/٢٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... ..
		<b>نزوير</b>
		تحقيق النزوير :
		حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق :
		سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها دون تحقيق أو ندب خير لأسباب مؤدية .
٩٥	١٤	(الطن رقم ٢٥/٤٠٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة	نص
		<p><b>تسجيل</b></p> <p>رسم التسجيل :</p> <p>الرسم التكميلي :</p> <p>المعارضة في أمر تقدير الرسم :</p> <p>اختلاف النزاع على أساس الإلزام برسم التسجيل التكميلي من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر تقدير الرسوم . وصف الحكم لدعوى براءة الذمة من أي رسم تكميل بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل أو أنه أعدم إعلان رافعه به والقضاء بعدم قبول الدعوى . خطأ في تكييفها .</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٣٩٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢١) ... ..</p>
٨٠	١١	
		<p><b>تقادم</b></p> <p>١ — التقادم المكسب :</p> <p>التقادم الخمسي :</p> <p>أقام الحكم قضاءه بنسبة ماكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمسي بل أيضا إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٢٨٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..</p>
٨٤	١٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض : تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفا . (الطعن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
١٨٤	٢٩	
<b>تنفيذ عقارى</b>		
		الطعن في إجراءات التنفيذ :
		شرط إجازة الطعن للمدين في إجراءات التنفيذ العقارى بدعوى بطلان أصاية بما في ذلك حكم مرسوم المزاو ألا يكون قد تعلق بالعين حق للغير . مثال لغش تبطل به كافة التصرفات والإجراءات ويمنع من إضافة الملك ولا يجعل صاحبه من الغير الذى تبسط عليهم حماية القانون . (الطعن رقم ١٦٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..
١٦	١	

( د )

،

( ح )

دعوی .

حکم .





رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ح)
		حكم
		١ - تقسيماته :
		الأحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل الفصل فيه :
		الحكم القاضي بولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها إلى محكمة
		أول درجة للفصل في موضوعها حكم صادر قبل الفصل
		في الموضوع وغير منه للتصومة ولو في بعضها
٢٠٥	٣٣	(الطن رقم ٢٥/٤٣٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ... ..
		الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
		وبقبولها وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها
		حكم صادر قبل الفصل في الموضوع غير منه للتصوم كلها
		أو بعضها
٢١٠	٣٥	(الطن رقم ٢٥/٢٧٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٠) ... ..
		٢ - بياناته :
		اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية :
		حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم
		بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . عدم
		إفصاح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته
		ممثلاً للنياية عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي . بطلان
		الحكم . الم ٣٤٩ مرافعات
٢٠٣	٣٢	(الطن رقم ٢٧/١٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم المادة	
		٣ - إصداره :
		نقل القاضي قبل النطق بالحكم :
		عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول مها إلا بتبليغه مرسوم نقله بصفة رسمية من وزير العدل . لا اعتداد بصدور المرسوم قبل النطق بالحكم . عدم جدوى الاستناد إلى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول إليها طالما أنه لا يفيد أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم (الطن رقم ٢٥/٧١ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..
٤٧	•	
		٤ - تسببه :
		انتهاء الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى قيام حق الشفيع في الشفعة - وهو حكم القانون . لا يعيبه خلو أسبابه من الإشارة إليه (الطن رقم ٢٥/٣٦٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
١١٧	١٨	
		• - عيوب التدليل :
		(١) القصور في التدليل :
		"ما يعد كذلك" : - أمثلة :
		١ - في عمل :
		تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله . التمسك بالحكم عن هذا الدفاع الجوهري وعدم العناية بتحصيله أو الرد عليه . قصور . (الطن رقم ٢٥/٢٨٨ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..
٢٥	٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - في ملكية :
		تأسيس محكمة الموضوع قضائها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائع له ١٥ سنة واستغنائها بذلك عن بحث إدعاء الطاعن ملكيته للعين بموجب عقود مسجلة لما دام أن عقود الطرفين ترجعهما إلى أصليين مختلفين ، وعن بحث ما ادعاه الطاعن من أن البائعة للمطعون عليه شخصية وهمية بمقولة أنه غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة . قصور .
٧	٥٨	(الطن رقم ٢٩٢/٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..
		٣ - في التزام :
		تكليف الحكم في صدر أسبابه للتعاقد بأنه التزام بهذل هناية - تقريره بعد ذلك في صدر إخلال الطاعن بالتزامه بأنه الالتزام بنتيجة . قصور .
٩	٧٢	(الطن رقم ١٥٨/٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١) ... ..
		ما لا يعد كذلك : أمثلة :
		١ - في مطالبة :
		تدليل الحكم - في شأن موقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة سند موضوع المنازعة - بالتراخي حقه من الزمن وعدم اتخاذ إجراء إيجابي وعدم طلب إجراء المقاصة - ثم تقريره أنه لم يحور - إلا بمجاملة للطاعن بقصد خلق إثم وهمي . ضائع .
٣	٣٤	(الطن رقم ٣٤٦/٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		١ - في دفاع :
١١١	١٧	عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند إليها الطاعنة في دفاعها ما دام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه . خلوا الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى هذا الدفاع . النعي بالقصور مار عن الدليل . (الطعن رقم ٢٥/٣٤٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
		٢ - في تحقيق :
٢٣١	٤٠	محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . النعي على حكمها بالقصور . على غير أساس . (الطعن رقم ٢٥/٤٢٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٧) ... ..
		(ب) التناقض :
		١ - التناقض بين الأسباب وبعضها الآخر : مثال :
		في مطالبة :
١٦٢	٢٥	الحكم بجزء من المبلغ المدعى به نهائيا - بعد استئزال جزء آخر بصفة مؤقتة وإعادة المأمورية بشأنه إلى الخبير الذي اتضح أنه لم يتم بتقدير بعض المسائل الواردة بتقريره . يفصح عن عدم توافر العناصر التي تمكن المحكمة من تقدير قيمة هذه المسائل تقديرا نهائيا . تناقض . (الطعن رقم ٢٥/٣٨٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — انتهاء التناقض : مثال :
		في عمل :
		استخلاص هيئة التحكيم عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية . تقريرها أنها بالقدر الذي يطالبه العمال ليست جزءا من الأجر . سائق . تقريرها بعد ذلك حق العمال في صرف مكافأة العيد على أساس اطرادها واستمرارها بمقدار ثابت . لا تناقض .
١٦٧	٢٦	(الطن رقم ٣٨٦/٢٣ ق — جلسة ١٠١/٢/١٩٦٠) ... ..
		استخلاص هيئة التحكيم أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال الدائمين بمصنع لما يشمل صرف الأدوية اللازمة لهم . تقريرها المساواة في هذا الخصوص بين عائلات العمال الدائمين بهذا المصنع ومصنع آخر . لا تعارض بين امتناع الشركة عن دفع ثمن الأدوية للعمال وبين قيامها بصرف الأدوية لهم حين جاهزة ومركبة حتى تستوثق من قيامها بواجب الرعاية الطبية نحوهم يعيب القرار المطعون فيه بالتناقض .
٦٦	٨	(الطن رقم ٤١٥/٢٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠) ... ..
		(ب) فساد الاستدلال :
		ما يعد كذلك : مثال :
		في شركة محاسبة :
		إتهاء الحكم إلى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من الثمن لمجرد أنه هو الذي عقد الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصالح على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به . مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاسبة القائمة بينه وبين المطعون عليه . فساد في الاستدلال .
١٩٨	٣١	(الطن رقم ٤٢٦/٢٥ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠) ... ..

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(د) مخالفة الثابت بالأوراق :
		” ما يعد كذلك “ : مثال :
		في دفع بعدم الاختصاص :
		دفع الطاعة بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا ونوعيا . رفضهما واستئنافها لهذا الحكم والقضاء بعدم جواز ذلك لأنه من حكم صادر قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة . صدور الحكم في الموضوع بعد ذلك واستئناف الطاعة له . تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء بالنسبة للدفعين على أن قضاء محكمة أول درجة برفضهما قد تأيد استئنافيا فلا تجوز العودة إليهما لسابقة الفصل فيهما . خطأ في تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف يخالف الثابت في الأوراق .
٤٧	•	( الطعن رقم ٢٥/٧١ ق — ١٩٦٠/١/١٤ ) ... ..
		” ما لا يعد كذلك “ : مثال :
		في تكليف علاقة مشاركة :
		استناد الحكم في تكليفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة بين شريكين في ملكية أطيان زراعية إلى اتفاق تضمنت عباراته الصريحة الإقرار للمطعون عليه بملكية النصف في الأطيان وإلى اتفاق لاحق أوضح علاقة المشاركة بين الطاعن والمطعون عليه على أساس الاتفاق الأول وإلى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين . استخلاص سائر لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .
١٩١	٣٠	( الطعن رقم ٢٥/٣٢١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		في ضم دعوى لأخرى للحكم فيهما .
٢٣٤	٤١	ضم دعويين تتحدان سببا وموضوعا للحكم فيهما . الطلب في احدهما هو ذات الطلب في الأخرى . إتياء الحكم المطعون فيه إلى أن الضم يترتب عليه اندماجهما . لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق من وحدة الدعويين . (الطن رقم ٢٦/٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... ..
		٦ — فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
		عدم إيراد نصوص العبارات الواردة بالمستندات :
٣٤	٣	حسبه أن يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محمدا إياها بما يعينها . (الطن رقم ٢٥/٣٤٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..
		الاستناد إلى مستندات قيل أنها عن معاملة أخرى
		بين الطرفين :
٣٤	٣	ما دام أن الحكم قد حصل أن الطرفين المتعاملين في السند موضوع المطالبة هما بذاتهما طرف المعاملة الأخرى المشار إليها في المستندات المقدمة من المطعون عليه . الفنى عليه باستناده في قضائه إلى مستندات خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت بموجب السند . غير صحيح . (الطن رقم ٢٥/٣٤٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... .. ٢٠(١٩)٠٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>كفاية الرد الضمني : أمثلة في :</p> <p>علاقة مشاركة :</p> <p>استناد الحكم — في تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة بين شريكين في ملكية أطيان زراعية — إلى اتفاق تضمنت عباراته الصريح ١٦ الاقرار للطعون عليه بملكته النصف في الأطيان وإلى اتفاق لاحق أوضح علاقة المشاركة بين الطاعن والمطعون عليه على أساس الاتفاق الأول وإلى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين . استخلاص سائع يحمل الرد الضمني على طلب الطاعن الاحتياطي المؤسس على أن المطعون عليه كان مشتريا لتصيب الطاعن في الأطيان موضوع النزاع وأن هناك التزامات تبادلية بينهما بإعتبار أحدهما بائعا والآخر مشتريا .</p> <p>(الطن رقم ٢٢١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..</p>
١٩١	٣٠	
		<p>قيود البناء :</p> <p>تحصيل محكمة الموضوع أن بناء الطاعن بالمكان الذي نص في عقد البيع على أن يبقى خاليا من البناء هو بدء حصول المخالفة وأنه لم يمض على إقامتها عند رفع الدعوى مدة ١٥ سنة يعتبر ودا ضمنا على طلب الطاعن تحقيق دفاعه — بسقوط حق الشركة المطعون عليها في طلب الإزالة بالتقادم — بأنها لم ترحل لإجابه ولم تكن بحاجة إليه .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..</p>
١٨٤	٢٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ملكية :
		إقامة الحكم قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم لأهل مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمس بل أيضا إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .
٨٤	١٢	(الطعن رقم ٢٨٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
		ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه : أمثلة في :
		شفعة :
		خلوص الحكم إلى أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدي بوصفه البائع العين المشفوع فيها . ورود اسم رئيس إدارة قضايا الحكومة بصحيفة افتتاح الدعوى بوصفه نائبا عن هذا المجلس في تسليم صورة الصحيفة لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم . تصدير الصحيفة باسم النائب في تسليم الصورة لا يثير من ذلك طالم اقرنت بذكر اسم الأصيل . لا يقدح في سلامة هذا النظر ما استورد إليه الحكم تزييدا من التحدث عن صحة تسليم صورة الاعلان وفقا للم ١٤ صرافعات .
١١٧	١٨	(الطعن رقم ٣٦٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تزوير :
		سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملازماتها دون تحقيق أو ندب خير لأسباب مؤدية . غير متيج تعيب الحكم بعد ذلك في أسباب الناقلة .
٩٥	١٤	(الطن رقم ٢٥/٤٠٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
		٧ — الطعن في الأحكام :
		(أ) عدم جواز الطعن استقلالا :
		في الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها
٢٠٥	٣٣	(الطن رقم ٢٥/٤٣٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ... ..
		في الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢١٠	٣٥	(الطن رقم ٢٥/٢٧٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٠) ... ..
		(ب) القبول المانع من الطعن :
		عدم اعتبار إعلان الطاعنة بالحكم إلى المطعون عليها وتقديم وكيلها بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها استئنافا رضاء بالحكم مانعا من الطعن فيه بالنقض . خاصة إذا كانت المطعون عليها لم تقدم ما يدل على أن الطاعنة استلمت فعلا المبلغ المحكوم به لها وأنها تخالفت عنه بغير تحفظ .
٢٤٦	٤٤	(الطن رقم ٢٥/٤٤١ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( د )
		دعوى
		١ - نظر الدعوى أمام المحكمة :
		الطلبات الأصلية والاحتياطية :
		ليس ثمة ما يقتضى بحث الطلب الاحتياطى إذا كانت المحكمة قد أجابت الطلب الأصلى
٢٢٠	٣٨	(الطن رقم ٢٥/٢٤٤ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..
		٢ - مسائل متنوعة :
		(١) ضم الدعاوى لبعضها :
		ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا للحكم فيهما تسهلا للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منها استقلالها . الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى الدعويين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى . مثال .
٢٣٤	٤١	(الطن رقم ٢٦/٥ ق أحوال شخصية - جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..
		(ب) اعتبار الدعوى منتهية :
		التقدم بطعن من قرار واحد . رفع أولها إلى محكمة النقض والفصل فيه . إقامة الثانى أمام محكمة القضاء الإدارى وإحالة إلى محكمة النقض . يصبح غير ذى موضوع . وجوب الحكم باعتباره منتهيا .
٢٤٤	٤٣	(الطن رقم ٢٥/٣٣٧ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٦٠) ... ..





(س) ، (ش) ، (ص) ، (ض)

سند . شرکت . صیdlیات . ضرائب .

شفعة .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(س)
		سند
		سندات المجهولة :
		استخلاص محكمة الموضوع السائق أن السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحور إلا بمجاملة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمي له لدى الغير وأنه لم ينشأ له في ذمة المطعون عليه التزام بإداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح . قضائها برفض الدعوى . النعى بتجزئة لإقرار الطاعن بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له سببا آخر مشروعا وأنها اعتبرت الطاعن هو المكلف بإثبات صحة السبب الوارد في إقراره وأنه عجز عن ذلك . غير صحيح .
٣٤	٣	(الطن رقم ٢٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..
		(ش)
		شركات
		١ — إشتباه عقد البيع بعقد الشركة :
		تكيف الحكم للعقد على أساس أنه وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته عقد بيع والقضاء بطلانه . ليس هذا محل نعي من الطاعن . لا محل للنعي عليه فيما رتبته على ذلك من آثار البطلان بإعادة المتعاقدين إلى حالتها الأولى قبل التعاقد .
٢٢٠	٣٨	(الطن رقم ٢٤٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — بعض أنواع الشركات :
		شركات المحاسبة :
		في علاقة الشركاء بالغير وعلاقتهم ببعضهم :
		الامتناع على الشريك في شركة المحاسبة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر . تحمل الشركاء فيها آثار العقود التي يبرمها أحد المحاسبين مع الغير تحقيقاً لأفراض الشركة باعتهاره وكيلاً عنهم . حتى من تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب الشركة في الرجوع على شركائه في حالة الخسارة وتحملهم نصيبهم فيها . الم ٦١ ، ٦٢ تجارة . انتهاء الحكم إلى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من الثمن لمجرد أنه هو الذي عقد الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصلح على طريقة السداد وحصل جزءاً من الدين المحكوم به مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاسبة القائمة بينه وبين المطعون عليه . فساد في الاستدلال . (الطن رقم ٢٥/٤٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
١٩٨	٣١	
		شفعة
		١ — دعوى الشفعة :
		الخصوم فيها :
		اختصاص البائع في دعوى الشفعة . خلوص الحكم إلى أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدي بوصفه البائع للعين المشفوعة فيها . ورود اسم رئيس إدارة قضايا الحكومة بصحيفة افتتاح الدعوى بوصفه نائباً عن هذا المجلس في تسليم صورة الصحيفة . لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم . تصدير الصحيفة باسم النائب في تسليم الصورة لا يغير من ذلك طالما اقترنت بذكر اسم الأصيل . لا يقدح في سلامة هذا النظر ما استطرد إليه الحكم تزييداً من التحديث عن صحة تسليم صورة الإعلان وفقاً للم ١٤ مرافعات . (الطن رقم ٢٥/٣٦٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
١١٧	١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - إجراءات الشفعة :
		إعلان الرغبة :
		عدم سقوط حق الشفع في إعلان الرغبة إلا بمضى ١٥ يوما من تاريخ الانذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري . الم ٩٤٠ مدني . عدم سقوط حق الشفع - بالقرار المنسوب له فيه عامة بالبيع وتاريخ حصوله - بالانذار الذي ابتدره هو به البائع والمشتري طالما أنهما لم يدعيا أنهما وجهها إليه إنذارا :
١٧	١٨	(الطن رقم ٢٥/٢٦٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
		(ص)
		صيدليات
		قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ :
		النهي على الحكم أنه خالف قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ إذ قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن للطاعن لأن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخازن الأدوية . غير مقبول أمام محكمة النقض إذا لم يثبت سبق إثارته أمام محكمة الموضوع .
٢٢٠	٢٨	(الطن رقم ٢٥/٢٤٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة
(ض) ضرائب	
١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :	
(١) تقدير وطاء الضريبة :	
التقدير الحكيم - المرقى ٥٢/٢٤٠ :	
شروط تطبيقه :	
” التعدد والتنوع - الأرباح الرأسمالية وأرباح التصفية “ :	
تحتم تطبيق أحكام المرقى ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع .	
لإثبات الحكم أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة . توافر وحدة النشاط . لابرة بتعدد الصيدليات . اعتباره تعددا في النشاط لا تنوعا له . لا يتنافى مع وحدة النشاط اشتمال أرباح السنة المقيسة على أرباح وأسمالية وأرباح تصفية . لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم هو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه .	
(الطن رقم ٢٥/٢٦٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٠) ... ..	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) ربط الضريبة وتحصيلها :
		التنازل عن المنشأة :
		الترام المتنازل والمتنازل إليه بالاخطار. ماورد بالم ٥٩ الق ١٤/٣٩ قبل تعديلها بالق ١٣٧/٤٨ هو فرض هذا الالتزام على عاتق المتنازل إليه أيضا . انتهاء الحكم إلى أن قيام المتنازل بالاخطار كاف لدوء المسؤولية المقررة على المتنازل إليه إذا لم يتم هذا الأخير بواجب الاخطار . خطأ في القانون . (الطن رقم ٣١٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢١) ... ..
٧٥	١٠	
		٢ — الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة :
		إختيار رقم المقارنة :
		استعمال المحول الذي يمسك حسابات مستظمة حقه في إختيار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية بتقديمه في الميعاد المحدد بالقوانين الوزارية إقرارا بإختياره ١٢٪ من رأس المال المستثمر وقما للمقارنة . لا يجوز له بعد ذلك العدول عنه بدعوى إدخال بعض تعديلات ضرائبيه على حساباته . حالة ذلك . (الطن رقم ٢٩١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
٩٠٦	١٦	



(ق)

،

(ع)

قانون .

علامات تجارية .

عمل .

---

عرف : ( ر . عمل "إلتزامات صاحب العمل" "أجر العامل" "صو الأجر" "المحكمة  
السوية" ) .





رقم القائمة	رقم الصفحة
	(ع)
	علامات تجارية
	العبرة في أوجه التشابه :
	العبرة بالصورة العامة التي تتطبع في الذهن بالنظر إلى العلامة في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها وما إذا كانت تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه علامة أخرى . (الطن رقم ٤٣٠ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١ / ٢٨ ) ... ..
١٥	١٠٠
	عمل
	١ — التزامات صاحب العمل :
	أجر العامل :
	(١) تعريف الأجر :
	” المقصود به “ :
	علاوة فناء المعيشة اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأجر . تعين إدخالها ضمن الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة ما لم يرفض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على استبعادها من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له . الم ٦٨٣ مدني ، ٣٨٤ ق ٤٤ / ٤١ (الطن رقم ٤٥١ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٣ / ٢٤ ) ... ..
٤٤	٢٤٦
	٢٠ (٢٠) . ٢

رقم المادة	رقم القاعدة	
		(ب) صور الأجر وملحقاته :
		” المكافأة السنوية ” دوامها وثباتها :
		استخلاص هيئة التحكيم عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية . تقريرها أنها بالقدر الذي يطلبه العامل ليست جزءا من الأجر . سائق . تقريرها بعد ذلك حتى العمال في صرف مكافأة العيد على أساس اطرادها واستمرارها بقدر ثابت . لا تعارض .
١٦٧	٢٦	(الطن رقم ٢٨٦/٢٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		٢ — تنظيم العمل :
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :
		تحديد رب العمل سن ٦٠ لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة تقديرية مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل بها . خلو شكوى العمال من إسناد سوء القصد لصاحب العمل . عدم تأسيس قرار هيئة التحكيم المطعون فيه على أنه أريد بهذا التحديد الإساءة إلى العمال . سلطة صاحب العمل في هذا الشأن سلطة تقديرية لا معقب عليها .
٢٣٩	٤٢	(الطن رقم ٢٣٢/٢٥ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٠) ... ..
		٣ — الفصل بغير مبرر :
		شرط استحقاق التعويض :
		” الفصل بلا مبرر — الضرر ” :
		استناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى عدم ثبوت المبرر في فصل العامل يتحقق به الخطأ الموجب للمسئولية دون حاجة إلى إثبات سوء النية أو إساءة استعمال حق الفصل . تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله . التفتات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم العناية بتحيصه أو الرد عليه . قصور .
٢٥	٢	(الطن رقم ٢٢٨/٢٥ ق — جلسة ٧/١/١٩٦٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - انتهاء عقد العمل :
		(١) العقد غير محدد المدة :
٢٥	٢	النص في عقد الاستخدام على انتهائه بانتهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من رب العمل بعدم تجديده . تكرار التجديد ٢٢ مرة رغم النص في كل مرة على منعه . استخلاص محكمة الموضوع أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدأ التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحدد عددها وقت التعاقد مما يجعل التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة . سائغ . ولا مخالفة فيه للقانون . لا محل للتجدي بنص الم ٦٨٠ مدني إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن عقد الاستخدام بدأ غير محدد المدة . (الطن رقم ٢٥/٢٢٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..
		(ب) أسباب الإنهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة :
٢٣٩	٤٢	تجديد رب العمل سن ٦٠ لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة تقديرية مطلقة في إدارة مشأته وتنظيم العمل بها . ليس من شأن هذا التجديد إحالة عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى عقود محددة . ممكن إنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة بالرغم من هذا التجديد . لا مجال للتجدي بنص الم ٤٥ من المرق ٢٢/٣١٧ ماورد بها ليس إلا سردا لبعض صور نهاية العقد غير محدد المدة حيث يكون انتهاءه عرضيا لا عاديا . (الطن رقم ٢٥/٢٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) آثاره : المكافأة عن مدة الخدمة :
		مكافأة الخدمة وصناديق الإيداع — الجمع بينهما : الم ٤٧ من المرقب ٥٢/٣١٧ مؤداهما. جواز الجمع بين مكافأة الخدمة وما يستحقه العامل في صندوق الإيداع ما لم تتضمن لائحته نصا على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق ولحساب العامل إنما يؤدي مقابل التزامه القانوني الخاص بالمكافأة.
١١١	١٧	(الطن رقم ٥/٣٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
		هـ — التحكيم في منازعات العمل :
		(١) تشكيل هيئة التحكيم :
		(١) المندوبان المحلفان :
		الم ١١ و ٢/١٦ من المرقب ٥٢/٣١٨ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المحلفان أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأيها إلا إذا كان مخالفا للرأي الذي انتهت إليه .
٨٩	١٣	(الطن رقم ٢٣/٣٥٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
١٦٧	٢٦	(الطن رقم ٢٣/٣٨٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..
		(٢) مندوبا مصلحة العمل والصناعة — حلف اليمين :
		الم ١٤ من المرقب ٥٢/٣١٨ تشترط أن يحلف المندوبين يمينين . عدم تقديم الدليل على أنهما باعرا عملهما دون حلف يمينين . النعي بإبطالان نخلو القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدياها . عار عن الدليل .
٨٩	١٣	(الطن رقم ٢٣/٣٥٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
١٦٧	٢٦	(الطن رقم ٢٣/٣٨٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ب) ميعاد الفصل في النزاع :
		وضع الم ١٥ من المر بق ٥٢/٣١٨ لقاعدة تنظيمية للتحث على سرعة الفصل في النزاع . خلو المر بق من النص على جزاء البطلان . الإخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بعد مدة الشهر .
٨٩	١٣	(الطن رقم ٢٣/٣٥٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
١٦٧	٢٦	(الطن رقم ٢٣/٣٨٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..
		(ج) القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم:
		« القوازين واللوائح — العرف ومبادئ العدالة »
		مؤدى نص الم ١/١٦ من المر بق ٥٢/٣١٨ أن هيئة التحكيم ملتزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح وأن لها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقورة لهم في القانون وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . استناد القرار المطعون فيه إلى مبادئ العدالة وحدها في تقرير حق عمال مصنع في علاج أفراد عائلاتهم على حساب شركة أسوة بزملائهم في مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة . النعى عليه بالخطأ في القانون لعدم قيام عرف بعلاج عائلات العمال في المنطقة التي بها المصنع الأول . على غير أساس .
٦٦	٨	(الطن رقم ٢٥/٤١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..



رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ق)
		قانون
		١ — تطبيق القانون في الزمان :
		إشارة الحكم إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدني جديد قد أقر اعتبار القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق . لا يفيد أنه قد طبق القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى التي يحكمها القانون القديم . يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود .
١٨٤	٢٩	(الطن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
		طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون الساري المفعول وقت صدوره . الم ١ مرافعات . مثال . إلغاء الق ٥٥/٤٦٢ لبعض أحكام اللائحة الشرعية منها باب التماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ٥٦/١/١ . مؤداه عدم الاعتداد بما نص عليه فيه إلا اعتبارا من هذا التاريخ . حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية في ٥٥/١٢/٢٨ . جواز الطعن فيه بالإلتماس .
٢٥١	٤٥	(الطن رقم ٢٧/٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إلغاء القوانين :
		ما ورد بالم ٥/٤ و ٩ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب . المر ١٤/٨/٢ ، المربى ٣٥/٤٥ . اعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام . انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء منه . رغبة المشرع في الإبقاء على هذا التشريع الخاص . آية ذلك .
١٢٦	٢٠	(الطن رقم ٢٥/٩٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..





(م) ، (ن) ، (و)  
محكمة الموضوع . نقض . وقف .  
ملكية . نقل بحرى .

---

محل مختار : ( سر . إعلان " المحل الذى يحصل فيه الإعلان " " الإعلان  
في المحل المختار " ) .  
مسئولية : ( سر . عمل " الفصل بغير مبرر " " شرط استحقاق التوظيف " )  
" الفصل بلا مبرر - الضرر " ) .  
نظام عام " شرط الذهب " : ( سر . قتل بحرى " معاهدة سندات الشحن " ) .



رقم القاعدة	رقم الصفحة
(م)	
محكمة الموضوع	
١ — سلطتها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق :	
سلطتها في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملازماتها دون تحقيق أو ندب خير لأسباب مؤدية .	
١٤	٩٥ (المن رقم ٢٥/٤٠٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
٢ — سلطتها في عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته :	
سلطتها في ذلك متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها .	
٢٩	٩٨٤ (الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
٣ — سلطتها في تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم :	
مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغا .	
٢٩	٩٨٤ (الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
٤ — سلطتها في الحكم بالإزالة أو التعويض :	
استنادا للم ٢/١٥١٨ مدني . أمر تقديري لها .	
٢٩	٩٨٤ (الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p><b>ملكية</b></p> <p>١ - أسباب كسبها :</p> <p>(١) الالتصاق :</p> <p>تأسيس طالب تثبيت ملكية الأرض المتصقة بأطيان المطعون عليهم على أن الالتصاق كان نتيجة الطمي جلبه نهر النيل . يلقى على مائتهم هـ إثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق . من الشروط المستفادة من نص المادة ٦٠ مدني قديم أن يتكون الطمي بصفة نهائية وأن تكون الأرض المتصقة نتيجة للطمي قد بلغت من الارتفاع حداً يجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان العادي . عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا الشرط يعيبه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥/٢١٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..</p> <p>١٤٨ ٢٢</p>
		<p>(ب) الحيازة :</p> <p>”التقادم الحمسي“ :</p> <p>إقامة الحكم قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الحمسي بل أيضاً إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥/٢٨٥ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٦٠) ... ..</p> <p>٨٤ ١٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — الحقوق المتفرعة عنها :
		حق الارتفاق :
		«قيود البناء» :
		إشارة الحكم إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدني جديد قد أقر اعتبار القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق . لا يفيد أنه قد طبق القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى التي يحكمها القانون القديم . يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود .
		قضاء الحكم بإزالة المباني المخالفة لقيود البناء . عدم جدوى التمسك بنص الم ٢/١٠١٨ مدني . الإزالة أو التعويض أمر تقديرى لمحكمة الموضوع .
		تقرير الحكم أن الطاعن لا يناله إرهاب أو ضرر جسيم من الحكم بالإزالة . مفاده أن المطعون عليه لم يكن متعسفا في طلب الإزالة .
		التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع تعتبر من شروط الإذعان . لا يصح التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .
٥٨٤	٢٩	(الطعن رقم ٢٨٠/٢٥ في — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — الإثبات في منازعات الملكية :
		تأسيس محكمة الموضوع قضاءها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائنة له سنة واستغنائها بذلك عن بحث ادعاء الطاعن ملكيته للعين بموجب عقود مسجلة ما دام أن عقود الطرفين ترجعهما إلى أصباين مختلفين ومن بحث ما ادعاء الطاعن من أن البائنة للمطعون عليه شخصية وهمية بقوله إنه غير مجد لتمام النزاع بوضع اليد المدة الطويلة . قصور . إذ لو صح ادعاء الطاعن أنها شخصية تخيالية لما تأنى ترتيب النتائج التي رتبها محكمة الموضوع من القول باختلاف مصادر الملكية وصرف النظر عن بحث مستندات الطاعن ومن ضم مدة حيازتها إلى حيازة المطعون عليه مع أن هذه المدة لا تكتمل إذا تبين أنها لم تكن ذات وجود فعلي .
٥٨	٧	(الطعن رقم ٢٩٢/٢٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠) ...
		( ن )
		نقض
		٤ — إجراءات الطاعن :
		(١) تقرير الطعن :
		المحصوم في الطعن :
		ليس على رافع الطعن أن يوجهه إلا لمن حكم لمصلحته . لا عليه أن يوجهه إلى غيره ممن كان في المحصومة وحكم عليه مثله . مثال .
١٦	١	(الطعن رقم ١٦٥/٢٥ ق — جلسة ٧/١/١٩٦٠) ...



رقم الصفحة	رقم القائمة	
٢٣٩	٤٢	<p>ثبوت صفة رافع الطعن كرئيس لمجلس إدارة جمعية من ذات محضر جلسة مجلس إدارتها المتضمن القرار الذي عرض على هيئة التحكيم وصدر في شأنه القرار المطعون فيه . لا محل معه لإثارة عدم إرفاق قرار مجلس إدارة تلك الجمعية الذي يسبغ على الطاعن هذه الصفة بأوراق الطعن .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥/٣٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..</p> <p>(ب) إعلان الطعن :</p> <p>محل الإعلان :</p> <p>كون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم غير مقرر أمام محكمة النقض لا يؤثر في صحة الإعلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥/٢٨١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..</p> <p>شرط إعلان الطعن في المحل المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا المحل في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا المحل بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن إليه وإلا كان باطلا .</p> <p>الم ٣٨٠ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥/٣٠٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..</p> <p>(ج) إيداع الأوراق والمستندات :</p> <p>عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند إليها الطاعنة في دفاعها مادام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥/٣٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..</p>
١٥٢	٢٣	
١٥٨	٢٤	
١١١	١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>عدم تقديم صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه. تقديم صورة عرفيه منه . عدم قبول الطعن . امتناع قلم الكتاب عن تسليم الصورة الرسمية رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفاء الطاعن من الرسوم . ليس من شأنه أن يجعل تقديم الصورة الرسمية مستحيلا استعالة مطلقة . عدم اعتباره من قبيل القوة القاهرة . أمر رئيس المحكمة بضم ملف المادة بعد فوات الميعاد . لا يغني عن هذا الإجراء . الم ٤٢٩ و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .</p>
٢١٧	٢٧	<p>( الطعن رقم ٢٦/٤١ قأ حوال شخصية — جلسة ١٠/٣/١٩٦٠ ) ... ..</p> <p>( د ) حضور المطعون عليه :</p> <p>” كفيته ” :</p> <p>وجوب توكيله محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه لم يقدم توكيلا عنه وقت الإيداع . اعتبار المطعون عليه كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعا . الم ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٠ مرافعات .</p>
١٥٨	٢٤	<p>( الطعن رقم ٢٥/٣٠٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... ..</p> <p>٢ — المصلحة في الطعن :</p> <p>متى تنتفى :</p> <p>غير منتج النعي على الحكم الخطأ في الاستناد إلى الم ٢/٢١٧ مدني طالما كان محمولا في قضائه بالمسئولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن .</p>
١٢٦	٢٠	<p>( الطعن رقم ٢٥/٩٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٣٧	٢١	غير منتج النعي على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي متى كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد على تلك الأسباب وإنما أقام قضاءه على أسباب أخرى كافية لجملة . (الطن رقم ٢٥/١٢٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
١٨٤	٢٩	قضاء الحكم بإزالة المباني المخالفة لقيود البناء . عدم جدوى التمسك بنص الم ٢/١٧٨ مدني طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالإزالة أو التعويض أمرا تقديريا لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠) ... ..
٣ — حالات الطعن :		
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :		
” مخالفة القانون ” :		
٨٥	١١	اختلاف النزاع على أساس الإلزام برسم التسجيل التكميل من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر تقدير الرسم . وصف الحكم لدعوى براءة الذمة من أي رسم تكميل بأنها تظلم من أمر تقدير الرسوم رفع قبل أو أنه لعدم إعلان رافعيه به والقضاء بعدم قبول الدعوى . خطأ في تكييفها . يعيب الحكم بمخالفة القانون . (الطن رقم ٢٥/٣٩٤ ق — جلسة ٢١/١/١٩٦٠) ... ..
٢٥١	٤٥	قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار المطعون عليه الأول مستحقا في ملكية الأعيان الموقوفة . استناده إلى تفسير كتاب الوقف باعتبار أن شروطه تنم عن إنشاء وقف واحد مرتب الطبقات . تطبيقه لحكم القانون في هذا الخصوص وفقا للم ٢/٣ الق ١٨٠/١٩٥٢ . النعي عليه بمخالفة القانون . على غير أساس . (الطن رقم ٢٧/٤٠ ق أسوال شخصية — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٠) ... .. ٢٠(٢١)٠٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		” الخطأ في تطبيق القانون “ :
		ضمان المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ عن عيب في الشيء المؤمن عليه . الم ٧٦٧ مدني مطلقاً تتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أياً كان . سواء نجم عن طبيعة الشيء أو كان عرضياً . إبطال كل شرط مخالف للنصوص الواردة عن عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن له أو المستفيد . الم ٧٥٣ مدني . بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والمتضمن عدم ضمان الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو سخوتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي . إجراء الحكم لهذا الشرط خطأ في تطبيق القانون .
١٧٤	٢٧	(الطن رقم ٤٢٧/٢٥ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٠) ... ..
		النفي على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطبيق لعدم الاتفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأي الراجح في مذهب أبي حنيفة والقول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاها رجلان أو رجل وامرأتان . في غير محله . علة ذلك ؟ أنه من غير المقبول التحدي برأى الإمام في إثبات أمر لا يجيزه .
١٨١	٢٨	(الطن رقم ٢٧/٢٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٨/٢/١٩٦٠) ... ..
		إشارة الحكم إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدني جديد قد أقر اعتبار القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق . لا يفيد أنه قد أخطأ في تطبيق القانون لإعماله أحكام القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى التي يحكمها القانون القديم . يدل على أن القانون الجديد قد تلاق مع القانون القديم في تكييف هذه القيود .
١٨٤	٢٩	(الطن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
١٩١	٣٠	<p>النبي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لفصله في النزاع على خلاف حكم سابق . مثال لمالا يعد كذلك . (الطن رقم ٢٥/٣٢١ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..</p>
		<p>٤ — أسباب الطعن :</p> <p>(١) ما يعتبر سببا جديدا :</p> <p>التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المطعون عليها تقاضى عند انتهاء عمله حصة من صندوق الادخار بحكم أنه مساهم فيه . يعتبر دافعا جديدا لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يطرح من قبل على محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٣٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..</p>
١١١	١٧	
١٨٤	٢٩	<p>التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع تعتبر من شروط الإذعان لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..</p>
٢٢٠	٣٨	<p>النبي على الحكم أنه خالف قانون الصيدليات ٤١/٥ إذ قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن للطاعن لأن هذا القانون يحظر على غير الصيدلي اقتناء مخازن الأدوية . غير مقبول أمام محكمة النقض إذ لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٢٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٧) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) أسباب قانونية صرف :
		تحتّم تطبيق أحكام المربق ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع . لا محل أيضا للقول بأن تطبيقه يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه هو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه إذا كان الحكم قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصرا في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي اشترطها القانون .
٥٣	٦	( الطعن رقم ٢٥/٢٦٢ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٠ ) ... ..
		<b>نقل بحرى</b>
		<b>معاهدة سندات الشحن :</b>
		( ١ ) "التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري" :
		هل يفقد الناقل حقه في التمسك بالتحديد القانوني إذا ارتكب غشا أو خطأ جسيما ؟ عمومية نص الم ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن ، يندرج في نطاق التحديد القانوني للمسئولية المقررة بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى - تافها كان أو يسيرا أو جسيما . لا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا . لا عبرة بالقول بأن الخطأ الجسيم يمتد بصنوا للغش ويجرى عليه حكمه لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هي الواجبة التطبيق على النزاع فيجب إعمال ما ورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانوني للمسئولية بصرف النظر عما فيها من مغايرة لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقي للمسئولية .
١٢٦	٢٥	( الطعن رقم ٢٥/٩٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... ..
١٢٧	٢١	( الطعن رقم ٢٥/١٢٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ب) التحديد القانوني للمسئولية : "نطاق تطبيقه" : إثبات الوقت الذي حصل فيه هلاك البضاعة أو تلفها . تعمده . إقراض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة . الفترة التي تنقضي بين شحن البضاعة وتفريغها فقط إلا إذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ . (الطن رقم ١٢٤/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... .. ١٣٧ ٢١
		(ج) التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري : "كيفية حساب الحد القانوني" : ما ورد بالم ٥/٤ ٩٦ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب . المرسوم ١٤/٨/٢٠٠٦ المربق ٣٥/٤٥ . إعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام تقريره بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على السواء . يستوى أن يكون المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب أو ما يعادل قيمة الذهب . انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء منه . رغبة المشرع في الإبقاء على هذا التشريع الخاص . آية ذلك . (الطن رقم ٩٥/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... .. ١٢٦ ٢٠
		عدم تدوين قيمة البضاعة في سند الشحن طبقا للم ٥/٤ من المعاهدة . يجب ألا يتعدى التعويض المستحق عن فقد البضاعة ١٠٠ جنيه استرليني = ٩٧ جنيه و ٥٠٠ مليم . عدم الاعتداد بالقول بوجوب دفع مبلغ الـ ١٠٠ جنيه استرليني بقيمتها الذهبية طبقا للم ١/٩ من المعاهدة . بطلان شرط الذهب . (الطن رقم ١٢٤/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... .. ١٣٧ ٢١

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(د) التزامات الناقل البحري طبقا للمعاهدة : التزامه بتسليم سند الشحن : "التحفظات التي أجازت المعاهدة ذكرها في سند الشحن" : عدم الاعتماد بالتحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشحن أو لا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذا البيان . عبء الإثبات على عاتقه . عدم التعويل على هذا التحفظ عند عجزه . الم ٣/٣ من المعاهدة . (الطن رقم ١٢٤/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
٢١	١٣٧	

( و )

وقف

شرط الواقف :

جعل الواقف الوقف على نفسه ومن بعده على بناته الخمس  
فإذا متن جميعا يكون الوقف على من يوجد من أولادهن ثم على  
ورثتهم طبقا بعد طبقة بحيث يجب كل أصل فرعه دون  
فرع غيره . هو إنشاء لوقف واحد مرتب الطبقات . انطباق  
الم ٢/٣ من الق ٥٢/١٨٠ . اعتبار أعيانه ملكا للأحياء من الموقوف  
عليهم جميعا يستوى في ذلك من كان منهم مستحقا فعلا في الوقف  
وقت صدور الق ومن كان محجوبا على سبيل التوقيت . استناد  
الحكم في قضائه باعتبار المطعون عليه مستحقا في ملكية الأعيان  
الموقوفة إلى تفسيره لكتاب الوقف باعتبار أن شروطه تنم عن  
إنشاء وقف مرتب الطبقات وإلى تطبيقه لحكم الم ٢/٣ من الق  
٥٢/١٨٠ . صحيح في القانون .

(الطن رقم ٢٧/٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٠) ... .. ٤٥ ١٢٥

## تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٢	ورقى	ورقى
٧	١	١٩٥٩	١٩٦٠
١٣	١	١٩٥٩	١٩٦٠
١٩	٧	ذمة	ذمة
٢٨	١٠	العقد	العقد
٣٠	١٩	المحدة	المحدة
٦٦	١٤	شركة	الشركة
٦٦	١٩	الدعاية	الرماية
١٠٦	٢١	الاستثنائي	الاستثنائي
١١٢	١٦	مستخدمها	مستخدمها
١٣٠	٢٤	الناقل	لِلناقل
١٤٦	١٣	المعاهد	المعاهدة
١٩٦	١٢	١٧٤٦	١٩٤٦
٢٣٧	٢٥	أجرا	لأجراء
٢٤٨	٨	علاوة المعيشة	علاوة غلاء المعيشة
٩ (فهرس)	١٣	إجارة	إجازة
١٣ ( > )	١٨	رقم القاعدة ٢٩	رقم القاعدة ٣٩
٢٥ ( > )	١٠	للخصوم	للخصومة
٢٩ ( > )	٤	يطالبه	يطلبه
٣١ ( > )	١٥	طوف المعاملة	طرقا المعاملة
٣٣ ( > )	١٣	العين	للعين
٣٥ ( > )	١٠	منها	منهما



تم طبع هذا العدد بالمدينة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"  
في يوم الأربعاء ٣ صفر سنة ١٣٨٠ (الموافق ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٠)

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المنتخب



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَتُهُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الحادية عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٠





الأحكام الصادرة  
من  
الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن دارد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود هياذ ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهم الجندی ، والحسين العوضي ، ومادل بونس ، ومحسن العباس ، ومحمد القاضي المستشارين .

( ٤ )

الطلب رقم ٨٤ سنة ٢٤ قضائية "رجال القضاء" :

(١) محكمة النقض "ولايتها" .

من شروط انعقاد اختصاصها كون القرار المطعون فيه صادرا في شأن شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في الم ٢٣ الى ٤٩/١٤٧ نظام قضاء .

(ب) محكمة النقض "ولايتها" . مجموعة رسمية . نيابة عامة .

تظلم موظف قني في المجموعة الرسمية من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين معتبرا أنه من رجال النيابة العامة . عدم قيامه بتأدية أية وظيفة من وظائفها . إقطاع صلتة بالاختصاصات المأطه رجال النيابة العامة المهيئة بقانون نظام القضاء . عدم اختصاص محكمة النقض بنظر طايه . الم ٢٣ الى ٤٩/١٤٧

(ج) مجموعة رسمية . نيابة عامة .

عدم تبعية وظائف المجموعة الرسمية للنيابة العامة . عدم قيام موظفوها بتأدية أي عمل من الأعمال المنصوصة رجال النيابة العامة .

(د) مجموعة رسمية .

عدم اعتبار موظفيها القضاة من الموظفين القضائيين الذين ينظمهم ورجال القضاء والنيابة  
سلك واحد . الق ٤٣/٦٦ ، ٥٢/١٨٨

(هـ) وظيفة "الوظائف القضائية" .

ضابط اعتبارها كذلك يستمد من القوانين الصادرة في شأنها .

(و) قانون "قانون ربط الميزانية" .

عدم اعتباره قانونا إلا من الناحية الشكلية فقط . هو من الناحية الموضوعية عمل  
تنفيذي إداري .

١ — مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن من شرائط  
انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض أن يكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن  
شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة بأن يكون  
من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائيين بالمصالح المتوه  
عنها فيها — فإذا لم يرقم به هذا الوصف انحصر الاختصاص عنها .

٢ — إذا كان الطالب قد تقدم بطلبه إلى محكمة النقض متظاعا من اعتباره  
خاضعا لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — معتبرا أنه من رجال النيابة  
العامة ، وكان الواقع في أمره أنه لا يقوم بتأدية أية وظيفة من وظائفها المينة  
في الفصل الخامس من الباب الأول من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ،  
فإنه لا يعتبر من رجال النيابة العامة الذين عناهم هذا الفصل وأشارت إليهم  
المادة ٢٣ من القانون السالف الذكر والذين نظم القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣  
أحوال تعيينهم وترقيتهم وأقدميتهم ، ذلك أن عمله كموظف في في المجموعة  
الرسمية منقطع الصلة بتلك الاختصاصات التي نيط برجال النيابة العامة مباشرة  
حسبما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء ، ومن ثم تكون محكمة النقض  
غير مختصة بنظر هذا الطلب .

٣ — وظائف المجموعة الرسمية ليست من الوظائف التابعة للنياحة العامة ولا يقوم موظفوها بتأدية أى عمل من الأعمال المخصصة برجال النياحة العامة وفقا لقانون نظام القضاء .

٤ — لم يرد بقانون إستقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ولا بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ما يفيد إعتبار موظفى المجموعة الرسمية الفنيين من الموظفين القضائيين الذين ينظمهم هم ورجال القضاء والنياحة العامة سلك واحد وثبت فيه أوضاع أقدميتهم تجاه بعضهم البعض ويتفقدون على مقتضى القواعد المرسومة فيه بين مختلف الوظائف القضائية فى القضاء والنياحة وبالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنياحة العامة .

٥ — ضابط إعتبار الوظيفة من الوظائف القضائية إنما يستمد من القوانين الصادرة فى هذا الشأن .

٦ — قانون ربط الميزانية لا يعتبر قانونا إلا من الناحية الشكلية فحسب أما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى إدارى \* .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الأوراق — فى أنه بتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٤ طعن الطالب فى القرار الصادر من وزير العدل بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٥٤ طالبا إلغاءه والتقرير بأحقية فى الترقية لوظيفة مساعد نياحة اعتبارا من ١٧/٤/١٩٥٤ — وقال شرحا لطلبه — إنه بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢

---

\* صدر حكم مماثل فى ذات الجلسة فى الطاب رقم ١٢٤ سنة ٢٤ ق  
”رجال القضاء“ .



صدر قرار من وزير العدل بتعيينه في وظيفة بالمجموعة الرسمية بدرجة معاون نيابة ، ولما كان هذا التعيين قد حصل تطبيقاً لأحكام قانون استقلال القضاء ( رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ) فقد كان يتعين — إعمالاً لحكم المادة ٦٨ من ذلك القانون أن يرقى إلى درجة مساعد نيابة بعد مضي سنة وقبل مضي سنتين من تاريخ تعيينه في وظيفته ولكن وزارة العدل أغفلت أمره مما اضطره في ١٩/٤/١٩٥٤ لتوجيه إنذار رسمي لها بضرورة ترقية إلى مساعد نيابة بالمجموعة الرسمية — وإزاء ذلك وتخلصاً من تبعه هذا الإنذار أصدرت الوزارة في ٥ من مايو سنة ١٩٥٤ قراراً بتعيينه في وظيفته بصفة نهائية إلا بعد ذلك تثبيتاً — وصدرت الوزارة هذا القرار بما يفيد أنه صادر بالتطبيق للمادة ١٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام الموظفين — وليس تطبيقاً للمادة ٦٨ من قانون استقلال القضاء الذي حصل التعيين على أساسه — وهو أمر مخالف للقانون إذ لا يجوز للوزارة أن تخرجه من السلك القضائي — إلى غيره وتخفضه لكادر آخر غير كادر رجال القضاء بعد أن اكتسب حقاً في المعاملة بموجبه وقد خالفت الوزارة بهذا التصرف في حق الطالب ما درجت عليه من معاملة موظفي المجموعة الرسمية المعيّنين فيها بصفاتهم معاوني نيابة فقد طبقت على هؤلاء دائماً قانون استقلال القضاء والكادر الخاص به عند تثبيتهم وترقيتهم إلى وظائف مساعدى نيابة لهذا تقدم بطلبه إلى الجمعية العمومية لمحكمة النقض لتقضى له بالطلبات السالف ذكرها — وقدم في حافظة مستنداته صورتين هرفيتين لقوار تعيينه — وللقرار المطعون فيه — تبينت مطابقتها لأصلهما المودع بملف خدمة الطالب المنظم للأوراق — وأبدت وزارة العدل — في مذكرتها بالرد على الطلب دفعا بعدم اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظر الطلب تأسيساً على أن الطالب ليس من رجال القضاء والنيابة ولا من الموظفين القضائيين بالديوان العام وهؤلاء هم وحدهم الذين يكون لهم أن يتقدموا بطلباتهم للجمعية العمومية لمحكمة النقض وفقاً لنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء (١٤٧ لسنة ١٩٤٩) أما من عداهم فلا تختص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظر طلباتهم — ومن هؤلاء الطالب — فإنه لا يشغل وظيفة قضائية إذ واقع الأمر في خصوصه أنه

عين في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ في وظيفة بالمجموعة الرسمية - مصرفها المالي درجة معاون نيابة خصما على وظيفة لموظف بالمجموعة الرسمية مصرف ماهيته من درجة مساعد نيابة وذلك على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر طبقا للمادة ١٩ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم اعتبر شاغلا لهذه الوظيفة بصفة نهائية بالقرار المطعون فيه ، وظائف المجموعة الرسمية وإن كانت وظائف فنية إلا أنها ليست وظائف قضائية مما تجرى عليه أحكام قانون استقلال القضاء ، وقدمت وزارة العدل حافظة ضمنيتها مذكرة صادرة من مدير عام التفتيش القضائي - ردا على مذكرة الطالب - من أن تمت قرارا من وزير العدل صادرا في ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ يقضى بتقسيم الوظائف بالديوان العام إلى وحدات منها وحدة خاصة بالوظائف القضائية الخاضعة لنظام الكادر القضائي ومنها الوظائف القضائية بالمجموعة الرسمية وقد ورد بهذه المذكرة أنه تبين من مذكرة المستخدمين المؤرخة ١٩٥٨/١/٢١ عدم وجود قرار بهذا المعنى - كما ورد بها أن وظائف المجموعة الرسمية لم يسبق أن أدرجت ضمن الوظائف القضائية بالديوان العام - وأن شاغل تلك الوظائف يعتبرون نظراء وتجري ترقيةاتهم في الدرجات التي تخلو فقط بنفس وحدتهم " المجموعة الرسمية " . ورد الطالب على ما دفت به وزارة العدل من عدم اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض ، بأن قرار تعيينه لم يكن مستندا إلى المادة ١٩ من قانون الموظفين كما ادعت الوزارة بل إلى قانون استقلال القضاء ، وأن وظيفته بالمجموعة الرسمية هي وظيفة قضائية ، وأنه عومل على هذا الاعتبار فمنح العلاوة بعد سنتين من تاريخ تعيينه على خلاف ما يجري عليه الشأن في علاوات الوظائف الفنية إذ تستحق علاواتها في أول مايو من كل سنة ، وأشار إلى ما كان من سعي وزارة العدل في سنة ١٩٣٦ إلى تحويل الوظائف الفنية بالمجموعة الرسمية إلى وظائف قضائية وإلى موافقة مجلس الوزراء على ذلك وإدراج تلك الوظائف ابتداء من ميزانية ١٩٣٦-١٩٣٧ - على هذا الاعتبار بوصفها وظائف قضائية وفضلا عن ذلك فإن عمل الطالب وزملاءه بالمجموعة الرسمية يطابق عمل القضاة بمكتب تبويب الأحكام بمحكمة النقض . وأبدت النيابة العامة رأيا - مؤازرة الطالب في طلبه

من حيث اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظره ومن حيث وجوب  
معاملة الطالب — فيما يخص شئون وظيفته بالأحكام المقررة في قانون استقلال  
القضاء وتقوم وجهة نظرها على ما سبق إيراد من موافقة مجلس الوزراء على تحويل  
الوظائف الفنية بالمجموعة الرسمية إلى وظائف قضائية في سنة ١٩٣٦ وإدراجها  
ابتداء من ميزانية ١٩٣٦-١٩٣٧ — بهذا الوصف — واستمرار الحال على هذا  
المنوال إلى أن حوت في فبراير سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ إلى وظائف فنية عالية —  
وقالت إن تعيين الطالب في ١٧/٤/١٩٥٢ — بالمجموعة الرسمية بدرجة معاون  
نيابة عملا بأحكام قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ مؤداه اعتباره من  
الموظفين القضائيين بالديوان العام بالوزارة — وأن المذكرة الإيضاحية عن  
مشروع ميزانية وزارة العدل عن السنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥ تؤكد هذا المعنى  
إذ هي تسلم فيها بأن هذه الوظائف كانت معتبرة وظائف قضائية وذكرت النيابة —  
في خصوص موضوع الطلب — أن الطالب حقيق بأن يعامل بأحكام قانون استقلال  
القضاء فليس لوزارة العدل أن تستند في قرار ١٩٥٤/٥/٥ موضوع الطلب إلى  
قانون الموظفين ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وأن ما طلبه الطالب من إلغاء القرار في هذا  
الخصوص حقيق بالإجابة — أما ما عدا ذلك من طلب تثبيتته في وظيفته ومن أحقيته  
للترقية لوظيفة مساعد نيابة بالمجموعة الرسمية فان وجهة نظر النيابة العامة في شأنهما  
لم تتلاق مع وجهة الطالب .

وحيث إن ما دفعت به وزارة العدل من عدم اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة  
النقض بنظر هذا الطلب — في محله — ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون  
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ — تنص على أن " تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة  
بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل في الطلبات  
المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة ومحكمة النقض  
وبالنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى  
شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب ... " فان مؤدى ذلك أن من شرائط  
انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض أن يكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن  
شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة بأن يكون



من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائيين بالمصالح المتوة عنها فيها - فاذا لم يرقم به هذا الوصف انحصر الاختصاص عنها، ولما كان الطالب قد تقدم بطلبه هذا إلى محكمة النقض متظاهرا من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - معتبرا أنه من رجال النيابة العامة وكان الواقع في أمره أنه لا يقوم بتأدية أية وظيفة من وظائفها المينة في الفصل الخامس من الباب الأول من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - فإنه لا يعتبر من رجال النيابة العامة الذين عناهم هذا الفصل - وأشارت إليهم المادة ٢٣ السالف ذكرها والذين نظم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ أحوال تعيينهم وترقيتهم وأقدميتهم - ذلك أن عمله كموظف في المجموعة الرسمية منقطع الصلة بتلك الاختصاصات التي نيطت برجال النيابة العامة مباشرة - حسبما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء ووفقا لما هو مبين آنفا . ولا يغير من هذا النظر ما ورد في القرار الصادر بتعيين الطالب بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢ من أنه عين في وظيفة بالمجموعة الرسمية " بدرجة معاون نيابة " ولا ماذكر بدياجة هذا القرار من أنه صدر " عملا بأحكام قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ " - ذلك أن الطالب لم يعين بهذا القرار ملحقا بالنيابة العامة بصفة معاون وإنما عين موظفا بالمجموعة الرسمية " بدرجة معاون نيابة " ولا مجادلة في أن وظائف المجموعة الرسمية ليست من الوظائف التابعة للنيابة العامة - ولا يقوم موظفوها - بتأدية أي عمل من الأعمال المخصوصة برجال النيابة العامة وفقا لقانون نظام القضاء . هذا إلى أنه لم يرد بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ولا بالقانون الذي حل محله وهو القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما يفيد اعتبار موظفي المجموعة الرسمية الفنيين من الموظفين القضائيين - الذين ينتظمهم هم ورجال القضاء والنيابة العامة سلك واحد رتب فيه أوضاع أقدميتهم تجاه بعضهم البعض ويتقفلون على مقتضى القواعد المرسومة فيه بين مختلف الوظائف القضائية في القضاء والنيابة وبالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة، واذن فلا اعتداد بما أشار إليه الطالب من تصدير قرار تعيينه بأنه صدر عملا بقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ولا عبرة كذلك بأن تكون وزارة العدل طلبت تحويل

الوظائف الفنية بالمجموعة الرسمية إلى وظائف قضائية وأن توافقها اللجنة المالية على وجهة نظرها ، ولا بأن مجلس الوزراء أقر هذه الوجهة بقرار أصدره في سنة ١٩٣٦ ، ولا بما ورد بقوانين الميزانية المنوه عنها آنفا من أسباغ وصف الوظيفة القضائية على وظيفة الطالب بالمجموعة الرسمية — ذلك أن ضابط اعتبار الوظيفة من الوظائف القضائية إنما يستمد من القوانين الصادرة في هذا الشأن والمشار إليها فيما صنف ، وأن قانون ربط الميزانية لا يعتبر قانونا إلا من الناحية الشكلية فحسب أما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى إدارى لأنه لا يتضمن قواعد عامة مجردة كذلك التي يتضمنها بصفة عامة كل قانون .

وحيث إنه لما تقدم تكون هذه الهيئة — وقد أحيل إليها هذا الطلب "الذى كان مقدما للجمعية العمومية لمحكمة النقض" عملا بالمادة ٣ من القرار بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — غير مختصة بنظره .

---

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، وفهم يدي  
الجندي ، ومحمود حلي خاطر ، والحسين العوضي ، ومجد رفعت ، وعادل بونس ، ومحمود القاضي  
المستشارين .

( ٥ )

الطلب رقم ٨٧ سنة ٢٥ "رجال القضاء" :

( أ ) إحالة "سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى" . إختصاص .

إقتضاه على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية  
واحدة . الم ١٣٥ مرافعات .

عدم امتداده إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتهاء الوظيفة القضائية  
إلا ينص خاص .

( ب ) إجراءات الطالب "التقوير به" . إحالة . إختصاص . مرتبات .

نقض "إجراءات الطعن" "تقرير الطعن" .

إحالة محكمة القضاء الإداري إلى محكمة القضاء لطن في قرار صادر من اللجنة القضائية  
بوزارة العدل بتسوية مرتب عضو نيابة على أساس قانون استقلال القضاء إعمالاً للقانون  
٥٥/٢٤٠ . تصريحها مع الإحالة بعدم اختصاصها بنظر المنازعات الخاصة بمرتبات  
رجال القضاء . معناه فصلها في (١) عدم الاختصاص وإسقاطها القرار الصادر من اللجنة  
لأنه صدر في غير ولاية (٢) إحالة الدعوى إلى محكمة النقض .

عدم جواز الإحالة . عدم تقديم الطلب بالأوضاع المقررة في الم ٤٢٩ مرافعات .  
عدم قبوله شكلاً .

١ - يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك  
القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما يقتصر على حالات  
عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة .



ولا يمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .

٢ - إذا كان الطالب قد تظلم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل وأسس تظلمه على أنه عين معاوناً للنيابة ثم رقى مساعداً ولم تسو وزارة العدل مرتبه المحدد في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وإعمالاً عامته بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فاستجابت اللجنة إلى طلبه ، فطعننت وزارة العدل في هذا القرار لدى محكمة القضاء الإداري وأثناء سير النزاع صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فأحالت محكمة القضاء الإداري الدعوى إلى محكمة النقض عملاً بالقانون المذكور وصرحت في أسباب حكمها أنها غير مختصة بنظر المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء وأن محكمة النقض قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ هي المختصة وحدها ، فإن معنى ذلك أن حكمها في الواقع قد فصل في الأمرين كليهما الأمر الأول يتعلق بعدم الاختصاص ومؤداه إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية والأمر الثاني يتعلق بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض ، ولما كانت الإحالة غير جائزة وكان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ، فإن الطلب يكون غير مقبول شكلاً \*

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب - على ما يبين من أوراقه - تتحصل في أن الطالب تظلم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل وقيد تظلمه برقم ١٠٥٢ سنة ٢٠٠٢ ق -

---

ملاحظة \* : صدرت أحكام مماثلة في نفس الجلسة في الطلبات أرقام ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ سنة ٢٠٠٢ ق ، وفي الطلبين رقمي ٦٣ ، ٨٢ سنة ٢٠٠٢ ق بجلسته ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ .

وأُسسه على أنه عين معاوناً للنيابة ثم رقي مساعد نيابة في ٣١/١٠/١٩٥٢ ولم تسو وزارة العدل مرتبه المحدد في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وإنما طابته بالقانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة الذي تنص المادة ٢/١٣٥ منه على منح معاون النيابة مرتباً شهرياً قدره ١٥ جنيهاً بعلاوة قدرها ٢٤ جنيهاً كل سنتين إلى أن يعين وكيلاً للنيابة من الدرجة الثالثة، وطلب الحكم له بأحقته لمرتب مساعد نيابة المقرر في قانون استقلال القضاء من تاريخ ترقية مساعداً للنيابة مع دفع الفرق المترتب على هذا التعديل - ودفعت وزارة العدل بعدم اختصاص اللجنة بنظر التظلم تأسيساً على أن محكمة النقض بجميعيات العمومية هي التي تختص دون غيرها بنظر طلبات رجال القضاء، فأصدرت اللجنة في ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ قرارها برفض الدفع بعدم الاختصاص وبأحقية الطالب في أن يكون مرتبه ( ٢٤٠ - ٣٠٠ ) جنيه سنوياً بعلاوة ٢٤ جنيهاً كل سنتين اعتباراً من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة وما ترتب على ذلك من آثار، فطلعت وزارة العدل في هذا القرار لدى محكمة القضاء الإداري، وتقيد الطعن برقم ٧٠٥٢ سنة ٨ ق محكمة القضاء الإداري، وطلبت أصلياً - قبول الدفع بعدم الاختصاص - واحتياطياً - إلغاء قرار اللجنة ورفض الطالب، وأثناء سير النزاع أمام محكمة القضاء الإداري صدر القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فأصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً في ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٥ بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض عملاً بالقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ وقالت في أسباب حكمها " إن محكمة النقض قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ هي المختصة وحدها بالنظر في المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء ومن ثم فقد زال اختصاص هذه المحكمة ويتعين إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة " .

وحيث إن وزارة العدل دفعت لدى هذه الهيئة بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق المرسوم في القانون تأسيساً على أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ لم يعدل في اختصاص هذه المحكمة في شئون مرتبات ومعاشات رجال القضاء والنيابة بل جاء مؤكداً لاختصاصها وطلبت احتياطياً رفض الدعوى كما دفعت

النباة العامة كذلك بعدم قبول الطلب تأسيسا على عدم جواز الإحالة وطلبت احتياطيا رفض الطلب .

وحيث إن محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها أنها غير مختصة بنظر هذا النوع من المنازعات وخلعت من بحثها وقضائها في هذه المسألة في أسباب الحكم إلى القضاء بالإحالة - ومعنى ذلك أن حكمها في الواقع قد فصل في الأمرين كليهما الأمر الأول يتعلق بعدم الاختصاص ومؤداه إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية ، والأمر الثاني يتعلق بإحالة الدعوى إلى هذه الهيئة .

وحيث إن هذه الإحالة غير جائزة قانونا - ذلك أنه يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما يقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة - ولا يمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية - إلا بنص خاص - ولما كانت الإحالة غير جائزة وكان الطلب لم يقدم إلى هذه المحكمة بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء - فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا .



## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠

بإضافة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد زاد جابر ،  
وفهم الجندى ، ومحمود حلى خاطر ، والحسينى الوضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ورشاد القندى ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

(٦)

الطلب رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق "رجال القضاء" :

(١) ، (ب) ، (ج) علاوات "القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى لقرار  
مجلس الوزراء الصادر فى ١٢/٨/١٩٤٧". اختصاص .

مفهومة — إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا والقرارات  
والأحكام التى أصبحت نهائية .

نطاقه — إشتال كلبة "الدعاوى" تظلمات رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية  
أو المحاكم الإدارية .

أثر اعتبار الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية —  
امتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١١/٥/١٩٥٥ أن قرار مجلس الوزراء الصادر — بشأن منح علاوة  
لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيئاتهم عن زملائهم الذين هم  
أحدث منهم فى أقدمية الدرجة — أصبح ملغى من وقت صدوره ،  
ولا يترتب عليه أى أثر إلا بالنسبة للتسويات التى تمت فعلا والقرارات  
والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية التى أصبحت  
نهائية — وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيا كانت الجهة  
القضائية التى تنظرها وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

٢ — تشمل كلمة "الدعوى" في مفهوم هذا القانون التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .

٣ — القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ إذ نص في مادته الثانية على اعتبار الدعوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى منتهية بمجرد نفاذه — فإنه يتمتع على الجهة القضائية المنظورة أمامها الدعوى بحث أية مسألة أخرى سواها منها ما كان خاصا بالشكل أو الاختصاص\* .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب على ما بين من الأوراق — تلخص في أن الطالبين تقدما إلى اللجنة الإضافية لجميع مصالح الحكومة بالاسكندرية بطليين أحدهما من الأول قيد برقم ١٠٢٠ سنة ٢ ق والآخر من الثاني قيد برقم ١٠١٢ سنة ٢ ق طالبين أحقيتهما لموتب لا يقل عن مرتب من رهم بعدهما في الأقدمية من رجال القضاء تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٨/١٢ . فدفعت وزارة العدل بعدم اختصاص اللجنة بنظر الطلبين . وبتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦ أصدرت اللجنة قرارها بضم هذين الطالبين ورفض الدفع وبأحقية الطالبين في أن يسوى راتبهما على الوجه الذي طلباه — فطعن وزير العدل في هذا القرار أمام مجلس الدولة برقم ٦٢٠ سنة ٨ ق وطلبت الحكم — أصليا — بعدم اختصاص اللجنة القضائية بنظر تظلمات رجال القضاء —

---

ملاحظة\* : صدرت أحكام مماثلة في الجلسة ذاتها في الطلبات ٩٦ و ٩٧ و ٨٥ و ٨٦ و ١٦٧ و ١٦٨ سنة ٢٥ ق رجال قضاء ، وفي الطالبين ١٤٤ و ١٤٥ سنة ٢٥ ق رجال قضاء بجلاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، وفي الطلبات ٦١ و ٦٧ و ٧٢ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ١٥٣ و ١٥١ و ١٥٧ لسنة ٢٥ ق بجلاسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٠ .

واحتياطيا - بإلغاء قرار اللجنة ، ولدى هذه المحكمة قدم كل من الطالبين مذكرة طلب فيها أصليا الحكم بعدم قبول الطعن لإعلان الإحالة واحتياطيا - وفي حالة قبولها الحكم بعدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر الطعن بحالته المرفوع بها مع إلزام الوزارة بالمصاريف في الحالين . وقدمت وزارة العدل مذكرة طلبت فيها اعتبار قرار اللجنة سالف الذكر كأن لم يكن مع إلزام الطالبين بالمصروفات . كما قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها اعتبار التظلمين المرفوعين من الطالبين إلى اللجنة القضائية منتهيا واعتبار القرار الصادر من تلك اللجنة بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦ كأن لم يكن وذلك استنادا إلى القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ .

وحيث إن القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ الصادر في ١١/٥/١٩٥٥ إذ نص في مادته الأولى على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري يجلس الدولة والقرارات النهائية التي صدرت من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والتسويات التي تمت فعلا منذ صدور هذا القانون - يعتبر ملغيا من وقت صدوره قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيئاتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة " . وإذ نص في المادة الثانية على أنه "تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى وتعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدور هذا القانون وترد الرسوم الخاصة بها إلى أصحابها " . فقد دل على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ أصبح ملغى من وقت صدوره ولا يترتب عليه أي أثر إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية والمحاكم الإدارية التي أصبحت نهائية وتعتبر الدعاوى منتهية بنص القانون بمجرد نفاذه أيما كانت الجهة القضائية التي تنظرها وتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور - وتشمل كلمة الدعاوى في مفهوم هذا القانون - التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان



القضائية أو المحاكم الإدارية مما لا معدى معه من تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥٥ مآدام هذا القانون قد أصبح معمولاً به قبل الفصل فى موضوع المنازعة الحالية — والتزول على حكمه — والقضاء باعتبار التظلمين المرفوعين من الأستاذين ... متهمين واعتبار القرار الصادر لصالحهما كأن لم يكن — وما خاض فيه الطالبان بشأن عدم جواز الإحالة أو عدم الاختصاص لا محل له لأن ما نص عليه القانون من اعتبار الدعوى متبته<sup>١٧</sup> يمتنع معه على الجهة القضائية المفطورة أمامها الدعوى بمحت أى مسألة أخرى سواء منها ما كان خاصاً بالشكل أو بالاختصاص .

---

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد زواجار ،  
وفهم الجندى ، ومحمد حلي خاطر ، والحسين الموضي ، وعادل يونس ، ومحسن العباس ،  
ومحمود القاضي المستشارين .

( ٧ )

الطلب رقم ٦٥ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" :

( أ ) محكمة النقض "ولايتها" .

من شروطها أن يتوافر في مقدم الطلب صفة من الصفات المشار إليها في الم ٢٣ من  
الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء .

( ب ) و ( ج ) محكمة النقض "ولايتها" . إدارة التشريع . موظف .

"الموظف القضائي" .

استحداث إدارة التشريع بالقرار الوزاري ١١/٩/٤٦ . تعديل أحكام الق ٤٣/٦٦  
إصدار الق ٤٩/١٤٤ ينظم الأعضاء المكونين لها في سلك واحد مع رجال القضاء .  
عدم عرض أمر تعيين عضو إدارة التشريع على مجلس القضاء الأعلى ليس من شأنه يجب  
محكمة النقض من نظر طلبه والإبداء بما تراه في موضوعه .

( د ) محكمة النقض "ولايتها" . أقدمية .

مقصودة في المجال المتعلق بالأقدمية على النظر في طلب إلغاء القرارات .  
إقامة الطالب طلباته لا على أساس أن تمت قرارا إيجابيا أو سلبيا قد صدر في خصوص  
أقدميته بل على أساس أنها لم تكن محل قرار ما وطلبه إلى محكمة النقض تحديدها .  
مؤداه أن تحمل محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود . عدم قبول الطلب .

١ — مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص  
بنظام القضاء أن يتعقد الاختصاص لمحكمة النقض متى توافر في مقدم الطلب

صفة من الصفات المشار إليها في تلك المادة بأن يكون الطالب من رجال القضاء أو النيابة العامة أو من الموظفين القضائيين في المصالح المشار إليها فيها .

٢ — إدارة التشريع هي من إدارات الديوان العام بوزارة العدل وقد استحدثت بالقرار الوزاري الصادر في ١١/٩/١٩٤٦ — بعد صدور قانون استقلال القضاء ٦٦ لسنة ١٩٤٣ — وقد تدخل المشرع لتعديل أحكام هذا القانون بما يتفق وهذا الإنشاء وأصدر لهذا الغرض القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ — سلك فيه الأعضاء المكونين لها في سلك واحد مع رجال القضاء ، وقد جاء القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٦ مستكملاً لأوضاع هذه الوحدة بما أورده في مواضع مختلفة — من النصوص المحققة لهذا الغرض في مقام شرائط التعيين وأوضاعه والترقية والأقدمية .

٣ — إذا كانت وزارة العدل لم تنكر تحقق صفة الموظف القضائي في شاغل وظائف إدارة التشريع ولكنها ذكرت أن أمر تعيين الطالب عضواً مساعداً بها لم يعرض على مجلس القضاء الأعلى ، فإن هذا ليس من شأنه أن يوجب محكمة النقض عن نظر الطلب والإبداء في موضوعه بما تراه .

٤ — إذا كان الطالب يقيم طلباته لاهل أساس أن تمت قراراً إيجابياً أو سلبياً — قد صدر في خصوص أقدميته وأن هذا القرار هو محل طعنه — بل على أساس أن هذه الأقدمية لم تكن محلاً لقرار ما وأنه يطلب إلى محكمة النقض تحديدها على الوجه المبين بطلباته ، مما يتأدى منه أن تحمل الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود — وهو ما لا يتسع له ولايتها إذ هي مقصورة — في المجال المتعلق بالأقدمية — بحسب المفهوم من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء على النظر في طلبات إلغاء القرارات متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، فإن الطلب المقدم يكون غير مقبول .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار وبعد  
المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع - تتحصل على ما يبين من الأوراق - فى أنه بتاريخ  
٢ أبريل سنة ١٩٥٦ أبدى الطالب فى التقرير الذى ضمنه دهواه وطلباته أنه  
تخرج من كلية الحقوق فى سنة ١٩٣٩ وقيد بمجدول المحامين فى ٢٩ من أكتوبر  
سنة ١٩٣٩ ، ولمناسبة تعيينه بعد ذلك موظفاً فى الحكومة فى ١٢/٦/١٩٤٠  
نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين اعتباراً من ذلك التاريخ وفى ١٤ مارس  
سنة ١٩٤٥ ندب ليشغل وظيفة فنية بوزارة العدل ثم نقل لهذه الوظيفة نهائياً  
فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ وصدر قراران بقيد اسمه نظيراً عن الفترة بين توظيفه فى  
الحكومة فى ١٢/٦/١٩٤٠ وندبه للوظيفة الفنية بوزارة العدل فى ١٤ مارس  
سنة ١٩٤٥ واستمر الطالب فى وظيفته الفنية إلى تاريخ ١٤/٦/١٩٥١ حيث عين  
فى درجة وكيل نيابة من الدرجة الثانية بإدارة التشريع وفى ٣١/٥/١٩٥٢ صدر  
قرار بتعيينه عضواً مساعداً بإدارة التشريع (وقد أصبحت هذه الوظيفة الآن  
فى ميزانية إدارة التشريع عضو - بدلاً من عضو مساعد) ولما كان يشغل  
وظيفة قضائية ولم تحدد أقدميته للآن - فى كشف الأقدمية العامة لرجال  
القضاء منذ تعيينه فى درجة (وكيل نيابة ثانية) ولا بعد ذلك رغم ما تنص  
عليه المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الذى عين الطالب  
فى ظله من "أن تحدد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائى  
ويكون ذلك بمراعاة مدة الخدمة فى المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بمجدول  
المحامين العام" فإن وضع الأقدمية بالنسبة له محدد على هذا الأساس هو  
اعتبار أن مدة العمل الفنى الخاصة - تبدأ منذ قيده بمجدول المحامين العام  
فى ٢٩/١٠/١٩٣٩ وتستمر غير منقطعة حتى الآن - وتأسيساً على ذلك طلب فى  
التقرير قبول الطلب شكلاً وإدراج اسمه فى جدول الأقدمية العامة لرجال القضاء  
اعتباراً من ٢٩/١٠/١٩٣٩ على الوجه المبين بطلبه والزام وزارة العدل بالمصاريف .

وبمجلس ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ طلب احتياطيا مساواته في الأقدمية بالأستاذ ... (القاضي) وأبدى الطالب - فيما قدم من مذكرات تأييدا لطلبه - وردا على ما دفعت به وزارة العدل من عدم اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بنظر الطلب - أن صفته كموظف قضائي ثابتة من قرار تعيينه في ١٤/٦/١٩٥١ وكيل النيابة من الدرجة الثانية وتثبيتته في تلك الوظيفة من وقت التعيين ، ومن القراو الصادر في ٣١/٥/١٩٥٢ بترقيته إلى وظيفة عضو مساعد بإدارة التشريع بدرجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى مع منحه أول مربوط الدرجة وقدره ٥٤٠ جنيه في السنة ، ومن منحه علاوات هذه الدرجة اعتبارا من تاريخ الترقية ، ومن تطبيق أحكام القانون ١١٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص باختساب مدة معينة من العمل في المحاماة - من ضمن مدة الخدمة - بالنسبة للمعاش - وهذا القانون لا يطبق إلا على رجال القضاء والنيابة العامة والموظفين القضائيين ، كما طبقت عليه أيضا التعديلات التي جاءت بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ تعديلا لأحكام قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك فيما يختص بدماج درجة وكيل النيابة من الفئة الأولى مع الفئة الممتازة لمنح علاوة مقدارها أربعة جنيهات بدلا من ثلاثة جنيهات ونصف - ولا يقدح في صفته المتقدم ذكرها - أن أمر تعيينه لم يعرض على مجلس القضاء الأعلى ذلك أن هذا الإجراء لم تكن تستلزمه نصوص القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الذي عين الطالب في ظله في الوظائف المختلفة التي بأمرها - أما القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذي استلزم هذا الإجراء في الفقرة الخامسة من المادة السابعة فإن تاريخ نفاذه في سبتمبر سنة ١٩٥٢ لاحق على تعيين الطالب في تلك الوظائف - ذلك فضلا عن أن عرض التعيين في وظائف إدارة التشريع على مجلس القضاء إنما يكون لازما إذا كان من يراد تعيينه من رجال القضاء فإذا كان المعين من خارج هذا السلك فلايس ثم ما يدعوا لهذا العرض . وأبدت وزارة العدل في مذكرتها بالرد على الطلب - دفعا بعدم اختصاص محكمة النقض بنظره - قولا منها بأن الطالب ليس من رجال القضاء والنيابة العامة ولا يعتبر من الموظفين القضائيين بوزارة العدل وذلك تأسيسا على أن تعيينه وكيل النيابة العامة ثم ترفيته

عضوا مساعدا بإدارة التشريع لم تتبع فيهما الإجراءات القانونية التي نص عليها قانون استقلال القضاء ولا التقاليد التي جرى عليها مجلس القضاء الأعلى والمجلس الاستشاري الأعلى للنيابة العمومية. ولم تخطر بهذا التعمين أية إدارة من الإدارات التي يعنىها الأمر كإدارة التفتيش القضائي أو النيابة العامة أو إدارة المحاكم بل صدر قرار التعيين والترقية بالاستناد إلى مذكرة من إدارة المستخدمين كما هو الشأن المتبع بالنسبة للموظفين في غير الوظائف القضائية — وقدمت وزارة العدل في ملف الطلب خطابا من وزير العدل إلى نائب رئيس مجلس الدولة متضمنا وجهة نظره في الاعتراض على فتوى إدارة الفتوى والتشريع المؤرخة ١٩٥٩/٨/١٥ (السابق الإشارة إليها) والمتضمنة اعتبار الطالب من الموظفين القضائيين — وبهذا الخطاب يطلب الوزير عرض الأمر على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة — كما قدمت خطابا مؤرخا ١٩٥٩/١٠/٢٦ صادرا من رئيس هذا القسم — يفيد عدم ملائمة إبداء رأي في هذا الموضوع لأنه هو ذات موضوع الطعن المطروح على محكمة النقض — إذ يقوم الخلاف على تحديد التكليف القانوني لوظيفته وهل تعتبر من الوظائف القضائية بديوان الوزارة، وقدمت الوزارة أيضا صورة من الكتابين المتبادلين بين وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى في أغسطس سنة ١٩٤٣ — في أعقاب إصدار القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ في شأن استقلال القضاء — ويتضمن خطاب وزير العدل إقصاها منه عما انتواه من عرض أمر رجال القضاء الذين ينقلون إلى الوظائف الإدارية بالديوان على مجلس القضاء الأعلى — لاستطلاع رأي المجلس في هذا الشأن — ويتضمن خطاب رئيس مجلس القضاء — إقراره لهذا الوضع وترجييه به. وأبدت النيابة العامة رأيها في خصوص صفة الطالب بأنه لا يعتبر من الموظفين القضائيين إلا منذ تعيينه عضوا مساعدا بإدارة التشريع في ١٩٥٢/٥/٣١ ، أما قرار تعيينه في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية الصادر في ١٩٥١/٦/١٤ فإنه يعتبر قرارا معدوما لأنه من قبيل اغتصاب السلطة فلا يربط للطالب حقوقا ويجوز سمجه في أي وقت دون تقيد بمدة معينة وذلك لأن وظيفة وكيل النيابة من الدرجة الثانية لم يكن لها وجود في عداد الوظائف القضائية بإدارة التشريع كما بين



تلك من الاطلاع على ميزانية سنة ١٩٥٠ - سنة ١٩٥١ التي عين الطالب في ظل العمل بها - إذ الثابت فيها أن الوظائف القضائية بإدارة التشريع هي مدير عام ووكيل وعضوان ومساعدان بدرجة وكيل نيابة من الدرجة الأولى وأن الوضع استمر على هذا النحو في ميزانيات السنوات التالية إلى أن استبدلت وظيفة عضو بوظيفة مساعد ابتداء من ميزانية سنة ١٩٥٥ - سنة ١٩٥٦ تبعاً لإدماج قضاة الدرجة الثانية والأولى معاً بمقتضى القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ - وفيما يتعلق بوظيفة المساعد بإدارة التشريع قالت النيابة إن هذه الوظيفة تعتبر من الوظائف القضائية - طبقاً لقانون الميزانية ، ولا يستلزم قانون استقلال القضاء ٦٦ لسنة ١٩٤٣ للتمييز في هذه الوظيفة شروطاً خاصة - "وذلك خلافاً لما نص عليه في الفقرة الخامسة من المادة السابعة من القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢" - وكذلك لم يحدد القرار الوزاري الصادر في ١١/٩/١٩٤٦ بإنشاء إدارة التشريع الهيئات التي يختار منها الأعضاء الذين يعملون بها أو الشروط التي يلزم توفرها فيهم - وقد انتهت النيابة العامة إلى أنه والطالب يعتبر على الأساس المتقدم من الموظفين القضائيين فإن محكمة النقض تكون مختصة بنظر طلبه .

وحيث إن الدفع المقدم من وزارة العدل بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بنظام القضاء تنص على أن "تختص محكمة النقض دون غيرها بمنعقدة بهيئة جمعية عمومية - بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيين بالديوان العام وبمحكمة النقض والنيابة العامة - بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء ..." فإن مؤدى ذلك أن ينعقد الاختصاص لهذه المحكمة متى توفر في مقدم الطلب صفة من الصفات المشار إليها في تلك المادة بأن كان الطالب من رجال القضاء أو النيابة العامة أو كان من الموظفين القضائيين في المصالح المشار إليها فيها - ولما كانت إدارة التشريع التي يشغل الطالب وظيفة عضو مساعد بها - هي من إدارات الديوان العام - وقد استحدثت بالقرار الوزاري الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ - بعد صدور قانون استقلال القضاء ٦٦ لسنة ١٩٤٣

فقد تدخل المشرع لتعديل أحكام هذا القانون بما يتفق وهذا الانشاء وأصدر لهذا الغرض القانون ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ ونص بالمادة السادسة منه على صلاحية مديرتك الادارة للتعين في وظيفة مستشار بحكمة النقض شأنه في ذلك شأن المستشار بحكم الاستئناف - وأشار في المذكرة التفسيرية لهذا القانون إلى أنه « إذا فعل ذلك فانما يقر العدل بين شاغلي الوظائف القضائية المتساوية - ذلك أن هذه الهيئات المستحدثة للاختيار منها تجمعها جميعا ومستشارى الاستئناف وحدة المصدر والمؤهلات ودرجة الوظيفة وقاعدة الأقدمية الواحدة ». ثم قالت ان المشرع ان لم يفعل ذلك كان متناقضا مع نفسه بترتيبه هذه الوظائف في سلك القضاء وانتظامه اياها صعدا في سلمه ووقوفه بها عن بلوغ غايتها ... وفي ذلك ما يفيد ان المشرع بعد استحداث هذه الاداة الادارية في وزارة العدل سلك الأعضاء المكونين لها في سلك واحد مع رجال القضاء . وقد جاء القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ( الذى حل محل القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ) مستكملا لأوضاع هذه الوحدة بما أورده في مواضع مختلفة من النصوص المحقة لهذا الغرض في مقام شرائط التعيين وأوضاعه والترقية والأقدمية . ولما كان الطالب حين تقدم بطلبه هذا لمحكمة النقض في ١٩٥٦/٤/٢ - يشغل وظيفة مساعد بإدارة التشريع - وكانت هذه الوظيفة على ما سبق بيانه من الوظائف القضائية بالديوان العام - وكانت وزارة العدل من جهتها لم تنكر - في ردها على الطالب - تحقق صفة الموظف القضائي في شاغلي وظائف تلك الادارة - وان كانت قد ذكرت أن أمر تعيين الطالب عضوا مساعدا بها لم يعرض على مجلس القضاء الأعلى - الأمر الذى ليس من شأنه أن يحجب هذه الهيئة عن نظر الطلب والابداء في موضوعه بما تراه - لما كان ذلك فان الدفع بعدم الاختصاص يكون في غير محله فيتعين رفضه والتقرير باختصاص هذه الهيئة بنظر الطلب .

وحيث إنه في خصوص ما طلبه الطالب بالتقرير - من ادراج اسمه في جدول الأقدمية العامة لرجال القضاء اعتبارا من ١٩٣٩/١٠/٢٩ - وما طلبه احتياطيا في جلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ من مساواته في الأقدمية بالأستاذ ... ..

القاضي فانه لما كان الطالب يقيم هذه الطلبات — لا على أساس أن تمت قرارا ايجابيا أو سلبيا — قد صدر في خصوص أقدميته وأن هذا القرار هو محل طعنه — بل على أساس أن هذه الأقدمية لم تكن محلا لقرار ما — وأنه يطلب إلى هذه الهيئة تحديدها على الوجه المتقدم بيانه — مما يتأدى منه أن تحمل هذه الهيئة محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود — وهو ما لا تتسع له ولايتها — إذ هي مقصورة — في المجال المتعلق بالأقدمية — بحسب المفهوم من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء السابق الإشارة إليها — على النظر في طلبات الغاء القرارات "متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة" — لما كان ذلك فان الطلب المقدم من الطالب يكون غير مقبول .

---



## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ، وفهيم الجندى ، ومحمود حلى خاطر ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت ، وعادل يونس ، ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٨ )

الطلب رقم ١٣ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" :

معاشات . محاماة .

عدم جواز ضم مدة الاشتغال بالمحاماة إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش إلا إذا كان الطالب سبق له ممارسة مهنة المحاماة . الت ١١٤ / ٥٠

المدة التى يجوز ضمها هي مدة الاشتغال الفعلي بالمحاماة لا الحكي وفقا للم ١٨ الت ٩٨ / ٤٤ . محاماة .

يبين من صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ ومذكرته التفسيرية أنه لا يجوز ضم مدة الاشتغال بالمحاماة إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش إلا إذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة المحاماة وأن المدة التى يجوز ضمها — في المواد المبينة بالقانون — هي مدة الاشتغال الفعلي بالمحاماة — فلا تدخل في نطاق المادة المذكورة المدة التى يكون الطالب قد قضاهما فيما يعتبر اشتغالا حكما بالمحاماة وفقا لنص المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل على ما يستفاد من الأوراق في أن الطالب حصل على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٤٠ وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٤١ عين بقسم قضايا الحراسة على أموال الرعايا الألمان وفي ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ قيد اسمه بمجدول المحامين العام في قسم المحامين تحت التمرين وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٥ قررت لجنة قبول المحامين بحكمة استئناف مصر بناء على طلب نقابة المحامين نقل اسم الطالب إلى قوائم المحامين غير المشتغلين وأخطر الطالب بهذا القرار في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٥ . استمر الطالب في قسم قضايا الحراسة إلى أن عين وكيلا للنائب العام من الدرجة الثالثة بالمرسوم الصادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ ورقى بعد ذلك وكيلا للنائب العام من الدرجة الثانية ثم وكيلا من الدرجة الأولى وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عين قاضيا من الدرجة الثانية وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ قدم طلبا بضم مدة اشتغاله بالمحاماة إلى مدة خدمته المحسوبة في الماش وذلك تأسيسا على نصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وفي ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قدم طلبا بالاستقالة وفي ٩ منه قبل طلبه وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قدم طلبا بصرف ما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته محسوبا ضمنها مدة اشتغاله بالمحاماة . ثم سويت مكافأته على أساس مدة عمله بالنيابة العامة والقضاء وصرفت له في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ . وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٦ قدم طلبه الحالي بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة طلب فيه الحكم أصليا بتسوية مكافأته على أساس ضم مدة مساوية لمدة خدمته في الوظيفة - واحتياطيا - بضم مدة سنتين وثمانية أشهر وهي المدة بين القيد في الجدول

والنقل إلى جدول المحامين غير المشتغلين إلى مدة خدمته وتسوية مكافآته على هذا الأساس مع إلزام وزارة العدل بأن تدفع له على سبيل التعويض الفرق بين هذا المبلغ والمبلغ الذى يطالب به أصلا — ويقول الطالب تبريرا لطلباته إن مدة اشتغاله بالمحاماة بدأت منذ ١٩ من مارس سنة ١٩٤١ تاريخ إلحاقه بقسم قضايا الحراسة — وانتهت فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ تاريخ تعيينه وكيلًا للنائب العام وإن المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نصت على أن يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف كل زمن قضاء الطالب فى الأعمال الفنية الأخرى التى تقرها لجنة قبول المحامين وأن لجنة قبول المحامين بمحكمة مصر الابتدائية أصدرت بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قرارا اعتبرت فيه عمله بالحراسة عملا فنيا قضائيا كما قررت احتسابه من مدة الاشتغال بالمحاماة فيتعين إعمال هذا القرار وترتيب آثاره القانونية خصوصا وأن هذا القرار قد روى عند تعيينه — الطالب — وكيلًا للنائب العام ، ويستطرد الطالب قائلا إنه إذا لم يؤخذ بهذا القرار فالثابت أنه قيد فى جدول المحامين العام بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ واستمر محاميا مشتغلا حتى تاريخ تعيينه وكيلًا للنائب العام وأنه لا محل للتحدى بقرار لجنة القبول بمحكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٤٥ وذلك أولا لأنه ليس قرارا إداريا فلا يكسب حجية بعدم الطعن فيه ولأنه — الطالب — استمر محاميا مشتغلا بالفعل وفقا لتصريح صادر له من رئيس لجنة قبول المحامين بمحكمة مصر بالمرافعة فى قضايا الحراسة وثانيا لأن القرار باطل لصدوره دون دعوة الطالب لسماع أقوله أمام اللجنة عملا بنص المادة ٨ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وثالثا لأن القرار يخفى على واقعة غير صحيحة إذ توهمت اللجنة أنه من فى قسم قضايا الحراسة بعد قيده فى جدول المحامين فى حين أن تعيينه سابق على القيد — ويقول الطالب أخيرا إنه مل فرض أن هذا القرار قد كسب حجية بعدم الطعن فيه فإنه يبقى بعد ذلك حقه فى ضم المدة من ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ إلى ١٩ من مايو سنة ١٩٤٥ كما ينشأ له حق



جديد هو تعويضه عن الضرر المترتب على ذلك القرار الباطل — هذا الضرر الذى يتمثل فى قيمة الفرق بين المكافأة على أساس ضم هذه المدة الأخيرة — والمكافأة على أساس ضم المدة المبينة فى طلبه الأصلى .

ومن حيث إن دفاع وزارة العدل يتحصل فى أن الطالب وإن كان قد اشتغل بأعمال قانونية إلا أنه لم يشتغل بالمحاماة فعلا فليس له أن يطلب الاستفادة من أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ — كما أبدت النيابة العامة رأيها فى مذكرتها بما يتفق مع وجهة نظر الوزارة وذلك للأسباب المبينة تفصيلا فى هذه المذكرة .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ نصت على أنه "استثناء من حكم المادتين ١٣ و ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المملكية تحسب فى المعاش مدة الاشتغال بالمحاماة لكل من سبق له الاشتغال بهذه المهنة إذا عين فى إحدى الوظائف الآتية : ( ١ ) وظائف القضاء أو النيابة العامة من درجة وكيل نيابة فما فوقها " . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يلى : "فقد كان من الطبيعى أن تلجأ الحكومة إلى محيط المحامين بالذات لتستعين بمواهبهم فى تأدية الرسالة المطلوبة سواء كان ذلك فى وظائف القضاء أم النيابة أم المحاماة فى إدارة قضايا الحكومة والى تحتاج إلى قوى الكفاءة القانونية وتعنى المحامين الذين صقل المران ثقافتهم ووسع دائرة خبرتهم وهياهم للاعتماد عليهم فى القيام بأعباء الواجبات الجديدة على أتم وجه ولكن العناصر المنازعة من المحامين تتحجم بطبيعة الحال عن قبول الوظائف الحكومية إذا كان من شأنها أن تهدد ماضيهم ولا تحتسب لهم مدة اشتغالهم بالمهنة فى معاشهم أسوة بزملائهم خريجي دفعاتهم ممن سبق أن آثروا الوظائف الحكومية عند تخرجهم على الاشتغال بالمحاماة . ولما كان من المفروض أن يجذب هذا التشريع إلى الوظائف الحكومية محامين طال عهدهم بممارسة المهنة ... " .

ويبين من هذا الذى ورد فى المذكرة التفسيرية عن حكمة التشريع ومن صريح نص المادة الأولى المشار إليه أنه لا يجوز ضم المدة إلا إذا كان الطالب قد سبق له

ممارسة مهنة المحاماة — وأن المدة التي يجوز ضمها — في المواد المبينة  
بالقانون — هي مدة الاشتغال الفعلي بالمحاماة — فلا تدخل في نطاق المادة  
المذكورة المدة التي يكون الطالب قد قضاهما فيما يعتبر اشتغالا حكما بالمحاماة  
وفقا لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ — وعلى ذلك يكون غير  
مجد تمسك الطالب بما انتهت اليه لجنة قبول المحامين بمحكمة مصر الابتدائية  
بقرارها الصادر في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ من اعتبار الطالب محاميا مشغولا  
تأسيسا على نص المادة ١٨ سالفة الذكر ، كما يكون غير مستجيب لتعيب القرار —  
الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٥ قبول المحامين بمحكمة استئناف مصر — بنقل  
امم الطالب إلى جدول المحامين غير المشغلين — اما ما يدعيه الطالب من اشتغاله  
بالمحاماة فعلا إذ كان يقوم بالمرافعة في قضايا الحراسة أمام المحاكم فلم يتم  
عليه دليل من الأوراق المقدمة بالملف .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطلب .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن دارد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد قواد جابر ، وفهيم الجندى ، ومحمود حايى خاطر ، والحسينى موسى ، ومحمد رفعت ، ورشاد القدسى ، ومحسن العباس ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٩ )

الطلب رقم ١٥ لسنة ٢٨ ق " رجال القضاء " :

( ١ ) تفتيش قضائى .

إجراء التفتيش على أعمال الطالب فى الفترة من ١٩٤٩ عند تعيينه وكيل النيابة العامة من الدرجة الأولى الممتازة إلى تعيينه رئيس محكمة سنة ١٩٥٦ . تضمن تقاريره تقديره " بدرجة فوق المتوسط " " قريب من الكف " " وكف " . تفتيش أعماله بمعرفة مدير التفتيش سنة ١٩٥٨ والتبويب بوفرة إنتاجه وكفايته الفنية . تقرير تفتيش سنة ١٩٥٧ ينسب إليه صالة إنتاجه وعدم كفايته — لا يعادف الحقيقة . عدم الاعتداد به .

( ب ) ترقية .

مقارنة ماورد بملفات زملاء الطالب الذين تخطوه فى لارتبة بماورد فى الملف السرى له . عدم وجود تمت مقتضى لتخطيه . تعين إلغاء القرار المطعون فيه فى هذا الخصوص .

١ — متى كان يبين من الاطلاع على الملف السرى الخاص بالطالب أنه قد أجرى التفتيش على أعماله المختلفة فى الفترة التى مضت بين تعيينه وكيل النيابة العامة من الدرجة الأولى الممتازة فى سنة ١٩٤٩ وتعيينه رئيس محكمة فى سنة ١٩٥٦ وقدمت تقارير تضمن أولها تقديره بدرجة " فوق المتوسط " والثانى تقديره بدرجة " فوق المتوسط " وتضمن الثالث تقديره بدرجة " قريب من الكف " وتضمن الأخيران تقديره بدرجة " كف " ، وكان يبين أيضا أن مدير التفتيش القضائى قام بنفسه فى سنة ١٩٥٨ بتفتيش أعمال الطالب فى الفترة من



أول فبراير سنة ١٩٥٨ إلى آخر مارس سنة ١٩٥٨ وقدم تقريراً خلاص في نتيجته إلى وفرة إنتاجه وكفايته الفنية، فإنه على ضوء هذه التقارير والمستندات المقدمة من الطالب بملف الطعن يكون تقرير التفتيش عن عمله في سنة ١٩٥٧ — إذ نسب إلى الطالب ضآلة إنتاجه وعدم كفايته الفنية — لم يعادف الحقيقة.

٢ — متى كان يبين من الاطلاع على البيانات المستخرجة من الملفات السرية لزملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه ، ومقارنة ما ورد فيها بما ورد في الملف السري للطالب — ومع عدم الاعتداد بتقرير التفتيش عن عمله في سنة ١٩٥٧ ، أنه لم يكن ثمة ما يقتضى تخطيه في الترقية إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه — في هذا الخصوص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ صدر قرار جمهوري طعن الطالب فيما تضمنه من إغفال ترقيته إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها وطلب أن يقضى له بالطلبات المبينة بصدر هذا الحكم مؤمسا طعنه على أن القرار مشوب بخالفة القانون — وفي بيان ذلك قرر الطالب — أنه حصل على ليسانس الحقوق مع مرتبة الشرف في سنة ١٩٣٥ ثم على دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص والقانون العام وعين عضواً بالنهاية العامة ثم تدرج في المناصب القضائية إلى أن عين رئيساً لمحكمة سوهاج الابتدائية في سنة ١٩٥٦ ونقل رئيساً لمحكمة الاسكندرية الابتدائية في سنة ١٩٥٧ ثم أغفلت ترقيته بالقرار المطعون فيه استناداً إلى تقرير وضعه أحد المفتشين القضائيين عن عمل الطالب خلال فترة رياسته لمحكمة سوهاج ذهب فيه واضع التقرير إلى أن إنتاج الطالب ضئيل وأنه

يغيب عنه حكم القانون في السهل من القضايا وأن معلوماته القانونية لم تبلغ الحد المرجو وكان هذا التقرير محل اعتراض الطالب في الميعاد القانوني فضلا عن تناقضه مع تقارير التفتيش السابقة عليه والتالية له وهي ناطقة بجميعها بوفرة إنتاجه وبكفايته الفنية الممتازة وارتكن الطالب تأييدا لظعنه إلى ما ورد بملفه السرى وإلى المستندات المقدمة منه بملف الطعن ومنها صور بعض الأحكام الصادرة من الدائرتين اللتين كانا يرأسهما بحكمته سوهاج والاسكندرية — وطلب إجراء مقارنة بين درجة أهليته ودرجات أهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وتخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه وخلص من ذلك كله إلى أن هذا القرار مشوب بخالفة المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ التي نصت على وجوب مراعاة درجة الأهلية عند الترقية — وقد قررت المحكمة تمهيدا للفصل في الطعن ضم الملف السرى للطالب وتكليف وزارة العدل بتقديم بيانات مستخرجة من السجلات السرية لمن تخطوا الطالب في الترقية وكانوا يلونه في الأقدمية فضم الملف السرى كما قدمت البيانات المشار إليها .

ومن حيث إن دفاع وزارة العدل يتحصل في أن الطالب لم يكن وقت صدور القرار المطعون فيه قد بلغ درجة الأهلية التي بلغها زملاؤه الذين رفقوا وأن القاعدة التي أقرها مجلس القضاء الأعلى ضابطا للترشيح للترقية هي وجوب استقرار المرشح في درجة "فوق المتوسط" بأن يكون التقديران الأخيران يشهدان له ببلوغ هذه الدرجة . وقد عقب الطالب على هذا الدفاع بمذكرة تمسك فيها بوجوب إهدار التقرير الذي اتخذ أساسا لإغفال رقيته وقرر بأن القاعدة التي أشارت إليها الوزارة في مذكرتها لم يشترط مجلس القضاء الأعلى اتباعها في حالة الترقية من درجة رئيس محكمة إلى درجة مستشار أو ما يعادله وذكر أسماء بعض السادة المستشارين مقررا أنهم رفقوا في حركات قضائية سابقة دون التقيد باتباع القاعدة المنووعة عنها وأضاف إلى ذلك أنه هورقي إلى وظيفة مستشار في سبتمبر سنة ١٩٥٨ ولم يكن قدم بملفه بعد التقرير المعارض عليه سوى تقرير واحد قدر فيه بدرجة "فوق المتوسط" .

ومن حيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة انتهت فيها إلى أن تقدير أهلية الطالب ومقارنة درجتها بدرجة أهلية من تخطوه في الترقية - متروك أمره للمحكمة وحيث إنه بالاطلاع على الملف السري تبين لهذه المحكمة أنه قد أجرى التفتيش على أعماله المختلفة في الفترة التي مضت بين تعيينه وكيلا للنياية العامة من الدرجة الأولى المتنازة في سنة ١٩٤٩ وتعيينه رئيسا للمحكمة سوهاج الابتدائية في سنة ١٩٥٦ وقدمت أربع تقارير تضمن أولها تقديره بدرجة "فوق المتوسط"، وتضمن الثاني تقديره بدرجة "فوق المتوسط"، وتضمن الثالث تقديره بدرجة "قريب من الكفاءة"، وتضمن الأخير أن تقديره بدرجة "كفاءة"، كما تبين أيضا أن مدير التفتيش القضائي قام بنفسه في شهر أغسطس سنة ١٩٥٨ بتفتيش أعمال الطالب في الفترة من أول فبراير سنة ١٩٥٨ إلى آخر مارس سنة ١٩٥٨ وقدم تقريراً خلص في نتيجته إلى أن إنتاج الدائرة التي يرأسها - الطالب - خلال الفترة كان مقبولا في القضايا المدنية وحسنا في القضايا الجنائية وأنه اضطلع بأكثر من نصيبه نوعا وعددا وأنه يحرق أحكامه بعناية ملحوظة فيضمنها وقائع النزاع ومطالبات الخصوم وأسانيدهم في عبارة حسنة وصياغة ممتازة وأنه يتولى حصر نقاط النزاع المختلف عليها ويرد عليها ردا قانونيا سليما في غالب الأحيان وتدل طريقة معالجته للبحوث التي صادفته على كفاية معلوماته القانونية وأن وزنه للدليل وتقديره للعقوبة سليان وأنه نزيه ومستقيم . وترى المحكمة على ضوء هذه التقارير والمستندات المقدمة من الطالب بماف الطعن أن تقرير التفتيش عن عمله بمحكمة سوهاج في سنة ١٩٥٧ - إذ نسب إلى الطالب خدالة لإنتاجه وعدم كفايته الفنية - لم يعصادف الحقيقة .

وحيث إنه بالاطلاع على البيانات المستخرجة من الملفات السرية لزملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه ومقارنة ما ورد فيها بما ورد في الملف السري للطالب - ومع عدم الاعتداد بتقرير التفتيش سالف الذكر - بين أنه لم يكن ثمة ما يقتضي تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها ومن ثم يتعين إلغاء القرار في هذا الخصوص - أما تحديد أقدمية الطالب وتسوية مرتبه فمن شأن وزارة العدل إجراؤها كنتيجة لازمة لإلغاء القرار .

ومن حيث إن الطالب قرر بجلسته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ بتزوله عن طلب التعويض فيتعين الحكم بذلك .



## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد حسن داود نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ،  
ومحمد قزاد جابر ، وفهم الجندى ، ومحمود خاطر ، والحسين العوضى ، وعادل يونس ، ومحسن العباس ،  
ومحمود القاضي المستشارين .

( ١٠ )

الطلب رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" :

مرتبات . علاوات .

( ١ ) الق ١٨٨/١٩٥٢

مرتب المستشار كان ثابتاً ومحدداً بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة . سلم التدرج  
في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة مستشار انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .

( ب ) الق ١٢٢/١٩٥٥

رفع مرتب المستشار وجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ — ١٥٠٠ جنيه وعلاوة  
١٠٠ جنيه كل سنتين . استحداث نظام التدرج في العلاوات . الضابط في تحديد مبدأ  
مريان استحقاق العلاوة هو تاريخ التعيين في وظيفة مستشار . عدم الاعتماد بتاريخ  
آخر علاوة كانت قد منعت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار .

( ج ، د ، هـ ) الق ٥٦/١٩٥٩

رفعه مربوط الدرجة المالية للمستشارين يجعلها من ١٣٠٠ — ١٧٠٠ جنيه  
وعلاوة ١٠٠ جنيه كل سنتين . عدم استحداثه بل تحديد في شأن مرتباتهم ونظام التدرج  
في علاواتهم وتحديد مبدأ مرياتها واستحقاقها . القاعدة كانت مقررة فعلا  
بالي ٢٢١/٥٥ .

ما عناه الق ٥٦/٥٩ من قوله "يمنح للعلاوة المقررة بحسب القانون" .  
تعبيره هذا بدلا من تعبيره السابق في الق ١٢٢/١٩٥٥ من اعتبار علاواتهم  
محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية . لا يغير شيئا .

النص على إلغاء ما يخالف أحكامه لا يعنى إلغاء قاعدة تحديد مريان علاوة  
المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار التي كان يتضمنها الق ١٢٢/١٩٥٥

١ — مرتب المستشار بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف وكذلك المحامي العام وفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ كان ثابتاً ومحددًا بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة وسلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة المستشار قد انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .

٢ — إذ رأى المشرع أن يرفع مرتب المستشار بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وأن يجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ — ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين وأن يستحدث نظام التدرج في العلاوات بالنسبة لوظائف المستشارين — حرص على تحديد مبدأ سريان استحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار وذلك بإضافة فقرة جديدة إلى البند الثالث من القواعد الملحقه بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أفصح بها عن قصده في وضع قاعدة عامة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين وعن رغبته في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من كان يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون أو من عين بعد نفاذه واعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم دون اعتداد أو اعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار .

٣ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية إذ نص على رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٣٠٠ — ١٧٠٠ جنيه بدلا من ١٣٠٠ — ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ، ونص في الفقرة الثانية من القواعد الملحقه به على أن " كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح مربوط الدرجة عند التعيين على أن يمنح العلاوة المقررة بحسب القانون " — لم يستحدث جديدا بشأن مرتبات المستشارين ونظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريان تلك العلاوات واستحقاقها إذ أن هذه القاعدة كانت موجودة ومقورة فعلا بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وهي التي عنها المشرع بقوله " بحسب القانون "

أى القانون الذى استحدثها والذى كان ساريا فعلا عند صدور القانون الجديد  
رقم ١٩٥٩/٥٦

٤ — تعبير القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بقوله ”تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون“ بدلا من تعبيره السابق فى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تلك العلاوات واعتبارها ”محموعة من تاريخ التعيين فى درجاتهم الحالية“ — لا يغير من الأمر شيئا لأن المشرع لم يرحب حاجة إلى تكرار النص على تلك القاعدة السابق تقريرها وهى تحديد سر يان العلاوة من تاريخ التعيين بالنسبة للمستشارين وهى التى توخى بها المشرع تحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة الواحدة كما قصد بها الموازنة بين الأقدميات والمحافظة على ترتيبها والحرص على استقرارها وعدم الإخلال بها بين أصحابها .

• — النص فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على إلغاء ما يخالف أحكامه لا يعنى إلغاء قاعدة تحديد سر يان علاوة المستشارين من تاريخ تعيينهم فى وظيفة المستشار والتي كان يتضمنها القانون السابق ٢٢١ سنة ١٩٥٥ — وليس فى بقاء هذه القاعدة أو استمرار العمل بها ما يخالف أحكام القانون الجديد لأن هذه القاعدة هى التى قصد المشرع توكيده بقاءها واستمرار العمل بها بالنص على شمولها للمستشارين الحاليين ومن فى درجاتهم تحقيقا للمساواة وحفظا للأقدمية بين المستشارين ، هذا فضلا عن أن القول بغير ذلك فيه إرتداد بهذه العلاوات وتحديد مواهدها واستحقاقها بأثر رجعى إلى ما قبل العمل بالقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ بغير نص صريح فى ذلك بعد أن كانت قد إنقطعت صلة المستشارين بهذه العلاوات بمجرد التعيين فى وظيفة مستشار . \*

---

\* صدرت أحكام مماثلة فى نفس الجلسة فى الطلبات أرقام من ٢٧ — ٢٩ ،

٣١ — ٣٦ ومن ٣٨ — ٤١ سنة ٢٩ ق رجال القضاء .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطاب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى على ما بين من الأوراق تتحصل في أن الطالبين أقاموا هذه الدعوى بعريضة أودعت قلم كتاب هذه المحكمة في أول يولييه سنة ١٩٥٩ طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم لعلاواتهم الدورية المستحقة لأولهم في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وللباقي اعتباراً من ١/٥/١٩٥٩ وصرف ما تجدد لهم منها وقالوا بياناً لدعواهم أنهم منذ أن عينوا في السلك القضائي وهم يستحقون علاواتهم الأول في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ والباقيان في أول مايو من كل سنة وقد عين الأول مستشار بمحكمة استئناف أسبوط اعتباراً من ٢٣/٤/١٩٥٨ كما عين الثاني والثالث مستشارين بمحكمة استئناف أسبوط اعتباراً من ١/١٠/١٩٥٨ بمقتضى القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ١٥/٩/١٩٥٨ ولم يمنحوا العلاوة العادية المقررة لأولهم في ١٥/٩/١٩٥٨ وللباقيين في ١/٥/١٩٥٩ وهو الموعد الذي كان محدداً لعلاواتهم الدورية منذ تعيينهم في السلك القضائي وهو أمر ينطوي على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لذلك رفعا هذه الدعوى بطلب منحهم العلاوة في الموعد المطلوب وصرف ما تجدد لهم منها ذلك أنه طبقاً للقانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ أصبح مرتب المستشار إذا مبدأ ونهاية بعد أن كان ثابتاً بمقتضى القانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وقد تضمن القانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ المشار إليه حكماً وقتياً نظم بمقتضاه حال المستشارين المعيّنين قبل نفاذه من مقتضاه أن تحسب المدة المقررة لعلاوات هؤلاء المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة مستشار ولما أن صدر القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية نص على أن من يعين في وظيفة مرتبة في درجة ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون وتعتمد حذف

الفقرة السابق إضافة إلى القانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ لأنها كانت تنظم حكما وقتيا أنتج أثره وزال مقتضاء وأن قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ إذ نص على القاعدة الواردة بالبند الثاني المشار إليه وحذف الفقرة المضافة إلى البند الثالث الخاص بالمستشارين المعيّنين قبل نفاذ القانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ فإنه يكون قد قطع بخطأ النظر القائل باستدامة حكم تلك الفقرة رغم حذفها وجزم باستحقاق المستشارين علاواتهم الدورية في مواعييدها المحددة أجالها والسابقة على التعيين في وظيفة المستشار .

ومن حيث إن وزارة العدل دفعت الدعوى بأن مرتب المستشار بمقتضى القانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ كان ثابتا ثم صدر القانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ الذي حدد مرتب المستشارين ومن في درجته بمبلغ ١٣٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ونص ذلك القانون على أن يسرى ذلك الحكم على المستشارين الحاليين ومن في درجتهم إذ كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية أي أنه اعتبر التعيين في وظيفة مستشار أساسا لتحديد موعد علاواتهم القادمة أي بعد انقضاء سنتين من تاريخ التعيين في تلك الوظيفة حتى لا يزيد مرتب المعين حديثا على مرتب من عين قبله في تلك الدرجة وبصدر القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وقد خلا من النص على تحديد موعد العلاوة من تاريخ التعيين في تلك الوظيفة والسابق ورودها في القانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ إلا أن القانون الجديد ٥٦ سنة ١٩٥٩ يعتبر امتدادا لأحكام القانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ السابق عليه وأن المشرع لم يقصد من حذف النص المشار إليه إلغاء ذلك القيد يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٦٤ من القانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ في خصوص اختيار رؤساء دوائر الاستئناف وصممت الوزارة على رفض هذا الطلب ، وقد انضمت النيابة إلى الطالبين في قبول الطلب وتأييده للأسباب التي أوردتها بمذكرتها المقدمة .

ومن حيث إن مرتب المستشار بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف وكذلك المحامي العام وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ كان ثابتا ومحددا

بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة وأن سلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة المستشار قد انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .

ومن حيث إن المشرع إذ رأى أن يرفع مرتب المستشار بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ وأن يجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين وأن يستحدث نظام التدرج في العلاوات بالنسبة لوظائف المستشارين حرص على تحديد مبدأ مريان استحقاق هذه العلاوة وجعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار وذلك بإضافة فقرة جديدة إلى البند الثالث من القواعد الملحقه بالقانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ المشار إليه ونص فيها على أن "يسرى هذا الجدول على المستشارين الحاليين ومن في درجتهم إذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية" فإن المشرع يكون قد أفصح بهذا النص عن قصده في وضع قاعدة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين ورغبته في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من كان يشغل وظيفة مستشار قبل صدور هذا القانون أو من عين بعد نفاذه واعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ مريان تلك العلاوة بالنسبة للمستشارين ومن في درجتهم دون اعتداد أو اعتبار لتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم في وظيفة مستشار وأن المشرع لم يقصد بتعبيره بكلمة "المستشارين الحاليين ومن في درجتهم" إلا تأكيد هذه القاعدة ضمناً للمساواة بينهم .

ومن حيث إن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية إذ نص على رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٣٠٠ ج إلى ١٧٠٠ ج بدلاً من ١٣٠٠ ج إلى ١٥٠٠ ج في السنة وبعلاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين ونص في الفقرة الثانية من القواعد الملحقه به على أن "كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يفتح مربوط الدرجة عند التعيين على أن يفتح العلاوة المقررة بحسب القانون" كما نص في الفقرة السادسة من ذات القواعد



على أن "يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العاملين وقت صدور هذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر" فإن هذا القانون لم يستحدث جديدا بشأن مرتبات المستشارين ونظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريان تلك العلاوات واستحقاقها إذ أن هذه القاعدة كانت موجودة ومقررة فعلا بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وهي التي عنها المشرع في قوله "بحسب القانون" أى القانون الذى استحدثها أصلا والذي كان ساريا فعلا عند صدور القانون الجديد رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وأن كل ما استحدثه هذا التشريع الجديد لا يعدو أن يكون مجرد توسعة وإفساح المدى في منح العلاوات الدورية في حدودها الجديدة. وإذا كان القانون الجديد ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد عبر بقوله "تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون" بدلا من تعبيره السابق في القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن تلك العلاوات واعتبارها محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم الحالية فإن ذلك لم يغير من الوضع شيئا لأن المشرع لم يرحاجة إلى تكرار النص على تلك القاعدة السابق تقريرها وهي تحديد سريان العلاوة من تاريخ التعيين بالنسبة للمستشارين وهي التي تونحى بها المشرع لتحقيق العدالة والمساواة بين أبناء الطائفة الواحدة كما قصد بها الموازنة بين الأقدميات والمحافظة على ترتيبها والحرص على استقرارها وعدم الاختلال بها بين أصحابها، ولا مجال للتحدى بأن قانون السلطة القضائية الجديد ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الأولى على إلغاء كل نص يخالف أحكامه ومقتضى هذا أنه ألغى قاعدة تحديد مبدأ سريان العلاوة بالنسبة للمستشارين من تاريخ تعيينهم والتي كان يتضمنها القانون السابق ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ لأنها كانت تتضمن حكما وقتيا زال أثره بحصول هؤلاء المستشارين الذين كانوا يشغلون وظائفهم بالفعل وقت صدور القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ على علاواتهم المستحقة لهم بحكم ذلك القانون المشار إليه — لا مجال لهذا الاعتراض ذلك أن النص في القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على إلغاء ما يخالف أحكامه لا يعنى إلغاء

قاعدة تحديد مريان علاوة المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشارين. وليس في بقاء هذه القاعدة واستمرار العمل بها ما يخالف أحكام القانون الجديد. لأن هذه القاعدة - كما سبق القول - التي قصد المشرع توكيد بقائها واستمرار العمل بها بالنص على شمولها للمستشارين الحاليين ومن في درجتهم تحقيقا للمساواة وحفظا للأقدمية بين المستشارين . هذا فضلا عن أن القول بغير ذلك فيه ارتداد بالعلاوات وتحديد مواعيد استحقاقها بأثر رجعي إلى ما قبل العمل بالقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بغير نص صريح في ذلك بعد أن كانت قد انقطعت صلة المستشارين بهذه العلاوات بمجرد التعيين في وظيفة مستشار - لما كان ذلك فإن الطلب يكون على غير أساس صحيح من القانون ويتعين لذلك رفضه .

---

## جريدة . ٣ من يونيو سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وفهم الجندى ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت ، وهباص سلطان ، وعادل يونس ، ورشاد القدي ، ومحمد القاضي المستشارين .

( ١١ )

الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٦٠ القضائية :

مخاصمة القضاة :

( ١ ) أسبابها : ” الخطأ المهني الجسيم ”

( ٢ ) الفصل فيها :

مخاصمة أعضاء دائرة فحص الطعون بدمشق بقوله وقوع خطأ مهني جسيم منهم برفض طعن عرض عليهم غير ملتزمين ما نصت عليه الم ١٠ من الق ٥٧/٥٩ . إلزام الدائرة لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز . تبين وجهة نظرنا بحضور الجلسة . استيفائها بذلك لما تتطلبه الم السابقة . رد الدعوى شكلاً . الم ١/٤٩٢ ، ٤٩٤ أصول المحاكمات .

نقض :

” نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون ”

( ١ ) مهمتها :

رفضها الطعن إذا رأت أنه غير جدير بالعرض على الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية إلزاماً لمبدأ قانوني سبق لمحكمة النقض تقريره .

( ٢ ) بيانات تسبيب أحكامها :

الاكتفاء ببيان وجهة نظرنا بإيجاز في محضر الجلسة إذا كان الحكم صادراً بالرفض .



إذا كان الطالبان قد خاصما أعضاء دائرة فحص الطعون (بدمشق) قائمين  
لأنه وقع منهم خطأ مهني جسيم برفضهم لطعن عرض عليهم غير ملتزمين ما نصبت  
عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض، وكان يبين أن الطعن الذي عرض على تلك الدائرة لم يكن  
يستلزم تقرير مبدأ قانوني جديد وأن الدائرة قد التزمت ما كان مستقرا في قضاء  
محكمة التمييز وأنها بينت وجهة نظرها بحضور الجلسة مستوفية بذلك ما يتطلبه نص  
المادة العاشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن قرارها لا يكون قد لابس  
أى خطأ مهني ، ومن ثم يكون طلب المخاصمة غير جائز القبول مما يقتضى رده  
شكلا إعمالا للمادتين ١/٤٩٢ ، ٤٩٤ من قانون أصول المحاكمات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع - تتحصل على ما يبين من الاستدعاء المقدم  
من الطالبين - في أنهما أقاما على باقى أخوتيهما دعوى (بمحكمة حمص الابتدائية)  
بطلبان فيها إبطال عقد صادر في ١٩٤٦/٥/٣ من المرحوم اسماعيل سحلول  
إلى هؤلاء الاخوة متضمن ببيعة لهم أعيانا مقدارها ٤٨ سهما من ٩٠ سهما  
بثمن قدره ٥٠٠٠ ليرة - تأسيسا على أن هذا العقد يعتبر تصرفا مضافا إلى ما بعد  
الموت فيأخذ حكم الوصية - وهى لا تنفذ في حقهما إلا بالاجازة وهما  
لم يجيزاها - وحكم ابتدائيا برفض الدعوى فاستأنف الطالبان هذا الحكم  
إلى محكمة استئناف حمص وقضى استئنافا بإلغاء الحكم المستأنف وبصورة  
العقد المشار إليه واعتباره وصية - فطعن المستأنف طرهم في هذا الحكم بالتمييز  
وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣٠ أصدرت محكمة التمييز حكما قضت فيه بنقض الحكم  
المطعون فيه وبإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف - نقضت في ١٩٥٩/٤/٢١  
برفض الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائي - وطعن الطالبان بالنقض في هذا

الحكم - إلى محكمة النقض - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون المؤلفة من المدعى عليهم "المخاصمين" فقضت في ١٠/٢/١٩٦٠ برفض الطعن - وتقدم الطالبان بهذا الاستدعاء متضمنًا مخاصمة أعضاء دائرة فحص الطعون المشار إليها قائلين إن أعضاء تلك الدائرة - قد وقع منهم - بإصدارهم ذلك الحكم - خطأ مهني جسيم - وبيننا في الاستدعاء أن هذا الخطأ يتمثل في أن دائرة فحص الطعون - قد ضمنّت حكمها القاضي برفض الطعن مبدأ جديدا لم يسبق لمحكمة النقض أن قررته ومحصله أن تسجيل العقد في السجل التجاري - يعتبر بمثابة الحياة - وأن احتفاظ البائع بحق الانتفاع مدى الحياة لا يستند إلى فكرة الوصية - وكان عليها - طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن تحيل الطعن إلى الدائرة المدنية - ما دام أن الفصل فيه يستلزم تقرير ذلك المبدأ - كما أن دائرة الفحص بقضائها برفض الطعن تكون قد أقرت ما اعتور حكم محكمة الاستئناف من بطلان بسبب إغفاله الطلبات الجوهرية التي أبدتها الطالبان - والدفع التي تمسك بها ولم يرد عليها - كما أن ذلك الحكم لم يتضمن خلاصة ما استند إليه من أدلة وجج قانونية - ولما كان المبدأ المستقر هو بطلان مثل هذه الأحكام - فإنه كان على دائرة فحص الطعون - أن تحيل الطعن إلى الدائرة المدنية لتقضى بنقض الحكم المطعون فيه - لا أن تقضى هي برفض الطعن - فتخالف بقضائها ما هو مستقر من مبادئ محكمة النقض من بطلان مثل تلك الأحكام . ذلك إلى أن دائرة فحص الطعون بقضائها برفض الطعن تكون قد أقرت محكمة الاستئناف على خطئها في أنها قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي مع أن ذلك الحكم الذي قضى بتأييده كان قد زال من الوجود بمقتضى حكم محكمة الاستئناف الأول الصادر بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٧ وحتى إذا فرض وكان الحكم الابتدائي المشار إليه قد ماد إلى الحياة بمقتضى حكم النقض الأول الصادر بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٨ فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف (ومن بعدها دائرة فحص الطعون) أن تراعى أن أحدا من الخصوم لم يطرح على المحكمة أن العقد المتنازع على تكييفه - هو هبة - وقد قام قضاء الحكم الابتدائي

برد الدعوى على أن العقد ليس وصية وأنه لا يصح لأحد من المتعاقدين أو خلفهما العام أن ينبت صوريته — وذكر الطالبان أيضا — أنه متى كان الثابت من مطالعة العقد موضوع النزاع أنه مصنوع في صيغة البيع وأن البائع قد احتفظ فيه بحق الانتفاع بالأعيان الواردة به طيلة حياته — وكانت محكمة النقض بحكمها الأول قد قررت اعتبار هذا العقد هبة — فإن مؤدى ذلك إن الصورية قد لا يستلزم العقد المذكور . وقد حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى — فلم يكن لدائرة فحص الطعون أن تؤسس قضاءها برفض الطعن على القول بأن هذا العقد نشأ من أول مرة "هبة" وأنه ليس مشوبا بالصورية لأن ما ذهبت إليه من ذلك يتضمن إهدار ذلك القضاء السابق بصورية ذلك العقد ، وأضاف الطاعنان أنه لو سلم جدلا بأن ذلك العقد كان "هبة" فإن مقتضى ذلك أن يخضع لأحكام المجلة العدلية ، ولما كان العقد المذكور لا يتضمن تمليكا للرقبة والمنفعة في الحال ولم يحصل قبض والعقارات المدعى بهبتها شائعة غير مفرزة — فإنه يكون طبقا للمادة ٨٣٧ من المجلة وما بعدها باطلا ولم تعمل دائرة فحص الطعون الأحكام التي سنتها "المجلة" في هذا الخصوص بل أعمت أحكاما أخرى نص عليها القرار ٣٣٣٩ — والحال أن أعمال تلك الأحكام كان على غير أساس صحيح من القانون إذ أن العقد موضوع النزاع لم ينشأ في ظل أحكام القرار المشار إليه ، وذكر الطالبان — فضلا عما تقدم — أن محكمة الاستئناف أصدرت بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٠ قرارا كلفت فيه الخصوم ببيان حقيقة العقد المشار إليه — هل هو هبة أو وصية — وعلقت أمر الإثبات — في هذا الوصف أو ذاك على ما يقررونه في شأن حقيقة العقد ، ولكنها عدلت بعد ذلك عن هذا القرار وأيدتها دائرة فحص الطعون — بقضائها برفض الطعن — في هذا النظر — وقد كان واجبا اتباع ما يقضى به القانون من تكليف المدعى بإثبات ما يدعيه — فإذا كان الخصوم قد ذكروا في محكمة النقض — في المرة الأولى — ولأول مرة من جانبهم — أن العقد المذكور هبة — فقد كان يتعين أن تكلفهم محكمة الاستئناف (بعد إحالة الدعوى إليها) بإثبات الهبة — لا أن تقضى لهم بمجرد ادعائهم — وبدون أى إثبات من جانبهم — وقد أشرت دائرة فحص الطعون



هذا النظر الخاطئ — الذى أخذت به محكمة الاستئناف — ذلك أن دائرة فحص الطعون بما قررت من رفض الطعن تكون قد أهدرت المادة ٨٧٨ من القانون المدنى السورى — وأعدمت مجال تطبيقها طالما أن حق الانتفاع يمكن فصله عن الرقبة — وبذلك لا يكون ثمت مجال لاستمداد فكرة التصرف المضاف لما بعد الموت وبالتالي إجراء حكم الوصية عليه — من احتفاظ المتصرف بحق الانتفاع لنفسه مدى حياته — هذا إلى أن قضاء دائرة الفحص باعتبار العقد المتنازع على تكييفه هبة — يخالف ما هو مستقر فى قضاء محكمة النقض — من اعتبار التصرف الذى يحتفظ فيه بحق الانتفاع طوال حياته وصية — وكان عليها أن تحيل النزاع إلى الدائرة المدنية — لا أن تقضى فيه قضاء مخالف لما هو ثابت ومستقر فى أحكام محكمة النقض ، وانتهى الطالبان إلى طلب الحكم بقبول طلب الخصامة شكلا وموضوعا وبإعلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٠ — وتضمنين القضاة العطل والضرر والمصاريف وأتعاب المحاماة بوجه التضامن . وقد أبدت النيابة العامة رأيها بعدم جواز الخصامة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على حكم محكمة التمييز الصادر بتاريخ ٣٠ آذار سنة ١٩٥٨ أنه قد أورد فى أسبابه ما يأتى : ” لما كانت محكمة الاستئناف التى ذهبت إلى استبعاد كون العقد بيعا بالقرائن تحوت عن حقيقة العقد فوجدته مترددا بين الهبة والوصية ثم استبعدت الهبة أيضا باعتبار أن عقد الهبة يتضمن تملكا فى الحال أما الوصية وهى التملك المضاف الى ما بعد الموت فهو الوصف الذى يتفق مع طبيعة العقد الثابت لديها — ” ولما كان ثابتا أن رقبة العقارات المدعى بها قد سجلت فى السجل العقارى باسم المدعى عليهم بموجب العقد وأن المورث البائع إنما احتفظ بحق الانتفاع بهذه العقارات ما دام حيا ولما كانت رقبة العقارات شيئا وحق الانتفاع به شيئا آخر ومن الجائز التعاقد على الرقبة وحدها دون حق الانتفاع ، ولما كانت هبة الرقبة وتسجيلها فى السجل العقارى باسم الموهوب له يجعل عقد الهبة تاما ويمنع من الرجوع بالهبة باعتبار

أن التسجيل يقوم مقام التسليم كما استمر عليه اجتهاد هذه المحكمة في عدة قرارات سابقة مؤرخة في ١٩٤٧/١٢/٢٣ وفي ١٩٤٨/١١/٢٧ و ١٩٥٠/١/٢٦ و ١٩٥٠/١٢/١٢ و ١٩٥٥/٥/٢٨ و ١٩٥٥/١١/٢٣ ولما كانت المحكمة قد أخطأت في اعتبار أن العقد تملك مضاف الى ما بعد الموت لأن ملكية الرقبة ثبتت وانتهت بالتسجيل ولأن سقوط حق الانتفاع بموت المنتفع إنما يستند الى نص قانوني وارد في المادة ٥٠ من قانون الملكية والمادة ٩٣٦ من القانون المدني لا الى فكرة الوصية بهذا الحق — ولما كان مثل هذا الخطأ في تفسير العقد مما يدخل تحت تحييص محكمة التمييز باعتباره مستندا الى خطأ في التحليل كان الحكم مستوجب النقض“. كما يبين من الاطلاع على حكم دائرة فحص الطعون الصادر بتاريخ ١٠ شباط سنة ١٩٦٠ أنها أوردت في أسبابها ما يأتي: ”حيث إن محكمة التمييز التي أخطأت محكمة الاستئناف في تفسير العقد واعتباره تملكاً مضافاً لما بعد الموت إنما نقضت الحكم في المرة الأولى مقررة أن هبة رقبة العقارات وتسجيلها في السجل العقاري باسم الموهوب له يجعل الهبة تامة لا يجوز الرجوع فيها لأن التسجيل يقوم مقام التسليم ولأن الاحتفاظ بحق الانتفاع الذي يسقط بموت المنتفع إنما يستند الى نص قانوني لا الى فكرة الوصية التي وردت في نصوص القانون المدني المستحدثة بعد إبرام العقد. ومن حيث إن محكمة الاستئناف التي قررت اتباع هذا النقض قد عملت بمقتضاه وأقامت الحكم المطعون فيه على أساسه حين انتهت الى تصديق الحكم الابتدائي في النتيجة. ومن حيث إن إقامة الحكم على هذا الأساس السليم يجعل أسباب الطعن بعيدة عن أن تؤثر في صحته على اعتبار أن الحكم الابتدائي استعاد بالنقض السابق قوته وأن صفة عقد الهبة التامة بالنقض قد ثبتت بعد استبعاد الصورية عنه ولأن الرجوع عن تكليف المطعون عليهم ببيان صفة العقد ليس من شأنه الإخلال بالحكم النهائي. ومن حيث إن الحكم صريح لا غموض فيه فإن أسباب الطعن المثارة ضده تبدو غير جديرة بالعرض على دائرة المواد المدنية ويتعين رفضها تطبيقاً للمادة ١٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩“ ويبين من ذلك أن الطعن المعروض على دائرة فحص الطعون

لم يكن يستلزم تقرير مبدأ قانوني جديد ، وأن دائرة فحص الطعون التزمت ما كان مستقرا في قضاء محكمة التمييز ، كما يبين أيضا أن الدائرة المذكورة إذ أوردت في محضر الجلسة ما سبق ذكره قد استوفت ما يتطلبه نص المادة ١٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من بيان وجهة نظرها بالإيجاز .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن دائرة فحص الطعون لم يلابس قرارها أى خطأ مهنى وعلى ذلك يكون طالب المخاصمة غير جائز القبول مما يقتضى رده شكلا وذلك إعمالا للمادتين ١/٤٩٢ ، ٤٩٤ من قانون أصول المحاكمات .

---



الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة المدنية

جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : أحمد قوشه ، والحسين العوضي ،  
وإبراهيم العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٤٦)

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض "إجراءات الطعن" "تقرير الطعن" "التوكيل في الطعن" .  
محاماة "توكيل المحامي" .

تقديم الطاعن لصورة من توكيل رسمي عام منصوص فيه صراحة على توكيل المحامي  
توكيلا عاما وعلى وجه الخصوص على حقه في الطعن بالنقض . الاعتراض على هذه  
الصورة بمقوله لأنها صورة توكيل عرفي لا يحمل إلا الامضاء المصدق عليه من الموكل  
استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما يفيد الم ٧٠٢ مدني ،  
٢٥ ، ٢٦ محاماه . في غير محله .

(ب) استئناف "آثار الاستئناف" "التصدي للوضوع" .

• تم جواز التصدي في ظل قانون المرافعات الجديد . مثال لحكم خالف القانون  
لذا ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم الاختصاص وتصدي الموضوع الدعوى بعد العمل  
بقانون المرافعات الجديد . م ٤٠٩ مرافعات .

١ — إذا كان التوكيل المقدم من الطاعن هو صورة من توكيل رسمي عام نص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما في جميع القضايا أمام جميع المحاكم ونص فيه بوجه التخصيص على حق المحامي في الطعن بالنقض ، فإن ما يثيره المطعون عليهم من إعتراض على الصورة الرسمية للتوكيل بمقولة إنه لا يتحقق بها قيام الطعن شكلا لأنها ليست توكيلا موثقا ولكنها صورة لتوكيل عرفي لا يحمل إلا الامضاء المصدق عليه من الموكل وقد استنفذ فرضه الذي حرر من أجله بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تنفذه المواد ٧٠٢ مدني ، ٢٥ و ٢٦ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ يكون في غير محله .

٢ — إن تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى إنما كان حقا اختياريا خولها إياه قانون المرافعات القديم إستثناء من الأصل وهو أن الاستئناف لا يطرح أمامها إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للخصم المستأنف ، فإذا كان الحكم المطعون فيه الذي ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم الاختصاص وتصدى لموضوعها قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، وكان هذا القانون قد ألغى حق المحكمة في التصدى لموضوع الدعوى ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات الجديد تنص على أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لموضوع الدعوى وفصل فيه يكون مخالفا للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٥٣ كلى دمنهور على

الطاعن وقالوا في بيانها أنهم باعوا إلى الطاعن بعقد ابتدائي تاريخه ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ عشرة أفدنة تحت العجز والزيادة نظير ثمن مقداره ٣٥٠ جنيها للفدان ماعدا فدانان و١٢ قيراطا فيسعر ١٣٠ جنيها للفدان ، وأن الطاعن دفع من الثمن ١٠٠٠ جنية وأن الباقي يدفع وفقا للمساحة الحقيقية عند توقيع العقد النهائي ومن يمنع عن التنفيذ يلتزم بدفع مائتي جنية تعويضا والتزم الطاعن بالأموال الأميرية عن سنة ١٩٥٢ وقد وضع الطاعن يده على الأطنان بما عليها من زراعة ، وطلبوا الحكم لهم بالزام الطاعن بمبلغ ١٤٣٧ جنيها و٦٦١ مليا قيمة باقى الثمن والتعويض ومصاريف العقد والأموال عن سنة ١٩٥٢ . وقد دفع الطاعن هذه الدعوى بأن العقد قد أصبح منسوخا بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لأنه يملك أكثر من القدر المسموح بملكيته ولذلك يكون له حق استرداد مادفعه من الثمن ، وأقام دعوى فرعية طلب فيها الحكم بالزام المطعون عليهم برد مبلغ ١٠٠٠ جنية مستفدا إلى المادة الثالثة من قانون الإصلاح الزراعى التى تبطل جميع التصرفات الصادرة من المالك شراء أو بيعا أو هبة إذا جاوزت مائتي فدان ولم تسجل أو ثبت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وقد أصدرت محكمة دمنهور الابتدائية حكما فى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٤ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى (الأصلية والفرعية) ، واستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالين إلغاء الحكم الابتدائى فى قضائه بعدم الاختصاص والحكم باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى مع إلزام الطاعن بالمصروفات ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٥ سنة ١٠ ق. وتاريخ ١١ من يونيه سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفى موضوع الدعوى الأصلية بالزام الطاعن بدفع مبلغ ١٤٢٣ جنيها و٤٢٥ مليا والمصروفات من الدرجتين وفى موضوع الدعوى الفرعية برفضها وإلزامه بمصروفاتها ، وقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٥ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ ، وفيها حضر الطاعن وطلب إحالة الطعن على الدائرة المدنية وعممت النيابة على مذكرتها المتضمنة نقض الحكم ،



وأصدرت دائرة الفحص قرارها بأحالة الطعن على الدائرة المدنية انظره بجلسته ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠ ، وفيها حضر الطرفان وصمما على طاباتهما كما صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن المطعون عليهم أثاروا في مذكرتهم اعتراضهم على الصورة الرسمية للتوكيل المقدم من الطامن بمقولة إنه لا يتحقق بها قيام الطعن شكلا ذلك أنها ليست توكيلا موثقا وأمكنها صورة اتوكيل صرفي لا يحمل إلا الامضاء المصدق عليه من الموكل وقد استنفذ غرضه الذي حرر من أجله بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها وهذا ما تفيدته المواد ٧٠٢ مدني ، ٢٥ ، ٢٦ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ . وهذا الذي يثيره المطعون عليهم في غير محله ذلك بأن التوكيل المقدم هو صورة من توكيل رسمي عام نص فيه صراحة على توكيل الأستاذ موريس صهيون المحامي توكيلا عاما في جميع القضايا أمام جميع المحاكم ونص فيه بوجه التخصيص على حق المحامي في الطعن بالنقض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطامن ينمى على الحكم المطعون فيه في الأسباب الثلاثة الأولى أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الابتدائي قد قضى بعدم الاختصاص ولم يتناول في قضائه موضوع الدعوى ولذلك استأنفه المطعون عليهم وكان استئنافهم قاصرا على مسألة الاختصاص ولكن الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية وهو ما لم يعرض على محكمة الاستئناف التي تقتصر ولايتها على النظر في الاختصاص . وما كان لها أن تتصدى للموضوع ولو طلب منها الخصوم بعد أن ألغى قانون المرافعات حق التصدي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن العقد موضوع الدعوى لا يدخل في نطاق القانون رقم ٤٩٤ سنة ١٩٥٣ الذي أنشأ محكمة خاصة للنظر في كل نزاع يقوم في شأن تطبيق أى حكم من أحكام المواد الأولى والرابعة

والرابعة مكررا من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى وبالحكم بىطلان التصرفات التى لا تتوافر فيها شروط المواد المذكورة، واستند الحكم إلى أن ذلك القانون قد عني بالتصرفات الصادرة من المالك فقط دون التصرفات الصادرة إليه ، وخلص إلى أن النزاع القائم بين المستأنفين ( الماطعون عليهم ) والمستأنف عليه ( الطاعن ) يدخل فى اختصاص المحاكم العادية لا محاكم الاصلاح الزراعى ، ثم استطرد إلى قوله ” ولما كان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف إلى المحكمة الاستئنافية طبقا لنص المادة ٤٠٩ مرافعات فإنه يكون لهذه المحكمة أن تفصل فى موضوع النزاع وقد استوفى الطرفان دفاعهما كاملا “ وهذا الذى قرره الحكم فى شقه الأخير غير صحيح فى القانون ذلك أن تصدى محكمة الاستئناف لموضوع الدعوى إنما كان حقا اختياريا خولها إياه قانون المرافعات القديم استثناء من الأصل وهو أن الاستئناف لا يطرح أمامها إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف ، فهو خيار للمحكمة لا يتحقق إلا عند استعماله ولا يتعلق به حق للتصميم المستأنف . ولما كان الحكم الماطعون فيه الذى ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم الاختصاص وتصدى لموضوعها قد صدر فى ١١ يونيو سنة ١٩٥٥ بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، وكان هذا القانون قد ألغى حق المحكمة فى التصدى لموضوع الدعوى ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات الجديد تنص على أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، فإن الحكم الماطعون فيه إذ تصدى لموضوع الدعوى وفصل فيه يكون مخالفا للقانون مما يستوجب نقضه فى خصوص التصدى لموضوع الدعوى مع الإبقاء على قضائه الخاص باختصاص القضاء العادى — المحكمة الابتدائية — لأن محكمة الاصلاح الزراعى قد ألغيت بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٦ .

## جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين الدوي ، ومحسن العباس ،  
وهبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤٧ )

الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) محاماه ” معاش المحامي “ . حكم ” هيوب التذليل “ ” القصور “  
” ما لا يعد كذلك “ .

استناد محكمة الموضوع في القضاء للمحامي بنصف معاش إلى الم ٢/٩٣ من الق ١٠١/٤٤  
محاماه شرعية التي تقرر هذا الحق للمحامي الذي بلغ سن ٥٠ ومضى عليه في الاشتغال الفعل  
بالمهنة ٢٠ سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة . تقرير محكمة الموضوع أن قيامه بمهمة  
الإمامة والتدريس في مسجد ليس دليلا على استطاعته مزاولة المحاماة ، وأنه لا يجوز لمجلس  
النقابة بعد صرقه له أن ينقض ما تم من جهته . مانع . لا قصور .

( ب ) محاماه ” معاش المحامي “ .

نص الم ٨٢ من اللائحة الداخلية لقابة المحامين الشرعية على عدم جواز الجمع بين معاشين .  
نص استثنائي . لا يقاس عليه الجمع بين المرتب والمعاش .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع إذ قضت للطعون عليه بحقه في نصف معاشه  
المتجهد له قبل رفع الدعوى وما يستجد منه بعد ذلك قد استندت في ذلك إلى ما تقرر  
الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماه  
أمام المحاكم الشرعية التي تنص على حق المحامي في طلب التقاعد على أن ينخفض معاشه  
إلى النصف إذا بلغت سنه خمسين سنة ميلادية وكان قد مضى عليه في الاشتغال  
الفعل بالمحاماه عشرون سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة المهنة ، ثم قوت  
أن قيام المطعون عليه بمهمة الإمامة والتدريس في مسجد ليس فيه دليل على



استطاعته من اولة مهنة المحاماه التي تتطلب جهدا ومشقة لا يتطلبها كثير من الوظائف، كما استندت إلى أن مجلس النقابة وقد انتهى بعد فحص حالة المطعون عليه إلى ترتيب نصف معاش له ظل يصرف له باستمرار لمدة شهر فليس له نقض ما تم من إجهته ، فإن هذا الذي قرره محكمة الموضوع يعد إستخلاصا سائغا لا قصور فيه ولا مخالفة للقانون .

٢ - ماورد بالمادة ٨٢ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعية من عدم جواز الجمع بين معاشين نص استثنائي لا ينطبق إلا في الحدود التي وردت به بغير توسع فلا يقاس عليه الجمع بين مرتب ومعاش .

## الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٢٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٤٤٥٧ لسنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة مختصا الطاعن بصفته نقيباً للمحامين الشرعيين ، وطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٥٠ ج قيمة معاشه المتجمد عن المدة من مايو سنة ١٩٤٧ حتى يولييه سنة ١٩٥٣ وما يستجد . وقال في بيان دعواه إنه كان يشتغل بالمحاماه الشرعية إلى جانب وظيفته إماماً وخطيباً ومدرسا بمسجد الدولتى بالمنصورة ، وفى فبراير سنة ١٩٤٥ نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين ، فقدوت النقابة نصف معاشه بمبلغ ستة جنيهات أخذت تصرفه له هملا بالفقرة الثانية من المادة ٩٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية ، إلى أن فوجئ فى إبريل سنة ١٩٤٧ بوقف صرفه . ودفعت النقابة الدعوى بمقولة إنها أوقفت صرف المعاش لما تبين لها

من أن المطعون عليه ليس له الحق فيه ما دام يشتغل موظفا بوزارة الأوقاف ولم يقيم لديه ما يعجزه عن مزاولة المهنة . فتمضت محكمة أول درجة في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعن بصنفته بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٤٥٠ ج وما يستجده ، فاستأنفت النقابة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم في دعوى المطعون عليه برفضها ، وقيد استئنافها برقم ٤٤١ لسنة ٧١ ق ، وفي ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٥ قضى في الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فطعنت النقابة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة العامة رأيا بتقضى الحكم ، وفي ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى النيابة المدنية والتجارية بلحاسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٠ ، وفيها صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والثاني الخطأ في تطبيق القانون وقصور التسبيب وفساد الاستدلال ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه للطعون عليه بحقه في المعاش المقدر له إلى الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من قانون المحاماة الشرعية رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ ، وهي لا تسوغ للحامى الحصول على نصف المعاش إلا إذا بلغت سنه خمسين سنة ميلادية وكان قد مضى عليه بالاشتغال بالمحاماة عشرون سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة المهنة ، في حين أن المطعون عليه لم تنزل به من الحوادث ما يعجزه عن متابعة عمله في مهنة المحاماة فقد نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين بناء على طلبه عند ما خبرته وزارة الأوقاف بين الوظيفة والمحاماة ، ولم تحقق محكمة الموضوع ادعاءه بعجزه عن مزاولة مهنة المحاماة ، وإنما سلمت به استنادا إلى أن مجلس النقابة قد صرف له نصف معاشه على هذا الأساس وليس له نقض ما تم من جهته . وتقول الطاعنة إن هذا الذى استندت إليه محكمة الموضوع فضلا عن مخالفته للقانون فإنه يوجب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب وفساد الاستدلال ، إذ فات المحكمة أن النقابة وقد أخطأت في قرارها فإنه يجوز لها باعتبارها شخصا معنويا يرمى مصلحته من يمثله أن ترجع عن هذا القرار بما يؤدي إلى إصلاح خطأها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن محكمة الموضوع إذ قضت للمطعون عليه بحقه في نصف معاشه المتجمد له قيل رفع الدعوى وما يستجد منه بعد ذلك ، قد استندت في ذلك إلى ما تقرره الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية التي تنص على حق المحامي في طاب التقاعد ، على أن ينخفض معاشه إلى النصف ، إذا بلغت سنه خمسين سنة ميلادية وكان قد مضى عليه في الاشتغال الفعلي بالمحاماة عشرون سنة وحدث له ما يعجزه عن مزاولة المهنة ، ثم قررت أن قيام المطعون عليه بمهنة الإمامة والتدريس في مسجد ليس فيه دليل على استطاعته مزاولة مهنة المحاماة التي تتطلب جهدا أو مشقة لا يتطلبها كثير من الوظائف ، كما استندت إلى أن مجلس النقابة وقد انتهى بعد فحص حالة المطعون عليه إلى ترتيب نصف معاش له قدره بمبلغ ستة جنيهات وظل يصرفه له باستمرار لعدة شهور ، فليس له نقض ما تم من جهته ، وهذا الذي قرره محكمة الموضوع يعد استخلاصا سائغا لا قصور فيه ولا مخالفة للقانون .

وحيث إن السبب الأول تضمن فضلا عما تقدم نعيًا على الحكم لمخالفة القانون ، تقول الطاعنة في بيانه إن المادة ٨٢ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعيين الصادر بها قرار وزير العدل في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وقد نصت على عدم جواز الجمع بين معاش المحاماة الشرعية ومعاش آخر فإن مفاد ذلك من باب أولى هو امتناع الجمع بينه وبين المرتب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على ما جاء بسبب النعي بالآتي :  
” أن المعاش الذي رتبته القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ للمحامين الشرعيين إنما هو حق لكل عضو من أعضاء النقابة مقابل ما ساهموا به من اشتراكات ودمغة وتبرعات فهو ضرب من الادخار أو التأمين يستحقه منهم من توافرت فيه الشروط التي ذكرها القانون ، وليس للنقابة أن تراخي في تنفيذه متى اكتملت الشروط . وإن المادة ٩٤ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامي أي عمل من أعمال المحاماة .



بصفة عامة أمام أى هيئة قضائية وينقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ومفهوم هذا النص أن المحامى المتقاعد غير ممنوع من مزاولة أى عمل آخر غير الأعمال التى نص عليها وهى الأعمال المتعلقة بالمحاماه بصفة عامة ، ومؤدى ما انتهى إليه الحكم فى هذا الخصوص هو جواز الجمع بين المرتب الذى يتقاضاه المطعون عليه من وزارة الأوقاف وبين معاشه الذى تدفعه له نقابة المحامين ، وهذا الذى قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون . أما ما ورد بالمادة ٨٢ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعيين من عدم جواز الجمع بين معاشين ، فهو نص استثنائى لا ينطبق إلا فى الحدود التى وردت به بغير توسع ، فلا يقاس عليه الجمع بين مرتب ومعاش .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث إغفاله دفاعا لها تقدمت به إلى المحكمة الاستئنافية قالت فيه إن المطعون عليه استمر يزاول عمله بالمحاماه رغم تقديمه طلب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، وأنها دلت بذلك على عدم عجز المطعون عليه عن مباشرة مهنة المحاماه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ، فشابه بذلك ما يبطله .

وحيث إن هذا النعى يعوزه الدليل المؤيد له ، إذ لم تقدم الطاعنة ما يفيد تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضي ، ومحسن العياشي ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٤٨ )

الطعن رقم ٣٦ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم "الطعن في الأحكام" "المصلحة في الطعن" . وقف "تحديد قيمة  
المرتب المشروط للخيرات" .

لحام النزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية . تقدير  
الخير لربيع الفدان من الأطنان الموقوفة وقت الإشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه مقداره  
بما ثار من خلاف . إنتفاء مصلحة الطاعنين في النسي على الحكم المطعون فيه ، عدم  
إفصاحه من وجهة نظره في هذا الخلاف .

(ب) وقف "قسمته" .

تفريق المشرع في الحكم — عند طلب قسمة أعيان الوقف — بين حالة ما إذا كانت  
غلة العين الموقوفة معلومة وقت الإشهاد وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك  
الوقت . لكل حكمها . تبيان الم ٣٦ إلى ٤٨/٤٦ حكم كل منهما .

(ج) وقف "قسمته" . استئناف "أثر الاستئناف" "الأثر الناقل للاستئناف" .

تقدم الطاعنة لمحكمة الاستئناف بطلب إعادة تقسيم أعيان الوقف بين مستحقيه على أساس  
أن ما فرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها . وقف الاستجابة إليه  
بمقولة إن الاستئناف من فرز نصيب الخيرات فقط . غير سديد . على محكمة الاستئناف  
مواجهة هذا الوضع بما يقتضيه بتكليف الخبير إعادة تقسيم الأطنان الباقية بين طالبي  
القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي التي أقامت الاستئناف عن نصيب  
الخيرات .

٢ — إذا كان الطاعنون ينعون على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب وفي ذلك ذكروا أن الحكم لم يواجه ما قام عليه النزاع بين الطرفين في شأن ما هو مشروط للخيرات حيث أثارت المطعون عليها في دفاعها وجهة نظر حاصلا أن الجنيه الذهب يساوي أربعمائة قرشا ويتعين لذلك أن يفرز للخيرات قدر من الأطنان يغل ما هو مشروط لها على أساس هذا التقويم ، بينما تمسك الطاعنون بأنه وإن كان المرتب المشروط للخيرات مذكورا بلفظ الجنيهات الذهبية إلا أنه قد قامت مقامها العملة الورقية فأصبح المعول عليه هو الجنيه الورق الذي يساوي مائة قرش — وأن الحكم المطعون فيه لم يفصح عن وجه نظره في هذا الخلاف بخاء مشوبا بالغموض وقصور التسبيب ، وكان يبين من تقرير مكتب الخبراء المقدم لمحكمة الاستئناف أن الخبير الذي باشر العمل وقدر ريع الفدان من الأطنان الموقوفة وقت الإشهاد بالوقف قد استخرج هذه القيمة باتباع أساس لا يتأثر فيه مقدار الريع بما ثار من نزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية — ذلك أنه اتخذ الجنيهات الذهبية أساسا للتقويم في العوامل الثلاثة التي استعملها في استخراج حصاف الريع — ثم فرز للخيرات أطنانا تغل ما هو مشروط لها على هذا الأساس ، وكانت هذه النتيجة لا تختلف إذا ما روعي للتقويم ضابط آخر ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما نوا به على الحكم المطعون فيه .

٣ — يبين من استعراض أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٣٦ منه أن المشرع فرق في الحكم "عند طلب قسمة أعيان الوقف" بين حالة ما إذا كانت غلة العين الموقوفة معلومة وقت الإشهاد به — وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت — فجعل لكل من هاتين الحالتين حكما وقد بينت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حكم كل منهما فذكرت أنه "إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف إن عانت الغلة وقته — وإن لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب



المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم على ألا تزيد المرتبات في الحالتين عما شرطه الواقف .

٣ - إذا كانت الطاعنة الأولى قد تقدمت إلى محكمة الاستئناف طالبة إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فوز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها ، وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت الاستجابة إلى ما طلبت في هذا الخصوص بمقولة إن الاستئناف هو عن فوز نصيب الخيرات فقط وأن لها أن تسلك الطريق القانوني للوصول إلى حقتها إن أرادت ، فإن هذا النظر يكون غير سديد ذلك لأنه ما دام أن الحكم الابتدائي قضى بفوز حصة للخيرات وبفوز نصيب كل فريق من المستحقين فإن من شأن تعديل أى حصة من هذه الحصص التأثير في باقيها ، ومن ثم كان على محكمة الاستئناف أن تواجه هذا الوضع بما يقتضيه من تكليف الخبير بإعادة تقسيم الأطيان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي وحدها التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أنه بتاريخ ١٩٤٨/٨/٣ تقدمت السيدة نعمت حسين بهجت وورثة السيدة منية حسين بهجت بطلب إلى رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية ذكروا فيه أن المرحوم حسين بك بهجت وقف في ٧ يونيه سنة ١٩٠٩ بحجة وقف صادرة بمحكمة مصر الشرعية أطيانا مقدارها ٦٨ ف ٢٣ ط ٢٠ م

ونصف كامل بناء (العزبة) وجعل ثمن ريع هذا الوقف على زوجته مدة حياتها ، وبعد وفاتها يضم ويلحق بباقي الوقف ويأخذ حكمه وشرطه ( وقد رجع هذا النصيب إلى الوقف بوفاة الزوجة ) وجعل سبعة الأثمان الباقية وقفا ( من بعد الواقف ) على بناته الأربعة نemat وسنية ونبية وحكت بالتساوى بينهما وشرط للواقف أن يصرف من ريع هذا الوقف في كل سنة من سني الأهلة تسعة جنيهات ذهباً ضرب مصر (وما يقوم مقام ذلك من النقود) في وجوه خيرات عينها - وطلبوا فرز حصة نفى بالخيرات المشروطة ، كما طلبوا تجنب نصيب السيدة نعمت وهو الربع - وفرز وتجنب نصيب ورثة السيدة سنية (مجتمعا) وهو الربع أيضا - وبجلسة ١٩٤٨/١١/٢١ ذكرت السيدة نبية حسين بهجت أنها موافقة على الطلب - كما وافقت عليه السيدة حكمت بجلسة ١٩٤٨/١٢/٥ - وبتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٩ قررت محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية - ندب مكتب الخبراء لمعاينة الأعيان الموقوفة وفرز نصيب الطالبين فيها على الوجه المبين بطلبهم على أن يلاحظ فوز ما يوازى نصيب الخيرات في الوقف طبقا للسادة ٤١ وما ألحق بها من المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ويأشر مكتب الخبراء عمله وقدم تقريراً - فوز به للخيرات فدانا - وقسم من الأطنان الموقوفة ٥٤ فدانا وكسورا بين الطالبات وجعلها أربعة أقسام ، وقد وافق الطالبون على ما جاء بالتقرير ، وتقدموا للمحكمة الابتدائية بإقرار يتضمن الموافقة على قسمة الوقف على هذا النحو واختصاص كل طرف من الأطراف الأربعة بقسم معين وذكر وافية أن ما بقى بعد ذلك من أرض الوقف بغير قسمة يستمر مشاعا بينهم - واعترضت وزارة الأوقاف على الحصة التي فوزت للخيرات مبدية في اعتراضها أن هذه الحصة لا تغل المشروط للخيرات - إذ أنها قد إفرزت على أساس أن الجنيه الذهب يساوى مائة قرش بينما أنه يساوى ( حسب قيمته في السوق الحرة ) مبالغ ٤٠٠ قرش ، وأنه يتعين فوز حصة للخيرات تغل المقدار المشروط لها على هذا الأساس . وبتاريخ ١٩٥٥/٤/١٣ أصدرت هيئة التصرفات بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية قرارها في المسألة قاضيا بفوز وتجنب نصيب الخيرات ونصيب المستحقين الطالبين في الوقف طبقا لتقرير الخبراء وعقد الاتفاق

المشار إليه والمحور بينهم ومشروعى الشهر العقارى على أن يبقى ما لم يقسم من الوقف شائعا بين المستحقين جميعا ( هذا الخيرات ) وورد فى هذا القرار أن الجنيه الذهب يقوم مقامه الجنيه الورق وأن قيمته مائة قرش وأن هذا هو القانون الصحيح المتعين الأخذ به ، واستأنفت وزارة الأوقاف هذا القرار إلى المحكمة العليا الشرعية وذكرت فى صحيفة استئنافها أن الحصة التى فرزت للخيرات لا يفى ريعها بما شرط لها ، وطالبت إلغاء القرار وإعادة المادة إلى مكتب الخبراء لفرز حصة يفى ريعها بالخيرات المشروطة مع الحكم بمصروفات التقاضى . وبجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قررت المحكمة إعادة المأمورية لمكتب الخبراء لفرز ما يغل المشروط صرفه للخيرات على أساس صافى ريع الفدان وقت صدور إشهاد الوقف بعد الاطلاع على محضر جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ - حيث كانت المحكمة قد سألت وكيل المستأنف عليهم فى تلك الجلسة عن قيمة إيجار الفدان فى سنة ١٩٠٩ ( أى وقت الإشهاد بالوقف ) فأجاب أن إيجار الفدان فى ذلك الوقت لا يتجاوز أربعة جنيهات أو خمسة . وبعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف القاهرة ، وقدم مكتب الخبراء تقريره متضمنا فرز حصة للخيرات مقدارها فدانان و ٣ قرار يبط و ٨ أسهم وتكوين هذا المقدار فى مشروعين تجرى القوعة بينهما ، وبجلسة ١٩٥٦/١٢/٢ قررت المحكمة إجراء القوعة طبقا لتقرير مكتب الخبراء ( المقدم لمحكمة الاستئناف ) وكلفت المحكمة وزارة الأوقاف بتقديم مشروع الشهر على أساس المشروع الثانى الذى أنتجته القوعة ، وبتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل القرار الابتدائى المستأنف بالنسبة لحصة الخيرات بجعله فدانان و ٣ قرار يبط و ٨ أسهم وذلك بدلا من القدر المبين بالقرار الابتدائى وألزمت المستأنف عليهم ( الطاعنين ) بالمصروفات وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٢ يونيه ١٩٥٧ قرر الطاعنون الطعن بالنقض فى هذا الحكم . وأبدت النيابة العامة رأيها بمذكرتها المرفقة رقم ٢١ بتنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الأسباب الأول والثانى والرابع . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٥٩/٣/١٨ فقررت بإحالة إلى هذه الدائرة ،



وأعان الطاعنون تقرير الطعن إلى المطعون عليها في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٩ ،  
فقدّمت مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماة وأبدت النياية العامة رأيها في مذكرتها المرفقة برقم ٢٧ بالتصميم  
على ما جاء بمذكرتها الأولى .

وحيث إن محصل ما ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السبب  
الأول قصور التسبيب . وفي ذلك ذكروا أن ذلك الحكم لم يواجه ما قام عليه  
النزاع بين الطرفين في شأن ما هو مشروط للخيرات . حيث أثارت المطعون  
عليها في دفاعها أمام محكمة أول درجة وأسست استئنافها للقرار الابتدائي  
على وجهة نظر حاصها أن الجنيه الذهب يساوي أربعة قرش ويتعين لذلك  
أن يفوز للخيرات قدر من الأطنان يغل ما هو مشروط لها على أساس هذا التقويم  
بينما تمسك الطاعنون بأنه وإن كان المرتب المشروط للخيرات مذكور بلفظ  
الجنيهات الذهبية إلا أنه قد قامت مقامها العملة الورقية فأصبح المعول عليه  
هو الجنيه الورق الذي يساوي مائة قرش ، ومع تقرير الحكم المطعون فيه بأن  
تقويم المرتب المشروط للخيرات هو مما ثار في شأنه النزاع بين الطرفين على الوجه  
المتقدم ، إلا أنه التفت عن مواجهته . فلم تفصح المحكمة الاستئنافية عن وجهة  
نظرها في هذا الخلاف لافي الحكم المطعون فيه ولا في الحكم السابق عليه والصادر  
بجلسة ١٩٥٥/١١/٢٣ والذي أعادت به المأمورية لمكتب الخبراء لفرض حصة  
للخيرات ، على أساس ريع الأعيان الموقوفة وقت الإشهاد بالوقف ، وبذلك  
جاء الحكم المطعون فيه مشوبا بالغموض وقصور التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الاطلاع على تقرير مكتب الخبراء  
المقدم لمحكمة الاستئناف أن الخبراء الذي باشر العمل وقدر ريع الفدان من الأطنان  
الموقوفة وقت الاشهاد بالوقف قد استخرج هذه القيمة باتباع ضابط لا يتأثر فيه  
مقدار الريع بما ثار من نزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب  
أو بالعملة الورقية ذلك أنه اتخذ الجنيهات الذهبية أساسا للتقويم في العوامل الثلاثة  
التي استعملها في استخراج صافي الريع إذ قوم بها الأطنان الموقوفة والفائدة التي تغلها  
قيمتها وقوم بها كذلك ما كان يدفع من أموال أميرية عنها وقت الوقف كما قوم بها

الأجرة التي كانت تؤجر بها تلك الأعيان في ذلك الحين وخلص من مراعاة هذه العوامل إلى تقدير صافي غلة الفدان من الأعيان الموقوفة بـ ٤ جنيهاً و ١١٢ ملياً من الجنيهاً الذهبية ثم فرز للخيرات أطياناً تغل ما هو مشروط لها على هذا الأساس. ولما كانت هذه النتيجة لا تختلف إذا ما روعي للتقويم ضابط آخر، فإنه لا مصلحة للطاعين فيما نعوا به على الحكم المطعون فيه من التفتاته عن البت فيما تنازع عليه الطرفان بشأن تقويم المرتب المشروط للخيرات.

وحيث إن الطاعين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في خصوص ما تقضى به المادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذ تقرر هذه المادة بأنه في حالة طالب القسمة تفرز للخيرات حصة تضمن غلتها ما وقف عليها على أساس متوسط غلة الوقف في السنوات الخمس الأخيرة العادية، ولكن الحكم المطعون فيه قرر فرز حصة للخيرات على أساس صافي ريع الفدان وقت الإشهاد بالوقف وقد وقعت هذه المخالفة بالنسبة للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الواجب تطبيقه الآن إذ تقضى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه بأن يتبع في تقدير حصة الخيرات وفروها أحكام المادة ٤١ المشار إليها آنفاً.

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من استعراض أحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمادة ٣٦ منه أن المشرع فوق في الحكم "عند طلب قسمة أعيان الوقف" بين حالة ما إذا كانت غلة العين الموقوفة معلومة وقت الإشهاد به — وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت — بفعل لكل من هاتين الحالتين حكماً وقد بينت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حكم كل منهما فذكرت أنه "إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها قسمت الغلة بالمحاسبة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف إن هامت الغلة وقته — وإن لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم على ألا تزيد

الموتبات في الحالتين عما شرطه الواقف“. ولما كان يبين من تقرير الخبير  
المقدم لمحكمة الاستئناف والذي اتخذه الحكم المطعون فيه أساسا لقضائه أنه أعمل  
الحكم الذي تضمنته هذه المادة — في الفرض الذي تكون فيه غلة الوقف  
معلومة وقت الإثهاد به مؤسسا نظره في هذا الخصوص على العوامل المتقدمة  
ذكرها عند الرد على السبب الأول — وهو نظر لم ينل منه الطاعنون بشيء —  
فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن الطاعنين يتعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأ  
في القانون وذلك بإطراحه وجهة النظر التي أخذ بها الحكم الابتدائي والتي قامت  
على أساس أن الجنية الذهب ضرب مصري ساوى مائة قرش . وقد خالف الحكم  
المطعون فيه بذلك قضاء مستقرا في هذا الخصوص ثبتت عليه المحكمة العليا  
الشرعية ومحكمة استئناف القاهرة وهو قضاء يتفق والقانون الصحيح .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة الاستئناف لم تعرض في قضائها  
لتقويم الجنية الذهب أما تعديها للحكم الابتدائي فلم يكن مبناه الأخذ في تقويم  
الجنية الذهب بوجهة نظر مخالفة لما قام عليه ذلك الحكم — بل كان مبناه  
اعتماد تقرير مكتب الخبراء المؤسس على وجهة النظر السالف بيانها عند الرد  
على السبب الأول من أسباب الطعن .

وحيث إن السبب الرابع مبناه أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف  
بعد إذ وأت الأخذ بتقرير مكتب الخبراء في تخصيص فدانان و ٣ قرار يربط  
وه أسهم للخيرات وبعد إذ تبينت أن هذا القدر يقع في الحصة التي اختصت بها  
الطامنة الأولى وفق الاتفاق المعقود بينها وبين باقي المستحقين والذي أقرته  
محكمة أول درجة أن تدبر أثر هذا التخصيص على حصة الطامنة الأولى فتقرر  
بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لإعادة التقسيم بين المتقاسمين على أساس  
هذا التعديل ولكنها لم تجب الطامنة الأولى إلى ما طلبت قائلة إن عليها أن تسلك  
الطريق الموصل لحقها قانونا وعملت وجهة نظرها في هذا الخصوص بأن الاستئناف



مرفوع إليها من وزارة الأوقاف عن حصة الخيرات وهذا نظر خاطيء لاتصال الأنصبة ببعضها ولأن التعديل في واحد منها يترتب عليه تعديل في باقي الأنصبة. وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الأولى قد تقدمت إلى محكمة الاستئناف طالبة إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فوز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها فرفضت محكمة الاستئناف الاستجابة إلى ما طلبت مؤسسة وجهة نظرها في هذا الخصوص على ما ذكرته في أسباب حكمها "من أن هذا الاستئناف هو عن فوز نصيب الخيرات فقط فلا وجه لما أثاره وكيل المستأنف ضدها المذكورة ( الطاعنة الأولى ) ولها أن تسلك الطريق القانوني للوصول إلى حقها إن أرادت " .

وحيث إن هذا النظر غير سديد ذلك لأنه ما دام أن الحكم الابتدائي قضى بفوز حصة الخيرات وبفوز نصيب كل فريق من المستحقين ، فإن من شأن تعديل أى حصة من هذه الحصص التأثير في باقيها ، وكان على محكمة الاستئناف أن تواجه هذا الوضع بما يقتضيه من تكليف الخبير بإعادة تقسيم الأطيان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون فيها هي وحدها التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات لأن تخصيص الخيرات بقداين و ٣ قرارات و ٨ أمهم كان من نتيجته التأثير في حصص باقي المتقاسمين بالزيادة التي زادها عن الحكم الابتدائي وبوقوع هذا القدر في النصيب الذي اختصت به الطاعنة الأولى بما من شأنه انتقاص حصتها .

## جاسدة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياذ المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن الهباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضى المستشارين .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٨٣ سنة ٢٥ القضائية :  
(أ) إعلان " كيفية الإعلان " .

إغفال المحضر - عند عدم وجود المطلوب لإعلانه وتسليم ورقة الإعلان إلى قريب  
أو صهر - إثبات أنه ساكن - . يبطل الورقة . الم ١٢ ، ٢٤ مرافعات . مثال  
لإعلانين صلبا لزوج وأخ .

(ب) قسمة . تسجيل . دعوى " بعض أنواع الدعاوى " " دعوى صحة  
التعاقد " .

الخصم فى دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا بالم ٤٥٢ مدنى قديم التى تحكم وأهنة  
التزاع - رفع الدعوى على المطعون عليه الثانى المالك للعقار والشريك الواجب اختصاصه . مجرد  
شراء المطعون عليه الأول لخدمة المطعون عليه الثانى الإرثية فى هذا للعقار ونيايه بتسجيل  
صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية . عدم انتقال الملكية إلا بتسجيل  
الحكم الصادر فى الدعوى . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر - خطأ فى القانون .

١ - إذا كان المحضر الذى باشر الإعلان قد أثبت أنه أعلن المطعون عليها  
الرابعة فى شخص زوجها والمطعون عليها الخامسة فى شخص أخيها ولم يذكر أن  
هذين الشخصين يسكنان مع المراد إعلانهما فى حين أن هذا البيان واجب لصحة  
الإعلان عملا بالمادة ١٢ مرافعات ، فإنه يترتب على إغفاله بطلان الإعلان  
وفقا للمادة ٢٤ مرافعات .

٢ - أوجبت المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تسجيل جميع  
العقود التى من شأنها إنشاء حق ملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره ،

ومؤدى ذلك أن حق الملكية لا ينتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل وإلى أن يتم هذا التسجيل يبقى البائع مالكا للعقار ويكون بالتالى هو الخصم فى كل دعوى تتعلق بعين العقار ، ولما كان الخصم فى دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا بالمادة ٤٥٢ مدنى قديم التى تحكم هذا النزاع ، وكان يبين من الوقائع التى أثبتتها الحكم المطعون فيه أن دعوى القسمة رفعت من الطاعنين على المطعون عليه الثانى الذى كان مالكا للعقار والشريك الواجب اختصاصه ، وكان مجرد شراء المطعون عليه الأول لحصة المطعون عليه الثانى الإرثية فى هذا العقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية إذ الملكية لا تنتقل إليه إلا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الأوراق فى أن محمد على ابراهيم زيان مورث الطاعنين والمطعون عليه الثانى توفى فى ١٠/٥/١٩٣٨ عن أولاده محمد ومحمود وصلاح الدين وعز الدين وسعاد وزوجته زينب وجميلة وخلف عشر عقارات ومنها العقاران ٤٠ ، ٥٣ ، بشارع خيرت ، وبموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٣٨/٤/٨ اشترى عبد النبى سليمان عبد النبى المطعون عليه الأول من أحد الورثة وهو محمود المطعون عليه الثانى حصته الإرثية وقدرها ٤ قراريط و ١٦ سهما شيوما فى العقارين ٥٣ ، ٤٠ شارع خيرت ثم أقام المشتري على بائعه الدعوى رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٣٩ مدنى كلى القاهرة بصحة ونفاذ العقد . وبعد أن صدر له الحكم بطلباته سجل صحيفة الدعوى فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤١ وسجل الحكم فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وكان الطاعنان الثانى والثالثة أقاما الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ مدنى جزئى السيدة كما أقام الطاعن الأول الدعوى رقم ١٦٥٤



لسنة ١٩٤٠ مدني جزئي السيدة طليوا فيهما قسمة العقارات المشتركة وتجنيب حصصهم فيها وبعد أن قررت المحكمة بضم القضية الثانية للأولى حكمت بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤١ باختصاص الطاعنين سعاد وعزالدين بالعقار ٥٣ وعقارات أخرى واختصاص الطاعن محمد بالمنزل رقم ٤٠ وعقارات أخرى وسجل هذا الحكم في ٢٣ يولييه سنة ١٩٤١ وأنزلك قام الطاعنان عزالدين وسعاد بهدم بناء المنزل ٥٣ ثم باعا بعقد عرفي مؤرخ في ١٥ يولييه سنة ١٩٥٠ قسما من أرض العقار إلى السيدة كريمة محمود (المطعون عليها الخامسة) ثم باعا بعقد عرفي آخر مؤرخ في ٢١ يولييه سنة ١٩٥١ قسما آخر من أرض العقار بما فيه الأساسات المقامة فيها إلى السيدة منيرة محمود محمد وبتاريخ ١٩٥٠/٨/٢ باع الطاعن الأول محمد نصف جدار المنزل رقم ٤٠ الذي اختص به إلى السيدة حياة النفوس محمود صفوت وتسجل هذا البيع في ١٩/١١/١٩٥٠ وبتاريخ ١٩٥١/٧/٢٥ قدمت المشتريّة منيرة محمود طليبا إلى مصلحة الشهر العقاري لتسجيل العقد النهائي فتبين من فحص مستندات ملكية البائعين لها أن العقار ٥٣ المباع لها محل بحقوق عينية وهي الحصّة المبيعة إلى عبد النبي سليمان وقدرها ٤ قراريط و ١٦ سهما على الشيوع وأنذرت البائعين بتطهير العين المبيعة أو قبولها حجز مبلغ من الثمن يعادل قيمة الحقوق العينية المقررة أو فسخ العقد ورد الثمن مع دفع مثله كتعويض ثم رفعت الدعوى رقم ٣٣٧٧ كلى مصر بتاريخ ٩/١١/٥١ ضد الطاعنين الثاني والثالثة وضد عبد النبي سليمان طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع واحتياطيا بفسخ العقد وإلزام البائعين متضامين بأداء مبلغ ٨٢٢٥ جنيها ثم أقام الطاعنان عزالدين وسعاد الدعوى رقم ٥٠٣ سنة ٥٢ كلى مصر ضد عبد النبي سليمان ومحمود محمد علي زيان طليبا فيها شطب جميع التسجيلات الموقعة على العقار ٥٣ شارع خيرت ثم رفع المطعون عليه عبد النبي الدعوى رقم ٢٨٨٢ سنة ٥٢ كلى مصر ضد الطاعنين الثلاثة وضد البائع محمود والمطعون عليهم منيرة وحياة وكريمة المتصرفين طليبا الحكم له بتثبيت ملكية للحصّة وقدرها ٤ قراريط و ١٦ سهما في العقارين ٤٠ و ٥٣ شارع خيرت مع بطلان كافة التصرفات وشطب جميع التسجيلات اللاحقة لتسجيل عريضة دعواه وبعد أن ضمت الدعوى قضت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى

الأولى لرفعها قبل الأوان وبرفض الدعوى الثانية موضوعا وفي الدعوى الثالثة بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للخصه وقدرها ٤ قواريط و ١٦ سهما من العقارين ٤٠ و ٥٣ وشطب كافة التسجيلات المتوقعة على هذه الخصه بعد تاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ فاستأنفت منيرة محمود مصطفى الحكم الصادر بعدم قبول دعواها وقيد الاستئناف برقم ١٠٠٧ سنة ٧١ ق . كما استأنف كل من سعاد وعز الدين الحكم الصادر برفض دعواهما وقيد الاستئناف برقم ١٠٣٢ سنة ٧١ ق . كما استأنف الطاعنون محمد وعز الدين وسعاد الحكم الصادر لمصلحة عبد النبي سليمان وطلبوا إلغاؤه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٩١٩ سنة ٧١ ق . وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف هذه الاستئنافات أصدرت فيها حكما واحدا قضى برفض الاستئنافين رقم ٩١٩ و ١٠٣٢ وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية المطعون عليه عبد النبي للخصه المباعة وبالنسبة للإستئناف ١٠٠٧ المرفوع من منيره محمود بإلغاء الحكم المستأنف وفسخ عقد البيع وإلزام الطاعنين الثاني والثالثة بأن يرد إليها معجل الثمن وفوائده والمصاريف . وبتاريخ ٨ من يونيه سنة ١٩٥٥ قرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بالنقض . وفي مذكرة مؤرخة في ١٤ يوليو سنة ١٩٥٥ تنازل الطاعنان عز الدين وسعاد عن الظعن بالنسبة للطعون عليها الثالثة منيره محمود مصطفى في خصوص ما قضى به الحكم في الاستئناف رقم ١٠٠٧ سنة ٧١ ق وبعد أن تقدمت النيابة بمذكرتها عرضت القضية على دائرة فحص الطعون التي قررت بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٥٥ وقف تنفيذ الحكم وفي الجلسة المنعقدة في ١٣ يناير سنة ١٩٦٠ قررت إحالة الظعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وحددت لنظره تاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ . وفي الجلسة المحددة لنظر الظعن قرر الطاعنان الثاني والثالثة بنزولهما عن الظعن بالنسبة للطعون عليها الثالثة . وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة الحكم بطلان الظعن بالنسبة للطعون عليهما الرابعة والخامسة ونقض الحكم بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إنه يبين من محضر إعلان المطعون عليها حياة النفوس بتقرير الظعن أنها أعلنت في شخص زوجها السيد اللواء مراد الخولي لغيابها دون أن يذكر

المحضر أن هذا الزوج ساكن معها كما أنه يبين من نفس المحضر أن المطعون عليها كريمة محمود أمين أنها أمانت في شخص أخيها عبد المنعم محمود ، دون أن يذكر المحضر أن هذا الأخ يسكن معها في حين أن هذا البيان واجب لصحة الإعلان هملا بالمادة ١٢ من قانون المرافعات ، ويترتب على إغفاله بطلان الإعلان بالنسبة للمطعون عليهما المذكورتين .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه عدم اعتداده بحكم القسمة الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤١ والمسجل ٢٣ يوليو سنة ١٩٤١ بالنسبة للمشتري عبد النبي سليمان تأسيسا على أن ذلك الحكم ليس له حجية على المشتري لعدم اختصاصه في الدعوى على الرغم من تسجيله صحيفة دعوى صحة التعاقد قبل صدور الحكم في دعوى القسمة ويقول الطاعنون إن ما ذهب إليه الحكم يخالف للقانون ، ذلك أن لدعوى القسمة وضعها الخاص بها إذ أن القانون عين من يختصم فيها وجوبا لصحة انعقاد الخصومة فيها ومن أباح لهم التدخل فيها محافظة على حقوقهم فقد نصت المادة ٤٥٢ مدني قديم وهي الواجبة التطبيق على هذا النزاع على ما يأتي : "أما إذا كانوا مختلفين في الرأي أو كان أحدهم ليس له أهلية التصرف في حقوقه فعلى من أراد منهم القسمة أن يكلف بالحضور باقي شركائه أمام محكمة المواد الجزئية" - فدعوى القسمة لا يختصم فيها إلا الشريك وهو الشريك المالك وإذا كان المشتري بعقد غير مسجل لا يعتبر قبل التسجيل مالكا ، فإنه لا يعتبر شريكا واجبا اختصاصه وأن المطعون عليه الأول لم يكن حتى صدور الحكم بالقسمة قد سجل سوى صحيفة دعوى صحة التعاقد دون الحكم فيها فلا يعتبر حتى تاريخ صدور الحكم بالقسمة مالكا .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة الأولى من القانون ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذي يحكم واقعة الدعوى أوجبت تسجيل جميع العقود التي من شأنها إنشاء حق ملكيته أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره ، ومؤدى ذلك أن حق الملكية لا ينتقل من البائع إلى المشتري إلا بالتسجيل وإلى أن يتم هذا



التسجيل يبقى البائع مالكا للعقار ويكون بالتالى هو الخصم فى كل دعوى تتعلق  
بعين العقار . ولما كان الخصم فى دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا  
بالمادة ٥٢ مدنى قديم التى تحكم هذا النزاع ، وكان يبين من الوقائع التى أثبتتها  
الحكم المطعون فيه أن دعوى القسمة رفعت من الطاعنين على المطعون عليه الثانى  
الذى كان مالكا للعقار والشريك الواجب اختصاصه ، وكان مجرد قيام المطعون  
عليه الأول بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية  
إذ الملكية لم تنتقل إليه إلا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى — لما كان ذلك ،  
فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى القانون ، ويتعين  
نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى الدوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ القضائية :

تأمين . إذعان . مسئولية .

عدم اعتبار النص في عقد التأمين على أنه لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار  
نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حوائج المقررة رسمياً أو نتيجة لعدم العناية بها من الشروط القائمة  
على التعسف والخفاضة لحوادث العقد . لا مخالفة فيها للنظام العام . - بناءً على الرقعة المشروعة في الحد  
من نطاق المسؤولية باعتماد بعض الحالات التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً .

إذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الاستئناف -  
بعد أن بينت أن الحكم الجنائي الذي قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها قام  
على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولات المقررة بطنين وبأنها كانت في حالة غير  
صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما أدلت به شركة  
التأمين الطاعنة في دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان في نطاق التأمين  
إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملهما - ولم تأخذ  
بهذا الدفاع وأصبحت وجهة نظرها في التقرير بمسؤولية الطاعنة عن دفع مبلغ  
التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - حددت فيها  
الحوادث والأضرار التي تعفى فيها الطاعنة من المسؤولية - يوصل إلى القول  
بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التي  
تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموماً - بما يترتب عليه عدم الإعتداد بهذا  
الشرط وإهداره ، فإن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون

مخالفا للقانون — ذلك أنه وإن كان مؤدى ما انتهى إليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتي عقدت في ظل أحكام القانون المدنى القديم عقد إذعان ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أن يهدر نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التى نص فيها على أن التأمين لا يشملها — ذلك أن ما يسوغ إبطاله فى هذه الحالة — إنما يقتصر على الشروط التعسفية التى تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام، ولما كان ما ورد بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حملتها المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالان هما عماد الحكم الجنائى فى إدانة سائق السيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام بل إن مبناها الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه يمين لذلك أعمال مقتضاها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعين النقض .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة على الطاعنة — طالبا الحكم عليها بمبلغ ٣٤٣ جنيها و ٥٠٥ مليا والمصروفات مؤسسا مطالبه على أنه كان قد أمن لديها على سيارة النقل المملوكة له رقم ١٦١٢٢ ضد الحوادث وذلك بمقتضى بوليصة تأمين محررة فى ٢٧ فبراير



سنة ١٩٤٦ ، وأنه بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ صدرت السيارة المذكورة  
شخصا — فتوفى — وقضى في دعوى الجنيحة التي أقيمت على السائق بالادانة —  
وبإلزامه بالتضامن مع ( المطعون عليه ) بتعويض مقدار ٣٠٠ جنيه — وقد  
تأيد هذا الحكم استئنافيا — وبذلك أصبح جملة المبلغ الواجب عليه دفعه هو  
٣٤٣ جنيتها و ٥٠٥ مليا دفعها فعلا للحكوم لهم — ورفع هذه الدعوى على شركة  
التأمين ليقتضى عليها بهذا المبلغ . ودفعت الطاعنة بأن عقد التأمين لا يضمن  
للحوادث التي تسببها السيارة نتيجة لعدم العناية بها أو بسبب تحميلها أكثر من الحمولة  
المقررة لها وأن الحكم الصادر من محكمة الجفج والقاضى بمسئولية المطعون  
عليه وسائق السيارة قد أقيم على أن سبب الحادث هو عدم صلاحية الفرامل  
وعجلة القيادة وعدم استعمال جهاز التنبيه وتحميل السيارة أكثر من المقرر، وقضت  
محكمة أول درجة في هذه الدعوى بالرفض أخذا بهذا الدفاع ، فاستأنف المطعون  
عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٠٦ لسنة ٧١ ق —  
وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون  
عليه مبلغ ٣٤٣ جنيتها و ٥٠٥ مليا والمصروفات والأتعاب ، فطعنت الشركة  
في هذا الحكم بالقبض ، وأبدت النيابة العامة رأيها بنقضه وأحالت دائرة فحص  
الطعون الطعن لهذه الدائرة لنظره بجلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ ، وفيها صممت  
النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السببين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ  
في القانون وفي ذلك ذكرت أن ذلك الحكم قد تأمس على أنه ليس  
لشركة الطاعنة أن تتحمل من مسؤوليتها عن دفع مبلغ التأمين استنادا إلى البندين  
ثانيا ورابعا من المادة الثانية من وثيقة التأمين ، ذلك لأن ما ورد بهذه المادة  
من تعداد الصور التي ترفع عنها المسؤولية وتتحلل بها من دفع المبلغ المؤمن به إنما  
يفيد في واقع الأمر أن الشركة قد أرادت بهذا التعداد الوارد بصورة التعميم  
أن ترفع عن عاتقها كل مسؤولية عما يقع من الحوادث نتيجة لمخالفة القوانين  
واللوائح بوجه عام — وقد كان يتعين على محكمة الاستئناف ألا تبسط حكم  
البطلان على البندين المشار إليهما — إذ الشروط الواردة بهما صحيحة ومشروعة

ويجب أن يتقيد بها الطرفان المتعاقدان — فضلا عن أنها من الوضوح والجلالة بحيث لم يكن ثمة مسوغ لمراجعة واستقصاء باقى شروط الوثيقة لاستخلاص نية المتعاقدين ، وقد تجاوزت محكمة الاستئناف بهذا المنهج فى التفسير — قصد المتعاقدين — لأنها بإبطالها جميع النصوص التى أوردتها المادة الثانية — تكون قد أدخلت فى نطاق التأمين جميع الحوادث والأضرار أيا كان نوعها وظروف وقوعها — مع أن المادة الثانية — قد عيّنت تحديدا لقصد المتعاقدين — بالنص على إخراج حالات معينة من نطاق التأمين . وبهذا أيضا تكون محكمة الاستئناف قد أدخلت أساسا من أسس العقد المبرم بين الطرفين إذ هو يقوم أصلا على أن الخطر المؤمن منه احتمالى غير محقق الوقوع وإبطال مفعول المادة الثانية من شأنه أن يجعل الخطر المؤمن منه أشد احتمالا ، بل محقق الوقوع .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف — بعد أن بينت أن الحكم الجنائى الذى قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين ، وبأنها كانت فى حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما أدلت به الطاعنة فى دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان فى نطاق التأمين إذ نصت المادة الثانية على أن التأمين لا يشملهما ، فلم تأخذ بهذا الدفاع ، وأسست وجهة نظرها فى التقرير بمسؤولية الطاعنة عن دفع مبالغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة — عدت فيها الحوادث والأضرار التى تعفى فيها الطاعنة من المسؤولية — يوصل إلى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها فى الواقع متحالة من دفع التأمين عن الحوادث التى تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموما — بما يترتب عليه عدم الاعتداد بهذا الشرط وإهداره ، وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه مخالف للقانون — ذلك أنه وإن كان مؤدى ما انتهى إليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتى عقدت فى ظل أحكام القانون المدنى القديم عقد إذهان ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أن يهدر نص المادة الثانية

بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها -  
ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط التعسفية  
التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . ولما كان ما ورد  
بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة  
خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حولتها  
المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية بها ( وهاتان الحالتان هما عماد الحكم  
الجنائي في إدانة سائق السيارة المؤمن عليها ) ، لا يعتبر من الشروط القائمة  
على التعسف والمخافضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيهما للنظام العام ، بل أن مباهما  
الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية - باستبعاد بعض الصور التي يكون  
من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه يتعين لذلك إعمال مقتضاها -  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون متعين النقض .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما سبق بيانه - والإسباب  
الواردة بالحكم المستأنف - يتعين رفض الاستئناف .

---



## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : الحسنى الموضى ، ومحمد العباس ،  
ومهدى السلام بلج ، ومحمود للقاضى المستشارين .

( ٥١ )

الطعن رقم ٣٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

( أ ) جمارك " الرسوم الجمركية " " البضائع العابرة " . رسوم جمركية .

إختلاف الأساس الواقعى لكل من نص الفقرة (٤) من البند (ج) من القسم ١٠ الملحق  
بالتق ٤٣/٧٦ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الجمر الصحى والفقرة (٢) من نفس البند .  
وإن تطلب تطبيقهما أن تكون الجلود غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا أو بشهادة غير  
قانونية إلا أن الفقرة (٢) تشترط أن يكون التفريغ بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء  
على سفينة أخرى لتصديرها للخارج ووجوب توافر هذا القصد لدى صاحبها سواء أكان  
معاصرا لوقت التفريغ أو لاحقا له .

( ب ) نقض " أسباب الطعن " " ما يعتبر سببا جديدا " . جمارك " الرسوم  
الجمركية " . رسوم جمركية .

عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن سبب الإلتزام بالرسوم هو الفقرة (٢)  
من البند (ج) من القسم ١٠ الملحق بالتق ٤٣/٧٦ وليس الفقرة (٤) مع اختلاف  
أساسها الواقعى . إعتباره إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

١ - تنص الفقرة (٤) من البند (ج) من القسم العاشر من الجدول الملحق  
بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ - بشأن الرسوم الصحية ورسوم الجمر الصحى -  
على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة  
بشهادة غير قانونية الواردة برسم أحد البلاد الأجنبية والتي تكون قد أفرغت في  
ميناء معمرى لأسباب استثنائية يجوز للصلاحة التصريح بنقلها تحت الجمر الصحى  
إلى ميناء آخرى لتصديرها منها ، وتقرر الفقرة (٢) من نفس البند (ج) الخاص

بالجلود برسم المرور "ترانزيت" حالة أخرى إذ تنص على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة بشهادة غير قانونية والتي يصير تفرينها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج - ولكل من النصين أساس واقعي خاص به إذ أنه وإن تطلب تطبيقها أن تكون الجلود وفقا للنصين غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا أو مصحوبة بشهادة ولكن غير قانونية إلا أن الفقرة (٢) تشترط أن يكون تفرغ البضائع بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج - وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان هذا القصد قد يكون معاصرا لوقت التفرغ أو لاحقا عليه إلا أنه يتعين لاعتبار البضاعة مارة في نطاق هذه الفقرة أن يتوافر لدى صاحبها هذا القصد .

٢ - إذا كان الواقع في الدعوى قد استخلصته محكمة الموضوع في حدود ما أبدته وزارة الصحة الطاعنة أمامها من أوجه الدفاع يتعلق بالفقرة (٤) من البند (ج) من القسم العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ - بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي - وهي تقوم على أساس واقعي يختلف عن الأساس الواقعي الذي يتطلبه تطبيق الفقرة (٢) من نفس البند (ج) السالف الذكر ، فإن إدعاء الطاعنة أمام محكمة النقض بأن سبب إلزام المطاعم عليها بالرسوم التي أجرت تحصيلها منها هو الفقرة (٢) وليس الفقرة (٤) يعد إثارة لسبب جديد لم ينسب طرحة على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومذكرات أوراق الطعن في أن الشركة المطاعم عليها أقامت الدعوى رقم ٥٣٧ سنة ١٩٥٣ مدني

كلية القاهرة ضد وزارة الصحة ( الطاعنة ) تطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ١١٥٤ جنيها و ٢٠٠ مليم وقالت في بيان دعوها إنه في أغسطس سنة ١٩٤٨ أمرت السلطة الجمركية ببور سعيد بتفريغ بالات جلد خام كانت تحملها بواخر لشركة للاشتباه في الجهة التي تقصدها هذه البضائع ، وتم التفريغ فعلا في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تنفيذا للأمر العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٤٨ ، وأحيل النزاع إلى مجلس الغنائم الذي قضى في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٩ بالافراج عن البضائع ، إلا أنه لما تقدمت الشركة المطعون عليها لاستلامها اشترطت السلطة الجمركية دفع رسوم صحية ورسوم الحجر الصحي ، ووجهت إليها أربعة تنبيهات بمبالغ مقدارها ١١٥٤ جنيها و ٢٠٠ مليم اضطرت الشركة لسدادها حتى تتمكن من سحب البضائع . وأردفت الشركة تقول إنه لما كان سداد هذه المبالغ لا مبرر له فقد أقامت هذه الدعوى . دفعت وزارة الصحة بسقوط حق الشركة في المطالبة بمبلغ ١١٢ جنيها و ٩٠٥ مليم بالتقدم لمضى أكثر من ثلاث سنوات على دفعه عملا بالمادة ٢/٣٧٧ من القانون المدنى ، وطلبت رفض الدعوى بالنسبة للباقي استنادا إلى الفقرة الرابعة من البند "ج" من القسم العاشر الخاص بالرسوم المقررة على الجلود الوارد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي ، وذلك تأسيسا على أن البضاعة لم تكن مصحوبة بشهادة صحية قانونية وقد أفرغت في ميناء مصرى لأسباب استثنائية اقتضتها الضرورة وترتب على ذلك قيام الطاعنة بالاشراف على البضاعة وتطهيرها مما يلزم الشركة بدفع الرسوم المستحقة مقابل هذه الخدمة . وبتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ١١٥٤ جنيها و ٢٠٠ مليم ، فاستأنفت وزارة الصحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وتمسكت بطلباتها أمام محكمة أول درجة ، وقيد استئنافها برقم ٦٤٩ سنة ٧١ ق . وفى ١٩٥٥/٢/٢٠ قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف وألزمت الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ١٠٤١ جنيها و ٢٩٥ مليم بأن خصمت من المبلغ الذى قضى برده ابتدائيا وقدره ١١٥٤ جنيها و ٢٠٠ مليم مبلغ ١١٢ جنيها و ٩٠٥ مليم باعتبار أن المطالبة به قد سقطت بالتقدم أخذا



بدفاع وزارة الصحة في هذا الخصوص . قطعت وزارة الصحة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٠ ، فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ ، وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه بالزام وزارة الصحة برد الرسوم التي حصلت لها على ما جاء به وبأسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها من أن المقصود بتفريغ البضاعة لأسباب استثنائية - على ما تقضى به الفقرة "ج" من البند "ج" من القسم المباشر الخاص بالرسوم المقررة على الجلود الوارد بالجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي - أن المقصود بذلك هو أن تكون البضاعة برسم المرور « ترانزيت » وأن يجري تفريغها في ميناء مصرى لإعادة تصديرها على باخرة أخرى ، وهي حالة تختلف عن الحالة المعروضة حيث لم تكن الجلود مرسلة إلى مصر ولم يتم تفريغها برسم المرور ، وحيث لم يكن هذا التفريغ لظروف تجارية ولكن بالقوة الجبرية ، وبناء على أوامر السلطة العسكرية - أقام الحكم قضاءه على هذا النظر - في حين أن الثابت في الدعوى أن رسائل الجلود المطالب بالرسوم عنها لم تكن مصحوبة بشهادة ، وكانت قد أفرغت في ميناء بورسعيد وجرى تفريغها بمعرفة الحجر الصحي و بقيت في إشرافه طوال المدة من تاريخ التفريغ إلى تاريخ الإفراج عنها وإعادة شحنها ، مما يوجب استحقاق الرسوم عليها عملاً بنص الفقرة "٢" من البند "ج" من القسم العاشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ شأنها شأن الجلود غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية والتي يصير تفريغها بقصد إعادة شحنها في نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج . وتضيف الطاعنة أنه سواء أكان ضبط البضائع والاشتباه فيها بحق أم بغير حق ، وسواء أكان تفريغها لظروف استثنائية طوعاً واختياراً من جانب الشركة أم جبراً

عنها بناء على أوامر السلطة العسكرية ، فإن هذه الاعتبارات لا تعدوان تكون بمثابة المناسبة أو الظروف الذى أدى الى تفريغ البضاعة والاشراف عليها بمعرفة الحجر الصحى ، مما يوجب استحقاق الرسوم عليها عملا بالفقرة "٣" سالفه الذكر .

وحيث إن الثابت من صورتى المذكرتين المقدمتين من الطاعنة إلى المحكمة الاستئنافية أنها حصلت الرسم من الشركة المطعون عليها استنادا إلى الفقرة "٤" من البند "ج" من القسم المباشر من الجدول الملحق بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ . وقد كان دفاع الطاعنة أمام درجتى التقاضى مقصورا على التمسك بهذه الفقرة ، ولم تتحول عن هذا النظر إلا أمام هذه المحكمة ، بأن أقامت أساسا جديدا لالتزام الشركة المطعون عليها بالرسوم التى أجرت تحصيلها منها ، هو الفقرة "٣" من نفس البند "ج" السالف الذكر . ولما كانت الفقرة "٤" تنص على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة بشهادة غير قانونية الواردة برسم أحد البلاد الأجنبية والتى تكون قد أفرغت فى ميناء مصرى لأسباب استثنائية يجوز للصاحبة التصريح بنقلها تحت الحجر الصحى إلى ميناء أخرى لتصديرها منها" ، وكانت الفقرة "٣" من نفس البند "ج" الخاص بالجلود برسم المرور "ترانزيت" تقرر حالة أخرى إذ تنص على تحصيل الرسوم على الجلود غير المصحوبة بشهادة صحية أو المصحوبة بشهادة غير قانونية والتى يصير تفريغها بقصد إعادة شحنها فى نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج" ، وكان لكل من النصين أساس واقعى خاص به ، إذ أنه وإن تطلب تطبيقهما أن تكون الجلود وفقا للنصين غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا أو مصحوبة بشهادة ولكن غير قانونية ، إلا أن الفقرة "٣" تشترط أن يكون تفريغ البضائع بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء على

سفينة أخرى لتصديرها للخارج ، وأنه وإن جرى قضاء هذه المحكمة على أن هذا القصد قد يكون معاصرا لوقت التفريغ أو لاحقا عليه ، إلا أنه يتعين لاعتبار البضاعة عابرة في نطاق هذه الفقرة أن يتوافر لدى صاحبها هذا القصد ، ولما كان الواقع في الدعوى قد استخلصته محكمة الموضوع في حدود ما أبدته الطامنة أمامها من أوجه الدفاع يتعلق بالفقرة "٤" وهي تقوم على أساس واقعي يختلف عن الأساس الواقعي الذي يتطلبه تطبيق الفقرة "٣" ، لما كان ذلك ، فإن ادعاء الطامنة بأن سبب التزام المطعون عليها هو الفقرة "٣" من البند "ج" وليس الفقرة "٤" من هذا البند ، يعد إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

---



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباسى ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضى المستشارين .

(٥٢)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم ” عيوب التدليل “ ” القصور “ ” ما يعد كذلك “ .

عدم إحاطة الحكم فيما قرره من اعتبار الطاعة مسئولة عن العجز الذى وجد فى أطيان شريكها  
بدفاعها فى هذا الخصوص وما تمسكت به . يعيبه بالقصور .

إذا كانت محكمة الموضوع إذا اعتبرت الطاعة مسئولة عن العجز الذى وجد  
فى أطيان شريكها المطعون عليها الأولى التى باعته للطعون عليه الثالث والتى كانت  
شريكة لها فيها قبل قسمتها — ورتبت على ذلك الحكم فى دعوى الضمان الفرعية  
بإلزام الطاعة بأن تدفع للطعون عليها الأولى قيمة هذا العجز — قد استندت  
فى قضائها إلى الأبحاث الهندسية التى قامت بها مصلحة الشهر العقارى فى هذا  
الخصوص ، وكان دفاع الطاعة على ما بين من الحكم المطعون فيه متضمنا  
طلب عدم الاعتداد بتلك الأبحاث لعدم إجرائها فى مواجهتها ، وكان مؤدى  
هذا الدفاع هو إنكار الطاعة لكافة الوقائع الواردة بهذه الأبحاث بما فى ذلك  
واقعة تصرفها فى أكثر من نصيبها الذى آل إليها بالقسمة ، وكانت محكمة الموضوع  
قد اكتفت فى الرد على هذا الدفاع بقولها إن الطاعة لم تنكر حصول التصرف  
المشار إليه ، فإن هذا الذى قرره الحكم يكون قاصرا فى الإحاطة بدفاع الطاعة  
فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والموافقة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن في أنه بتاريخ ١٩٥٢/٥/٣٠ أقام المطعون عليه الثالث الدعوى رقم ١٥٨٦  
سنة ١٩٥٢ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليهما الأولى والثانى وضد  
مصلحة الشهر العقارى المطعون عليها الرابعة وقال في بيانها إنه اشترى من  
المطعون عليها الأولى بضمان المطعون عليه الثانى مساحة قدرها ٨١ ف ١٩ ط  
و ١٢ س من الأقطيان الزراعية بعقد رسمى تاريخه ١٠ من مايو سنة ١٩٥١  
بواقع ٣٣٥ ج للفدان ، وقد تملك البائعة هذه الأقطيان بالميراث عن والدها  
وبحكم القسمة بينها وبين أختها الطاعنة الصادر فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٤٧  
فى الدعوى رقم ٢٤٦ سنة ١٩٥٥ مدنى أبو حمص ، إلا أن المشتري دفع الثمن  
على أساس المساحة التى اختصت بها البائعة بحكم القسمة وقدرها ٨٣ ف ١١ ط  
و ١٢ س واشترط أن يكون الفرق بين هذه المساحة والمساحة الواردة بعقد  
البيع ويبلغ ١ ف ٦ ط ملكا للمشتري إذا أمكن تصحيح مساحة الأقطيان المبيعة  
بجعلها ٨٣ ف ١١ ط و ١٢ س ، ويكون عندئذ ثمن هذا الفرق وقدره  
٤٣٤ جنيه و ٤٢٠ مليا من حق البائعة، أما إذا حكم قضائيا بحكم انتهائى باعتبار  
مساحة الأقطيان المبيعة ٨١ ف ١٩ ط و ١٢ س فتكون البائعة ملزمة برد ثمن  
فرق المساحة إلى المشتري، وأضاف المدعى - المطعون عليه الثالث - قائلا إنه  
شكا لمصلحة الشهر العقارى من هذا العجز فأفادت بأن البائعة لا تملك سوى  
٨١ ف ١٩ ط و ١٣ س ولاحق لها فى التصرف فى أكثر من ذلك، فأقام هذه  
الدعوى بطلب إلزام المطعون عليهما الأولى والثانى متضامنين بأن يردا إليه  
ثمن العجز فى المساحة وقدره ٤٣٤ جنيه و ٤٢٠ مليا وغوائد هذا المبلغ بواقع

٤.٪ سنويا من تاريخ دفعه حتى السداد ، وإلزام مصالحة الشهر العقاري بأن  
تودع ملف الدعوى المباحث الهندسية التي أجرتها في هذا الخصوص .  
وفي ١٤/١/١٩٥٣ أدخلت المطعون عليها الأولى أختها السيدة إيزابيل نعوم صليبا -  
الطاعنة - في الدعوى باعتبار أنها كانت شريكة لها في الأطيان المبيعة قبل  
حكم القسمة وأن العجز المدعى به يوجد طرفها ، ووجهت إليها دعوى الضمان  
طالبة الحكم عليها بما عسى أن يحكم به ضدها . فقضت محكمة أول درجة  
بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٣ في الدعوى الأصلية بإلزام المطعون عليهما الأولى والثاني  
بأن يدفعوا للمطعون عليه الثالث مبلغ ٤٣٤ جنيها و ٤٢٠ مليا ، وفي دعوى الضمان  
الفرعية بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ٣٣٥ جنيها وحكت  
بالفوائد في الدعويين بسعوي ٤.٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة  
في ٣٠/٥/١٩٥٢ حتى السداد . استأنف المطعون عليهما الأولى والثاني هذا  
الحكم ، وفيد استئنافهما أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٢٧٣ سنة ٩ قضائية  
وطلبا تعديل الحكم المستأنف وتمسكا قبل الطاعنة بطلباتهما أمام محكمة أول  
درجة بالقضاء لها عليها بما حكم به ضدهما . كما استأنفت الطاعنة هذا الحكم ،  
وفيد استئنافها أمام نفس المحكمة برقم ٣٠١ سنة ٩ قضائية وطلبت إلغاء الحكم  
المستأنف في شقة الخاص بدعوى الضمان الفرعية الذي قضى فيه بإلزامها بأن  
تدفع للمطعون عليهما الأولى والثاني مبلغ ٣٣٥ جنيها والفوائد وضمت المحكمة  
الاستئنافين ، وقضت في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٥ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف .  
طلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها  
برفض الطعن ، وقررت دائرة خص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لجلسة  
٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه في السبب الرابع قصور  
التسبيب والاستناد إلى وقائع ينقضها الثابت بالأوراق وتقول في بيان ذلك إنها  
دفعت ادعاء المطعون عليها الأولى بوجود عجز في مساحة الأطيان التي آلت إليها  
بحكم القسمة دفعت هذا الادعاء بأن نصيب كل متقاسم تفصله حدود ثابتة  
من نصيب المتقاسم الآخر مما يحول دون تصور الفصص بينهما وأن المناط في



تحديد نصيب المتقاسمين هو بوضع اليد ، ولا محل لإستناد المطعون عليها إلى أبحاث مصلحة المساحة للقول بتصرف الطاعة في أكثر من نصيبها الذي آل إليها بالقسمة إذ أن مثل هذا الادعاء لا يقوم الدليل عليه إلا بالعقد المكتوب الصادر من الطاعة — غير أن محكمة الموضوع أفغلت الرد على هذه الأوجه من دفاع الطاعة ، فيما عدا ما أثبتته الحكم الابتدائي من تحصيل لما ورد بالأبحاث الهندسية لمصلحة الشهر العقاري من أن الطاعة قد تصرفت بالبيع في أكثر من نصيبها الذي آل إليها بالقسمة ، وما قرره المحكمة الاستئنافية ردا على ما أثارته الطاعة من عدم حجية الأبحاث الهندسية عليها لإجرائها في غير مواجهتها من أنها لم تنكر تصرفها في أكثر من نصيبها الذي آل إليها بالقسمة ، ولم تفتن المحكمة إلى ما وقعت فيه من تناقض في هذا الخصوص إذ أثبت اعتراض الطاعة على أبحاث مصلحة المساحة وأسندت إليها في نفس الوقت تسليمها بما جاء في هذه الأبحاث من أنها قد باعت ٩٠ فدان و ١٨ قيراط و ١٢ سهما أي زيادة عن نصيبها قدرها ١٨ قيراط و ٦ أسهم ورتبت على ذلك القول بأن هذه الزيادة لا تكون إلا من نصيب شريكها المتقاسمة معها وهي المطعون عليها الأولى بفناء بذلك الحكم معينا بالقصور في التسيب هذا بالإضافة إلى أن النتيجة التي استخلصتها المحكمة لا تؤدي إليها مقدماتها لبنائها على واقعة تصويرية تخالف الثابت بالأوراق ، وهي واقعة تسليم الطاعة بالتصرف بالبيع في أكثر من نصيبها الذي آل إليها بالقسمة .

وحيث إن محكمة الموضوع إذ اعتبرت الطاعة مسئولة عن المعجز الذي وجد في أطيان المطعون عليها الأولى التي آلت إليها بالقسمة ، ورتبت على ذلك الحكم في دعوى الضمان الفرعية بإلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليهما الأولى والثاني قيمة هذا المعجز — قد استندت في قضائها إلى الأبحاث الهندسية التي قامت بها مصلحة الشهر العقاري في هذا الخصوص ، فقد جاء بالحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه استئنافية "إن الثابت من الأبحاث الهندسية لمصلحة الشهر العقاري أن السيدة إيزابيل نعوم صليبا قد باعت ٩٠ فدان و ١٩ قيراط و ١٣ سهم أي زيادة عن نصيبها قدرها ١٨ قيراط و ٦ أسهم وبذلك يتضح إنه حينما يظهر

في نصيب البائنة السيدة ليندا برجوره عجز قدره فدان و ٦ قراريط يظهر لدى شريكها في الأطنان زيادة قدرها ١٨ قيراط و ٦ أسهم " وجاء بالحكم الاستثنائي "أن ما تثيره المستأنفة ( الطاعنة ) من عدم حجية الأبحاث الهندسية التي قامت بها مصلحة المساحة لإجرائها في غير مواجهتها غير جدير بالاعتبار لأنها لم تنكر أنها تصرفت في مقدار ٩٠ فدان و ١٩ قيراط و ١٣ سهم في حين أن نصيبها بمقتضى عقد القسمة هو ٩٠ فدان وقيراط و ٧ أسهم أى زيادة قدرها ١٨ قيراط و ٦ أسهم عما خصها بحكم القسمة . وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون إلا من نصيب قسيمتها وقد بنى الحكم المستأنف على هذه النتيجة بلا حاجة بعد ذلك لتعيين خير لأن هذه الواقعة غير منكورة " وما كان دفاع الطاعنة على ما يبين من الحكم المطعون فيه متضمنا طلب عدم الاعتداد بالأبحاث الهندسية السابق الإشارة إليها لعدم إجرائها في مواجهتها ، وكان مؤدى هذا الدفاع هو إنكار الطاعنة لكافة الوقائع الواردة بهذه الأبحاث بما في ذلك واقعة تصرفها في أكثر من نصيبها الذي آل إليها بالقسمة ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في الرد على هذا الدفاع بقولها إن الطاعنة لم تنكر حصول التصرف المشار إليه ، وكان في هذا الذي قرره الحكم قصور في الإحاطة بدفاع الطاعنة في هذا الخصوص ، فإنه يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : الحبيب العوضي ، ومحسن العباس ،  
وهبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٥٣ )

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٢٥ القضائية :  
حكم "حيوب التدليل" "المسخ" "ما يعد كذلك"

مثال الحكم ومهيب المسخ ما تضمنته مخالفة .

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في بيانه لوقائع الدعوى نصوص  
المخالفة التي تمسك بها رب العمل قال إنه لا يمكن اعتبارها تنازلاً من العامل  
عن حقه في المكافأة على الأساس الذي يحدده القانون لأن هذا التنازل يجب أن  
يكون صريحاً ، وكانت المخالفة التي نوه بها الحكم قد تضمنت عبارات صريحة  
وقاطعة في تنازل العامل عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المبين في  
المخالفة وإبراء عاملاً لخدمة رب العمل من كافة حقوقه التي لم تتضمنها المخالفة  
المذكورة المنهية لكل نزاع بين الطرفين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً  
لمسحه ما تضمنته المخالفة مما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي نلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتلخص حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن صائر الأوراق  
في أن المطعون عليه التحق بخدمة الجمعية الزراعية في عام ١٩٣١ وظل يعمل فيها



حتى آخر شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ حيث أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الإدارة لبلوغه من الستين وصرفت له الجمعية مكافأة نهاية الخدمة على أساس لوأتمها وحرر المطعون عليه بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٧ مخالصة بذلك متضمنة تنازله عن جميع حقوقه منها - وبتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الإدارة تمديد خدمته حتى آخر فبراير من عام ١٩٥٣ وفي نهاية المدة المذكورة صرفت له الجمعية المكافأة عن هذه المدة الإضافية وعلى الأساس السابق وحررها مخالصة ثانية مؤرخة في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ - وبتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أقام المطعون عليه الدعوى على الطاعنة طالب فيها إلزامها بأن تدفع له ٢٨١ جنيها و ٣٧٠ مليا، ووسسا دعواه على أن الجمعية عند احتسابها المكافأة المستحقة له ، أخفقت حساب علاوة الغلاء وإمانة الزواج ونصيبه في المكافأة الإضافية بما يعادل ١٢ جنيها و ٦٦٠ مليا شهريا ، وأضاف أن المكافأة يجب احتسابها على أساس آخر أجر كان يتقاضاه وأن المبالغ التي لم تعد بها الجمعية هي من ضمن الأجر وفقا لحكم المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ مدني والمادة الرابعة من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وقد دفعت الجمعية الدعوى بدفعين الأول بسقوط حق المطعون عليه في رفع الدعوى لرفعها بعد مضي أكثر من سنة من انتهاء خدمته في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والثاني بأنه وقع على مخالصتين باستلام جميع حقوقه . وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم مؤسسة . حكمها على أن قرار الجمعية بمد خدمة الطاعن حتى تاريخ آخر فبراير سنة ١٩٥٣ يجعل هذا التاريخ هو الموعد المعتبر لنهاية الخدمة بحيث تكون الدعوى مرفوعة خلال مدة السنة ثم قضت في الموضوع برفض الدعوى تأسيسا على أن المخالصتين شملت جميع حقوقه الحالية والمستقبلية بما يجعله غير محق في دعواه - فاستأنف المطعون عليه الحكم بتاريخ ١٩٥٤/٩/١٩ مؤسسة استئنافه على أن المخالصة قد حرمت من بعض حقوقه مما ينطوي على مخالفة للسادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وعلى أن الحكم لم يعتد بما أبداه من دفاع خاص بوقوع الإكراه عليه . وبتاريخ ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ

٢٨٦ جنيها و ٣٧٠ مليا مع المصاريف. وفي ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٥ قررت الجمعية الطاعنة بالطعن بطريق النقض طالبة نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف. وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٠، قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب وفي بيان ذلك تقول إن المخالصة الأولى التي حررها المطعون عليه تضمنت أنه استلم من خزانة الجمعية الزراعية مبلغ ٣٨٤ جنيها و ٩٧٢ مليا وذلك قيمة حصيده في صندوق التوفير والمكافأة المستحقة له من مدة خدمته بالجمعية لغاية ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأنه يقبضه هذا المبلغ أصبح خالصا بكافة حقوقه قبل الجمعية وليس له الحق في مطالبتها بأي شيء مستقبلا وبأي حال من الأحوال وهذه المخالصة تحررت نهائية بينه وبين الجمعية وأنه حررت مخالصة أخرى بهذا المعنى في ١٩٥٣/٤/٥ تضمنت استلامه من الجمعية مبلغ ٤ جنيها و ٦٦٦ مليا قيمة المكافأة عن مدة الخدمة الإضافية من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٥٣ - وأن عبارات المخالصتين قاطعة في نصوصها الصريحة بأنه ليس للمطعون عليه الحق بمطالبة الجمعية بأي شيء مستقبلا وبأي حال من الأحوال ولكن الحكم المطعون فيه إذ لم ير الاعتداد بهاتين المخالصتين بمقولة إنهما لا تحويان تنازلا صريحا يكون قد مسخ العبارات الواردة بهما والغرض الذي حررتا من أجله وهو أن تكونا قاطعتين لكل نزاع عساه ينشأ بين المطعون ضده وبين الجمعية .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت في بيانه لوقائع الدعوى نصوص المخالصة الأولى ثم أشار إلى أن المخالصة الأخرى حررت بهذا المعنى وفي معرض رده على ما ورد بأسباب الحكم الابتدائي في خصوص المخالصتين قال "وحيث إنه عن المخالصة التي يتمسك بها المستأنف عليه فالثابت من مطالعتها أن المستأنف وقع على مخالصة نص بها على أنه استلم مبلغ ٣٨٤ جنيها و ٩٧٢ مليا

قيمة رصيده في صندوق التوفير عن الحصتين والمكافأة المستحقة له عن مدة خدمته على أساس مرتب شهري عن كل سنة من سني الخدمة وأقر أنه يقبضه هذا المبلغ أصبح خالصا بكافة حقوقه قبل الجمعية وليس له الحق بمطالبتها بأي شيء ماستقبلا وبأي حال من الأحوال . ولما كان مرتب المستأنف يشمل علاوة الغلاء والعلاوة الاجتماعية إعمالا لنص المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني ومن ثم تكون التسوية على أساس المرتب الأصلي قد وقعت مخالفة للقانون ولا يمكن اعتبار هذه المخالصة تنازلا من المستأنف عن حقه في المكافأة على الأساس الذي يحدده القانون لأن هذا التنازل يجب أن يكون صريحا وهو ما لم يحصل في خصوص الدعوى “ ولما كانت المخالصة اللتان تمسكت بهما الطاعنة ونوه بهما الحكم في سرده للوقائع قد تضمنتا عبارات صريحة وقاطعة في تنازل المطعون عليه عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المبين في المخالصة وإبراء عاما لخدمة الجمعية من كافة حقوقه التي لم تتضمنها المخالصة المذكورتان المنهتان لكل نزاع بين الطرفين فإن الحكم يكون معيبا لمسح ما تضمنته المخالصة مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٥٤ )

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) نزع الملكية للمنفعة العامة " تقدير التعويض " .

العبرة في تقدير ثمن العين المتزوع ملكيتها هي بوقت نزع الملكية . لم يحمل الشارع لوقت  
الاستيلاء أى اعتبار في تقدير الثمن إلا في حالة واحدة وبموجب نص المادة ٢٥ من قانون  
نزع الملكية .

( ب ) نقض " أسباب الطعن " " ما يعتبر سبباً جديداً " . نزع الملكية للمنفعة  
العامة " تقدير التعويض " .

لا محل للنقدى أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض  
الباقية من زيادة في قيمتها ينزع ملكيتها إذا كان هذا الدفاع لم يترأى أمام محكمة الموضوع  
وكان ما أثر هو النقص في زيادة قيمة الأرض المتزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب  
قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية . لاصلة لهذا الدفاع بما نصت عليه  
الم ١٤ من الن ١٩٠٧/٥ .

( ج ) محكمة الموضوع " عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم " .

عدم التزامها بنقبة حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً . يكفي أن تقيم  
قضاها على أسباب سائفة تكفى للحل .

١ — العبرة في تقدير ثمن العين المتزوعة ملكيتها هي بوقت نزع الملكية .  
ذلك لأن المادة الخامسة من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل  
بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ تقول في الفقرة الأخيرة منها " ونشر هذا

الأمر العالى ( مرسوم نزع الملكية ) فى الجريدين الرسميتين يترتب عليه فى صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التى تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية " ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزع الملكية يساوى عقد بيع مسجل والأصل أن ثمن المبيع يقدر وقت البيع ، ثم إن باقى المواد من ٦ - ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خبير وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة المتزوع ملكيته فى وقت قصير عقب نزع الملكية مباشرة ( لا قبلها ) - وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - ولم يجعل الشارع لوقت الاستيلاء أى اعتبار فى تقدير الثمن إلا فى حالة واحدة وبصريح النص فى المادة ٢٥ من ذلك القانون حيث تقول " العقار الذى يحصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التى كان عليها وقت أخذه وكل تلف فيه يجعل لصاحبه حقا فى التعويض عنه وإذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له فتأثر الحكومة بمشترائه ودفع القيمة التى كان يساويها وقت الاستيلاء " .

٢ - لا محل للتحدى أمام محكمة النقض بالمادة ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ إذا كان الطاعنون لم يثيروا فى دفاعهم الموضوعى عدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة فى قيمتها بنزع الملكية ، وكان ما أثاروه هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المتزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية ، إذ لا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه المادة ١٤ سالفة الذكر .

٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب مائنة تكفى للحمله .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل فى أن مورث المطعون عليها أقام الدعوى الابتدائية رقم ٩٣٥ سنة ١٩٤٩  
كلى الاسكندرية طلب فيها إلزام الطاعنين ( وزارة المالية ومصالحى الأملاك  
والمساحة ) متضامين بمبلغ ٣٣٦٠٦ جنيها و ٦٦٦ مليا والفوائد من تاريخ المطالبة  
الرسمية حتى السداد تأسيسا على أن الحكومة استولت فى سنة ١٩٤١ على ١٥ ف  
من أملاكه بناحية العكريشة مركز كفر الدوار وأقامت عليها ٢٦٢ مسكنا يأوى  
اليها المهاجرون من أهالى الاسكندرية أثناء الغارات الجوية ولكنها لم ترددها  
اليه رغم انتهاء الحاجة اليها بانتهاء الحرب واستصدرت مرسوما بترع ملكيتها  
فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٣ من غير أن تكون فى حاجة اليها مما يعتبر تعسفا تلزم  
معه الحكومة بأداء الثمن والتضمينات على أساس سعر المتر من الأرض ٨٠ قرشا  
وهو السعر الذى قدمت به العروض إلى الحكومة عند ما اشتهرت ببيع هذه  
الأرض بالمزاد . وأثناء سير هذه الدعوى أحالت الحكومة الأوراق إلى رئيس  
محكمة الاسكندرية الابتدائية فندب خيرا لتقدير قيمة الأرض وقت نزاع الملكية  
وقدم الخبير تقريره بأن ثمن المتر يساوى عند صدور مرسوم نزاع الملكية ١٢٥ قرشا  
وبذلك يكون ثمن الأرض بعد استبعاد ثلث المساحة تنفيذا لقانون تنظيم المباني  
٤٦٢٥٣ جنيها و ٥٠٠ مليم وعلى أثر ذلك عدلت المطعون عليها بعد وفاة مورثها  
طلباتها إلى ٥٠٠٠٠ جنيه وأقامت الحكومة معارضة فى تقدير الخبير قيدت  
برقم ١٦٤٨ سنة ١٩٥١ كلى اسكندرية . وقررت المحكمة ضم هذه المعارضة  
للدعوى الأصلية وقد رأت محكمة أول درجة بعد أن عدت أخطاء الطاعنين  
أن تأخذ بالتقدير الذى ارتضاه مورث المطعون عليها فى صحيفة الدعوى أى بواقع



٨٠ قرش للتر الواحد وأصدرت حكمها في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٣ في الدعوى الأصلية بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للطعون عليهم عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٣٣٠٦٦ جنيتها و٦٦٦٠ مايا والمصاريف المناسبة وفي دعوى المعارضة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل تقرير الخبير واعتماد مبلغ ٣٣٦٠٦ جنيتها و٦٦٦ مايا وهو المقضى به في الدعوى الأصلية مع إلزام الحكومة بمصاريف المعارضة - وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية - وقيد الاستئناف بمجلدوها برقم ٤٠٤ سنة ٩ ق وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ١٩ يولييه سنة ١٩٥٥ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين في الدعوى الأصلية بمبلغ ٢٩٦٠٢ جنيتها و ٢٤٠ مايا وفي المعارضة بتعديل تقرير الخبير إلى هذا المبلغ مع المصاريف عن الدرجتين - بانية قضاءها على ما أثبتته الخبير من أن هذه الأرض كانت من تاريخ صدور مرسوم نزع الملكية في سنة ١٩٤٣ مدة للبناء لا للزراعة وأن الحكومة قد أعدت الأرض لمباني قرية المهاجرين منذ أن أصدرت قرارها بالاستيلاء عليها في سنة ١٩٤١ فاستخرجت منها التراب الذي صنعت منه الطوب الأخضر وشيدت به مساكن المهاجرين ومن الطبيعي أن مثل هذا الإجراء يترتب عليه تغيير في تربة الأرض يؤثر على صلاحيتها للاستغلال الزراعي ويوائم بينها وبين الاستغلال عن طريق البناء فإذا كانت الحكومة قد ظلت تعدها للسكن قبل صدور مرسوم نزع الملكية بسنتين فإن الخبير لا يكون مجافيا للصواب إذا قرر أن الأرض كانت معدة للبناء وقت صدور المرسوم في سنة ١٩٤٣ وأسس تقديره على هذا الاعتبار ثم أخذت بتقدير محكمة الدرجة الأولى مع تعديل المساحة المقدرة عنها التعويض. وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٠ فأصدرت قرارها بإحالة الطعن على دائرة المواد المدنية لفظره بجلاسة ٣١ مارس سنة ١٩٦٠ وفيها حضر الطرفان وصما على طلباتهما كما صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب نعى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه استند في قضائه إلى أن أرض النزاع كانت من وقت صدور مرسوم نزع الملكية معدة للبناء لا للزراعة في حين أنها كانت من قبل أن يشتريها مورث المطعون عليها في سنة ١٩٤٠ أرضاً زراعية وظلت كذلك إلى تاريخ الاستيلاء المؤقت عليها في سنة ١٩٤١ واستمرت كذلك حتى صدر مرسوم نزع الملكية في سنة ١٩٤٣ وكان المورث نفسه قد رفع دعواه بالريع على أساس أنها أرض زراعية وقد أثبت الخبير أن الحكومة عند استيلائها عليها جعلتها قرية للمهاجرين وقسمتها إلى شوارع وأقامت عليها مباني بالطوب الأخضر وأخذت تعدها لهذا الغرض من وقت الاستيلاء عليها فلا محل للقول بأنها كانت أرضاً معدة للبناء وقت صدور مرسوم نزع الملكية إذا كانت الحكومة هي التي غيرت معالمها من أرض زراعية إلى أرض مهيأة لإقامة المباني عليها للمهاجرين ولا يكون لهذه الظروف الطارئة أدنى اعتبار في تقدير الثمن. وأضاف الطاعنون أن المادة ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ تنص على أن الثمن يقدر بدون مراعاة القيمة الناشئة عن نزع الملكية وأنه يجب مراعاة الزيادة أو النقصان في الجزء الذي لم تنزع ملكيته. وقد أخطأ الحكم إذ اعتمد على تقدير الخبير للثمن في سنة ١٩٤٣ في حين أن الأرض زراعية والتقدير يرجع فيه إلى تاريخ صدور قرار الاستيلاء المؤقت في سنة ١٩٤١ لأن نية الحكومة قد اتجهت في ذلك الوقت إلى نزع ملكيتها فكان قرار الاستيلاء عليها بمثابة قرار تمهيدى لنزع الملكية مع مراعاة تغيير الحكومة لمعالم الأرض حتى لم تعد صالحة لاستعمالها في الزراعة مما يلزم الحكومة قانوناً بمشتراها بالقيمة التي كانت تساويها وقت الاستيلاء المؤقت عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧.

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن العبرة في تقدير الثمن هي بوقت نزع الملكية — ذلك لأن المادة الخامسة من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ تقول في الفقرة الأخيرة منها "ونشر هذا الأمر العالي (مرسوم نزع الملكية) في الجريدتين الرسميتين يترتب

عليه في صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية" ومعنى هذا أن نشر مرسوم نزع الملكية يساوى عقد بيع مسجل والأصل أن ثمن البيع يقدر وقت البيع وأن باقى المواد من ٦-١٢ و ١٦ و ١٧ تنص على الاتفاق على الثمن أو تقديره بمعرفة خبير وإيداعه خزنة المحكمة على ذمة المزارع ملكيته في وقت قصير عقب نزع الملكية مباشرة (لا قبلها) وهذا ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولم يجعل الشارع لوقت الاستيلاء أى اعتبار في تقدير الثمن إلا في حالة واحدة وبمصرح النص في المادة ٢٥ من ذلك القانون حيث تقول "العقار الذى يحصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التى كان عليها وقت أخذه وكل تلف فيه يحمّل لصاحبه حقا في التعويض عنه . وإذا أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له فلتلزم الحكومة بمشتراه ودفع القيمة التى كان يساويها وقت الاستيلاء " .

ولما كان ذلك وكان الثابت من الوقائع التى أثبتتها المحكم المطعون فيه أن الأرض التى نزع ملكيتها من مورث المطعون عليها كانت وقت صدور مرسوم نزع الملكية معدة للبناء فإن النعي عليه بخالفة القانون في خصوص تقدير التعويض وبأن قرار الاستيلاء كان بمثابة قرار تمهيدى لنزع الملكية في غير محله . ولا محل للتعدي بالمادة ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ لأن الطاعنين لم يثيروا في دفاعهم الموضوعى عدم مراعاة ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بنزع الملكية . وكل ما أثاروه هو التعدي بزيادة قيمة الأرض المزارع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية ولا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه المادة ١٤ سالفه الذكر .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم في السبب الثانى أنه خالف الثابت في الأوراق إذ جاء فيه "ومن غير المعقول أن تقر الحكومة على أن ثمن الأرض جميعها ١٩٨٢ جنيهها و ٢٩٢ مليا مع اعترافها بأنها قد باعتها للأهالى بمبلغ ٢٥٦١٨ جنيهها" بينما الثابت في مذكرة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء أن مبلغ ٢٥٦١٨ جنيهها عبارة عن ثمن الأرض ومباني القرية لا ثمن الأرض



وحدما كما ذكر الحكم المطعون فيه أن الحاضر عن الحكومة قد أقر في محضر جلسة ١٢/٥/١٩٥٣ أن مبلغ الـ ٢٥٠٠٠ جنيه سبق أن عرض على المطعون عليها ورفضت هذا العرض وهذا مخالف للثابت في الأوراق إذ أن محضر الجلسة المذكور جاء خلوا مما يفيد أن الحكومة عرضت على المطعون عليها الـ ٢٥٠٠٠ جنيه وهكذا أولت المحكمة دفاع الطاعنين بما أفسد عليها فهمها .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقيه بأن الحكم لم يبين على هذا القول الذي أوردته المحكمة تزييدا وإنما يقوم في جوهره على تقرير الخبير والأسس التي أقام عليها تقديره ذلك التقدير الذي نزلت به المحكمة إلى الحد الذي ارتضاه مورث المطعون عليها، ومردود في شقه الثاني بأنه يبين من محضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ بالحكمة الابتدائية أنه قد جاء فيه على لسان محامي الحكومة الأستاذ بدوي عن مصالحة المساحة "أن الأرض نزعت لتكون مأوى للاجئين وأن الحكومة ضمتها للمنافع العامة وباعتها وتكون من حصيلة البيع مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وطلبنا الوثقة لدفع الـ ٢٥٠٠٠ جنيه ودارت مباحثات ولم تنته وقد منا المستند الذي يظهر نية الحكومة وعرضنا هذا المبلغ ... " "وبعد انتهاء الغارات الجوية أرادت إرجاعها لأصحابها وطلب منهم الحضور للاستلام بموجب الخطابات المقدمة وأنه نزعت ملكيتها وأنها بيعت وأن الـ ٢٥٠٠٠ جنيه جزء من الأرض وليس كل الأرض وكان فيه مباحثات للمصلح بين الحكومة والمصوم" ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يخالف للثابت في الأوراق ويكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي بالقصور في التسييب ذلك أن الطاعنين اعترضوا على تقرير الخبير بأنه انطوى على أوصاف وبيانات لأرض النزاع تخالف الحقيقة وتعارض مع المساديات منها - أولا - أن أطيان النزاع تقع على جسر ترعة المحمودية وهو طريق موصل من مصر للإسكندرية في حين أن هذا الطريق موصل من كفر الدوار إلى بركة غطاس وهو غير رئيسي

وفيرمهد — ثانيا — أن أطيان النزاع تبعد عن مساكن كفر الدوار بنحو ٣٠٠ متر بينما مساكن كفر الدوار تقع في البر الآخر المقابل لترعة المحمودية ولا بد للوصول إليه من عبور الكوبرى القائم على الترعة والسير إلى الغرب بمسافة ١٢٠٠ مترا ٣٠٠ متر — ثالثا — توجد فيلات في اتجاه الأطيان بالبر القبل لترعة المحمودية يجاورها من الشرق سوق حديث ومساكن كفر الدوار في حين أنه لا توجد فيلات بل تقع مساكن كفر الدوار والصوق في البر القبلي لترعة المحمودية ويفصلها عن أطيان النزاع جسر الترعة — رابعا — أن أرض النزاع معدة للبناء لا للزراعة مشيرا بذلك إلى حالتها وقت المعاينة بينما كانت وقت الاستيلاء أطيانا زراعية، ومع أهمية هذه المطاعن فإن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة غير ملزمة بتعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله . وقد رد الحكم المطعون فيه ضمنا على هذه المطاعن في أخذه بتقرير الخبير وتقديراته على أساس أن الأرض معدة للبناء في تاريخ مرسوم نزع الملكية لإعمالا لحكم القانون على ما هو مبين في السبب الأول، وفيما أورده مؤيدا لهذا النظر حيث قال «وحيث إن الخبير الذى ندب لمعاينة الأرض وتقدير ثمنها في وقت صدور مرسوم نزع الملكية سنة ١٩٤٣ أثبت في تقريره أن هذه الأرض كانت منذ ذلك التاريخ معدة للبناء لا للزراعة ويؤيد صحة هذا رأى أن الحكومة بدأت تعدها لهذا الغرض منذ أن أصدرت قرارا بالاستيلاء عليها بصفة مؤقتة في سنة ١٩٤١ فاستخرجت منها التراب الذى صنعت منه الطوب الأخضر والذى شيدت منه مساكن للهاجرين وطبىعى أن مثل هذا الإجراء يترتب عليه تغيير في تربتها يؤثر على صلاحيتها للاستغلال الزراعى ويوائم بينها وبين الاستغلال من طريق البناء —

فإذا كانت الحكومة ظلت تبعدها للمسكن قبل صدور مرسوم نزع الملكية بستين  
كاملتين فلا يكون الخبير قد جانب الصواب إذ قال إن الأرض كانت معدة  
للبناء وقت صدور هذا المرسوم في سنة ١٩٤٣ ثم أسس تقديره هذا الاعتبار .  
أما بالنسبة لتحديد موقع الأرض وتقدير المسافات السكّانة بينها وبين مساكن  
كفر الدوار أو سوقها العمومي فإن الخطأ في مثل هذه المسافات الذي لا يتجاوز  
مائة من الأمتار أو أكثر قليلا ليس له تأثير يذكر عند تقدير قيمة الأرض ويمكن  
أن أحدا لم ينازع في أنها قريبة من مساكن كفر الدوار وواقعة على ترعة المحمودية  
واعل قربها من بندر كفر الدوار هو الذي حدا بالحكومة إلى اختيارها لسكنى  
المهاجرين . وعلى ذلك يكون النعي بالقصور في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

---



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد هادي المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العرشي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين ،

(٥٥)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٥ القضائية:

(أ، ب) دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" "تلاوة تقرير التلخيص" .  
"تضمنين الحكم هذا البيان" .

تضمنين الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد قلى في الجلسة أمر لم يوجبه القانون .  
الم ٣٤٩ مرافعات .

خلو الحكم من بيان أن تقرير التلخيص قد قلى . التمسك بإعلانه يكون عاريا عن  
الدليل إذا اقتصر على تقديم صورة محض خالية من إثبات هذه التلاوة طالما لم يقدم  
ما يثبت أن هذه الجلسة كانت الجلسة الوحيدة للرافعة .

(ج) "مسئولية" "المسئولية التقصيرية" "أركانها" "ركن الخطأ -  
تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ" "فسخ الخطبة" . أحوال شخصية  
"المسائل الخاصة بالمصريين" "المسئولية عن فسخ الخطبة" .  
خطبة .

وجوب توافر شرائط المسئولية التقصيرية للحكم بالنقض بسبب العدول عن الخطبة  
بأن يكون هذا العدول قد لازمه أعمال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً  
ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . مثال لسبب  
عدول لاصق به ذاته ومجرد عن أى فعل خاطئ مستقل عنه .

(د) حكم "عيوب التدليل" "القصور" "الخطأ في الاسناد" "مالا  
يعد كذلك" .

مثال في مسئولية عن جهاز أعد الزواج أثناء الخطبة .

١ — تضمين الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجهه القانون إذ أن البيانات التي يجب أن يشتملها الحكم قد نص عليها بالمادة ٣٤٩ مرافعات على سبيل المحضر وليس من بينها بيان خاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص .

٢ — إذا كان الحكم قد خلا عما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى قبل بدء المرافعة وكان الطاعن قد تمسك ببطلان الحكم لهذا السبب وقدم صورة محضر جلسة خالية من إثبات هذه التلاوة ولكن لم يقدم ما يدل على أن هذه الجلسة كانت الجلسة الوحيدة للمرافعة فإن نعيه يكون عاريا عن الدليل .

٣ — يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسؤولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للطعون عليها عن فسخ الخطبة على ما ورد فيه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه في مال والد خطيبته لرفضه أن ينخص ابنته بنصيبها في ماله حال حياته ، واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولاً طائشاً ليس له مسوغ يقتضيه ورتبت عليه الحكم المطعون عليها بالتعويض ، وكان سبب العدول على هذا النحو لاصقاً بالعدول ذاته وبجورداً عن أى فعل خاطئ مستقل عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى للطعون عليها بالتعويض .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى الخطابات الصادرة من الطاعن ، والفواتير المتعلقة بجهاز المطعون عليها ، وإقرار الطاعن نفسه في تقرير مسؤوليته عن الأشياء والنقود التي سلمت إليه من جهاز المطعون عليها وملابسها التي أعدت لزواجها أثناء الخطبة ، كما استند إليه أيضاً فيما انتهى إليه من أن تقدير المجلس الملى للجهاز والملابس هو تقدير صائب لا مغالاة فيه ، وكان ما ورد بالحكم المطعون فيه بشأن ما جاء في دعوى رفعها الطاعن من أن

حكم المجلس الملى قد حاز قوته القانونية فيما انتهى إليه من أحقية المطعون عليها للجهاز - لا يعدو أن يكون تقريراً لما ورد فيه لا أساساً من الأسس التى بنى عليها الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على أساس قانونى سليم وأدلة سائغة ويكون النعى عليه بمخالفة القانون وبالقصور وبالخلفاء فى الاسناد لا أساس له .

## المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أنه بتاريخ ١٩٣٦/١١/١١ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٣٦ أمام المجلس الملى الانجلى ضد الطاعن وقالت فى بيانها إنه قد تمت خطبتها منه بمحضر حرر فى ١٩٣٦/١٢/٨ وقبل أن يتم زواجهما طالب الطاعن من أبيها أن يورثها حال حياته فلما لم يجبه إلى طلبه أعلن عن عدم رغبته فى إتمام الزواج مما أدى إلى إلحاق الضرر بها ، وطلبت الحكم بفسخ الخطبة المشار إليها وإلزام الطاعن بأن يدفع لها ١٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض ودفع الطاعن بعدم اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى وطلب احتياطياً رفضها . وفى ١٩٣٧/٤/٨ حكم المجلس برفض الدفع و باختصاصه و بفسخ الخطبة وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٧٤٠ جنيهاً صافى المستحق لها بعد خصم مائة الطاعن نقداً منه مبلغ ٢٤٦ جنيهاً و ٨٣٠ ملياً بمثل ما سلم للطاعن من نفود وأشياء منزلية من مستلزمات الجهاز كميانو وغرفة نوم - ومبلغ ١١٣ جنيهاً و ٧٠٠ ملياً مقدار ما أنفقته المطعون عليها على ملابسها بمناسبة الزواج . ومبلغ ٧٧ جنيهاً و ٥٥٠ ملياً نفقات انتقال العائلة للقاهرة ثلاث مرات لعقد الزواج وفى كل مرة كان التأجيل يأتى من جانب الطاعن ، ومبلغ ٤٠٠ جنيه تعويضاً عن فسخ الخطبة يخصم منه



٥٠٠ مبلغ ١٠٠ جنيه مقدار المهر المدفوع فعلا للمطعون عليها عند الخطبة فيكون الباقي ٣٠٠ جنيه ، بإضافته إلى باقي المفردات يكون المجموع ٧٤٠ جنيهًا وهو المبلغ المحكوم به ، كما ألزم المجلس الطاعن برد الأشياء الخصوصية موضوع الكشف المؤرخ ١٩٣٦/١٢/٨ أو ثمنها وقدره ٦٠ جنيهًا. ولما طلبت المطعون عليها تنفيذ هذا الحكم أفنى قسم قضايا وزارة الداخلية بعدم التصديق عليه مؤقنا حتى تستصدر صاحبة الشأن قرارا من المجلس الملى يحدد قيمة الجهاز مستقلا عن التعويض وباقي الأشياء التي تنحج عن اختصاص المجلس. وبتاريخ ١٩٣٩/٤/١٢ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ أمام المجلس الملى نفسه طلبت فيها اعتبار ما صرف في شئون الجهاز هو مبلغ ٥٠٠ جنيه والحكم لها به ، فقضى المجلس الملى في ١٩٣٩/٩/٢٨ بأن ما صرف على الجهاز هو مبلغ ٣٦٠ جنيهًا و ٥٣٠ مليًا ويمثل ثمن الأشياء التي اشترت للجهاز والملابس الخاصة بالزواج واستبعد المجلس ما عدا ذلك من الطلبات فأقام الطاعن الدعوى رقم ٤٦٢ سنة ١٩٤٠ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليها ووزارة الداخلية وطلب الحكم بإعلان حكمي المجلس الملى لصدورهما من جهة لا ولاية لها ، وبإلزام المطعون عليها بأن ترد له مبلغ ٢٠٠ جنيه كانت قد قبضته منه أثناء الخطبة وباقي في ذمتها ، وبإلزامها بالتضامن مع وزارة الداخلية بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض. فقضت المحكمة في ١٩٤٤/١٢/١٩ بإعلان حكمي المجلس الملى المشار إليهما وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات . فرفعت المطعون عليها الدعوى الحالية برقم ٢٥٤٢ لسنة ١٩٥٠ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن ووزارة الداخلية وطلبت الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفع لها مبلغ ٨٠٠ جنيه ، وقالت إن الطاعن ارتبط معها بعقد خطبة ، وقبل الزواج تقدم لوالدها يطلب توريثها حال حياته فلما رفض والدها أعلن الطاعن عن عدم رغبته في الزواج واستطردت تقول إن الطاعن مسئول عن طاباتها ، كما تسأل وزارة الداخلية عن تعطيل حكم المجلس الملى مدة تزيد عن سنة . فقضت المحكمة في ١٩٥٣/١٢/١٧ بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٣٦٠ جنيهًا منه مبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضا عن الضرر الأدبي الذى لحق بالمطعون عليها بسبب فسخ الخطبة ، ومبلغ ٦٠ جنيهًا أقر

الطاعن باستلامه من ثمن غرفة النوم ، ورفضت المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ١١٨٦ سنة ٧١ ق وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباتها فيما زاد عن ٣٦٠ جنيها والحكم لها بمبلغ ٨٠٠ جنيه بأكمله كما استأنف الطاعن هذا الحكم ، وقيد استئنافه أمام نفس المحكمة برقم ١١٩٠ سنة ٧١ ق وطالب بإلغاء ورفض دعوى المطعون عليها وضمت المحكمة الاستئناف ، وقضت بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٥ في استئناف الطاعن برفضه ، وفي استئناف المطعون عليها بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٦٦٠ جنيها و ٥٣٠ مليا وتشمل الزيادة قيمة الجهاز والملابس الشخصية للمطعون عليها التي حاكمتها بمناسبة الزواج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم نقضا جزئيا ، وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة ، يتحصل السبب الأول في النعي على الحكم بالبطلان لعدم استيفاء المحكمة إجراء جوهريا هو تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة قبل البدء في المرافعة . ويقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ خلا من الإشارة إلى أن هناك تقريراً قد وضع وأن هذا التقرير تلى بالجلسة فإنه يكون باطلا . ويستند الطاعن في التدليل على عدم تلاوة التقرير إلى صورتين من محضري جلسة ٨/٥/١٩٥٥ في كل من الاستئناف رقم ١١٨٦ سنة ٧١ ق والاستئناف رقم ١١٩٠ سنة ٧١ ق التي تقر فيهما ضمهما ، إذ لم يثبت بهما ما يفيد تلاوة التقرير .

وحيث إن هذا النعي مردود في شطره الأول ، ذلك أنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا مما يدل على أن تقريراً للتلخيص قد وضع في الدعوى ، وأن هذا التقرير قد تلى بالجلسة قبل البدء في المرافعة ، إلا أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه القانون ، إذ أن البيانات التي يجب أن

يشملها الحكم قد نص عليها بالمادة ٣٤٩ مرافعات على سبيل الحصر وايس من بينها بيان خاص باثبات تلاوة تقرير التلخيص . والنعي في شقه الثاني عار عن الدليل ذلك أن الطاعن لم يقدم سوى صورتى محضرى جلسة ١٩٥٥/٥/٨ ولم يقدم ما يدل على أن هذه الجلسة كانت الجلسة الوحيدة للمرافعة .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى فى الوجهين الثالث والرابع والسبب الثالث فى أوجهه الثلاثة مخالفة القانون وقصور التسيب والخطأ فى الاسناد ، ويقول فى بيان ذلك إن محكمة الموضوع قد أخطأت إذ استندت إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٤٠ كلى القاهرة فيما جاء به من أن حكى المجلس الملى الصادرين فى الدعويين رقمى ٩٩ سنة ١٩٣٦ ، ٤١٦ سنة ١٩٣٩ قد حازا قوتها القانونية فيما اتبها إليه من أحقية المطعون عليها للجهاز . فقد حجبت المحكمة نفسها بهذا عن بحث مسئولية الطاعن بالنسبة للجهاز الذى تدعيه المطعون عليها اكتفاء منها بما قرره حكما المجلس الملى فى هذا الخصوص رغم القضاء ببطالتهما لعدم ولاية المجلس باصدارهما كما أخطأت محكمة الموضوع إذ قضت للمطعون عليها بغير سند من الأوراق بثن أشياء قالت إنها سلمتها للطاعن . ويضيف الطاعن أن تقدير محكمة الموضوع لقيمة هذه الأشياء وإن استندت فيه إلى خطابات وفواتير إلا أنها لم تبين مفردات المستندات التى اعتمدت عليها ، ولم تستخلص من هذه المستندات قيمة رقمية محددة ، وإنما لجأت إلى تقدير المجلس الملى لها رغم عدم تحقيقه لقيمتها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها ثمن الأشياء التى تسلمها من جهازها الذى أعدته أثناء الخطبة على ما جاء به من أنه "يبين من الاطلاع على الخطابات المقدمة من المستأنفة (المطعون عليها) بالحافظة رقم ٥ من المفردات الاستئنافية ، وأخصها الخطابات المودعة تحت رقم ٥ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١٢ و ١٣ أن المستأنف عليه الأول (الطاعن) يقر باستلامه بعض المتعولات والأشياء التى أعدتها المستأنفة لجهازها وقد أقر أيضا أمام المجلس الملى بجاسته المنعقدة فى ٧ من أبريل سنة ١٩٣٧ باستلام



اليانوم مبلغ ٦٠ ج من ثمن غرفة النوم ومبلغ عشرة جنيهات كما أقر باستلامه عشرة جنيهات ذهباً . ولما كان الثابت من الفواتير المقدمة من المستأنفة بالحافطة ٧ من المفردات أنها أعدت ما يلزم غرفة النوم من الفراش ، كما أعدت ملابس العرس وخاطمتها ، وكان للمستأنف عليه بعض الملاحظات على ما كانت المستأنفة تقوم بإعدادها من لوازم الجهاز ، فقد جاء بخطابه المؤرخ ١٨ من مارس سنة ١٩٣٦ المرفق تحت رقم ١٣ من الحافطة ٥ أنه تسلم كشفاً بما أرسلته المستأنفة إليه ويبين من كل ذلك أن التقدير الذي انتهى إليه المجلس الملى من قيمة الجهاز والملابس بمبلغ ٣٦٠ ج و ٥٣٠ م إنما هو تقدير مناسب لا مغالاة فيه وترى المحكمة الأخذ به . ومؤدى هذا الذى أورده الحكم أنه استند إلى الخطابات الصادرة من الطاعن والفواتير المتعلقة بجهاز المطعمون عليها وإقرار الطاعن نفسه - استند الحكم إلى ذلك كله فى تقرير مسئولية الطاعن عن الأشياء والنقود التى سلمت إليه من جهاز المطعمون عليها وملابسها التى أعدت لزواجها أثناء الخطبة . كما استند إليه أيضاً فيما انتهى إليه من أن تقدير المجلس الملى للجهاز والملابس بمبلغ ٣٦٠ ج و ٥٣٠ م هو تقدير مناسب لا مغالاة فيه أما ما ورد بالحكم المطعمون فيه بشأن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٦٢ سنة ١٩٤٠ كلى القاهرة فلا يعدو أن يكون تقريراً لما ورد فيه لا أساساً من الأسس التى بنى عليها الحكم المطعمون فيه - لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد بنى على أساس قانونى سليم وأدلة سائغة ويكون النعى عليه بخالفه القانون وبالقصور وبالخطأ فى الاستناد لا أساس له .

وحيث إن الوجهين الأول والثانى من السبب الثانى يتحصلان فى النعى على الحكم المطعمون فيه بالخطأ فى القانون . ويقول الطاعن فى بيان ذلك إن محكمة الموضوع قررت أن السبب فى فسخ الخطبة هو إخفاق الطاعن فى الحصول من والد خطيبته على حصتها الميراثية وأن عدوله عن الزواج عدول طائش لم يكن له مسوغ يقتضيه ، ورتبت على ذلك مسئوليته بالتعويض ، فى حين أن فسخ الخطبة فى ذاته لا يستوجب التعويض إلا إذا لا زمته أفعال مستقلة عنه استقلال تاماً ينتج عنها ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر ويضيف الطاعن أن

السبب الذى نسبته إليه محكمة الموضوع باعتباره سببا للعدول عن الزواج لا يوجب مساءلته ، إذ ليس ثمت خطأ فى أن يرغب خطيب فى الاطمئنان على مركز خطيبته المالى ، وسواء وصف عدول الطاعن عن الزواج بأنه عدول طائش أو غير طائش فهو سبب لا صق بالعدول ذاته وليس مستقلا عنه - فلا يؤدى إلى مسئولية الطاعن والحكم للطعون عليها بتعويض .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للطعون عليها عن فسخ الخطبة على ما ورد فيه وفى الحكم الابتدائى الذى أحال إليه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه فى مال والد خطيبته لرفضه أن ينخص ابنته بنصيبها فى ماله حال حياته ، واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولا طائشا لم يكن له مسوغ يقتضيه ، ورتبت عليه الحكم للطعون عليها بتعويض قدره ٣٠٠ ج . وهذا الذى انتهى إليه الحكم فى تقرير المسئولية غير صحيح فى القانون ، ذلك أنه يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسئولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمه أفعال خاطئة فى ذاتها ومستقلة عنه امتقلا تاما ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مالى أو أدبى للطرف الآخر . ولما كان عدول الطاعن عن الخطبة الذى ترتب عليه الحكم للطعون عليها بالتعويض قد وصفته محكمة الموضوع بكونه عدولا طائشا ليس له مسوغ يقتضيه ، وكان سبب العدول على هذا النحو لا صقا بالعدول ذاته وبجوردا عن أى فعل خاطئ مستقل عنه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون إذ قضى للطعون عليها بالتعويض مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا قاصرا على هذا الشق من النزاع .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما سبق بيانه يتعين الحكم فى الاستئناف رقمى ١١٨٦ سنة ٧١ ق و ١١٩٠ سنة ٧١ ق استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون عليها مبلغ ٣٦٠ ج و ٥٣٠ م .

## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٠

بهاة السيد محمد عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،  
ومحمد السلام بلبح ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم "عيوب التدليل" "التناقض".

مثال في علاقة عمل ...

إذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه في موضع يفيد أن علاقة العمل التي  
تربط الطاعن بالمطعون عليه كانت محددة المدة - في حين أن ماورد فيه في موضع  
آخر يفيد أنه اعتبر أن هذه العلاقة لم تكن محددة المدة ، فإنه يكون مشوباً  
بالقصور بما يستوجب نقضه .

## الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٤٩  
على أميوط على المطعون عليه وقال فيها بياناً لدهواه إنه عين بوظيفة مدرس  
في كلية أميوط الثانوية للبنين سنة ١٩٣٥ وظل قائماً بعمله حتى سنة ١٩٤٦ -  
١٩٤٧ خير قيام وقد منحت له الكلية العلاوات وقدمت له بيتاً للسكنى وفي السنة  
الدراسية المذكورة كلفته بتدريس بعض الحصص في مدرسة البنات ثم قصرت



عمله في سنة ١٩٤٧-١٩٤٨ على التدريس في المدرسة المذكورة وفي سنة ١٩٤٨ أفهمه مدير الكلية أن عمله أصبح منحصرا في مدرسة البنات وأن عليه أن يتعاقد مباشرة مع إدارة المدرسة الموافقة على تجديد عقده وتدير مسكنه فاعتبر الطاعن أن هذا العرض بمثابة استغناء عن خدماته وأرسل المطعون عليه الأول خطابا يندره فيه باللجوء إلى القضاء إذا أصر على رأيه فرأى حلا للاشكال تجديد العقد معه على أن يظل عمله في مدرسة البنات وفي نهاية السنة أرسل المطعون عليه الأول خطابا له يكافئه فيه بالتعاقد مع مدرسة البنات ويعلمه فيه بأن الكلية لا ترغب في تجديد التعاقد معه فاعتبر الطاعن أن ذلك بمثابة استغناء عن خدماته وأقام هذه الدعوى طالبا إلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه منها ٨٤٠٠ جنيها مجموع مرتباته التي حرم منها عن ٢٨ سنة وهي المدة الباقية له حتى من التقاعد بواقع ٢٥ جنيها شهريا و ٦٠٠ جنيها من مكافأة الخدمة وألف جنيه عن الضرر الأدبي وفروق العلاوات والفرص العلمية التي فاته عليه . وفي أثناء نظر الدعوى أدخل الطاعن المطعون عليه الثاني خصما لتقديم التقارير التي كتبها عنه مفتشوا المعارف وفي ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدعوى مؤسسة حكما على أن العقد محدد المدة بسنة لصراحة نصه وعلى أن الطاعن لم يقدم ما يدل على وجود أوراق خلاف التي قدمها المطعون عليه الثاني فاستأنف الطاعن هذا الحكم فقضت محكمة استئناف أسيوط في ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ برفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن بالظعن بالنقض في الحكم وعرضت القضية على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة الظعن إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المخصصة لنظر الظعن سمعت النيابة على ما ورد بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

ومن حيث إن الطاعن ينعي في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب وفي بيان ذلك يقول "إن الحكم المطعون فيه وقع في تناقض بقوله تارة إن الطرفين قصدا لإنشاء علاقة مستقلة بكل عقد وقوله تارة أخرى إن الطرفين قصدا أن يتجدد كل عقد بعقد ثان لمدة طالت أو قصرت"

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه ورد بالحكم المطعون فيه — في موضع من أسبابه ما يلي : ”ومن حيث إنه عن السبب الثالث فإنه مردود بما جاء بالحكم المستأنف من أن نصوص العقد الأخير المؤرخ في ١١/٦/١٩٤٨ صريحة في تحديد مدة التعاقد إذ ورد في البند الأول أن مدة التعيين تبدأ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وتنتهى في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٩ وقد كان المستأنف يتعاقد قبل ذلك سنويا مع الكلية منذ سنة ١٩٣٥ حتى ١٩٤٨ بهذه الطريقة كل سنة بعقد خاص ولم يذكر في أى عقد أنه تجديد لعقد سابق مما يدل على أن الطرفين أرادا بكل عقد إنشاء علاقة جديدة منقطعة الصلة عن العقد السابق فليس هناك عقد واحد تجديد وإنما يوجد ١٤ عقدا كل منها منفصل عن الآخر تمام الانفصال“ ثم قرر الحكم في موضع آخر ما يلي : ”أما عن استدلال المستأنف على أنه موظف دائم بالكلية بما نص عليه في العقد بقبوله الخضوع لنظام التوفير فإنه لم يقدم ما يدل على أن نظام التوفير لا يسرى إلا على الموظفين الدائمين وإذا كان الطرفان قد حددا مدة العقد بسنة فلأنهما لاحظا أنه قابل للتجديد بعقد ثان سنة بعد أخرى وأنه بهذه الطريقة سيستمر وقتا غير قصير ما دام كل منهما راضيا عن الآخر“ . ولما كان ما قرره الحكم في الموضع الأول يفيد أن علاقة العمل التي تربط الطامن بالمطعون عليه كانت محددة المدة في حين أن ما ورد في الموضوع الثاني يفيد أن محكمة الاستئناف اعتبرت أن هذه العلاقة لم تكن محددة المدة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور — مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بايع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٧)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ”تقرير الطعن“ ”بيان الحكم المطعون فيه“ .

ذكر رقم الحكم المطعون فيه وتاريخ صدوره وما قضت به المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف  
باعتبار بيانهما كافيا في تعيين ذلك الحكم . الم ٢٩ ، مرافعات .

(ب) تنفيذ عقارى ”تنبيه نزع الملكية“ ”تسجيل التنبيه“ .

تسجيل تنبيه نزع الملكية فعلا في ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٣ عقب تقديمه في الدفاتر المعدة  
لذلك . يترتب عليه عدم الاحتجاج على الدائنين بالتصرف اللاحق الحاصل من المدين  
والمسجل في سنة ١٩٤٣ . لا يغير من ذلك استخراج شهادة عقارية لم يظهر فيها  
تسجيل التنبيه بسبب الخطأ الحاصل في دفتر الفهرست .

تمام التسجيل بمجرد نسخ صورة السند في الدفتر المعد لذلك . دفتر الفهرست لم يعد لتسجيل  
المحروقات ولكن لتلخيص التسجيلات التي تمت فعلا فهو مجرد تنظيم داخلي في أرقام الزهون .  
الم ٧٥٠ — ٧٦٨ مدني مختلط .

الخطأ في الشهادة لا يترتب عليه إلا مساءلة الموظف الذي تسبب فيه .

إغفال تلخيص تسجيل التنبيه في دفتر الفهرست ليس من شأنه إهدار حق الدائنين  
في الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه .

١ — إذا كان تقرير الطعن بالنقض قد وضح به رقم الحكم المطعون فيه  
وتاريخ صدوره كما اشتمل على ما قضت به المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف  
فإن في ذلك بيانا كافيا بالحكم المطعون فيه كما تقتضيه المادة ٢٩ ، مرافعات  
مما ينفي عنه أى تجهيل .



٢ — نصت المادة ٦٠٧ من قانون المرافعات المختطة على أن "تسجل ورقة التنبيه يقيد صورتها في قلم الرهون"، كما نصت المادة ٦٠٨/١ من ذلك القانون على أنه "لا يجوز للمدين من يوم تسجيل التنبيه أن يتصرف في العقارات المذكورة في التنبيه وإلا كان التصرف باطلا بلا حاجة لحكم بذلك"، فإذا كان الثابت أن تنبيه نزع الملكية قد سجل فعلا في ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٣ عقب تقديمه في الدفاتر المعدة لذلك فإن الطاعنين — الدائنين — يفيدون من الآثار التي رتبها القانون على هذا التسجيل ولا يحتاج عليهم بالتصرف اللاحق الحاصل من المدين إلى المطعون عليه الأول والمسجل في سنة ١٩٤٣ — لا يغير من هذا النظر إستخراج شهادة عقارية لم يظر فيها تسجيل التنبيه بسبب الخطأ الحاصل في دفتر الفهرست، ذلك لأنه يبين من نصوص المواد ٧٥٠ — ٧٦٨ من القانون المدني المختلط أن التسجيل يتم بمجرد نسخ صورة السند في الدفتر المعد لذلك وأن دفتر الفهرست لم يعد لتسجيل المحررات ولكن أعد لتلخيص التسجيلات التي تكون قد تمت فعلا حتى يتسنى إعطاء كشف منها لمن يطلبه فهو مجرد تنظيم داخلي في أقلام الرهون ، كما يبين من نصوص المادتين ٧٦٩ و ٧٧٠ من ذلك القانون أن الخطأ في الشهادة لا يترتب عليه إلا مساءلة الموظف الذي تسبب في هذا الخطأ — لما كان ذلك فإن إغفال تلخيص تسجيل التنبيه في دفتر الفهرست ليس من شأنه أن يهدر حق الطاعنين في الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه — وإذا جاوز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع تتمهل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المرحوم مصطفى أبو الريش كان يملك منزلا ببندر المنصورة باع بعض الورثة نصيبهم فيه ومقداره ١٨ ط إلى المطعون عليه

الأول بعقد مؤرخ ١٩٤٣/٨/٢٨ ومسجل في ١٩٤٣/٩/٢٦ كما أن هذا النصيب قد وجه بشأنه تنبيه نزع ملكية ضد هؤلاء الورثة من جورج أفيروف الذي حول دينه إلى مورث الطاعنين شهدي بطرس وسجل هذا التنبيه في ١٩٣٣/٧/١٨ قبل حصول البيع إلى المطعون عليه الأول وقد استمر شهدي بطرس في إجراءات نزع الملكية فأوقع بالدين المحوّل إليه حجزاً عقارياً مسجل في ١٩٤٤/٥/١٥ ثم أودع قائمة شروط البيع . وفي نفس الوقت اتخذت إجراءات نزع ملكية من دائن آخر ضد أحمد مصطفى أبو الريش بالنسبة للستة قراريط الباقية من المنزل فرسا مزادها على الدائن . ثم أقام هذا الدائن دعوى بيع لعدم إمكانه قسمة هذا المنزل وجهت فيها الإجراءات إلى الطاعنين والمطعون عليه الأول وحكم ببيع المنزل في ١٩٤٥/٣/٣١ لعدم إمكانه قسمته بثمن مقداره ١٧٠٠ جنيه ، وقد فتح التوزيع عن هذا المبلغ بحكمة المنصورة المختلطة ، وحررت القائمة المؤقتة رقم ٣٤ سنة ٧٢ ق المنصورة - قسم فيها المبلغ المودع بين الطاعنين والمطعون عليه الأول قسمة غرماء ، وناقض كل منهما في هذه القائمة المؤقتة طالباً اختصاصه وهذه بالمبلغ موضوع المناقضة ، وقيدت المناقضتان بمجدول محكمة المنصورة الابتدائية برقم ٣٠٢ سنة ١٩٤٩ . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية قرارها بنذب رئيسها للانتقال إلى مكتب الشهر العقاري بالمنصورة . وأثبت القاضي في محضر الانتقال المؤرخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أن الأعيان التي اشتمل عليها تنبيه نزع الملكية يقع في نواحي البرامون وكفر البرامون وكفر بدواي والمنصورة ، فلما سجل التنبيه وأريد قيد مخصصه في دفتر الفهرست كتبت كلمة المنصورة في خانة المركز وظن الموظف المنوط به إمساك هذا الدفتر إن كلمة المنصورة خاصة بالمركز وليست ببندر المنصورة ولذلك أعطيت الشهادة العقارية للمطعون عليه الأول عن المدة من يناير سنة ١٩٣٣ حتى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٣ دون أن يظهر فيها تسجيل التنبيه - ولما اكتشف هذا الخطأ صحح فيما بعد بتاريخ ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٤ . وقد اطلع القاضي على أصل التنبيه المسجل في ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٣ لصالح أفيروف الذي حل محل الطاعنون ضد أحمد مصطفى أبو الريش - البائع للمطعون عليه الأول وهو يشتمل على عدة أعيان من بينها المنزل البكائن ببندر المنصورة والجاري توزيع ثمنه وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها

في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بقبول المناقصات شكلا وفي الموضوع .  
أولا — باستبعاد صفة الدائنين المسجلين عن هذا وريثة شهدي بطرس  
واعتبارهم دائنين عاديين . ثانيا — نفاذ عقد شراء المطعون عليه الأول  
الصادر له من المدينين والمسجل في ١٩٤٣/٩/٢٦ في مواجهة الدائنين المقدمين  
في التوزيع فيما عدا وريثة شهدي بطرس المباشر للإجراءات على أن يتقاسم معهم  
بقيمة الثمن المدفوع منه للبائعين ومقداره ٩١٣ جنيها و ٧٤ مليا وإلزام  
المطعون عليه الأول ووريثه بطرس بمصاريف المناقضة — وقد أقامت المحكمة  
الابتدائية قضاءها على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية لا ينشئ للدائن العادي  
نازع الملكية حقا عينيا على العقار يجوز له التمسك بعدم تسجيل التصرفات  
الصادرة من المدين قبل تسجيل التنبيه وإنما يصبح هذا الدائن من الغير  
فلا يحتاج عليه بعقد البيع الصادر للمطعون عليه ما دام أنه لا حق لتسجيل التنبيه  
كما أن حصول المطعون عليه على شهادة عقارية خالية من تسجيل تنبيه لصالح  
الطاعنين لا يؤثر على حق هؤلاء الذي اكتسبوه من قيامهم بتسجيل التنبيه —  
وليس من شأنه أن ينال من الآثار التي يرتبها القانون على ذلك الاجراء . ومن ثم  
فلا وجه لمساءلتهم عن خطأ لم يرتكبوه وعلى المطعون عليه الأول أن يرجع  
على الموظف المخطيء إذا أراد ، ورتبت على هذا اعتبار الطاعنين والمطعون عليه  
الأول دائنين عاديين يتقاسمون المبلغ المراد توزيعه بطريق المحاصة لكل منهما  
نصيب مناسب لقيمة دينه الوارد في تنبيه نزع الملكية وعقد شراء المطعون عليه —  
وقد استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة  
وقيد الاستئناف برقم ٣٦٥ سنة ٥ ق وطلب تعديل الحكم المستأنف واختصاصه  
وحده بثلاثة أرباع المبلغ المودع ومقداره ١٢٧٥ جنيها في مواجهة الباقيين .  
وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٥ بتعديل الحكم  
المستأنف إلى اختصاص المطعون عليه الأول بالمبلغ المودع وإلزام المستأنف عليهم  
الأربعة الأول بالمصروفات واستندت فيما استندت إليه إلى أن المطعون عليه  
الأول اشترى الحصة التي يناقض في ثمنها بعقد مسجل في ١٦ من سبتمبر  
سنة ١٩٤٣ بعد أن استخرج شهادة عقارية عن المدة من ١/٧/١٩٣٣ حتى



١٩٤٣/٦/٣٠ خالية من أى تسجيل أو قيد لنزع الملكية أو تسجيل تنبيه أو رهن لصالح ورثة شهيدى بطرس (الطاعنين) الذين خولتهم محكمة أول درجة حق اقتسامهم واياه الثمن وأن محضر انتقال محكمة أول درجة قد دل على أن إضافة التصحيح تم فى ١٣/٧/١٩٤٤ أى بعد استخراج الشهادة العقارية . وهذا التصحيح خاص بقيد تسجيل التنبيه العقارى الذى مضى عليه أكثر من عشر سنوات كنص الشهادة العقارية دون وجود أثر له بدفاتر القيد وقد طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وذلك بتقرير لدى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٣ من يوليو سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٠ وفيها حضر وكيل الطاعنين وصمم على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ وفيها حضر الطرفان وصمما على دفاعهما كما صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن المطعون عليه أثار فى مذكرته دفعا ببطلان الطعن تأسيسا على أن تقرير الطعن اقتصر على ذكر رقم الحكم المطعون فيه وتاريخ صدوره وعلى أنه لم يعلن بالحكم حتى تاريخ التقرير بالطعن وبذلك خلا التقرير من بيان للحكم المطعون فيه خلافا لما نصت عليه المادة ٤٢٩ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن التقرير قد وضح به أن الطعن موجه إلى حكم محكمة استئناف المنصورة رقم ٣٦٥ سنة ٥ ق المنصورة الصادر بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، كما اشتمل التقرير على ما قضت به المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف وفى ذلك بيان كاف للحكم المطعون فيه كما تقتضيه المادة ٤٢٩ مرافعات مما ينفى عنه أى تجهيل .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنون على الحكم المطعون فيه — فى السبب الثالث مخالفته للقانون ذلك أن محكمة أول درجة أمست حكمها ببطلان البيع الحاصل

المطعون عليه الأول في سنة ١٩٤٣ على أعمال أثر تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي تم فعلا . وأنه لا عبرة بالخطأ الذي وقع في دفتر الفهرست لأنه لا يؤثر على حق الطاعنين الذي كسبوه من تسجيل التنبيه ولا وجه لمساءلتهم عن خطأ لم يرتكبوه وعلى المناقض (المطعون عليه الأول) أن يرجع على الموظف المختص إذا أراد . وقد أخطأت محكمة الاستئناف بإلغائها هذا الحكم إستنادا إلى أن المطعون عليه الأول اشترى الحصة التي يناقض في توزيع ثمنها بعقد مسجل في سنة ١٩٤٣ بعد أن استخرج شهادة عقارية عن المدة من أول يناير سنة ١٩٣٣ حتى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٣ لم يظهر فيها أى تسجيل أوقيد بالنسبة للنزل الجاري توزيع ثمنه . وبذلك يكون الحكم قد بنى بطلان التصرف وصحته لا على تسجيل التنبيه وعدم تسجيله بل على مجرد القيد في الفهرست . مع أن القيد في الفهرست ليس له أى أثر قانوني . تخالفت بذلك نص المادة ٦٠٨ مرافعات مختلط التي تحكم النزاع والتي وثبت على تسجيل التنبيه عدم جواز الاحتجاج على الدائن الذي سجل التنبيه بالتصرفات التي يعقدها المدين وليس في القانون ما يسند وجهة نظر الحكم من أن وجود الشهادة العقارية السالبة تحت يد المشتري يزيل ما لحق العقد من بطلان بسبب صدوره بعد تسجيل التنبيه .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن المادة ٦٠٧ من قانون المرافعات المختلط التي تحكم النزاع قد نصت على أنه "تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم الرهون" كما تنص المادة ١/٦٠٨ من ذلك القانون على أنه "لا يجوز للمدين من يوم تسجيل التنبيه أن يتصرف في العقارات المذكورة في التنبيه وإلا كان التصرف باطلا بلا حاجة لحكم بذلك" — ولما كان الثابت من محضر انتقال القاضى المتدب من المحكمة الابتدائية على ما سبق بيانه في الوقائع أن تنبيه نزع الملكية قد سجل فعلا عقب تقديمه في الدفاتر المعدة لذلك فإن الطاعنين يفيدون من الآثار التي رتبها القانون على هذا التسجيل . ولا يحتاج عليهم بالتصرف اللاحق الحاصل من المدين إلى المطعون عليه الأول والمسجل في سنة ١٩٤٣ — ولا يغير من هذا النظر استخراج شهادة عقارية لم يظهر فيها

تسجيل التنبيه بسبب الخطأ الحاصل في دفتر الفهرست — ذلك لأنه يبين من نصوص المواد ٧٥٠ و ٧٦٨ من القانون المدني المختلط أن التسجيل يتم بمجرد نسخ صورة السند في الدفتر المعد لذلك ، وأن دفتر الفهرست لم يعد لتسجيل المحررات ولكنه أهد لتلخيص التسجيلات التي تكون قد تمت فعلاً حتى يتسنى إعطاء كشف منها لمن يطلبه فهو مجرد تنظيم داخلي في أقلام الرهون ، كما يبين من نصوص المادتين ٧٦٩ و ٧٧٠ من ذلك القانون أن الخطأ في الشهادة لا يترتب عليه إلا مساءلة الموظف الذي تسبب في هذا الخطأ — لما كان ذلك فإن إغفال تلخيص تسجيل التنبيه في دفتر الفهرست ليس من شأنه أن يهدر حق الطاعنين في الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه — وإذا جاوز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن العباس ،  
وهبة السلام بليغ ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٥٨ )

الطعن رقم ٣٣٤ سنة ٢٥ القضائية :

( ١ ، ب ) إعلان " كيفية الإعلان " . إعلان " المحل الذى يحصل فيه الإعلان " .  
" الإعلان فى الموطن المختار " .

ثبت غياب المطلوب لإعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى من ورد ذكرهم  
بالم ١٢ مرافعات وبيان ذلك فى محضر الإعلان وصورته . محتم إذا كان الإعلان  
موجه للمطن إليه فى موطنه الأصل . لا محل للقياس عليه فى حالة توجيه الإعلان إلى  
الشخص فى موطنه المختار .

ثبت أن المطلوب لإعلانه لم يستدل على محل إقامتها أثناء إجراءات الاستئناف مما دعا  
لإعلانه فى مواجهة النيابة . يبرر إعلانها بتقرير الطعن على هذه الصورة .

( ج ، د ) حكم " عيوب التدليل " " القصور " .

مثال فى دعوى حساب .

١ — ما تقتضيه المادة ١٢ من قانون المرافعات من وجوب ثبوت غياب  
الشخص المطلوب لإعلانه عن موطنه فى حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه  
أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة وبيان ذلك فى محضر الإعلان وصورته —  
إنما يتم إجراؤه إذا كان الإعلان موجها إلى المعلن إليه فى موطنه الأصل ،  
فلا محل للقياس عليه فى حالة توجيه الإعلان إلى الشخص فى موطنه المختار إذ  
لا يفترض فى هذه الحالة أن يكون الشخص الذى إختار موطنه مقيما به .

٢ - إذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطلوب إعلانها لم يستدل أثناء إجراءات الاستئناف على محل إقامتها مما دعا لتسليم الإعلانات المتعلقة بها في مواجهة النيابة ، فإن في هذا البيان ما يبرر إعلانها بتقرير الطعن على هذه العمرة .

٣ - إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إلى مستند قدمه الطاعن في دعوى حساب - يتضمن اعتماد المطعون عليه لكشف حساب سنة من السنوات بما دون فيه من إيرادات ومصروفات وإقراره بمديونية لأخيه الطاعن بمبلغ - يعيبه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع جوهرى .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض توجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليهم في خصوص المبلغ المعترض عليه - في دعوى حساب - معالا ذلك بمقولة إن المعاملة جرت بينهم وبين الطاعن في هذه الدعوى بمستندات أساسها الكشف الحسابية والتقارير وأن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم صورة محضر أعمال خير سابق قيل إنه قد ثبت به دخول هذا المبلغ في إيرادات سنوات سابقة فلم يقدمها وأنها ترى لذلك أنه لا محل لتوجيه هذه اليمين لأنها كيدية ، وكان يبين من مراجعة المستندات المقدمة من الطاعن بملف للطعن أن صورة محضر الأعمال التي أشار إليها الحكم المطعون فيه كانت مقدمة بملف الدعوى الابتدائية ولم تسحب منه إلا بعد صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تلخص في أن المطعون عليهم الأول والثاني والثالث أقاموا الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٤٣ مدنى كلى المنصورة ذكروا في عريضتها أن والدهم يوسف توفى في ٣١/٨/٢٦ وأن شقيقهم الطاعن عين وصيا على أخوته القهر

المطعون عليهم الثاني والثالث والرابعة وتسلم أعيان التركة وأن المطعون عليه الأول عين بتاريخ ٢٢/٩/٣٧ وصيا متضما للطاعن واذن بالانفراد في ادارة التركة وأنه بالنظر لامتناع الطاعن عن تسليم بعض أعيان التركة ومحاسبة امتقائه من نصيبهم في الربح فقد أقاموا الدعوى طالبين الزامه بتقديم كشف حساب من تاريخ وفاة المورث حتى تاريخ اقامة الدعوى وفي حالة امتناعه عن تقديم الحساب المؤيد بالمستندات المحكم بنذب خبير حسابي لتصفية الحساب والافضاء لهم بما يظهر بدمته . وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٢ أدخل الطاعن شقيقته ماري — المطعون عليها الرابعة بصفتها ضامنة للحكم عليها بما عساه أن يحكم به — حكمت المحكمة بنذب خبير حسابي لفحص الحساب وبعد تقديم تقريره أعيدت المأمورية اليه وبعد أن قدم تقريره الثاني قضت بتاريخ ١٠/٤/٥٣ بالزام الطاعن بأن يدفع ٢٦٣ جنيتها و ٩١٢ مليا للمطعون عليه الأول و ١٢٦ جنيتها و ٦١٣ مليا للثاني و ٤٢٣ جنيتها و ١٥١ مليا للثالث وبصححة الحجز التحفظي الموقع تحت يد المطعون عليه الخامس . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٦ سنة ٥٠٣ ق المنصورة كما استأنفه المطعون عليهم الثلاثة الأواون بالاستئناف رقم ٢٠٣ سنة ٥٠٣ ق المنصورة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٤ ببطلان الحكم الابتدائي وباعادة القضية للرافعة بالجلسة ٤/١١/١٩٥٤ لمناقشة المطعون عليه الأول ميشيل في موضوع اعتماد حساب سنة ١٩٣٦ ثم قضت بتاريخ ٨/٥/١٩٥٥ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٣٠١ جنيتها و ٦٩٦ مليا وإلى المطعون عليه الثاني مبلغ ٨٧ جنيتها و ٢٣٢ مليا وإلى المطعون عليه الثالث مبلغ ٣٦٠ جنيتها و ٩٣٥ مليا وبصححة الحجز التحفظي وبرفض باقي الطلبات ، وبتاريخ ١٣/٨/١٩٥٥ قرر الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لافزاره سمعت النيابة على رأيها الذي أوردته بمذكرتها متضمنا عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهم الثاني والثالث والرابعة وقبوله شكلا بالنسبة لباقي المطعون عليهم وفي الموضوع نقض الحكم المطعون فيه .



ومن حيث إن ما أثارته النيابة في خصوص شكل الطعن مبناه أن المحضر عند ما توجه لإعلان المطعون عليهما الثاني والثالث بتقرير الطعن في محلّهما المختار وهو مكتب الأستاذ فريد منصور المحامي سلم الصورة إلى السيد محمد عبد العال وكيل المكتب وأغفل في محضره اثبات غياب المحامي في حين أن هذا البيان واجب بنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ويترتب على اغفاله البطالان كما أن الطاعن أعلن المطعون عليهما الرابعة بتقرير الطعن في مواجهة النيابة ولم يقدم ما يدل على أنه قام بالتحريات الكافية للتعرف على محل إقامتها .

ومن حيث إن ما أثارته النيابة مردود في شقه الأول بأن ما تقتضيه المادة ١٢ من قانون المرافعات من وجوب ثبوت غياب الشخص المطلوب اعلانه عن موطنه في حالة تسليم الصورة إلى وكيله أو خادمه أو غيرهما ممن ورد ذكرهم بهذه المادة وبيان ذلك في محضر الاعلان وصورته — هذا الذي تقتضيه المادة المشار إليها إنما يتحتم اجراؤه إذا كان الاعلان موجها إلى المعلن اليه في موطنه الأصل ولا محل للقياس عليه في حالة توجيه الاعلان إلى الشخص في موطنه المختار إذ لا يفترض في هذه الحالة أن يكون الشخص الذي اختار موطنه مقيما به . وهو مردود في شقة الثاني بأن الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها الرابعة لم يستدل أثناء إجراءات الاستئناف على محل إقامتها مما دعا لتسليم الاعلانات المتعلقة بها في مواجهة النيابة وفي هذا البيان ما يبرر اعلانها بتقرير الطعن على هذه الصورة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصور التسييب وفي بيان ذلك يقول إنه اعترض على احتساب مبلغ ١٤ جنيها و ٥٠٠ مليم في إيرادات المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٧ وهو المبلغ الذي كان دينا في ذمة علي حسين سيد أحمد وآخرين وذلك لسبق احتسابه في إيرادات ١٩٣١-١٩٣٢ ووجه إلى المطعون عليهم اليمين الحاسمة لإثباتا لذلك وأن المحكمة كلفت الطاعن - عوضا عن اليمين بأن يقدم صورة رسمية من الصحيفة ٥٧ من محاضر أعمال الخبير

أمين ابراهيم الثابت بها دخول المبلغ في إيرادات سنتي ١٩٣١ - ١٩٣٢ فقدم الطاعن الصورة بحافظة بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٦ إلى الخبير عبد المنعم شريف الذي أثبت تقديمها بخضر أعماله بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٦ وارفقها به ثم أحيلت عملية فحص الحسابات إلى الخبير شوقي اسماعيل الذي نوه في تقريره بأنه طلب من الطاعن صرارا بتقديم الصورة فلم يقدمها فرفض اعتراضه وبالرغم من أن الطاعن بمذكرته المعلقة في ١٩٥١/١/٢٥ لفت نظر المحكمة إلى السهو الذي وقع فيه الخبير كما نوه بذلك في صحيفة الاستئناف وأكد في مذكرته المؤرخة في ١٩٥٣/٧/٢٨ ومذكرته المؤرخة في ١٩٥٥/٢/٩ فإن المحكمة انتهت إلى رفض توجيه التمين الحاسمة بقوله إنها كيدية لعدم تقديم الطاعن ما يثبت دفعه ورغم إعطائه الفرصة الكافية لذلك .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه قدم طلبا إلى محكمة الاستئناف مؤرخا في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٤ ذكر فيه أنه صدر من المطعون عليه الأول إقرارا باعتماده حساب سنة ١٩٣٦ من إيرادات ومصروفات ويتضمن مديونيته للطاعن بمبلغ ١١٣ جنيا و ٥٦٣ مليا . وقد أرفق بطلبه صورة رسمية من الاقرار المذكور فقررت المحكمة بجلسته ١٩٥٤/٣/١٠ فتح باب المرافعة ليطلع الخصوم على هذا المستند ثم ناقشت المطعون عليه الأول في موضوع المستند فأقر بصدوره منه ولكنه ادعى أنه وقع دون أن يطلع عليه وكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقول كلمته فيه بعد أن فتحت المحكمة باب المرافعة من أجله وجرى مناقشة المطعون عليه في موضوعه . غير أن الحكم قد خلا من الإشارة إليه ولم يرد على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن في السببين المذكورين في محله ذلك : أولا — أن الحكم المطعون فيه رفض توجيه التمين الحاسمة في خصوص المبلغ المعارض عليه المشار إليه في السبب الأول معللا ذلك بقوله "إن المعاملة جرت بمستندات في هذه الدعوى أساسها الكشوف الحسابية والتقارير وقد رخصت المحكمة

للمستأنف بتقديم الصحيفة ٥٧ من محضر أعمال الخبير أمين ابراهيم ولكنه لم يقدمها وقد وجه اليين الحاسمه بالنسبة الى دين سيد أحمد ونازع الخصوم في الدين ولا ترى المحكمة محلا لتوجيه هذه اليين لأنها كيديه ولأن المستأنف أعطى فرصته كافية لتقديم ما يثبت ذلك فلم يقدم محضر الأعمال الذي ادعاه . ولما كان يبين من مراجعة المستندات المقدمة من الطاعن بملف الطعن أن صورة محضر الأعمال التي أشار اليها الحكم المطعون فيه كانت مقدمة بملف الدعوى الابتدائية ولم تسحب منه إلا بعد صدور الحكم المطعون فيه لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . ثانياً — أنه يتضح من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن الطاعن قدم الى محكمة الاستئناف في فترة حجز القضية للنطق بالحكم بجلسة ١٢/٦/١٩٥٤ شهادة صادرة عن قلم كتاب محكمة المنصورة منسوخ بها صورة إقرار يتضمن اعتماد المطعون عليه الأول لكشف حساب سنة ١٩٣٦ بما دون فيه من إيرادات ومصروفات وإقراره بمديونيته لأخيه الطاعن بمبلغ ١١٣ جنيتها و ٦٣٠ ملياً وذلك بعد خصم الإيرادات من المصروفات وأن المحكمة بحكمها الصادر في ١٢/٦/١٩٥٤ قضت بإعادة القضية للرافعة لما قسمة المطعون عليه في حساب سنة ١٩٣٦ ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة الى هذا المستند الأمر الذي يعيب حكمها بالقصور لافقاله الرد على دفاع جوهرى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم للسببين المذكورين دون حاجة لبحث باقى الأسباب .



## جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياذ المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباسي ،  
وعبد السلام طبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٥٩)

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" .

(١) دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" "إعداد تقرير التلخيص وتلاوته" .  
أحوال شخصية "مسائل عامة في الأحوال الشخصية" . تقرير التلخيص .  
استئناف "إجراءاته" .

اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية  
والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية هذا الأحوال التي وردت بشأنها  
قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ( الم ٥  
التي ٤٦٢/٥٥ ) الم ١٣ من التي لم تلغ المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل ٢  
من الباب ٥ من اللائحة فيما هذا الم ٣٢٨ . خضوع الاستئناف في إجراءاته للمواد  
الخاصة به والواردة في ذلك الفصل ابتداء من الم ٣٠٤ . هذه المواد لم توجب وضع  
تقرير التلخيص وتلاوته . النعي ببطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء . في غير محله .

(ب) حكم "تسمييه" "تسمييب الحكم الصادر في الاستئناف" .

لا هي محكمة الاستئناف إن هي أقوت أسباب الحكم المستأنف وأيدته ولم تر فيها أورده  
الطاعن من أسباب ما يدهرها إلى أطراح ما قام عليه أن تورده لحكمها أسبابا خاصة .

(ج) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين" "بنوه" "إرث" "زواج" .  
"زواج" . بنوه . إرث . زواج .

دعوى الإرث بسبب البتة دعوى متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات حق  
من الحقوق التي تكون الزوجية سببا مباشرا لها .

إثبات البينة التي هي سبب الإرث لا يخضع لما ورد في الم ٩٩ من اللائحة من قبل على سماع دعوى الزوجية سواء أكان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال . هذه الدعوى باقية على حكمها حتى ولو كان النسب ميثاق الزوجية الصحيحة .

إثبات البينة وهي سبب الإرث بالينة جائزة قانونا .

( د ) نقض " أسباب الطعن " " ما يعتبر سببا جديدا " .

المطاعن الواردة على الحكم الابتدائي والتي لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الثانية لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( هـ ) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير شهادة الشهود " .

عدم جواز مناقشة شهادة الشهود أمام محكمة النقض للوصول إلى مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لهذه الأقوال .

١ — نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ... .. عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المشكلة لها ، ولم تلغ المادة الثالثة عشرة من القانون المشار إليه ضمن ما لفته المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — فيما عدا نص المادة ٣٢٨ — ومن ثم فإن الاستئناف يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في ذلك الفصل ابتداء من المادة ٣٠٤ ، ولما كانت هذه المواد لم توجب وضع تقرير تلخيص يتلى قبل بدء المرافعة فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم اتباع هذا الإجراء يكون في غير محله .

٢ — إذا كانت محكمة الاستئناف قد أفرت أسباب الحكم المستأنف وأيدته فيما اعتمد عليه من الأوراق التي تمسك بها المطعون عليه وأقوال الشهود الذين تقدم بهم للإثبات دعواه ولم ترفيا أورده الطاعن في أسباب الاستئناف خاصة بشهادة الشهود ما يدعوها إلى إطراح ما قام عليه الحكم المستأنف في هذا الخصوص

من أسباب ، فإنه لا يكون على محكمة الاستئناف — وقد أقوت تلك الأسباب —  
أن تورد لحكمها أسبابا خاصة .

٣ — إذا كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى إرث بسبب البنوة — وهي  
بذلك متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات حق من الحقوق التي تكون  
الزوجية سببا مباشرا لها — فإن إثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لا يخضع  
لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على  
سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها حيث نهى في الفقرة الرابعة من تلك المادة  
عن سماع تلك الدعوى إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة  
من أول أغسطس سنة ١٩٣١ — إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع — على دعوى  
النسب سواء كان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المسال — فإن  
هذه الدعوى باقية على حكمها المقرر حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة .  
ولما كان إثبات البنوة وهي سبب الإرث في النزاع الراهن — بالبينة — جائزا  
قانونا فلم يكن على المحكم المطعون فيه أن يعرض لغير ما هو مقصود أو مطلوب  
بالدعوى ومن ثم يكون النعي عليه بالخطأ في القانون وقصور التسيب لإجازته  
الإثبات بالبينة وإغفاله ذكر السبب الذي يرد إليه النسب في غير محله .

٤ — إذا كان مانعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه — في خصوص عدم  
بيان أسماء الشهود ومدلول شهادتهم وفي إهداره حجية الحكم الصادر بحو نسبة  
المطعون عليه لمورث الطاعن — يعتبر في واقع الأمر واردا على الحكم الابتدائي ،  
وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على  
محكمة الدرجة الثانية ، فإنه لا تجوز إثارتهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — الطعن على شهادة الشهود والنعي على محكمة الموضوع رفضها الأخذ  
بوجهة نظر الطاعن في نقي دلائلها وأطرافها للاستندات المقدمة منه لهذا  
الغرض — ليس إلا جدلا موضوعيا في شأن تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي  
الموضوع .



## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه أقام على الطاعن دعوى قيدت بعد إحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية برقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ كلى القاهرة وتضمنت صيغتها المعلنة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ أن المرحوم أمين شلقامى توفى فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ وانحصر ميراثه فى أولاده حسين (الطاعن) وفائق وعادل نوار وقاطمه — وأن الطاعن وضع يده على تركة المورث وامتنع عن تسليم المدعى نصيبه فيها وقدره السبعان — من غير حق — وطلب الحكم له عليه بوفاة والده المذكور وأنه من ورثته ويستحق فى تركته النصيب المذكور — وأمره بتسليمه هذا النصيب ومنعه من التعرض له فيه وإلزامه بالمصاريف وأتعاب المحاماة . ودفع المدعى عليه الدعوى بعدم السماع لسبق الفصل فى موضوعها تأسيسا على ما يأتى : (١) ما قضت به محكمة الضواحي الشرعية فى الدعوى ٥٩٥ لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ التى أقامتها والدة المدعى مطالبة فيها مورث الطاعن بفرض نفقة لابنها منه وقد حكم فيها ابتدائيا بالرفض لعمجزها عن إثباتها وتأيد هذا الحكم استئنافيا (٢) وما قضت به محكمة مصر الابتدائية الشرعية فى الدعوى رقم ٣٦٩٨ لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ التى رفعتها والدة المدعى (أيضا) طالبة فيها لإثبات زوجيتها من مورث الطاعن وقد قضى فيها ابتدائيا بالرفض وتأيد الحكم استئنافيا ورفض الالتماس المقدم منها عن هذا الحكم (٣) وما قضت به محكمة الموسيقى (الأهلية) فى الدعوى رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٣٦ التى أقامها المرحوم أمين شلقامى ضد وزارة الداخلية طالبا فيها الحكم بحرق مادون فى دفتر مواليد شبرا فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ من أن الطفل عادل نوار هو ابن أمين شلقامى — وحكم له بذلك

وأنه بالفعل في هذه الدعاوى جميعا على النحو السالف ذكره يكون تسب المدعى (المطعون عليه) من المتوفى قد حكم فيه نهائيا بالرفض فلا يصح أن تسمع به الدعوى مرة أخرى . وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بإثبات وفاة المرحوم أمين شلقامى فى يناير سنة ١٩٥٢ وانحصار إرثه فى أولاده فائق وحسين وفاطمة وعادل ونهيب المدعى فى تركته سببا لها — ومنع تعرض المدعى عليه (الطاعن) له فى ذلك وألزمته المصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة — وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٩ استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ٧٤ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه وعدم سماع الدعوى مع إلزام المستأنف عليه (المطعون عليه) بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع أولا برفض ما دفع به المستأنف وثانيا بتأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف وألزم المستأنف بالمصروفات ونحوه أجنهات

مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة متضمنة رأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فتقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وبجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ التى حددت لنظر الطعن أمامها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بإطلاقه لا بتفائه على إجراءات باطلة إذ لم يعد فى الدعوى تقرير تلخيص ولم يتل فى جلسة المرافعة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن تتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ... عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها وكانت المادة الثالثة عشرة من القانون المشار

إليه - لم تلغ ضمن ما ألغته المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - فيما عدا نص المادة ٣٢٨ فإن الاستئناف يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في ذلك الفصل ابتداء من المادة ٣٠٤ - ولما كانت هذه المواد لم توجب وضع تقرير تلخيص يتلى قبل بدء المرافعة فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالإعلان لعدم اتباع هذا الإجراء يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه قصور التسييب وفي بيان ذلك ذكر أن محكمة الاستئناف لم تعتمد أسباب الحكم الابتدائي ولم تتخذها أسبابا لها وكان من مقتضى هذا أن تعرض للمستندات التي تقدم بها المطعون عليه كشهادة الميلاد والشهادات الدراسية فتبين مدلول هذه الأوراق ومدى حجيتها في الإثبات كما كان عليها أن تبين مدلول ما شهد به الشهود وعلى أي واقعة انصببت شهادتهم وأثرها في الإثبات ولكنها لم تفعل فكان حكمها لذلك معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد الأسباب التي تمسك بها الطاعن في استئنافه - ذكر "أن الفصل في الاستئناف يقتضي البحث في نقطتين - أولاها هل الدعوى المستأنف حكمها مسموعة أم لا - والثانية هل الحكم المستأنف بني على إثبات كاف أم لا . وبعد أن انتهى من بحث النقطة الأولى إلى أن الدفع بعدم السماع الذي تمسك به المستأنف في دفاعه لا أساس له قال "ومن حيث إنه بالنسبة للنقطة الثانية - فإن محكمة أول درجة قد اعتمدت في حكمها على ما قدمه المدعى من أوراق وشهود ولم يطعن المستأنف على شهادة الشهود بأكثر من أن الهيئة التي سمعت الشهادة لم تقتنع بصحتها - وهذا الطعن لا قيمة له إذ لم يبين الطاعن أي نقص أو خلل في الشهادة يقتضي عدم الأخذ بها وإذن فلا وجه للاستئناف فيما ذكره بخصوص ذلك" - ومن ذلك يبين أن محكمة الاستئناف قد اقرت أسباب الحكم المستأنف وأيدته فيما اعتمد عليه من الأوراق التي تمسك



بها المطعون عليه وأقوال الشهود الذين تقدم بهم لإثبات دعواه — ولم تر فيما أورده الطاعن في أسباب الاستئناف خاصا بشهادة الشهود ما يدعوها إلى اطراح ما قام عليه الحكم المستأنف في هذا الخصوص من أسباب . ولم يكن على محكمة الاستئناف وقد أقرت تلك الأسباب أن تورد لحكمها أسبابا خاصة .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون وقصور التسييب — وفي ذلك ذكر الطاعن أنه لما كان المطعون عليه يرتكن في إثبات نسبة على قيام زوجية بين والدته وبين مورث الطاعن — وكان إثبات هذه الزوجية بشهادة الشهود ممتنعا قانونا فإنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يرتكن في إثبات النسب المتفرع عن هذه الزوجية على شهادة الشهود — هذا إلى أنه كان على الحكم المطعون فيه — وقد رأى جواز الإثبات بالبينة في هذا المجال أن يرد النسب إلى أحد الأسباب التي يتعين ردها إليه شرعا — فيبين في قضائه إن كان هذا النسب مرجعه إلى الزوجية الصحيحة أو الفاسدة أو إلى الوطء بشبهة — وذلك ليتمكن القطع بجواز قبول البينة أو عدم جوازها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أففل ذكر السبب الذي يرد إليه النسب فقد جاء مشوبا بالإبهام وقائما على فروض شتى مما يكون معه معينا بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى إرث بسبب البنوة . وهي بذلك متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات حق من الحقوق التي تكون الزوجية سببا مباشرا لها . فإن إثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها حيث نهى في الفقرة الرابعة من تلك المادة عن سماع تلك الدعوى إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ — إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب سواء كان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال فإن هذه الدعوى باقية على حكمها المقرر حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . ولما كان لإثبات البنوة

وهي سبب الإرث في النزاع الراهن — بالبيضة — جائزا قانونا فلم يكن مل الحكم المطعون فيه أن يعرض لغير ما هو مقصود أو مطلوب بالدعوى .

وحيث إن السبب الثالث مبناه خطأ الحكم المطعون فيه في تمويله على شهادة الشهود دون بيان أسمائهم ومدلول شهاداتهم ودون الرد على أدلة النفي التي تقدم بها الطاعن حيث قدم لمحكمة الموضوع دحضاً لأقوال الشهود الأحكام الدالة على انتفاء الزوجية ورفض دعوى النفقة بما كانت تتضمنه تلك الدعوى من ادعاء نسبة المطعون عليه لمورث الطاعن ، وقد أوضح الطاعن في صحيفة استئنافه أن المحكمة الابتدائية التي سمعت شهادة الشهود لم تقتنع بصحتها بدليل أنها بعد سماعهم أجبت الدعوى للاثبات مرارا — ولم ترد محكمة الاستئناف على ما أبداه الطاعن في هذا الخصوص بأكثر من أنه لم يبين أى نقص أو خلل في الشهادة يقتضى عدم الأخذ بها . كما أخطأ الحكم المطعون فيه في اهداره حجية الحكم القاضى بشطب نسبة المطعون عليه لمورث الطاعن قولا منه بأن هذا الحكم قد سقط لعدم تنفيذه مع أن تنفيذه لا يقتضى إلا مجرد إعلانه للجهة الإدارية المحكوم عليها وقد أعلنه الطاعن لتلك الجهة اعلانا صحيحا .

وحيث إن هذا النعى مردود . أولا — بأن ما نعى به الطاعن على الحكم المطعون في خصوص عدم بيان أسماء الشهود ومدلول شهادتهم — وفي اهداره حجية الحكم الصادر بمحو نسبة المطعون عليه لمورث الطاعن يعتبر في واقع الأمر واردا على الحكم الابتدائي ولم يقدم الطاعن الى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية — ومن ثم فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . ومردود ثانيا — بأن ما تضمنه هذا السبب خاصا بمطاعنه على شهادة الشهود ورفض محكمة الموضوع الأخذ بوجهة نظره في نفي دلالتها وإطراحها للاستندات المقدمة منه لهذا الغرض — ليس إلا جدلا موضوعيا في شأن تقدير الأدلة مما يستقل به قاضى الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحمد العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٦٠ )

الطعن رقم ٣٧٤ سنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ” أسباب الطعن “ ” ما يعتبر سببا جديدا “ .

التمسك أمام محكمة النقض بإجازة الموكل وورثته للتصرف الحاصل من الوكيل المستمدة  
دلالتها مما أثبت في محضر جرد التركة غير مقبول إذا لم تسبق إثباته أمام محكمة الموضوع .

(ب) وكالة ” آثار الوكالة “ ” علاقة الموكل والوكيل بالغير “ ” حالة تجاوز  
الوكيل حدود الوكالة “ .

خروج الوكيل عن حدود وكالته في تعاقد سابق لا يلزم عنه إعتبار تصرف آخر لاحق من  
الوكيل نافذ في حق الموكل ما دام أنه صادر خارج حدود الوكالة ولا ينفذ في حقه إلا بإجازة  
ذات التصرف .

(ج) تقادم ” التقادم المكسب “ ” التقادم الخمسى “ ” السبب الصحيح “  
” المقصود به “ . وكالة ” آثار الوكالة “ ” علاقة الموكل والوكيل  
بالغير “ ” حالة تجاوز الوكيل حدود الوكالة “ .

السبب الصحيح هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكاً للشيء أو صاحباً للحق الذى  
يراد كسبه بالتقادم . صدر ومقتد البيع للطاعنين من وكيل عن المالك للأطيان . لا يتأتى  
معه فى هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح . تعين أعمال ما تقضى به أحكام  
الوكالة . على الوكيل تنفيذ الوكالة دون مجاوزة حدودها . تخويله عملاً وإبرامه لعقد باسم  
الأصيل . ما ينشأ عنه من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصيل إلا إذا أجازاه .



( د ) حكم " عيوب التدليل " " القصور " " فساد الاستدلال " . حكم " الطعن في الأحكام " " المصاحبة في الطعن " " متى تنتهي " .

لم جدوى من النسي على الحكم قصوره وفساد استدلاله عند بحثه في قصر المطعون عليها الثالثة وفي سر بيان التقادم عليها إذا كان قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعنين لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم النجسي . بانعدام السبب الصحيح وهو أحد شروط التملك بالتقادم النجسي ينهار هذا الادعاء . البحث عقيم .

( هـ ) نقض " أسباب الطعن " " ما يعتبر سببا جديدا " .

النبي بأن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول للأطيان محل النزاع جميعها والمقتصر فيما للطاعنين من وكيل مورث المطعون عليهم . مع أن الدعوى لم ترفع من جميع الورثة وأن الباعلان المدعى به تسبي ولم يترك به باقي الورثة . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق التعدي به أمام محكمة الموضوع .

١ — إذا كان الطاعنان لم يعرضا على محكمة الموضوع أية دلالة على إجازة الموكل وورثته للتصرف الحاصل من الوكيل إليهما — مستمدة مما أثبت في محضر جرد تركة المورث من ذكر تصرفه في الأطيان موضوع النزاع الذي أشارا إليه في تقرير الطعن — فإن نعيم حاصل الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير مقبول إذ لم تسبق لهما إثارته أمام محكمة الموضوع .

٢ — خروج الوكيل عن حدود وكالته في تعاقد سابق لا يلزم منه إعتبار تصرف آخر لاحق حاصل من الوكيل للطاعنين نافذا في حق الموكل مادام أن هذا التصرف كان صادرا من وكيل خارج حدود الوكالة إذ هو لا ينفذ في حقه إلا بإجازة ذات التصرف .

٣ — السبب الصحيح هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للشيء الذي يراد كسبه بالتقادم فإذا كان الثابت أن عقد البيع الصادر للطاعنين — إنما صدر لهما من وكيل عن المالك للأطيان المبيعة فإنه لا يتأتى في هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح وإنما يتعين في هذا المجال إعمال ما تقتضيه الأحكام الخاصة بالنيابة في التعاقد وبآثار الوكالة

فما تقرره هذه الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ومن أنه إذا خرج عن حدودها وأبرم عقدا باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصيل إلا إذا أجاز التصرف .

د - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعنين لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم الخمسى فإنه لا جدوى فيما يشتره الطاعنان من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسيب ونسب الاستخلاص عند بحثه في قصر المطعون عليها الثالثة وفي سريان التقادم عليها - ذلك أن بامتناع السبب الصحيح - وهو أحد الشروط اللازمة للتملك بالتقادم الخمسى ينهار هذا الإدعاء فيصبح هذا البحث عقيما .

ه - إذا كان الطاعنان ينعيان على الحكم المطعون فيه قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأولين للاطيان محل النزاع جميعها - والمنصرف فيها لها من وكيل مورثهم - مع أن الدعوى لم تكن مرفوعة من جميع الورثة وأن البطلان المدعى به - لخروج الوكيل عن حدود وكالته - نسبي ولم يتمسك به باقي الورثة مما يفيد إجازتهم للتصرف ، وكان الطاعنان لم يسبق لها التحدى بما ورد في هذا النعي أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز لها إثارتها لدى محكمة النقض لأول مرة .

## المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أنه بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٠ أقام المطعون عليهم الثلاثة الأولون على الطاعنين الدعوى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٠ مدنى كلى اسيوط وطلبوا فيها الحكم بتثبيت

ملكيتهم لمقدار ه ط و ٨ ف مينة الحدود والمعالم بالصحيفة ومحو وشطب  
التسجيل الموقع عليها لصالح الطاعنين وتسليم هذا القدر لهم مع الزام الطاعنين  
والمطعون عليه الرابع بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالوا شرعا  
لدعواهم إن من ضمن ما يملكه مورثهم المرحوم محمد حنفي حامد عثمان الهلالي  
ه ط و ٨ ف أطيانا زراعية كائنة بزمام ناحية جحدم مركز منفلوط ، وأن المطعون  
عليه الرابع انتحل لنفسه صفة الوكيل عن مورثهم المذكور إرتكبا على التوكيل  
رقم ٢٣٤ متتابعة سنة ١٩٣١ — سنة ١٩٣٢ أسيوط الابتدائية الشرعية  
وتصرف في المقدار المشار إليه للطاعنين بموجب عقد بيع مصدق عليه بحكمة  
أسيوط الأهلية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ومسجل في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٧ —  
في حين أن التوكيل المشار إليه والصادر من مورثهم قاصر على توكيل المطعون  
عليه الرابع في بيع الأطيان والعقارات الداخلة في زمام أسيوط والحراء ولا يمتد  
إلى ما يقع من الأطيان والعقارات خارج هذا الزمام — وقد كان تصرف  
المطعون عليه الرابع المذكور بطريق التواطؤ مع الطاعنين ولذلك رفعوا الدعوى  
بالطلبات السابق بيانها — ودفع الطاعنان الدعوى بأنهما تملك الأطيان الواردة  
في عقد البيع المشار إليه بالتقادم الخمسى مع السبب الصحيح وحسن النية —  
وتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٨ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وألزمت المطعون  
عليهم الثلاثة الأولين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المطعون  
عليهم المذكورون هذا الحكم إلى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٢٧  
لسنة ٢٩ ق — طالبين قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف  
والقضاء لهم بطلباتهم المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى — وتاريخ ٩ من ابريل  
سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبثبيت ملكية  
المستأنفين ( المطعون عليهم الثلاثة الأولين ) إلى ه ط و ٨ ف المبينة بصحيفة  
الدعوى ومحو وشطب التسجيل الموقع لصالح الطاعنين واعتباره كأن لم يكن مع  
تسليم هذا القدر للمستأنفين ( المطعون عليهم الثلاثة الأولين ) وإلزام المستأنف  
عليهما الأول والثانية ( الطاعنين ) بالمصاريف ومبلغ ألف قرش مقابل  
أتعاب المحاماة — وتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٥٥ قرر الطاعنان الطعن بالنقض في



هذا الحكم وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب والخطأ في القانون وفي ذلك ذكر أنهما تمسكا في دفاعهما لدى محكمة الموضوع بإجازة الموكل وورثته للتصرف الحاصل من الوكيل — للطاعنين وأنهما دللا على ذلك بإرتضاء الموكل باتساع نطاق الوكالة وامتدادها إلى خارج حدودها بما حصل من تصرف الوكيل في حياة موكله بالبدل مع شقيقه الموكل في بعض أطيانه الكائنة خارج زمام أسيوط والجرء وبما أثبت في محضر جرد تركة المورث من ذكر تصرف المورث في الأطيان موضوع النزاع وبما تلا ذلك من تعيين وصى خصومة على المطعون طيها الثالثة لمقاضاة الوكيل بشأن حقوقها في تركة والدها مما يقطع في العلم بالتصرف وبخروجه عن نطاق الوكالة وبما أقربه المطعون عليهم الثلاثة الأولون في صحيفة الاستئناف من أنهم علموا بتصرفات الوكيل على النحو السابق بيانه وأنهم لم يحركوا ما كنا منذ حدثت في سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٥٠ ومن وضع يد الطاعنين على الأرض موضوع النزاع خلال تلك الفترة دون أن تثار معهما منازعة ما وبما ثبت في عقد البيع المسجل في سنة ١٩٤٤ والصادر من المطعون عليه الأول إلى الأستاذ فهمى مسعود من اقرار البائع بأنه أصبح ( بعد تصرفه في الأطيان الواودة في العقد المذكور ) لا يملك أطيانا أخرى في زمام ناحية بخدم في جميع تكليف عائلة الهلالى ، ومع دلالة هذه الظروف والملايسات على إجازة التصرف — من الموكل ومن ورثته فان محكمة الموضوع قد أهدرتها وأشارت في أسباب حكمها إلى بعضها إشارة مارة فذكرت في خصوص دلالة عقد المعاوضة أنه كان يجدر بالطاعنين التأكيد من صحة تمثيل المتصرف — وفي خصوص الدلالة المستمدة من محضر الجرد ذكرت أن هذا المحضر قد أعد بمعرفة ( الوكيل ) وأنه كان من الطبيعي أن يغفل ما تصرف فيه — مع أنه مع عدم بمعرفة مكتب خبراء أسيوط وأنه تحرر — كما هو

حكم القانون - بحضور أصحاب الشأن وهم الورثة - وعن العبارة الواردة في عقد سنة ١٩٤٤ أن أرض النزاع كانت عقد تحرير هذا العقد في تكليف الطاعنين لا في تكليف عائلة الهلالى - وفي هذا التفسير تشويه لعبارة العقد المذكور . أما فيما يختص بباقي الدلالات فقد أغفلت محكمة الاستئناف شأنها فلم تورد في حكمها شيئا عنها مما يصب حكما بالقصور في التسبيب وبالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود - أولا - بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للبذكرتين المقدمتين لمحكمة أول درجة واللذين تمسك الطاعنان بما ورد فيهما بمحكمة الاستئناف - أن الطاعنين قد دلتا على إجازة الورثة للتصرف الصادر لهما بعدم ادراج الأطيان المتصرف فيها في محضر حصرتوكة المرحوم محمد حنفى الهلالى الموقع عليه من المطعمون عليهم الثلاثة الأواين وكان الطاعنان لم يعرضا على محكمة الموضوع أية دلالة على إجازة التصرف مستمدة من محضر الجرد الذى أشارا إليه في تقرير الطعن - فإن نعيهما على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير مقبول إذ لم تسبق لهما إثارته أمام محكمة الموضوع .

وثانيا - بأن محكمة الاستئناف قد عرضت لما تمسك به الطاعنان في خصوص الدلالة المستمدة من عقد البديل المسجل في ١٧/٣/١٩٣٧ فلم تعتمد بوجهة نظر الطاعنين في ذلك مشيرة في حكمها إلى أن تعاقدتهما مع الوكيل - وهو حاصل في تاريخ لاحق لعقد المعاوضة المشار إليه - كان يقتضى منهما التأكيد من صحة تمثيل المتصرف ، وهذا النظر صحيح قانونا ذلك أن خروج الوكيل عن حدود وكالته في التعاقد المشار إليه آنفا والحاصل في مارس سنة ١٩٣٧ لا يلزم منه اعتبار التصرف الصادر للطاعنين نافذا في حق الموكل ما دام أن هذا التصرف كان صادرا من وكيله خارج حدود الوكالة إذ هو لا ينفذ في - قه إلا بإجازة ذات التصرف . وثالثا - بأن محكمة الاستئناف قد عرضت للدلالة المستمدة من العقد الصادر من المطعمون عليه الأول للأستاذ فهمى مسعود والمسجل في سنة ١٩٤٤ وقد أوضحت في حكمها أن المطعمون عليها الثانية لم تكن طرفا فيه ومن ثم فلا يكون ما ورد به حجة عليها وفيما يتعلق بالمطعون عليه الأول ذكرت المحكمة أن ما ورد بالبند الخامس من هذا العقد من أنه لم يعد بعد هذا التصرف

يملك أطيانا بزمام جحدم في تكليف عائلة الهلالى — لا يؤخذ منه لا تصرفها ولا ضمنا إجازة التصرف موضوع الدعوى الحالية — وذلك لأن أرض النزاع كانت عند تحرير عقد البيع المسجل في ١٩٤٤/٩/٢٥ في تكليف المستأنف عليهما (الطاعنين) بسبب تسجيل عقدهما ولم تكن في تكليف عائلة الهلالى حتى يفسر ما ورد في اليند المذكور هذا التفسير الذى أخذت به محكمة أول درجة وليس في تفسير العبارة المشار إليها في سبب الطعن — على النحو الوارد بالحكم المطعون فيه ما يتبر تشويها لها — بل هو تفسير صانع تحمله عبارتها .

وحيث إن الطاعنين يتمان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وذلك بمذم اعتبار العقد الصادر لها من وكيل المسالك سببا صحيحا فى حين أن العبرة فى اعتبار العقد سببا صحيحا هى بأن يكون هذا العقد — من شأنه فى ذاته نقل المالكية وبصرف النظر من شخص المتصرف — فإذا كان المتصرف وكلا تجاوز حدود الوكالة فيما تصرف فيه — فشأنه فى ذلك يستوى مع شأن البائع لما لا يملك ويتمين اعتبارهما — على قدم سواء فى هذا الخصوص فتسبغ حماية القانون على المشتري فى كلتا الحالتين إذا ما كان حسن النية — وإذن يكون خطأ ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القول بأن العقد الصادر للطاعنين لا يعتبر سببا صحيحا لصدوره من وكيل خارج حدود وكالته .

وحيث إن هذا الذمى مردود بأنه لما كان السبب الصحيح هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقدم — وكان الثابت فى الوقائع أن عقد البيع الصادر للطاعنين إنما صدر لها من وكيل عن المسالك للأطيان المبيعة فانه لا يتأتى فى هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح وإنما يتمين فى هذا المجال إعمال ما تقتضى به الأحكام الخاصة بالنيابة فى النفاذ وبآثار الوكالة فيما تقرره هذه الأحكام من أن على الوكيل أن يقوم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ومن أنه إذا خرج عن حدودها وأبرم عقدا باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصيل إلا إذا أجاز التصرف وقد جرى قضاء الحكم المطعون فيه وفق هذا النظر ومن ثم فإنه لا يكون مشوبا بالخطأ فى القانون .



وحيث إن السبب الثالث حاصله النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون وقصور التسييب وفساد الاستخلاص وفي بيان ذلك ذكر الطاعنان أن محكمة الاستئناف قد أسست قضاءها بعدم سريان التقادم الخمس بالنسبة للمطعون عليها الثالثة على أنها كانت قاصرا من بعد وفاة مورثها وظلت على حالة القصر حتى صدر الحكم الابتدائي — ويبين خطأ حكم المطعون فيه — في هذا التأسيس من وجهين — أولهما — أنه أعتد في شأن قصر المطعون عليها الثالثة بمجرد تمثيلها بوصى خصومة دون اعتراض من الطاعنين على ذلك مع أن ثبوت القصر والرشد لا يكون إلا بإثبات السن بورقة رسمية لا من سكوت المتقاضى من الطعن في تمثيل أحد الخصوم في الدعوى — وثانيهما — أنه إذا فرض وكانت المطعون عليها المذكورة قاصرا (حتى صدور الحكم الابتدائي) فإن التقادم القصير (الخمس) يسرى ضدها ولا يوقف بسبب هذا القصر وذلك إعمالا لحكم المادتين ٨٤ و ٨٥ من القانون المدني القديم (الذي يحكم هذه الواقعة) في نصهما العربي الواجب الأخذ به ذلك إلى أنه متى كان للقاصر من يمثله قانونا — فإن مدة التقادم المكتسب تسرى ضده — وقد تمسك الطاعنان بذلك وبأنه كان للمطعون عليها الثالثة من يمثله — وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع كما أنه جرى في قضائه على نظر مخالف لحكم القانون السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان ثابتا من الرد على السبب الثاني صواب ما قرره الحكم المطعون فيه من أن عقد الطاعنين لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم الخمسي فإنه لا جدوى فيما يشير الطاعنان في سبب الطعن . ذلك أنه بانعدام السبب الصحيح — وهو أحد الشروط اللازمة للتملك بالتقادم الخمسي — ينهار هذا الادعاء فيصبح البحث في قصر المطعون عليها الثالثة وفي سريان التقادم عليها عتيا .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه فقدانه الأساس الواقعي والقانوني لغضائه وقصور التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق — وفي بيان ذلك ذكر أن الحكم قضى للمطعون عليهم الثلاثة الأولين بنسبة ملكيتهم

للأطيان محل النزاع جميعها وبشطب التسجيل الموقع عليها لصالح الطاعنين — مع أن الدعوى لم تكن مرفوعة من جميع ورثة المرحوم محمد حنفى حامد الهلالى بل من بعضهم فقط — وقد جاء هذا القضاء خاطئا فى هذا الخصوص لأن البطلان المدعى به نسبي ولم يتسك به باقى الورثة — والموضوع قابل للتجزئة — والدعوى لم ترفع إلا من بعض الورثة مما يفيد إجازة الباقيين للتصرف — ولهذا يكون قضاء الحكم المطعون فيه معيبا بما تقدم ذكره .

وحيث إن هذا النعى بهذا السبب غير مقبول — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه لم يسبق للطاعنين التعمدى بما ورد فيه أمام محكمة الموضوع — فلا يجوز لها إثارتها لدى هذه المحكمة لأول مرة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٦١ )

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم "عيوب التدايل" ، "القصور" ، "ما يعد كذلك" .

إغفال الرد على دفاع جوهرى . مثال فى مطالبة بريع .

إذا كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليهما قررا أن الأطيان التى تركها  
المورث والتى يطلبان نصيبهما فى ريعها تباع مساحتها ٥٥ ف إستنادا إلى كشف  
بتحديد مقدار هذه الأطيان وإلى كشوف رسمية بالتكليف ، وأن الطاعن تقدم  
إلى محكمة الموضوع بدفاع قوامه الاعتراض على ما قرره المطعون عليهما فى هذا  
الخصوص ، وأخذ على المستندات المقدمة منهما أن مجموع الأطيان المكلفة  
باسم المورث بكشوف تكليف رسمية يبلغ ( ٦ س و ٧ ط و ٣٠ ف ) فقط أما باقى  
الأطيان فلأنها مكلفة بأسماء آخرين لم يقدم المطعون عليهما الإطلاعات الشرعية  
التى تحدد نصيب مورث الطرفين فيها ، كما أخذ على كشف التحديد المقدم من  
المطعون عليهما أنه لا ينهض دليلا على ملكية المورث التقدير الوارد به وهو  
( ٢٣ س و ١٥ ط و ٦ ف ) إذ أنه من صنع المطعون عليه الأول ، ولمسأ قضت المحكمة  
بندب خبير لتقدير نصيب المطعون عليهما فى ريع الأطيان التى تركها المورث  
أبدى الطاعن اعتراضاته السالفة الذكر بحضور مناقشة أمام الخبير ، ولكن الخبير  
أجرى تقدير الريع مرة على أساس المساحة الواردة بكشف التحديد المحور بمعرفة  
المطعون عليه الأول ومقدارها ( ٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف ) ومرة على أساس أن  
المساحة تباع ٥٥ ف بحسب ما قرره المطعون عليهما بصحيفة افتتاح دعواهما



وفوض الرأى للحكمة فى الاختيار بين الأساسين - وقد عقب الطاعن على تقرير الخبير فى هذا الخصوص وتمسك باعتراضاته السابقة إلا أن محكمة أول درجة اعتمدت تقرير الخبير فى أحد أساسيه وحددت نصيب المطعون عليهما فى الربع باعتبار أن الأطيان التى تركها المورث مقدارها ( ٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف ) أخذا بكشف التحديد المقدم من المطعون عليهما بمقولة إن المطاعن الموجهة إليه غير جدية بالبحث ، وكان الطاعن قد عاد وتمسك لدى محكمة الاستئناف بدفاعة المشار إليه إلا أنها قضت رغم ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن فى أن المطعون عليهما أقاما ضد الطاعن الدعوى رقم ٦٩٠ مسنة ١٩٤٩ كلى سواهج ، وقالوا فى بيانها إن المرحوم عيسى حسب النبی مورثهما ومورث الطاعن توفى عام ١٩٤٦ وترك أطيانا زراعية مساحتها ٥٥ ف ومواشى ومحاصيل وزمامات وأن الطاعن استولى على أموال التركة منذ وفاة المورث وحصل على توكيل من باقى الورثة لإدارتها ، وطالبا الحكم بإلزامه بتقديم حساب عن تركة المورث وبأن يدفع لهما نصيبهما فى هذه التركة بحسب ما يظهر من نتيجة الحساب بعد خصمه ثم قصرا طلباتهما على الحكم بنصيبهما فى ريع الأطيان . وفى ٤ من يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة بتدب أحد الخبراء الزراعيين لتقدير نصيب المطعون عليهما فى ريع أطيان المورث منذ وفاته . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضى فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعن بأن يدفع من تركة المورث مبالغ ٣٦١ ج و ١٤٥ م للمطعون عليه الأول ومبلغ ٤٣٠ ج و ٢٧٤ م

للمطعون عليها الثانية فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه أمام محكمة استئناف أسيوط برقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، فحسنت النيابة على الرأي المبدى بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لفطره بجلاسة ٣ من مارس سنة ١٩٦٠ وبجلاسة ٢٨/٤/١٩٦٠ أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه تقدم إلى محكمة الموضوع بدفاع قوامه الاعتراض على ما قرره المطعون عليهما من أن الأطيان التي تركها المورث والتي يطالبان نصيبهما في ريعها تبلغ مساحتها ٥٥ ف ، كما اعترض على تقدير الخبير لها بـ ٦٥ ف و ١٥ ط و ٢٣ س ، واستند في دفاعه إلى أن الأطيان المكلفة باسم المورث بناء على الكشف الرسمية المقدمة من المطعون عليهما تبلغ مساحتها ٣٠ ف و ٧ ط و ٦ س فقط ، وطلب وقف السير في دعوى الريع إلى أن يفصل في الملكية ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع وأجرى حساب الريع على أساس المساحة التي قدرها الخبير استنادا إلى كشف تحديد عرقية من صنع المطعون عليه الأول وحده .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على عريضة افتتاح الدعوى الابتدائية ومن الرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما قورا أن الأطيان التي تركها مورث الطرفين مقدارها ٥٥ ف استنادا إلى كشف تحديد مقدار هذه الأطيان وإلى كشف رسمية بالتكليف . وتفيد المذكرتان المقدمتان إلى محكمة أول درجة والمقدم منهما صورتان بماف الطعن أن الطاعن اعترض على ما قرره المطعون عليهما في هذا الخصوص ، وأخذ على المستندات المقدمة من المطعون عليهما أن مجموع الأطيان المكلفة باسم المورث

بكشوف تكليف رسمية يبلغ ٦ س و ٧ ط و ٣٠ ف فقط ، أما باقى الأطنان  
فإنها مكافئة بأسماء آخرين لم يقدم المطعون عليهما الإطلاقات الشرعية التى تحدد  
نصيب مورث الطرفين فيها ، وأخذ على كشف التحديد المقدم من المطعون عليهما  
أنه لا ينهض دليلا على ملكية المورث للقدر الوارد به وهو ٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف  
إذ أنه من صنع المطعون عليه الأول ، ولما قضت المحكمة بنسب خير زراعى  
لتقدير نصيب المطعون عليهما فى ريع الأطنان التى تركها المورث أبدي الطاعن  
باعتراضاته الساقطة الذكر بمحضر مناقشته أمام الخبير ولكن الخبير أجرى تقدير  
الريع مرة على أساس المساحة الواردة بكشف التحديد المحرر بمعرفة المطعون  
عليه الأول ومقدارها ٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف ، ومرة على أساس أن المساحة  
تبلغ ٥٥ ف بحسب ما قرره المطعون عليهما بصحيفة افتتاح دعواهما وفوض  
الخبير الرأى للمحكمة فى الاختيار بين الأساسين . وقد عقب الطاعن على تقرير  
الخبير فى هذا الخصوص وتمسك باعتراضاته السابقة إلا أن محكمة أول درجة  
اعتمدت تقرير الخبير فى أحد أساسيه وحددت نصيب المطعون عليهما فى الريع  
باعتبار أن الأطنان التى تركها المورث مقدارها ٢٣ س و ١٥ ط و ٦٥ ف أخذ  
بكشف التحديد المقدم من المطعون عليهما بمقولة إن الطاعن الموجهة إليه غير  
جديرة بالبحث كما يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن ما دقتمسك لديها  
بدفاعه المشار إليه وأن المحكمة الاستئنافية قضت رغم ذلك بتأييد الحكم المستأنف  
لأسبابه ولما كان دفاع الطاعن على النحو المتقدم دناما جوهريا فإن إغفال  
الرد عليه يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى  
أسباب الطعن .



## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٦٢ )

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٢٥ القضائية :

نقض ” اجراءات الطعن “ ” إعلان الطعن “ .

مريان أحكام الم من ٩ — ١٧/١ من الق ٥٧/٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل  
به . تخلف الطاعن عن إعلان طعنه إلى الخصم الذي وجهه إليه وعدم إيداعه خلال الأجل المضروب  
لذلك في الم ١١ أصل ورقة إعلان الطعن — يرتب عليه بطلان الطعن لعدم قيامه بهذين الإجراءين الجوهرين .

إذا كان الواقع أن طعنا عرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ من ديسمبر  
سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ، فإنه إعمالاً لحكم  
المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ —  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — تسري أحكام المواد  
من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى من هذا القانون على هذا الطعن إذ لم تكن قد حددت  
بعد جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بالقانون المشار  
إليه ، ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه تنص على أنه ” إذا صدر قرار  
بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقوير الطعن وعلى  
الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة  
وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الإعلان بورقة  
من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أيضاً أن يودع خلال الخمسة  
أيام التالية لإنقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ... “ ، وكان يبين أن

الطاعن لم يعلن طعنه إلى الخصم الذي وجه إليه . وبالتالي لم يودع خلال الأجل المضروب لذلك أصل ورقة إعلان الطعن فإن تخلفه عن القيام بهذين الإجراءين الجوهرين يستتبع بطلان الطعن \* .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن هذا الطعن عرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فقوت إحالته إلى هذه الدائرة وإعمالا لحكم المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تسرى أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى من هذا القانون على هذا الطعن إذ لم تكن قد حددت بعد جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بالقانون المشار إليه . ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه تنص على أنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن... " وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن طعنه إلى الخصم الذي وجه إليه — وبالتالي لم يودع خلال الأجل المضروب لذلك — أصل ورقة إعلان الطعن — فإن تخلفه عن القيام بهذين الإجراءين الجوهرين يستتبع بطلان الطعن .

---

\* ملاحظة: صدرت أحكام مماثلة في الطعون أرقام ٣١ سنة ٢٨ ق أحوال شخصية جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٦٠ ، ٦٢١ ، ٦٣٥ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٦٠ ، ٤٦١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٠

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٣)

### الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) عقد "تفسيره" . تفسير .

تحصيل محكمة الموضوع المائع عدم جدية الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي  
صفة وأن صفة الطاعة الحقيقية أنها بائنة للصفقة وليست وسيطة . امتناعها لاعتبارات  
مقبولة . لا محل للنعي بالذرافها في تفسير شروط التعاقد وخروجها على قواعد  
التفسير في القانون .

(ب) حكم "عيوب التدليل" "القصور" "ما لا يمد كذلك" "إغفال الرد  
على دفاع غير جوهري" .  
مثال في بيع ... ..

١ — إذا كان الواقع أن الشركة المطعون عليها أقامت دعواها ضد الشركة  
الطاعة تطلب إلزامها وشركة للملاحة متضامين بمبلغ وأسست دعواها على أنها  
اشتريت من الطاعة بضاعة شحنت من ميناء لوس أنجلوس ولما وصلت ميناء  
الاسكندرية تبين بها عجز وتلف في مشتعلاتها وأن خير إثبات الحالة أظهر  
وجود التلف والعجز — وبعد أن سارت الدعوى الموضوعية شوطا أثارت  
الطاعة في دفاعها أن مركزها في الصفقة أنها وكالة بالعمولة وأنها تعاقدت  
لحساب شركة أمريكية فلم تكن هي البائنة للبضاعة ولذلك لا تسأل عن تلفها  
وتكون الدعوى بالنسبة لها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدفع على أن العقد المحور بين الطرفين  
وإن ورد به أن الطاعة وسيطة في الصفقة إلا أن عبارة فاتورة البيع الصادرة  
من الطاعة بعد ذلك غامضة ومناقضة في بعض أجزائها لما جاء بالعقد



في هذا الخصوص وإزاء هذا التناقض والاضطراب رأت محكمة الاستئناف أن تستظهر نية العاقدين من باقى مستندات الدعوى وذلك بالرجوع إلى عقد سابق ألغى وحل محله العقد القائم واستخلصت منه ومن إفتح الحساب الجارى باسم الطاعة واستخراج إذن الإستيراد باسمها — وهو لا يقبل التنازل — ومن تحرير سند الشحن كذلك باسمها ومن سكوت الطاعة عن التحدى بصفتها التى تدعيها كوسيلة فى الصفقة حتى سارت دعوى إثبات الحالة وإجراءات الخبرة دون اعتراض وحتى رفعت دعوى الموضوع ووصلت إلى آخر مراحلها فى المحكمة الابتدائية — استخلصت المحكمة من كل ذلك عدم جدية دفع الطاعة وأن صفتها الحقيقية هى أنها بائمة للصفقة وايست وسيطة وهو تحصيل مائع أسندته المحكمة إلى اعتبارات مقبولة ، فلا محل معه للنعى بانحراف المحكمة فى تفسير شروط التعاقد وخروجها على قواعد التفسير فى القانون .

٢ — إذا كانت الشركة الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنه إذا فرض جدلا واعتبرت أنها البائمة للبضاعة وايست وكالة بالعمولة فإنه مشروط فى العقد صراحة على أن التزام البائمين لا يمكن أن يتعدى إحلال المشتريين فى حقوقهم قبل البائمين الأصليين حتى ولو لم يعين هؤلاء الأخيرون فى العقد ومؤدى هذا الشرط أنه ما كان يسمح مساءلة الطاعة لأن حقوق المطعون عليها إنما تقتصر على طلب إحلال محل الطاعة فى حقوقها قبل البائمين الأصليين وأن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، وكان إعمال هذا الشرط يقتضى إجراء يتم به إحلال المطعون عليها فى حقوق الطاعة قبل البائمين الأصليين وأن تقدم الطاعة ما يدل على اتخاذ هذا الإجراء إذ بغير ذلك لا يتسنى للمطعون عليها قصر دعواها على البائمين الأصليين ، فإن مطالبة الطاعة بإعمال هذا الشرط والتحدى به دون تقديمها لمحكمة الموضوع ما يقتضيه إعماله لا يعد دفاعا جوهريا يستوجب الرد عليه .

## المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة الطاعنة وآخرين (شركة الملاحة وشركة التأمين) طلبت فيها الحكم بإلزام الطاعنة وشركة ديلافرى للملاحة متضامنين بمبلغ ١٥٩٨ جنيها و ٢٨٠ مليا والفوائد والمصروفات وأسست دعواها على أنها اشترت من الطاعنة ٦٧٠٠ صندوقا من الكرتون معبأ بالاسماك المحفوظة داخل كل كرتون ٤٨ طبة وأن هذه البضاعة شحنت من ميناء اوس انجلوس ولما وصلت ميناء الاسكندرية تبين بها عجز وتلف فى مشتملاتها وقد أظهر الخبير الذى ندب فى دعوى إثبات الحالة رقم ٣١٥ سنة ١٩٥٠ مستعجل الاسكندرية وجود تلف وعجز بالبضاعة — وبعد أن سارت الدعوى الموضوعية شوطا أثارت الطاعنة فى دفاعها أن مركزها فى الصفقة أنها وكالة بالعمولة . وأنها تعاقدت لحساب شركة الـ Interchange الامريكىة فلم تكن هى البائعة للبضاعة ولذلك لا تسأل عن تلفها وتكون الدعوى بالنسبة لها غير مقبولة . ولم تأخذ محكمة الاسكندرية بهذا النظر وأصدرت حكما فى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ١٣٩٨ جنيها و ٢٨٠ مليا والفوائد والمصروفات المناسبة — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف بجدولها برقم ٣٢٦ سنة ٩ ق تجارى وأثارت لدى محكمة الاستئناف ما أثارتته لدى محكمة الدرجة الأولى كما أيدت دفعها بعدم قبول الدعوى بما نص عليه فى اليندب الثالث من العقد المؤرخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ من أن البائعين غير ملزمين إلا بإحلال المشتري فى حقوقهم قبل البائعين الأصليين حتى لو كان هؤلاء الآخريين

لم يعينوا في العقد . وقد أصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات — وقد قررت الشركة الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير في قلم الكتاب في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ — وعرض الظعن على دائرة فحص الظعون بجلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ فأصدرت قرارها بإحالة الظعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٠. وفي تلك الجلسة صمم الطرفان على طلباتهما كما صممت النيابة على رأيها المتضمن طلب رفض الظعن .

وحيث إن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظعن بني على ثلاثة أسباب نزلت الطاعنة عن السبب الأول منها .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المظعون فيه مخالفته لـ ١٥٠ من القانون المدني . وقالت في بيان ذلك أنها تحور عقودها على نموذج مطبوع يصلح للعقود التي تمدها بوصفها بائعة وللعقود الأخرى التي تقوم فيها بدور الوسيط ففي الأولى تشطب عبارة "لأمر ولحساب" وتبقى هذه العبارة في العقود الأخرى . وأنه يبين من العقد موضوع الصفقة أنه قد ذكر فيه صراحة أن البيع يتم بأمر ولحساب شركة Interchange بأمرىكا — وإذا كانت عبارة العقد واضحة لا تحتاج إلى تفسير فما كان يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها . ولكن الحكم لم يقف عند حد هذه العبارة الصريحة بل تجاوزها بمقولة إنها تتناقض مع ما جاء في فاتورة البيع التي تحررت بعد ذلك في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ والتي جاء فيها أن البيع لحساب الطاعنة ثم ذكر بها إضافة بأنه قد تم لأمر ولحساب الشركة الأمريكية . وقد ظنت محكمة الاستئناف أن في ذكر الأمرين تناقضا يبرر القول بغموض العقد ثم تفسيره على ضوء التصرفات المقترنة به واللاحقة له للتعرف على إرادة المتعاقدين — وما كان لها أن تذهب هذا المذهب بعد أن بينت الطاعنة أن التجار قد درجوا



في عرف تعاملهم على ذلك بالنسبة للبضائع التي تحتاج إلى إذن استيراد . وهو إذن شخصي وذلك بقصد تلافى الصعوبات التي تحصل في إنعام عملية الاستيراد فيذكرون في الفاتورة اسم من يحصل التعامل لحسابه إلى جانب اسم صاحب إذن الاستيراد — ولا يغير من ذلك حضورها في دعوى إثبات الحالة وإجراءات الخبرة لأنه ليس لها أن تمتنع عن الحضور فيها وهو ما جرت عليه بيوت التجارة التي يمثلها وكلاؤها في مثل هذه الإجراءات العاجلة فما كان للحكم المطعون فيه أن يظن أن الطاعة لم تؤكد صحتها لأنها ليست بحاجة إلى إبراز هذه الصفة إلا في المناسبات التي تستأهل ذلك وقد برزت هذه الصفة عندما رفعت عليها الدعوى الموضوعية فلم يفتها التمسك بعدم قبول الدعوى إعمالاً لشروط التعاقد وهي صريحة في إبراز هذه الصفة مما لا يجوز معه الانحراف عنها عملاً بالمادة ١٥٠ من القانون المدني .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدفع بعدم قبول دعوى المطعون عليها لرفعها على غير ذي صفة — على أن العقد المحرر في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بين الطرفين وإن ورد به أن الطاعة ومسيطة في الصفقة إلا أن عبارة الفاتورة الصادرة من الطاعة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ غامضة ومناقضة في بعض أجزائها لما جاء بالعقد في هذا الخصوص فقد ذكر بها بيان يفيد أن الصفقة تمت لحساب الشركة الطاعة كما ذكر بها ما يدل على بيع البضاعة فعلاً من الشركة الأمريكية وإزاء هذا التناقض والاضطراب رأيت محكمة الاستئناف في سبيل أن تستظهر ثبوت العقدين من باقي مستندات الدعوى وذلك بالرجوع إلى عقد ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الذي ألغى وحل محله عقد ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الذي يزيد فيه مبلغ الثمن بما يعادل أرباح الطاعة من الصفقة واستخلصت منه ومن فتح الحساب الجاري باسم الطاعة واستخراج إذن الاستيراد باسمها — وهو لا يقبل التنازل — ومن تحرير سند الشحن كذلك باسمها مع سكوت الطاعة عن التحدى بصفتها التي تدعيها كوسيطة في الصفقة حتى سارت دعوى إثبات الحالة وإجراءات الخبرة دون اعتراض وحتى رفعت دعوى الموضوع ووصلت آخر مراحلها في المحكمة الابتدائية —

استخلصت المحكمة من كل ذلك عدم جدية دفع الطاعة وإن صفتها الحقيقية هي أنها بائعة للصيغة وليست وسيطة وهو تحصيل سائق أسندته المحكمة إلى اعتبارات مقبولة ولا محل للنعي بانحراف المحكمة في تفسير شروط التعاقد وخروجها على قواعد التفسير في القانون .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الثالث بطلان الحكم لقصور أسبابه — ذلك أنها تمسكت في مذكراتها أمام محكمة الاستئناف بأنه إذا فرض جدلا واعتبرت أنها بائعة فإن المسألة الثالثة من شروط العقد تنص صراحة على أن التزام البائعين لا يمكن أن يتعدى إحلال المشتري في حقوقهم قبل البائعين الأصليين حتى ولو لم يعين هؤلاء الآخرون في العقد ومؤدى هذا الشرط أنه ما كان يصح مساواة الطاعة لأن حقوق المطعون عليها إنما تقتصر على طلب إحلالها محل الطاعة في حقوقها قبل البائعين الأصليين . وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أن أعمال هذا الشرط كان يقتضى إجراء يتم به إحلال المطعون عليها في حقوق الطاعة قبل البائعين الأصليين — وأن تقدم الطاعة ما يدل على اتخاذ هذا الإجراء — إذ بغير ذلك لا يتسنى للمطعون عليها قصر دعواها على البائعين الأصليين — لما كان ذلك فإن مطالبة الطاعة بأعمال هذا الشرط واتحدى به دون تقديمها لمحكمة الموضوع ما يقتضيه أعماله لا يعد دفاعا جوهريا يستوجب الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعين الرفض .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مراد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضي ، ومحسن العباس ،  
وهيد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٤)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" :

(١) محاكم شرعية " المحكمة القضائية ، هيئة التصرفات " "إختصاص كل" . وقف .

توزيع الاختصاص بين المحكمة القضائية وهيئة التصرفات . الم ٢٦ ، ٢٧ لأئحة  
شرعية . عدم اختصاص هيئة التصرفات إلا بالإجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف  
في الوقف والولاية عليه وفوز الأنصبة الثابتة أصلاً ومقداراً . لا يتأدى منه أنه كلما  
أثير نزاع بشأن أصل الاستحقاق أو مقداره يمتنع على الهيئة تقدير جديته . مثال .

(ب) نقض "أسباب الطعن" "ما يعتبر سبباً جديداً" . وقف .

التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه في تفسير شرط  
الواقف بالنسبة لحصة الخيرات مانعت عليه الم ١٠ من الق ٤٨/٤٦ ومخالفته مفهوم  
الم ٣٦ من نفس القانون وما يفهم من الم ١ من الق ٣٤٢/٥٢ . غير مقبول .

١ - إنه وإن كان مفاد المادتين ٢٦ ، ٢٧ من لأئحة ترتيب المحاكم  
الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ توزيع الاختصاص  
بين المحكمة القضائية وهيئة التصرفات بحيث لا تختص هيئة التصرفات إلا  
بالإجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف في الوقف والولاية عليه وفوز الأنصبة  
الثابتة أصلاً ومقداراً ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أنه كلما أثير نزاع بشأن أصل  
الاستحقاق أو مقداره إمتنع على هيئة التصرفات تقدير ما إذا كان هذا النزاع  
جدياً فيستلزم الوقف أو غير جدي فتنبض النظر عنه وتستمر في نظر المادة



المطروحة أمامها . فإذا كان الثابت من كتاب الوقف أن الواقف شرط أن يصرف من ريع المال الموقوف في كل سنة بعد وفاته مبلغ ستة جنيهات ذهب ضرب مصر أو ما يقوم مقامها من النقود على سبيل البر والصدقة في وجوه للخير بينهم في كتاب وقفه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع باعتبارها هيئة تصرفات اعتبرت ما أثارته الطاعنة في هذا الخصوص — بشأن طلب تقويم الجنيه على أساس سعر الذهب بالسوق لا باعتباره مائة قرش — تزاما غير جدى ، فلا عليها إذ غضبت النظر عنه .

٢ — النعى على الحكم المطعون فيه لأول مرة أمام محكمة النقض عدم مراعاته في تفسير شرط الواقف بالنسبة لحصة الخيرات ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ومخالفته مفهوم المادة ٣٦ من نفس القانون وما يفهم من المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ — غير مقبول إذا لم يسبق التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . .  
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بكتاب وقف محرر أمام محكمة بولاق الشرعية في ٥ من شوال سنة ١٣١٦ هجرية ومسجل بديوان الأوقاف في ٦ من مارس سنة ١٨٩٩ ميلادية وقف المرحوم سايمان محمد الفيومى على نفسه ومن بعده على من عينهم بكتاب وقفه مائة داره ١٢ من ٢٤ قيراط في العقار الكائن بحارة درب البرابرة بالقاهرة — وبإشهاد صادر من محكمة مصر الشرعية في ١٨ من يناير سنة ١٩٣٩ استبدل الواقف مال الوقف بسبعة قراريط شيوعا في ٢٤ قيراط المكون منها العقار رقم ٤ بشارع الأميرة فوقه بالحيزة بمحدوده ومعالمه الواردة بحجة الاستبدال وشرط

الواقف في وقفه أن يصرف من ريع المال الموقوف في كل سنة بمسءله وفاته مبلغ ستة جنيهات ذهب ضرب مصر أو ما يقوم مقامها من النقود على سبيل البر والصدقة في خيرات بينها بكتاب الوقف . وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ تقدم المطعون عليهم باعتبارهم من المستحقين إلى هيئة التصرفات بمحكمة القاهرة للأحوال الشخصية يطلبون فوز حصة للخيرات يفي ريعها بما شرطه الواقف ، وقيد طلبهم برقم ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ تصرفات وقام الخبير المنتدب من المحكمة لهذا الغرض بالمأمورية المكلف بها ، وانتهى إلى تخصيص حصة الخيرات بـ ١ ط ١٨ س من ٢٤ ط في السبعة قرار يبط الموقوفة من العقار بأن أجرى حساب الستة جنيهات المشروطة بكتاب الوقف باختيار الجنيه مائة قرش ، فاعترضت وزارة الأوقاف على تقرير الخبير وطابت تقويم الجنيه على أساس سعر الذهب في السوق . وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة في مادة التصرفات المرفوعة إليها بما قدره الخبير لحصة الخيرات في وقف المرحوم سليمان محمد الفيومي بأن خصصت لها ١ ط ١٨ س من ٢٤ ط شيوها في السبعة قرار يبط الموقوفة في المنزل الوارد ذكره في كتاب الوقف ، فاستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية ، وقيد استئنافها برقم ١١ سنة ٧٤ قضائية ، وطلبت إعادة المأمورية للخبير لفوز حصة الخيرات على الأساس الذي أبدته أمام محكمة أول درجة . فقضت المحكمة الاستئنافية في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ قررت وزارة الأوقاف الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأبدت النيابة العامة رأيها بنقض الحكم . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ فصممت النيابة العامة على الرأي المبدى بمذكرتها ، وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وأعان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في ١٥ و ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، فقدم المطعون عليهم مذكرة بالرد وصممت النيابة العامة بمذكرتها الثانية على رأيها السابق . وأمر السيد رئيس المحكمة بتحديد جلاسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٠ لنظر الطعن أمام هذه الدائرة ، وفيما صممت النيابة العامة على رأيها الوارد بمذكرتها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من أربعة أوجه . وتقول في بيان الوجه الأول أن هيئة التصرفات بالمحكمة ليس لها أن تفصل فيما يثار أمامها من نزاع قضائي طبقا لنص المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، إذ أن اختصاصها قاصر على ما يصدره القاضي بصفة ولائية . فإذا كان هناك نزاع في أصل الاستحقاق أو في مقداره فإن المحكمة منعقدة بهيئة قضائية هي التي تختص بالفصل فيه . وترتب الطاعنة على ذلك القول بأن المحكمة قد خالفت القانون إذ فصلت باعتبارها هيئة تصرفات في نزاع حول مقدار نصيب الخيرات في الوقف .

وحيث إنه وإن كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تنص بالمادة ٢٦ على أن "دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى إثبات النظر عليه وغير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف ترفع أمام المحكمة ..." وبالمادة ٢٧ على أن "التصرف في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال وإذن بمسألة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من اختصاص هيئة تصرفات المحكمة" مما يفيد توزيع الاختصاص بين المحكمة القضائية وهيئة التصرفات بحيث لا تختص هيئة التصرفات إلا بالإجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف في الوقف والولاية عليه وفرض الأنصبة الثابتة أصلا ومقدارا ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أنه كلما أثير نزاع بشأن أصل الاستحقاق أو مقداره امتنع على هيئة التصرفات تقدير ما إذا كان هذا النزاع جديا فيستلزم الوقف أو غير جدي فتغض النظر عنه وتستمر في نظر المادة المطروحة أمامها . ولما كانت نصوص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية قد استبقت أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الخصوص ، وكان الثابت من كتاب الوقف أن الواقف شرط أن يصرف من ريع المال الموقوف في كل سنة بعد وفاته مبلغ ستة جنيهات ذهب ضرب مصر أو ما يقوم مقامها من النقود على سبيل البر والصدقة في وجوه الخير بينها في كتاب وقفه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر أن



ما أثارته الطاعنة في هذا الخصوص تراعا غير جدى فلا على محكمة الموضوع إذ غضت النظر عنه .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه — في الأوجه الثانى والثالث والرابع — مخالفة القانون، ذلك أن الحكم لم يراع في تفسير شرط الواقف بالنسبة لحصة الخيرات ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، إذ لم يحمل كلام الواقف على المعنى الذى أراده وهو الوفاء بحصة الخيرات قبل كل استحقاق آخر. كما خالف الحكم مفهوم المادة ٣٦ من نفس القانون ذلك أن تحديد مرتب معين للخيرات يوجب تقدير حصتها عند الواقف بالنسبة لحصص باقى المستحقين وإجراء المحاصة على أساس هذه النسبة . وخالف الحكم أيضا ما يفهم من المادة الأولى من القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ من أن جهة الخيرات المشروط لها مرتب معين تعتبر مالكة على الشيوع فى أعيان الوقف لحصة تقدر على أساس من قيمتها عند الوقف بالنسبة إلى غلة الوقف جميعه لا على أساس أن للخيرات ديناً فى ذمة الوقف تستأدىة بالنقد الذى يجرى التعامل به .

وحيث إنه لا يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن الطاعنة سبق أن تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فالنعى به لأول مرة أمام محكمة النقض غير مقبول . .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور العادة : الحسبى العوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحمد العباس ، ومحمود الفاضى المستشارين .

(٦٥)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" :

نقض "إجراءات الطعن" ، "تقرير الطعن" ، "التوكيل فى الطعن" . شاماه  
"توكيل المحامى" .

إعتبار التوكيل بالطعن من الإجراءات المتعلقة به . الم ٢٩ : مرافعات . يسرى عليه قانون البلد  
الذى يباشر فيه . الم ٢٢ مدنى .

تحويل توكيل فى مصر لحام لا اتخاذ إجراءات طعن بالنقض . تعين أن يتم وفقاً لما يتطلبه  
القانون المصرى .

وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية أو عرقية مصادق فيها على الامضاء الم ٢٧ من ا ق ٩٦ / ١٩٥٧  
شاماه .

وجوب أن يكون موثقاً من أحد مكاتب التوثيق فى مصر . عدم الاعتماد بإعتاد القائم بأعمال  
السفارة لإمضاء الموكل .

نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن الطعن يعارض بالنقض يحصل  
بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض و يوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل  
عن الطالب — ومؤدى ذلك أن التوكيل بالطعن يعتبر من الإجراءات المتعلقة  
بالطعن — ، كما نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على أن يسرى على جميع  
المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الإجراءات ،  
فإذا كان يبين من الاطلاع على التوكيل الصادر إلى المحامى المتور بالظن أنه  
حرر فى مصر وصدر من الموكل لإتخاذ إجراءات الطعن الحالى ، ووجهه فإن هذا

التوكيل يتعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصري ، ولما كانت المادة ٢٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أوجبت أن يتم التوكيل إما بورقة رسمية أو بورقة حرفية بشرط أن يصدق فيها على الإمضاء ، وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية مما يفيد أنه متى كان التوكيل محررا في مصر فإنه يتعين أن يكون موثقا من أحد هذه المكاتب ، وكان يبين من الإطلاع على التوكيل أنه لم يصدق عليه من أى مكتب من مكاتب التوثيق في مصر ، فإنه لا يعتبر توكيلا موثقا وفقا لأحكام القانون المصري — وعلى ذلك فلا محل للاعتداد في هذا الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة اليونانية لإمضاء الموكل عليه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

## المكتب

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٠ أحوال شخصية أجانب أمام محكمة القاهرة الابتدائية على الطاعنين وباقي المطعون عليهم قال فيها أن والده سيلوس بيلافاكي اليونانى الجنسية توفى بتاريخ ١٩٤٢/٨/٢٤ عن تركة يجب أن تؤول إليه بوصفه وارثا الوحيد إلا أن المتوفى ترك ست وصايا مؤرخة في ١٩٣٤/٣/٢٥ ، ١٩٣٤/٨/١ ، ١٩٣٦/٣/٣ ، ١٩٣٧/٩/١٠ ، ١٩٣٩/١/٢٥ ، ١٩٤٠/٤/١٥ أوصى بموجبها له ببيع التركة وللدعى عليها ماري زوجة نقولا زافيري بربع ريع التركة ، والباقي من الريع إلى الأمة اليونانية . وقال إن هذه الوصايا قد صدرت عن المورث وهو في حالة اضطراب عقلي وطلب أهليا الحكم ببطالان الوصايا واحتياطيا بئدب خير لفحصها وإثبات اختلال قوى المورث العقلية ومن باب الاحتياط الكلى إحالة الدعوى للتحقيق ليتثبت الطالب بكافة الطرق القانونية اضطراب قوى المورث



العقلية عند تحرير الوصايا والحكم بأيلولة التركة إليه بدون وصية بوصفه الإبن الشرعى الوحيد للمتوفى وفى حال الحكم بصحة الوصايا فالحكم له بنصف التركة مشاعا فى جميع أعيانها . وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٤ قضت المحكمة الابتدائية ببطلان الوصايا استنادا إلى التقرير المقدم من مكتب الأطباء الشرعيين ، فاستأنف هذا الحكم كل من الطاعنين رئيس وزراء اليونان ووزير مايتها بوصفهما ممثلين للحكومة اليونانية وذلك بتاريخ ١٩٥٦/٥/٦ وطالبا الحكم بصحة الوصايا وإلغاء الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ قرر المحامى الوكيل عن قنصل اليونان العام بصفته ممثلا للحكومة اليونانية بالطعن بطريق النقض فى الحكم المذكور بموجب توكيل مؤرخ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧ وبعرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت إحالة إلى هذه الدائرة ثم أعلن إلى المطعون عليهم من الثانى إلى الأخير كما أعلن ورثة المطعون عليه الأول وقد قدم هؤلاء مذكرة دفعوا فيها ببطلان الطعن وأبدت النيابة رأيها برفض هذا الدفع وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن صمم من حضر من الخصوم على طلباته كما صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن ورثة المطعون عليه الأول بمذكرتهم المؤرخة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٩ دفعوا ببطلان الطعن وفى بيان ذلك قالوا إن التوكيل الصادر إلى المحامى الذى قرر بالطعن قد حرر فى مصر كان يتعين أن تتبع فى توقيعه الاجراءات المقررة فى القانون المصرى بالتصديق عليه أمام موثق العقود المصرىين الرسميين الذين لهم وحدهم حق التصديق على التوقيع فى حين أن التوكيل الصادر من القنصل إلى المحامى لا يحمل تصديقا من أحد هؤلاء الموثقين .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات قد نصت على أن الطعن بطريق النقض يحصل بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل من الطالب ومؤدى ذلك أن التوكيل فى التقرير بالطعن يعتبر من الاجراءات المتعلقة بالطعن . وقد نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون

البلد الذى تباشرفيه تلك الاجراءات . ولما كان يبين من الاطلاع على التوكيل الصادر إلى المحامى المقرر بالطعن أنه مصدر من الموكل لاتخاذ إجراءات الطعن الحالى بموجبه فإن هذا التوكيل كان يتعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى .

ولما كان التوكيل محررا فى مصر وكانت المادة ٢٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أوجبت أن يتم التوكيل إما بورقة رسمية أو بورقة حرفية شريطة أن يصدق فيها على الامضاء وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية مما يفيد أنه متى كان التوكيل محررا فى مصر فإنه يتعين أن يكون موثقا من أحد هذه المكاتب ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل أنه لم يصدق عليه من أى مكتب من مكاتب التوثيق فى مصر فإنه لا يعتبر توكيلا موثقا وفقا لأحكام القانون المصرى وعلى ذلك فلا محل للاعتداد فى هذا الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة اليونانية لإمضاء الموكل عليه .

## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عيان ، المستشار ، وبحضور السادة : الحبيب العوضى ، ومحمد رفعت ،  
ومحمد العباس ، وعبد السلام بايع المستشارين .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" :

(١) قانون "تطبيق القانون" "تنازع القوانين من حيث المكان" .

تقرير المحكم للبدا الصحيح في شئ من أعمال قانون موقع المال . الم ١٨  
مدنى . إلا أنه عند تطبيقه على واقعة النزاع قرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيداً على  
حق الملكية إعمالاً لنصوص القانون اليونانى في حين أنه كان يشتمل الرجوع لقانون موقع  
المال وهو القانون المدنى المصرى . خطأ في تطبيق القانون .

(ب) حقوق عينية "الأصلية" "الحقوق المتفرعة عن حق الملكية" "حق  
الانتفاع" .

اعتبار القانون المدنى المصرى - حق الانتفاع من الحقوق العينية .  
هو - حق مالى - فى نظر القانون المصرى - قائم بذاته . عدم اعتباره قيداً على  
حق الملكية .

جواز الإبقاء به - وإمكان تقويمه .

١ - إذا كان المحكم المطعون فيه قد قرر المبدأ الصحيح فى خصوص مجال  
إعمال قانون موقع المال وذلك بقوله إن هذا المجال لا يتعدى بيان كل ما يعتبر  
من نظام الأموال وتحديد الحقوق العينية وما يعتبر منها أصلياً وما يعتبر تبعياً  
وحدود كل منها وآثاره وبيان طرق كسب هذه الحقوق وإنقضاءها وانتقالها ،  
إلا أنه عند تطبيقه هذا المبدأ على واقعة الدعوى التى يتناول النزاع فيها تكييف  
حق الانتفاع فى المقار وتقويمه وهل يعتبر قيداً على حق الملكية أم حقاً مالياً



قائما بذاته يجوز تقويمه والإيحاء به - قرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيدا على حق الملكية إعمالا لنصوص القانون اليوناني في حين أنه كان يتعين الرجوع إلا قانون موقع المال وهو القانون المدني المصري ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - يبين من استعراض نصوص القانون المدني المصري أنه لا يعتبر حق الانتفاع من الحقوق العينية وذلك بإدواجه في باب الحقوق المنفوعة عن حق الملكية كما أنه في المادة ٨٣ اعتبر كل حق عيني ما لا عقارا ثم أنه حدد الحالات التي تعتبر قيودا على حق الملكية وهي التي تناوأتها المواد من ٨١٦ إلى ٨٢٤ والمتعلقة بالقيود الناشئة عن حقوق الجوار وليس منها حق الانتفاع ، ومن ثم فإن حق الانتفاع في نظر القانون المصري هو حق مالي قائم في ذاته ولا يعتبر من القيود الواردة على حق الملكية ، وبالتالي فهو مما يجوز الإيحاء به ويمكن تقويمه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق في أن المرحوم جورج كاراباناكس اليوناني الجنسية توفي في ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وترك وصية أوصى بموجبها لزوجته السيدة استيلا بنايوتي بكامل ثروته المنقولة وبحق الانتفاع بثروته العقارية مدى حياتها على أن تؤول بعد وفاتها إلى بنتي خاله السيدتين إيرين تسانجاراكيس واستيلا ديمتري فقامت الزوجة بالإجراءات اللازمة لشهر الوصية ثم تقدمت بطلب إلى رئيس محكمة الأحوال الشخصية لتحقيق الوفاة وإصدار شهادة الوراثة باعتبارها وارثة بمقتضى الوصية - ثم توفيت الزوجة بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٢١ سبتمبر أصدر

رئيس المحكمة لإشهادا باعتبار الورثة الوحيدين للتوفى هم أولا الزوجة استيلا التي توفيت وثانيا الطاعتان على أن تؤول إليهما جميع الثروة العقارية فأقام ورثة الزوجة المطعون عليهم الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين طلبوا فيها إلغاء إعلام الوراثة وثبوت ملكيتهم بصفقتهم ورثة المرحومة استيلا ببايوتى بطريق الإرث عن المرحوم جورج كارابانا كيس لخصته وقدرها الربع فى العقار المتروك عنه . وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٩ قضت محكمة الاسكندرية باختصاصها النوعى والمحلى بنظر الدعوى وفى الموضوع برفضها وإلزام المدعين بالمصروفات ، فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٧ حكمت المحكمة المذكورة بإلغاء الحكم المستأنف وبتعديل إلهاد وراثة المرحوم جورج كارابانا كيس بخصوص ثروته العقارية وتحديد حصص الطاعنين فيها بثلاثة أرباع وثبوت ملكية المستأنفين بصفقتهم ورثة المرحومة استيلا ببايوتى الوارثة للمرحوم جورج كارابانا كيس للربع على الشيوع فى العقار المتنازع عليه . فقروت الطاعتان بالاطمن فى هذا الحكم بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٥ ولدى نظر القضية أمام دائرة فحص الطعون قررت إحالتها إلى الدائرة المدنية وفى الجلسة المحددة لنظرها أمام هذه الدائرة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطاعتين ينعيان فى السبب الأول على أن الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق المادة ١٨ من القانون المدنى وفى تفسيرها وتأويلها وفى بيان ذلك نقولان إن المادة ١٨ نصت على أن يسرى على الحيازة والملكية والحقوق العينية الأخرى قانون موقع العقار وأن مؤدى أعمال هذه القاعدة أن القانون المدنى المصرى وهو قانون موقع العقار هو القانون الواجب التطبيق فى هذه القضية التى يتناول النزاع فيها تكييف حق الانتفاع فى عقار وتقويمه وهل يعتبر قيذا على حق الملكية أم حقا ماليا قائما بذاته يجوز تقويمه والإيهاء به — كما أن من مؤداها أن يتم تقويم العقار وفق قانون موقعه لأن تقويم الحقوق العينية من المسائل المتعلقة بالنظام العام لتعلقها بكيان وسيادة الدولة على أموالها وأن تطبيق هذه القاعدة لا يتعارض مع أحكام المادة ١٧/١ من القانون المدنى

التي تنص على إخضاع الوصية لقانون الموصى لأن هذا النص لا يسرى إلا في الأحكام الوصية الموضوعية وهي ما يعرف بنظام الخلافة بسبب الموت وتقول الطائفتان إن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى تطبيق قانون الموصى على واقعة الدعوى فقرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قييدا على حق الملكية فلا يجوز الإيحاء به ولا يمكن تقويمه فإنه يكون مشوبا بالخطأ القانوني .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد قرر المبدأ الصحيح في خصوص مجال أعمال قانون موقع المال وذلك بقوله إن هذا المجال لا يتعدى بيان كل ما يعتبر من نظام الأموال وتحديد الحقوق العينية وما يعتبر منها أصليا وما يعتبر تبعا وحدود كل منها وآثره وبيان طرق كسب هذه الحقوق وانقضائها وانتقالها إلا أنه أخطأ في تطبيق هذا المبدأ على واقعة الدعوى ذلك أنه قرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قييدا على حق الملكية إعمالا لنصوص القانون اليوناني في حين أنه كان يتعين الرجوع إلى قانون موقع المال وهو القانون المصري .

وحيث إنه يبين من استعراض نصوص القانون المدني أنه اعتبر حق الانتفاع من الحقوق العينية وذلك بإدراجه في باب الحقوق المتفرقة عن حق الملكية كما أنه في المادة ٨٣ اعتبر كل حق عيني ما لا عقاريا ثم أنه حدد الحالات التي تعتبر قيودا على حق الملكية وهي التي تناولتها المواد من ٨١٦ إلى ٨٢٤ والمتعلقة بالقيود الناشئة عن حقوق الجوار وإيس منها حق الانتفاع . ومما تقدم يبين أن حق الانتفاع في نظر القانون المصري هو حق مالي قائم في ذاته ولا يعتبر من القيود الواردة على حق الملكية فهو بالتالي مما يجوز الإيحاء به ويمكن تقويمه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيبي العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٧)

لظعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) حكم "تسبيبه" "تسبيب الحكم الاستثنائي" .

اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي واتخاذها أسباباً لقضائها بالإضافة إلى  
ما ورد في حكمها المطعون فيه من أسباب — مع أن كلا منهما يقوم على أساس مغاير  
لما قام عليه الآخر . من شأنه أن تكون الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي بمنتهى ،  
والنهي المؤسس على تظعن الحكم المعاون فيه لتلك الأسباب وادعاء على غير محل .

(ب) شهر عقارى . تأمينات عينية "الرهن الرسمي" أثر الرهن بالنسبة إلى  
الغير — "الرهن العقارى" "شرط نقاذه في حق الغير" "قيده" .

تنظيم شهر التصرفات العقارية وحماية الائتمان العقارى هو هدف الشارع بالأحكام الواردة  
في الم ١٢ و ٥٨ الى ٤٦/١١٤ شهر عقارى ١١٦٤ و ٥٤ و ١ مدنى .  
اعتبارها متعاقبة بالنظام السام والقواعد التى قررت أمره لا تسوغ مخالفتها بقوله إن من  
شرعت لمصلحته قد تنازل عن التمسك بها .

١ — إذا كانت محكمة الاستئناف بعد أن انتهت من إيراد الأسباب التى  
أقامت عليها قضاءها ذكرت — بحسب الظاهر من عبارتها — أنها قد اعتمدت  
أسباب الحكم الابتدائي واتخذتها أسباباً لقضائها بالإضافة إلى ما ورد في حكمها  
المطعون فيه من أسباب ، وكان يبين من استعراض الأسباب الواردة في الحكمين  
أن كلا منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر — ذلك أن الحكم  
الابتدائي قد أقام قضاءه على نظر حاصله أن الطاعن ليس من فريق الغير الذين

عنهم المواد ١٠٥٣ و ١١١٤ من التقنين المدني الجديد ومنحتهم حق الاحتجاج بعدم سريان الرهن في حقهم إذا لم يقيد بل اعتبره مسؤولا عن دين الرهن وماترما به تجاه الدائن المرتن وورثته وقد حل في هذا الالتزام على المدين ليس له أن يتمسك بعدم سريان الرهن في حقه — بينما قام الحكم المطعون فيه على نظر حاصله أنه وإن كان الطاعن من فريق الغير إلا أنه ليس له أن يستفيد من عدم إجراء القيد وفقا للقانون لأنه تنازل عن حقه في ذلك وقيل سريان الرهن بالنسبة له ، فإن من شأن هذا التعارض البادى بين وجهتى النظر المذكورتين أن تكون الإحالة من الحكم المطعون فيه على أسباب الحكم الابتدائى ممتنعة ، وتكون العبارة الواردة في الحكم المطعون فيه لغوا ، ومن ثم فإن النعى المؤسس على تضمن الحكم المطعون فيه لتلك الأسباب يكون واردا على غير محل .

٢ — هدف المشرع بالأحكام الواردة في المادتين ١٢ و ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادتين ١١١٤ و ١٠٥٤ من التقنين المدني الجديد تنظيم شهر التهرفات العقارية حماية للإثتمان العقارى — فتعتبر هذه الأحكام لذلك متعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تكون القواعد التى قررتها قواعد أمرية واجبة التطبيق حتما ولا تسوغ مخالفتها بمقولة "أن من شرعت لمصاحته قد تنازل عن التمسك بها" .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .  
وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بمقتضى عقد مسجل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ وهن على عزوز

صالح للرحوم علي سيد احمد الحضري مورث المطعون عليهم وهذا حيازيا —  
مقدارا من الأطنان الزراعية يبلغ أربعة أفدنة — ثم آلت ملكية العين المرهونة  
للطاعن — عن طريق التصرف له بالبيع — في قدر منها يبلغ ١ ف و ٧ ط والحكم  
له بأحقية للشفعة في قدرين آخرين — أولهما مقداره ١ ف و ١٢ ط كان ورثة  
المدين الراهن قد تصرفوا فيها بالبيع لعبد العظيم مجاور وأخيه عبد العزيز وطلبها  
الطاعن بالشفعة ف قضى له بذلك نهائيا — وثانيهما مقداره ٢٣ ط كان بعض  
ورثة المدين الراهن قد باعوها أيضا لعبد العظيم مجاور بثمن مقداره ١٨٠ ج  
ودفع منها ١٢ ج و ٢٩٢ م ليد البائعين — والباقي ومقداره ١٦٧ ج و ٧٠٨ م  
خصم تحت يد المشتري نظير الرهن — وقد طالب الطاعن هذا المقدار أيضا  
بالشفعة ف قضى له بذلك نهائيا — وحصل نزاع بين الطاعن وورثة الدائن المرتهن  
في شأن هذا المقدار الأخير أدى بالطاعن لرفع الدعوى ٥٢ لسنة ١٩٤٦ كلى  
بني سوييف يطلب براءة ذمته من المبلغ الباقي في ذمته بمقتضى عقد البيع المشار  
إليه آنفا والذي حل هو فيه محل المشتري بمقتضى حكم الشفعة وبمحو التسجيل —  
فنازعه بعض ورثة الدائن المرتهن في ملكيته لذلك ٢٣ ط بدعوى أنه صدر  
لهم عقد بيع بها من المالك الأصلي لها ( وهو المدين الراهن ) فأوقفت هذه  
الدعوى حتى يفصل في الملكية — ورفع الطاعن دعوى أخرى ( هي الدعوى  
رقم ٤١٦ لسنة ١٩٤٦ كلى بني سوييف ) يطلب تثبيت ملكيته لـ ٢٣ ط المذكورة  
وتسليمها له ف قضى له بذلك ابتداءيا ، ولما استؤنف هذا الحكم أيده محكمة  
الاستئناف فيما يخص بالملكية وألغته فيما يتعلق بالتسليم تأسيسا على أن دعوى  
استهلاك الرهن ( ٥٢ لسنة ١٩٤٦ ) لا تزال موقوفة وعجل الطاعن الدعوى  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٦ وصدر فيها حكم بنذب خبير لإجراء حساب الاستهلاك على  
أساس أن الدين الذي ياتزم به هو ١٦٧ ج و ٧٠٨ م وقد استؤنف هذا الحكم  
فعدت محكمة الاستئناف مأمورية الخبير يجعل مبلغ الدين الذي يجري على أساسه  
الاستهلاك ٣١٦ ج و ٢٠٠ م باعتبار أن هذا المبلغ هو وصيد الدين ، وأنه  
لا يجوز إجراء الاستهلاك على أساس المبلغ المستحق في ذمة الطاعن فقط إذ  
لا يجوز تخليص بعض الرهن بوفاء بعض الدين لأن الرهن غير قابل للتجزئة



وبتواريخ ١ و ٤ و ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ أقام الطاعن بحكمة بنى سويف الابتدائية الدعوى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ مدنى كلى بنى سويف على المطعون عليهم وأسسها على أن مقتضى المادتين ١١١٤ و ١٠٥٣ من القانون المدنى الجديد والمادة ١٢ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن الرهن الحيازى يلزم قيده كل عشر سنوات وأنه لما كان الرهن الصادر من على عزوز إلى مورث المطعون عليهم قد سجل فى ١٩٢٣ ولم يجدد قيده فى خلال المدة التى نصت عليها المادة ٥٨ من قانون الشهر العقارى المشار إليه آنفا فإنه يكون قد سقط ولا أثر له قبله وأنه لذلك يطالب الحكم بزوال أثر الرهن الحيازى المذكور المسجل على الأرض المبيعة له وتسليمها إليه ، وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢١٨ لسنة ٧١ ق طالباً إلغاء هذا الحكم والحكم له بالطالبات المقدمة لمحكمة أول درجة ، وبتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام رافعه بالمهورقات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة تدفع لاستأنف عليها ( لبيبه على سيد احمد وعويس عبد المطلب ) وبتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الوجه الثانى من السبب الأول ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعن بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فقوت إحالته إلى هذه الدائرة ، واستوفيت الإجراءات القانونية بعد التقرير بالإحالة ، وحددت لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة العامة على رأى المبدى بمذكرةها سالفة الذكر .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون من وجهين وفى خصوص الوجه الأول منهما ذكر أنه وقد حل بمقتضى

حكم الشفعة الصادر لصالحه محل المشتري لا ٢٣ قراطا فان الترامه تجاه الدائن المرتين أو ورثته لا يتجاوز حد المبالغ الباقي من الثمن في ذمة المشتري بمقتضى عقد البيع ومقصاده ١٦٧ جنيتها و ٧٠٨ مليا ولا يتعداه إلى الالتزام بدين الرهن وذلك إعمالا لحكم القانون إذ يقضى بأن الشفع يحل قبل المانع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته وقد أخطأ الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه فيما قرره في هذا الخصوص من أن الطاعن قد أصبح ملتزما بالوفاء بدين الرهن في حين أن مسؤوليته محددة بمبلغ الـ ١٦٧ جنيتها و ٧٠٨ مليا التي احتفظ بها في مقابل ما يخص العين المباعة من دين الرهن ، وفي الوجه الثاني ذكر أن النصوص التي تضمنها قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في المواد ٩ و ١٢ و ١٣ و ٤٣ و ٥٨ والقانون المدني الجديد في المواد ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١١١٤ تقضى خلافا لما كان عليه الحال في ظل القانون المدني (القديم) وقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ باختصاص الرهن للقيود دون التسجيل - وأن قانون الشهر العقاري قد أتى في المادة ٥٨ بحكم مؤقت - يقضى بسريان الأحكام المتعلقة بالقيود على الرهون الحيازية المسجلة فعلا في تاريخ صدور القانون المذكور . وحدد المشرع في نص هذه المادة أجلا لهذا الإجراء ونص على الجزاء الذي يترتب على عدم قيد هذه الرهون في الميعاد المحدد لذلك بأن حق المرتين لا يكون نافذا بالنسبة للغير - ثم قال الطاعن إنه باعتبار أنه حلال محل المشتري لجزء من العقار المرهون فإنه يعتبر من الغير الذين يكون لهم الاحتجاج بعدم نفاذ الرهن في حقهم لأن عقد الرهن وإن كان مسجلا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إلا أنه قد مضت المدة المحددة قانونا دون إجراء قيده وبذلك لا يعتد بهذا الرهن تجاهه ولا يمنع من ذلك أنه عالم بوجوده - ولا مسكوتة عن طلب إعمال الأحكام القانونية المتفهم ذكرها إذ هي واجبة الإعمال من تلقاء نفس المحكمة - فلم يكن لمحكمة الموضوع أن تستند في قضائها برفض دعوى الطاعن إلى أنه لم يتمسك في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٦ كلى بنى سوييف (الخاصة براءة ذمته من دين الرهن) والدعوى رقم ٤١٦ لسنة ١٩٤٦ كلى بنى سوييف (الخاصة بالملكية والتسليم) بعدم نفاذ الرهن في حقه مما يعتبر تنازلا ضميا منه عن هذا الحق ولا يجوز له

العدل منه إذ فضلا عن أن عدم التمسك بأحكام القانون الآمرة لا يعتبر تنازلا عن الحق الخول للطاعن ولا يحل المحكمة من واجب أعمال حكم القانون ، فإن دعوى الاستهلاك قد رفعت قبل نفاذ قانون الشهر العقاري والقانون المدني الجديد وبمجال الدعوى بين المتقدم ذكرهما لم يكن يقتضى من الطاعن التمسك بأحكام قانون الشهر العقاري والقانون المدني الجديد المشار إليها .

وحيث إن النعي بما ورد في الوجه الأول وارد على غير مهملين ذلك أنه وإن كانت محكمة الاستئناف — بعد أن انتهت من إيراد الأسباب التي أقامت عليها قضاءها — قد ذكرت " لأنه لما تقدم بيانه وللأسباب الأخرى التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون هذا الحكم قد أصاب الحق في قضائه برفض الدعوى فبمعين تأييده " مما مفاده بحسب الظاهر من عبارتها هذه أنها قد اعتمدت أسباب الحكم الابتدائي واتخذتها أسبابا لقضائها بالاضافة إلى ماورد في حكمها المطعون فيه من أسباب إلا أنه يبين من استعراض الأسباب الواردة في الحكمين المذكورين أن كلا منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر — ذلك أن الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه على نظر حاصله أن الطاعن ليس من فريق الغير الذين عنهم المواد ١٠٥٣ و ١١١٤ من التقنين المدني الجديد ومنعحتهم حق الاحتجاج بعدم سريان الرهن في حقهم إذا لم يقيد بل أنه اعتبره مسؤولا عن دين الرهن وملتزما به تجاه الدائن المرتهن وورثته وقد حل في هذا الالتزام محل المدين فليس له أن يتمسك بعدم سريان الرهن في حقه — بينما قام الحكم الاستئنافي (المطعون فيه) على نظر حاصله أنه وإن كان الطاعن من فريق الغير إلا أنه ليس له أن يستفيد من عدم إجراء القيد وفقا للقانون لأنه تنازل عن حقه في ذلك وقبل سريان الرهن بالنسبة له — ومن شأن هذا التعارض البادى بين وجهتى النظر المذكورتين أن نفا أن تكون الإحالة من الحكم المطعون فيه على أسباب الحكم الابتدائي ممتنعة — وتكون العبارة الواردة في هذا الخصوص في الحكم المطعون فيه لغوا — وإذا كان ذلك فإن نعي الطاعن المؤسس على تضمن الحكم المطعون فيه لتلك الأسباب يكون واردا على غير محل .



وحيث إن النعي بما ورد في الوجه الثاني في محله — ذلك أنه لما كان  
المشرع قد نظم أحكام الشهر العقاري بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ —  
فنص في المادة ١٢ منه على أن "جميع التصرفات المنشئة لحق من الحقوق  
العينية العقارية التبعية أو المقررة لها وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من  
ذلك يجب شهرها بطريق القيد و يترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون  
حجة على الغير" وأورد في المادة ٨ منه حكما وقتيا نص فيه على أنه "على أصحاب  
رهن الحيازة العقاري وحقوق الامتياز العقارية السابقة أن يقوموا بقيد حقوقهم  
في خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل العقود المرتبة لها أو في خلال سنة  
(امتدت إلى سنتين) من تاريخ العمل بهذا القانون أى المدين أطول فإذا لم  
يتم القيد في خلال المدة المتقدمة لا يكون الحق بعد انقضائها نافذا بالنسبة  
إلى الغير و يترتب على إجراء القيد المذكور حفظ مرتبة الحق من تاريخ تسجيل  
العقد المرتب له"، ثم نص في المادة ١١٤ من التقنين المدني الجديد على أنه  
يشترط لتنفيذ الرهن العقاري في حق الغير إلى جانب انتقال الحيازة أن يقيد  
عقد الرهن وتسرى على هذا القيد الأحكام الخاصة بقيد الرهن الرسمي ونص فيما  
يتعلق بتلك الأحكام في المادة ١٠٥٤ على أنه "يتبع في إجراء القيد وتجديده  
ومحوه وإلغاء المحو والآثار المترتبة على ذلك كله الأحكام الواردة بقانون تنظيم  
الشهر العقاري". وكان الشارع قد هدف بهذه الأحكام إلى تنظيم شهر  
التصرفات العقارية حماية للائتمان العقاري فتعتبر هذه الأحكام لذلك متعلقة بالنظام  
العام ومن ثم تكون القواعد التي قررتها قواعد أمرية وواجبة التطبيق حتما  
ولا تسوغ مخالفتها بمقولة إن من شرعت لمصلحته قد تنازل عن التمسك بها  
وهو ما تأسس عليه الحكم المطعون فيه "ذلك أن هذا التنازل على فرض وجوده"  
لا يعتد به في هذا المجال إذ ليس للإرادة اعتبار في التصرف فيما هو من شئون  
النظام العام .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . دون حاجة لبحث  
بأبقي الأسباب .

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني الوضى ، ومحسن للباس ،  
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٦٨)

الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٢٥ القضائية :

(١) خبير "رأى الخير" .

الاستعانة بكبير الأطباء الشرعيين للاستشارة برأيه في أمر محل خلاف بين الأطباء  
لا يعد تنحيا . من المحكمة عن وظيفة . رأيه وغيره خاضع لتقديرها .

(ب) محكمة الموضوع . مرض موت . حكم "عيوب التدليل" "القصور"  
"ما لا يعد كذلك" .

سلطتها في تقدير أن المورث لم يكن ملوب الإرادة ولا مريضا مرض الموت  
وقت صدور التصرف . ما استخلصته لا يخالف الوقائع الثابتة ويتضمن الرد الكافي  
على ما أثاره الطاعن . النعى بالقصور . في غير محله .

(ج) محكمة الموضوع . صورية . وصية . حكم "عيوب التدليل" "القصور"  
"ما لا يعد كذلك" .

تقديرها بسلطتها الموضوعية أن عقد البيع الصادر من المورث لابنه جدى  
لا صورية فيه . ردها على دفاع الطاعن واعتبارها لأسباب مائة أن نية المتعاقدين  
قد انصرفت إلى تملك الابن الأطباء موضوع التصرف في الحال وإن ترانى  
تسليمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن . النعى بالقصور . في غير محله .

١ — إذا كان الأمر محل خلاف كبير بين الأطباء فإن إستعانة المحكمة  
بكبير الأطباء الشرعيين للاستشارة برأيه لا يعد تنحيا منها عن وظيفتها — بل هو  
من إطلاقاتها وهذا رأى وغيره يخضع في النهاية لتقديرها .

٢ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية في التقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة ولا مريضاً مرض الموت وقت صدور التصرف ولذلك فإنه يأخذ حكم تصرف السليم ، وكان ما استخلصته في هذا الشأن لا يخالف الوقائع الثابتة التي استندت إليها وتضمنت الرد الكافي على ما أثاره الطاعنون ، فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون والقصور يكون في غير محله .

٣ - إذا كانت المحكمة في حكمها المطعون فيه بعد أن استظهرت أقوال الشهود إثباتاً ونقياً ، واستعرضت شروط التعاقد - قدرت بسلطتها الموضوعية أن العقد جدى لا صورى فيه ورأت أن الإدعاء بذلك لا تسمح به ظروف التعاقد ولا مركز الطرفين ، ثم استطردت إلى دناع الطاعنين المتضمن عدم مقدرة الابن على الشراء وأن العقد غير منجز بسبب عدم وضع يد المشتري وأنه وصية عملاً بالمادة ٩١٧ مدنى - فردت عليه واعتبرت للأسباب السائغة التي أوردها أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى تملك الابن الأطلان موضوع التصرف في الحال وإن ترانى تسليمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن ، فإن النعمى على حكمها المطعون فيه بالقصور وبخائفة القانون يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار الموقر والمرافعة ومد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه على أثر وفاة المرحوم محمد بك فهمى الريدى في ١٩٤٧/٩/٢٧ أقام ولده الدكتور أحمد فتحى الريدى المطعون عليه الثانى الدعوى ٩٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر على باقى الورثة من طاعنين ومطعون عليهم بطلب الحكم بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٤١ الصادر إليه من والده ببيع



٣٥ فدان وقد أحيات هذه الدعوى إلى محكمة المنيا الكلية برقم ٣٣٩ سنة ١٩٤٨ كلى لنظرها مع الدعوى ٢٣٩ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى المنيا التى رفعها الطاعنون ضد المطعون عليهم الثلاثة الأول بطلب تعيين حارس قضائى على التركة وتثبيت ملكيتهم الى انصباثهم الشرعيه وهى ١٠ ط من ٢٤ ط فى الأطيان الزراعيه ومقدارها ١٤٨ ف والمثل الكائن ببنى مزار والمنقولات وكافة أعيان التركة وكف منازعة المطعون عليهم والتسليم وبطلان عقد ه مارس سنة ١٩٤١ موضوع دعوى صحة التعاقد والعقدين المؤرخين ١٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ المسجلين لصالح المطعون عليه الثالث والحكم لهم بنصيبهم فى ثمن المنقولات وبمبلغ ١١٣٧ جنيهها نصيبهم فى الربيع من تاريخ وفاة المورث حتى آخر مايو سنة ١٩٤٨ — وقد ضمت الدعويان وتمسك الدكتور فتحنى المطعون عليه الثانى فى هذا النزاع بالعقد الصادر له من والده فى ه مارس سنة ١٩٤١ متضمنا بيع ٣٥ ف اليه كما تمسك أنور المطعون عليه الثالث بعقدى بيع صادرين له من المورث عن المنزل وعن ٦٥ ف فى ١٧ مايو ، ٣ يونيه سنة ١٩٤٧ . وطعن المدعون على عقد الدكتور فتحنى بالصورية لتحريره بمناسبة زواجه ورغبة فى اظهاره بمظهر المسالك أمام عروسه وأسرته لا بقصد تملكه هذه الأطيان فعلا ودلوا على ذلك بخمس الثمن وتوقيع والد العروس وشقيقها شاهدين ومعاصرة العقد لتاريخ الزواج وضالة دخل المشتري إذ كان والده يدفع له أقساط سيارة اشتراها . كما طعنوا على عقدى أنور بالاطلان المطلق لمرض البائع وفقدان ادراكه وانعدام رضائه منهما وفى العقد الصادر منه أيضا الى أنور بتأجير ٨٥ ف عن المدة من يوليه سنة ١٩٤٧ الى يوليه سنة ١٩٤٩ ، وقدعوا للتدليل على المرض شهادات طبيه عن شلل نصفى وذبحه صدرية وتصلب فى الشرايين وأن التصديق على هذه العقود قد تم بطريق الانتقال الى منزل البائع . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها بصفة مستعجلة بتعيين المطعون عليه الأخير حارصا وتمهيدا بإحالة الدعوى الى التحقيق . وتأيد هذا الحكم استئنافيا وبعد اجراء التحقيق قدم المدعون تقريرا استشاريا من الدكتور عبد العزيز حليم عن الشهادات الطبيه المقدمه فى

الدعوى وما قرره شهود المدعين وتأثير الامراض التى كان يعانيها المورث على القوى العقلية وسلطان الارادة كما قدم المدعى عليهم (المطعون عليهم) تقريراً طبياً مناقضاً. وأصدرت المحكمة الابتدائية حكماً تهميدياً آخر بنسب كبير الأطباء الشرعيين للاطلاع على هذه التقارير وبيان مدى ما ينال ارادة المريض من ضعف جزئى أو كلى. وقدم هذا الأخير تقريره متفقاً مع التقرير الاستشارى المقدم من الطعون عليهم ومتضمناً أن ما جاء بأوراق الدعوى لا يشير الى أن المورث كان مصاباً بالعتة الشيخوخى أو علامات تصاب أوعية المخ بالذات. وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣ : أولاً — فى الدعوى ٣٣٩ سنة ٤٨ بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٤١ الصادر من محمد بك فهمى الريدى للدكتور أحمد فتحى الريدى متضمناً بيع ٣٥ فدانا بثمن قدره ٣٥٠٠ جنيهها. ثانياً — فى الدعوى ٢٣٩ سنة ٤٨ بتثبيت ملكية الطاعنين الثلاثة إلى أنصبتهم الشرعية فى ٤٩ فدانا و ١٢ قيراطاً و ١٨ سهماً وكف المنازعة والتسليم ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة واستندوا إلى أن الحكم المستأنف قد أخطأ فى الواقع وفى القانون. فمن حيث الواقع قد أسقط الحكم بعض الوقائع التى أسفر عنها التحقيق ولم يستوعب أقوال الشهود تماماً فأنحرف فى النتيجة التى انتهى إليها. ومن حيث القانون قد أخطأ فى تكييف عقده ١٩٤١/٣ الذى لم يتجه نية الطرفين إلى جعله سنداً للتملك وكان على المحكمة الابتدائية أن لم تقض بهذا أن تنتهى على الأقل إلى اعتبار التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت يأخذ حكم الوصية وهو ما جرى عليه القضاء من قبل وسجلته المادة ٩١٧ مدنى جديد. أما العتود التى يتمسك بها أنور فقد صدرت فى وقت اشتدت فيه على المورث وطأة المرض ومات على أثر صدورها بأربعة شهور فإذا لم تكن إرادته وقتها قد انعدمت فهى عقود صادرة على الأقل فى مرض الموت وتأخذ حكم الوصية. وقد استأنف الطاعنون فى الوقت نفسه الحكم التهميدى الصادر بنسب كبير الأطباء الشرعيين طالبين استبعاد تقريره وقيد الاستئناف برقم ٤٢١ سنة ٧٠ ق — وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٤

بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لبعض المقولات والمواثي وتسليم نصيب المستأنفين (الطامنين) فيها عينا أو نقدا وقدره ٤٧٩ جنيتها ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف في خصوص الأطياف والمقارنات وباقي المقولات مع إلزام المستأنفين بالمصروفات — وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ١٩ من يناير سنة ١٩٦٠ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية . وفي الجلسة المحددة أخيرا لنظره صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب اشتمل كل منها على وجوه متعددة .

وحيث إن أول ما ينشئ به الطاعنون أن الحكم المطعون فيه قد صور الوقائع على غير صورتها الحقيقية المستمدة من الأوراق وذلك فيما قرره من أن ما شهد به أصدقاء طرفي النزاع لا يعدو أن يكون حديثا عن صلح لم يتم في حين أن أساس مفاوضات الصلح هو إهدار العقود بسبب الظروف التي صدرت فيها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه من " أن أحدا من الشهود لم يشهد واقعة تحرير العقد المؤرخ ١٩٤١/٣/٥ الصادر للدكتور أحمد فتحي الريدي وإنما جاءت شهادتهم منصبة على ما قاموا به من مساع في إتمام الصلح وما كان يعرض من جانبهم لإجرائه . وقد كانت المفاوضات الخاصة بذلك تجري مع الدكتور شفيق على أساس العروض التي تقدم بها هؤلاء الوسطاء ولم يذنه الصلح إلى نتيجة ولم يثبت أن الدكتور فتحي ارتضى التنازل عن عقده بل يؤخذ من مجموع أقوال الشهود أن سبب إخفاق الصلح يرجع إلى تمسك الدكتور فتحي بالاعتد الصادر من والده " . ويبين من هذا أن محكمة الموضوع قد استخلصت من أقوال الشهود أن إهدار العقود لم يكن معروضا من الطرفين كأساس للصلح بل عرضه الطاعن الثاني ورفضه المطعون عليهم فلا صحة لما ينهيه الطاعنون في هذا الشأن .



وحيث إن السبب الثاني يتحصل في بطلان الإجراءات التي انتهت بصدد  
الحكم المطعون فيه من عدة أوجه نعى الطاعنون في أولها على المحكمة الابتدائية  
إخلاها بمحقوق الدفاع إذ رفضت التصريح للطاعن الثاني باستخراج شهادة من  
وزارة الصحة تفيد عدم التصريح لأطباء الامتياز بفتح عيادة .

وحيث إن النعى بما ورد في هذا الوجه غير مقبول لأن الطاعنين لم يقدموا  
ما يفيد تمسكهم به لدى محكمة الاستئناف . فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه  
المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينعون كذلك في هذا السبب بطلان الحكم لأنه أيد  
الحكم الابتدائي وأقره على تنحي المحكمة عن وظيفتها لكبير الأطباء الشرعيين  
الذي ندبته ليرجح بين التقريرين الاستشاريين مع اتفاقهما في القول بأن مرجع  
الحكم على حالة المورث المرضية ومدى تأثيرها على إرادته إنما يكون بما صدر عنه  
من تصرفات — وذلك من عمل المحكمة — فإذا تخلت المحكمة عن الحكم على هذه  
التصرفات إلى كبير الأطباء الشرعيين فلأنها تكون قد جرت وراء رأى الطب  
الشرعى في أمر قانوني مما يحمل حكمها مشوبا بالبطلان ، كما أن المحكمة قد  
نصت في منطوق حكمها التمهيدى على إرسال أوراق معينة حددتها إلى كبير الأطباء  
الشرعيين بخفاء تقريره ناقص الأسس التي كان يتعين أن تكون تحت نظره لأن  
اطلاعه قد اقتصر على محضر تحقيق ١٩٤٩/٩/٦ مع أن هناك محضرين آخرين من  
محاضر التحقيق سمعت فيهما شهود أدلوا بوقائع خاصة بالحالة المرضية وضعف  
الإرادة لدى المورث وما كان عليه من إغماء وهلوسة على البانحة حتى أوفى بجود  
وصوله إلى المدينة محمولا إلى السيارة وكذلك لم يفصل الحكم المطعون فيه في استئناف  
الحكم التمهيدى الصادر في ١٩٥٢/٢/٢٦ بنadb كبير الأطباء الشرعيين إذ خلا  
منطوقه من بيان الرأى في هذا الاستئناف من حيث قبوله أو رفضه شكلا أو  
موقعا مقتصر في منطوقه على الفصل في استئناف الحكم الموضوعى ولا يغنى  
عن ذلك تلك العبارات العابرة التي ذكرها عن إرسال أوراق ناقصة إلى كبير  
الأطباء الشرعيين .

وحيث إن هذه الوجوه بجميع أجزائها مردودة أولا — بأنه يبين من صورة التقرير الاستشاري المقدم من الدكتور عبدالعزيز حامى أنه بعد أن سرد الأمراض التي كان يعانيها المورث ذكر أن هذه الأمراض لها تأثير على القوى العقلية كمرحلة الانفعال واضطراب الذاكرة والتفكير وعدم الإكتراث ويفقد المرضى بها اهتمامهم بالمادى بإدارة شئونهم ويقل أو ينعدم سلطان المرضى على ضبط عواطفهم وتحصل تخيلات وهلوسة وأن المرضى المتقدمين فى السن الضعفاء من أمثال المورث يخشون ممن يقومون بأمرهم ويديرون شئونهم وخدمتهم فينفذون رغباتهم دون مقاومة ويصبح من السهل التأثير عليهم فيفقدون إلى أى تصرف يطلب منهم بسبب أن إرادتهم تصبح مقيدة، ويبين من صورة التقرير الاستشاري المقدم من الدكتورين عماره وبهمان — أن ما ذكر من أعراض نقلا عن بعض الكتب لا يحصل إلا فى الأحوال النادرة التي تتضاعف فيها الشيخوخة بالعتة ومثل هذه الأعراض لا تحصل عادة كلها فى حالة واحدة بل قد يحصل بعضها فى مريض والبعض الآخر فى مريض آخر ولذلك لا يمكن القطع بحالة المريض العقلية إلا بفحصه وقد دلت أقوال الشهود وتقارير الأطباء على أن المورث حتى وفاته لم تظهر عليه أعراض العتة الشيخوخى أو علامات تصلب أو عمية المخ بالذات فلا حالة أو عمية الجسم ولا ارتفاع الضغط دليل قطعى على تصلب أو عمية المخ وإنما يدل على ذلك تصرفات وأخلاق المريض نفسه وأصر الدكتور عبد العزيز حامى على رأيه السابق فى ملحق تقريره — وقد رأت المحكمة الابتدائية إزاء هذا الخلاف القائم بين الأطباء استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين فأصدرت حكما بنده للاطلاع على التقارير المشار إليها والشهادات الطبية ومحضر التحقيق المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبيان ما إذا كان من الممكن فنيا ودون الكشف على المريض معرفة تأثير هذه الأمراض التي قيل إن المورث قد أصيب بها على قواه العقلية وعلى إدراكه لما حوله وللتصرفات التي يطلب إليها الموافقة عليها وبيان مدى ما ينال إرادة المريض من ضعف كلى أو جزئى بسببها، لما كان ذلك وكان الأمر كما سبق بيانه محل خلاف كبير من الأطباء فإن استعانة

المحكمة بكبير الأطباء الشرعيين للاستشارة برأيه لا يعد تنحيا منها من وظيفتها بل هو من اطلاقاتها وهذا الرأي وغيره ينخضع في النهاية لتقدير المحكمة .  
ومردودة ثانيا : بما أورده الحكم في أسبابه من عدم أخذه بالطعون التي أثارها المستأنفون في خصوص الحكم التمهيدى مما يفيد أن المحكمة قضت بتأييد ذلك الحكم وإن لم يرد بهذا القضاء نص في منطوق حكمها . ومردودة أخيرا : بأنه بين من الاطلاع على تفويرى الدكتور عبد العزيز حامى المقدمة صورتاهما بملف الطعن واللذين كانا تحت نظر كبير الأطباء الشرعيين أنهما قد اشتلا على ما تضمنته محاضر التحقيق جميعها وعلى ذلك يكون النعى بعدم ارسال محضرى التحقيق المشار إليهما في سبب النعى غير منتج .

وحيث أن باقى وجوه الطعن تتعلق بالطعن على عقد ١٩٤١/٣/٥ الصادر من المورث إلى ولده الدكتور فتحى وعلى العقود الأخرى الصادرة منه فى سنة ١٩٤٧ إلى ولده أنور المطعون عليه الثالث . ويتحصل النعى بالنسبة للعقد الأول فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ اعتبر هذا العقد هبة فى صورة بيع وأنه لذلك يكون عقدا صحيحا ولو لم يدفع فيه ثمن — مع أن وقائع الدعوى تقطع بصوريته صورية مطلقة إذ أريد به إظهار المطعون عليه الثانى بمظهر المالك ، كما أن عقد الهبة الذى يأخذ شكل البيع الصحيح هو الذى يكون منجزا فيتخل فيه البائع أو الواهب من العين ويسلمها إلى المشتري أو الموهوب له . أما إذا تبين أن المالك ظل واضعا يده على العين بأى طريقة مدى حياته فلا يكون عقد البيع بهذه الصورة هبة صحيحة فى صورة عقد بيع وإنما يكون وصية على أحسن الفروض بالنسبة للمطعون عليه الثانى لأن وضع يد المورث أمر ثابت من نص البند السادس من العقد كما هو ثابت على وجه اليقين من تصرف المورث بتأجير هذه الأرض إلى المطعون عليه الثالث بمقتضى عقد ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ ، هذا إلى أن الحكم أخطأ فيما قرره من أن المادة ٩١٧ مدنى لايسرى حكمها على الماضى لأن هذه المادة ليست بحكم مستصدة فى القانون بل هى تقنين لما استقر عليه القضاء فى هذا الشأن . كما تناولت أوجه النعى تعيب الحكم بالقصور لإيراده وقائع تخالف الثابت فى الأوراق . ذلك أن الحكم



الابتدائي قد جاء به أن ما قرره أغلب شهود المدينين من صورية عقد هـ من مارس سنة ١٩٤١ إنما كان نقلا عن الطاعن الثاني بعد وفاة المورث وأن أحدا لم يشهد واقعة تحرير هذا العقد وأن الطاعنين عجزوا عن إثبات الواقعة التي قصدها الحكم التمهيدى إلى إثباتها . وهذا يخالف ما شهد به الأستاذ رجائي العشماوى وعبدالحمد صيام وكذلك قول الحكم المطعون فيه أن عقده ١٩٤١/٣ كان محل احترام من جانب المورث مع أن أجزاء من القدر المبيع دخلت في عقود بيع أخرى عدل عن السير فيها كما أن جميع القدر المبيع داخل في عقد الإيجار الصادر من المورث إلى المطعون عليه الثالث في يولية سنة ١٩٤٧ . كذلك قال الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه أن الدكتور فتحي تخرج سنة ١٩٢٨ وكانت له عيادات تدر عليه أموالا طائلة مع أن الثابت من المستندات أنه تخرج سنة ١٩٣٣ . وكان في سنة ١٩٤١ طبيب امتياز بإقراره في عقد زواجه وكان وقتئذ يطلب معونات مالية من والده بخطابات مقدمة في الدعوى . كما تمثل قصور الحكم في إغفاله الرد على ما أثاره الطاعنون في سبيل التدليل على صورية عقد هـ من مارس سنة ١٩٤١ فقد تمسكوا في دفاعهم بأن توقيع والد العروس وشقيقتها على ذلك العقد لم يكن له من مبرر إلا الاستيناق من صدور العقد مما يؤيد أن الغاية منه هي إظهار الدكتور فتحي بمظهر المالك فحسب ولذلك لم يدفع فيه ثمن . بل لقد كان المورث يدفع أقساط السيارة لولده على ضالتها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة في حكمها المطعون فيه بعد أن استظهرت أقوال الشهود لإثباتا ونفيا ، وبعد أن استعرضت شروط التعاقد وما فيها من تفصيل قدرت بساطتها الموضوعية أن العقد جدى لا صورية فيه ورأت أن الإدعاء بصورية هذا العقد معناه تدبير مؤامرة بين الوالد وولده لإدخال الغش على أصحابه وإظهار الزوج بمظهر المالك الصورى حتى يتم الزواج وهو ما لا تسمح به ظروف التعاقد ولا مركز الطرفين ثم استطردت المحكمة إلى دفاع الطاعنين المتضمن عدم مقدرة الدكتور فتحي على الشراء وأن غير منجز بسبب عدم وضع يد المشتري وإنما هو وصية عملا بالمادة ١٧ من القانون المدنى الجديد فردت على ذلك بقولها " وإن جاز القول بأن الدكتور

فنعى لم يدفع ثمنا - فإن العقد يصبح بالبداية هبة أفرغت في قالب بيع جدى  
منجز استوفى شرائطه القانونية وصدرت من المورث لأحد ورثته في حال صحته  
فهو هبة صحيحة ولا يقدح في ذلك أن يتراخى المشتري في تسجيل العقد ...  
”وحيث إنه فيما يختص بوضع يد البائع على العين المبيعة فالناتج من الاطلاع على  
عقد البيع أن البائع شرط وضع يده على العين حتى سداد المبلغ الباقي من الثمن  
ومثل هذا الشرط جائز قانونا وليس من شأنه أن يقاب عقد البيع إلى وصية -  
ولا محل لتطبيق المادة ٩١٧ من القانون المدنى الجديد إذ أنه فضلا عن أن  
هذا النص مستحدث في القانون الجديد فإن مجال تطبيقها أن يحتفظ المورث  
في تصرفه لأحد الورثة بحيازة العين التي تصرف منها مدى حياته . وهذا غير  
قائم في الدعوى وحق الدكتور فحى في وضع يده مشروط بسداد الثمن فراجع  
الأمر فيه إلى والده البائع وفرق بين الحالين“ - وهذا الذى قرره الحكم المطعون  
فيه يفيد أن محكمة الموضوع اعتبرت للأسباب السائغة التى أوردتها أن نية  
المتعاقدين قد انصرفت إلى تملك المطعون عليه الثانى الأطلان موضوع التصرف  
في الحال - وإن تراخى تسليمها إلى ما بعد الوفاء بباقي الثمن - لما كان ذلك  
وكانت التصرفات التى يدعى الطاعنون فى أوجه النعى بصددورها من المورث  
لا تتعارض مع ما انتهى إليه الحكم من تحصيل قصد المتعاقدين وقت حصول  
التصرف على ما سبق بيانه فإن النعى على الحكم بالقصور وبخالفته القانون يكون  
على غير أساس .

وحيث إنه بالنسبة لما قضى به الحكم من صحة التصرفات الصادرة من المورث  
إلى ولده أنور المطعون عليه الثالث فقد نعى الطاعنون بالخطأ فى القانون والقصور  
بتصويره وقائع خاطئة تخالف الثابت فى الأوراق هى أن المورث ذهب لأداء  
فريضة الحج فى حالة صحية جيدة ولأنه لم يكن مريضا مرض موت ولم يكن  
مسلوب الإرادة مع إن الثابت أنه سافر لأداء فريضة الحج محمولا وأصيب بهلوسة  
وغيوبة ونزل من الباتحة محمولا فى سيارة قوفى أثر وصوله إلى المدينة واستند  
الطاعنون فى التدليل على أن المورث كان مسلوب الإرادة ومريضا مرض الموت  
إلى شهادة عدد من الشهود ليسوا محل تجريح وإلى تقريرين من الدكتور

عبد العزيز حلي ولم يعرض الحكم إلى أقوال هؤلاء الشهود وأطرح دفاع الطاعنين ووقف عند شهادة الدكتور العيادي تاركاً غيرها مع أن شهادة الطبيب تحكمها المادة ٢٠٧ مرافعات على أن شهادته لا تنفي حالة المورث المرضية ولا تنتج في واقعة تسلط إرادة ولده أنور عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المحكمة قد عولت على ما قرره الطبيب المعالج الدكتور العيادي وعلى ما اعتمدته من تقارير الأطباء فقررت أولاً أن الطبيب المعالج شهد بأنه كان يتولى علاج المورث في السنوات الخمس السابقة على الوفاة وكان يشكو مرض السكر وضغط الدم وأصيب بشلل في الوجه وشفى منه وحوالي سنة ١٩٤٥ أصيب بشلل في العين وشفى منه وفي سنة ١٩٤٦ أصيب بشلل نصفي يساري واستمر معه أربعة شهور وشفى منه أيضاً فكان يستطيع المشي والسلام والكلام ولما زاره آخر مرة في مايو سنة ١٩٤٧ شكاه من السكر والضغط ولم يلاحظ عليه مرض آخر وقد وقف المورث وسلم عليه بيده اليمنى وكان قد شفى وقتئذ من الشلل وكانت حالة التعصب التي يشكو منها عادية لمن في مثل سنه . ثم قررت المحكمة أن مثل هذا المرض إذا زادت مدته على سنة لا يعتبر مرض موت إلا إذا اشتدت وطأته وهو لا يعتبر كذلك إلا في شدته الطارئة وإن ما تعرض له المورث من مضاعفات كان قد زال وقت صدور التصرفات إلى المطعون عليه الثالث مستندة في ذلك إلى شهادة الطبيب المعالج وإلى شهود النفي وخلصت إلى أن المورث لم يكن صاحب قواش ولم يكن مرضه بمعجز له عن السفر بل كان في حالة صحية وعقلية تسمح له بالسفر ، ثم استطردت إلى القول بأنه لو كان الأمر كما يصور الطاعنون لما سمح له أولاده ومنهم طبيبهم ومحام بالقيام بتلك الرحلة التي تعجز القادرين وتبطل الأصحاء وإن الثابت من الأوراق أن وفاة المورث كانت بسبب ضربة شمس ولم يكن لمرضه أي علاقة بالوفاة — وردت المحكمة على القول بأن المورث كان في حالة صحية لعدم إرادته ومتأثراً بتسلط من يلزمه فقررت أنها أخذاً بما جاء بتقرير قسم الطب الشرعي وبما جاء بتقرير الدكتورين عماره وبهمان — لا ترى في تصرفات المورث ما يدل على أعراض لضعف أو مرض عقلي بل هداه تفكيره السليم ومجاراة للوسط



الذى يعيش فيه أن يخص ابنه الذى يتولى زراعة أطيانه بجزء من الأطيان وبالمثل حتى يضمن له الاستقرار فى البلد الذى تقع به أطيانه — ويبين من هذا أن المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية فى التقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة ولا مريضاً مرض الموت وقت صدور هذه التصرفات ولذلك فإنها تأخذ حكم تصرفات السليم وما استخلصته المحكمة فى هذا الشأن لا يخالف الوقائع الثابتة التى استند إليها الحكم ويتضمن الرد الكافى على ما أثاره الطاعنون ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن ممتنع الرافض :

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسينى العوضى ، ومحسن البهاس ،  
وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضى المستشارين .

(٦٩)

### الطعن رقم ٤٧٥ سنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "ربطها" . تقادم .

في الفترة السابقة لنفاذ الق ١٤٦/١٩٥٠ .

انحصار اختصاص المأمورية في تقدير أرباح الممول بصورة تقديرية على النموذجين ١٨ ، ١٩ ، بنية  
الوصول لاتفاق يكون أساسا للربط . إذا تعذر كانت لجنة التقدير هي المختصة ابتداء بالربط .

في الفترة اللاحقة لنفاذ الق ١٤٦/١٩٥٠ .

نص الم ٢ من الق ٣٤٩/١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة  
أو ربطها لا ينصرف إلا للفترة اللاحقة لنفاذ الق ١٤٦/١٩٥٠ في ٢٤/٩/١٩٥٠ — الفترة  
السابقة على نفاذه الإجراء القاطع للتقادم المعنى يتمثل في إخطار الممول بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق  
أو صدور قرار لجنة التقدير .

لم يكن أى من النموذجين ١٩ ، ٢٠ ضرائب — في الفترة السابقة لنفاذ القانون  
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر  
ربط الضريبة أو ربطها إذا أن اختصاص المأمورية كان منحصرا في تقدير  
أرباح الممول بصورة تقديرية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى اتفاق  
يكون أساسا لربط الضريبة فإذا تعذر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة  
ابتداء بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذى تستمد منه المصلحة  
حقها في مطالبة الممول بأداء الضريبة ، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية  
من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار الممول بعناصر  
ربط الضريبة أو ربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر

سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ١٩٥٠/٩/٢٤ وأما الفترة الأولى السابقة لنفاذه فإن الإجراء القاطع للتقدم الذي عناه الشارع يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتلخص في أن مأمورية الضرائب كانت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد أخطرت المطاعم عليه بتقدير أرباحه تقديرا تقريبا عن السنوات من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨ على النموذج رقم ١٩ ضرائب فلما لم يوافقها بملاحظاته أخطرته على النموذج رقم ٢٠ ثم أحالته إلى لجنة التقدير بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ثم أصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتقدير أرباحه بمبلغ ٦٤٦ جنيا عن سنة ١٩٣٩ وأخطر المطاعم عليه بهذا القرار بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٠ فاعترض عليه بالدعوى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٠ كلى تجارى بنى سويرف طالبا الحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب في مطالبة بالضريبة عن أرباح سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ وقدرها ٤٦ جنيا و ٢٩ مليا وبتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بسقوط حق مأمورية الضرائب في المطالبة بالضريبة المذكورة فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٦ لسنة ٧١ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف وأحقية المصلحة في المطالبة بالضريبة وتأييد قرار اللجنة وقد دفع المطاعم عليه بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الدفع وبجواز الاستئناف وقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٧/٩/١٩٥٥ قرر وكيل الطاعة بالطن في هذا الحكم



بطريق النقض ولدى عرض الطعن على دائرة الفحص قررت بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على ماورد في مذكرتها طالية ونقضه .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وفي بيان ذلك تقول إن القانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ لم يتضمنا بيانا بالإجراءات التي تعتبر قاطعة للتقدم الذي يسرى في حق مصلحة الضرائب مما دعى الشارع لإصدار القانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الثانية على أنه يعتبر قاطعا للتقدم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى المصلحة وأن إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة يكون على النموذج ١٨ ضرائب وإخطاره بربط الضريبة بطريق التقدير يكون على النموذج رقم ١٩ وأن الثابت من الملف الفردي للمول أن المأمورية أخطرت الممول بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بتقديراتها لأرباحه على النموذج رقم ١٩ بموجب الخطاب الموصى عليه برقم ٧٠٠٥ ثم عادت وأخطرته بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب . وأن الحكم المطعون فيه إذ أغفل أثر إخطار الممول بالنموذجين المذكورين وأهدرها بالرغم من تضمنهما لعناصر تقدير الضريبة وربطها عليه ولم يعتبر أيًا من هذين الإجراءين قاطعا للتقدم وأسس على ذلك سقوط حق المصلحة بالمطالبة بالضريبة يكون قد أخطأ في القانون بإغفاله تطبيق المادة الثانية من المرسوم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن الثابت من ملف لجنة التقدير أن مأمور الضرائب الذي أخطره بالنموذج رقم ١٩ لم يكن مختصا في ذلك الوقت وقبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بالتقدير وربط الضريبة وما قرره الحكم في هذا الشأن صحيح في القانون ذلك أن النموذج رقم ١٩ في ظل القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كان يتضمن إخطارا من المأمور للمول بتقدير أرباحه بصورة تقريرية وطلب

تقديم ملاحظاته على ذلك وإبداء الرقم الذي قد يقبله الممول أو قبول تقدير المأمورية وذلك في خلال عشرين يوما من استلام النموذج، وكان النموذج رقم ٢٠ يتضمن إخطار المأمور للممول بأوجه الخلاف بينهما وأنه إذا لم يخطر المأمورية في خلال عشرة أيام بقبوله النهائي فإنه سيحال إلى لجنة التقدير التي تصدر قرارها بتحديد أرباح الممول التي تتخذ أساسا لربط الضريبة، ثم صدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وجعل من اختصاص المأمورية تحديد عناصر ربط الضريبة وإخطار الممول بها على النموذج رقم ١٨ وربط الضريبة وإخطار الممول بذلك على النموذج رقم ١٩ وألغيت لجان التقدير بعد أن انتقل اختصاصها إلى المأمورية وأنشئت لجان الطعن للفصل في اعتراضات المولين على تقديرات المأموريات . ويبين مما تقدم أنه في الفترة السابقة لنفاذ القانون ١٤٦ لم يكن أى من النموذجين ١٩ و ٢٠ يتضمن إخطارا من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها إذ أن اختصاص المأمورية كان منحصرا في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى اتفاق يكون أساسا لربط الضريبة فإذا تعذر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة لإبداء ربط الضريبة بموجب قرار تعهده يعتبر السند الذي تستمد منه المصلحة حقها في مطالبة الممول بأداء الضريبة وعلى ذلك فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون ٣٤٩ من أن التقدم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ في ١٩٥٠/٩/٢٤ وأما الفترة الأولى السابقة لنفاذه فإن الإجراء القاطع للتقدم الذي مناه الشارع يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضي ، محمد رفعت ،  
ومحسن العباس ، وعدد السلام بلبع المستشارين .

(٧٠)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) نقض "إجراءات الطعن" "إعلان الطعن" .

مفهوم نص الم ١/١١ من الق ٩/٥٧ في حدود ماورد بالم ٥ من مواد الاصدار —  
بالنسبة للطعون التي كانت قائمة وقت صدوره — أن القيدل هو ما إذا كانت قد حدثت  
أو لم تحدث جلسة لنظر الطعن أمام الدائرة قبل صدور القانون .

إعلان الطعن في الميعاد المذكور بالم ١١ من الق ٩/٥٧ من الاجراءات الخسبة  
التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها . افعال هذا الاجراء ترتب  
عليه عدم قبول الطعن . ما عتته المذكرة الايضاحية من تعمد إغفال النص على البطلان  
هو البطلان الذي يشوب الأعلان الحاصل في الميعاد .

١ — إذ نصت المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن الطعون المرفوعة  
أمام محكمة النقض عند العمل بهذا القانون يسرى في شأنها النصوص التي كانت  
سارية قبل العمل به — قد استثنت من ذلك الطعون غير الجزائية التي لم تكن  
عند العمل بهذا القانون في ٢١/٢/١٩٥٩ — قد حدثت جلسة لنظرها أمام دائرة  
المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية فنصت على أنه يسرى  
بالنسبة لهذه الطعون أحكام المواد من ١ إلى ١/١٧ من القانون الجديد .  
ولما كانت المادة ١/١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "إذا  
صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على  
تقرير الطعن ، وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم



مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة " فإن مفهوم هذا النص الأخير في حدود ما ورد بالمادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور بالنسبة للمطعمون التي كانت قائمة وقت صدوره هو أن الفحص في هذا الخصوص هو ما إذا كانت قد حدثت أو لم تحدث جلسة لنظر الطعن أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون ٥٩/٥٧ . فإذا كان الثابت أن الطعن يتعلق بمسألة غير جزائية وأن دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٥٨/٢/٣١ إحالته إلى دائرة مواد الأحوال الشخصية وأنه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/٢/٢١ لم تكن قد حددت لنظر الطعن جلسة أمام هذه الدائرة الأخيرة، فإنه يتعين عملا بالمادة ١/١١ من هذا القانون أن يقوم الطاعن بإعلان التقرير إلى المطعمون عليه خلال الخمسة عشر يوما التالية لتنفيذ القانون .

٢ — إذا كان يبين أن المطعمون عليه لم يعان بتقرير الطعن بناء على طلب الطاعن في الميعاد المحدد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ وكان إعلان الطعن في الميعاد هو من الإجراءات الحتمية التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها ، فإن إغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن — ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٩/٥٧ من أن الشارع تعمد بإغفاله النص على البطلان في المادة ١١ من القانون إخضاعه — البطلان — للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات ، ذلك أن ماعته المذكورة هو البطلان الذي قد يشوب الإعلان الحاصل في الميعاد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعمون عليه الأول وأخته صوفي بطرس عبد الملك أقاما أمام محكمة القاهرة الكلية الشرعية الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ ضد الطاعنة بصفتها

ناظرة ثم حارسة على وقف زوجها ووالد المدعين القمص بطرس عبد الملك وقد حل محل المدعية الثانية صوفى بطرس عبد الملك بعد وفاتها زوجها المطعون عليه الثانى بصفته وإيا شرعيه على أولادها القصر - وقيل فى شرح الدعوى إنه بكتاب وقف صادر أمام محكمة بنى سويف الشرعية فى ١٩٣٦/٩/٢٠ وقف القمص بطرس عبد الملك ممتلكاته وقدرها ١٢٨ ف و ٧ ط و ١٣ س من الأطيان الزراعية وقصر ريع وقفه على زوجته الطاعنة وأولاده منها دون المطعون عليه الأول وأخته صوفى بطرس عبد الملك وهما ولداه من زوجة أخرى توفيت قبل وفاته وقد توفى الواقف فى ١٩٤٨/٩/٢٩ ولم يخلف عنه سوى الأطيان الموقوفة ولم يكن هناك ما يرر حرمان المطعون عليه وأخته صوفى من حقهما فى ثلثى التركة طبقاً لأحكام الميراث . وطلب المطعون عليهما الحكم باستحقاقهما لريع نصيبهما فى الوقف والزام الطاعنة بتسليمهما إياه وعدم التعرض لهما فيه ، ودفعت الطاعنة الدعوى بعدة دفعوع وطلبت الحكم فى موضوعها بالرفض . فقضت المحكمة فى ١٩٥٥/١/١٧ برفض الدفعوع واستحقاق المطعون عليه الأول لأربعة قراريط وباستحقاق الثانى بصفته لقراطين كل ذلك من ستة عشر قيراطا يقسم اليها ريع ثلثى الأطيان الموقوفة بعد استبعاد ما قيمته ١٨٨ جنيها على أن يتحمل كل منهما ما يخص استحقاقه فى الديون البالغ مقدارها ٢٢٧٢ جنيها و ٥٤٨ مليا وفى القدر الذى نزهت ملكيته من أطيان الوقف مقابل مال بدل هذا القدر ، وأمرت المحكمة الطاعنة بصفقتها بأن تؤدى لكل من المطعون عليهما ما يوازى صافى استحقاقه وعدم التعرض لهما فيه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ١١٤ سنة ٧٣ قضائية وطلبت إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهما . فقضت المحكمة الاستئنافية فى ١٩٥٧/٤/١٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وطلبت نقضه ورفض دعوى المطعون عليهما واحتياطيا إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها طلبت الطاعنة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وصححت النيابة العامة على ما جاء

بمذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن ، فقررت دائرة الفحص بنقس الجلسة إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وفي ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٩ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لهما خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهما لإيداع مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات التي يريان تقديمها وللنيابة العامة الواحد والعشرين يوما التالية لأبداء رأيها في الطعن . وأودع المطعون عليهما مذكرة بدفاعهما في ١٩٥٩/٦/٢٤ طالبا فيها رفض الطعن وأودعت النيابة العامة مذكرة ثانية تمسكت فيها برأيها الذي سبق أن أبدته في مذكرتها الأولى بطلب رفض الطعن ، ودفع المطعون عليهما بملزمة ٢١ من ابريل سنة ١٩٦٠ أمام هذه الدائرة بعدم قبول الطعن ، وطلب وكيل الطاعنة رفض الدفع ، وبملزمة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠ قررت المحكمة ضم الدفع للوضوع ، وتمسك الطرفان بطلباتهما بالنسبة للوضوع وأبدت النيابة العامة رأيها في الدفع بطلب رفضه ، وبالنسبة للوضوع صممت على ما جاء بمذكرتها الثانية مطابقة لرأيها السابق بطلب رفض الطعن .

وحيث إن الحاضر عن المطعون عليهما يقول في بيان الدفع بعدم قبول الطعن الذي أبداه بالجلسة أن تقرير الطعن أعلن إلى المطعون عليهما لإعلانا مخالفا لنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إذ أعلن بواسطة قلم الكتاب في ١٩٥٩/٦/١٣ في حين أنه كان من الواجب إعلانه بمعرفة الطاعنة خلال خمسة عشر يوما التالية لسريان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/٢/٢١ ذلك أن قرار دائرة فحص الطعون قد صدر بملزمة ١٩٥٨/١١/٢١ بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ولم تحدد جلسة لنظره أمام دائرة مسائل الأحوال الشخصية إلا في ١٩٦٠/١/١١ أي بعد صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان يتعين بالتطبيق لنص المادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور أعمال المادة ١/١١ منه بأن تقوم الطاعنة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما في خمسة عشر يوما التالية للعمل بالقانون الجديد في ١٩٥٩/٢/٢١ باعتبار أن هذا الإجراء أصبح ملقى على عاتق الطاعنة من تاريخ العمل بهذا القانون .



وحيث إن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إذ تنص على أن الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عند العمل بهذا القانون يسرى في شأنها النصوص التي كانت سارية قبل العمل به ، قد استثنت من ذلك الطعون غير الجزائية التي لم تكن - عند العمل بهذا القانون في ٢١/٢/١٩٥٩ - قد حددت بجلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، فنصت على أن يسرى بالنسبة لهذه الطعون أحكام المواد ٩ إلى ١٧/١ من القانون الجديد . ولما كانت المادة ١١/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤثر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ، وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم ، وشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة" فإن مفهوم هذا النص الأخير في حدود ما ورد بالمادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور بالنسبة للطعون التي كانت قائمة وقت صدوره هو أن الفصيل في هذا الخصوص هو ما إذا كانت قد حددت أو لم تحدد جلسة لنظر الطعن أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطعن يتعلق بمادة غير جزائية ، وأن دائرة فحص الطعون قررت بجلسه ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ إحالته إلى دائرة مواد الأحوال الشخصية وأنه حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في ٢١/٢/١٩٥٩ لم تكن قد حددت لنظر الطعن جلسة أمام هذه الدائرة الأخيرة ، فإنه كان يتعين عملا بالمادة ١١/١ من هذا القانون أن تقوم الطاعنة بإعلان التقرير إلى المطعون عليهما خلال خمسة عشر يوما التالية لنفاذ القانون .

وحيث إنه يبين كذلك من الأوراق أن المطعون عليهما لم يعلننا بتقرير الطعن بناء على طلب الطاعنة في الميعاد المحدد بالقانون . ولما كان إعلان الطعن في هذا

الميعاد هو من الإجراءات الحتمية التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها ، فان إغفال هذا الاجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن . ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن الشارع تعمد باغفاله النص على البطلان في المادة ١١ من القانون اخضاعه — البطلان — للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات ، ذلك أن ماعقته المذكرة هو البطلان الذي قد يشوب الاعلان الحاصل في الميعاد . وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧١)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ القضائية :  
نقض ” إجراءات الطعن “ ” إعلان الطعن “ .

إعلان الطعن في الميعاد المذكور بالم ١١ من الن ١٩٥٩/٥٧ من الإجراءات الحتمية التي يتعين  
على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها .

إغفال هذا الاجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن .

ما عتته المذكرة الإيضاحية للقانون من أن تعمد إغفال النص على البطلان في المادة مقصود به  
إخضاعه للقاعدة العامة — هو البطلان الذي قد يشوب الإعلان الحاصل في الميعاد .

نصت الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه ” إذا صدر قرار بالإحالة  
الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى  
الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار  
الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة “ ، فإذا كان يبين أن  
تقرير الطعن قد أعلن بعد انقضاء الميعاد القانوني الذي نصت عليه المادة السالفة  
الذكر ، وكان إعلان الطعن في الميعاد المذكور من الإجراءات الحتمية التي يتعين  
على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها فإن إغفال هذا الإجراء يترتب  
عليه عدم قبول الطعن ولا يغير من هذا النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية  
للنانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن الشارع تعمد بإغفاله النص على البطلان في المادة  
١١ منه إخضاعه للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات  
ذلك أن ما عتته المذكرة هو البطلان الذي قد يشوب الإعلان الحاصل في الميعاد



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان الطعن تأسيساً على أن المادة ١١ الفقرة أولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أوجبت على الطاعن إعلان الطعن إلى المطعون عليه مؤشراً عليه بقرار الإحالة في الخمسة عشر يوماً التالية لصدر قرار الإحالة . وإن إعلان الطعن الحالى قد تم بعد الميعاد المذكور وبذلك يكون الطعن باطلاً .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المادة ١١ الفقرة أولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم السّكّاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة " . ولما كان يبين من الأوراق أن قرار الإحالة صدر في ٢٢/٤/١٩٥٩ ولم يعلن تقرير الطعن إلا في ١١/٥/١٩٥٩ وبعد انقضاء الميعاد القانوني الذي نصت عليه المادة السالفة الذكر ، وكان إعلان الطعن في الميعاد المذكور من الإجراءات الختامية التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها فإن إغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن — ولا يغير من هذا النظر ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن الشارع تعمد بإغفاله النص على البطلان في المادة ١١ من القانون إخضاعه — أي البطلان — للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون المرافعات ذلك أن ماعته المذكرة هو البطلان الذي قد يشوب الاعلان الحاصل في الميعاد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

## جلسة ٢٣ من يوتيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسن  
الموضي ، ومحسن العباس ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٢)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية"

حكم "عيوب التدليل" "القصور" "ما يعد كذلك" "إغفال الرد على  
دفاع جوهرى"

مثال ... ..

إذا كان الحكم المطعون فيه مقام في دعائه الأساسية على ثبوت أن الطاعن  
قد تسلم من والده مبلغ ستة آلاف جنيه لتمويل مشروعاته التجارية وذلك  
استنادا إلى كشوف الحساب الصادرة من البنك وكعوب الشيكات ، وكان  
الطاعن قد تمسك بأن الثابت في هذه المستندات أنه لم يستلم من مال أبيه سوى  
١٢٠١ جنيها أما باقى الشيكات فهي من حساب والده ، وكان إقراره بتسلم  
قيمة الشيكات لا يفيد بمجرد أن جميع المبالغ التي تسلمها هي من حساب  
والده ، فإن الحكم يكون معيبا لإغفاله الرد على هذا الدفاع الجوهري بما  
يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه السككية .

وحيث ان وقائع النزاع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتحصل . فى ان السيد يتودور اليوبواو اليوناني الجنسية أصدر وصية

في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ أوصى فيها بجميع تركته المكونة من مئة مئة الفردوس والشمس ومخزن للبضائع الى زوجته المطعون عليها الأولى وحرم أولاده الأربعة وهم الطاعن وباقي المطعون عليهم من الميراث وعلى ذلك بأن يتيه تسليماً بائنتهما عند الزواج وأن كلا من ولديه قد قبض منه ما يزيد على ٥٠٠٠ جنيه في الصرف على دراسته العليا وتمويل مشروعات اقتصادية فإذا طعن أحد هؤلاء الأبناء فيما أوصى به فإن نصيبه يقتصر على الحصة الواجبة قانوناً بشرط أن يرد ما تسلمه من قبل . ولما توفي الموصى في ١٨ يولييه سنة ١٩٥٣ أقام الطاعن الدعوى الابتدائية رقم ٨٥ سنة ١٩٥٤ أحوال شخصية بمحكمة القاهرة طلب فيها إلغاء الوصية والقضاء له بالحصة الواجبة ومقدارها  $\frac{3}{4}$  من التركة مضافاً إليها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه التي أقر اخوته باستلامها حال حياة الموصى . وقد دفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بأن المورث اتفق على الطاعن ٥٠٠٠ جنيه في تعليمه بالخارج ومبلغ ٦٠٠٠ جنيه بعد عودته في تمويل مشروعات تجارية خاصة به كما أقرض ولده الطاعن ١٥٠٠ جنيه طبقاً للثابت في دفتره . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بإبطال الوصية فيما قضت به من حرمان الطاعن من نصيبه الواجب في التركة وملحقاته وأحقته في هذا النصيب وقدره  $\frac{3}{4}$  من التركة مضافاً إليها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه قيمة ما قبضه المطعون عليهم الثلاثة الآخرون حال حياة الموصى مع الزام المطعون عليهم بالمصروفات . فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٢١٧ سنة ٧٣ ق . وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً في ٢٢ مايو سنة ١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن مع الزامه بالمصروفات عن الدرجتين . وقد قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٥٧ . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها بجلسة ١١ مارس سنة ١٩٥٩ بإحالة الطعن الى دائرة مواد الأحوال الشخصية . وبعد أن أعلن تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة الى المطعون عليهم قدمت المطعون عليها مذكرة طالبة رفض الطعن ورد عليها الطاعن ثم عثبت المطعون



عليها الأولى كما عقببت النيابة بمذكرة تكميلية صممت فيها على مذكرتها الأولى متضمنة رأيها بنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث ان مما ينهض الطاعن في السبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم قصور تسيديه ويقول في بيان ذلك ان المطعون عليها الأولى استندت في دفاعها الى ان الطاعن استلم حال حياة أبيه مبالغ قيمتها ٦٠٠١ جنيها و ٥٠٠ مليم بموجب شيكات صدرت له باسمه ودلت على ذلك بكشف من بنك أثينا تناول هذه الشيكات كما قدمت كعوب هذه الشيكات وكان رد الطاعن على هذا الادعاء ان الثابت من مراجعة الكشف ان مجموع الشيكات الصادرة من والده تبلغ الأربعة عدا ولا تتجاوز قيمتها ١٢٠١ جنيها و ٥٠٠ مليم أما باقي الشيكات فهي من حساب والدته المطعون عليها الأولى ولا تجوز اضافة قيمتها الى حساب والده أو الى تركته بعد وفاته فكان يتعين على محكمة الموضوع أن تتناول تلك الشيكات وكعوبها مع كشف الحساب بالتعويض لتحقيق ان كانت تلك الشيكات صدرت من المورث أم من غيره . ولكن الحكم أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص .

وحيث إنه يبين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف والمودعة بصورتها الرسمية بملف الطعن ان الطاعن قد تمسك في هذه المذكرة بأن الثابت من كشف حساب بنك أثينا ان مجموع الشيكات التي استلمها من والده هي أربع شيكات قيمتها ١٢٠١ جنيها و ٥٠٠ مليم وان باقي الشيكات من حساب والدته التي زجت بمبالغ دفعت للطاعن من حسابها فيما يجب أن يحسب عليه من تركة أبيه . كما يبين من الحكم المطعون فيه انه أورد بأسبابه في هذا الخصوص أن "النايب حسبها يبين من كشف حساب المورث المحررة بواسطة بنك أثينا وكعوب دفتر الشيكات لدى هذا البنك أن المورث سحب عدة شيكات تبلغ قيمتها ٦٠٠٠ ج تقريرا وقد حررت هذه الشيكات لحاملها المستأنف ضده الأول وأقره هذا الأخير بقبض قيمتها فعلا " وأورد الحكم في موضع آخر "وحيث إنه أيا كان مقدار المبلغ الذي أنفق على المستأنف ضده الأول في دراسته

بالخارج فإنه بالإضافة إلى ما قبضه بعد عودته بموجب شيكات مقدارها ٦٠٠٠ ج فإن متحصل هذا كله يكفي للجزم بصحة ما جاء بالوصية من حيث قبضه للمبلغ الوارد ذكره بها لصرفه في دراسته العليا وتمويل مشروعاته التجارية بل يفيض عنه بكثير — ولما كان يبين من ذلك أن الحكم مقام في دعائه الأساسية على ثبوت أن الطاعن قد تسلم من والده مبلغ ستة آلاف جنيه لتمويل مشروعاته التجارية وذلك استنادا إلى كشوف الحساب الصادرة من بنك أثينا وكعوب الشيكات ، وكان الحكم لم يواجه ما تمسك به الطاعن من أن الثابت في هذه المستندات أنه لم يستلم من مال أبيه سوى مبلغ ١٢٠١ ج ، وكان إقراره بتسليم قيمة الشيكات لا يفيد بمجرد أن جميع المبالغ التي تسلمها هي من حساب والده — لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بإغفال الرد على دفاع جوهرى مما يترتب منه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٠

بإضافة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحمدي العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي المستشارين .

(٧٣)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" .

(١) استئناف "إجراءاته" "صحيفته" "أسبابه" .

لإيجاب الم ٣١٠ لائحة المحاكم الشرعية ذكر أسباب الاستئناف في الصحيفة ورود  
النص بصيغة أمره لا يتأدى منه أن البطلان جزاء مقرر .

تقدير الشارع لأهمية الإجراء واقتراض ترتيب الضرر على المخالفة بجمله النص الوارد بعبارة  
ناحية أو ناهية .

(ب) تقض "حالات الطعن" "الطعن بخالفة حكم سابق" .

شرطه أن يكون الحكم صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع عينه . الم ٢٦٦  
مرافعات . مثال .

(ج) وقف "شرط الواقف" "الوقف على الذرية مرتب الطوفاط" .

مؤدى نص الم ١/٣٢ من الق ٤٨/٤٦ مثال في نصيب العقيم .

(د) وقف "شرط الواقف" "تفسيره" .

مثال في سيرة المحكمة لشرط متنازع عليه بأن نصيب العقيم ينتقل إلى إخوته وأخواته الموجودين  
على قيد الحياة عند وفاته دون من مانوا قبله . إلزام المحكمة في تفسيره ما تنص عليه الم ١٠  
من الق ٤٨/٤٦ . مطابقته لما هو مقرر في مذهب الحنفية ولا يعرف فيه خلاف .

١ - إنه وإن كانت المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  
قد أوجبت ذكر الأسباب التي بنى عليها في الاستئناف في الصحيفة إلا أنه لا يتأدى  
من ورود النص المذكور بصيغة أمره أن يكون البطلان جزاء مقرر - بمقولة



أن الشارع يكون في هذه الحالة قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على مخالفته — ذلك أن القول بتقدير الشارع لأهمية الإجراء وافترضه ترتب الضرر على المخالفة لا يكون له مجال إلا إذا كان النص وارداً بعبارة نافية أو ناهية، فإذا كانت الطاعة قد وقفت في شأن الدفع ببطلان الاستئناف عقب حد ماورد بنعيمها من اعتبار البطلان جزاءاً مقررراً لمجرد أن النص أمر فإن الحكم المطعون فيه يكون سديداً فيما انتهى إليه من رفض الدفع المذكور .

٢ — إذا كان يبين من الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية أنه صدر في نزاع قام بين وزارة الأوقاف ومسيدين حول تفسير شرط الواقف في خصوص أيلولة نصيب سيده توفيت عقيماً ، وكان النزاع في الخصومة الراهنة يدور بين الطاعة ووزارة الأوقاف وآخر حول أيلولة نصيب عقيم آخر ، وكان من شرط أعمال حكم المادة ٤٢٦ مرافعات أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع عينه — وهو ما لم يتحقق في واقعة الطعن لاختلاف الموضوع والخصوم — فإن النعي على الحكم المطعون فيه أنه فصل في النزاع الحالي على خلاف الحكم السابق عليه الصادر من المحكمة العليا الشرعية يكون على غير أساس .

٣ — لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه " إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع فيه ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه " — فإن مؤدى ذلك أن انتقال نصيب الأصل لفرعه وصرف ما استحقه أو كان يستحقه لهذا الفرع منوط بأن يكون تمت وقف على الذرية مرتب الطبقات مما يتعين معه أن تكون الطبقات من الذرية ( أى بينها توالد وتشامل ) وأن تكون جميعها موقوفة عليها وأن يكون الفرع موقوفاً عليه مثل الأصل وأن يكون تالياً له في استحقاق ما وقف عليه بحيث لا يحجبه عن تناول هذا الاستحقاق إلا وجود هذا الأصل ، فإذا كانت هذه الشروط غير متحققة في الشرط موضوع المنازعة الراهنة لأن نصيب العقيم الذي تفترض الطاعة اعتباره وقفاً مقصور وقفه على الإخوة والأخوات — أما فروعههم ( وهم أولادهم ) فليسوا موقوفاً عليهم —

ولا يعتبرون تالين لأصولهم في الاستحقاق بمقتضى الشرط إذ ورد فيه أنه إذا لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات إليه ( أى إلى العقيم ) ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه لا مجال لإعمال حكم المادة ١/٣٢ فإن النعى عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس .

٤ — إذا كانت محكمة الاستئناف قد فسرت الشرط المتنازع على تفسيره بأن نصيب العقيم ينتقل إلى إخوته وأخواته الموجودين على قيد الحياة عند وفاته دون من ماتوا قبله ، وكانت قد ألزمت في تفسيره مادة مقتضيه المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من استظهار المعنى الذى أراده الواقف — مستعينة في ذلك بعبارة الشرط المذكور وبمجموع ماورد في كتاب الوقف مبينة سندها في الاستخلاص ، وقد جاء حكمها في خصوص تفسير الشرط المتنازع عليه مطابقا لما هو مقرر في مذهب الحنفية ” ولا يعرف فيه خلاف ” من أنه إذا جعل الواقف نصيب العقيم لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ولم يقل أن من مات قبل الاستحقاق يستحق فرع نصيبه يكون نصيب العقيم لإخوته وأخواته الأحياء فقط أما الأموات عن ذرية فلا يناون شيئا من نصيب العقيم ، فإن النعى عليه بالخطأ في تفسيرها لشرط الواقف ومخالفتها بمنهجها في التفسير ما يقضى به الواقع في شأن كتاب الوقف ويفيده مدلول عبارة الشرط ويقرره الفقه ويقضى به نص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق —  
في أن الطاعنة رفعت على المطعون عليهما بمحكمة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية

الدعوى رقم ١١١ لسنة ١٩٥٦ وتضمنت وقائعها أن المرحوم الأمير محمود البازجي وقف الأعيان بالمدينة بكتاب الوقف الصادر منه أمام محكمة مصر الشرعية في ١٥ شعبان سنة ١٢٥٥ هجرية على نفسه أيام حياته ثم من بعده جعل الريع وقفا على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وأنثا بالسوية بينهم... ثم من بعد كل من أولاده يكون نصيبه وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تهجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره... على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن تركه فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لأخوته. وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات إليه من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم فإذا انقرضت ذرية الواقف أو مات من غير عقب وانقرضت ذرية لبيه مصطفى بنت أخته أو ماتت عن غير عقب يكون الوقف جميعه مصروفا ريعه على عتقاء الواقف بيضا وسودا وحبوشا مع مشاركة حسن شاه الجركسية وبيك زاده الجردلية البيضاء بنت عبد الله عتيقتي زوجته المرحومة زينب هانم على أن يكون للأبيض من العتقاء ضعف ما للأسود أو الحبشي منهم... ثم من بعد كل واحد من العتقاء يكون نصيبه لأولاده ثم لأولاد أولاده ثم لأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة إلى حين انقراضهم على النصف والترتيب المشروحين في الأولاد فإذا انقرضوا يكون وقفا على عتقاء العتقاء على هذا النصف والترتيب فإذا انقرضوا يكون وقفا على جهات البر التي عينها — وقد توفي الواقف ومن وقف عليه بعده من أقاربه وآل الوقف إلى العتقاء وعددهم خمسة عشر عتيقا ثلاثة عشر من البيض واثنان من السود — ومن هذين زهرة عتيقة الواقف — التي تناسل منها الطاعنة والمطعون عليه الأول — وتوفيت زهرة وتوفيت بعدها بنتها أمينة قاسم ثم توفي عبد صالح محمود ابن أمينة قاسم ثم توفي حسن صالح محمود ابنها أيضا — ثم توفيت زينب حسن صالح (بنت حسن صالح) عن بنتها سعاد (الطاعنة) وسعدية بنتي حامد عبد حسن وآل إليهما



نصيبها — ثم توفي أحمد حسن صالح في سنة ١٩٤٥ عقيا عن إخوته الأحياء الثلاثة وهم يوسف (المطعون عليه الأول) وأليفه وتفيده وأولاد أخته اللتين توفيتا قبله وهما زينب وبناتها سماد وسعدية ومريم وأولادها إبراهيم ووجيده وهديه وآل نصيبه إلى إخوته الخمسة أحياء وأمواتا فنحس كلا منهم  $\frac{12}{170}$  من السهم . فأخذ كل من الأحياء نصيبه وآل نصيب كل من الميتين (زينب ومريم) إلى أولادهما بالتساوي — ثم توفيت سعدية حامد محمد حسن شقيقة (الطاعنة) عقيا — وآل نصيبها في حصة العقيم (أحمد حسن صالح) إلى أختها (الطاعنة) وبذلك صارت تستحق نصيب أمها زينب جميعه في حصة العقيم المذكور وقدره  $\frac{12}{170}$  ولما كان المطعون عليه الأول ”يوسف حسن صالح“ ينكر عليها استحقاقها شيئا ما في نصيب هذا العقيم ويتعرض لها فيما تدعيه بغير حق وكانت وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على هذا الوقف ثم حارسة عليه قد وزعت نصيب العقيم المذكور على الأحياء من إخوته وأخواته فقط وامتنعت عن تسليم (الطاعنة) حصتها في نصيب العقيم — لذلك أقامت دعواها بطلب الحكم لها على المطعون عليهما باستحقاقهما  $\frac{12}{170}$  من السهم من قيراط من ٢٤ قيراطا وأمر وزير الأوقاف بصفتها بأن يؤدي لها ما يوازي ذلك من الربح الذي تحت يده ومنع المطعون عليهما من التعرض لها في ذلك مع المصاريف والأتعاب . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣١ حكمت المحكمة الابتدائية بأن شرط الواقف يقضى بأيلولة نصيب العقيم (أحمد حسن صالح) إلى إخوته الأحياء (وقت وفاته) وهم يوسف وأليفه وتفيده وإلى أولاد أخته اللتين توفيتا قبله انحاسا وألزم ”المطعون عليه الأول“ يوسف حسن صالح بالمصروفات وبأتعاب المحاماه . وبتاريخ ١٩٥٧/١/١٩ استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠ لسنة ٧٤ ق طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لنصيب العقيم المذكور وجعله للأحياء فقط وقت وفاته ورفض الدعوى — ودفعت الطاعنة بعدم قبول الاستئناف نخلو صحيفته من الأسباب ، وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠ حكمت محكمة الاستئناف أولا — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا برفض

ما دعت به المستأنف عليها الثانية ( الطاعنة ) ثانيا — تفهيم الطرفين بأن شرط الواقف بالنسبة لنصيب العقيم يقضى بأن نصيب العقيم أحمد حسن صالح يؤول إلى إخوته الأحياء فقط . ثالثا — بإلغاء الحكم المستأنف وألزمت " الطاعنة " بالمصاريف ونحمة جنينات مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قررت الطاعنة الطعن بالتقضى فى هذا الحكم وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة ضمنيتها وأنها بطلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٩ فقوت إحالته إلى هذه الدائرة — وقد استوفت الطاعنة الاجراءات القانونية بعد صدور قرار الإحالة — كما قدمت النيابة العامة مذكرة صممت فيها على ما جاء بمذكرتها الأولى وحددت جلاسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٠ لنظر الطعن أمام هذه الدائرة فصممت الطاعنة والنيابة العامة على طلباتهما .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى بيانه ذكرت — أنه لما صدر الحكم ابتدائيا لصالحها واستأنفه المطعون عليه الأول اقتصر فى بيان أسباب الاستئناف على قوله " بما أن هذا الحكم غير صحيح وقد صدر باطلا لبنائه على أسباب غير صحيحة وقد أضر بالمستأنف ضررا زائدا فهو لهذا وللأسباب التى ستذكر فى جلسات المرافعة يستأنفه " ولما كانت هذه العبارة عامة مجملة لا تحدد عينا معينا فى ذلك الحكم ولا تفيد سببا محددا يسوغ استئناف ذلك الحكم فهى لذلك تكون قاصرة عن الوفاء بما تتطلبه المادة ٣١٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية من لزوم اشمال صحيفة الاستئناف على الأسباب التى بنى عليها الاستئناف — وقد دعت الطاعنة لهذا يبطلان الاستئناف ولكن المحكمة الاستئنافية — فى حكمها المطعون فيه — قصت برفض هذا الدفع تأسيسا على أن المادة ٣١٠ المشار إليها لا تنص على البطلان جزاء لعدم احتواء صحيفة الاستئناف على بيان بالأسباب التى بنى عليها الاستئناف وهذا النظر خاطئ قانونا — ذلك أن المشرع قد أوجب اشمال الصحيفة على بيانه بالأسباب — وهرب عن ذلك بقوله " يلزم أن تكون الصحيفة مشتملة على ... وعلى ... وعلى الأسباب التى بنى عليها الاستئناف " وإيراد النص مصدرا بهذه

العبارة "يلزم" يجعله نصا آمرا ويترتب على مخالفته البطلان اعتبارا بأن المشرع قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كانت المادة ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد أوجبت ذكر الأسباب التي بنى عليها الاستئناف في الصحيفة - إلا أنه لا يتأدى من ورود النص المذكور بصيغة آمرة أن يكون البطلان جزاء مقروا - بمقولة أن الشارع يكون في هذه الحالة قد قدر أهمية الإجراء وافترض ترتب الضرر على مخالفته - ذلك أن القول بتقدير الشارع لأهمية الإجراء وافترضه ترتب الضرر على المخالفة لا يكون له مجال إلا إذا كان النص واردا بعبارة نافية أو ناهية ولما كانت الطاعنة قد وقفت في شأن الدفع ببطلان الاستئناف عند أحد ماورد في نعيها من اعتبار البطلان جزاء مقروا لمجرد أن النص أمر بإن الحكم المطعون فيه يكون سديدا فيما انتهى إليه من رفض الدفع المذكور ويكون النعي عليه بما ورد في سبب الطعن في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه فصل في النزاع الحالي على خلاف حكم آخر سابق عليه صادر من المحكمة العليا الشرعية - وفي ذلك ما يستوجب إلغائه - عملا بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات - وذكرت الطاعنة أن النزاع القائم في الخصومة الحالية يدور حول تفسير ما ورد بكتاب الوقف في شأن من يؤول إليه نصيب من يموت عقيما من الموقوف عليهم - وهل ينتقل هذا النصيب إلى جميع إخوة وأخوات هذا العقيم - الأحياء منهم والأموات - فما أصاب الأحياء أخذه وما أصاب الأموات أخذه فروعهم أو تنحصر أبولولة النصيب في الإخوة والأخوات الذين يكونون على قيد الحياة عند وفاة العقيم وقد سبق أن عرضت على المحكمة العليا الشرعية مناقشة حول تفسير الشرط المذكور في الاستئناف رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ فأصدرت حكمها في ١٩٥٢/١١/٢٧ - قاضيا بأن نصيب العقيم يؤول إلى جميع إخوته أحياء وأمواتا وينتقل نصيب الأموات إلى فروعهم ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر في تفسير الشرط المشار إليه آنفا وقضى بقصر نصيب العقيم على الأحياء من الإخوة والأخوات فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا الذمى مردود بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ أنه صادر في نزاع قائم بين وزارة الأوقاف وكل من السيدتين نجيه محمود شاكر وأسماء هانم حسين سعيد في الاستئناف رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١، ١٩٥٠، لسنة ١٩٥١ المنضمين معا — وقد دار النزاع حول تفسير شرط الواقف — في خصوص أيلولة نصيب المرحومة حنيفه حسين سعيد التي توفيت عقيمًا ، وكان النزاع في الخصومة الراحنة يدور بين الطاعنة والمطعون عليهما حول أيلولة نصيب العقيم أحمد حسن صالح ، وكانت المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات تنص على أن "للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع" وكان من شروط إعمال حكم هذه المادة أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع عينه وهو ما لا يتحقق في واقعة هذا الطعن لاختلاف الموضوع والخصوم في كل من الحكمين المشار إليهما آنفاً . لما كان ذلك فإن هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثالث والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وذلك أولاً — حيث التفتت محكمة الاستئناف عن أعمال المبدأ المستحدث بالمادة ١/٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والذي يقضى بقيام الفرع مقام أصله في صرف ما استحقه أو كان يستحقه أصله — سواء في ذلك أكان الاستحقاق أصلياً أم آيلاً . ومن مقتضى ذلك أن يؤول نصيب العقيم في الوقف إلى جميع إخوته وأخواته أحياء وأمواتا — ويكون ما هو من نصيب الإخوة الذين ماتوا قبل العقيم مستحقاً لفروعهم — وبذلك يحل الفرع محل أصله وتتحقق مقاصد الشارع من تحقيق العدالة والمصلحة والاستجابة لرغبات الواقفين الذين يهدفون لحصر الوقف في الذرية — وإلى ألا يصرف نصيب من مات عن ولد إلى غيره إلا إذا قصد الواقف ذلك ونص عليه نصاً صريحاً . وثانياً — أخطأت محكمة الاستئناف في تفسيرها لشرط الواقف وخالفت بمنهجها في التفسير ما يقضى به الواقع في شأن كتاب

الوقف ويفيده مدلول عبارة الشرط ويقرره الفقه ويقضى به نص المادة العاشرة من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤٦ ذلك أنه يبين من حكمها أنها جزأت كلام الواقف فأخذت ببعضه وتركت البعض الآخر وأصرت لفظ الإخوة والأخوات على الأحياء منهم دون الأموات بغير مسوغ لهذا التخصيص وتجاوزت المفهوم من لفظ "المشاركة" فاعتبرت أن الإخوة المشاركين للعقيم في الدرجة والاستحقاق هم الأحياء فقط مع أن لفظ المشاركة ينسبط على الإخوة أحياء وأمواتا — فهم جميعا يعتبرون مشاركين للعقيم في الاستحقاق إذ أنهم مستحقون معه — وخالفت بهذا النظر ما هو مستقر في القضاء الشرعي في شأن تفسير مثل هذا الشرط — فكان حكمها لما تقدم مغيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود أولا — بأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تنص على أنه "إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه" فإن مؤدى ذلك أن انتقال نصيب الأصل لفرعه وصرف ما استحقه أو كان يستحقه لهذا الفرع منوط بأن يكون ثمت وقف على الذرية مرتب الطبقات مما يضمن معه أن تكون الطبقات من الذرية ( أى بينها توالد وتناسل ) وأن تكون جميعها موقوفا عليها — وأن يكون الفرع موقوفا عليه مثل الأصل — وأن يكون تاليا له في استحقاق ما وقف عليه بحيث لا يحجبه من تناول هذا الاستحقاق إلا وجود هذا الأصل، ولما كانت هذه الشروط غير متحققة في الشرط موضوع المنازعة الراهنة ذلك أن نصيب العقيم الذى تفرض الطاعة اعتباره وفقا لمقصور وقفه على الإخوة والأخوات أما فروعهم ( وهم أولادهم ) فليسوا موقوفا عليهم ولا يعتبرون تالين لأصولهم في الاستحقاق بمقتضى الشرط إذ ورد فيه أنه إذا لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات إليه ( أى إلى العقيم ) لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه لا مجال لأعمال حكم المادة ١/٣٢ فإن النعي عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس . . وثانيا — بأن محكمة الاستئناف وقد فسرت الشرط المتنازع على تفسيره بأن نصيب العقيم ( أحمد حسن صالح ) ينتقل إلى إخوته وأخواته

الموجودين على قيد الحياة عند وفاته دون من ماتوا قبله فقد أقامت قضاءها في ذلك على ما ذكرته من أن "كلمة الاخوة والأخوات عند الاطلاق في مثل هذا الشرط لا تصرف إلا للاخوة الأحياء لأن الميت ليس أهلاً للتصديق فلا يمكن أن يقال أن الأخ الذي توفي قبل العقيم يكون مستحقاً بهذا الشرط. ولا يوجد نص في كتاب الوقف يجعل الفرع يقوم مقام أصله بالنسبة لنصيب العقيم إذ الشرط الخاص بأن من مات انتقل نصيبه لولده وإن تفضل قد جاء في صدر الانشاء خاصاً بالوقف على الذرية فلا يطبق في نصيب العقيم ولا يدل على أن غرض الواقف هو عدم حرمان ولد من توفي من الإخوة والأخوات قبل وفاة العقيم من نصيبه الذي كان يستحقه لو بقي حياً لذلك اتفقت كلمة فقهاء الحنفية على أن نصيب العقيم في مثل هذا الشرط يكون لآخوته وأخواته الموجودين فقط وأما من مات منهم عن ذرية قبل العقيم فلا يشاركون الأحياء في نصيب العقيم (يراجع حكم المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ٦١ لسنة ١٩٥١) أما كلمة المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فإن الواقف إذا لم يذكرها يكون نصيب العقيم لجميع إخوته وأخواته الأحياء سواء أكانوا مستحقين فذكر هذا القيد لإخراج الاخوة والأخوات غير المستحقين كما أن كلمة المشاركون تدل لفظة على المشاركة في الاستحقاق بالفعل وقت الموت أما المشاركة قبل أو بعد ذلك فلا تأثير لها في الاستحقاق إلا بنص خاص يدل على ذلك ولا وجود لهذا النص في كتاب الوقف — ثم قالت "وفضلاً عما تقدم فإن في كتاب الوقف ما يدل على أن غرض الواقف هو خلاف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة" إذ جاء به "فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا قرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم" فهذه الجملة تفيد أنه إذا توفي العقيم بعد موت جميع إخوته عن ذرية فإن نصيبه يصرف إلى أقرب الطبقات إليه وأو كان الواقف حريصاً على أن ابن الأخ يقوم مقام أبيه في نصيب العقيم لنص على أنه إذا لم يكن له أخوة ولا أخوات فلا بنائهم كما هو الشأن في الوقف على الذرية إذ قال "على أولاده ثم على أولاد أولاده..." وهذا الذي أخذت به محكمة الاستئناف في تفسير الشرط المتنازع عليه لا تشوبه شائبة مما ورد في سبب النعي ذلك أنها



التزمت في تفسيره ما تقتضيه المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من استظهار المعنى الذى أراده الواقف — مستعينة في ذلك بعبارات الشرط المذكور وبمجموع ما ورد في كتاب الوقف مبينة مندها في الاستخلاص وقد جاء حكمها في خصوص تفسير الشرط المتنازع عليه مطابقة لما هو مقرر في مذهب الحنفية "ولا يعرف نية خلاف" من أنه إذا جعل الواقف نصيب العقيم لآخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق ولم يقل أن من مات قبل الاستحقاق يستحق فوعده نصيبه يكون نصيب العقيم لآخوته وأخواته الأحياء فقط أما الأموات عن ذرية فلا يناولون شيئاً من نصيب العقيم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد عباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسين العوضى ، ومحمد العباس ،  
ومهد السلام بلبع ، ومحمود القاضي المستشارين .

( ٧٤ )

الطعن رقم ٣٤ سنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" :

(أ،ب) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمهرين" "الطلاق" .

نص الم ٣ المرق ٢٥/٢٩ على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا  
واحدة يشمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد .

اعتباره رجعي . استناد الحكم إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية بعده .  
مؤداه اتخاذ الحكم من هذه الشهادة دليلاً على حصول المراجعة بعد هذا الطلاق .  
مقبول .

(ج) حكم "عيوب التدليل" "ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه" .

مثال في طلاق . . .

١ - نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن  
الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة - يشمل الطلاق المتتابع  
في مجلس واحد - لأنه مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد  
يؤكد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية من أن الطلاق شرع على أن يوقع على  
دفعات متعددة وأن الآية الكريمة "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح  
باحسان" تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة وأن  
دفعات الطلاق جعلت ثلاثاً ليجرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها  
على الصبر والإحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى إذا لم تغد التجارب ووقعت  
الطرفة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خيراً وأن الانفصال البات بينهما أحق وأولى .

٢ - لما كان الطلاق المتتابع دفعة واحدة لا يقع إلا طلقة واحدة ، فإن استناد الحكم المطعون فيه إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية حتى وفاة الزوج ، يكون مؤداه أن الحكم اتخذ من هذه الشهادة دليلا على حصول مراجعة الزوج لزوجته بعد هذا الطلاق الذي يعتبر رجعيا ، وليس في ذلك ما يعتبر مخالفا للقانون طالما أن الرجعة تكون بالقول أو بالفعل ، ومن ثم يكون الحكم قد استند في إثبات الزوجية إلى دليل مقبول .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الطلاق المتتابع الوارد في الإقرار يعتبر طلاقا رجعيا وأن المتوفى قد راجع المطعون عليها واستمرت الزوجية قائمة بينهما حتى وفاته ، فإن في ذلك ما يكفي لإقامة الحكم على أساس قانوني سليم ، أما ما استورد إليه الحكم بعد ذلك فنافلة من القول يستقيم الحكم بدونها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعنة شفيقة محمد وضوان أقامت الدعوى ٨٩٧ لسنة ١٩٥٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طالبة الحكم بثبوت طلاق زوجها المتوفى بليغ فايز من زوجته المطعون عليها نجية أحمد وقالت شرحا لدعواها أن زوجها كان متزوجا بالمطعون عليها وأنه طلقها بتاريخ ٦ ماو سنة ١٩٥٢ طلاقا مكلا للثلاث وأنه توفي بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥ ولم يكن له عند وفاته زوجة غيرها فهي تستحق وحدها ثمن التركة . ورفعت المطعون عليها نجية من جانبها الدعوى رقم ٢٩٦٧ سنة ١٩٥٦ أمام المحكمة المذكورة طلبت فيها الحكم بثبوت وفاة زوجها بليغ المذكور وإنها من ورثته وتستحق نصف الثمن ومنع تعرض زوجته شفيقة لها بذلك ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين قضت



بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة طرق الاثبات إنها زوجة للتوفى، منذ زواجها به حتى وفاته ولتنفى الطاعة ذلك بذات الطرق ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود قضت في الدعوى رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٥٦ برفضها وفي الدعوى المقامة من المطعون عليها بثبوت وفاة الزوج ببلغ خايل فائز في ١٩٥٦/٥/٢٩ وأنها من ورثته بوصفها زوجة له وتستحق نصف الثمن في تركته . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ كلى أحوال شخصية طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لها في الدعوى رقم ٨٩٧ سنة ١٩٥٦ وفق طلباتها وبرفض الدعوى المقامة من المطعون عليها وبتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . وبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٨ قرر محامى الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ثم عرضت القضية على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ إحالة الطعن إلى دائرة الأحوال الشخصية وفي الجلسة التى حددتها هذه الدائرة لنظر الطعن صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

من حيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ نصت على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة وأن هذه المادة وضعت استثناء من المجمع عليه في فقه أبي حنيفة والمتفق عليه في المذاهب الأربعة بخفاء هذا القانون وأخذ برأى بعض العلماء فى أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة أما غير ذلك من الطلاق غير المقترن بعد وفاته يقع حسبما ينشئه المطلق فإذا قال هذه طالق ثم قال هذه طالق ثم قال هذه طالق كان هذا طلاقاً ثلاثاً بالاجماع لأنه لم يقترن بعدد وإنما هو صرات متعددة . وإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى اعتبار أن هذا الطلاق ينصرف إلى طائفة واحدة يكون قد أخطأ فى تطبيقه وخالف المجمع عليه فى فقه أبي حنيفة وغيره من علماء المسلمين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن عبارة الطلاق المقترن بالعدد لفظا التي وردت في المادة الثالثة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تشمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد لأنه مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد ويؤكد ذلك ماورد في المذكرة الإيضاحية من أن الطلاق شرع على أن يقع على دفعات متعددة وأن الآية الكريمة "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان" تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة وإن دفعات الطلاق جعلت ثلاثا ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والاحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضا حتى إذا لم تفد التجارب ووقعت الطائفة الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن الانفصال الهات بينهما أحق وأولى .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم خالف الشريعة الإسلامية حيث قضى بزوجيته بناء على شهادة شهود لم يشهدوا بزوجية وإنما شهدوا بمعصية : ذلك أن شهود المطعون عليها شهدوا أنها ظلت تعاشر المتوفى معاشرة الأزواج حتى وفاته بينما ثبت باقرار المتوفى والأدلة الأخرى أن المتوفى قد طلق المطعون عليها طلاقا ثلاثا بحيث أصبحت محرمة عليه ومؤدى ذلك أن الشهود شهدوا بمعصية الزوجين ، ومتى كان الحكم قد أخذ بهذه الشهادة التي توجب الحد على الزوجين دليلا على صحة الزوجية وقيامها حتى وفاة الزوج فإنه يكون قد خالف الشريعة .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول من أن الطلاق المتتابع دفعة واحدة لا يقع إلا طائفة واحدة فاستناد الحكم إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية حتى وفاة الزوج مؤداها أنه — الحكم — اتخذ من هذه الشهادة دليلا على حصول مراجعة الزوج لزوجته بعد هذا الطلاق الذي يعتبر رجعيا وليس في ذلك ما يعتبر مخالفة للقانون طالما أن الرجعة تكون بالقول أو بالفعل وعلى ذلك يكون الحكم قد استند في إثباتها إلى دليل مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه فساد استدلاله وتقول في بيان ذلك إنه ورد بأسباب الحكم أن المتوفى يناقض نفسه حيث قرر في ورقة الإقرار أنه طلقها ثلاثا ولم يتمكن من إثبات هذا الطلاق رسميا لعدم وجود وثيقة الزواج معه مع أن المتوفى نفسه يقرر في محضر البوايس إنه قد أرسل إليها ورقة الطلاق بالبريد في حين أنه لا يوجد تناقض لأن المتوفى حر الطلاق بورقة عرفية أرسلها بالبريد إلى المطعون عليها ولم يقل أنه أجرى طلاقا رسميا وأضافت الطاعنة إن ذكر اسم المطعون عليها في طلب إظهار الوراثة كان من جهل لأن جميع مستندات الدعوى كانت غائبة عنها فالقول بأن ذلك يتضمن إقرارا من المطعون عليها بالميراث غير سديد .

وحيث إن هذا الذمى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على أن الطلاق المتابع الوارد في الإقرار يعتبر طلاقا رجعيا وأن المتوفى قد راجع المطعون عليها واستمرت الزوجية قائمة بينهما حتى وفاته وفي ذلك ما يكفي لإقامة الحكم على أساس قانوني سليم ويكون ما استورد إليه الحكم بعد ذلك نافلة من القول يستقيم الحكم بدونها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين الرفض .



## جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ، وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي - المستشارين .

(٧٥)

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٥ القضائية والطعون الأخرى المنضمة له  
أرقام : ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤١٨ لسنة ٢٥ ق :

إثبات " الطرق المعقبة من الإثبات " " قوة الأمر المقضي " . تحكيم .

عدم جواز أخذ المحكمة بقرينة قوة الأمر المقضي من تلقاء نفسها الم ٢/٤٠٥ مدني . مثال  
لقرار هيئة تحكيم أخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسه .

إذا كانت هيئة التحكيم قد عرضت من تلقاء نفسها لتقدير حجية قرار صادر  
منها في نزاع سابق وانتهت إلى قيام هذه الحجية ووثبت على ذلك قواؤها بعدم  
جواز نظر النزاع لسبق الفصل فيه — في حين أنه لم يكن للهيئة أن تأخذ من  
تلقاها نفسها بقرينة قوة الأمر المقضي عملاً بنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني —  
وبالرغم من عدم إبداء الشركات الطاعنة أي دافع في هذا الخصوص أمام الهيئة —  
فضلاً عن أنه لم يكن يتصور إبداء هذا الدفع من جانبها ( الشركات ) — كما أنه  
لم يكن يتصور أن تكون للنقابة وهي التي رفعت النزاع قد تمسكت بعدم جواز  
نظره لسبق الفصل فيه ، فإن القرار المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقارير التي تلاها السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعون حازت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن النزاع بين الطرفين — حسبما يبين من القرار المطعون فيه ومن  
سائر أوراق الطعن — قد بدأت مراحلها بشكوى من مندوب شركة شل إلى إدارة

التوفيق والتحكيم بمصلحة العمل تضمنت أن التجار السريحة لشركات البترول  
اعتزموا الامتناع عن البيع يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ — وقد جمع مدير هذه  
الادارة رئيس رابطة تجار البترول وغيره من التجار وأعضاء الرابطة واستعرض  
مهم أوجه النزاع وما زادت تكاليف الذابة التي تجر العربة واقترح التجار لذلك  
زيادة العمولة ١٥ مليا عن كل صفحة كما اقترح المدير زيادة أقل وافق عليها  
مندوب شركة شل ولما لم تنفذ شركات البترول ما اتفق عليه في هذا  
الاجتماع الودي تقدمت رابطة الباعة السريحة للبترول بشكوى إلى وزير الشؤون  
الاجتماعية ضد شركات البترول ( الطاعنين ) طالبة زيادة العمولة المقررة نظوا  
لغلاء علف الماشية فضلا عن ضرورة استخدام صبي بأجر لمساعدة البائع —  
وقد أصدر وزير الشؤون قراره بإحالة هذه الشكوى إلى لجنة التوفيق  
ولخصت الأمر لجنة التوفيق وأصدرت قرارها في ١٧ يناير سنة ١٩٤٨  
بزيادة أربعة مليات في العمولة للباعة السريحة عن كل صفحة وقد وافق  
على هذا القرار في جلسة لجنة التوفيق مندوبو شركات البترول والباعة  
السريحة مع جعله بأثروجمي من أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ — ثم نشطت الرابطة  
وسجلت نقابتها باسم نقابة عمال بائعي البترول واستفسرت النقابة من مصلحة  
العمل عن حق أعضائها في الحصول على اجازة سنوية من الشركات التي يتفاوضون  
أجورهم منها على أساس العمولة ولما أفادت إدارة التشريع بحقوقهم في الإجازة  
سارعت النقابة إلى انذار شركتي شل وفاكوم مطالبة بتنفيذ أحكام قانون العمل  
الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٣ على الباعة المشتغلين بهاتين الشركتين وبصفة خاصة  
بالنسبة لمكافأة نهاية المدة والإجازات المرضية والاعتيادية واستندوا إلى كتاب  
إدارة التشريع بمصلحة العمل وإلى قرار لجنة التوفيق وعدم اعتراض مندوبي  
الشركات على صفحة الشاكين. ولما لم تستجب الشركتان إلى طلب النقابة شكت هذه  
أمرها إلى وزارة الشؤون فأصدر الوزير قراره في أغسطس سنة ١٩٥٠ بإحالة  
النزاع إلى لجنة التوفيق وطعنت شركات البترول في هذا القرار أمام محكمة القضاء  
الاداري طالبة الغاء تأسيسا على أن هؤلاء الباعة لا تربطهم بها رابطة عمل  
وأصدرت محكمة القضاء الاداري حكما في أول إبريل سنة ١٩٥٢ برفض الدفع

بعدم قبول الدعوى وفى الموضوع برفضها وسار النزاع بعد ذلك فى مراحل المرسومة فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ فنظرت به لجنة التوفيق ثم أحيل إلى هيئة التحكيم حيث قيد برقم ٤ سنة ١٩٥١ فأصدرت فيه قرارها بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٥٢ قاضيا برفض الدفع المقدم من الشركات بعدم وجود صفة للطالين ( نقابة عمال الباعة السريحة للبترول ) وبإلزام شركات البترول وهى الشركات الخمسة الطاعنة بدفع مبلغ أربعة جنيهات شهريا لكل بائع متجول بمدينة القاهرة يتعامل معها حسب النظام المعمول به حاليا بشرط ألا يقل توزيعه فى الشهر الواحد عن ثلثائة صفيحة وبشرط ألا ينتفع بمزايا هذا القرار سوى العمال ( الباعة ) المقيدين بدفاتر النقابة ودفاتر الشركات وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٢ . وأخيرا تقدمت النقابة المطعون عليها إلى مكتب عمل شمال القاهرة فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ بالمطالب الآتية : ١ — تطبيق المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمقد العمل الفردى من حيث الأجازات السنوية والمرضية وأجازات المواسم والأعياد ومعالجة العمال مجانا وصرف المكافآت فى الحالات المبينة بذلك القانون — وإعداد لائحة نظام العمل ولائحة أخرى للأجازات ٢ — تطبيق القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالإصابات والتأمين على حوادث العمل طبقا لقانون التأمين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ٣ — تنفيذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة ٤ — تنفيذ القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية . ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا أحاله إلى لجنة التوفيق فلم يتمكن بدوره من حسم النزاع ولذلك أحاله إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ١٢٥ سنة ٥٣ . وقد دفعت شركات شل وسوكونى والغاز المصرية بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع لأن النزاع لا يقوم بين عمال وأرباب عمل كما أنه لا يتصل بالعمل أو بشروطه وأنكرت هذه الشركات الصفة العمالية على الباعة السريحة ، كما أن قانون العمل الفردى يستلزم ظروفًا خاصة لسريان أحكامه وهى أحكام لا تجرى على كل حامل وإلما على من توافرت فيهم هذه الشروط وقد رأت هيئة التحكيم تحقيق الصفة العمالية



وهي مشار النزاع ومناطق الاختصاص فأصدرت قرارها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تمهيدا وقبل الفصل في الدفع بعدم الاختصاص والموضوع بنوب أحد مستشاري الهيئة لتحقيق ما إذا كانت دفاتر وسجلات كل من الشركات الخمسة الطاعنة تشمل أسماء الباعة السريحة التابعين لها وهل يثبت فيها أنهم يتصلون بها ويستجرون منها الغاز وهل أي أساس تسلم لهم هذه البضاعة وهل تعين لكل منهم منطقة خاصة لتوزيعها فيها وشروط هذا التوزيع وهل للشركة في تلك المناطق مفتشون يبلغون بشكاوى ضد هؤلاء الباعة وماذا يتم في هذه الشكاوى وهل توقع جزاءات على الباعة وما هي هذه الجزاءات وله أن يستعين بمن يختاره من أعضاء الهيئة أو من الخبراء . وقد استعان السيد المستشار بخبير من وزارة التجارة لتنفيذ قرار الهيئة وقدم الخبير تقريره بالنسبة لشركتي شل وسوكوني فاكوم واعتذر عن أداء مأموريته بالنسبة لباقي الشركات فنذبت الهيئة خبيرا من مكتب الخبراء لإتمامها وقد أودع هذا الأخير تقريره . ثم أصدرت هيئة التحكيم قرارها في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ بعدم جواز نظر هذا النزاع لسابقة الفصل فيه — فطعن في شركات البترول الخمسة بالطعون رقم ٤٠٢ سنة ٢٥ ق ( طعن شركة الغاز المصرية التي حلت محلها الشركة العامة للبترول ) ورقم ٤٠٩ سنة ٢٥ ق ( طعن شركة شل ) ورقم ٤١٠ سنة ٢٥ ق ( طعن شركة موبيل أويل ) ورقم ٤١٤ سنة ٢٥ ق ( طعن الشركة المستقلة للبترول ) ورقم ٤١٨ سنة ٢٥ ق ( طعن شركة أسو استاندود ) ونظرت هذه الطعون الخمسة أمام دائرة فحص الطعون فقررت إحالتها على دائرة المواد المدنية والتجارية وتحدد لنظرها أخيرا جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠ وفيها أصر وكلاء الشركات الطاعنة على ما جاء بتقارير الطعن كما طالبت النقابة المطعون عليها رفض هذه الطعون وصممت النيابة على ما جاء بمذكراتها متضمنا طلب رفض الطعن ولما كانت هذه الطعون الخمسة واردة على قرار واحد فقد أصدرت هذه المحكمة قرارها بجلاسة المرافعة بضم الطعون ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤١٨ سنة ٢٥ ق إلى الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٥ ق .

وحيث إن مما تنعى به الشركات الطاعنة على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتمد بالقرار السابق صدوره في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٢ في النزاع رقم ٤ سنة ٥١ تحكيم واعتبره حجة في الحق المدعى به على شركات البترول الطاعنة مع أن أحدا من طرفي الخصوم لم يثر أمامها الدفع بعدم جواز نظر الطلب وإنما تصدت له هيئة التحكيم من تلقاء نفسها في حين أنه لا يتعاق بالنظام العام ولا تملك هيئة التحكيم أن تثيره من تلقاء نفسها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من التقنين المدني الجديد .

وحيث إن القرار المطعون فيه أسس قضاءه على ما يلي . ” وحيث إنه يتعين قبل أن نضفى لإحدى الصفتين على مقدمي النزاع أن نبث أثر القرار الصادر من هذه الهيئة في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٢ في النزاع رقم ٤ سنة ٥١ والقاضي برفض الدفع بعدم وجود صفة للشاكين وقد كان المختصمون في النزاع الحالي هم بذاتهم المختصمون في النزاع السابق فضلا عن وحدة الموضوع والسبب ، وقد أسبغ عليهم القرار الصادر فيه صفة العامل ، ومن ثم تكون المطالبة بتقرير حقهم في تطبيق القوانين العمالية عليهم نتيجة حتمية للقرار السابق دون حاجة إلى قرار جديد من هذه الهيئة في شأنها ولرأى النزاع أن يلجأوا إلى الجهة القضائية المختصة كلها وجدوا من صاحب العمل إهدارا لحقوقهم التي رتبها لهم الشارع تنفيذا لذلك القرار ، وحيث إن هذا القرار له قوة الأحكام النهائية (م ١٦ من المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢) وقد رتب الشارع جزاء لمن يمتنع عن تنفيذه (م ١٧ من هذا المرسوم) ، وحيث إنه لذلك يكون هذا المطلب قد سبق الفصل فيه ولا محل لإصدار قرار في شأنه ثانية . ولما كان يبين من الوقائع السالف ذكرها ومن أسباب القرار المطعون فيه أن هيئة التحكيم عرضت من تلقاء نفسها لتقدير حجية القرار الصادر منها بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٢

في النزاع رقم ٤ لسنة ١٩٥١ وانتهت إلى قيام هذه المحكمة ورتبت على ذلك قرارها بعدم جواز نظر النزاع لسبق الفصل فيه — في حين أنه لم يكن للهيئة أن تأخذ من تلقاء نفسها بقرينة قوة الأمر المقضى عملاً بنص المادة ٥٠٥ من القانون المدني — وبالرغم من عدم إبداء الشركات الطاعنة أى دفع في هذا الخصوص أمام الهيئة — فضلاً عن أنه لم يكن يتصور إبداء هذا الدفع من جانبها (الشركات) كما أنه لم يكن يتصور أن تكون النقابة وهى التى رفعت النزاع قد تمسكت بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه . لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

---



## جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : الحسيني العوضي ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي !المستشارين .

( ٧٦ )

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٥ القضائية :

( أ ) نقض ”إجراءات الطعن“ ”إيداع الأوراق والمستندات“ .

عدم التزام الطاعن بحسب نص الم ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها إلا بإيداع صورة  
مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه . ما يستند إليه الحكم في أسبابه من أدلة يعتبر  
خارجا عن ذات الحكم . لا تأثير لعدم إيداعه على شكل الطعن .

( ب ) نقض ”إجراءات الطعن“ ”إيداع الأوراق والمستندات“ .

عدم التزام الطاعن ابتداء بتقديم صورة الحكم المعلنة له لتبين تاريخ إعلانها وإن كان  
طعنه قدم في الميعاد . إذا بدأ للطعون عليه أن يدفع بعدم قبول الطعن شكلا لتفديده بعد  
الميعاد كان هو المكلف بإثبات ما يدعيه .

( ج ) إعلان ”كيفية الإعلان“ .

توجيه الاعلان إلى مدير الشركة وتسليم صورته في مركز إدارتها . إعتباره مستوفا  
لبياقات المادة ١٠ مرافعات من جهة اشتغالها على اسم المعلن إليها وهي الشركة .

لا اعتداد بالخطأ في اسم مدير الشركة أو عدم احتواء الورقة على لقبه مادام أن  
المعلن إليها شركة ولها شخصية اعتبارية تميزها عن غيرها .

( د ) حكم ”عيوب التدليل“ ”القصور“ ”ما يعد كذلك“ .

مثال .

١ — لا يلزم الطاعن بالنقض بحسب نص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات  
قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ إلا بإيداع صورة مطابقة للأصل

من الحكم أو القرار المطعون فيه أما ما يستند إليه ذلك الحكم أو القرار في أسبابه من أدلة فإنه يعتبر أمرا خارجا عن ذات الحكم أو القرار محل الطعن — فيكون للطاعن أن يقدم مصلحته في إيداع ما يراه منها مؤيدا لطعنه بغير إلزام من القانون ولا تأثير لعدم الإيداع على شكل الطعن .

٢ — ليس في نصوص القانون ما يفرض على الطاعن بالنقض لابتداء — أن يقدم صورة الحكم أو القرار المطعون فيه المعلنة له ليستبين من تاريخ الإعلان إن كان طعنه مقدما في الميعاد القانوني أم لا — وإذا بدا للطعون عليه أن يدفع بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد كان هو المكلف قانونا بإثبات ما يدعيه من ذلك .

٣ — إذا كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أنه وجه إلى "مدير شركة الغاز المصرية" وقد سلمت صورته في مركز إدارتها ، فإن الإعلان على هذا النحو يكون مستوفيا للبيانات التي أوجبتها المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة اشتماله على اسم ( المعلن إليها ) وهي الشركة المذكورة — ولا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه يكون من خطأ في اسم مدير هذه الشركة أو عدم احتواء ورقة الإعلان على لقبه — ذلك أنه لما كانت المعلن إليها المذكورة "شركة" فإن لها وفقا لنص المادة ٥٢ من القانون المدني شخصية اعتبارية ولها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها فليس يلزم أن تحتوي ورقة الإعلان الموجه لها في مركز إدارتها (بالمطابقة للمادة ١٤ من قانون المرافعات) على اسم مديرها ولقبه .

٤ — إذا كانت هيئة التحكيم إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر النزاع بين نقابة عمال بائعي البترول (الطاعنة) وشركات البترول ووكلائهم (المطعون عليهم) قد ورد في صدر أسباب قرارها المطعون فيه "أن الفصيل في أمر صفة هؤلاء الباعة هو ما إذا كانوا أثناء مزاولتهم نشاطهم بيع الكيروسين يخضعون لإدارة وإشراف أحد وقد ثبت من الأوراق ومن تقرير الخبير انتفاء صفة العمالية عنهم" إلا أنها أعقبت ذلك بالقول بأنه "لا تفتيش على رافعي النزاع من جانب

الشركات إلا فيما له شأن بضمان تنفيذ شروط عقد الأمانة الذي تسلم بمقتضاه العربات التي تحمل اسم الشركات فلا يسمح الوكلاء أو الشركات مثلا بالعبث بمحتويات العربات التي تحمل سلعةهم حماية منها لمنتجاتها وإسمها التجاري ، وكان يبين من ذلك أن هيئة التحكيم قد أثبتت في قرارها إن تمت تفتيشا تمارسه الشركات والوكلاء على موزعى الكيوسين وقالت إن هذا التفتيش يقع "ضمننا لتنفيذ شروط عقد الأمانة الذي تسلم بمقتضاه الموزعون العربات" إلا أنها قررت في الوقت ذاته أن الشركات والوكلاء يتخذون من عقد الأمانة مسوغا للتفتيش يتناول فيما يتناوله محتويات العربات - ومع هذا لم تبين هيئة التحكيم - أثر هذا الذي قرره أخيرا في قيام الإشراف من جانب الشركات أو نفيه ، فإن قرارها يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه\* .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ تقدمت الطاعنة بشكوى إلى مدير مكتب العمل بمحسوب القاهرة ضد المطعون عليهم تطلب زيادة أجور بائعى البترول المتجولين بالجيزة بواقع أربعة جنيهات مصرية شهريا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ أسوة بزملائهم الذين يشتغلون في نفس العمل بمدينة القاهرة ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق ، فمجزت هي الأخرى عن إنجائه وإحالة بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة امتئناف القاهرة ، وقيد لديها برقم ٢٣٢ سنة ٥٣ وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ قررت هيئة التحكيم ندب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لبحث علاقة الوكلاء بموزعى البترول وهل هؤلاء الأخيرون عمال عند الوكلاء أم يشتغلون لحسابهم

---

\* صدر حكم مماثل في الطعن رقم ٤٠٣ سنة ٢٥ ق بذات الجلسة .



الخاص نظير عمولة تقدر على أساس المقدار الذي يوزع أو أن هناك طريقة أخرى متبعة ، وذلك بالرجوع إلى دفاتر الوكلاء ومراكز الموزعين إن وجدت ، وبحث نظام العمل والاطلاع على ما يقدمه الطرفان من مستندات مع بيان ما إذا كان للشركات تدخل في هذا النظام . وبإشر الخبير عمله وقدم تقريراً أثبت فيه ما وصل إليه في خصوص علاقة الموزعين بالوكلاء وفي خصوص علاقة الموزعين بالهيئة بشركات البترول . وفي ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ أصدرت هيئة التحكيم قرارها قاضياً بعدم اختصاصها بنظر النزاع . وبتاريخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ قررت النقابة الطاعنة الطعن بالنقض في هذا القرار . وقدم كل من المطعون عليها الأولى والثانية والثالثة والسادسة مذكرة بدفاعه في الطعن ، ودفعت المطعون عليها الثانية بعدم قبول الطعن شكلاً لأن الطاعنة لم تودع صورة مطابقة للأصل من تقرير الخبير الذي استند إليه القرار المطعون فيه ، ولأنها لم تودع صورة إعلانها بالقرار المطعون فيه لمعرفة ما إذا كانت قد قررت الطعن فيه في الميعاد أم لا ودفعت المطعون عليها الثالثة ببطالان الطعن شكلاً لأن الطاعنة أعلنت طعنها لا إلى مدير الشركة "هربرت بتسليوم" بل إلى شخص وهمي سميته "برسلون" وأبدت النيابة العامة رأيها في الطعن بمذكرة طلبت فيها رفض هذين الدفعين ورفض الطعن موضوعاً . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسته ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٠ ، وفيها صممت النيابة على رأيها مالف الذكر .

وحيث إن الدفع المقدم من المطعون عليها الثانية ذو شقين في أحدهما تقول المطعون عليها إن الطاعنة لم تودع مع القرار المطعون فيه صورة مطابقة للأصل من تقرير الخبير الذي استند إليه ذلك القرار ، وقد كان يتعين عليها إيداع تلك الصورة لأنها أصبحت مكتملة لذلك القرار وجزءاً لا يتجزأ منه ، وإذا لم تفعل فإن طلبها يكون غير مقبول شكلاً ، وفي ثانيهما تقول المطعون عليها إن الطاعنة لم تودع الصورة المعلقة لها من القرار المطعون فيه لمعرفة ما إذا كان طعنها فيه بالنقض في الميعاد القانوني أم لا .

وحيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول بأن الطاعنة لا تلزم قانونا في حدود ما تضمنه الدفع وبحسب نص المادة ٤٣٣ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لإلزام الإيداع بصورة مطابقة للأصل من الحكم أو القرار المطعون فيه أما ما يستند إليه ذلك الحكم أو القرار في أسبابه من أدلة فإنه يعتبر أمرا خارجا عن ذات الحكم أو القرار محل الطعن فيكون للطاعن أن يقدر مصاحته في إيداع ما يراه فيها مؤيدا لطعنه بغير إلزام من القانون ولا تأثير لعدم الإيداع على شكل الطعن ، ومردود في شقه الثاني بأنه ليس في نصوص القانون ما يفرض على الطاعنة ابتداء أن تقدم صورة القرار المطعون فيه المعلقة ليستبين من تاريخ الاعلان إن كان طعنها مقدما في الميعاد القانوني أم لا . وإذا بدا للمطعون عليها أن تدفع بعدم قبول الطعن شكلا لتقدمه بعد الميعاد كانت هي المكلفة قانونا بإثبات ما تدعيه من ذلك .

وحيث إن المطعون عليها الثالثة دفعت ببطلان الطعن شكلا تأسيسا على أنه ثابت من ورقة إعلان الطعن إليها أن الطاعنة قد وجهت الإعلان إلى شخصية وهمية باسم "مسيو برسلون" بوصفه مديرا عاما لشركة الغاز المصرية بينما أن مدير الشركة يدعى هربرت بتسليوم ، وبذلك يكون هذا الاعلان باطلا لمخالفته لما تقتضيه المادة ١٠ من قانون المرافعات من ضرورة اشتمال الورقة المطلوب اعلانها على اسم المعلن إليه ولقبه وما تستلزمه المادة ١٤ من ذلك القانون أيضا من لزوم تسليم صورة الأوراق التي تعلن للشركات في مركز ادارة الشركة للنائب عنها فإن لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو في موطنه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أنه وجه إلى مدير شركة الغاز المصرية ، وقد سلمت صورته في مركز ادارتها ، فإن الإعلان على هذا النحو يكون مستوفيا للبيانات التي أوجبتها المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة اشتماله على اسم المعلن إليها وهي الشركة المذكورة ولا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه يكون من خطأ في اسم مدير هذه الشركة أو عدم احتواء ورقة الإعلان

على لقبه ذلك أنه لما كانت المعان إليها المذكورة "شركة" فإن لها وفقا لنص المادة ٥٣ من القانون المدني شخصية اعتبارية، ولها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها ، فليس يلزم أن تحتوى ورقة الاعلان الموجهة إليها في مركز إدارتها بالمطابقة للمادة ١٤ من قانون المرافعات على اسم مديرها ولقبه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية فيتعين قبوله شكلا .

وحيث إن الطاعة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع لم يعمل حكم القانون فيما يعتبر فيصلا في قيام علاقة العمل بين موزعي الكيروسين في طرف ، وشركات البترول ووكلائهم (المطعون عليهم) في طرف آخر ، واعتد في نفي هذه العلاقة بضوابط مدونة الجلبوى في هذا الخصوص فقد استند ذلك القرار إلى طريقة دفع المقابل وإلى أن الموزعين لا يرتبطون بمواعيد حضور وانصراف وإلى أنهم يدفعون مقدما أثمان ما يستلمونه من الكيروسين ، وذلك مع أنه يستوى أن يدفع المقابل على صورة الأجر اليومي أو الشهري أو على شكل عمولة ، كما أن طبيعة عمل الموزعين الذين يقومون بنشاطهم في الشوارع والطرق لا يستدعي أن تكون له ثمت مواعيد محددة ، وقيامهم بدفع تأمين مقدما ضمانا للسلامة ليس من شأنه أن يتزع عنهم الصفة العالية ، وقد تجاهل القرار المطعون فيه أثر الاشراف الذي تمارسه شركات البترول قبلهم ، إذ تقيم عليهم مفتشين يجوبون المناطق المخصصة للموزعين والتي لا يستطيعون مجاوزتها ولهؤلاء المفتشون أن يفتشوا على سير التوزيع ويفحصوا محتويات العربات ، وإذا وقعت مخالفة من أحد الموزعين يجوزى إما بوقفه أو بمنعه عن العمل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على القرار المطعون فيه إنه وإن كان قد ورد في صدر أسبابه "أن الفیصل فی أمر صفة هؤلاء الباعة هو ما إذا كانوا أثناء مزاولتهم نشاطهم يبيع الكيروسين يخضعون لإدارة وإشراف أحد وقد ثبت من الأوراق ومن تقرير الخبير انتفاء صفة العالية عنهم" إلا أنه أعقب ذلك بالقول بأنه "لا تفتيش على رافعي النزاع من جانب الشركات إلا فيما له شأن



بضمان تنفيذ شروط عقد الأمانة الذي تسلم بمقتضاه العربات التي تحمل اسم الشركات فلا يسمح الوكلاء أو الشركات مثلا بالعبث بمحتويات العربات التي تحمل سلعهم حماية منها لمنتجاتها واسمها التجاري“ ولما كان يبين من ذلك أن هيئة التحكيم قد أثبتت في قرارها أن ثمت تفتيشا تمارسه الشركات والوكلاء على موزعي الكيروسين وقالت إن هذا التفتيش يقع ضمنا لتنفيذ شروط عقد الأمانة الذي تسلم بمقتضاه الموزعون العربات إلا أنها قررت في الوقت ذاته أن الشركات والوكلاء يتخذون من عقد الأمانة مسوغا للتفتيش يتناول فيما يتناوله محتويات العربات ، ومع هذا لم تبين هيئة التحكيم أثر هذا الذي قررتة أخيرا في قيام الاشراف من جانب الشركات أو نفيه ، الأمر الذي يعيب القرار بالقصور ، مما يتعين معه نقضه دون حاجة لمبحث باقي ما ورد في سبب الطعن .

---

## جاسة ٣٠ من يوثيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور العادة : الحسينى الوضى ، ومحسن العباس ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى المستشارين .

( ٧٧ )

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" :

(١) وقف "النظر على الوقف" "أجر النظر" .

- إقامة الناظر الموقت نوع من العزل وفى ذات الوقت إقامة وإن كانا موقوفين .
- الناظر الموقت هو الذى تناط به إدارة أعيان الوقف وفقا للم ٥٣ التى ٤٨/٤٦ .
- إقامة حارس قضائى على الوقف من توجبها أن يصبح بمثابة ناظر موقت . صاحب  
الصفة فى تمثيله لا يحدث فى شئون إدارته سواء .
- انحصار وظيفة الناظر هذه فى الفترة التى تكون فيها أعيان الوقف فى يد ناظر موقت ثم  
حارس قضائى . عدم تحقق موجب المطالبة بأجر النظر .
- إلغاء قرار الإقامة وانتهاء الحراسة ليس من شأنه اعتبار الناظر دائما بوظيفته .
- القول بأن طالب إقامة الحارس الموقت والحارس القضائى كان من فعل الخصوم وكيدهم  
لا يعتبر أساسا قانونيا للمطالبة .

(ب) حكم "المصلحة فى الطعن" "الطعن غير الماتج" .

مثال فى مطالبة بأجر نظر .

١ - إذا كان الواقع فى الدعوى أن الطاعن كان ناظرا على وقف ، وتاريخ  
١٩٤٩/١/٢٥ أقيم المطعون عليه السابع ناظرا موقتا على أعيان الوقف إعمالا  
لما تقضى به المواد من ٥٠ - ٥٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، ثم أقيمت  
على الطاعن دعوى بطلب عزله من النظر وأقيمت فى الوقت نفسه دعوى حراسة  
على أعيان الوقف قضى فيها ابتدائيا من محكمة الأمور المستعجلة بإقامة الطاعن  
والمطعون عليه السابع حارسين قضائيين على تلك الأعيان بدون أجر وعدل

هذا الحكم استثنائيا بإقامة الطاعن حارسا بدون أجر على إحدى عمارات الوقف التي تغل ريعا يناهز استحقاقه هو وأخته كما أقيم المطعون عليه السابع حارسا بدون أجر على باقي أعيان الوقف باعتبار أنها تغل من الربيع ما يناهز استحقاقه هو وباقي المطعون عليهم وجعلت هذه الحراسة موقوته بالفصل في دعوى العزل وعهد إلى كل حارس إدارة ما عهد إليه من أعيان الوقف واستغلالها ودفع كافة النفقات الضرورية اللازمة للعمارة... الخ — وقد ظلت يد كل من الحارسين موضوعة على ما اختص بإدارته إلى أن انتهت الحراسة القضائية فمسلا في ١٩٥١/٦/٣٠ ، وكانت إقامة الناظر الموقت هي نوع من العزل ( بالنسبة للناظر القديم ) وهي في ذات الوقت إقامة للناظر الآخر ” وإن كان العزل والإقامة موقتين “ ، وكان الناظر المؤقت هو الذي تناط به إدارة أعيان الوقف وفقا لنص المادة ٥٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الذي استند إليه قرار الإقامة سالف الذكر ، كما أن إقامة حارس قضائي على أعيان وقف ما من نتائجها قانونا أن يصبح الحارس بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف ولا يملك التحدث في شؤون إدارة الوقف سواء ، فإن مؤدى ذلك جميعه أن تعتبر وظيفة الطاعن كناظر على الوقف في الفترة التي كانت أعيان الوقف فيها في يد الناظر الموقت ثم في يد الحارس القضائي قد انحسرت عنه فلا يتحقق فيه — في خصوص المطالبة بأجر النظر — موجب المطالبة — لا يقدح في ذلك أن يكون قرار الإقامة قد أنقضى أو تكون الحراسة قد حكم بإنهائها فإنه ليس من شأن هذا أو ذاك إعتبار الناظر قائما بوظيفته — أما قول الطاعن بأنه ثبت أن طلب إقامة الناظر الموقت ودعوى الحراسة كليهما لم يكن لهما مقتضى وأنهما من سعى الخصوم وتديرهم وأن شل يده كان مبليا على أسباب غير صحيحة فإن ذلك لا يعتبر أساسا قانونيا صحيحا للمطالبة بالمبلغ المرفوعة به الدعوى — بحسبانه أجراءه على قيامه بالنظارة على أعيان الوقف في الفترة من ١٩٤٩/١/٢٥ إلى ١٩٥١/٦/٣٠ .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن بالمطالبة بأجر القيام بالنظارة على أعيان وقف ، وكان هذا القضاء قائما على أساس صحيح من القانون — على ما سلف البيان — فإنه يكون غير متبع للنهي على الحكم المطعون



فيه الخطأ في القانون في اعتباره ناظر الوقف أجيرا مشتركا ، واعتباره وكلاء عن المستحقين ، وقوله إن عمل الناظر ينحصر في تحصيل الإيراد ، وإسباغه الحجية على قرار إقامة الناظر المؤقت في حين أنه ألقى ، وتقريره أن حكم الحراسة يتضمن حرمان الناظر من أجر النظر ، واستناده في قضائه إلى المادة ٥١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٥٦ ، وكذلك يكون غير منتج النعى على الحكم قصور التسبب في خصوص إغفاله الإشارة إلى المبالغ التي أفاد الوقف بها وفي قوله إن دفاع الطاعن عن الخيرات لم يكن مقصودا لذاته بل كان مختلطا بدفاعه عن نفسه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعن أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ كلى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية - طلب فيها الحكم له عليهم باستحقاقه لمبلغ ٩٥٠ ج و ٥٤ م مقدار أجر النظر المستحق له على وقف والده المرحوم غنيم غنيم سالم المشمول بنظرة وذلك عن المدة من ١٩٤٩/١/٢٥ إلى ١٩٥١/٦/٣٠ - وذكر شرحا لدعواه أن والده المذكور وقف الأعيان المبينة بكتاب وقفه في ١٩٢٦/٨/٢٩ على الجهات المبينة به وشرط النظر له ولأخيه المطعون عليه الأول ثم انفرد هو بالنظر بقرار صدر في ١٩٣٢/٩/١٧ وإنه بتاريخ ١٩٣٣/٥/٦ استصدر قرارا من محكمة الاسكندرية الشرعية بزيادة أجر النظر المقرر من الواقف وقدره ٥ ٪ من صافي الربح إلى ١٠ ٪ - وبتاريخ ١٩٤٩/١/٢٥ أقيم الدكتور عبد السلام غنيم ( المطعون عليه السابع ) ناظرا مؤقتا على هذا الوقف حتى يفصل في دعوى القسمة التي كانت مرفوعة من المستحقين عليه ( أى على الطاعن ) وباشر

الناظر الموقت عمله فعلا إلى أن ألغى هذا القرار استئنافيا في ١٩٤٩/٤/٢٤ —  
ثم أقيمت عليه دعوى عزل من النظر على الوقف وأقيمت في الوقت نفسه دعوى  
حراسة على أعيان الوقف وقضى فيها ابتدائيا من محكمة الاسكندرية للأموال  
المستعجلة في ١٩٤٩/٤/٢٥ بإقامته والدكتور عبد السلام حارسين قضائين  
(دون أجر) على أعيان الوقف وعدل هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢  
فأقيم الطاعن حارسا دون أجر على بعض أعيان الوقف التي يناهز إيرادها نصيبه  
ونصيب أخته السيدة مديرة غنيم غنيم سالم وأقيم الدكتور عبد السلام حارسا بدون  
أجر على باقي أعيان الوقف ثم قضى في دعوى العزل نهائيا برفضها في ١٩٥٠/٦/٢٤،  
وبعد أن قضى بإنهاء الحراسة على الوقف رفعت يد الحراسة في ١٩٥١/٦/٣٠  
ولما كان الطاعن لم يتقاض أجره من النظر خلال المدة المتقدمة ذكرها والتي بدأت  
في ١٩٤٩/١/٢٥ وهو تاريخ إقامة أخيه الدكتور عبد السلام فاطرا مؤقتا —  
وانتهت في ١٩٥١/٦/٣٠ وهو تاريخ انتهاء الحراسة على الوقف فقد طالب بالأجر  
المتقدم قائلًا إنه ظل في خلال هذه المدة يناضل عن الوقف والمستحقين باذلا  
من الجهد والمال ما أفاد المستحقين جميعا كما أنه استمر ممثلا للوقف في القضايا  
الخاصة به وعلى الأخص قضية القسمة مما حاد على الوقف والجهة الخيرية بالمنفعة،  
وأن يده وإن رفعت من الوقف فقد كان ذلك تهرأ عنه ولأسباب خارجة عن إرادته  
وقد تبين بالأحكام النهائية الصادرة في مختلف المنازعات أن ما أسند إليه كان  
غير صحيح فهو يستحق أجره من صافي ريع الوقف وبما أن للوقف مبلغ ٦٢٢٠ جنيها  
و ٨٤٦ مليا مودع بخزينة المحكمة فإن هذا المبلغ لا يعتبر ربعا صافيا إذ يجب  
أن يخص منه أجره، وبما أن المطعون عليهم قد صرفوا هذا المبلغ المودع فقد عدل  
الطاعن طلباته إلى طلب الحكم على المطعون عليهم بأن يدفعوا له المبلغ المطلوب  
بدعواه على أساس أنهم استولوا عليه بدون وجه حق . ويتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١  
حكمت المحكمة الابتدائية برفض دعواه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف  
بمحكمة استئناف الاسكندرية برقم ١٩ لسنة ١٢ ق طالبا بإلغاء الحكم المستأنف والحكم  
له على المطعون عليهم بمبلغ ٨٢٣ جنيها و ٢٨٠ مليم ( بعد خصم ما يخصه في أجر  
النظر ) . ويتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف برفض

الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف ( الطاعن ) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فقررت إحالة إلى دائرة الأحوال الشخصية وقد استوفى الطاعن الإجراءات القانونية فيما بعد الإحالة وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية بذات رأيها المبين فيما سلف — ثم حددت جلسة ١٩٦٠/٦/٢ أمام هذه الدائرة وفيها صمم الطاعن والنيابة العامة على طلباتهما .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون إذ لم يعمل ما تقضى به المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تقضى بأن الأحكام تصدر وفق أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة . ولما كان من المقرر في هذا المذهب ” ولا يعرف فيه خلاف لأحد “ أن ناظر الوقف يستحق الأجر المفروض له إذا منعه مانع من العمل ولم يكن ناشئا عن تقصيره فإن مؤدى ذلك أنه إذا كان منع ناظر الوقف من العمل هو إقامة ناظر مؤقت على أعيان الوقف بفعل المطعون عليهم وسعيهم كما أن وضع الوقف تحت الحراسة كان بفعلهم وسعيهم أيضا فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بأجره لأنه إنما منع من العمل وحيل بينه دونه بتلك الخصومات التي ثبت نهائيا أن خصومه أثاروها بغير أساس .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من الأوراق أن محكمة الإسكندرية الابتدائية الشرعية أقامت المطعون عليه السابع ناظرا مؤقتا على أعيان الوقف ونصت في قرارها على أن تلك الإقامة كانت إعمالا لما تقضى به المواد من ٥٠ — ٥٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦، وكان الثابت أيضا من الإطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٥ من محكمة الأمور المستعجلة بالإسكندرية أن أعيان الوقف وضعت تحت الحراسة وأقيم الطاعن وأخوه المطعون عليه السابع حارسين قضائيين على تلك الأعيان بدون أجر وعدل هذا الحكم استئنافا



في ١٩٤٩/٧/٢ بأن أقامت المحكمة الاستئنافية الطاعن حارسا بدون أجر على إحدى عمارات الوقف التي تطل ريعا يناهز استحقاقه هو وأخته منيره كما أقامت المطعون عليه السابع حارسا بدون أجر على باقي أعيان الوقف باعتبار أنها تطل من الريع ما يناهز استحقاقه هو وباقي المطعون عليهم — وجعلت هذه الحراسة موقوتة بالفصل في دعوى العزل وعهدت إلى كل حارس إدارة ماعهد إليه من أعيان الوقف واستغلالها ودفع كافة النفقات الضرورية اللازمة للعمارة ... الخ وقد ظلت يد كل من الحارسين موضوعة على ما يختص بإدارته إلى أن انتهت الحراسة القضائية فعلا بتاريخ ١٩٥١/٦/٣٠ ، وكانت إقامة الناظر المؤقت هي نوع من العزل ( بالنسبة للناظر القديم ) وهي في ذات الوقت إقامة للناظر الآخر وإن كان العزل والإقامة مؤقتين — والناظر الموقت هو الذي يناط به إدارة أعيان الوقف وفقا لنص المادة ٥٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — الذي استند إليه قرار الإقامة سالف الذكر ، كما أن إقامة حارس قضائي على أعيان وقف ما من نتيجتها قانونا أن يصبح الحارس بمثابة ناظر مؤقت ويكون هو صاحب الصفة في تمثيل الوقف ولا يملك التحدث في شئون إدارة الوقف سواء ، فإن مؤدى ذلك جميمة أن تعتبر وظيفة الطاعن كناظر على الوقف — في الفترة التي كانت أعيان الوقف فيها في يد الناظر المؤقت — ثم في يد الحارس القضائي قد انحسرت عنه فلا يتحقق فيه — في خصوص المطالبة بأجر النظر — موجب المطالبة — ولا يقدح في ذلك أن يكون قرار الإقامة قد ألغى أو تكون الحراسة قد حسم بانهاؤها فإنه ليس من شأن هذا وذاك اعتبار الناظر قائما بوظيفته — أما القول بأنه ثبت أن طلب إقامة الناظر الموقت ودعوى الحراسة كليهما لم يكن لهما مقتض وأنهما من سعى الخصوم وتديرهم وأن مثل يده كان مبنيا على أسباب غير صحيحة فإن ذلك لا يعتبر أساسا قانونيا صحيحا للمطالبة بالمبالغ المرفوعة به الدعوى بحسبانه أجرا على القيام بالنظارة على أعيان الوقف .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن فإن هذا القضاء على ما سلف بيانه يكون قائما على أساس صحيح من القانون ويكون غير منتج ما نعي به الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه من الخطأ في القانون

في اعتباره ناظر الوقف أجيرا مشتركا واعتباره وكلا عن المستحقين وقوله إن عمل الناظر ينحصر في تحصيل الإيراد وأسبابه الجحيمية على قرار إقامة الناظر المؤقت بينما أن المحكمة العليا الشرعية قد ألغت هذا القرار وتقديره أن حكم الحراسة يتضمن حرمان الناظر من أجر المنظر واستناده في قضائه إلى المادة ١٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وما ذهب إليه من القول بانعدام الخصومة بين الطاعن والمطعون عليهم وكذلك يكون غير منتج مانع به على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث من قصور التسبيب في خصوص إغفاله الإشارة إلى المبالغ التي أفاد الوقف بها وفي قوله إن دفاع الطاعن عن الخيرات لم يكن مقصودا لذاته بل كان مختلطا بدفاعه عن نفسه في قضية القسمة وفيما ذكره من أنه تقاضى أجرا عن مجهوده في تلك القضية .





## فهرس هجائى

للاحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

العدد الثانى - السنة الحادية عشرة

الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

( طلبات رجال القضاء )

( ١ )

إدارة التشريع .  
أقدمية .

إجراءات .  
إحالة .

إختصاص : ( ر . إجراءات . إحالة . علاوات ) .



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(١)

## إجراءات

### إجراءات الطعن :

إحالة محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض لطعن في قرار صادر من اللجنة القضائية بوزارة العدل بتسوية مرتب عضو نيابة إعمالا للقر ٥٥/٢٤٠ . تصريحها مع الإحالة بعدم اختصاصها بنظر المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء . معناه فصلها في (١) عدم الاختصاص وإسقاطها القرار الصادر من اللجنة لأنه صدر في غير ولاية . (٢) إحالة الدعوى إلى محكمة نقض . عدم جواز الإحالة . عدم تقديم الطاب بالأوضاع المقررة في الم ٤٢٩ مرافعات . عدم قبوله شكلا .

٢٦٥

٥ (الطلب رقم ٢٥/٨٧ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ... ..

## إحالة

### سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى :

اقتصارها على حالات عدم الاختصاص المحل أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . الم ١٣٥ مرافعات . عدم امتدادها إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .

٢٦٥

٥ (الطلب رقم ٢٥/٨٧ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ... ..



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## إدارة التشريع

هي من إدارات الديوان العام بوزارة العدل . استحداثها  
بالقرار الوزاري ٤٦/٩/١١ بعد صدور قانون استقلال القضاء  
٤٣/٦٦ . تدخل المشرع لتعديل أحكام هذا القانون بما يتفق  
وهذا الإنشاء وإصداره للقي ٤٩/١٤٤ ملك فيه الأعضاء  
المكونين لها في ملك واحد مع رجال القضاء . استكمال  
القي ٥٦/١٨٨ لأوضاع الوحدة .

٢٧٣

٧

( الطلب رقم ٢٦/٦٥ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... ..

## أقدمية

إقتصار ولاية الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض —  
في المجال المتعلق بالأقدمية — على النظر في طلب إلغاء القرارات .  
إقامة الطالب طلباته لا على أساس أن تمت قرارا إيجابيا  
أو سلبيا قد صدر في خصوص أقدميته بل على أساس أنها لم  
تكن محل قرار ما . طأيه إلى محكمة النقض تحديدًا . وؤداه  
أن تحمل محل الادارة العاملة في إصدار القرار المنشود . عدم  
قبول الطلب .

٢٧٣

٧

( الطلب رقم ٢٦/٦٥ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... ..

(ت) ، (ع) ، (ق)  
ترقية .  
تفتيش قضائي .  
علاوات .  
قانون .





رقم الصفحة	رقم القائمة	
		( ت )
		ترقية
		مقارنة ما ورد بملفات زملاء الطالاب الذين تخطوه في الترقية بما ورد في الملف السرى له . عدم وجود ثبوت مقتض لتخطيه . تعيين إلغاء القرار المطعون في هذا الخصوص .
٢٨٦	٩	(الطلب رقم ٢٨/١٥ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٨) ... ..
		تفتيش قضائى
		إجراء التفتيش على أعمال الطالاب في الفترة من ١٩٤٩ عند تعيينه وكيلًا للنزاية العامة من الدرجة الأولى الممتازة إلى تعيينه رئيس محكمة سنة ١٩٥٦ . تضمن تقاريره تقاريره بدرجة "فوق المتوسط" و "قريب من الكفاءة" و "كفاءة" . تفتيش أعماله بمعرفة مدير التفتيش سنة ١٩٥٨ والتبويه بوفرة إنتاجه وكفايته الفنية . تقرير تفتيش سنة ١٩٥٧ ينسب إليه ضالة إنتاجه وعدم كفايته . لا يصادف الحقيقة . عدم الاعتداد به .
٢٨٦	٩	(الطلب رقم ٢٨/١٥ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٨) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ع) علاوات
		١ - الق رقم ٢٥٢/١٩٥٥ الملغى لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٨/٤٧ :
		(١) مفهومه :
		إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التي تمت قبلها والقرارات والأحكام التي أصبحت نهائية .
		(ب) نطاقه :
		اشتمال كلمة "الدعاوى" نظمات رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .
		(ج) أثار اعتبار الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية :
		امتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .
٢٦٩	٦	(الطلب رقم ٢٥/١٦٩ رجال القضاء - جلسة ٣٠/٤/١٩٦٠) ... ..
		٢ - الق ١٨٨/١٩٥٢ :
		كان مرتب المستشار والمحامي العام وفقاً لأحكامه ثابتاً ومحدداً بمبلغ ١٣٠٠ جنيه في السنة وسلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة مستشاراً قد انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .

٣ - الق ٢٢١/١٩٥٥ :

رفعه لمرتب المستشار وجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه في السنة بعلاوة ١٠٠ جنيه كل سنتين .  
استعداداته نظام التدرج في العلاوات بالنسبة لوظائف المستشارين .  
حرصه على تحديد مبدأ سريان استحقاق هذه العلاوة . جمعها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار . الفقرة الجديدة المضافة إلى البند ٣ من القواعد الملاحقة به تفصح عن قصده في وضع قاعدة عامة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين وعن رغبته في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من كان يشغل وظيفة مستشار قبل صدور الق أو من عين بعد نفاذه . إعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة للمستشارين . عدم الاعتماد بتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم .

٤ - الق ٥٦/١٩٥٩ :

رفعه لمربوط الدرجة المالية للمستشارين بجمعها من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٧٠٠ جنيه وعلاوة ١٠٠ جنيه كل سنتين . عدم استعداداته لجديد في شأن مرتباتهم ونظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريانها واستحقاقها . القاعدة كانت مقررة فعلاً بالق ٢٢١/١٩٥٥

تعبيره بقوله "تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون" بدلاً من تعبيره السابق في الق ٥٥/٢٢١ في شأن تلك العلاوات واعتبارها "محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم الحالية" لا يغير من الأمر شيئاً .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٠	١٠	النص على إلغاء ما يخالف أحكامه لا يعنى إلغاء قاعدة تحديد مريان علاوة المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار التي كان يتضمنها الق ٥٥/٢٢١ . (الطلب رقم ٢٩/٣٠ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨) ... ..
<hr/>		
( ق )		
<u>قانون</u>		
قانون ربط الميزانية :		
عدم اعتباره قانونا إلا من الناحية الشكلية فقط . هو من الناحية الموضوعية عمل تنفيذى إدارى .		
٢٥٧	٤	(الطلب رقم ٢٤/٨٤ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ... ..

(م) ، (ن) ، (و)

وظيفة .

مجموعة رسمية .

محاماه .

محكمة النقض .

---

مرتبات : (ر . إجراءات . علاوات )  
معاشات : (ر . محاماه )  
نياية عامة : (ر . مجموعة رسمية )  
نقض : (ر . إجراءات )





رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

(م)

## مجموعة رسمية

تظلم موظف فن في المجموعة الرسمية من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين معتبرا أنه من رجال النيابة العامة . عدم قيامه بتأدية أية وظيفة من وظائفها . انقطاع صلته بالاختصاصات المناطة برجال النيابة العامة المبينة بقانون نظام القضاء . عدم اختصاص محكمة النقض بنظر طلبه . الم ٢٣ الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء .

عدم تبعية وظائف المجموعة الرسمية للنيابة العامة . عدم قيام موظفيها بتأدية أى عمل من الأعمال المخصصة برجال النيابة العامة .

عدم اعتبار موظفيها الفنيين من الموظفين القضائيين الذين ينتظمهم ورجال القضاء والنيابة ملك واحد . الق ٤٣/٦٦ و ٥٢/١٨٨

( الطلب رقم ٢٤/٨٤ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... .. ٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محاماة
		عدم جواز ضم مدة الاشتغال بالمحاماة إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش إلا إذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة المحاماة . الق ٥٠/١١٤ . المدة التي يجوز ضمها هي مدة الاشتغال الفعلي بالمحاماة لا الحكمى وفقا للم ١٨ الى ٤٤/٩٨ محاماة .
٢٨١	٨	(الطلب رقم ٢٦/١٣ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٨) ... ..
		محكمة النقض
		ولايتها :
		من شروط انعقاد اختصاصها كون القسار المطعون فيه صادرا في شأن شخص متصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في الم ٢٣ من الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء .
		تظلم موظف فنى في المجموعة الرسمية من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين معتبرا أنه من رجال النيابة العامة . عدم اختصاص محكمة النقض بنظر طلبه .
٢٥٧	٤	(الطلب رقم ٢٤/٨٤ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧٣	٧	<p>انعقاد الاختصاص لما متى توافق في مقدم الطلب حصة من الصفات المشار إليها في الم ٢٣ الق ١٤٧/٤٩ نظام القضاء. عضو إدارة التشريع ينظمه ورجال القضاء سلك واحد. الق ٤٩/٤٤ .</p> <p>عدم عرض أمر تعيينه على مجلس القضاء الأعلى ليس من شأنه حجب محكمة النقض عن نظر طلبه والإبداء بما تراه في موضوعه.</p> <p>(الطلب رقم ٢٦/٦٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ...</p>
٢٧٣	٧	<p>ولايتها مقصورة في المجال المتعلق بالأقدمية على النظر في طلب إلغاء القرارات. إقامة الطالب طلباته على أنها لم تكن محل قرار ما . طلبه إلى محكمة النقض تحديدا . مؤداه أن تحل محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود . عدم قبول الطلب .</p> <p>(الطلب رقم ٢٦/٦٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ...</p>
(و)		
وظيفة		
الوظائف القضائية :		
<p>ضابط اعتبارها كذلك يستمد من القوانين الصادرة في شأنها .</p>		
٢٥٧	٤	<p>(الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ...</p>



رقم القاعدة	رقم الصفحة
<h2>مخاصمة القضاة</h2>	
<h3>١ - مخاصمة القضاة :</h3>	
<h4>(١) أسبابها :</h4>	
<p>”الخطأ المهني الجسيم“</p>	
<h4>(ب) الفصل فيها :</h4>	
<p>مخاصمة أعضاء دائرة فحص الطعون بدمشق بمقولة وقوع خطأ مهني جسيم منهم برفضهم اطعن عرض عليهم غير ملتزمين مانعت عليه الم ١٠ من الق ٥٧/٥٩ . التزامها لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز . تبيان وجهة نظرها بحضور الجلسة . استيفائها بذلك لما تتطلبه المادة السابقة . رد الدعوى شكلا . الم ٤٩٢/١/٤٩٤ اصول المحاكمات .</p>	
<h3>٢ - نقض :</h3>	
<p>”نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون“</p>	
<h4>(١) مهمتها :</h4>	
<p>رفضها الطعن اذا رأت أنه غير جدير بالعرض على الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية التزاما لمبدأ قانوني سبق لمحكمة النقض تقريره .</p>	
<h4>(ب) بيانات تسبب أحكامها :</h4>	
<p>الاكتفاء ببيان وجهة نظرها بما يجازي محضر الجلسة اذا كان الحكم صادرا بالرفض .</p>	
<p>(الدعوى رقم ١٤٢/٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..</p>	
١١	٢٩٨

## الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

---

( ١ ) .

استئناف .

إعلان .

إثبات .

أحوال شخصية .

---

إذعان : ( سر . تأمين ) .

إرث : ( سر . أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين " ) .





رقم القاعدة	رقم الصفحة
	(١)
	اثبات
	١ - طرق الإثبات :
	طرق الإثبات ذات القوة المحدودة :
	الاثبات بالبيننة :
	عدم خضوع اثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لما ورد في الم ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من ١٩٣١/٨/١ . لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب سواء أكان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال . بقاء هذه الدعوى على حكمها المقرر حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . جواز اثبات البنوة وهي سبب الإرث بالبيننة .
٤٧١	٧٤ ( الطعن رقم ٢٨/٣٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ...
	٢ - الطرق المعقبة من الإثبات :
	القرائن :
	القرائن القانونية :
	قوة الأمر المقضى :
	عدم جواز أخذ المحكمة بقرينة قوة الأمر المقضى من تلقاء نفسها . الم ٢/٤٠٥ مدني . مثال لقرار هيئة تحكيم أخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسه . يعيبه .
٤٧٦	٧٥ ( الطعن رقم ٢٥/٤٠٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ...

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## أحوال شخصية

### ١ — مسائل عامة في الأحوال الشخصية :

#### الاجراءات النافذة في اللائحة الشرعية :

اتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها . الم . الق ٤٦٢/٥٥ . الم ١٣ منه لم تلغ المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل ٢ من الباب ٥ من اللائحة فيما عدا الم ٣٢٨ . خضوع الاستئناف في اجراءاته للمواد الخاصة به الواردة في ذلك الفصل ابتداء من الم ٣٠٤ . عدم ايجاب هذه المواد وضع تقرير الخيصة وتلاوته . النعي ببطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء . في غير محله

(الظن رقم ٢٨/٢ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... .. ٣٨٣ ٥٩

### ٢ — المسائل الخاصة بالمصريين :

#### (١) الخطبة :

#### المسئولية عن فسخ الخطبة :

وجوب توافر شرائط المسئولية التقصيرية للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . مثال اسبب عدول لاصق به ذاته ومجرد عن أي فعل خاطيء مستقل عنه .

(الظن رقم ٢٥/٤٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... .. ٣٥٩ ٥٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) الطلاق :
		شمل نص الم ٣ من الموق ٣٩/٢٥ — على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة — الطلاق المتتابع في مجلس واحد . إعتباره رجعياً . استناد الحكم إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية بعده . مؤداه . اتخاذه من هذه الشهادة دليلاً على حصول المراجعة بعد هذا الطلاق . ليس في ذلك مخالفة للقانون . الرجعة تكون بالقول أو بالفعل . استناد الحكم في إثبات الزوجية إلى دليل مقبول .
٤٧١	٧٤	(الطن رقم ٢٨/٣٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ...
		(ج) الإرث :
		دعوى الإرث بسبب البنوة :
		تميز دعوى الارث بسبب البنوة عن دعوى إثبات الزوجية ، أو اثبات حق من الحقوق التي تكون الزوجية سبباً مباشراً لها . مدم خضوع اثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لما ورد في الم ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من ١/٨/١٩٣١ . لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب سواء أكان النسب مقصوداً لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال . بقاء هذه الدعوى على حكمها حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . جواز إثبات البنوة وهي سبب الارث بالبينة .
٣٨٣	٥٩	(الطن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## استئناف

١ — إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره :

(١) صحيفة الاستئناف :

لإيجاب الم ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ذكر أسباب الاستئناف في الصحيفة وورود النص بصيغة أمر لا يتأدى منه أن البطلان جزاء مقرر . تقدير الشارع لأهمية الإجراء أو افتراض ترتب الضرر على المخالفة . مجاله النص الوارد بعبارة نافية أو ناهية .

(الطن رقم ٢٧/٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ٧٣ ٤٦

(ب) إعداد تقرير التلخيص وتلاوته :

عدم إلغاء الم ١٣ من القانون ٥٥/٤٦٢ بإلغاء المحاكم الشرعية المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل ٢ من الباب ٥ من اللائحة الشرعية في أعدا الم ٣٢٨ . خضوع الاستئناف في إجراءاته بالنسبة للمسائل التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية للمواد الخاصة به والواردة في ذلك الفصل من اللائحة ابتداء من الم ٣٠٤ . عدم إيجاب هذه المواد وضع تقرير تلخيص وتلاوته . النعي ببطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء . في غير محله .

(الطن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ٥٩ ٣٨٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - آثار الاستئناف :
		(١) الأثر الناقل للاستئناف :
		تقدم الطاعة لمحكمة الاستئناف بطلب إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فوز للخيرات أزيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها . رفض الاستجابة إليه بمقولة إن الاستئناف عن فوز حصّة الخيرات فقط . غير مسديد . هل محكمة الاستئناف مواجهة هذا الوضع بما يقتضيه بتكليف الخبير إعادة تقسيم الأطيان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات . حلة ذلك .
٣١٥	٤٨	(الطن رقم ٢٧/٣٦ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/٤/١٤) ... ..
		(ب) التصدي لموضوع :
		عدم جواز التصدي في ظل قانون المرافعات الجديد . مثال لحكم خالف القانون إذ ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم الاختصاص وتصدي لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد .
٣٠٥	٤٦	(الطن رقم ٢٥/٣٨١ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/١٤) ... ..

رقم  
التقاعدة  
رقم  
الصفحة

## إعلان

### ١ — بيانات أوراق المحضرين :

البيانات الخاصة بالمعان إليه :

اسم المعان إليه ولقبه :

اعتبار الاعلان الموجه الى مدير الشركة والمسلمة صورته في مركز إدارتها مستوفيا للبيانات التي أوجبتها الم ١٠ مرافعات من جهة اشتغاله على اسم المعان إليها وهي الشركة . لا اعتداد بالخطأ في اسم المدير أو عدم احتواء الورقة على لقبه ما دام أن المعان إليها شركة ولها شخصية اعتبارية تميزها عن غيرها . ليس بلام لازم احتواء ورقة الإعلان الموجه لها في مركز إدارتها بالمطابقة الم ١٤ مرافعات على اسم مديرها ولقبه .

( الطعن رقم ٢٥/٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ... ٧٦ ٤٨٢

### ٢ — كيفية الاعلان :

( ١ ) تسليم الصورة للإقارب والأصهار :

إخفال المحضر إثبات مكانهم مع الشخص المراد إعلانه في حالة عدم وجوده يبطل الورقة . الم ١٣ ٢٤٦ مرافعات . مثال لإعلانين سلموا لزوج وأخ أخفل فيهما هذا البيان .

( الطعن رقم ٢٥/٢٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ ) ... ٤٩ ٣٢٤



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) الإعلان لشخص ليس له موطن معلوم :
		ثبوت أن المطلوب إعلانه لم يستدل أثناء إجراءات الاستئناف على محل إقامتها مما دعا لتسليم الاعلانات المتعلقة بها في مواجهة النيابة . يبرر إعلانها بتقرير الطعن بالنقض على هذه الصورة . (الطن رقم ٤٣٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
٣٧٧	٥٨	
		٣ — المحل الذي يحصل فيه الإعلان :
		الإعلان في الموطن المختار :
		وجوب ثبوت غياب المطلوب إعلانه عن موطنه في حالة تسليم الصورة إلى من ورد ذكرهم في الم ١٢ مصراعات وبيان ذلك في محضر الإعلان وصورته . محتم في حالة توجيه الإعلان للشخص في موطنه الأصلي . لا محل للقياس عليه في حالة توجيهه إليه في موطنه المختار . (الطن رقم ٤٣٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
٣٧٧	٥٨	



(ب)

بنوة \*

\* (مرء أخوال شخصية "المسائل الخاتمة بالمعربين") •





## (ت)

تأمين .	تقديم .
تأمينات عينية .	تنفيذ عقارى .

---

تحكيم	: ( ر . إثبات " قوة الأمر المقضى " ) .
"سجل"	: ( ر . دعوى " دعوى صحة التعاقد " ) .
تصدى	: ( ر . استئناف " التصدى للوضوع " ) .
تفسير	: ( ر . عقد " تفسيره " ) .
تقرير التلخيص .	: ( ر . حكم " بياناته " " تلاوة تقرير التلخيص " ، دعوى " نظر الدعوى أمام المحكمة " " تلاوة تقرير التلخيص " ) .





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ت)
		<u>تأمين</u>
		انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار وثيقة التأمين المعقودة في ظل القانون المدني القديم موضوع الخصومة عقد إذعان . لايتأدى من ذلك إهدار جميع ما تضمنته من صور وحالات نص فيها على أن التأمين لا يشملها . ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة يقتصر على الشروط التعسفية المناقضة لجوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . النص في العقد على أنه لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة تحميل السيارة أكثر من حمولتها المقررة رسمياً أو نتيجة عدم العناية بها . ليس من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد . لا مخالفة فيها للنظام العام . مبناها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الحالات التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالاً .
٣٣٠	٥٠	(الطن رقم ٢٩٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..
		<u>تأمينات عينية</u>
		الرهن الرسمي :
		« أثر الرهن بالنسبة إلى الغير » :
		(١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>الرهن العقاري :</b></p> <p>” شرط نفاذه في حق الغير “ ” قيده “ :</p> <p>تنظيم شهر المصرفات العقارية وحماية الائتمان العقاري هو هدف الشارع بالأحكام الواردة في الم ٨٦١٢ من الق ٤٦/١١٤ شهر عقارى ١١١٤ ، ١٠٥٤ مدنى . اعتبارها متعلقة بالنظام العام والقواعد التى قررت أمره لا تسوغ مخالفتها بمقولة أن من شرعت لمصاحته قد تنازل عن التمسك بها .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٩ ) ... ..</p>
٤٢٥	٦٧	
		<p><b>تقادم</b></p> <p><b>١ — التقادم المكسب :</b></p> <p>التقادم الخمسى</p> <p>” السبب الصحيح “ :</p> <p>” المقصود به “ :</p> <p>هو السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم . صدور عقد بيع للطاعنين من وكيل عن المالك للاطيان المبيعة . لا يتأنى معه فى هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح . تعين أعمال ما تقضى به الأحكام الخاصة بالنيابة فى التعاقد وبأثار الوكالة .</p> <p>( الطعن رقم ٣٧٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢ ) ... ..</p>
٣٩١	٦٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - قطع التقدم
		”الم ٢ من الق ٣٤٩/١٩٥٢“
		”بإخطار الممول بمناصرة ربط الضريبة أو ربطها“
		”في الفترة ما بين ١/١/٤٨ و ٣١/١٢/١٩٥٩“
		لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لتنفيذ الق ٥٠/١٤٦.
		في الفترة السابقة على نفاذه الاجراء القاطع للتقدم المعنى يتمثل في
		إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق
		أو بعد صدور قرار لجنة التقدير.
٤٤٤	٦٩	(الطن رقم ٤٧٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..
		 <b>تنفيذ عقارى</b> 
		تنبيه نزع الملكية :
		تسجيل التنبيه :
		تمامة بمجرد نسخ صورة السند في الدفتر المعد لذلك . دفتر
		الفهرست لم يعد لتسجيل المحررات ولكن لتلخيص التسجيلات
		التي تمت فعلا . مجرد تنظيم داخلى فى أقلام الرهون . الم ٧٥٠ —
		٨٦٧ مدنى مختلط . الخطأ فى الشهادة العقارية لا يترتب عليه إلا
		مساءلة الموظف الذى تسبب فيه . الم ٧٦٩ ، ٧٧٠ مدنى
		مختلط . إغفال تلخيص تسجيل التنبيه ، دفتر الفهرست ليس
		من شأنه إهدار حق الدائن فى الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه .
٣٧٠	٥٧	(الطن رقم ٣٣٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..





(ج)

جبارك



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) جمارك
		الرسوم الجمركية : البضائع العابرة :
		اختلاف الأساس الواقعي لكل من نص الفقرة ٤ بند ج قسم ١٠ الملحق بالحق ٤٣/٧٦ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي ونص الفقرة ٢ من نفس البند الخاص بالجلود برسوم "ترازيت". إن تطلب تطبيقها كون الجلود غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا أو بشهادة ولكن غير قانونية إلا أن الفقرة ٢ تشترط أن يكون التفريغ بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج ووجوب توافر هذا القصد لدى صاحبها سواء أكان معاصرا لوقت التفريغ أو لاحقا له .
		عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن سبب الالتزام بالرسوم هو الفقرة ٢ بند ج قسم ١٠ الملحق بالحق ٤٣/٧٦ وليس الفقرة ٤ مع اختلاف أساسها الواقعي .
٢٣٥	٥١	(الطن رقم ٢٢٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..





(ح)

حكم .

حقوق عينية .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح)
		حقوق عينية
		الحقوق المنفردة عن حق الملكية :
		حق الانتفاع :
		اعتبار القانون المدني المصرى له من الحقوق العينية . هو في نظرة حق مالى قائم بذاته وليس من القيود الواردة على حق الملكية . جواز الإيصاء به وإمكان تقويمه . (الطن رقم ٢٧/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦) ... ..
٢٤١	٦٦	
		حكم
		١ — بياناته :
		تلاوة تقرير التاخيص :
		تضمن الحكم بيان أن تقرير التاخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجه القانون . الم ٤٤٩ مرافعات . خلو الحكم مما يدل على أن تقرير التاخيص قد تلى . التمسك ببطلانه يكون ماز عن الدليل إذا اقتصر على تقديم صورة محضر خالية من إثبات هذه التلاوة ولم يقدم ما يثبت أن هذه الجلسة كانت الوحيدة للمرافعة . (الطن رقم ٢٥/٤٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..
٢٥٩	٥٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — تسببيه :
		تسبب الحكم الصادر في الاستئناف :
		لا على محكمة الاستئناف أن تورد لحكمها أسبابا خاصة إن هي أقوت أسباب الحكم المستأنف وأيدته ولم تر فيها أورده الطاعن من أسباب ما يدمرها إلى أطراح ما قام عليه . ( الطعن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥ ) ... ..
٣٥٩	٥٥	اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي واتخاذها أسبابا لقضائها بالإضافة إلى ما ورد في حكمها المطعون فيه من أسباب مع أن كلا منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر . من شأنه أن تكون الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي ممتنعة والنعي المؤسس على تضمن الحكم المطعون فيه لتلك الأسباب واردا على غير محل . ( الطعن رقم ٢٥/٤٧٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٩ ) ... ..
٤٢٥	٦٧	
		٣ — عيوب التدليل :
		( ١ ) القصور :
		”ما يعد كذلك“ : أمثلة
		( ١ ) في مسئولية عن عجز :
		ولم إحاطة الحكم فيما قرره من اعتبار الطاعة مسئولة عن العجز الذي وجد في أطياف شريكها بدفاعها في هذا الخصوص وبما تمسكت به يمينه بالقصور . ( الطعن رقم ٢٥/٣٥١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ ) ... ..
٣٤١	٥٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(٢) في دعوى حساب :
		رفض الحكم توجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه في خصوص المبلغ المعترض عليه في دعوى الحساب بمقولة أن المعاملة جرت بينه وبين الطاعن بمستندات وأن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم صورة محضر أعمال خبير سابق قيل أنه قد ثبت به دخول هذا المبلغ في إيرادات سنوات سابقة فلم يقدمها . مع أن صورة محضر الأعمال كانت مقدمة بالمفاد الدعوى الابتدائية . يعيبه بالقصور .
٢٧٧	٥٨	(الطن رقم ٢٥/٤٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
		(٣) في مطالبة ببيع :
		امترض الطاعن على ما قرره المطعون عليها من أن الأطيان التي تركها المورث والتي يطالبان نصيبهما في ريعها تبلغ ٥٥ ف استنادا إلى كشف تحديد وكشوف تكليف رسمية . تمسكه بأن مجموع الأطيان المكلفة باسم المورث بكشوف التكليف الرسمية ٣٠ ف فقط وأن الباقي مكلف بأسماء آخرين . أخذه على كشف التحديد أنه لا ينهض دليلا على ملكية المورث للقدر الوارد به وهو ٦٥ ف وأنه من صنع المطعون عليه الأول . إجراء الخبير تقدير الريع مرة على أساس المساحة الواردة بكشف التحديد ومرة على أساس أنها ٥٥ ف بحسب ما ورد بصحيفة الدعوى . اعتماد محكمة أول درجة تقرير الخبير في أحد أساسيه وتحديد نصيب المطعون عليهما في الريع باختيار أطيان المورث ٦٥ ف أخذا بكشف التحديد بمقولة إن المطاعن الموجهة إليه غير جديرة بالبحث . تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بدفاعة المشار إليه . قضاءها رغم ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . إفقاها الرد على هذا الدفاع الجوهري . يعيبه بالقصور .
٤٠٠	٦١	(الطن رقم ٢٥/٤٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(٤) في علاقة عمل :
		قضاء هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر نزاع بين شركات البترول ونقابة عمال بئى البترول . إيرادها في صدر أسباب قرارها المطعون فيه أن الفصيل في أمر صفة هؤلاء الباعة هو ما إذا كانوا أثناء مزاولتهم نشاطهم ببيع الكيروسين يخضعون لإدارة وإشراف أحد وأنه قد ثبت انتفاء الصفة العمالية عنهم . إثباتها في قرارها بعدم ذلك أن تمت تفتيشا تمارسه الشركات على الباعة ضمانا لتنفيذ شروط عقد الأمانة الذي تسلموا بمقتضاه العربات . تقريرها في الوقت ذاته أن الشركات تتخذ من هذا العقد مسوغا للتفتيش يتناول فيما يتناوله محتويات العربات . عدم تبيانها أثر هذا الذي قورته أخيرا في قيام الإشراف من جانب الشركات أو نفيه . يعيب قرارها بالقصور .
٤٨٢	٧٦	(الطن رقم ٢٥/٤٠٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..
		(٥) في وصية :
		إيحاء يوناني بجميع تركته إلى زوجته وحرمانه لولده الطاعن بعله أنه تسلم منه مبالغ لتمويل مشروعات تجارية وأنه إذا طعن فيا أوصى به فيقتصر نصيبه على الحصة الواجبة قانونا بشرط أن يرد ما تسلمه من قبل . إقامة الطاعن دعواه بطلب إلغاء الوصية والقضاء له بالحصة الواجبة من التركة . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى في دعائه الأساسية على ثبوت أن الطاعن قد تسلم من والده مبالغ ٦٠٠٠ جنيه لتمويل مشروعاته التجارية استنادا إلى كشوف حساب صادرة من بنك وكهوب شيكات . تمسك الطاعن بأن الثابت من هذه المستندات أنه لم يستلم من مال أبيه سوى مبلغ ١٢٠١ جنيه وأن باقي الشيكات من حساب والديه . إقراره بتسليم قيمة الشيكات لا يفيد مجرد أن جميع المبالغ التي تسلمها هي من حساب والده . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . يعيبه بالقصور .
٤٤٨	٧٥	(الطن رقم ٢٧/٢٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>” ما لا يعد كذلك “ : أمثلة</p> <p>( ١ ) في معاش المحامي :</p> <p>استناد محكمة الموضوع في القضاء للمحامي بنصف معاش إلى الم ٢/٩٣ الق ٤٤/١٠١ محاماه شرعية . تقريرها أن قيامه بمهمة الإمامة والتدريس في مسجد ليس دليلا على استطاعته مزاوله المهنة وأنه لا يجوز لمجلس النقابة بعد صرفه له أن ينقض ما تم من جهة . سائق . لا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٤٤٢/٢٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ) ... ..</p>
٤٧	٣١٠	<p>( ٢ ) في بيع :</p> <p>تقدير المحكمة بساطتها الموضوعية أن عقد البيع الصادر من المورث لابنه جدى لا صورية فيه . ردحا على دفاع الطاعن المنضم من عدم مقدرة الابن على الشراء وأن العقد غير منجز بسبب عدم وضع يد المشتري وأنه وصية عملا بالم ٩١٧ مدنى . اعتبارها لأسباب مائغة أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى تملك الابن الأطلان موضوع التصرف في الحال وإن ترانى تسلمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن . النعى بالقصور في غير محله .</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٥/٢٥ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٠ ) ... ..</p>
٦٨	٤٣٢	<p>تقدير محكمة الموضوع أن المورث لم يكن مسلوب الارادة ولا مريضا مرض الموت وقت صدور التصرف . ما استخلاصته لا يخالف الوقائع الثابتة ويتضمن الرد الكافى على ما أنارة الطاعن . النعى بالقصور في غير محله .</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٥/٢٥ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٠ ) ... ..</p>
٦٨	٤٣٢	<p>( الطعن رقم ٤٢٥/٢٥ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٠ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>تمسك الشركة الطاعنة بأنه إذا فرض جدلا واعتبرت أنها البائعة للبضاعة وليست وكيله بالعمولة فإنه مشروط في العقد على أن يلتزم البائعين لا يمكن أن يتعدى الإحلال المشتري في حقوقهم قبل البائعين الأصليين . مطالبتهما لأعمال هذا الشرط والتحدى به دون تقديمهما لمحكمة الموضوع ما يدل على اتخاذها للإجراء الذي يتم به والذي بغيره لا يتسنى للطعون عليها قصر دعواها على البائعين الأصليين . لا يعد دناعا جوهريا يستوجب الرد عليه .</p>
٤٠٦	٦٣	<p>(الطنن رقم ٢٥/٣٢٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٩) ... ..</p> <p>(٣) في مسؤولية :</p> <p>إستناد الحكم في تقرير مسؤولية الطاعن عن الأشياء والنقود التي سلمت إليه من جهاز المطعون طليها التي أهدت لزواجها أثناء الخطبة إلى إقراره والخطابات الصادرة منه والفواتير المتعلقة بالجهاز . مائع . لا قصور .</p>
٣٥٩	٥٥	<p>(الطنن رقم ٢٥/٤٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..</p> <p>(ب) التناقض :</p> <p>« ما يعد كذلك » : مثال</p> <p>في علاقة عمل :</p> <p>تقرير الحكم في موضع يفيد أن علاقة العمل التي تربط الطاعن بالمطعون عليه كانت محددة المدة . ما ورد فيه في موضع آخر يفيد أنه اعتبر هذه العلاقة غير محددة المدة . تناقض .</p>
٣٦٧	٥٦	<p>(الطنن رقم ٢٥/٢٥٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) المسخ :
		” ما يعد كذلك “ : مثال
		في تخالص :
		تضمن المخالصة التي نوه بها الحكم عبارات صريحة وقاطعة في تنازل العامل عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المبين بها وإبراء ذمة رب العمل من كافة الحقوق التي لم تتضمنها وانهايتها لكل نزاع بين الطرفين . قول الحكم أنه لا يمكن اعتبارها تنازلا من العامل عن حقه في المكافأة على الأساس الذي يحدده القانون لأن التنازل يجب أن يكون صريحا . مسخ لما تضمنته المخالصة . يعيبه .
٣٤٦	٥٣	(الطن رقم ٣٧٧/٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..
		٤ - فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :
		ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه : مثال
		في طلاق :
		إقامة الحكم قضاءه على أن الطلاق المتابع يعتبر رجعيا وأن المتوفى قد راجع المطعون طليها واستمرت الزوجية قائمة بينهما حتى وفاته . كفاية ذلك لجملة . لا يعيبه ما استورد إليه من أسباب نافلة يستقيم بدونها .
٤٧١	٧٤	(الطن رقم ٢٨/٣٤ ق احوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		هـ — الطعن في الأحكام :
		المصاحبة في الطعن :
		” متى تنتفى “ :
		قيام النزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية. تقدير الخبير لربيع الفدان من الأطنان الموقوفة. وقت الاشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه مقداره بما ناز من خلاف . إنتفاء المصاحبة في نهي على الحكم عدم انصاحه عن وجهة نظره في هذا الخلاف .
٣١٥	٤٨	( الطعن رقم ٢٧/٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ... .. )
		إنتفاء جدوى النهي على الحكم قصوره وفساد استدلاله عند بحثه في قصر المطعون عليها وفي سريان التقادم عليها إذا كان قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعن لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم الخمسى . بانعدام السبب الصحيح وهو أخذ شروط التملك بالتقادم الخمسى ينهار هذا الادعاء . البحث مقيم .
٢٩١	٦٠	( الطعن رقم ٢٥/٢٧٤ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٠ ) ... .. )

(خ)

نظير .

---

خطبة : ( مر . أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين " " الخطبة " ) .





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ) <u>خبير</u>
		رأى الخبير :
		الاستعانة بكبير الأطباء الشرعيين للاستئارة برأيه في أمر محل خلاف بين الأطباء لا يعد تنجيا عن المحكمة عن وظيفتها. رأيه وغيره خاضع لتقديرها .
٤٣٢	٦٨	(الظن رقم ٤٢٥/٢٥ في — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..



(۵)

دعوی





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( د )
		دعوى :
		١ - نظر الدعوى أمام المحكمة :
		تلاوة تقرير التلخيص :
		( ١ ) تضمين الحكم هذا البيان :
٣٥٩	٥٥	أمر لم يوجب القانون . الم ٣٤٩ مرافعات . خلو الحكم من بيان أن تقرير التلخيص قد تلى . التمسك ببطلانه يكون عاريا عن الدليل إذا اقتصر على تقديم صورة محضر خالية من اثبات هذه التلاوة طالما لم يقدم ما يثبت أن هذه الجلسة كانت الوحيدة للرافعة . ( الطعن رقم ٢٥ / ٤٢٨ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١ / ٢٨ ) ... ..
		( ب ) في مسائل الأحوال الشخصية :
٣٨٢	٥٩	اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المشكلة لها . خضوع الاستئناف في إجراءاته للمواد الخاصة به الواردة في الفصل ٢ من الباب ٥ من اللائحة فيما عدا الم ٣٢٨ . عدم إيجاب هذه المواد وضع تقرير تلخيص وتلاوته . النعى ببطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء في غير محله . ( الطعن رقم ٢٨ / ٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ٥ ) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — بعض أنواع الدعاوى :
		دعوى صحة التعاقد :
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية . الملاكية لا تنتقل الا بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى . (الطعن رقم ٢٨٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..
٤٩	٣٢٤	

(ر)

رسوم جمركية<sup>(\*)</sup>.

(\*) (ر . ر . جمارك) .

(ز)

زواج<sup>(\*)</sup>.

(\*) (ر . ر . أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين " ) .

(ش)

شهر عقارى<sup>(\*)</sup>.

(\*) (ر . ر . تأمينات حينة) .

(ص)

صورىة<sup>(\*)</sup>.

(\*) (ر . ر . حكم " عيوب التدليل " " القصور " " مالا يعد كذلك " " مثال فى بيع " ) .

(ض)

ضرائب .





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ض)
		<u>ضرائب</u>
		١ - ربطها :
		في الفترة السابقة لنفاذ الق ٥٠/١٤٦ لم يكن أى من النموذجين ٢٠٦١٩ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد مناصر ربط الضريبة أو ربطها . انحصار اختصاص المأمورية في تقدير أرباح المول بصورة تقريرية على النموذجين بنية الوصول الى اتفاق يكون أساسا للربط . إذا تعذر كانت لجنة التقدير هي المختصة ابتداء بالربط .
		٢ - تقادما :
		الاجراء القاطع للتقادم :
		نص الم ٢ من الق ٥٢/٣٤٩ على أن التقادم ينقطع باخطار المول بمناصر ربط الضريبة أو ربطها لا ينصرف الا للفترة اللاحقة لنفاذ الق ٥٠/١٤٦ . الفترة السابقة على نفاذه الاجراء القاطع للتقادم المعنى . يمثل في إخطار المول بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو صدور قرار لجنة التقدير .
٤٤٤	٦٩	(الطن رقم ٢٥/٤٧٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..



- ٦١ -

(ع)

• لعل





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع)
		عقد :
		تفسيره :
		تحصيل محكمة الموضوع السائق المسند لاعتبارات مقبولة عدم جدية الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة وأن صفة الطاعة الحقيقية أنها بائمة للصفة وليست وصيطة. لا عمل للنعي بانحراف المحكمة في تفسير شروط التعاقد ونحوها على قواعد التفسير في القانون .
٤٠٦	٦٣	(الطن رقم ٢٥/٣٢٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٩) ... ..



(ق)

قسمة .

قانون .





رقم الصفحة	رقم القائمة	(ق) قانون
		<p>تطبيق القانون :</p> <p>تنازع القوازين من حيث المكان :</p> <p>قانون موقع المال :</p> <p>تقرير الحكم للبدا الصحيح في خصوص مجال أعمال قانون موقع المال (الم ١٨ مدني) — إلا أنه عند تطبيقه له على واقعة الدعوى التي تتناول النزاع في تكييف حق الانتفاع في المقار وتقويمه وهل يعتبر قيداً على حق الملكية أم حقاً مالياً قائماً بذاته يجوز تقويمه والإيضاء به قرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيداً على حق الملكية إعمالاً لنصوص الق اليوناني في حين أنه كان يتعين الرجوع لقانون موقع المال وهو الق المدني المصري . خطأ في القانون .</p>
٤٢١	٦٦	(الطن رقم ٢٧/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦) ...
		<p>قسمة</p> <p>١ — الخصم فيها :</p> <p>هو الشريك المالك (الم ٤٥٢ مدني قديم) . رفع دعوى القسمة على المالك للمقار والشريك الواجب اختصاصه . مجرد شراء آخر لخصته الإرثية في المقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى صحة التماقد لا يترتب عليه نقل الملكية . انتقال الملكية يكون بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . خطأ في القانون .</p>
٢٢٤	٤٩	(الطن رقم ٢٥/٢٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ...
		<p>٢ — قسمة الوقف :</p> <p>(ر . وقف .)</p>



(م)

محكمة الموضوع .

محاكم شرعية .

محاماه .

---

محل مختار : (ر . إعلان " المحل الذي يحصل فيه الاعلان " ) .  
مرض الموت : (ر . حكم " عيوب التدليل " " القصور " " مالا يعد كذلك " " مثال  
في بيع " ) .

مسئولية : (ر . أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالمصريين " " الخطبة " ) .





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م) محاكم شرعية
		المحكمة القضائية وهيئة التصرفات : اختصاص كل : توزيع الاختصاص بينهما . الم ٢٦ ، ٢٧ لائحة شرعية . عدم اختصاص هيئة التصرفات إلا بالأجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف في الوقف والولاية عليه وفوز الأنصبة الثابتة أصلا ومقدارا . لا يتأدى منه أنه كلما أثير نزاع بشأن أصل الاستحقاق أو مقداره يتمتع على الهيئة تقدير جديته . مثال . (الطن رقم ٢٨/١٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/٥/١٩٦٠) ... ..
٤١٢	٦٤	
		محاماه
		توكيل المحامي : اعتبار التوكيل بالظمن بالنقض من الإجراءات المتعلقة به . الم ٢٩ مرافعات . يسرى عليه قانون البلد الذي يباشرفيه . الم ٢٢ مدني . تحرير توكيل في مصر لمحام لاتخاذ إجراءات ظمن بالنقض . تعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القى المصرى . وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية أو عوفية مصدق فيها على الامضاء . الم ٢٧ الق ٥٧/٩٦ محاماة . وجوب أن يكون موقعا من أحد مكاتب التوثيق في مصر . عدم الاعتداد باعتقاد القائم بأعمال السفارة لامضاء الموكل . (الطن رقم ٢٧/٢٤ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٦/٥/١٩٦٠) ... ..
٤١٧	٦٥	

رقم القاعدة	رقم الجلسة	
		تقديم الطاعن بالنقض لصورة من توكيل وسمى عام منصوص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما وهل وجه التخصيص على حقه في الطعن بالنقض . الافتراض عليها بمقولة إنها ليست توكيلا موثقا وأنها صورة لتوكيل حرفي لا يحل إلا الامضاء المصدق عليه من الموكل إستنفذ فرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تفيدده الم ٧٠٢ مدني ٢٥٠ ٢٦٠ الق ٤٤/٩٨ محاماة . في غير محله . (الطعن رقم ٣٨١/٢٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠) ... ..

## محكمة الموضوع

		١ — عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم :
		عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً . يكفي أن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة تكفي لمحله . (الطعن رقم ٤٢٤/٢٥ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٠) ... ..

		٢ — سلطتها في تقدير شهادة الشهود :
		عدم جواز مناقشة شهادة الشهود أمام محكمة النقض للوصول إلى مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لهذه الأقوال . (الطعن رقم ٢٨/٢٣ ق أحوال شخصية — جلسة ٥/٥/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - سلطتها في تقدير جدية عقد البيع :
		تقديرها بسلطتها الموضوعية أن عقد البيع الصادر من المورث لابنه جدي لا ضرورة فيه . ودعا على دفاع الطاعن واعتبارها لأسباب سائغة أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى تملك الابن الأطيان موضوع التصرف في الحال وإن تراخى تسليمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن . النعي بالقصور في غير محله .
٤٣٢	٦٨	( الطعن رقم ٤٢٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
		٤ - سلطتها في تقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة :
		سلطتها في تقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة ولا مريضاً مرض الموت وقت صدور التصرف . ما استخلصته لا يخالف الوقائع الثابتة ويتضمن الرد الكافي على ما أثاره الطاعن . النعي بالقصور في غير محله .
٤٣٢	٦٨	( الطعن رقم ٤٢٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..





( ن )

نَض

نزع ملابية



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) نزع الملكية للمنفعة العامة
		تقدير التعويض :
		العبرة في تقدير ثمن العين المتزوع ملكيتها بوقت نزع الملكية . لا اعتبار لوقت الاستيلاء في تقدير الثمن إلا في حالة واحدة وبمصرح نص الم ٣٥ الق ١٩٠٧/٥ نزع ملكية . لا محل للتحدى أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بنزع الملكية إذا كان هذا الدفاع لم يثر أمام محكمة الموضوع وكان ما أثير هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المتزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية . لأصله لهذا الدفاع بما نصت عليه الم ١٤ من الق ١٩٠٧/٥ . (الطن رقم ٢٥/٤٢٤ ق — مجلة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..
٣٥٠	٥٤	
		نقض
		١ — إجراءات الطعن :
		(أ) تقرير الطعن :
		(١) التوكيل في الطعن :
		إعتباره من الإجراءات المتعلقة به (الم ٢٩ مرافعات) . يمر عليه قانون البلد الذي يباشرفيه (الم ٣٣ مدني) . تحرير توكيل في مصر لحام لاتخاذ إجراءات طعن بالنقض . تبين أن يتم وفقاً لما يتطلبه الق المصري . وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية أو عرقية ، مصدق فيها على الامضاء . الم ٢٧ الق ٥٧/٩٦ محاماة . وجوب أن يكون موثقاً من أحد مكاتب التوثيق في مصر . عدم الاعتماد باعتماد القائم بأعمال السفارة لامضاء الموكل . (الطن رقم ٢٧/٢٤ ق أحوال شخصية — مجلة ١٩٦٠/٥/٢٦) ... ..
٤١٧	٦٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقديم الطاعن لصدوره من توكيل رسمي عام منصوص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما وعلى وجه التخصيص على حقه في الطعن بالنقض . الاعتراض على هذه الصورة بمقولة إنها صورة توكيل هوفي لا يحمل إلا الامضاء المصدق عليه من الموكل استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تنفيذه الم ٧٠٢ مدني ٢٥٦ ، ٢٦٦ الق ٤٤/٩٨ محاماة . في غير محله .
٣٠٥	٤٦	( الطعن رقم ٢٨١/٢٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ) ... ..
		( ٢ ) بيان الحكم المطعون فيه :
		ذكر رقم الحكم المطعون فيه وتاريخ صدوره وما قضت به المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف يعتبر بياننا كافيا في تعيين ذلك الحكم . الم ٤٢٩ مرافعات .
٣٧٠	٥٧	( الطعن رقم ٢٢٦/٢٥ ق — جلسة ٥/٥/١٩٦٠ ) ... ..
		( ب ) إعلان الطعن :
		سريان أحكام الم من ٩ — ١/١٧ من الق ٥٩/٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . تخلف الطاعن عن إعلان طعنه إلى الخصم الذي وجه إليه وعدم إيداعه خلال الأجل المضروب لذلك في الم ١١ أصل ورقة إعلان الطعن . يترتب عليه بطلان الطعن لعدم قيامه بهذين الاجراءين الجوهريين .
٤٠٤	٦٢	( الطعن رقم ٥٨٤/٢٥ ق — ١٢/٥/١٩٦٠ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>مفهوم الم ١/١١ من الق ٥٩/٥٧ في حدود ما ورد بالم ٥ من مواد الاصدار بالنسبة للطعون التي كانت قائمة وقت صدوره أن الفصيل هو ما إذا كانت قد حددت أو لم تحدد جلسة انظر الطعن أمام الدائرة قبل صدور القانون .</p> <p>إعلان الطعن في الميعاد المذكور بالم ١١ من الاجراءات الحتمية التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها . اغفال هذا الاجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن . ماعنته المذكرة الايضاحية من اعتماد اغفال النص على البطلان هو البطلان الذي قد يشوب الاعلان الحاصل في الميعاد .</p>
٤٤٨	٧٠	( الطعن رقم ٢٥/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ...
٤٥٤	٧١	( الطعن رقم ٢٣/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ...
		<p>( ج ) إيداع الأوراق والمستندات :</p> <p>عدم إلتزام الطاعن بحسب نص الم ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها إلا بإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه . ما يستند إليه الحكم في أسبابه من أدلة يعتبر خارجا عن ذات الحكم . لا تأثير لعدم إيداعه على شكل الطعن .</p> <p>عدم إلتزام الطاعن ابتداء بتقديم صورة الحكم المعانة له لتبين تاريخ إعلانها وإن كان طعنه قدم في الميعاد . إذا بدا للطعون عليه أن يدفع بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد كان هو المكلف بإثبات ما يدعيه .</p>
٤٨٢	٧٦	( الطعن رقم ٤٠٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المصلحة في الطعن :
		”متى تنتفى“ :
		إنتفاء المصلحة في النعي على الحكم عدم إقصاها عن وجهة نظره في خلاف قام حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية إذا كان الخبير قد قدر ريع الغدان من الأطنان الموقوفة وقت الإشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه مقداره بما ثار من خلاف .
٣١٥	٤٨	(الطن رقم ٢٧/٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠) ...
		إنتفاء جدوى النعي على الحكم قصوره وفساد استدلاله عند بحثه في قصر المطعون عليها وفي سريان التقادم عليها إذا كان قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعن لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم الخمسي . بانعدام السبب الصحيح وهو أحد شروط التملك بالتقادم الخمسي ينهار هذا الادعاء . البحث خقيم .
٣٩١	٦٠	(الطن رقم ٢٥/٣٧٤ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٠) ...
		٣ — حالات الطعن :
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه :
		(ذكر بموضعه في كل باب) :
		(ب) مخالفة حكم سابق :
		شرطه أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع عينه . الم ٤٢٦ مرافعات . مثال .
٤٦٠	٧٣	(الطن رقم ٢٧/٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — أسباب الطعن :
		”ما يعتبر سبباً جديداً“ :
		التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن سبب الالتزام بالرسوم هو الفقرة ٢ من البند ج من القسم ١٠ الملحق بالق ٤٣/٧٦ وليس الفقرة ٤ مع اختلاف أساسهما الواقعي . غير جائز . اعتباره إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .
٣٣٥	٥١	(الطن رقم ٢٢٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..
		التحدى أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بترع الملكية . لا محل له إذا كان هذا الدفاع لم يثر أمام محكمة الموضوع وكان ما أثير هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية . لا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه الم ١٤ من الق ١٩٠٧/٥
٣٥٠	٥٤	(الطن رقم ٤٢٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..
		المطاعن الواردة على الحكم الابتدائي والتي لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الثانية لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٨٢	٥٩	(الطن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
		التمسك أمام محكمة النقض بإجازة الموكل وورثته للتصرف الحاصل من الوكيل المستمدة دلالاته مما أثبت من محضر جرد للتركة . غير مقبول إذا لم تسبق إثارته أمام محكمة النقض .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		النعي بأن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول للاطيان محل النزاع جميعها والمتصرف فيها للطاعين من وكيل مورث المطعون عليهم - مع أن الدعوى لم ترفع من جميع الورثة وأن البطلان المدعى به نسبي ولم يتمسك به باقي الورثة . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق التقاضي به أمام محكمة الموضوع .
٣٩١	٦٠	(الطعن رقم ٢٥/٣٧٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٠) ... ..
		التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه في تفسيره لشرط الواقف بالنسبة لحصة الخيرات الم ١٠ من الق ٤٨/٤٦ ومخالفته مفهوم الم ٣٦ منه وما يفهم من الم ١ من الق ٣٤٢/٥٢ . غير مقبول إذا لم يسبق التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .
٤١٢	٦٤	(الطعن رقم ٢٨/١٢ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩/٥/١٩٦٠) ... ..
		ه - نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون :
		(١) مهمتها :
		رفضها الطعن إذا رأت أنه غير جدير بالعرض على الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية إلزاماً لمبدأ قانون سبق لمحكمة النقض تقريره .
		(ب) بيانات تسبب أحكامها :
		الاكتفاء ببيان وجهة نظرها بلايجاز في محضر الجلسة إذا كان الحكم صادراً بالرفض .
٢٩٨	١١	(الدعوى رقم ٣٠/١٤٢ ق هيئة عامة - جلسة ٣٠/١/١٩٦٠) ... ..



(و) .

وكالة .

وقف .

---

وصية : ( م . ح ك م " ح ي و ب الت د ل ي ل " " الق ص و ر " " م ا ل ا ي ع د ك ذ ل ك " " م ث ا ل  
ف ي ب ي ع " ) .



رقم القاعدة	رقم الصفحة
	( و )
	وقف
	١ — قسمته :
	تفريق المشرع في الحكم — عند طلب قسمة أعيان الوقف — بين حالة ما إذا كانت غلة العين معلومة وقت الاشهاد وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت . لكل حكمها . تبيان الم ٣٦ الق ٤٨/٤٦ حكم كل منهما .
	تقدم الطالبة لمحكمة الاستئناف بطالب إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فوز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها . رفض الاستجابة إليه بمقولة أن الاستئناف من فوز حصة الخيرات فقط . غير سليم . على المحكمة الاستئنافية مواجهة هذا الوضع بما يقتضيه بتكليف الخبير إعادة تقسيم الأطيان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات . علة ذلك .
	انقضاء المصاحبة في النعي على الحكم عدم إنصاحه عن وجهة نظره في خلاف قام حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية إذا كان الخبير قد قدر ريع الفدان من الأطيان الموقوفة وقت الاشهاد بانباع أساس لا يتأثر فيه مقداره بما ثار من خلاف .
٣٩٥	٤٨ ( الطعن رقم ٢٧/٣٦ ق أسوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ )

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٣ - النظر عليه : "أجر النظر" :
		إقامة الناظر الموقت هي نوع من العزل — بالنسبة للناظر القديم — وهي في ذات الوقت إقامة للناظر الآخر وإن كان العزل والإقامة موقتين .
		الناظر الموقت هو الذي تناط به إدارة أحيان الوقف وفقاً للم ٥٣ الق ٤٦/٤٨ .
		إقامة حارس قضائي على الوقف من نتائجها أن يصبح الحارس بمثابة ناظر موقت . هو صاحب الصفة في تمثيله . لا يتحدث في شئون إدارته سواء .
		انحسار وظيفة الناظر عنه في الفترة التي تكون أحيان الوقف في يد ناظر موقت ثم حارس قضائي . لا يتحقق فيه موجب المطالبة بأجر النظر .
		إلغاء قرار الإقامة وإنهاء الحراسة ليس من شأنه اعتبار الناظر قائماً بوظيفته . القول بأنه طلب إقامة الحارس الموقت والحارس القضائي كان من فعل الخصوم وكيدهم لا يعتبر أساساً قانونياً للمطالبة .
٤٨٩	٧٧	(الطعن رقم ٢٨/٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..
		٣ - شرط الواقف :
		مؤدى نص الم ٣٢ من الق ٤٦/٤٨ أن انتقال نصيب الأصل لفرعه وصرفه ، استحققه أو كان يستحقه لهذا الفرع منوط بأن يكون تمت وقف على الذرية مرتب الطبقات مما يتعين منه أن تكون الطبقات من الذرية ( أى بينها توالد وتناسل ) وأن تكون جميعها موقفاً عليها وأن يكون الفرع موقفاً عليه مثل الأصل وأن يكون تالياً له في استحقاق ما وقف عليه بحيث لا يحجب عنه تناول هذا الاستحقاق إلا وجود هذا الأصل .
		مثال لشرط غير متحقق فيه هذه الشروط :



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٦٠	٧٣	<p>تفسير محكمة الاستئناف الشرط المتنازع على تفسيره بأن نصيب المقيم ينتقل إلى إخوته وأخواته الموجودين على قيد الحياة عند وفاته دون من ماتوا قبله . التزامها في تفسيره ما تقتضيه الم ١٠ الق ٤٦/٤٨ من استظهار المعنى الذى أرادته الواقف مستعينة فى ذلك بعبارات الشرط ويجموع ما ورد فى كتاب الوقف . تبيانها سندها فى الاستخلاص . مطابقة حكمها فى خصوص تفسير الشرط المتنازع عليه لما هو مقرر فى مذهب الحنفية " ولا يعرف فيه خلاف " . النعى عليها بالخطأ فى تفسير شرط الواقف ومخالفتها بمنهجها فى التفسير ما يقضى به الواقع فى شأن كتاب الوقف ويفيده مدلول عبارة الشرط ويقرره الفقه ويقضى به نص الم ١٠ الق ٤٦/٤٨ . على غير أساس .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧/٤٤ ق احوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٢) ...</p>
<p style="text-align: center;"><b>وكالة</b></p>		
<p style="text-align: center;"><b>آثار الوكالة :</b></p>		
<p style="text-align: center;"><b>علاقة الموكل والوكيل بالغير :</b></p>		
<p style="text-align: center;"><b>"حالة تجاوز الوكيل حدود الوكالة"</b></p>		
<p>خروج الوكيل عن حدود وكالته فى تعاقد سابق لا يلزم منه اعتبار تصرف آخر لاحق من الوكيل نافذا فى حق الموكل . مادام أنه صادر خارج حدود الوكالة . لا ينفذ فى حقه إلا بأجازة ذات التصرف .</p>		

رقم المادة	رقم القاعدة	
		<p>صدور عقد بيع للطاعنين من وكيل عن المالك للأطيان  المبيعة . لا يتأتى معه في هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب  محيح . تعين أعمال ما تقضى به الأحكام الخاصة بالنيابة في  التعاقد وبأثار الوكالة . على الوكيل تنفيذ الوكالة دون مجاوزة  حدودها . نروجه عنها وإبرامه لعقد باسم الأصيل . ما ينشأ  منه من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصيل إلا إذا أجازته .  (اللمن رقم ٣٧٤/٢٥ ق — مجلة ١٢/٥/١٩٦٠) ... ..</p>
٣٩٠	٦٠	

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " فرع دار القضاء العالي " في يوم الاثنين ٢٠ من جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ( ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ) م

مدير  
مهندس

جمال الدين طنطاوى

## تصويب

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
الق ١٩٥٥/٢٢١	الق ١٩٥٥/١٢٢	٢٢٤١٩٦٨	٢٩٠
إلغاءه	إلغاءه	٨	٣٢٧
لم يظهر	لم يظهر	٩	٣٧١
يتم	يتم	١٩	٣٧٧
سنتي ١٩٣١-١٩٣٢	سنتي ١٩٣١-١٩٣٢	١	٣٨١
فرصة	فرصته	٤	٣٨٢
الخير	للخير	٣	٤١٣
وما يعتبر	وما يعتبر	١٩	٤٢١
الرجوع إلى	الرجوع إلا	٣	٤٢٢
المطعون فيه	المطعون	٥	٧ (فهرس)
رقم الصفحة ٤٦٠	رقم الصفحة ٤٦	٨	٢٢ ( » )
رقم الصفحة ٤٢١	رقم الصفحة ٢٤١	٨	٤١ ( » )
رقم القاعدة ٥٩	رقم القاعدة ٥٥	٦	٤٢ ( » )
رقم الصفحة ٣٨٣	رقم الصفحة ٣٥٩	٥	٥١ ( » )
تنحيا من المحكمة	تنحيا عن المحكمة	٨	٨٧ ( » )
بأنحطاً	الخطأ		







الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةُ

الأحكام الصادرة من الرئاسة العامة  
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الحادية عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦١



**الأحكام الصادرة  
من  
محكمة التنازع  
والهيئة العامة  
للأموال المدنية والتجارية**

**جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠**

برئاسة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد زنتفراني سالم ، وعادل يوسف ، وعبد الحسيب عدي ، وعبد السلام بابع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

( ١٢ )

**الطلب رقم ٢٨ سنة ٢٧ ق رجال القضاء "هيئة عامة" :**

( أ ) قضية " إجراءات الطعن " .

مبعاد الطعن بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة ٣٠ يوما من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية . الم ٢٣ نظام قضاء ، ٣٧٩ ، ٤٢٨ مرافعات .

( ب ) قضية " أقدمية " .

رئاسة دوائر محاكم الاستئناف ليست درجة من درجات القضاء إنما تسند إلى المستشارين الذين يبلغ مرتبهم ١٥٠٠ جنيه أو ١٤٠٠ جنيه سنويا . أساس الاسناد هو الاختيار مع مراعاة الأقدمية على الوجه المبين بالم ٢٤ من قانون استقلال القضاء . من يختار لرئاسة هذه الدوائر أو يترك يبقى منظما في أقدميته المقررة له بالمرسوم أو القرار الصادر

بتعريضه .

١- أوجبت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة . ولما كانت المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات قد أوجبتا أن يكون ميعاد الطعن بالنقض ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه وكان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقوم مقام الاعلان ، وكان الطالب لم يقرر بالطعن في القرار الصادر بتعيينه مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة فان أقدميته بين مستشاري محاكم الاستئناف تعتبر أنها قد استقرت على الوضع المبين بالقرار

٢- رؤساء دوائر محاكم الاستئناف كانوا يشغلون في ظل المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار نظام القضاء درجة قضائية هي درجة وكيل محكمة استئناف ، فلما أن عدل هذا النص بالقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ وعدل نص المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ لم تعد رئاسة هذه الدوائر درجة من درجات القضاء وإنما أسندت إلى المستشارين الذي يبلغ مرتبهم ١٥٠٠ جنيه أو ١٤٠٠ جنيه سنويا . وأساس الاسناد هو الاختيار مع مراعاة الأقدمية على الوجه المبين بالمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء . ومن يقع عليه الاختيار لرئاسة إحدى الدوائر وكذا من يترك يبقى منتظما في أقدميته المقررة له بالمرسوم أو القرار الصادر بتعيينه ولا أثر للاختيار أو الترك على هذه الأقدمية وبالتالي يكون من المستساغ إعمالا للنصوص المتقدمة أن يعود رئيس إحدى الدوائر بمحكمة استئناف أسيوط أو المنصورة أو طنطا في حركة تالية ليضطلع بعمله كمستشار بإحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة في أقدميته المقررة له .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ قرر الأستاذ ... .. المستشار بالطعن بطريق النقض في القرار الصادر من رئيس الجمهورية في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٦٨ الصادر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٧



بتعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم — وذلك فيما تضمنه هذا القرار من نقله رئيسا لاحدى دوائر محكمة استئناف المنصورة ووضعه فى الأقدمية تاليا للآساتذة المستشارين ... .. و ... .. والذين اختيروا فى القرار المطعون فيه رؤساء دوائر لأول مرة. طالبا إلغاء القرار المذكور فى هذا الخصوص مع أحقيته فى اعتبار أقدميته سابقة على زملاء الثلاثة سالفى الذكر وما يترتب على ذلك من آثار حالية ومستقبلية وإلزام وزارة العدل بالمصروفات وذلك لما ينطوى عليه القرار المطعون فيه فى هذا الصدد من مخالفة للقانون ومن الانحراف فى استعمال السلطة وقال الطاعن فى بيان ذلك ( أولا ) أنه إذ نقل من مجلس الدولة تنفيذا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيم مجلس الدولة إلى وظيفة مستشار بمحكمة استئناف القاهرة كان يجب الاحتفاظ له بأقدميته فى وظيفة مستشار اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ تاريخ ترقيته إلى هذه الوظيفة فى مجلس الدولة سابقا فى ذلك زملاءه الثلاثة سالفى الذكر وزملاء رابعا لاحقا لهم هو الأستاذ ... .. إذ أنهم لم يرقوا إلى وظيفة مستشار إلا فى يناير سنة ١٩٥٣. كذلك أيضا فإن أقدميته وقت اشتغاله بالقضاء وقبل أن ينقل إلى مجلس الدولة نائبا أول كانت سابقة على زملائه الأربعة سالفى الذكر ذلك أنه رقى فى أغسطس سنة ١٩٤٨ إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" بتعيينه سكرتيرا فنيا لوزير العدل وكان زملاؤه الأربعة لا زالوا قضاة من الدرجة الأولى ثم انتقل الطاعن فقال إنه بالرغم من أسبقية هؤلاء الزملاء فى الترقية إلى درجة وكيل محكمة وفى الترقية إلى درجة مستشار فانه عندما عين مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ تنفيذا للقانون ١٦٢ سنة ١٩٥٥ قد حددت أقدميته بعد السيد المستشار ... .. وكان هذا التحديد مخالفا للقانون ( ثانيا ) إن هذه المخالفة قد صححتها وزارة العدل عندما عينته فى الحركة القضائية الصادرة فى أغسطس سنة ١٩٥٦ رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦. وقد تخطى بذلك زملاءه الأربعة سالفى الذكر. ولكن الوزارة عادت بعد ذلك وعينت بموجب القرار المطعون فيه كلا من زملائه السادة المستشارين ... .. و ... .. رؤساء دوائر بمحكمة استئناف المنصورة ونقلته هو رئيس دائرة بتلك المحكمة تاليا لهم وأهدرت أقدميته التى ثبتت واستقرت بشكل نهائى منذ حركة أغسطس سنة ١٩٥٦

دون أن يعترض عليها أحد من زملائه . ولذا طلب إلغاء القرار المذكور في هذا الخصوص . وردت وزارة العدل على هذا الطلب بمذكرة طلبت فيها رفض الطعن مع الزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقالت تأييدا لذلك إنه عندما عرض على مجلس القضاء الأعلى في أغسطس سنة ١٩٤٨ مشروع الحركة القضائية الصادر بها مرسوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٨ والتي رشح فيها الطاعن سكرتيرا فنيا لوزير العدل بدرجة وكيل محكمة من الفئة "ب" قرر المجلس بمجلسه المنعقدة في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ "أن يراعى فيما يختص بحضرة ... أن لا يسبق عند عودته إلى القضاء حضرتي ... .. و ... لتقدمهما عليه في ترتيب الأقدمية وأحقيةهما للترقية خصوصا وقد حل دورهما " . وأن الطاعن عين بعد ذلك نائبا أول بمجلس الدولة ثم مستشارا بالمجلس في أول أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأنه لمناسبة صدور القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة لم يعد تعيين الطاعن مستشارا بالمجلس ورشح مستشارا بحاكم الاستئناف طبقا للمادة ٧٧ من ذلك القانون وهي الوظيفة المماثلة لوظيفته . وتطبيقا للقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء صدر قرار مجلس الوزراء في ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ بتعيين الطاعن مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ ... مباشرة ثم اختيار الطاعن بعد ذلك في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٦ رئيس دائرة بمحكمة استئناف أسيوط اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ تطبيقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ معدلة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٥ وذلك لبلوغ مرتبه ١٥٠٠ جنيه في السنة من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ واستطردت الوزارة قائلة إن رئاسة الدوائر ليست وظيفة لها درجة معينة وقد خلا كادر رجال القضاء من النص عليها . وأن أقدمية الطاعن قد حددت بالقرار الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ وأنه لم يطعن على هذا القرار في خصوص تحديد أقدميته فأصبحت أقدميته بمنأى عن أي طعن . ولا عبرة بتعيينه رئيسا لإحدى الدوائر بمحكمة استئناف أسيوط لأن مرد ذلك كان مجرد الاختيار الذي قرره المادة ٢٤ معدلة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٥ وهذا الاختيار لا يمس ترتيب أقدمية مستشاري محاكم الاستئناف . وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وقالت تأييدا لذلك إن ما ينعاه الطاعن من خطأ إذ وضع في الأقدمية بعد المستشار ... .. عندما عين مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة

غير سديد فضلا عن أنه لم يطعن عليه في الميعاد القانوني ذلك أن أقدمية الطاعن قد استقرت بالقرار الصادر بتعيينه في ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ دون أن يطعن عليه . وقد حددت أقدميته طبقا للفقرة السابعة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ — أما ما يتمسك به الطاعن من سبقه لزملائه في رئاسة الدوائر فإنه لا يكسبه حقا لأن رئاسة الدوائر ليست بدرجة من درجات القضاء ومرجعها الاختيار الذي لا يغير في شيء من ترتيب أقدمية المستشارين بحاكم الاستئناف .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن في السبب الأول مردود بأن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد أوجبت اتباع القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة . ولما كانت المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات قد أوجبتا أن يكون ميعاد الطعن بالنقض ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه وكان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان ولم يقرر الطاعن بالطعن في القرار الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ بتعيينه مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة فإن أقدميته بين مستشاري محاكم الاستئناف تعتبر أنها قد استقرت على الوضع المبين بالقرار .

ومن حيث أن ما ينعاه الطاعن في السبب الثاني مردود ذلك إن المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ باصدار نظام القضاء كانت تنص على أن يكون لكل من محاكم الاستئناف وكلاء بقدر عدد الدوائر وقد عدلت هذه المادة بالقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ وجرى تعديلها على أن " يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط وتؤلف كل منها من رئيس ووكيل وعدد كاف من المستشارين " . وقد نصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ على أن " يكون نقل مستشاري محاكم استئناف الاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط إلى محكمة استئناف القاهرة تبعا لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة استئناف أسيوط إلى محكمة استئناف المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الاسكندرية ومع ذلك يجوز بقاء المستشار في محكمة بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء — على أن يكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستئناف من المستشارين الذين يبلغ



مرتبتهم ١٥٠٠ جنيه ثم ١٤٠٠ جنيه وأن يبدأ بالفئة الأولى فالثانية وأن يراعى في الاختيار وضع الأحداث من كل فئة في غير محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية طبقا للترتيب المشار إليه بالفقرة السابقة وأن يكون اختيار رؤساء الدوائر بالمحكمتين الأخيرتين على أساس الأقدمية فيما بينهم . وقورت المادة ١١ من قانون استقلال القضاء أنه قد ” حددت مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون “ وهذا الجدول قد عين درجات رجال القضاء وليس من بينها درجة ” رئيس دائرة “ — ومؤدى هذه النصوص أن رؤساء دوائر محاكم الاستئناف كانوا يشغلون في ظل المادة الثالثة من قانون نظام القضاء درجة قضائية هي درجة وكيل محكمة استئناف . فلما أن عدل هذا النص بالقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ وعدل نص المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء بالقانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ لم تعد رئاسة هذه الدوائر درجة من درجات القضاء وإنما أسندت إلى المستشارين الذين يبلغ مرتبتهم ١٥٠٠ جنيه أو ١٤٠٠ جنيه سنويا . وأساس الاسناد هو الاختيار مع مراعاة الأقدمية على الوجه المبين بالمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء . ومن يقع عليه الاختيار لرئاسة إحدى الدوائر وكذا من يترك يبقى منتظما في أقدميته المقررة له بالمرسوم أو القرار الصادر بتعيينه ولا أثر للاختيار أو للترك على هذه الأقدمية وبالتالي يكون من المستساغ إعمالا للنصوص المتقدمة أن يعود رئيس إحدى الدوائر بمحكمة استئناف أسيوط أو المنصورة أو طنطا في حركة تالية ليضطلع بعمله كمستشار بإحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة في أقدميته المقررة له . ولما كان ذلك وكان الطاعن قد عين في ١١ من مايو سنة ١٩٥٥ مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة تاليا للسيد المستشار ... .. الذى يسبقه في الأقدمية زملاؤه المستشارون ... .. و ... .. اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ يعتبر غير ذى أثر على أقدميته التى استقرت منذ قرار تعيينه . ولا يغير من ذلك فى شيء أن يكون الطاعن قد عين رئيس دائرة قبل زملائه سالفى الذكر . ذلك أنه إذ وقع عليه الاختيار كان مرتبه قد بلغ ١٥٠٠ جنيه سنويا وقت تنفيذ القرار فى حين أن زملاءه لم يكونوا قد بلغوا هذا القدر من المرتب . وهذا الفارق المالى الذى دنا الى اختياره رئيس دائرة قبل زملائه لم يكن موضع اعتبار عند تعيينه مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة . ومن ثم يتعين رفض الطلب .



## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد فؤاد جابر ،  
ومحمد زعفراني سالم ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج  
يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

( ١٣ )

الطلب رقم ٦ سنة ٣٠ ق / ٣٠١ سنة ١٩٦٠ أساس (دعوى  
مذهبية) "هيئة عامة":

(١) اختصاص "اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض"

مؤدى نص الم ٢١ من قانون السلطة القضائية أن الطلب الذى يقدم إلى هذه الهيئة  
بوصفها محكمة تنازع أو محكمة طعن وإن كان لا يستوجب فى شأن الاختصاص صدور  
حكم نهائى من إحدى المحاكم الروحية أو المذهبية إلا أنه يجب أن تكون هناك دعوى مقامة  
بخصومة أمام محكمة روحية أو مذهبية يطلب منها حكم قضائى ملزم لأطرافها  
أو مدعى فيها أثناء الدعوى بعدم الاختصاص .

(ب) اختصاص "اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض".  
دعوى "شروط قبول الدعوى".

تعلق الصفة فى الدعوى بأصول المحاكمة . لا محل لاثارتها فى طلب مقدم بشأن مخالفة حكم  
روحي لقواعد الأصول مادام لم يصدر بعد حكم فى الدعوى حتى ينظر فى مخالفته لهذه الأصول .

١ - تنص المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية على أنه "تختص الهيئة العامة  
للمواد المدنية بمحكمة النقض . بالفصل فى ... .. كما تختص بالفصل فى الادعاء  
الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم ولو قطعياً بشأن عدم اختصاص محكمة  
مذهبية أو روحية لرؤية الدعوى وفى مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية  
أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفى قابليتها للتنفيذ ، ومؤدى هذا النص أن  
الطلب الذى يقدم إلى هذه الهيئة بوصفها محكمة تنازع أو محكمة طعن وإن كان  
لا يستوجب فى شأن الاختصاص صدور حكم نهائى من إحدى المحاكم الروحية

أو المذهبية إلا أنه يجب أن تكون هناك دعوى مقامة بنخصومة أمام محكمة روحية أو مذهبية يطلب منها حسمها بحكم قضائي ملزم لأطرافها أو مدعى فيها أثناء الدعوى بعدم الاختصاص، فإذا كانت الدعوى المقامة من الطاعنتين أمام المحكمة الروحية البدائية الأرثوذكسية بمحضر لم يحصل أثناء نظرها إدعاء بعدم الاختصاص ولم يصدر فيها حكم بعد، وكان الطلب المقدم من المطعون عليها أمام المحكمة البدائية الروحية الأرثوذكسية حاجا - عكار لم يخرج عن كونه طلب إثبات زواج وتسجيله - وإن أخذ شكل الدعوى والحكم - فهو ليس حجة على الطاعنتين فإن الطلب المقدم إلى هذه الهيئة يكون غير مقبول .

٢ - الصفة في الدعوى مسألة تتعلق بأصول المحاكمة فلا محل لاثارتها ما دام لم يصدر بعد حكم في الدعوى حتى ينظر في مخالفته لهذه الأصول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب حسب ما يبين من أوراقه - تتحصل في أنه في ١٩٥٧/١٠/١ سجلت وفاة ابراهيم يعقوب يوسف بموجب صك رقم ٨٣١ أنه عزب وأن الوفاة حصلت بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٩ وفي ١٩٥٧/١٠/١٤ تقدمت المطعون عليها إلى ضابط الأحوال المدنية بمحضر طالبة تسجيل زواجها بالمتوفى المذكور استنادا إلى وقوعات زواج محررة في ١٣ تشرين الأول لسنة ١٩٥٧ ورد فيها البيانات الخاصة بكل الزوجين وحصول الزواج في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٩ وفي ذيلها العبارة الآتية: "نصادق على صحة هذا الزواج الذي تم فعلا بين الزوجين بمعرفتي في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٩" "وأن الزواج لم يزل قائما بينهما حسب الأصول المسيحية الأرثوذكسية ولأجل اتمام تسجيله حسب الأصول جرى تصديقه موقعا بامضائي" وفي أسفل هذه العبارة توقيع لأحد الكهنة لاروم الأرثوذكس في حص الخوري يوسف نعمه ومصدق على هذا الامضاء من مطران حص في ١٩٥٧/١٠/١٣ وفي ١٩٥٧/١٠/١٤ سجل ضابط الأحوال المدنية بمحضر صك

الزواج برقم ١٧٥٦ ثم كتب إلى مطران حمص يستعلم منه عما إذا كان هذا الزواج قد دون في المطرانية فأجاب في ١٠/٢٦/١٩٥٧ بأنه لم يجد هذا الزواج مدونا في السجل المختص بعقود الزواج فكتب إليه الضابط يسأله عما إذا كان الخوري يوسف نعمه قد منح إذنا من المطران بعقد الإكليل فأجابه بأن الخوري يوسف نعمه يقول إنه عقد الزواج يوم كان كاهنا في قرية الحريب التابعة لمطرانية عكار قبل أن ينتقل المطران إلى أبرشية حمص وأنه صادق على إمضاء الكاهن لا على صحة شهادته ولما رجع إلى السجل لم يجد الزواج مقيدا فيه . ولما عرض أمر هذا القيد على محكمة استئناف حمص قضت في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ بفسخ الحكم المستأنف وشطب الزواج المسجل على قيد المتوفى إبراهيم يعقوب يوسف المقيد على أنه رقم ١٤ باب السباع المتضمن زواجه من المستأنف عليا واعتبار صك الزواج ملغيا وورد في أسبابه أن طلب القيد لم يقدم في المهلة القانونية وأنه كان على ضابط الأحوال المدنية أن لا يجري التسجيل بعد انقضاء المدة إلا بموجب حكم صادر من القاضي المختص الذي يصدر حكمه بعد ثبوت الطلاق أو الزواج من قبل المحكمة الشرعية أو الروحية أو المذهبية المختصة وفي ١٨/١٠/١٩٥٧ تقدمت الطاعتان إلى المحكمة الروحية البدائية الأرثوذكسية بحص باستدعاء قالت فيه إن ابن شقيقتيما إبراهيم يعقوب يوسف توفي في ٢٩ أيلول سنة ١٩٥٧ عزبا وادعت خادمة مريم غالب الطحان والمطعمون عليها ، أنها زوجته مستندة إلى شهادة محررة لها من الخوري يوسف نعمه أحد كهنة حمص محررة في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٥٧ وطلبتا دعوة المدعى عليها ومحامتها وإبطال الشهادة المعطاة لها من الخوري . وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى بحضور الطرفين قررت في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٥٧ إعلان ختام المحاكمة ولم تصدر بعد حكمها . وفي ٢٥/١٠/١٩٥٧ تقدمت مريم الطحان المطعمون عليها إلى مطران عكار طالبة إليه الحكم بتثبيت زواجها من إبراهيم يعقوب يوسف وتسجيله في سجل المطرانية وقد نظرت المحكمة البدائية الروحية الأرثوذكسية حلبا — عكار هذه الدعوى وبعد أن سمعت الشهود حكمت في ١/١١/١٩٥٧ بصحة الزواج وتسجيله في سجل المطرانية وقد تمت المحاكمة وسماع الشهود دون إعلان الطاعتين وفي ١٤/١/١٩٥٨ تقدمت الطاعتان إلى محكمة التمييز بدمشق بوصفها محكمة خلافت وطلبتا اعتبار الحكم الروحي الصادر



من محكمة عكار غير واجب التنفيذ لصدوره من سلطة غير مختصة . فقررت الهيئة في ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٥٨ رد التمييز شكلا لعدم أداء التأمين . فتقدمتا الى هذه الهيئة تطلبان الحكم باعتبار محكمة حمص الروحية هي المختصة بالنزاع واعتبار القرار الصادر من محكمة عكار صادرا من محكمة غير مختصة ووقف تنفيذه استنادا الى أن محكمة عكار لم تتبع أصول المحاكمة ولم تجمع بين الطرفين أثناء نظر النزاع وإلى أن محكمة حمص هي المختصة وقد توفي ابراهيم يوسف في دائرتها وزعم الخوري يوسف نعمه أنه أجرى الزواج بها باعتباره أحد كهنة الروم الأرثوذكس فيها . وإلى أن دعوى اثبات الزوجية يجب أن تقام على الزوج أو على ورثته بعد وفاته . ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطلب شكلا لسبق الحكم من محكمة التمييز برده ولأنه لم يقدم إلى الهيئة في الميعاد القانوني ولأن الطاعنتين لم تقدما ما يدل على وجود مصلحة لهما في الدعوى وبما ثبت حقهما في إرث المتوفى . وأن محكمة عكار هي المختصة بتمثيت زواجهما بالمتوفى لأنه كان يتبع أبرشية عكار روحيا فضلا عن أن الكاهن الذي أجرى العقد تابع لها وأنه ما كانت بحاجة إلى إعلان الطاعنتين أمام محكمة عكار لعدم ثبوت حقهما في الارث . وطلبت النيابة عدم قبول الطلب استنادا إلى أنه لم توجه خصومة الى الطاعنتين أمام محكمة عكار ولم تدفع المطعون عليها أمام محكمة حمص الروحية بعدم اختصاصها بنظر النزاع .

ومن حيث إن المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه " تختص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في ... .. كما تختص بالفصل في الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم ولو قطعيا بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية لرؤية الدعوى وفي مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتنفيذ "

وحيث إنه يبين من مطالعة الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة حمص أن المحكمة استدعت المطعون عليها وناقشتها عن موضوع زواجهما بالمتوفى فأجابت بأن الكاهن يوسف نعمه عقد الاكليل في حمص وأن المتوفى من طائفة البروتستانت وهي من طائفة السريان والكاهن من طائفة الروم الأرثوذكس فسألت الخوري يوسف نعمه وهو كاهن تابع لأبرشية عكار فأجاب بأنه أجرى



العقد لتصادف وجوده في حمص في ذلك الوقت وأن الزوج أخبره أنه من طائفة الروم الارثوذكس وأنه أخذ إذنا بالعقد من وكيل أبرشية حمص لعدم وجود مطران فيها في ذلك الوقت. وطلبت المطعون عليها رفض الدعوى ولم تدفع بعدم اختصاص محكمة حمص كما لم تدفع بعدم وجود صفة للمدعيتين في رفع الدعوى. ولا يوجد في الأوراق ما يدل على أن المحكمة حققت بقرار هذه الصفة. ويبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات عكار أنه لم توجه خصومة إلى الطاعنتين ولم تعلن بالدعوى ولم يصدر الحكم في مواجهتهما — لما كان ذلك وكان الطالب الذي تقدم الى هذه الهيئة بوصفها محكمة تنازع أو محكمة طعن وإن كان لا يستوجب في شأن الاختصاص صدور حكم نهائي من إحدى المحاكم الروحية أو المذهبية إلا أنه يجب أن تكون هناك دعوى مقامة بخصومة أمام محكمة روحية أو مذهبية يطلب منها حسم الخصومة بحكم قضائي ملزم لأطرافها أو مدعى فيها أثناء الدعوى بعدم الاختصاص، وكانت الدعوى المقامة أمام محكمة حمص لم يحصل أثناء نظرها إدهاء بعدم الاختصاص ولم يصدر فيها حكم بعد، وكان الطلب المقدم من المطعون عليها أمام محكمة عكار لم يخرج عن كونه طلب إثبات زواج وتسجيله وإن أخذ شكل الدعوى والحكم فهو ليس حجة على الطاعنتين. وكان لا محل لإثارة صفة الطاعنتين في الدعوى المقدمة منهما أمام محكمة حمص مادام أن هذه مسألة تتعلق بأصول المحاكمة ولم يصدر بعد في الدعوى حكم حتى ينظر في مخالفته لهذه الأصول. لما كان ما تقدم فإنه يتعين عدم قبول الطلب.

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمد فزاد جابر ،  
ومحمد عطية اسماعيل ، ومحمود محمد ابراهيم ، وحسن جرجي زهير يال ، ومحمد مختار توفيق العزبي  
المستشارين .

( ١٤ )

الطلب رقم ٣ سنة ٢٩ ق محكمة تنازع الاختصاص :

محكمة تنازع الاختصاص "شروط قبول الطلب" "الصفة والمصلحة" .

تأميم "تأميم شركة قناة السويس" . عمل "دائرة انطباق قانون عقد العمل" .

تقديم الطالب طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلاً لنقابة عمال هيئة قناة السويس .  
إناطة الت ٥٦/٢٨٥ الخاص بتأميم شركة قناة السويس لإدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة مستقلة  
ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة . نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية  
المستقلة وعلى إلغاء القانون ٥٢/٣١٩ في شأن نقابات العمال . مقتضى ذلك اعتبار نقابات عمال  
الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة ومها عمال هيئة قناة السويس منحلة انحلالاً نهائياً . حلول  
رابطة عمال هيئة قناة السويس بـ بـو سـعيد محلها بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ .  
مذايرتها لنقابة عمال شركة قناة السويس "سابقة" مغايرة تامة . لا صفة للطالب في التحدث عن عمال  
الهيئة بوصفه القابلي السابق . انتخابه رئيساً للجمعية الجديدة لا يعني أكثر من تمثله لشخصه . إقراره  
باتفَاء المصلحة . عدم قبول الطلب لزوال الصفة وانعدام المصلحة .

إذا كان الطالب قد قدم طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلاً  
لنقابة عمال هيئة قناة السويس ، وكان القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ الخاص  
بتأميم شركة قناة السويس قد أناط إدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة  
مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة ، وكان قانون  
العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه  
على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات  
الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على إلغاء القانون

رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ، فإن مقتضى أعمال هذه النصوص اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة — ومنها عمال هيئة قناة السويس — منحلة انحلالاً نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالفعل محلها جمعية سميت ”رابطة عمال هيئة قناة السويس ببور سعيد“ بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ — وهذه تغاير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس ”سابقاً“ مغايرة تامة ، وبذلك لم تعد للطالب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفه النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد أضحت بصدور قانوني التأمين والعمل الموحد المشار إليهما فردية لا جماعية — وكون الطالب قد انتخب رئيساً لهذه الجمعية الجديدة لا يعني أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب ولانعدام مصلحته فيه في محله ويتعين قبوله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير من السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب حاز شكه القانوني .

وحيث إن وقائع هذا الطلب — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن نزاعاً قام بين نقابة عمال شركة قناة السويس ببور سعيد والشركة العالمية لقناة السويس ”سابقاً“ بشأن عدم تنفيذ الشركة المذكورة النص الوارد في لائحة نظام العمل والذي يقضى باحتساب ١٠ ٪ من أجور العمال الذين يقتضى حضـورهم لمقر العمل ببور فؤاد عبر القنال بواسطة وسائل النقل المعدة لذلك وبشأن امتناع الشركة كذلك عن تطبيق نظام العمل اليومي الذي كان سارياً قبل تطبيق قرارات لجنة التوفيق الصادرة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ وقد انتهى هذا النزاع إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة وقيد أمامها برقم ١٣٧ سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قراراً يقضى بتقرير حق عمال الشركة العالمية لقناة السويس الذين يقيمون ببور سعيد وتكلفتهم الشركة العمل ببور فؤاد في بدل انتقال بواقع ١٠ ٪ من أجرهم اليومي العادي ليومية العمال

بأكملها كما رفضت الطلب الآخر الخاص بمواعيد العمل — فطعنت الشركة في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم ٢٩٠١ سنة ٨ ق وبنت طعنها على عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع ولمخالفة قرارها لأحكام القانون فدفعت النقابة بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعن لأن التقاضى بطريق التحكيم من أعمال القضاء لا من أعمال الإدارة. وبتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة القضاء الإداري برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها وفي الموضوع برفض الدعوى وإذا كانت الشركة قد طعنت على سبيل الاحتياط في قرار هيئة التحكيم المشار إليه أمام محكمة النقض بالطعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق متمسكة فيه بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع فضلا عن قصور أسباب القرار المطعون فيه وبتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قضت دائرة فحص الطعون بمحكمة النقض برفض الدفع المقدم من النقابة ومن النيابة العامة بعدم جواز الطعن كما قررت الدائرة المذكورة بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣١ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وهذه قضت بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧ بنقض القرار المطعون فيه وإحالة النزاع إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة — وبتاريخ ١٩٥٩/٣/١٩ قدم وكيل ممثل عمال النقابة عريضة إلى السيد رئيس محكمة تنازع الاختصاص طلب في ختامها عدم الاعتداد بالحكم الصادر من دائرة فحص الطعون برفض الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في قرار هيئة التحكيم رقم ١٣٧ سنة ١٩٥٣ وكذلك عدم الاعتداد بالحكم الصادر من الدائرة المدنية بمحكمة النقض في الطعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٧ في موضوع الطعن على القرار المشار إليه والتقاضى بنقضه وإحالة الدعوى إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وإلغاء ما ترتب على هذين الحكمين من آثار لأولية الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٥ في الطعن رقم ١٣٧ سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن الحاضر عن هيئة قناة السويس دفع كما دفعت النيابة العامة بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب بعد صدور القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس وإناطة إدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية واعتبار عمالها من العمال الذين لا يخضعون لأحكام قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ والذي تقضى نصوصه بتحلال تقابات



عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة انحلالاً نهائياً هذا فضلاً عن انعدام مصلحة الطالب الشخصية في هذا الطلب بإقراره بمحضر الجلسة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الطالب قدم طلبه بوصفه ممثلاً لنقابة عمال هيئة قناة السويس وكان القانون رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس قد أناط إدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة . وكان قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على إلغاء القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال فإن مقتضى أعمال هذه النصوص اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة — ومنها عمال هيئة قناة السويس — منحلة انحلالاً نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالفعل محلها جمعية سميت ”رابطة عمال هيئة قناة السويس ببور سعيد“ بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ وهذه تغاير في نشاطها وأغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس ”سابقاً“ مغايرة تامة وبذلك لم تعد للطالب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفه النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد أصبحت بصدد قانوني التأميم والعمل الموحد المشار إليهما فردية لجمعية وكون الطالب قد انتخب رئيساً لهذه الجمعية الجديدة كالثابت بمحضر جلستها الرقيم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ والمقدم منه بملف الطلب لا يعني أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر الطالب نفسه بمحضر جلسة اليوم أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً لعدم انطباق النص الوارد بلائحة نظام العمل الخاص بتبديل الانتقال عليه ومن ثم يتعين قبول الدفع بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب ولإنعدام مصلحته فيه .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد مصطفى فضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد فتواد جابر ،  
ومحمد زعفراني سالم ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدوي ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ،  
وفرج يوسف ، وحسن خالد ، واحمد زكي محمد المستشارين .

( ١٥ )

الطلب رقم ٣ سنة ٣٠ ق / ٤٤٩ سنة ٥٩ ق ( دعوى مذهبية )  
”هيئة عامة“ :

( أ ) اختصاص ” اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض “ .

ليس في المواد ١٧ / ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية ما يوجب  
تقديم الطلب إليها في وقت معين .

( ب ) اختصاص ” اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض “  
” النزاع السلي والايجابي ومخالفة قواعد الأصول والقانون “ .

عدم قصر اختصاصها في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلي أو الإيجابي .  
في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالأقليم الشمالي . لها ولاية الفصل  
في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون . ممارستها لهذه  
الولاية بوصفها جهة طعن لا محكمة تنازع .

( ج ) اختصاص ” اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض “  
” نظر الطعن “ ” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . نقض  
” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . دعوى ” المسائل التي تعترض  
سير الخصومة “ ” وقف الخصومة “ .

تفيد الهيئة العامة للمواد المدنية بوصفها محكمة نقض منعقدة بهيئة عامة في نظر الطعون  
المقدمة لها بقواعد قانون المرافعات في بيان ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز . عدم  
تضمن قانون السلطة أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة .

عدم جواز الطعن استقلالا في الحكم برفض وقف الدعوى . الم ٢٢٠ أصول محاكمات

و ٣٧٨ مرافعات .

١ — ليس في المواد ١٧ فقرة ثانية ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ما يوجب تقديم الطلب إلى الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض في وقت معين .

٢ — تنص المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض تختص بالفصل في الأمور التالية : ( ١ ) في الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم ولو قطعيا بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية ، أو روحية برؤية الدعوى ( ٢ ) في مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتنفيذ . ومفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلبي أو الإيجابي في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالأقاليم الشمل بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون ، وهي إذ تمارس هذه الولاية إنما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع .

٣ — تتقيد الهيئة العامة للمواد المدنية بوصفها محكمة تقض منعقدة بهيئة عامة في نظر الطعون المقدمة لها بالقواعد التي وضعها قانون المرافعات في بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز ، ولما كان قانون السلطة القضائية لم يتضمن أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة ، وكان الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلا أو بعضا وإنما صدر برفض وقف السير في الدعوى في منازعة أثرت في شأن صحة تشكيل المحكمة التي أصدرته مع التسليم باختصاصها — وهو ان انحسمت به الخصومة في شأن التشكيل إلا أن الخصومة الأصلية ما زالت قائمة مترددة بين الطرفين — فانه لا يقبل الطعن استقلالا وفقا لنص المادتين ٢٢٠ من قانون أصول المحاكمات ، ٣٧٨ من قانون المرافعات التي لم تستثن من الأحكام القطعية التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا إلا الحكم بوقف الدعوى الأمر الذي يفيد مريان المبدأ العام الذي تترره المادتان على الحكم برفض وقف الدعوى إذ فضلا عن أن ذلك هو مدلول النص فهو يتفق مع حكمه التثريعية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٠ أمام محكمة البداية للروم الارثوذكس يطلب فسخ زواجه من الطاعنة والحكم له بحضانة طفلهما واعتبارها ناشرة تأسيسا على أنها رفضت الإقامة في المسكن الشرعي الذي أعده لها وقد مضت مدة الهجر التي قضت بها المحكمة في ٩/١٠/١٩٥٧ لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٥٧ حتى آخر كانون الثاني سنة ١٩٥٨ — وأقامت الطاعنة أمام نفس المحكمة الدعوى على المطعون عليه وطلبت الحكم لها بنفقة مائة ليرة سورية شهريا وألف ليرة سورية على سبيل التعويض تأسيسا على إخلاله بواجباته الزوجية وبعد أن استتمت المحكمة إلى أقوال الطرفين وشهود الزوج دفعت الزوجة بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٩ ببطلان تشكيل المحكمة استنادا إلى أنها مشكلة من قاض فرد في حين أن القانون يستوجب تشكيلها من ثلاثة قضاة وطلبت وقف السير في الدعوى واعتبار كل قرار يصدر عنها باطلا لمخالفته للنظام العام وتسليم الطفل لها ، وفي ١٨ تموز سنة ١٩٥٩ أصدرت المحكمة قرارا بأن تشكيلها من قاض فرد هو تشكيل قانوني وباستمرار نظر الدعوى . وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٩ أودعت الطاعنة قلم كتاب محكمة المتقض عريضة تتضمن الطعن في هذا الحكم وطلبت من الهيئة العامة للمواد المدنية القضاء ببطلان تشكيل المحكمة التي أصدرته وعدم قابليته للتنفيذ واعتبار ما تبعه من قرارات وأجراءات باطلا ، فدفع المطعون عليه بعدم قبول الطلب شكلا استنادا إلى أنه رفع بعد الميعاد المحدد للتقرير بالطعن وطلب في الموضوع رفض الطلب استنادا إلى أن تشكيل المحكمة صحيح .

وحيث إن طلب الطاعنة قدم للهيئة العامة وفقا للمواد ١٧/٢ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من قانون ٥٦ سنة ١٩٥٩ وليس في هذه المواد ما يوجب تقديم الطلب في وقت معين ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله .



وحيث إن النيابة العامة طلبت عدم قبول الطعن تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه يخالفته لقواعد الأصول والقانون وإنما صدر في شأن صحة تشكيل المحكمة وهو حكم غير منه للخصومة كلا أو بعضا فلا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا للمادة ٢٢٠ من قانون أصول المحاكمات المطابقة للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ تنص على أن الهيئة العامة تختص بالفصل في الأمور التالية : ١ - في الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية برؤية الدعوى - ٢ - في مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتنفيذ . ومفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلبى أو الإيجابى في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالاقليم الشمالى بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون ، وهى إذ تمارس هذه الولاية إنما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع . لما كان ذلك وكانت هذه الهيئة بوصفها محكمة نقض منعقدة بهيئة عامة تتقيد في نظر الطعون المقدمة لها بالقواعد التى وضعها قانون المرافعات في بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز ، وكان قانون السلطة القضائية لم يتضمن أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة كما فعل في شأن كيفية تقديم الطلب . وكان الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلا أو بعضا وإنما صدر برفض وقف السير في الدعوى في منازعة أثبتت في شأن صحة تشكيل المحكمة التى أصدرته مع التسليم باختصاصها ، وهو إن انحسرت به الخصومة في شأن التشكيل إلا أن الخصومة الأصلية ما زالت قائمة مترددة بين الطرفين فهو لا يقبل الطعن استقلالا وفقا لنص المادتين ٢٢٠ من قانون أصول المحاكمات و ٣٧٨ من قانون المرافعات التى لم تستثن من الأحكام القطعية التى لا يجوز الطعن فيها استقلالا إلا الحكم بوقف الدعوى الأمر الذى يفيد سريان المبدأ العام الذى تقرره المادتان على الحكم برفض وقف الدعوى إذ فضلا عن أن ذلك هو مدلول النص فهو يتفق مع حكمته التشريعية ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير جائز القبول .

الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة المدنية

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٨)

الطعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٥ القضائية :

عمل . نقابات ” نقابة الصحفيين ” ” لائحة العمل الصحفي ”

صدورها تنفيذا للقرارات ١٠/١٤ . بقاؤها منتجة لأحكامها ما بقي القانون الذي أنشأها أو ما بقيت هي بالنص على نفاذها بعد إلغائه . إلغاء القرار ٥٥/١٨٥ للقرارات ١٠/١٤ دون أن يمسها هذا الإلغاء . الم ١٧/١ من القرار ٥٥/١٨٥ المعدلة بالقرارات ٥٨/٢١٦ أكدت هذا الوضع وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . إهدار الحكم للائحة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردي بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة — استنادا إلى أنها إن كانت تشريعا فقد نسخها قانون عقد العمل الفردي وإن كانت عقد عمل مشترك فقد فقدت مدلولها وزالت صفتها التعاقدية بصدور القرار ٥٠/٩٧ وبعدم تسجيلها طبقا لأحكامه . خطأ في القانون .

لائحة العمل الصحفي إنما صدرت لتنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين فتظل نافذة منتجة لأحكامها ما بقي القانون الذي أنشأها أو ما بقيت هي بالنص على نفاذها بعد إلغائه — وقد استمر هذا القانون قائما إلى أن ألغى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ دون أن يمس هذا الإلغاء ما ترتبت للصحفيين بمقتضاه أو بمقتضى اللوائح التي صدرت تنفيذا له من حقوق وامتيازات قبل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٤

من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥، ثم جاء القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ فأكد هذا الوضع واستظهره في عبارة جلية محكمة حين عدل هذه الفقرة واستبدل بها نصا جديدا يقضى بالابقاء على جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ الممثلة في المقيدين بجدول التقابة وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . ومؤدى ذلك أن هذه اللائحة بقيت واستمرت نافذة متبعة لأحكامها رغم إلغاء القانون الذي صدرت تنفيذا له — فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرحها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأنزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة — إستنادا إلى القول بأنها إن كانت تشريعا فقد نسخها قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وإن كانت عقد عمل مشترك فقد فقدت مدلولها هذا وزالت صفتها التعاقدية بصدد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ وبعدم تسجيلها طبقا لأحكامه — فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٤٧ لسنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليه بصفته مديرا لشركة دار الهلال بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٤٧٤ جنيها والمصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة . وفى ٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٦٠٣ جنيها والمصاريف المناسبة ومبلغ ٦٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل دون كفالة وألزمت المدعى بباقي مصاريف دعواه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وقد استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا الحكم بقبول استئنافه



شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع له مبلغ ٦٧٤ جنيهًا منه ١٠٠٥ جنيهًا مكافأة مدة الخدمة بواقع شهر عن كل سنة و ٣٣٥ جنيهًا مقابل الأجازات و ١٣٤ جنيهًا مقابل مهلة الإنذار بالفسخ و ٥٠٠٠ جنيهًا مقابل تعويض عن الفصل التعسفي مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ٧٣٨ لسنة ٧١ ق . كما استأنفه المطعون عليه طالبًا الحكم بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وقيد استئنافه برقم ٩١٠ لسنة ٧١ ق . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة حضوريا بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المرفوعة من السيد / عبده خليل بجميع أجزائها وألزمته بالمصروفات عن الدرجتين وكذلك مصاريف الاستئناف المرفوع من السيد / أميل زيدان ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وفي جلسة المرافعة وطلبت نقض الحكم في خصوص السبب الأول .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه أخضع مكافأة مدة خدمة الطاعن لقانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم يطبق في شأنها أحكام لائحة العمل الصحفى الصادرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ تنفيذا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين بينما هذه اللائحة ما زالت قائمة وهى القانون الواجب التطبيق فى تحديد علاقته بالمطعون عليه .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن لائحة العمل الصحفى إنما صدرت تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة الصحفيين فتظل نافذة منتجة لأحكامها ما بقى القانون الذى أنشأها أو ما بقيت هى بالنص على نفاذها بعد الغائه ( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٤ ق ) وقد استمر هذا القانون قائما إلى أن ألغى بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ دون أن



يمس هذا الالغاء ما ترتب للصحفيين بمقتضاه أو بمقتضى اللوائح التي صدرت تنفيذاً له من حقوق وامتيازات قبل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بقولها — ”تبقى للصحفيين المقيدین بجدول النقابة القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون ويقيدون في جدول النقابة طبقاً لأحكام هذا القانون جميع الحقوق والامتيازات التي حصلوا عليها من أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التي يعملون بها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه واللوائح التي صدرت تنفيذاً له“ . ثم جاء القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ فأكد هذا الوضع واستظهره في عبارة جلية محكمة حين عدل هذه الفقرة واستبدل بها النص الآتي ”تبقى للصحفيين المقيدین في جدول النقابة وفقاً لأحكام هذا القانون (القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥) جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة عقد العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ تنفيذاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه ...“ وأشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أنه وإن كان نص الفقرة الأولى من المادة ٧٤ يفيد الإبقاء على اللائحة الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وقد أيد القضاء هذا الرأي في أكثر من مناسبة ”إلا أنه رؤى منعا لكل لبس وإقراراً للأمر الواقع فعلا إعداد مشروع قانون باستبدال نص الفقرة الأولى من المادة ٧٤ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بنص جديد يقضى بالإبقاء على جميع الحقوق والامتيازات المقررة بمقتضى أحكام لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٣ للصحفيين المقيدین بجدول النقابة“ . ومؤدى ذلك أن هذه اللائحة بقيت واستمرت نافذة متجة لأحكامها رغم الغاء القانون الذي صدرت تنفيذاً له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرحها وأهدر ما تضمنته من قواعد تحكم العلاقة بين طرفي الخصومة وأنزل على واقعة الدعوى أحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة لمكافأة مدة الخدمة استناداً إلى القول بأنها إن كانت تشريعاً فقد نسخها قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وإن كانت عقد عمل مشترك فقد فقدت مدلولها هذا وزالت صفتها التعاقدية بصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ وبعد عدم تسجيلها تطبيقاً لأحكامه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ رفض طلبات الطاعن الخاصة بالتعويض للفصل التعسفى ومقابل مهلة الإنذار بالفسخ ومقابل الأجازات دون أن يورد أسبابا لهذا الرفض .

وحيث إن هذا السبب مردود فى خصوص طلبى التعويض ومقابل مهلة الإنذار بالفسخ بما ورد فى الحكم من أن " النابت أن الفسخ كان من جانب هذا الأخير (الطاعن) بتقديمه طلبا باستقالته من عمله وإصراره على هذا الطلب " وأنه لم يثبت أن رب العمل قد دفعه بتصرفاته الجائرة أو مخالفة شروط العقد إلى أن يكون هو فى الظاهر الذى أنهى العقد حتى يستحق التعويض إعمالا لنص المادة ٦٩٦ من القانون المدنى " وفى ذلك الرد الكافى على هذين الطلبين . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يرد على طلب مقابل الأجازات فإنه يكون قاصرا فى التسبيب ويتعين نقضه فى هذا الخصوص .

---

## جاسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود القاضي ، و فرج يوسف ،  
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٧٩ )

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ التقضائية :

نقض ”إجراءات الطعن“ ”إعلان الطعن“ .

سريان أحكام الم من ٩ — ١٧/١ من الق ٥٧/٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . عدم إيداع الطاعن خلال الأجل المضروب في الم ١١ أصل ورقة إعلان الطعن يترتب عليه عدم قبوله لعدم قيامه بهذا الإجراء الجوهري الحتمي . بغيره لا يتسنى لمحكمة النقض التحقق من صحة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في القانون .

إذا كان الواقع أن طعنا رفع قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — ولم تكن قد حددت جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون ، فإنه إعمالا لحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسرى عليه أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه ، ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بأحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، كما توجب عليه أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لتقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ، فإن مقتضى هذا النص أن إيداع ورقة إعلان الطعن في الميعاد المحدد في هذه المادة هو من الإجراءات الجوهرية الحتمية التي يترتب على إغفالها عدم قبول الطعن ذلك أنه بغير هذا الإيداع لا يتسنى لمحكمة النقض التحقق من صحة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الثابت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ إحالة هذا الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وأنه حتى يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٠ لم يودع الطاعنان أصل ورقة إعلان الطعن وقد حضرا في يوم ٢٣ من الشهر المذكور وأرادا إيداع هذا الأصل فامتنع قلم الكتاب عن قبوله لإتقضاء الميعاد المحدد لإيداعه وحرر محضرا أثبت فيه تاريخ تقديم الورقة وإسم من قدمها وصفته وسبب عدم قبولها وذلك كوجب حكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن وإن كان قد رفع قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه لم تكن قد حددت جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون ولذلك فإنه عملا بحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسرى عليه أحكام المواد من ٩ إلى ١٧، فقرة أولى منه ولما كانت المادة ١١ توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . كما توجب عليه أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لإتقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن فان مقتضى هذا النص أن إيداع ورقة إعلان الطعن في الميعاد المحدد في هذه المادة هو من الإجراءات الجوهرية الحتمية التي يترتب على إغفالها عدم قبول الطعن ذلك أنه بغير هذا الإيداع لا يتسنى لمحكمة النقض التحقق من صحة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في القانون .



## جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، واحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٨٠ )

الطعن رقم ١٠ سنة ٢٨ ق "أحوال شخصية".

نقض . "إجراءات الطعن" "إعلان الطعن".

سريان أحكام الم من ٩-١٧/١ من الق ٥٧/٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية عند العمل به . تخلف الطاعن عن إعلان طعنه إلى الخصم الذى وجهه إليه وعدم إيداعه خلال الأجل المضروب لذلك في الم ١١ أصل ورقة إعلان الطعن . يستتبع بطلان الطعن مما يترتب عليه عدم قبوله لعدم قيامه بهذين الاجراءين الجوهرين خلال مواعيدهما الحتميين عملاً بالم ٦ مرافعات .

إذا كان الواقع أن طعنا عرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، فانه إعمالاً لحكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - تسرى أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه على هذا الطعن إذ لم تكن قد حددت بعد جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية عن العمل بالقانون المشار إليه ، ولما كانت المادة ١١ من القانون المذكور تنص على أنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أيضاً أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ... .." وكان هذان الاجراءان

جوهرين يتعين اتخاذهما خلال موعديهما الحتميين المقررين لهما عملا بالمادة السادسة من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعنين لم يودعوا في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ صدور قرار الاحالة ما يدل على أنهم قاموا بإعلان المطعون عليهما بالطعن في الميعاد المبين بالمادة ١١ المشار اليها ، فان ذلك يستتبع بطلان الطعن مما يترتب عليه عدم قبوله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطعن عرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، فقررت إحالته الى هذه الدائرة ولما كان إعمال المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٥٧ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ يوجب سريان أحكام المواد من ٩ الى ١٧ فقرة أولى منه على هذا الطعن إذ لم تكن قد حددت بعد جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بالقانون المشار اليه ، وكانت المادة ١١ من القانون المذكور تنص على أنه ” اذا صدر قرار بإحالة الطعن الى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن اعلان الطعن الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم مؤشرا عليه بقرار الاحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الاحالة . ويكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية . وعلى الطاعن أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة الطعن ... “ وكان هذان الاجراءان جوهرين يتعين اتخاذهما خلال موعديهما الحتميين المقررين لهما عملا بالمادة السادسة من قانون المرافعات ، لما كان ذلك — وكان يبين من الأوراق أن الطاعنين لم يودعوا في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ صدور قرار الاحالة ما يدل على أنهم قاموا بإعلان المطعون عليهما بالطعن في الميعاد المبين بالمادة ١١ المشار اليها فإن ذلك يستتبع بطلان الطعن مما يترتب عليه عدم قبوله .

## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٨١ )

الطعن رقم ٤٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

موظفون ” الإعانة المالية والتعويض ” .

منح قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧/١٢/٤٤ البند ( ثانيا ) ” ا “ كل فرد من أفراد أسرة المستخدم المؤقت أو خارج الهيئة أو عامل اليومية الذى يتوفى فى الخدمة فوق استحقاقه القانونى فى المكافأة إعانة مالية . عدم سريان هذا الحكم على ورثة من توفى أثناء وبسبب تأدية أعمال الوظيفة واستحقوا مكافأة استثنائية طبقا للم ٣٩ من الق ١٩٠٩ أو تعويضا طبقا للق ٣٦/٦٤ . جمع الحكم بين الامانة المالية والتعويض طبقا للق ٣٦/٦٤ مخالف للقانون .

يقضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فى البند ( ثانيا ) ” ا “ بأن يمنح كل فرد من أفراد أسرة المستخدم المؤقت أو خارج الهيئة أو عامل اليومية الذى يتوفى فى الخدمة ( أرملة وأولاد ذكور دون الثانية عشرة والبنات غير المتزوجات ) فوق استحقاقه القانونى فى المكافأة إعانة مالية يعادل مقدارها قيمة المكافأة القانونية المستحقة له ، كما نص فى الفقرة الأخيرة من هذا البند بأن حكمه لا يسرى على ورثة من توفى أثناء وبسبب تأدية أعمال وظيفته واستحق الورثة مكافأة استثنائية طبقا للمادة ٣٩ من قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ أو تعويضا طبقا لقانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ، فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جمع بين الإعانة التى يقررها قرار مجلس الوزراء المشار إليه لورثة مستخدمى وعمال الحكومة وبين التعويض الذى يستحقونه طبقا لقانون إصابات العمل وقضى للمطعون ضدها بكليهما فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها بصفتها أقامت الدعوى رقم ٧٠٥ سنة ٥٣ مدنى كلى المنصورة ضد وزارة الأشغال ( الطاعنة ) وانهت فيها إلى طلب الحكم لها بمبلغ ٧٠٧ جنيه قيمة المكافأة والتعويض اللذين يستحقهما زوجها والد القصر المشمولين بوصايتها الذى كان يشتغل عاملا باليومية بمصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الأشغال وتوفى فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ نتيجة إصابته أثناء العمل وبسببه على أن يخصم من هذا المبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧٠ مليا الذى حولته الوزارة إلى خزانة بنك مصر لحساب القصر . دفعت الطاعنة هذه الدعوى بأنها صرفت للمطعون ضدها المكافأة والتعويض طبقا لما قرره إدارة المعاشات ومصلحة العمل ولم تقدم المستندات الدالة على الصرف . وقضت المحكمة الابتدائية فى ١١ من مايو سنة ١٩٥٤ حضوريا بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها بصفتها مبلغ ٦٠٠ جنيه ولها بصفتها الشخصية مبلغ ٥٣ جنيها و ٧٩٠ مليا والمصروفات المناسبة . وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٩ سنة ٦ قضائية وقدمت إلى محكمة الاستئناف ضمن مستنداتها كتابا مؤرخا فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صادرا من المدير العام لمعاشات الحكومة إلى السيد مستشار إدارة قضايا الحكومة بالمنصورة يتضمن أنه بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر إذن بمنح ورثة المرحوم ابراهيم يوسف ابراهيم (مورث المطعون ضدها بصفتها) مكافأة مقدارها ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ وإعانة مقدارها ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ثم اتضح بعد ذلك أن وفاة المذكور كانت بسبب حادث نشأ عن تأدية أعماله وأنه يستحق طبقا لقانون إصابات العمل تعويضا قدره ٦٠٠ جنيه وعلى ذلك قامت إدارة المعاشات



بصرف التعويض المستحق للورثة بعد خصم مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليم قيمة الإعانة السابق صرفها بموجب الإذن سالف الذكر وذلك استنادا إلى ما جاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ والقاضي بأنه لا يسرى صرف الإعانات على من يفصلون من الخدمة لإصابتهم أثناء وبسبب تأدية أعمال وظيفتهم واستحقوا مكافأة استثنائية طبقا للمادة ٣٩ من قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ أو تعويضا طبقا لقانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وتضمنت مستندات الطاعنة أيضا الاستمارة الخاصة باعتماد صرف مبلغ الستائة جنية قيمة التعويض مع استئصال رسم الدمغة وقدره ١ جنية و ٢١٠ مليا، و ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا يسدد لحساب الإيرادات وهو قيمة الإعانة السابق صرفها وكذلك الإذن الصادر بصرف مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا قيمة المكافأة ومثل هذا المبلغ إعانة تستحق الزوجة فيهما النصف والنصف الآخر للأولاد القصر المشمولين بوصايتها ومبين بالإذن أن نصيب هؤلاء القصر وقدره ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا حول إلى خزانة بنك مصر لحسابهم أما نصيب الزوجة فقد سحب به إذن صرف باسمها ولم تصرفه. قضت محكمة الاستئناف في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ بحضور يا بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها بصفتها الشخصية مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧٠ مليا وأن تدفع إليها بصفتها الشخصية ووصية على أولادها القصر مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا مناصفة بينها وبين أولادها القصر واستند الحكم في قضائه إلى أن محامي الوزارة الطاعنة لم يقدم المذكرة التي وعد بتقديمها لبيان سبب عدم صرف مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧٠ مليا المستحق للمطعون ضدها في المكافأة والأساس القانوني لاستقطاع مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا من التعويض وهو المبلغ المذكور في استمارة الصرف بأنه مسدد في حساب الإيرادات وذكر الحكم أن الوصية اعترفت باستلامها مبلغ ٢٧٢ جنيها و ٥٦٤ مليا لنفسها وبقبضها من البنك مبلغ ٣٢٦ جنيها و ٢٢٥ مليم لحساب القصر وذلك على دفعتين الأولى ٥٣ جنيها و ٦٧٠ مليا والثانية ٢٧٢ جنيها و ٥٥٥ مليا وبتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض طالبا قبول الطعن شكلا وفي الموضوع نقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا برفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا ومن باب الاحتياط إحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى مع إلزام

المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ... .. وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وبتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقام الطاعن باعلان الطعن إلى المطعون ضدها وأودع أصل ورقة الإعلان ومذكرة شارحة ولم تقدم المطعون ضدها مذكرة بدفاعها وصممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الثابت من هذه الأوراق ومن كتاب إدارة المعاشات الذى قدمته إلى محكمة الاستئناف بحافظتها تحت رقم ٣ قبل جلسة المرافعة وتلاه الحاضر عنها فى الجلسة المذكورة أن الورثة يستحقون مكافأة قدرها ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ كما يستحقون مثل هذا المبلغ إعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وإذ تبين أنهم يستحقون تعويضا قدره ٦٠٠ جنيه طبقا لقانون إصابات العمل فقد سقط حقهم فى مبلغ الإعانة وذلك طبقا لقرار مجلس الوزراء الأخير وبذلك تكون جملة المبالغ المستحقة للمطعون ضدها عن نفسها وبصفتها ٦٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن جملة المبالغ المسددة لها هى ٥٩٨ جنيها و ٧٨٩ مليا بخلاف رسم الدفعة وقدره ١ جنيه و ٢١٠ مليا فيكون الباقي هو مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا فقط أما مبلغ الـ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا المحكوم به زيادة عن هذا المبلغ فهو بذاته مبلغ الإعانة التى سقط حق الورثة فيه باستحقاقهم للتعويض وبالتالي يكون من الخطأ ومن المخالفة لأحكام القانون الحكم لهم به .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ يقضى فى البند ( ثانيا ) " ١ " بأن يمنح كل فرد من أسرة المستخدم المؤقت أو خارج الهيئة أو عامل اليومية الذى يتوفى فى الخدمة (أرملة وأولاد ذكور دون الثانية عشرة والبنات غير المتزوجات) فوق استحقاقه القانونى فى المكافأة إعانة مالية يعادل مقدارها قيمة المكافأة القانونية المستحقة له ونص فى الفقرة الأخيرة من هذا البند بأن حكمه لا يسرى على ورثة من توفى أثناء

وبسبب تأدية أعمال وظيقتة واستحق الورثة مكافأة استثنائية طبقا للمادة (٣٩) من قانون ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ أو تعويضا طبقا لقانون إصابات العمل برقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جمع بين الإعانة التي يقررها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ لورثة مستخدمي وعمال الحكومة وبين التعويض الذي يستحقونه طبقا لقانون إصابات العمل وقضى للمطعون ضدها بكليهما فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه ومن المستندات المقدمة من الطاعة لهذه المحكمة وكانت تحت نظر محكمة الاستئناف أن جملة المستحق لورثة المرحوم ابراهيم يوسف ابراهيم هي مبلغ ٦٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا من ذلك مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا مكافأة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ، ٦٠٠ جنية تعويضا طبقا لقانون إصابات العمل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذي حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ يخص الزوجة المطعون ضدها في هذين المبلغين النصف والنصف الآخر لأولادها القصر المشمولين بوصايتها وقد استوفى هؤلاء الأولاد نصيبهم كاملا في التعويض والمكافأة بعد خصم رسم الدمغة إذ بلغ ماحولته الطاعة لحسابهم على بنك مصر مبلغ ٣٢٦ جنيها و ٢٢٥ مليا أرسل إلى البنك على دفعتين الأولى مقدارها ٥٣ جنيها و ٦٧٠ مليا والثانية ٢٧٢ جنيها و ٥٥٥ مليا وقد أقرت الوصية المطعون ضدها أمام محكمة الاستئناف بمحضر جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٥ المقدمة صورة رسمية منه لهذه المحكمة بقبض هذا المبلغ لحساب القصر أما عن نصيب المطعون ضدها بصفتها الشخصية في المكافأة والتعويض فإنها لم تستلم منه سوى مبلغ ٢٧٢ جنيها و ٥٦٤ مليا سحب به شيك باسمها بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٤ وأقرت هي بجلطة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٥ بقبض قيمته ويكون المتبقى لها بعد خصم رسم الدمغة هو مبلغ ٥٣ جنيها و ٦٧١ مليا وهو المبلغ الذي

طلبت الطاعة في تقرير الطعن قصر المبلغ المحكوم به عليه ويتعين لذلك تعديل الحكم المستأنف وفقاً لما سبق بيانه .

وحيث إنه عن مصروفات الدعوى فإنه لما كانت الطاعة لم تدفع قيمة التعويض المستحق للطعون ضدها بصفتيها إلا بعد صدور الحكم الابتدائي وذلك على ما أثبتته الحكم المطعون فيه في أسبابه ولم تنزع فيه الطاعة في أسباب طعنها فإن هذه المحكمة ترى إلزام الطاعة بمصروفات الدرجتين بالنسبة إلى مبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة هذا التعويض وإلزام المطعون ضدها بصفتيها بباقي المصروفات .

---



## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق إسماعيل المستشارين .

( ٨٢ )

الطعن رقم ٤٤٥ سنة ٢٥ القضائية :

حكم ”عيوب التدليل“ ”القصور“ ”ما يعد كذلك“ .

مثال فى خلط دخان ...

إذا كان الواقع فى الدعوى أن مصلحة الجمارك ضبطت عددا من أجولة الدخان المملوك للطعون عليه الأول بحديقة منزل المطعون عليه الثانى ، ولما كان الدخان مخلوطا بأتربة ومواد نباتية ورماد ، وكان الخلط مخالفا للقرار الوزارى رقم ٩١ سنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٨ فقد أصدرت اللجنة الجمركية قرارا بتغريم المطعون عليهما متضامنين بمبلغ ٢٢٣٠ ج ومصادرة المضبوطات ، وكان المطعون عليه الأول إذ عارض فى قرار اللجنة الجمركية ركن فيما ركن إليه من طعون إلى أنه اشترى الدخان بحالته من شركة الكونتوار ، ولما عرضت المحكمة الابتدائية لهذه الواقعة نفقها فى قولها ”إن إسناد تلوث الدخان إلى المصدر الذى اشترى منه المعارض الأول ( المطعون عليه الأول ) وهو شركة الكونتوار لم يقم دليل على صحته لأن المعارض لم يقدم دليلا قاطعا على صحة واقعة الشراء كما أن صاحب الشركة لم يذكر أن بيع الدخان الذى انقلبت به السيارة كان للمعارض الأول“ ، ولما انتقل النزاع إلى محكمة الاستئناف وأصدرت حكمها المطعون فيه أوردت فى أسبابه فى خصوص هذه الواقعة أنه قد ثبت أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة انقلبت فى الطريق — دون أن تبين المصدر الذى استقت منه ما انتهت إليه — فى حين أن الحكم الابتدائى كان قد نفى هذه الواقعة بما أوردته فى أسبابه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنة ضبطت عددا من أجولة الدخان المملوك للمطعون عليه الأول بحديقة منزل المطعون عليه الثانى وكان الدخان مخلوطا بأتربة ومواد نباتية ورماد . ولما كان الخلط مخالفا للقرار الوزارى رقم ٩١ سنة ١٩٣٣ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٨ لذلك صدر قرار اللجنة الجمركية بالقاهرة فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بتغريم المطعون عليهما متضامنين مبلغ ٢٢٣٠ ج ومصادرة المضبوطات . ودارض المطعون عليهما فى هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٥١ واستندا فى ذلك إلى أن الدخان المضبوط ملك لأولهما وأن ثانيهما لا شأن له به ولم يكن يعلم بوجوده فى حديقة منزله . كما ركن الأول إلى أن إجراءات تحليل الدخان المضبوط وقعت باطللة لأن أخذ العينات لم يكن مطابقا لما رسمه القانون . وأن الأتربة والمواد النباتية التى وجدت بالدخان لم تكن ناتجة عن غش أو خلط بل أنه اشترى الدخان بحالته من شركة الكونتوار من شحنة كانت قد نقلتها على إحدى سياراتها فانقلبت السيارة فى الطريق وغرقت الشحنة واختلطت الأتربة والمواد النباتية بالدخان . وأنه كان قد قصد تنقية الدخان قبل عرضه للبيع ولكنه فوجئ بضبطه قبل قيامه بالتنقية . وبتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة وفى الموضوع برفض المعارضة وتأيد الأمر المعارض فيه وإلزام المعارض بالمصاريف ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٠ سنة ٦٩ ق تجارى محكمة استئناف القاهرة الذى حكم فيه بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ بقبوله شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنadb قسم الأبحاث

والتحليل بإدارة الطب الشرعى لتحليل عينة من الدخان المضبوط . وبعد أن قدم التقرير قضت المحكمة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المعارضة شكلا وإلغاء قرار اللجنة الجمركية الصادر فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ واعتباره معدوم الأثر وإلزام الطاعنة بالمصروفات عن الدرجتين وخمسة عشر جنيتها مقابل أتعاب المحاماة وأرست حكمها على أن المستفاد من القانون رقم ٧٢ سنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٨٧ سنة ١٩٤٨ ومن الذكريات والصادر فى ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ بشأن تنظيم وتجارة الدخان أن الغش أو الخلط الذى قصده القانون هو ما كان ناشئا عن فعل إيجابى صادر من جانب مالك الدخان أو محزره . ولكنه وقد ثبت من وقائع الدعوى أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة سيجائر كانت مصدرة على سيارة نقل من الإسكندرية وانقلبت فى الطريق فإن وجود الأتربة والمواد النباتية والرماد فى الدخان يكون مرجعه هذا الحادث العرضى ولم يكن بفعل متعمد يؤكد ذلك ما تبين من التحليل من ارتفاع نسب الأتربة والرماد والمواد النباتية مما يستبعد معه إضافتها عمدا بقصد الغش أو الخلط . خصوصا وأن هذه المواد لا يلجأ إليها عادة فى الغش والخلط . هذا إلى جانب أن الدخان المضبوط لم يعرض للبيع — وبتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة .

وبالجلسة المحددة لنظره صممت الطاعنة على طلباتها كما صممت النيابة العامة على ما ورد بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم أنه جاء قاصر التسيب فيما قرره من أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة سيجائر كانت مصدرة على سيارة نقل من الاسكندرية وانقلبت فى الطريق إذ لم يفصح الحكم عن المصدر الذى عول عليه فى ثبوت هذه الواقعة .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المطعون عليه الأول إذ عارض فى قرار اللجنة الجمركية ركن فيما ركن إليه من طعون إلى أنه اشترى الدخان بحالته من شركة الكونتوار . ولما عرضت المحكمة الابتدائية لهذه الواقعة نفتها فى قولها

”إنها تبين من أقوال السيد فهمى إبراهيم صاحب شركة الكونتوار للنقل وهى الشركة التى زعم المعارض ضده الأول (المطعون ضده الأول) أنه اشترى منها الأدخنة المضبوطة قرر أنه بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ انقلبت إحدى السيارات التى كانت تنقل صناديق مملوءة بالسجائر وقد رفض صاحبها المرسل إليه استلامها لتلفها الأمر الذى حدا بوكيل الشركة المرحوم خليل موافى إلى عرض الجزء الصالح للبيع وأنه باع فعلا حوالى سبعين أو ثمانين أقة من الدخان. أما الكمية الباقية فقد أعدمت لتلفها كما قرر أن الكمية المباعة نظيفة جدا“ ثم انتقلت المحكمة فقالت ”إن إسناد تلوث الدخان إلى المصدر الذى اشترى منه المعارض الأول وهو شركة الكونتوار لم يقيم دليل على صحته لأن المعارض لم يقدم دليلا قاطعا على صحة واقعة الشراء . كما أن صاحب الشركة لم يذكر أن بيع الدخان الذى انقلبت به السيارة كان للمعارض الأول“ ولما انتقل النزاع إلى محكمة الاستئناف وأصدرت حكمها المطعون فيه أوردت فى أسبابه فى خصوص الواقعة سالفة الذكر ”أنه إذ كان النابت من وقائع هذه الدعوى أن الدخان المضبوط هو من بقايا شحنة سجائر كانت مصدرة على سيارة نقل من الاسكندرية وانقلبت فى الطريق فوجود أتربة ورماد ومواد نباتية ضئيلة بهذا الدخان على ما أظهره التحليل يكون مرجعه ما اختلط بالدخان نتيجة هذا الحادث العرضى“ .

ولما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أنه قد ثبت أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة انقلبت فى الطريق دون أن يبين المصدر الذى استقى منه ما انتهى إليه فى حين أن الحكم الابتدائى كان قد نفى هذه الواقعة بما أوردته فى أسبابه فإنه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ،  
وأحمد زكي محمد ، ومحمود ترفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٣)

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ”إجراءات الطعن“ ”تقرير الطعن“ . استئناف ”آثار الاستئناف“  
”استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع“ .

ورود النعي على حكم سابق صدر مستقلا عن الحكم المطعون فيه . عدم توجيه  
الطاعن طعنه إلى هذا الحكم . عدم تضمينه تقرير الطعن طلبا بخصوصه . النعي على الحكم  
المطعون فيه بخالفه القانون لا يلجأ ولا يصادف محلا . نطاق الطعن بالنقض لا يتسع  
لغير الحكم الذي يطعن فيه . لا مقابل للم ٤٠٤ ، مرافعات في باب النقض .

(ب) حكم ”عيوب التدليل“ ”قصور“ ”إغفال الرد على دفاع جوهرى“  
”ما لا يعد كذلك“ . دفاع ”الدفاع غير الجوهرى“ .

تمسك الطاعن — بعد صدور الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة  
العقد موضوع النزاع — بعدم جواز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة . غير  
منتج . بصدور حكم التحقيق استنفذت المحكمة ولايتها على هذا الشق من النزاع . عدم  
اعتباره دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ويتعين الرد عليه .

(ج) حكم ”ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل“ ”الرد الضمنى“ . دعوى  
”مسائل متنوعة“ ”الطلبات الإحتياطية“ .

اكتماء المحكمة فى تكوين عقيدتها بالأدلة المطروحة عليها . إغفالها الرد صراحة  
على طلب من الطلبات الإحتياطية لا يعيب الحكم .

١ — نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذى يطعن فيه وليس  
فى باب النقض فى قانون المرافعات ولا فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نص يآثل المادة ٤٠٤ ، التي تقضى بأن إستئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتما إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة ، فاذا كان وجه النعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ أعال الدعوى إلى التحقيق وأجاز إثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة ، ولم يكن الحكم المطعون فيه هو الذى أعال الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع وإنما حكم آخر سابق عليه وصدر إستقلالاً عنه ، وكان الطاعن لم يوجه طعنه إلى هذا الحكم ولم يضمن تقرير الطعن طلباً بخصوصه — فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لهذا السبب لا يتجه ويعتبر وكأنه لم يصادف محلاً .

٢ — تمسك الطاعن فى مذكرته — المقدمة بعد صدور الحكم بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع — بعدم جواز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة — يكون غير متج إذ بصدر حكم التحقيق تستنفذ المحكمة ولايتها على هذا الشق من النزاع ، ومن ثم فهو لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى مما يتعين على محكمة الموضوع الرد عليه .

٣ — متى إكتفت المحكمة فى تكوين عقيدتها بالأدلة المطروحة عليها فان إغفالها الرد صراحة على طلب من الطلبات الإحتياطية لا يعيب الحكم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخلص فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٥١ الصادر من المدعى عليه ويتضمن بيعه له أطيانا

مساحتها فدانين ونخسة قرار يط وسبعة أسهم موضحة الحدود والمعلم بصحيفة افتتاح الدعوى مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة حضوريا بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩/٨/١٩٥١ الصادر من المدعى عليه للمدعى والمتضمن بيعه له أطيانا مساحتها ٢ ف و ٥ ط ٧ س فدانين ونخسة قرار يط وسبعة أسهم الموضحة الحدود والمعلم بالصحيفة المعلنة فى ١٩٥٣/١٢/٢١ مقابل الثمن وقدره ٦٠٠ جنيه وألزم المدعى عليه بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد استأنف المطعون عليه هذا الحكم طالبا إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ١٥٣ سنة ١٠ ق. وفى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة إن حقيقة العقد موضوع النزاع هو عقد قرض تمويلا لعملية المقاوله والمستأنف عليه النفي بنفس الطرق. وتنفذ الحكم وسمعت أقوال الشهود. وفى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده وإلزامه بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر ورثة الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ وجه القانون فى قضائه بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع وفى أخذه بنتيجة هذا التحقيق ذلك أنه لا يجوز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يكن هو الذى أحال الدعوى إلى التحقيق وأجاز إثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة وإنما أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع حكم آخر سابق على الحكم المطعون فيه وصدر استقلالا عنه هو حكم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ وإذا

كان ذلك وكان الطاعن لم يوجه طعنه إلى هذا الحكم ولم يضمن تقرير الطعن طلبا بخصوصه ومن ذلك يبين أن وجه النعي ينصب على حكم آخر ليس هو محل الطعن بالنقض ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لهذا السبب لا يتجه ويعتبر وكأنه لم يصادف محلا ، ذلك أن نطاق الطعن بطريق النقض لا يتسع لغير الحكم الذى يطعن فيه وليس فى باب النقض فى قانون المرافعات ولا فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نص يماثل المادة ٤٠٤ التى تقضى بأن استئناف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة .

ومن حيث إن حاصل السبب الثانى إن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور وأقيم على أسباب لا تؤيدها أوراق الدعوى ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به الطاعن فى مذكرته المقدمة لجلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ من أن الصورية لا تثبت بين المتعاقدين إلا بالكتابة ، وأنه إذ رجع أقوال شاهدى المطعون ضده عول فى قضائه هذا على ما قرره شاهد الطاعن من أنه لم يضع يده على الأطيان مشتراه ولم يأخذ على المطعون ضده عقد إيجار عنها فى حين أنه كان من بين المستندات التى قدمها الطاعن عقد إيجار أبر بموجبه الأطيان إلى المطعون ضده .

وحيث إن هذا النعي مردود فى الشق الأول منه بأن تمسك الطاعن فى مذكرته المقدمة لجلسة ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥ بعدم جواز إثبات الصورية إلا بالكتابة أصبح غير منتج بعد صدور حكم التحقيق وبصدوره استنفذت المحكمة ولايتها على هذا الشق من النزاع ومن ثم فهو لا يعتبر دفاعا جوهريا قد يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى ويتعين على محكمة الموضوع الرد عليه . ومردود فى الشق الثانى بأن قضاء الحكم بصورية عقد البيع يتضمن إطراح عقد الإيجار الذى حرر نتيجة له .



ومن حيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخل بدفاع الطاعن إذ لم يجبه إلى طلبه الإحتياطي إعادة القضية للمرافعة مع التصريح له باستخراج صورة رسمية من عقد التنازل المودع ملف المقاوله بمصلحة الأملاك وذلك لإثبات انقطاع الصلة بين عقد البيع والمقاوله وهو أمر متصل بواقعة الدعوى ومنتج فيها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما ورد في الحكم من أن وزارة الأشغال لم تكن وقت تحرير عقد البيع قد أنهت عملية المقاوله وفي ذلك الرد الضمني على هذا الطلب وجرى قضاء محكمة النقض على أنه متى اكتفت المحكمة في تكوين عقيدتها بالأدلة المطروحة عليها فإن إغفالها الرد صراحة على طلب من الطلبات الإحتياطية لا يعيب الحكم .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ، واحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين

(٨٤)

### الطعن رقم ٢١ سنة ٢٨ ق أحوال شخصية :

أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين" "النفقة" . نفقة . إثبات "قوة الأمر المقضى" . نقض "حالات الطعن" "الطعن بخالفة حكم سابق" .

الحكم الصادر بالنفقة يجوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الاسقاط بسبب تغيير دواعيها . هذه الحجية تظل باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم يتغير . الحكم الذي ينكر هذه الحجية رغم أنه لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين . مخالف للقانون . جواز الطعن فيه بالنقض عملاً بالم ٢٦ ٤ مرافعات .

الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغيير والتبديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الاسقاط بسبب تغير دواعيها — إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . فالحكم الذي ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٦ ٤ من قانون المرافعات . فإذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى إنما رددت في أسباب حكمها المراحل التي انتهت بصدر حكم المجلس الملي العام — الذي قضى برفض دخول الطاعنة في طاعة زوجها وقضى لها بالنفقة — ولم تستند في القضاء باسقاطها إلى سبب استجد بعد صدور ذلك الحكم وإنما استندت إلى ذات الظروف التي قضى المجلس الملي العام رغم قيامها بوجوب النفقة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باسقاط النفقة تأسيساً على النشوز يكون قد خالف القانون بانكاره حجية حكم النفقة السابق ولأنه صدر على خلاف ذلك الحكم على الرغم من أنه لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين يسوغ الحكم بإسقاط النفقة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى ١٠٧٥ لسنة ١٩٥٦ أمام محكمة المنيا الجزئية للأحوال الشخصية يطلب الحكم بتخفيض النفقة المقررة للطاعنة بالحكم رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٥ مجلس مى على مصر لعدم مناسبة هذا المبلغ لحالته المالية بعد وفاة والده والغائه بالنسبة للكفيل (والده) لوفاته — كما أقامت الطاعنة من جانبها الدعوى ١١٠٢ سنة ١٩٥٦ لدى محكمة المنيا الجزئية للأحوال الشخصية ضد زوجها المطعون عليه بطلب الحكم بزيادة النفقة المقررة بالحكم الملى الآنف ذكره إلى الحد المناسب لها ولولدها محب تأسيسا على أن حالة زوجها المالية قد تحسنت بوفاة والده وأثناء سير الدعوى عدل المطعون عليه طلباته إلى الحكم أصليا باسقاط حكم النفقة المشار اليه واحتياطيا تخفيض هذا الحكم بما يتناسب وحالته المالية ضمت الدعويان وتحدد لنظر النزاع جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ للاطلاع على المستندات المقدمة من المطعون عليه والرد عليها ولضم قضايا ولحضور الطاعنة شخصيا . ولم تحضر الطاعنة . وأصدرت محكمة أول درجة حكمها فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حضوريا باسقاط نفقة الطاعنة بصفتها زوجة من تاريخ صدور الحكم ورفض دعواها الخاصة بالزيادة وبالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعنة بصفتها حاضنة لولدها محب مبلغ عشرة جنيهات كنفقة — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة المنيا الابتدائية للأحوال الشخصية وقيد استئنافها برقم ٥ سنة ١٩٥٧ وطلبت القضاء بالغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والقضاء برفض دعوى زوجها والحكم لها بالنفقة التى طلبتها وأسست استئنافها على أنها غير ناشز لأن الرأب من قضاء المجلس الملى أن الزوج سىء السلوك وأن هذا الزوج أقام الدعوى بتطليقها فقضى برفضها وثبت فى هذا الحكم عدم صحة ما نسب إليها وأن والدها عرض أثناء نظر النزاع أمام المجلس الملى العالى أن تعيش معه إذا اختارها

سكنا بعيدا عن أهل السوء حتى يتسنى مراقبته ويصلح شأنه ولذلك لا محل لاعتبارها ناشزا واسقاط نفقتها بل أنها تستحق الزيادة بسبب يسار زوجها بعد وفاة أبيه — وأصدرت محكمة المنيا الابتدائية حكما في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٨ بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أوردتها محكمة الدرجة الأولى — فطعنت الزوجة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٨ بقلم كتاب هذه المحكمة — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلطة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفيها حضر وكيل الطاعة وأصر على طلباته كما صممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة رأيها بنقض الحكم — وأصدرت دائرة الفحص قرارها بتلك الجلسة باحالة الطعن إلى دائرة الأحوال الشخصية وأعلن تقرير الطعن بعد ذلك إلى المطعون عليه في الميعاد القانوني وأودعت الطاعة كذلك في الميعاد القانوني أصل ورقة اعلان الطعن مع المذكرة الشارحة . وقدمت النيابة مذكرة تكميلية صممت فيها على رأيها السابق ثم حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلطة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها أصررت الطاعة والنيابة العامة على رأيهما .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باسقاط النفقة المقررة للطاعة بموجب حكم المجلس الملى العام رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٥ — القاضى برفض دخول الطاعة في طاعة زوجها والحكم لها بالنفقة قد فصل في النزاع على خلاف حكم المجلس الملى العام وهو صادر بين الطرفين في ذات النزاع وحائز لقوة الشيء المحكوم فيه — وفي بيان ذلك تقول إنه جاء بأسباب حكم المجلس الملى العام المرتبطة بالمنطوق والتي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه "أن القضاء للزوجة بالنفقة صحيح في ذاته . وبالرغم من أنها ترفض الإقامة مع زوجها ببلدة الفكرية لما ثبت من الاطلاع على الأوراق من أن الزوج يمنح إلى سلوك يبرر مسلك الزوجة في عدم رضائها الإقامة معه في تلك المدينة . إلا أن المجلس يرى تخفيض النفقة إلى ٢٥ جنيها ... " ومفاد ذلك أن الطاعة تستحق النفقة رغما عن رفضها الإقامة مع زوجها . وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إعادة بحث قيام المسوغ الشرعى لرفض الزوجة الإقامة مع زوجها وهو ما قطع فيه المجلس الملى العام برأيه خطأ في القانون لصدوره على خلاف ذلك . الحكم النهائي — ومساسه بقوة الشيء المحكوم فيه خاصة وأن الظروف لم تتغير .



وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغيير والتبديل . وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الاسقاط بسبب تغير دواعيها إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . فالحكم الذي ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات — ومتى كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إن محكمة الدرجة الأولى إنما رددت في أسباب حكمها المراحل التي انتهت بصدور حكم المجلس الملي العام الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ولم تستند في القضاء باسقاط النفقة إلى سبب استجد بعد صدور ذلك الحكم — وإنما استندت إلى ذات الظروف التي قضى المجلس الملي العام رغم قيامها بوجوب النفقة . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باسقاط النفقة تأسيساً على النشوز يكون قد خالف القانون بانكاره حجية حكم النفقة السابق ، ولأنه صدر على خلاف ذلك الحكم على الرغم من أنه لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين يسوغ الحكم باسقاط النفقة . وعلى ذلك فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة المنيا الجزئية فيما قضى به من اسقاط النفقة وبعدم جواز نظر هذا الطلب لسابقة الفصل فيه .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ؛ وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ؛ وفرج يوسف ؛ وأحمد زكي محمد ؛ ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٥)

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) وكالة "آثار الوكالة" "التزامات الوكيل" .

سلامة الحكم إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالادارة مسئول عن خطئه الجسيم تأسيسا على ما ثبت بأسباب حكم سابق طالما أن الطاعنين لم يقدموا الاتفاق الذي ركنوا إليه في تحديد نطاق الوكالة ولا ما ينفي أن الحكم المحال إليه مصدر بين نفس الخصوم وأن كل خصم ناضل في دلالته .

(ب) حكم "عيوب التدليل" "فساد الاستدلال" "ما لا يعد كذلك" .

اعتبار الحكم مورث الطاعنين وكلا بالادارة مسئول عن خطئه الجسيم وأن ترحيله للتأخرات من سنة لأخرى وعدم مطالبته بها أدى إلى سقوطها . لافساد في الاستدلال .

(ج) خبير "ندبه" .

عدم إلزام المحكمة بتعيين خبير مرجح متى وجدت في تقرير الخبير المتدب وأوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لاقتناعها .

(د) دفاع "طلب فتح باب المرافعة" .

حق المحكمة في رفض طلب إعادة القضية للمرافعة بعد حجزها للحكم وانقضاء مهلة تقديم المذكرات فيها متى رأت أن الطلب غير جدي .

(هـ) فوائد "زيادة مجموع الفوائد على رأس المال" .

مقتضى الم ٢٣٢ مدني المستحدثة أن يكون للدائن حتى ١٤/١٠/٩٤ حق اقتضاء الفوائد السارية ولو زادت على رأس المال ولا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالادارة مسئول عن خطئه الجسيم خلص إلى ذلك مما ثبت بأسباب حكم سابق ، وكان الطاعنون لم يقدموا بملف الطعن الاتفاق الذى ركنوا إليه فى تحديد نطاق الوكالة ، كما لم يقدموا بالملف ما ينفى أن الحكم المحال إليه صدر بين نفس الخصوم وأودع ملف الدعوى وأن كل خصم فاضل فى دلالته ، فإن نعيم على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون لأنه لم يعمل اتفاق الطرفين الذى حدد وكالة مورثهم بتوزيع ما يحصل ولم يجعل منه وكلاء عاما فى الادارة مسئولا عن خطئه الجسيم — يكون عاريا عن الدليل فى أحشائه وغير صحيح فى شقه الآخر.

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مورث الطاعنين وكلاء بالادارة وأنه بذلك كان مسئولا عن أخطائه الجسيمة وأن ترحيله للتأخرات من سنة لأخرى وقعوده عن المطالبة بها أدى إلى سقوطها بالتقادم فإن النعى عليه بفساد الاستدلال يكون غير سديد .

٣ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت فى تقرير الخبير المتدب وفى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لاقتناعها بالرأى الذى انتهت إليه .

٤ — إذا كان الثابت أن طرفى الخصومة كانا ماثلين بوكلائهما وأنهما طلبا حجز القضية للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرات وقد انقضى الأجل المصرح فيه بتقديمها ولم يرد طلب فتح باب المرافعة إلا بعد فواته ، فلا تريب على المحكمة إن هى رفضته بعد أن بررت عدم جديته وأنه لم يقصد به غير إطالة أمد التقاضى .

٥ — لم يكن فى نصوص القانون المدنى القديم ما يمنع من اقتضاء الفوائد القانونية أو الاتفاقية ولو تجاوز مجموعها رأس المال . ولكن المشرع استحدث فى القانون المدنى الجديد قاعدة أوردها فى المادة ٢٣٢ التى تنص على "أنه لا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات الجارية" ومقتضى ما تقدم أن يكون

للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩ حق اقتضاء الفائدة السارية ولوزادت على رأس المال وأن لا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٤٩ سنة ١٩٢٩ كلى أسيوط على المرحوم عبد الرحيم عثمان البارودى مورث الطاعنين قالوا فيها إن المدعى عليه كان يدير أملاك مورثهم المرحوم عبد اللطيف عثمان البارودى من أبريل سنة ١٩٢٢ حتى وفاة المورث المذكور فى فبراير سنة ١٩٢٨ وأنهم طالبوه بحساب عن إدارته لأملاك مورثهم فى المدة المذكورة فاعترف بأن فى ذمته مبلغ ٢٨٤٩ جنيها و ٩٩٦ مليا وأن ما زاد على ذلك يحتاج إلى تصفية ولما طالبوه بالمبلغ الذى اعترف به لم يقيم بسداده مما اضطرهم إلى إنذاره فى ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ فلم يحفل بذلك فأضطروا إلى إقامة هذه الدعوى وطالبوا فى ختام صحيفتها الحكم بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٨٤٩ جنيها و ٩٩٦ مليا وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية فى ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ حتى السداد وعدلوا طلباتهم فى ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ إلى مبلغ ٥٢٥٢ جنيها و ٤٩٦ مليا مع باقى الطلبات ثم عادوا وعدلوها مرة ثانية بإعلان تاريخه ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ إلى مبلغ ٥١٥٩ جنيها و ٩٢٠ مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ حتى السداد مع المصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة . وفى أول أبريل سنة ١٩٣١ قضت المحكمة بنذب الخبير جرجس فرج الله لتصفية الحساب بين الطرفين وقد باشر الخبير بأمواليته وقدم تقريره الذى انتهى فيه إلى أن ذمة مورث الطاعنين مشغولة للمطعون عليهم حتى وفاة مورثهم فى



مبلغ ٦٠٣٤ جنيه و ٨٦٦ ملي ينخص المطعون عليهم فيه ٥١٥٩ جنيه و ٧٢٠ ملي  
إذا رأت المحكمة أن المورث المذكور لم يعتمد حساب سنة ١٩٢٢، أما إذا رأت  
أنه اعتمده فيكون الباقي له حتى وفاته مبلغ ٥٩٤١ جنيه و ٧٧١ مليا ينخص المطعون  
عليهم فيه مبلغ ٤٠٦٧ جنيه و ٣٣١ مليا . وقد أحالت محكمة أسسوط الابتدائية  
الدعوى إلى محكمة سوهاج الابتدائية . فقيدت بجدولها برقم ٢٥٥ سنة ١٩٣٦  
كلى سوهاج . وقد استند المطعون عليهم إلى عقد إتفاق مؤرخ ١٠ أبريل  
سنة ١٩٢٢ اتفق فيه ورثه المرحوم عثمان ابراهيم البارودى ومن بينهم مورث  
الطاعنين ومورث المطعون عليهم على تخصيص دفاتر معينة لرصد حساب الأطيان  
المخلفة عن مورثهم المذكور ابتداء من متأخرات سنة ١٩٢١ وتخصيص دفاتر حساب  
أخرى للأطيان الخاصة بالملوكة للأخوة المذكور ومثلها لقيد إيجار الأملاك  
وإيراد الوابور الكائن بناحية أولاد سالم ونص في البند الرابع من عقد الاتفاق  
المذكور على تحويل مورث الطاعنين حق استلام إيجار الأطيان والأملاك  
وإيراد الوابور على أن يقوم بتقسيم المتحصل وتوزيعه على الورثة جميعا كل بحسب  
نصيبه الشرعى فى نهاية كل أسبوعين بعد توقيع المستلم أمام كل دفعة فى دفتر  
خاص بما يفيد اعتماد الاستلام وعلى أن يعمل حساب فى آخر كل سنة ويتسلم  
كل وارث باقى نصيبه فى الإيراد بعد توقيعه بالاعتماد . ونص فى البند الثامن  
على أن كل تجاوز يحصل لأحد المستأجرين يجب التشاور فيه بين الموقعين على  
هذا الاتفاق ومن كان منهم غائبا يخطر بخطاب أو تغراف بحيث لو تأخر عن  
الرد أكثر من أربعة أيام يعتبر قابلا للتجاوز . وقد أقر مورث الطاعنين  
بمبلغ ١١٢٨ جنيه و ٢٨٦ مليا ودفع الدعوى بأنه غير مسئول عما زاد عن ذلك  
باعتباره وكىلا بالادارة والتحصيل . كما نازع فى تقرير الخبير مستندا إلى تقريره  
ثلاثة من الخبراء كان المجلس الحسبى قد ندهم عند حصر تركة مورث المطعون  
عليهم ولأن الخبير المتدب لم يعتمد الدفاتر المتفق عليها . واعتراض أيضا على تقرير  
الخبير فى خصوص المتأخرات والمسموحات والغلال . إلا أن المحكمة الابتدائية  
لم تر العويل على تقرير الخبراء الثلاثة الذين ندهم المجلس الحسبى وقالت إن المجلس  
الحسبى غير مختص بحاسبة المدعى عليه لأنه غير خاضع لاختصاصه . وردت  
على اعتراضات مورث الطاعنين على تقرير الخبير جرجس فرج الله فى خصوص  
حساب المسموحات والغلال . أما عن المتأخرات فقد رأت أن مورث المطعون

عليهم اعتمد حساب سنة ١٩٢٢ وخصمت نصيبه في متأخرات هذه السنة مما هو مستحق له وصححت خطأ وقع فيه الخبير بالنسبة لما استلمه مورث المطعون عليهم قبل وفاته . وأضافت لكل ذلك قبضه المطعون عليهم بعد وفاة مورثهم وفندت طلب المطعون عليهم بالنسبة للفوائد ووجوب احتسابها من تاريخ المطالبة الرسمية . وسأقت المحكمة في أسباب حكمها أن مورث الطاعنين إنما كان وكيلًا مسئولًا عن الإدارة وأن محكمة استئناف أسيوط قد قضت بذلك بحكمها الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ في الاستئناف رقم ٤٠٦ سنة ١ ق — إذا اعتبرت الاتفاق الرقيم ١٠ ابريل سنة ١٩٢٢ بمثابة توكيل صادر لمورث الطاعنين من إخوته ولا ينقض إلا باتفاق الشركاء جميعًا أو بالحراسة القضائية ورتبت على ذلك مسئوليته في حدود هذا التوكيل عن الأخطاء الجسيمة التي تصدر منه . ثم قضت بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ حضوريا بالزام مورث الطاعنين بأن يدفع للمطعون عليهم مبلغ ٣٦٩٧ جنيه و ٣٤٧ مليم والفوائد بواقع ٥ ٪ عن مبلغ ٢٨٤٩ جنيه و ٩٩٦ مليم من ١٥ يونيه سنة ١٩٢٩ تاريخ المطالبة الرسمية لغاية ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٧ وعن مبلغ ٣٦٩٧ جنيه و ٣٤٧ مليم من ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٧ لحين تمام الوفاء والمصاريف المناسبة ومبلغ الف قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة بالنسبة لمبلغ ١١٢٨ جنيه و ٢٨٦ مليم ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافه برقم ١١ سنة ١٨ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ١١٢٨ جنيه و ٢٨٦ مليم مستندا في استئنافه إلى تقارير خبراء المجلس الحسبي وإلى الطعون التي وجهها إلى تقرير الخبير جرجس فرج الله . كما طعن بأن محكمة أول درجة أخطأت في اعتباره وكيلًا بالإدارة وفي حساب المبالغ المتساح فيها وفي مجازاة الخبير المنتدب في اطراحه الدفاتر — وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أقام المطعون عليهم استئنافا فرعيا قيد برقم ٣١ سنة ١٨ ق أصرروا فيه على طلباتهم الابتدائية ناعين على الحكم المستأنف ما أورده بشأن المبالغ التي حسبت ومتأخرات سنة ١٩٢٢ وطريقة حساب الفوائد وقد حل الطاعنون محل مورثهم أثناء سير الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وقدموا مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها احتياطيا نذب خبير يرجح بين تقارير الخبراء الثلاثة الذين نذبهم المجلس الحسبي وتقرير الخبير الذي نذبه محكمة أول درجة والتي

تعذرت مناقشته لوفاته . وليقوم الخبير المرجح بتحقيق الدعوى تحقيقا عادلا .  
وقد ناقشت المحكمة الخصوم بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ ثم حجزت الدعوى للحكم  
مع مذكرات . و انتهت إلى حكم أصدرته بجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥ قضى  
بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعنين في الاستئناف رقم ١١ سنة ١٨ ق بأن يدفعوا  
من تركة مورثهم للطعون عليهم مبلغ ٣٩٥٧ جنيه و ٣٣١ مليم والفوائد بواقع ٥٪ سنويا  
عن مبلغ ٢٨٤٩ جنيه و ٩٩٦ مليم من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩ لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٣١  
وعن مبلغ ٣٩٥٧ جنيه و ٣٣١ مليم من ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ لغاية ١٤ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤٪ من هذا المبلغ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام  
السداد مستندة في ذلك إلى ما جاء بالحكم الابتدائي الذي أخذت هي بأسبابه  
في خصوص ما قال به من اعتبار مورث الطاعنين وكيلا مسئولاً عن الإدارة وفي  
طرحه تقارير خبراء المجلس الحسبي الثلاثة وتعويله على تقرير الخبير المشتدب بالنسبة  
لدفاتر الحساب وحساب المتأخرات والمسموحات والغلال . وخالفت محكمة  
الاستئناف المحكمة الابتدائية إذ لم تقرها على خصم متأخرات سنة ١٩٢٢ على أساس  
أنها كانت ترحل من سنة إلى أخرى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق  
النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة  
وبالجلسة المحددة لنظره صمم الطاعنون على طلباتهم كما صممت النيابة على ما ورد  
بمذكرتها طالبة نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة لما قضى به الحكم من الفوائد  
التي تزيد على المبلغ المحكوم به .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون في السبب الأول على الحكم المطعون  
عليه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لم يعمل اتفاق الطرفين وغلب  
على إرادتهما إرادة الخبير . وفي بيان ذلك قالوا إن الخبير حسب على  
مورثهم متأخرات سنة ١٩٢٢ في حين أنه قد نص في عقد الاتفاق المحرر  
في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ على أن ما يوزع هو ما يودع لدى مورثهم بعد تحصيله  
وأنه ليس في الاتفاق ما يشير إلى مسئوليته عن المتأخرات . فوكالته محددة بتوزيع  
ما يحصل ولم يجعل من هذه الوكالة وكالا عاما في الإدارة مسئولاً عن الخطأ الجسيم .  
ومن حيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن الحكم المطعون فيه  
إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالإدارة مسئول عن خطئه الجسيم خلص  
إلى ذلك مما ثبت بأسباب الحكم الصادر من محكمة استئناف أسيوط في القضية



رقم ١/٤٠١ ق من أن مورث الطاعنين و ككل بالادارة يسأل عن خطئه الجسيم .  
ولما كان الطاعنون لم يقدموا بملف الطعن الاتفاق الذي ركنوا اليه في تحديد  
نطاق الوكالة كما لم يقدموا بالملف ما ينفى أن الحكم المحال اليه صدر بين نفس  
الخصوم وأودع ملف الدعوى وأن كل خصم فاضل في دلالته ، لما كان ذلك  
فإن نعيمهم في هذا السبب يكون عاريا عن الدليل في أحد شقيه وغير صحيح  
في شقه الآخر .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه  
من أوجه ثلاثة . الأول فساد الاستدلال والثاني خطأ في الاسناد والثالث  
اهداره لدفاع الطاعنين . وقالوا في بيان الوجه الأول إن الحكم جاری الخبير  
في حساب نصيب مورث المطعون عليهم في متأخرات سنة ١٩٢٢ مع أن المورث  
المذكور أقر في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٣ باستلام حصته في إيرادات سنة ١٩٢٢  
ولا يغير من ذلك في شيء أن متأخرات سنة ١٩٢٣ قد رحلت من سنة الى أخرى  
لأن ترحيلها ليس معناه تحصيلها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه اعتبر مورث  
الطاعنين وكلا بالادارة وأنه بذلك كان مسؤولا عن أخطائه الجسيمة وأن ترحيله  
لمتأخرات سنة ١٩٢٢ من سنة لأخرى وعوده عن المطالبة بها أدى الى سقوطها  
بالتقادم .

ومن حيث إن الطاعنين قالوا في بيان الوجه الثاني — الخطأ في الاسناد — أن  
الحكم المطعون فيه حمل مورث الطاعنين مبلغ ٥٧٦ مليا و ٤٤٦ جنيها هو نصيب  
مورث المطعون عليهم في متأخرات الدائرة الخاصة عن سنة ١٩٢٢ بمقولة أن  
هذه المتأخرات كانت ترحل من سنة لأخرى في حين أن الثابت من تقرير الخبير  
أنه حمل المطعون عليهم مسؤولية المتأخرات ابتداء من سنة ١٩٢٤ مما يؤكد أنه لم  
يحسب أصلا في سنة ١٩٢٥ على مورث المطعون عليهم نصيبه في متأخرات الدائرة  
الخاصة عن سنة ١٩٢٢ . واستطرد الطاعنون قائلين إن الحكم الابتدائي أثبت  
أن الخبير حمل مورث الطاعنين متأخرات سنتي ١٩٢٢، ١٩٢٣ فكيف يقبل القول  
بأن هذه المتأخرات تحملها جميع الورثة في سنة ١٩٢٥ كما قال المطعون عليهم



وجاراهم في ذلك الحكم المطعون فيه مكتفيا بإشارة غامضة بقوله " كما هو موضح تفصيلا بتقرير الخبير " وهذه الإشارة متعارضة مع ما أثبتته الحكم الابتدائي نقلا عن تقرير الخبير . ويترتب على هذا الاسناد الخاطيء تحميل مورث الطاعنين بمبلغ يجب عدم تحميله إياه .

ومن حيث إنه ورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي "وحيث إن هذه المحكمة لا تقرر محكمة أول درجة في استبعادها لمبلغى ٨٥٣ مليا و ٤٠١ جنينا و ٥٦٧ مليا و ٤٤٦ جنينا مما أظهره الخبير للمرحوم عبد اللطيف عثمان البارودى على اعتبار أن هذين المبلغين هما نصيبه في متأخرات سنة ١٩٢٢ سواء في الدائرة العامة أو الخاصة . وقد التبس الأمر على محكمة أول درجة . إذ الواقع أن ما انتهى إليه الخبير في تحديد ما للمرحوم عبد اللطيف عثمان البارودى في ذمة المرحوم الشيخ عبد الرحيم البارودى لا شأن له بهذه المتأخرات إذ أن المتأخرات كانت ترحل من سنة إلى سنة وأن ما أظهره الخبير يمثل حصة المرحوم الشيخ عبد اللطيف في المتحصل تقدا أو غلالا وحصته فيما لم يعتمد الخبير من المصاريف أو المسموحات وما اعتبره متحصلا كما هو موضح تفصيلا بتقرير الخبير " ويبين من ذلك أن الحكم لم يرد بأسبابه ما يفيد أن الورثة جميعا تحملوا في سنة ١٩٢٥ بمتأخرات سنتى ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ وعلى ذلك فإن سبب النعى لا يصادف محلا .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون في الوجه الثالث على الحكم المطعون فيه أنه أهدر دفاعهم ودفاع مورثهم من ذلك — أولا — أنه أهدر تقرير خبراء ثلاثة كان قد ندهبهم المجلس الحسبي وأن النتيجة التي انتهوا إليها إرتضاها مورث الطاعنين والمجلس الحسبي . وأنه لم يوضح أسباب إسقاطه والتسك بتقرير مطعون عليه في نواحي متعددة وأنهم طلبوا تعيين خبير مريح وأغفلت المحكمة طلبهم . ثانيا — أن المحكمة رفضت طلب الطاعنين فتح باب المرافعة للأسباب التي بينوها في مذكرتهم ومنها أن بعضهم لم يتمكن من حضور جلسة المناقشة لعذر قهرى والبعض الآخر لم يعلم بها وأن تحقيق العدالة يقتضى إجابة هذا الطلب .

ومن حيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بما أورده الحكم المطعون فيه . إذ قال " إن تقرير الخبراء الثلاثة لا يقيد المحكمة رغم اعتماد المجلس الحسبي

له إذ أن إجراءات هذا المجلس مؤقتة“ ثم أحال في هذا الشأن إلى الحكم الابتدائي الذي قرر أن المجلس الحسبي لا يملك محاسبة مورث الطاعنين لأنه غير خاضع لا اختصاصه ولا سلطان له عليه . وعرض للطعون التي وجهت إلى تقرير الخبير المتدب ومحصها . ويبين من ذلك أن المحكمة إذ أخذت بدليل وطرحته ماعداه قد بينت ما اعتمدت عليه في تكوين عقيدتها وهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المتدب وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لا قتناعها بالرأي الذي انتهت إليه .

ومن حيث إن النعي بعدم الاستجابة لطلب فتح باب المرافعة مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من قوله ”إن المستأنفين تقدموا بطلب مؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٥٥ طلبوا فيه فتح باب المرافعة للرد على ما تناوله محضر الجلسة الأخيرة وكان بإمكانهم إبداء ما لديهم بهذه الجلسة ولا محل لإجابة طلبهم بعد انقضاء ما يزيد عن ربع قرن على هذا النزاع“ ولما كان الثابت من صورة محضر جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥ التي جرت فيها المناقشة أن طرفي الخصومة كانا ممثلين بوكلائهما وأن الطرفين طلبا حجز القضية للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرات . وقد انقضى الأجل المصرح فيه بتقديمها ولم يرد طلب فتح باب المرافعة إلا بعد فواته فلا اثر يب على المحكمة في رفضها طلب إعادة القضية إلى المرافعة بمد أن بررت عدم جديته وأنه لم يقصد به غير إطالة أمد التقاضي . ومن ثم يكون النعي في هذا الشق لا يقوم على أساس .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك ( أولا ) أنه لم يعمل نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني الذي يقرر أنه لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية . ولما قضى بالزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم إلى المطعون عليهم فوائد قدرها ٥ ٪ سنويا ابتداء من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩ لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفوائد قدرها ٤ ٪ حتى تمام السداد فإنه يكون قد أباح للمطعون عليهم الحصول على فوائد تزيد على رأس المال إذ يكفي مرور عشرين عاما من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩ كي تتحقق النتيجة التي نهى الشارع عن تجاوزها واعتبرها مخالفة للنظام

العام (ثانياً) أنه أخطأ في احتساب الفوائد عن حصة المرحومة الست عريفة جدة المطعون عليهم — ذلك أنه جعلها سارية اعتباراً من ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ تاريخ أول تعديل لطلباتهم في حين أن هذه الحصة ومقدارها ٩٩٠ ج و ٢٩٥ م كما هو ثابت بتقرير الخبير لم تؤل إليهم إلا بمقتضى عقد التخارج في سنة ١٩٣٥ ولم يطالبوا بها إلا في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ تاريخ التعديل الثاني لطلباتهم وفي ذلك مخالفة لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم التي تقابلها المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد .

ومن حيث إن هذا النعى في وجهه الأول صحيح ذلك أنه لم يكن في نصوص القانون المدني القديم ما يمنع من اقتضاء الفوائد القانونية أو الاتفاقية ولو تجاوز مجموعها رأس المال. ولكن المشرع استحدث في القانون المدني الجديد قاعدة أوردها في المادة ٢٣٢ التي تنص على "أنه لا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات الجارية" ومقتضى ما تقدم أن يكون للدائن لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حق اقتضاء الفائدة السارية ولوزادت على رأس المال وأن لا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ وألزم الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم الفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً عن مبلغ ٢٨٤٩ جنيه و ٩٩٦ مليم من ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩ لغاية ٢٧ من يناير سنة ١٩٣١ وعن مبلغ ٣٩٥٧ جنيه و ٣٢١ مليم من ٢٨ من يناير سنة ١٩٣١ لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ عن هذا المبلغ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام السداد وكانت الفوائد عن مبلغ ٢٨٤٩ جنيه و ٩٩٦ مليم بواقع ٥ ٪ من ١٥ من يونيو سنة ١٩٩٢ لغاية ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد زادت على رأس المال وقت صدور الحكم في ظل القانون المدني الجديد وكان الحكم قد أجرى فائدة عن مبلغ ١١٠٧ جنيه و ٣٢٥ مليم — هو الفرق بين — ٣٩٥٧ جنيه و ٣٢١ مليم و ٢٨٤٩ جنيه و ٩٩٦ مليم بواقع ٥ ٪ من ٢٨ من يناير سنة ١٩٣١ لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثم جعلها بواقع ٤ ٪ سنوياً من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام السداد

فزاد حساب الفائدة عن رأس المال . لما كان ذلك فان الحكم يكون مخالفا للقانون في هذا الخصوص مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن ما ورد بالوجه الثاني عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنون بملف الطعن صورتى تقرير الخبير وإعلان تعديل الطلبات الذين أشاروا إليهما في تقرير الطعن .

ومن حيث إن الموضوع صالح للحكم فيه في خصوص الوجه الأول من السبب الثالث من أسباب الطعن .

ومن حيث إنه لما سبق بيانه تسرى الفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا عن مبلغ ٢٨٤٩ جنيها و ٩٩٦ مليا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٥ يونية سنة ١٩٢٩ حتى يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولا عبرة بمتجمد الفوائد في هذه المدة ولكن سريانها يقف اعتبارا من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ لأنها كانت قد تجاوزت رأس المال في اليوم السابق على هذا التاريخ .

ومن حيث إن المبلغ المقضى به للمطعون عليهم ضد الطاعنين هو في جماعته ٣٩٥٧ جنيها و ٣٢١ مليا ويدخل ضمنه مبلغ ٢٨٤٩ جنيها و ٩٩٦ مليا الذى سبق بيان مقدار الفوائد المستحقة عنه . أما الباقي وقدره ١١٠٧ جنيها و ٣٢٥ مليا فتسرى عنه الفائدة بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة به رسميا في ٢٨ من يناير سنة ١٩٣١ لغاية ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حيث يبلغ مقدارها ١٠٣٦ جنيها و ٩٩ مليا ثم تسرى بواقع ٤ ٪ سنويا من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ فيبلغ مقدارها في هذه المدة ٧١ جنيها و ٢٢٦ مليا وبالتالي تكون الفائدة في جملة ما قد دألت رأس المال في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ فيتعين إيقاف سريانها .

ومن حيث إنه على هدى ما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق لفائدة وفقا لما سبق بيانه .



## جلسه ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

رئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ،  
وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اشتعايل المستشارين .

( ٨٦ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٨ القضائية : "أحوال شخصية" :

(١) وقف "شرط الواقف" .

مثال في تفسير شرط متنازع عليه ، وتطبيقه .

(ب) وقف "شرط الواقف" . حكم "عيوب التدليل" "القصور"  
"مالا يعد كذلك" .

مثال في تفسير شرط متنازع عليه .

١ — إذا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف جعل من وقفه ثلاثة أوقاف مستقلة وجعل لكل منها شروطا الأول وقف منجز على الخيرات والثاني وقف المنزل وقد جعله الواقف من بعده وفقا على الذكور من أولاد ابنه (والد الطاعنين) ثم من بعد كل واحد منهم يكون نصيبه وفقا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ونص الواقف في كتاب الوقف على أنه "إذا توفي الواقف وأى واحد من أبناء ابنه المذكورين لا عن ذرية أو عن ذرية وانقرضت يكون ما هو موقف عليه وفقا منضمها وملحقا بالموقوف على الموجودين من أبناء ابن الواقف المذكورين بالسوية" — والوقف الثالث هو وقف الأتيان وقد جعلها الواقف من بعده وفاته أقساما متعددة خص ابنته (والدة المطعون عليهم) بالقسم الأول وجعل لكل من أولاد ابنه — والدة الطاعنين — ذكورا وإناثا قسما والقسم الأخير جعله وفقا على الذكور منهم وجعل في هذا القسم مراتب لأشخاص عيّنهم وخيرات بينها ونص في إنشاء كل قسم من هذه الأقسام

على أن يكون بعد وفاته وقفا على صاحبه المعين بالإسم ومن بعده يكون وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقة بعد طبقة بالفريضة الشرعية بينهم في جميع طبقاتهم على حسب النص والترتيب المذكورين سابقا (أى فى وقف المنزل) ثم أورد الواقف بعد الإتهاء من إنشاء هذه الأقسام نصا صريحا يسرى عليها جميعا فى خصوص من يتوفى من أصحابها عقيما فقال فى كتاب الوقف "إذا توفى الواقف وأحد أولاد ولده السابق ذكرهم أو توفيت كريمة عن غير عقب ولا ذرية أو عن ذرية وانقرضت يكون القسم الخاص بالمتوفى من الوقف المذكور وقفا ملحقا ومنضمًا لباقي الأقسام ويكون حكم المنضم وشرطه كحكم وشرط المنضم إليه ...". — فان مؤدى تطبيق هذا النص أن نصيب العقيم ابن ابن الواقف فى الأطيان يضم إلى باقى الأقسام ويقسم مقسمها حسب شرط الواقف فيستحق أولاد ابنه الواقف (المطعون عليهم) حصة والدتهم فيه — وإذا كان الواقف قد أحال فى إنشاء كل قسم من الأقسام الواردة فى وقف الأطيان على النص والترتيب المذكورين فى وقف المنزل فان المقصود بهذه الإحالة هو تطبيق ما هو مذكور فى وقف المنزل على ما لم يرد فى خصوصه نص خاص فى وقف الأطيان أما وقد ورد بعد ذكر هذه الإحالة نص صريح فى شأن مآل نصيب العقيم من أصحاب الأقسام فى هذا الوقف فان هذا النص دون غيره هو الذى يجب تطبيقه فى هذا الخصوص . وهذا التفسير هو المستفاد من سياق كلام الواقف وحمله على المعنى الذى يظهر أنه أراده . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد نهج هذا النهج فى تفسير شرط الواقف وتطبيقه فانه يكون بمنأى عن الطعن عليه فى هذا الخصوص .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح وجهة نظره فى تفسير شرط الواقف فى المسألة محل النزاع ودل على ما بأدلة سائغة مستمدة من كتاب الوقف وأقوال الفقهاء وأقام قضاءه على أسباب تكفى لحمله وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فان النعى عليه القصور فى التسبيب يكون فى غير محله .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن .  
تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٥٦  
كلى القاهرة أحوال شخصية التى تضمنت أن المرحوم عبد الرحمن جاد الله وقف [   
وقفه المبين بكتابه الصادر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٦ وجعله ثلاثة أقسام  
الأول أطيان وقفها على الخيرات والثانى لجميع أرض وبناء منزل وقد وقفه  
على نفسه ثم من بعده على الذكور من أولاد ابنه المرحوم محمد عبد الرحمن جاد الله  
(والد الطاعنين) الذى توفى قبل الواقف وذلك بالشروط المبينة بكتاب الوقف  
والقسم الثالث أطيان زراعية قدرها ٨٠٠ فدان و ٣ قراريط و ٢٢ سهما جعلها  
الواقف من بعده أوقافا متعددة قسمها إلى اثنى عشر قسما الأول وقدره  
٢٣٣ فدان و ٢٠ سهما وقفه على ابنته زينب والدة المطعون عليهم ومن بعدها  
على أولادها ... بالشروط المبينة بكتاب الوقف وجعل لكل من أولاد ابنه  
الذكور والإناث العشرة قسما والقسم الثانى عشر يكون وقفا على أولاد ابن الواقف  
الذكور السبعة بالسوية بينهم على أن يصرف من غلة هذا القسم المرتبات التى  
عينها الواقف وباشهاد تغيير مؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ أدخل الواقف ابنته  
زينب فى وقف المنزل وجعل لها فيه الثلث ثم توفى الواقف ومن بعده توفى ابن  
ابنه أحمد صاحب القسم الثالث من الأقسام المذكورة وقدره ستون فدانا ولم  
يترك ذرية وقال المدعون (المطعون عليهم) فى دعواهم إن نصيب أحمد العقيم  
فى المنزل يرجع بحكم شرط الواقف إلى أصل غلة المنزل ويقسم مقسمها فيخصهم  
فيه الثلث وأن نصيبه فى الأطيان يرجع كذلك إلى وقف الأطيان ويقسم مقسمها  
فيكون لهم فيه حصة بنسبة حصتهم فى وقف الأطيان أى ١٧ فدانا و ١١ قيراطا  
و ٩ أسهم وقد طلب الطاعنون فى دعواهم الحكم لهم باستحقاقهم للنصيب المذكور

في حصة العقيم في المنزل والأطيان وأمر المدعى عليهم "الطاعنين" بأن يؤدي إليهم مبلغ ٨٠٠ جنيه وهو ما يعادل ريع هذا النصيب من تاريخ وفاة العقيم في أبريل سنة ١٩٥٠ مع المصاريف وأتعاب المحاماة .

وقد دفع الطاعنون الدعوى بأن نصيب المرحوم أحمد الذي توفي عقيما لا يرجع إلى أصل الوقف بل أنه يؤول إليهم باعتبارهم أخوة له وذلك بموجب الشرط القائل بأن من مات بعد دخوله في الوقف ولم يكن له ذرية ينتقل نصيبه إلى إخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق — وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى — فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٤ سنة ٧٤ ق لدى محكمة استئناف القاهرة وتنازلوا أمامها مؤقتا عن طلباتهم الخاصة بوقف المنزل وزيعه وطلبوا الحكم لهم بباقي الطلبات مع الحكم لهم أيضا باستحقاقهم لثلث نصيب العقيم في القسم الثاني عشر من وقف الأطيان وقدره ٥٦ فدانا و ١ قيراط و ٧ أسهم يخص العقيم فيه ثمانية أفدنة ثم قصرُوا طلباتهم على ما ينحصرون في حصة العقيم في الأطيان دون الربع وانحصر النزاع بين طرفي الخصومة في تطبيق شروط الواقف وهل الذي يطبق منها على موضوع النزاع هو الشرط الوارد في صحيفة ١٢ من كتاب الوقف أم الشرط الوارد بصحيفة ١٦ — وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع أولا — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لنصيب العقيم في الأطيان — ثانيا باستحقاق المدعين (المطعون عليهم) الحصة في نصيب العقيم أحمد بن محمد ابن الواقف في الأطيان الموقوفة عليه من الواقف المبينة تحت "القسم الثالث" بصحيفة ١٣ من كتاب الوقف وقدر تلك الحصة ١٣٤٢٢٨ على ٢٦٠٨٩٤ ينقسم إليها هذا النصيب وتقسم على المدعين كل بقدر استحقاقه مع إلزام المستأنف عليهم بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين والمقاصة في أتعاب المحاماة — واستند الحكم في قضائه إلى ما تبينته المحكمة من كتاب الوقف من أن الواقف أحال في إنشاء كل قسم من الأقسام التي بينها في وقف الأطيان على الإنشاء الذي ذكره بخصوص وقف المنزل وهذا يقتضى تطبيق ما ذكره في وقف المنزل بالنسبة لمن مات عقيما بعد الاستحقاق على وقف الأطيان أيضا وقد ذكر الواقف أخيرا في وقف الأطيان شرطا لم يذكره في وقف المنزل وهو



الشرط الوارد في صحيفة ١٦ ويقضى بأن أى فرد من أولاد ابنه المذكورين توفى من غير عقب ولا ذرية وانقرضت يكون نصيبه وقفا ملحقا منضمًا لباقي الأقسام وهذا الشرط يجب تطبيقه أيضا لأن الفقهاء نصوا على أن الواقف إذا ذكر شرطين وجب العمل بهما إذا أمكن الجمع بينهما فاذا تعارضا وجب العمل بالمتأخر لأنه ناسخ للأول وفي حالة الدعوى يمكن الجمع بين الشرطين لأن الواقف جعل وقف الأطيان من بعده أوقافا متعددة بعدد الأقسام التي ذكرها وجعل كل وقف من هذه الأوقاف المتعددة على شخص معين بالاسم ثم من بعده على أولاده وذريته ونسله طبقة بعد طبقة على النص والترتيب المشروحين في وقف المنزل وهذا يعنى أن من مات من ذرية هذا المذكور بالاسم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عقيما فنصيبه لإخوته أما إذا مات صاحب القسم عقيما فيطبق عندئذ الشرط الوارد في صحيفة ١٦ أما الشرط الوارد في صحيفة ١٢ ويقضى بأنه إذا توفى الواقف وأى واحد من أبناء ابنه المذكورين لا عن ذرية أو عن ذرية وانقرضت يكون ما هو موقوف عليه وقفا منضمًا وملحقا بالموقوف على الموجودين من أبناء الواقف المذكورين بالسوية فانه شرط خاص بوقف المنزل ولا يطبق على وقف الأطيان وقال الحكم إن هذا التفسير هو الذى يتفق مع غرض الواقف وهو أيضا الذى يوجب النص الشرعى المتقدم ذكره الأخذ به وانتهى الحكم إلى أن الذى يطبق هو الشرط الأخير الوارد في صحيفة ١٦ من كتاب الوقف والقاضى بأن نصيب العقيم أحمد يستحقه مستحقو باقي الأقسام كل بحسب نصيبه .

وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٨ قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها السالف الذكر .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون في السببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه خطأه في بيان شروط الوقف وفي تفسيرها وتطبيقها وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه رفض تطبيق الشرط الوارد

في صحيفة ١٢ من كتاب الوقف والذي يقضى بأن نصيب من يموت عقيماً من أولاد محمد ابن الواقف ( والد الطاعنين ) المذكورين في هذا الكتاب ينتقل للموجودين على قيد الحياة وقت موته من اخوته وذلك بحجة أن هذا الشرط ورد في وقف المنزل ولم يرد في وقف الأطيان وأن النص الواجب التطبيق هو الوارد في صحيفة ١٦ في وقف الأطيان ويقضى بأن نصيب العقيم من أولاد ابن الواقف ينضم إلى باقي الأقسام في وقف الأطيان ويكون حكم المنضم وشرطه حكم وشرط المنضم إليه ويقول الطاعنون إن هذا الذي ذهب إليه الحكم خطأ واضح وإنكار صريح لما جاء في إنشاء وشروط كل قسم من أقسام وقف الأطيان من إحالة على النص والترتيب المشروحين في إنشاء وقف المنزل ومقتضى هذه الإحالة هو وجوب تطبيق ما ذكره الواقف أولاً في وقف المنزل من إنشاء وشروط وترتيب للطبقات على وقف الأطيان ولما كان من بين هذه الشروط الشرط الوارد في صحيفة ١٢ السالف الذكر وكان هذا الشرط يتعارض مع الشرط الوارد في وقف الأطيان في الصحيفة ١٦ وكان من المقرر شرعاً أنه إذا وجد شرطان في كتاب الوقف وأمكن الجمع بينهما عمل بكل منهما في موضوعه وإن لم يمكن الجمع بينهما اعتبر المتأخر ناسخاً للتقدم وكان يمكن الجمع في حالة الدعوى بين الشرطين فيعمل بالشرط الأول الوارد في صحيفة ١٢ في حالة موت بعض أولاد ابن الواقف عقيماً وبقاء البعض الآخر أحياء وفي هذه الحالة يضم نصيب العقيم ويلحق بالموقوف على الموجودين منهم ويعمل بالشرط الثاني الوارد في صحيفة ١٦ في حالة موت العقيم من أولاد ابن الواقف بعد موت جميع إخوته وعدم وجود أحد منهم على قيد الحياة وذلك عملاً بما قرره الفقهاء من أن إعمال الكلام خير من إهماله وأنه لا يصار إلى نسخ بعض الشروط إلا إذا استحال العمل بالمنسوخ، لما كان ذلك فإن مقتضى تطبيق الشرط الوارد في صحيفة ١٢ الواجب التطبيق في نظر الطاعنين أن نصيب أحمد العقيم ينتقل إليهم باعتبارهم إخوته ولا يؤول منه شيء إلى المطعون عليهم أولاد زينب بنت الواقف التي توفيت قبل العقيم .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من كتاب الوقف أن الواقف جعل من وقفه ثلاثة أوقاف مستقلة وجعل لكل منها شروطاً الأول وقف منجز على الخيرات والثاني وقف المنزل وقد جعله الواقف من بعده وقفاً على المذكور من أولاد ابنه محمد ثم من بعد كل واحد منهم يكون نصيبه وقفاً على أولاده ثم

على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ونص الواقف في الصحيفة ١٢ من كتاب الوقف على أنه "إذا توفى الواقف وأى واحد من أبناء ابنه المذكورين لا عن ذرية أو عن ذرية وانقرضت يكون ما هو موقوف عليه وقفا منضما وما يحق بالموقوف على الموجودين من أبناء ابن الواقف المذكورين بالسوية" والوقف الثالث هو وقف الأطيان وقد جعلها الواقف من بعد وفاته أقساما متعددة خص ابنته زينب (والدة المطعون عليهم) بالقسم الأول وجعل لكل من أولاد ابنه محمد ذكورا وإناثا وعددهم عشرة قسما والقسم الأخير جعله وقفا على الذكور منهم وجعل في هذا القسم مرتبات لأشخاص عينهم وخيرات بينها ونص في إنشاء كل قسم من هذه الأقسام على أن يكون بعد وفاته وقفا على صاحبه المعين بالإسم ومن بعده يكون وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته طبقة بعد طبقة بالفريضة الشرعية بينهم في جميع طبقاتهم على حسب النص والترتيب المذكورين سابقا (أى فى وقف المنزل) ثم أورد الواقف بعد الانتهاء من إنشاء هذه الأقسام نصا صريحا يسرى عليها جميعا فى خصوص من يتوفى من أصحابها عقيما فقال فى الصحيفة ١٦ من كتاب الوقف "إذا توفى الواقف وأحد أولاد ولده السابق ذكرهم أو توفيت كريمة زينب عن غير عقب ولا ذرية أو عن ذرية وانقرضت يكون القسم الخاص بالمتوفى من الوقف المذكور وقفا ملحقا ومنضما لباقي الأقسام ويكون حكم المنضم وشرطه حكم وشرط المنضم إليه ... .." ومؤدى تطبيق هذا النص أن نصيب أحمد العقيم ابن ابن الواقف فى الأطيان يضم إلى باقي الأقسام ويقسم مقسمها حسب شرط الواقف فيستحق أولاد زينب (المطعون عليهم) حصة والدتهم فيه — وإذا كان الواقف قد أحال فى إنشاء كل قسم من الأقسام الواردة فى وقف الأطيان على النص والترتيب المذكورين فى وقف المنزل فإن المقصود بهذه الإحالة هو تطبيق ما هو مذكور فى وقف المنزل على ما لم يرد فى خصوصه نص خاص فى وقف الأطيان أما وقد ورد بعد ذكر هذه الإحالة نص صريح فى شأن مال نصيب العقيم من أصحاب الأقسام فى هذا الوقف فإن هذا النص دون غيره هو الذى يجب تطبيقه فى هذا الخصوص وهذا التفسير هو المستفاد من سياق كلام الواقف وحمله على المعنى الذى يظهر أنه أراده، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نهج هذا النهج فى تفسير

شرط الواقف وتطبيقه فانه يكون بمنأى عن الطعن عليه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب لإغفاله الرد على ما جاء في أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بالغائه من أن المعول عليه في إنشاء شروط هذا الوقف هو ما جاء أولاً في وقف المنزل لأن الواقف وقد أحال في وقف كل قسم من أقسام وقف الأطيان على ما ذكره في وقف المنزل فكأنه كرر إنشاء وشروط وقف المنزل في كل قسم من الأقسام المذكورة — وهذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه — على ما يبين من الوقائع السالف ذكرها أوضح وجهة نظره في تفسير شرط الواقف في المسألة محل النزاع ودلل عليها بأدلة سائغة مستمدة من كتاب الوقف وأقوال الفقهاء وأقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

---



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى هنلى ، ومحمود القاضى ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٨٧ )

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) جمارك ”قرارات اللجنة الجمركية“ ”طبيعتها“ . القرارات الادارية .

اعتبار القرارات التى تصدرها اللجنة الجمركية أو مدير مصلحة الجمارك — فى مواد التهريب والمخالفات الواردة فى البابين ٨٠٧ من اللائحة الجمركية — قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها . تخويل المحاكم العادية حق الفصل فى الطعون التى ترفع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل فى هذه الطعون لا يغير من طبيعتها . كلا الأمرين قرره نصوص اللائحة استثناء من الأصل .

(ب) جمارك ”قرارات اللجنة الجمركية“ ”إعلانها والمعارضة فيها“ .

تعيين الم ٣٣ من اللائحة الجمركية طريقا خاصا لإعلان القرارات التى تصدر من اللجنة الجمركية فى مواد التهريب . وجوب اتباعه . خلو اللائحة من النص على طريق خاص يجرى به إعلان القرارات التى يصدرها مدير مصلحة الجمارك فى مواد المخالفات . جواز إعلانها بوصفها قرارات إدارية بالطرق التى يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها . عدم التقيد بالم ٧ مرافعات . صحة إعلان القرارات الإدارية بإرساله بطريق البريا . وسريان ميعاد الطعن فيه من تاريخ وصوله لصاحب الشأن . بهذا الأمر يتحقق له بالقرار علما يقينا .

(ج) حكم ”مالا يعيب الحكم فى نطاق التدليل“ .

لا يؤثر فى سلامة ما ورد فى أسبابه من قرارات قانونية خاطئة ما دام منطوقه موافق للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

١ - المشرع وإن وكل في المادة ٣٣ من لائحة الجمارك إلى اللجنة الجمركية أمر الفصل في مواد التهريب المنصوص عليها في الباب السابع من هذه اللائحة، ووكل في المادة ٣٦ إلى مصلحة الجمارك أمر الفصل في مواد المخالفات الواردة في الباب الثامن إلا أن ذلك لا يجعل للقرارات التي تصدرها اللجنة أو مدير مصلحة الجمارك في هذا الخصوص صفة الأحكام القضائية وإنما تعتبر هذه القرارات قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها - أما تخويل المحاكم العادية حق الفصل في الطعون التي ترفع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل في هذه الطعون فإنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها ومن كونها قرارات إدارية إذ أن كلا الأمرين قررتهم نصوص اللائحة الجمركية استثناء من الأصل الذي يقضي بإختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون في مثل هذه القرارات وبأن الطعن فيها لا يوقف تنفيذها .

٢ - لما كانت المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية قد عينت طريقا خاصا لإعلان القرارات التي تصدر من اللجنة الجمركية في مواد التهريب فإن هذا الطريق هو الذي يجب اتباعه في إعلان هذه القرارات أما القرارات التي يصدرها مدير مصلحة الجمارك في مواد المخالفات فإنه وقد خلت لائحة الجمارك من النص على طريق خاص يجرى به إعلانها فإنها بوصفها قرارات إدارية يجوز أن يتم إعلانها بالطرق التي يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها دون التقييد بنص المادة السابعة من قانون المرافعات ، ولما كان إعلان القرار الإداري يصح بإرسال القرار بطريق البريد وينسرى ميعاد الطعن فيه في هذه الحالة من تاريخ وصوله إلى صاحب الشأن إذ بهذا الأمر يتحقق علمه بالقرار علما يقينيا - لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مدير مصلحة الجمارك منازع قد أعلن إلى الشركة الطاعنة بخطاب موصى عليه تسلمته ولم ترفع المعارضة إلا بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٣٦ من اللائحة لرفعها - وهو خمسة أيام من تاريخ إعلان القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا إذ انتهى إلى اعتبار هذه المعارضة غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد .

٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم ما ورد في أسبابه من خطأ في بعض التقارير القانونية ما دام منطوقه موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ أصدر مدير عام مصلحة الجمارك قرارا بالزام قبضات البانحة اسماعيل التابعة للشركة الطاعنة بدفع غرامة قدرها ١٢٥٧ جنيها و ٩٥٦ مليا وذلك لوجود ٢٤ طرد دخان عليها زيادة عما هو مدرج بما نفستو الشحن عند وصولها ميناء الاسكندرية فى يوم ٩ يناير سنة ١٩٤٩ واستند القرار إلى المواد ١٧ و ٣٦ و ٣٧ من اللائحة الجمركية وأرسلت المطعون ضدها صورة القرار فى نفس اليوم إلى الشركة الطاعنة بخطاب موصى عليه تسلمته فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولما لم تقم الشركة بدفع الغرامة قامت المطعون ضدها بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ بإعلانها بالقرار مذيلا بالصيغة التنفيذية بواسطة المحضرين فعارضت فيه أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٦ من الشهر المذكور — واستندت فى معارضتها إلى سقوط حق مصلحة الجمارك فى المطالبة بالغرامة لمضى أكثر من سنة على تاريخ وقوع المخالفة وبسقوط حقها بالتقادم لمضى أكثر من ثلاث سنوات وذلك باعتبار الغرامة من الرسوم المستحقة للدولة وطلبت الطاعنة من باب الاحتياط إلغاء القرار المعارض فيه ارتكانا إلى أن الزيادة التى وجدت بشحنة البانحة لا تتجاوز حد الإعفاء المقرر فى المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية . وقد دفعت المصلحة المطعون ضدها بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد مضى أكثر من خمسة أيام من تاريخ إعلان قرارها إلى الطاعنة بالخطاب الموصى عليه الذى وصلها فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ — وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه فاستأنفت المصلحة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٠ سنة ١٠ ق تجارى وتمسكت أمام محكمة الاستئناف بالدفع السابق .

وبتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول معارضة المستأنف عليها في القرار الصادر من السيد المدير العام لمصلحة الجمارك في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ مع إلزام المستأنف عليها بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب محاماة عنهما . وأقامت المحكمة قضاءها هذا على أنها وإن كانت لا تنازع في أن القرار المعارض فيه وإن صدر من جهة إدارية فإنه تغلب عليه الصفة القضائية غير أنه إذا خول المشرع لبعض الجهات الإدارية اختصاصا قضائيا استثنائيا ورسم لها إجراءات خاصة وجب اتباعها دون الإجراءات العادية التي لا يرجع إليها إلا عند خلو الأئحة من النص على اتباع إجراءات خاصة وأنه يبين من لائحة الجمارك التي صدر القرار المعارض فيه طبق نصوصها إن الإجراءات في المخالفات الجمركية التي تفرض فيها الغرامة بمجرد صدور قرار من المدير العام لمصلحة الجمارك طبقا للمادة ٣٦ لا تخضع لقواعد المرافعات وقد رسم المشرع طريقا خاصا للمعارضة في هذا القرار فنص على استحقاق دفع الغرامة في ظرف خمسة أيام من تاريخ إعلان القرار ما لم يرفع ذوو الشأن إلى المحاكم معارضة على قرار مصلحة الجمارك قبل مضي الميعاد المذكور وأنه وإن خلا نص المادة من بيان الطريقة التي يعلن بها القرار إلا أن المادة ٣٣ نصت على طريق خاص لإعلان المحكوم عليهم في حالات التهريب بإرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمون إليها وتتولى هذه الجهة تسليمه إليهم وأنه لما كانت الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٣٣ أشد من الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٣٧ وقد أجاز المشرع حصول الإعلان بالطريق الإداري في المادة الأولى فإن هذا الطريق هو الذي يجب اتباعه في إعلان القرارات الصادرة بالتطبيق لنص المادة ٣٧ من اللائحة ورتب الحكم على ذلك أن إعلان القرار المعارض فيه بموجب الخطاب الموصى عليه المرسل من المصلحة المستأنفة إلى الشركة المستأنف عليها في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ هو إعلان صحيح يبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ وصوله إلى المستأنف عليها في ٢٤ من الشهر المذكور ولما كانت المعارضة لم ترفع إلا في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ فتكون غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد — وفي ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ قررت الشركة الطاعنة الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها



رأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ذلك أنه أولاً — خالف نص المادة السابعة من قانون المرافعات التى تقضى بأن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وتقول الطاعنة إن هذا النص دام ويشمل جميع أوراق المرافعات وأن مرد الأمر فى الدعوى الحالية إلى طبيعة القرار محل النزاع فإن كان إدارياً جرى ميعاد المعارضة فيه من تاريخ ثبوت علم المعارضة به بأية طريقة فلا يلزم إعلانه بطريق المحضرين أما إذا كان عملاً قضائياً فإن إعلانه يخضع لحكم المادة السابعة المذكورة وقد سلم الحكم المطعون فيه فى أسبابه بأن هذا القرار هو قرار قضائى صادر من هيئة إدارية ولكنه لم يلتزم فى كيفية الاعلان الطريق المرسوم فى هذه المادة وأنه مما يؤكد الصفة القضائية للقرار أن المشرع جعل الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم المدنية حتى بعد إنشاء القضاء الإدارى وأنه ليس لهذا القرار ما للقرارات الإدارية من ميزة النفاذ المباشر وذلك لما نصت عليه المادة ٣٦ من اللائحة من أنه يترتب على المعارضة فيه إيقاف تنفيذه كما أن تذييل القرار بالصيغة التنفيذية لا يكون له محل إلا إذا كان قراراً قضائياً . ثانياً — إن الحكم أجري القياس فى مسألة لا يصح فيها . ذلك أن قواعد الإجراءات من القواعد الشكلية التى لا يجوز القياس عليها ولكن الحكم خالف هذا المبدأ وأعمل القياس بصدد هذه الإجراءات فقامس المادة ٣٧ من لائحة الجمارك التى خلت من نص صريح يقرر طريقاً للاعلان على المادة ٣٣ التى أوردت نصاً على الاعلان بواسطة جهة الادارة واستنتج خطأ أنه ما دام أن المشرع نخرج عن طريق الاعلان المقرر فى قانون المرافعات بصدد إجراءات اللجنة الجمركية المقررة فى المادة ٣٣ فلا بد أنه قرر الخروج كذلك عن تلك الإجراءات العادية فى المادة ٣٧ ووجه الخطأ فى ذلك أن كلا من المادتين وردت فى باب مستقل تحت عنوان مستقل ولكل باب أحكام مستقلة من حيث الإجراءات والعقوبات فلا يجوز الارتكان إلى الأحكام الواردة فى أى منهما لإنشاء قواعد لم يرد بها نص فى الباب الآخر

ثالثا — أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية التي قاس عليها أوجبت إرسال صورة القرار إلى جهة الإدارة لتتولى هي إعلانه إلى صاحب الشأن فليس يصح القياس إن لم تكن المصلحة قد اتبعت في الاعلان الطريق المرسوم في هذه المادة لأنه بفرض صحة مذهب الحكم في اعتبار الاجراءات التي نصت عليها المادة ٣٣ هي الأصل في إعلان كل الأوراق التي ذكرتها اللائحة فان إعلان القرار محل النزاع لم يحصل بالطريق المبين في المادة المذكورة — كما تنعى الطاعة في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه وتهاورها ذلك أنه أورد فيها ما مفاده أن الأصل هو وجوب اتباع الاجراءات التي نص عليها قانون المرافعات للاعلان وأنه لا يصح العدول عن هذه القاعدة إلا حيث يرد نص خاص يعين طريقا آخر استثنائيا وقد كان مقتضى تطبيق هذه القاعدة ألا يعتبر الاعلان صحيحا إلا إذا تم عن طريق المحضرين أو نصت اللائحة على جواز تمامه بغير هذا الطريق ولما كان كلا الأمرين لم يتحقق فيكون الحكم إذ أجاز بعد ذلك الاعلان عن طريق البريد قد انحرف عن القاعدة التي قررها في صدره.

وحيث إن المشرع وإن وكل في المادة ٣٣ من لائحة الجمارك إلى اللجنة الجمركية أمر الفصل في مواد التهريب المنصوص عليها في الباب السابع من هذه اللائحة ووكل في المادة ٣٦ إلى مصلحة الجمارك أمر الفصل في مواد المخالفات الواردة في الباب الثامن إلا أن ذلك لا يجعل للقرارات التي تصدرها اللجنة أو مدير مصلحة الجمارك في هذا الخصوص صفة الأحكام القضائية وإنما تعتبر هذه القرارات قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيلها — أما تخويل المحاكم العادية حق الفصل في الطعون التي ترفع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل في هذه الطعون فإنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها ومن كونها قرارات إدارية إذ أن كلا الأمرين قررتهم نصوص اللائحة الجمركية استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون في مثل هذه القرارات وبأن الطعن فيها لا يوقف تنفيذها ولما كانت المادة ٣٣ من هذه اللائحة قد عينت طريقا خاصا لإعلان القرارات التي تصدر من اللجنة الجمركية في مواد التهريب فإن هذا الطريق هو الذي يجب اتباعه في إعلان هذه القرارات أما القرارات التي يصدرها مدير مصلحة الجمارك في مواد المخالفات فإنه وقد خلت لائحة الجمارك من النص على طريق خاص يجرى به إعلانها فإنها بوصفها

قرارات إدارية يجوز أن يتم إعلانها بالطرق التي يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها دون التقيد بنص المادة السابعة من قانون المرافعات ولما كان إعلان القرار الإداري يصح بإرسال القرار بطريق البريد ويسرى ميعاد الطعن فيه في هذه الحالة من تاريخ وصوله إلى صاحب الشأن إذ بهذا الأمر يتحقق علمه بالقرار علماً يقينياً — لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مدير مصلحة الجمارك مشار النزاع قد أعلن إلى الشركة الطاعنة — بخطاب موصى عليه تسلمته في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ وأنها لم ترفع المعارضة إلا في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ أى بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٣٦ من اللائحة لرفع المعارضة وهو خمسة أيام من تاريخ إعلان القرار فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من اعتبار هذه المعارضة غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد ولا يؤثر في سلامة الحكم ما ورد في أسبابه من خطأ في بعض التقارير القانونية ما دام منطوقه موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

---

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

رئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ،  
وفرّج يوسف ، واحمد زكى محمد المستشارين :

(٨٨)

الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

حكم ”تسببه” ”الخطأ فى فهم الواقع”

مثال فى دعوى شفعة . . . . .

إذا كان الواقع أن الطاعنين أقاما دعوى شفعة إختصا فيها المطعون عليهما الأول والثانى وقالوا فى بيانها إنهما والمطعون عليه الثانى وآخرين ليس منهم المطعون عليه الأول شركاء فى ما كينة للطحين والأرض المقامة عليها وأنه نما إلى علمهما أن المطعون عليه الثانى باع نصيبه المشاع إلى المطعون عليه الأول فأبلغا كل من البائع والمشتري برغبتهما فى أخذ العقار المبيع بالشفعة بوصفهما شريكين فى العقار ولما لم يستجيبا لرغبتهما أودعا الثمن وأقاما الدعوى طالبين الحكم لهما بأحقيتهما فى أخذ العقار المبيع بالشفعة ، و كان يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت تحت نظر محكمتى الموضوع أن دفاع المشتري (المطعون عليه الأول) قد انحصر فى أنه شريك فى ما كينة الطحين والأرض المقامة عليها مع الطاعنين وآخرين بموجب عقد بإنشاء شركة تضا من لطحن الغلال ، و كان هذا الدفاع هو الذى تمسك به فى رده على إنذار الشفعة الموجه إليه من الطاعنين — و رده وحده عند نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ثم كرره فى صحيفة استئنافه ، و ركن إليه دون أى دفاع آخر ، فان الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الابتدائى الذى قضى بأحقية الطاعنين فى الأخذ بالشفعة القدر المبيع إستنادا إلى أن ”المطعون عليه الأول أخ لهما وأنه ورث فى أطيان مورثهما بالحوض المركب عليه الماكينة بالتساوى معهما فوجب اعتباره مالكا وشريكا على الشيوع فى أطيان الحوض القائم عليها ما كينة الطحين موضوع النزاع” يكون مشوبا بالخطأ فى فهم الواقع مما يستوجب نقضه .



## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنين أقاما الدعوى ٦٧٨ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة سوهاج الابتدائية مختصمين المطعون عليهما الأول والثانى . وقالوا فى بيانها لهما والمطعون عليه الثانى وآخرين ليس منهم المطعون عليه الأول شركاء فى ما كينة للطحن والأرض المقامة عليها ، فقد تم شراء الماكينة بواسطة الشركاء جميعهم بعقد محرر فى ٧ من فبراير سنة ١٩٣٥ ، وبالنسبة للأرض المقامة عليها الماكينة ومساحتها ستة قراريط فقد تملكها المدعو سند خليل وهو المطعون عليه الثالث بالشراء من الطاعنين والمطعون عليه الأول بعقد مؤرخ فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ إلى أن تم الاتفاق فى ١٣ من مايو سنة ١٩٤٢ على تكوين شركة تضامن لطحن الغلال يديرها المطعون عليه الثالث برأس مال قدره ١٢٠٠ جنيه ، وقرر الشركاء أن الأرض المقامة عليها الماكينة مملوكة لهم جميعهم . واستطرد المدعيان يقولان إنه قد نجا إلى علمهما أن المطعون عليه الثانى با نصيبه المشاع إلى المطعون عليه الأول ، فابلغا كل من البائع والمشتري برغبتهما فى أخذ القدر المبيع بالشفعة بوصفهما شريكين فى العقار ، ولما لم يستجيبا إلى رغبتهما أودعا الثمن وقدره ٣٦٨ ج خزانة المحكمة وأقاما الدعوى طالبين الحكم لهما بأحقتهما فى أخذ القدر المبيع بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد والملحقات . فأبدى المشتري وهو المطعون عليه الأول دفاعا حاصله أنه شريك مع الطاعنين فى الماكينة والأرض المقامة عليها ومن طبقتهما ، وأن تمت عقدا قد حرر فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ بينه وبين آخرين منهم الطاعنان والبائع له المطعون عليه الثانى على إنشاء شركة لطحن الغلال على أرض مساحتها ستة قراريط مكلفة باسم سند خليل ، وأسس دفاعه على ما ورد بذلك العقد ووضع يده المدة الطويلة منذ تاريخ تحريره واستند إلى الدفتر الخاص بإدارة المطحن بمقولة إنه يفيد قبضه نصيبه فى أرباح

المطحن ، وطلب إدخال سند خليل مدير المطحن المسك لدقتره ، فأدخل وقدم الدقتر المطلوب . وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة بأحقية الطاعنين في الأخذ بالشفعة القدر المبيع على الشيوع في الما كينة والأرض المقامة عليها ، وأسست المحكمة قضاءها على ما تبين لها من أن الأرض المقامة عليها الما كينة تملكها سند خليل بالعقد المؤرخ ١٩٣٤/١١/٢٧ وأن الثابت بعقد شركة التضامن المؤرخ ١٩٤٢/٥/١٣ الموقع عليه من سند خليل أن الأرض المقامة عليها الما كينة أصبحت مملوكة للشركاء في ذلك العقد وليس من بينهم المطعون عليه الأول ، وأن العقد المؤرخ ١٩٣٤/١١/١٥ الذي يستند إليه المشتري تفيد عبارته أنه وعد بالإشتراك في ما كينة طحين لم يكن قد تم شراءها بعد ، إذ لم يتم هذا الشراء إلا في تاريخ لاحق عام ١٩٣٥ ، ولم يكن المطعون عليه الأول بين المشتريين وبالنسبة للدقتر المقدم من سند خليل فهو خاص باثبات ما قام المطحن بطحنه إذ تضمن أسماء أشخاص لم يقل أحد منهم من الشركاء في المطحن . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٥٥ سنة ٢٩ قضائية ، وقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٦ من يونية سنة ١٩٥٥ بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهما . فطعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وأبدت النيابة العامة رأيها بطلب نقض الحكم . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية إذ ألغت الحكم الابتدائي الذي أعطى الطاعنين الحق في أن يملك بالشفعة القدر المبيع على الشيوع إلى المطعون عليه الأول في المطحن والأرض المنقام عليها ، وإذا اعتبرت المشتري هو الآخر مالكا على الشيوع مع أخويه الطاعنين طالبي الأخذ بالشفعة في الستة قراريط المقامة عليها ما كينة الطحين ومن طبقتهما استنادا إلى أنه ورث بالتساوي معهما أطيان مورثهم بالحوض المقامة عليه ما كينة الطحين قد أقامت — المحكمة الاستئنافية — قضاءها المطعون فيه على أساس لم يستند إليه المطعون الأول ، ذلك أن الثابت أنه لم يدفع دعوى الشفعة إلا بعقد ١٩٣٤/١١/١٥ بما تضمنه من وعد بإنشاء شركة لطحن الغلال ، ولم

يدع ملكيته في المطحن والأرض المقام عليها بغير هذا العمد وبوضع اليد المدة الطويلة ابتداء من تاريخ تحريره. ويرتب الطاعنان على ما تقدم القول بأن الحكم المطعون فيه قد انطوى على فهم خاطيء لواقعة الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن والتي كانت تحت نظر محكمتي الموضوع أن دفاع المطعون عليه الأول قد انحصر في أنه شريك في ما كينة الطحين والأرض المقامة عليها مع الطاعنين وآخرين بموجب العقد المؤرخ ١٩٣٤/١١/١٥ بإنشاء شركة تضامن لطحن الغلال — تمسك بهذا الدفاع أولاً في الإنذار الذي وجهه في ١٩٥٣/٧/٣٠ ردًا على إنذار الشفعة الموجه إليه من الطاعنين — وردده وحده عند نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى، فقد جاء بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص "ومن حيث إن المدعى عليه الأول — المطعون عليه الأول دفع الدعوى بأنه شريك في الماكينة، ذلك أنه قد تحرر عقد شركة بينه وبين البائع له والطاعنين وآخرين في ١٩٣٤/١١/١٥ يتضمن اتفاقهم على عمل وابور طحين بناحية المحامدة على قطعة أرض مساحتها ستة قراريط مكلفة باسم سند خليل، ثم نصيب كل منهم في الشركة وما يتعين عليه أن يدفعه من أقساط لدى شراء الماكينة كل بنسبة ما ينحصره وقرر بأن شركته في الماكينة ثابتة في الدفتر الخاص بإدارتها" ثم كرر هذا الدفاع في — صحيفة استئنافية، وركن إليه دون أى دفاع آخر كما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أثار هذا الدفاع وحده أمام المحكمة الاستئنافية، فقد ورد به أن المطعون عليه الأول يأخذ على الحكم الابتدائي أنه "أخطأ في تكليف العقد المؤرخ ١٩٣٤/١١/١٥ وتمسك بملكيته لحصة في الماكينة والأرض المقامة عليها بوضع اليد المدة الطويلة من هذا التاريخ، ورتب على ذلك اعتباره شريكاً على الشيوع مع المستأنف عليهما أى الطاعنين" ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ورد به

من "أنه عن ملكية المستأنف — المطعون عليه الأول — الجزء من الأرض  
المقام عليها الساكنة فان الثابت من إقرار وكيل المستأنف عليهما — الطاعنين — أن  
المستأنف أخ لهما وأنه ورث في أطيان مورثهما بالحوض المركب عليه الساكنة  
بالتساوى معهما ... متى كان ذلك وجب اعتبار المستأنف مالكا وشريكا على  
الشيوع في أطيان الحوض القائم عليها ما كينة الطحجين موضوع النزاع" — لما كان  
ذلك فان الحكم يكون مشوبا بالخطأ في فهم الواقع مما يستوجب نقضه لهذا  
السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي المستشارين .

(٨٩)

الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٢٥ القضائية :

(١ ، ب ، ج) اختصاص "الاختصاص النوعي" "توزيع الاختصاص بين طبقات المحاكم" "اختصاص القاضي الجزئي الاستثنائي" .  
تعويض .

— يكفي لاختصاصه بالحكم في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة . لا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلا أو كونها لازالت منظورة أو كون الحكم فيها غير نهائي .  
الم ٦٤/٥ مرافعات .

— يكفي لإعمال نص الم ٦٤/٥ مرافعات أن يطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجنحة أو المخالفة سواء من المتهم أو المسؤول عنه أو منهما معا . علة ذلك ؟

— شرط اختصاص القاضي الجزئي الاستثنائي بدعاوى التعويض إعمالا لنص الم ٦٤/٥ مرافعات أن يكون التعويض عن فعل يعتبر طبقا لقواعد القانون الجنائي جنحة أو مخالفة . الضرر المطلوب تعويضه عن جريمة إتلاف منقول باهمال . لم ترفع به الدعوى العمومية وما كانت ترفع به لأن القانون الجنائي لا يعرفها . عدم اختصاصه بنظرها .

١ — يكفي لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة ، واختصاصها هذا ينحصر ولا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلا أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائي .

٢ — القول بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون المرافعات في خصوص دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة لا ينطبق إلا في شأن من نسبت إليه المخالفة أو الجنحة مردود بأن طلب التعويض لا يتغير وصفه والدعوى به — على المتهم أو من هو مسئول عنه أو عليهما معا — هي دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة في جميع الأحوال ، ومن ثم تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فيها مهما تكن قيمة الدعوى والقول بغير ذلك ينبنى عليه تقطيع أوصال الطلب الواحد وتوزيعه بين قيم مختلفة درجات المحاكم .

٣ — إذا كان الضرر المطلوب تعويضه في دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ناشئا عن إتلاف سيارتهم ، وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر وإنما ظرفا ومناسبة له ، ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية إذ قضت في موضوع الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد تجاوزت اختصاصها لأن شرط اختصاصها أن يكون التعويض ناشئا عن فعل يعتبر طبقا لقواعد القانون الجنائي جنحة أو مخالفة .

## الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن النيابة العامة أقامت الدعوى برقم ١٦٢٧ سنة ١٩٤٩ جنح بلبليس ضد كل من أحمد أحمد علي زيد والسيد أبو زيد السيد لأنهما في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز بلبليس تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل عبد الحميد أحمد عزرائيل وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن قادا لأول سيارة تقطر

سيارة يقودها الثانى بغير اتخاذ الحيطة اللازمة لمروور السيارات ودون التحقق من سلامة الحبل ومئاته فصدمت سيارة الأول سيارة المجنى عليه وأحدثت به الإصابات التى أودت بحياته وأثناء نظر الدعوى طلب مصطفى عبد العزيز الزاهد ونجيب عبد العزيز الزاهد وسعيد عبد العزيز الزاهد المطعون عليهم الثلاثة الأول الحكم بالزام المتهمين بالتضامن مع كامل مقدار الطاعن بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٠٧٦ جنيها مقابل تلف سيارتهم التى كان يقودها المجنى عليه وما فاتهم من ربح كما طلب ورثة عبد الحميد أحمد عزرائيل المطعون عليها الرابعة عن نفسها وبصفقتها والمطعون عليها الخامسة الحكم بالزام المتهمين بالتضامن مع كامل مقدار بأن يدفعوا لهم مبلغ ٥٠٠٠ جنية على سبيل التعويض عن قتل مورثهم وادخل كامل مقدار السيد فهمى توفيلس ضامنا له فى الدعوى. وفى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بحبس كل من المتهمين ثلاثة مشهور مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيها وبإحالة الدعويين المدنيتين إلى محكمة بليس المدنية الجزئية وقيدتا برقم ٣٩١ سنة ١٩٥٣، وفى ١١ من فبراير سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة حضوريا — أولا — بالزام كل من أحمد أحمد على زيد والسيد أبوزيد وكامل مقدار بأن يدفعوا إلى مصطفى ونجيب وسعيد أولاد عبد العزيز الزاهد مبلغ ٥٠٠ جنية والمصروفات المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة — ثانيا — بالزام كل من أحمد أحمد على زيد والسيد أبوزيد وكامل مقدار بأن يدفعوا إلى ورثة عبد الحميد أحمد عزرائيل وهم توحيدة محمود عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر إمام وصباح أولاد المرحوم عبد الحميد أحمد عزرائيل والسيدة هانم شاهين مبلغ ٢٥٠٠ جنيها الفين وخمسمائة جنية والمصاريف المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة — ثالثا — بالزام فهمى توفيلس بأن يدفع إلى كامل مقدار مبلغ ثلاثة آلاف جنية والمصروفات ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. واستأنف الطاعن هذا الحكم طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى بالنسبة له مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ١٤٧ سنة ١٩٥٣ الزقازيق الابتدائية. وفى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة منها مائة قرش للمستأنف عليهم الثلاثة

الأول والباقي للمستأنف عليهما الرابعة والخامسة وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم في خصوص دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

ومن حيث إن حاصل سبب الطعن أن قيمة الدعوى تتجاوز النصاب العادي لاختصاص المحكمة الجزئية ومما لا تدخل في نطاق اختصاصها الاستثنائي المقرر بمقتضى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ مرافعات في خصوص دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة لأن محل الحاجة بهذا النص أن يكون هناك حكم نهائي وصف الفعل بأنه جنحة أو مخالفة ولأن هذا النص لا ينطبق إلا في شأن من نسبت إليه المخالفة أو الجنحة . والطاعن لم يكن متهما في قضية الجنحة ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أو أن تحيلها إلى المحكمة المختصة وإذ هي لم تفعل وأيدها الحكم المطعون فيه فيما جرت عليه فإنه يكون قد وقع في ذات الخطأ وانطوى على قضاء ضمني بالاختصاص يحق للطاعن معه أن ينعى على الحكم مخالفته للقانون طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٥ مكررا من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأنه يكفي لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة وأن اختصاصها هذا ينعقد ولا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلا أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائي . ومردود في الشق الثاني بأن طلب التعويض لا يتغير وصفه والدعوى به على المتهم أو من هو مسئول عنه أو عليهما معا هي دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة في جميع الأحوال ومن ثم تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فيها مهما تكن قيمة الدعوى والقول بغير ذلك يبنى عليه تقطيع أوصال الطلب الواحد وتوزيعه بين مختلف درجات المحاكم .

ومن حيث إن النيابة العامة أثارت في مذكرتها وجها آخر لعدم الاختصاص هو أن دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول إنما رفعت بطلب تعويض الضرر



الناشيء عن واقعة إتلاف سيارتهم وهي واقعة لا تعتبر في نظر القانون جنحة أو مخالفة وعلى ذلك فإن محكمة أول درجة لم تكن مختصة بالحكم فيها إذ هي لا تدخل في نطاق الاختصاص العادي لمحكمة المواد الجزئية ولا يشملها اختصاصها الاستثنائي المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ مرافعات والحكم المطعون فيه وقد قضي في موضوع هذه الدعوى يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في مسألة اختصاص بحسب نوع القضية .

ومن حيث إن هذا الوجه في محله ذلك أن الضرر المطلوب تعويضه في دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ناشيء عن إتلاف سيارتهم وهي واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت ترفع بها لأن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال ومتى كان ذلك فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب في الضرر وإنما كان ظرفا ومناسبة له . وإذا قضت المحكمة في موضوع هذه الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها فإنها تكون قد جاوزت اختصاصها لأن شرط اختصاصها أن يكون التعويض ناشئا عن فعل يعتبر طبقا لقواعد القانون الجنائي جنحة أو مخالفة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول والحكم بعدم اختصاص محكمة بليس الجزئية بنظرها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

---

## جلسه ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٩٠ )

الطعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٦ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "تقدير وعاء الضريبة" "التقدير الحكيم" "المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢" .

وجوب اتباع القاعدة التي رسمها المرق ٢٤٠/٢ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ مريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا . مثال لحكم خالف هذا النظر .

إذا كان الواقع أنه أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكانت المادة الأولى منه تقضي باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات التالية ، فإنه يتعين إعمالا لهذا النص إعتبار الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساسا تقاس عليه أرباح الممول في كل من سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ — وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون متعين النقض .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن أنطون طواف المطعون عليه يمتلك محلين للتجار في السجاد قدرت لجنة

تقدير الضرائب في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أرباحه الناتجة عن هذه التجارة من سنة ١٩٤٤ حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٩ بمبالغ معينة التزمت فيها طريقة التقدير الجزافي لإطراحها دفاتر الممول لما شابها من عيوب وطعن الممول على قرار اللجنة أمام محكمة القاهرة في الدعوى رقم ٢٩٤٩ سنة ١٩٤٩ كلى طالبا إلغاء واعتبار أرباحه وفاقا لإقراراته ومن باب الإحتياط ندب خير لتحقيق مطاعنه وفي ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بتعديل قرار اللجنة وأسست قضائها على تأييد قرار اللجنة في جميع الأسس التي قام عليها عدا سنة ١٩٤٧ إذ صححت الخطأ المبادى الذى وقعت اللجنة فيه - واستأنف الممول الحكم وردد في استئنافه دفاعه السابق لإبدائه أمام محكمة أول درجة فقضت المحكمة بندب خير الضرائب للاطلاع على أوراق الدعوى ومستندات الطرفين وفحص الأسس التي استندت إليها اللجنة في تقدير الأرباح واتخاذ كافة الإجراءات لمعرفة صافي الربح هذا وقبل صدور قرار المحكمة بندب الخبير كان قد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بأساس ربط ضريبة الأرباح التجارية عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير والقاضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات المذكورة لهذا كانت قد طلبت المصلحة من المحكمة وجوب تطبيق هذا المرسوم على وجه النزاع وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف لصالح المستأنف وعولت في قضائها على اعتماد تقرير الخبير لسلامة الأسس التي قام عليها ولم ترد في حكمها على ما تمسكت به المصلحة من وجوب تطبيق القانون رقم ٢٤٠ على النزاع كما أنها عرضت عن تطبيقه فعلا وفي ٧ يونيه سنة ١٩٥٦ قررت الطاعة الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وصممت النيابة على مذكرتها .

وحيث إن الطعن قائم على سبب وحيد به تنعى الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيانه ذكرت أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ قد صدر قبل أن يصبح ربط الضريبة على الممول نهائيا إذ كان هناك دفع وارد على الحكم البدائى مرفوع من المصلحة أمام المحكمة الإستئنافية وقد كان يتعين إعمالا لأحكام

هذا المرسوم أن تتخذ أرباح الممول في سنة ٤٦ — ٤٧ أساسا تقاس عليه أرباحه في السنتين التاليتين ولكن المحكمة خالفت المرسوم ولم تعلل ذلك إطلاقا .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ قد صدر أثناء الطعن المقام من الممول أمام المحكمة الاستئنافية ولما كانت المادة الأولى منه تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات التالية فإنه كان يتعين إعمالا لهذا النص اعتبار الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساسا تقاس عليه أرباح الممول في كل من سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وإذ جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فيتعين نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما كان يبين من الأوراق أن أرباح الممول عن عام ١٩٤٧ هي ٥١١ جنيها فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف واعتبار صافي الأرباح المطعون عليه مبلغ ٥١١ جنيها عن كل من سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ — لذلك — نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من عدم اعتبار صافي أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه عن السنتين اللاحقتين وحكت فيما يتعلق بهذا الخصوص من موضوع الاستئناف رقم ٣٢٣ تجارى لسنة ٩٨ بق استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف ويجعل صافي أرباح المطعون عليه مبلغ ٥١١ جنيها عن كل من سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . وألزم المطعون عليه بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين الابتدائية والاستئنافية وبمصروفات هذا الطعن وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنه .



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ،  
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف المستشارين .

( ٩١ )

الطعن رقم ١٧ سنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ب ، ج ) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالأجانب" "زواج"  
قانون "تطبيق القانون" "تنازع القوانين من حيث  
المكان" .

— نص الم ١٤ مدنى . نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري .  
عقد الزواج لا يكسب أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقا  
مستقرا بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سرعان قانون آخر في  
هذا الخصوص .

— صراحة نص الم ١٤ مدنى فى أنه يكفى أن يكون أحد الزوجين مصرى  
وقت الزواج ليكون القانون المصرى وحده هو الواجب التطبيق .

( د ) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالأجانب" "طلاق" .  
قانون "تنازع القوانين" "قواعد الإسناد" .

القانون الواجب التطبيق إذا كان النزاع دائرا بين زوج إيطالى يهودى  
الديانة وزوجة مصرية مسيحية كاثوليكية هو القانون المصرى الذى كانت  
تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مسائل الأحوال الشخصية .  
هذا القانون هو ما يثبت الم ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم  
الوارد فى الم ٩٩ فقرة أخيرة من اللائحة على ألا تسمع دعوى الطلاق من  
أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق  
واجب التطبيق . قضاء الحكم على خلاف هذا النظر . فتخالف للقانون .

١ — عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .

٢ — نص المادة ١٤ من القانون المدني نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري .

٣ — نص المادة ١٤ من القانون المدني صريح في أنه يكفي أن يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق .

٤ — إذا كان النزاع المطروح دائراً بين زوج إيطالي وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدني ويكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، فإذا كان الزوج يهودي الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية فإن القانون المصري الواجب التطبيق هو القانون الذي كانت تطبقة المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية . وهذا القانون هو ما بيته المادة ٢٨٠ من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي نصت على أنه ” تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ماعداً الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد “ ، ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت في فقرتها الأخيرة على حكم من الأحكام الواجبة التطبيق يقضي بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، وكان الثابت في الدعوى أن الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق فإن دعوى طلاق زوجها إياها تكون غير مسموعة ولا يترتب على الطلاق آثاره ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك وذهب إلى أن المادة ٩٩ من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٣٥ سنة ١٩٥٤ كلى أحوال شخصية اسكندرية على زوجها المطعون ضده بطلب تقدمت به فى ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤ إلى رئيس المحكمة طالبة إجراء الصلح بينهما وفى حالة فشل الصلح إحالة القضية للمحكمة للحكم بالانفصال الجسمانى بينهما على مسئولية المطعون عليه ولخطئه . كما طلبت تقدير نفقة مؤقتة لها قدرتها بمبلغ ١٢٠ جنيها (مائة وعشرين جنيها) ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٥٤ واستندت فى طلب الانفصال الجسمانى إلى قسوة زوجها واعتدائه عليها بالضرب والسب فى المحلات العامة وإدمانه الميسر واستيلائه على أموالها — كما أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٧٣٦ سنة ١٩٥٤ كلى أحوال شخصية اسكندرية على زوجته الطاعنة بطلب تقدم به فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ إلى رئيس المحكمة طالبا إجراء الصلح وفى حالة فشله إحالة القضية للمحكمة للتقرير بالانفصال الجسمانى بينهما مع الأمر مؤقتا بإسناد حضانة لهما "آلان" إليه وتحديد سكنى الطاعنة بمنزل والديها وتقدير نفقة مؤقتة لها قدرها ثلاثون جنيها حتى يفصل فى الدعوى . وبني طلب الانفصال على أن زوجته اعتدت عليه بالضرب فى الطريق العام كما أتلقت بعض منقولات المنزل وبمجلسة ٤ من مايو سنة ١٩٥٤ قرر رئيس المحكمة فشل محاولة الصلح وإسناد حضانة الصغير "آلان" لوالده بصفة مؤقتة وإلزام الزوج بأن يدفع لزوجته نفقة شهرية مؤقتة قدرها خمسون جنيها اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٤ وفى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ تقدم الزوج بمذكرة طلب فيها لإثبات تنازله عن طلب الانفصال الجسمانى كما طلب رفض دعوى الانفصال الجسمانى المرفوعة من زوجته مع إثبات أنه طلقها طلاقا بائنا لارجعة فيه طبقا للشريعة الإسلامية الواجبة تطبيق وعدم أحقيتها للنفقة المؤقتة المقررة لها وإلزامها بالمصاريف

ومقابل أتعاب المحاماة — وبجلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة .  
أولا — بعدم اختصاصها بإثبات الطلاق الواقع من الزوج على زوجته بتاريخ  
٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وباختصاصها بباقي الطلبات — ثانيا — برفض طلب  
الزوجة الحكم بالانفصال الجسدي بينها وبين زوجها — ثالثا — بالزام الزوج  
بأن يدفع لزوجته نفقة زوجية من أول مايو سنة ١٩٥٤ حتى تاريخ طلاقها الواقع  
في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ونفقة عدة من التاريخ الأخير حتى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥  
بواقع خمسة وسبعين جنيها شهريا وشملت هذا الشق من الحكم بالنفاذ المعجل  
وبغير كفالة على أن يخصم منها ما عساه أن يكون قد دفعه الزوج ابتداء من أول  
مايو سنة ١٩٥٤ . رابعا — بالزام كل من الطرفين بمصروفات دعواه وأمرت  
بالمقاصة في أتعاب المحاماة — استأنفت الطاعنة هذا الحكم وطلبت إلغاءه فيما قضى به  
من اعتماد طلاق زوجها لها . كما أن المطعون عليه قدم مذكرة في ٢ أبريل  
سنة ١٩٥٨ ضمنها استئنافا مقابلا وانتهى فيها إلى طلب قبول الاستئناف شكلا  
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به أولا وثالثا . والحكم — أولا —  
بوقوع الطلاق الصادر منه بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ على زوجته وباعتبار  
أن العلاقة الزوجية التي كانت بينهما قد انتهت في هذا التاريخ — ثانيا — بتعديل  
النفقة وجعلها ثلاثين جنيها شهريا مع إلزام الزوجة المصاريف وأتعاب المحاماة  
عن الدرجتين — ثالثا — ومن باب الاحتياط الحكم بتطليقه من زوجته وإنهاء  
العلاقة الزوجية بينهما من تاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٤ وهو يوم طلبها التطليق  
الثابت بحضور محاولة الصلح — وبجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة  
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف  
مع إلزام كل من المستأنفين بمصروفات استئنافه والمقاصة في أتعاب المحاماة —  
وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٨ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض .  
وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض  
الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث . وعرض الطعن على دائرة فحص  
الطعون بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ وصمم الحاضر عن الطاعنة على أسباب  
الطعن كما صممت النيابة على رأيها . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه  
الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره صمم الحاضر عن الطاعنة كما صممت النيابة كل  
على ما جاء بمذكرته .



ومن حيث إن الطاعة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه انتهى إلى إخضاع العلاقة القانونية بين الزوجين إلى القانون المصرى عملاً بالمادة ١٤ مدنى التى استحدثت استثناء وإذ كان الزواج قد عقد قبل العمل بها وفى ظل قاعدة إسناد لم يرد عليها مثل هذا الاستثناء يكون الحكم قد أخطأ إذ جعل قاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٤ مدنى أثراً رجعياً على روابط قانونية سبق تكاملها قبل سريانها .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن نص المادة ١٤ من القانون المدنى نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري . وبأن عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر فى هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعة تنعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتقول فى بيان ذلك إنه على فرض أن المادة ١٤ مدنى تحكم واقعة الدعوى فإن مؤداها وجوب استمرار تمتع أحد الزوجين بالجنسية المصرية إلى حين رفع الدعوى حتى إذا ما فقدتها بعد الزواج فانه يمتنع إعمال الحكم الاستثنائى الذى أورده .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن الزوجة كانت مصرية الجنسية وقت انعقاد الزواج وأنه بذلك يكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق وهذا القضاء صحيح ذلك أن نص المادة ١٤ مدنى صريح فى أنه يكفى أن يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصرى وحده هو الواجب التطبيق .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون ذلك أنه قرر لغير المسلم حق طلاق زوجته غير المسلمة التى لا تدين بالطلاق وأنه اعتد بهذا الطلاق ورتب عليه آثاره وبذلك خالف حكم المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السارية المفعول حتى الآن والتى لم يلغها قانون المحاكم الشرعية والمجالس المالية .

ومن حيث إن المحكم المطعون فيه أسس قضاءه في شأن القاعدة التي تحكم طلاق الزوج لزوجته على أن الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق وأن الزوج يملك طلاق زوجته ويكون طلاقه منتجاً لآثاره وأنه لا يحتاج قبله بالمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعنة في هذا السبب صحيح ذلك أن النزاع المطروح دائريين زوج إيطالي وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ مدني ويكون القانون المصري هو الواجب التطبيق . ولما كان الزوج يهودي الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية فإن القانون المصري الواجب التطبيق هو القانون الذي كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية . وهذا القانون هو ما بيته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي نصت على أنه " تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ماعدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد " ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت في فقرتها الأخيرة على حكم من الأحكام الواجبة التطبيق يقضي بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . وكانت حكمة تقرير هذا النص — كما بين من المذكرة التفسيرية هي أن المحاكم الشرعية كانت تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة عملاً بالمادة ٢٨٠ من ذات اللائحة . وأنه كان في ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف غير المسلمة التي لا تدين بوقوع الطلاق . وأنه دفعاً لهذا الحرج وتلك المشقة شرعت هذه القاعدة . وأن تطبيقها يوجب تعرف الأحكام الموضوعية لشريعة كل من الزوجين حتى إذا ما تبين أن أيهما لا يدين بالطلاق وجب الامتناع عن سماع الدعوى — ولما كان الثابت في الدعوى الحالية أن الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق — لما كان ذلك — فإن دعوى طلاق زوجها إياها تكون غير مسموعة ولا يترتب على الطلاق آثاره . وبالتالي يكون المحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك وذهب إلى أن المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ؛ ومحمود القاضي ؛ وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٩٢)

الطعن ٢٨ سنة ٢٨ "أحوال شخصية"

إعلان "كيفية الإعلان" .

وجوب بيان المحضر جميع الخطوات التي سبقت تسليم صورة الإعلان إلى حاكم البلدة أو شيخها .  
إذ قال المحضر بيان اسم الممتنع عن تسليم الصورة وعلاقته بالمطلوب إعلانه وسبب الامتناع يبطل ورقة الإعلان .

جرى قضاء محكمة للنقض ببطلان الإعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصاً له صفة في تسليم الإعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من علاقته بالمطلوب إعلانه ، فإذا كان الواضح من صيغة محضر الإعلان ومحضر الانتقال أنه ليس فيهما ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى موطن المطعون عليه شخصاً له صفة في تسليم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بهذا الموطن فضلاً عن أن عبارة "إمتناع أهل منزله عن الاستلام" التي برر بها المحضر تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلدة جاءت خلواً من بيان اسم هذا الشخص الممتنع وعلاقته بالمطعون عليه كما خلت من بيان سبب الامتناع ، فإن الإعلان المشار إليه يكون قد وقع باطلاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت في مذكرتها ببطلان الطعن لعدم إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن وفقا للقانون .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله — ذلك أنه يبين من نص المادتين ١٢ و ١٠ من قانون المرافعات وجوب اشتمال ورقة الإعلان على اسم من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه أو إثبات امتناعه وسببه كما يجب على المحضر عند ما يتوجه إلى محل الخصم المراد إعلانه فيمتنع هو أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن تسليم صورة الإعلان أن يسلمها إلى حاكم البلدة أو شيخها وأن يثبت ذلك كله في أصل ورقة الإعلان وصورتها وإلا كان الإعلان باطلا كنص المادة ٢٤ مرافعات وقد جرى قضاء هذه المحكمة ببطلان الإعلان الذي تسلم صورته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره جميع الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى أيهما من انتقاله إلى محل الخصم ومخاطبته شخصا له صفة في تسليم الإعلان واسم هذا الشخص الذي لا غنى عنه للثبوت من علاقته بالمطلوب إعلانه — لما كان ذلك وكان الواضح من صيغة محضر إعلان تقرير الطعن المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٦٠ ومحضر الانتقال المحرر في نفس التاريخ أنه ليس فيهما ما يفيد أن المحضر قد خاطب عند انتقاله إلى موطن المطعون عليه شخصا له صفة في تسليم الإعلان عنه بعد تأكده من عدم وجوده بهذا الموطن فضلا عن أن عبارة "امتناع أهل منزله عن الاستلام" التي بررها المحضر تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلدة جاءت خلوا من بيان اسم هذا الشخص الممتنع وعلاقته بالمطعون عليه كما خلت من بيان سبب الامتناع — لما كان ذلك يكون الإعلان المشار إليه قد وقع باطلا — ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .



## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وعبد السلام بلبع ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٩٣)

الطعن رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ القضائية :

شركات " تصفية الشركة " . تصفية . نقض "الصفة فى الطعن" .

حل الشركة ودخولها فى دور التصفية يترتب عليه إنتهاء سلطة المديرين . المادة ٥٣٣ مدنى .  
زوال صفتهم فى تمثيل الشركة . المصنفى هو صاحب الصفة الوحيدة فى تمثيل الشركة فى جميع الأعمال  
التي تستلزمها هذه التصفية وجميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها .  
رفع الطعن عن عضو مجلس الادارة المنتدب بصفته ممثلا للشركة بعد حلها . غير مقبول لرفعه  
من غير ذى صفة .

يترتب على حل الشركة ودخولها فى دور التصفية إنتهاء سلطة المديرين وذلك  
كنص المادة ٥٣٣ من القانون المدنى فتزول عنهم صفتهم فى تمثيل الشركة  
ويصبح المصنفى الذى يعين للقيام بالتصفية صاحب الصفة الوحيد فى تمثيل  
الشركة فى جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وكذلك فى جميع الدعاوى  
التي ترفع من الشركة أو عليها ، فإذا كان الطعن قد رفع من عضو مجلس الادارة  
المنتدب بصفته ممثلا للشركة وذلك بعد حلها وتعيين المصنفى ، فانه يكون غير  
مقبول لرفعه من غير ذى صفة — ولا يغير من ذلك أن يكون الطعن قد رفع  
بإذن من المصنفى طالما أنه لم يرفع باسمه بصفته ممثلا للشركة .\*

---

\* ملاحظة : النيابة العامة هى التي أبنت الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به  
من غير ذى صفة .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يؤخذ من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن السيد جورج سافون بوصفه عضواً بمجلس الإدارة المنتدب لشركة ملح بورسعيد ليمتد أقام الدعوى رقم ٢٣٧٣ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة ضد وزارة التجارة والصناعة طالبا الحكم بالزامها بأن ترد للشركة التى يمثلها المهمات العامة المبينة بحضر التسليم المؤرخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومن باب الاحتياط دفع قيمة ١ البالغة ٥٨٢٠٠ جنيهه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٠ حتى السداد مع المصروفات والأتعاب وقال المدعى إن الوزارة المدعى عليها استولت بغير حق على تلك العائمت ضمن ما استولت عليه من ممتلكات الشركة عند انتهاء مدة الامتياز الذى كان ممنوحا لها لاستخراج الملح من ملاحات بورسعيد وبتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض دعوى الشركة وإلزامها بمصروفاتها ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماه، فاستأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٧ سنة ٧١ ق، وبتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة المصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه — وبتاريخ ٢٨ من يوليه سنة ١٩٥٥ قامت الوزارة المطعون ضدها بإعلان هذا الحكم إلى الشركة الطاعنة فى مركزها الرئيسى بالاسكندرية وسلمت صورة الاعلان إلى مصرفى الشركة الدكتور حسن راشدجرانه وبتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٥ قرر السيد جورج سافون بصفته عضواً بمجلس الإدارة المنتدب للشركة وممثلا لها الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيا دفعت فيها بعدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذى صفة وذلك لانتهاء ساطة المدير فى تمثيل الشركة قبل رفع الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ وقرر الحاضر عن الطاعن

في هذه الجلسة ردا على دفع النيابة أن الطعن ولو أنه رفع باسم رئيس مجلس الإدارة إلا أنه رفع بتعليقات من المصنفى كما أن تعيين المصنفى لا يرفع عن رئيس مجلس الإدارة صفته وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها السابقة .

وحيث إنه يترتب على حل الشركة ودخولها في دور التصفية انتهاء سلطة المديرين وذلك كنص المادة ٥٣٣ من القانون المدنى فتزول عنهم صفتهم في تمثيل الشركة ويصبح المصنفى الذى يعين للقيام بالتصفية صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية وكذلك في جميع الدعاوى التى ترفع من الشركة أو عليها ولما كان الطعن قد رفع من عضو مجلس الإدارة المشتدب بصفته ممثلا للشركة وذلك بعد حلها وتعيين المصنفى فإنه يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة ولا يغير من ذلك أن يكون الطعن قد رفع بإذن من المصنفى طالما أنه لم يرفع باسمه بصفته ممثلا للشركة .

---

## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، رعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٩٤ )

الطعن رقم ٦٥ سنة ٢٥ القضائية :

حكم ”عيوب التدليل“ ”مخالفة الثابت بالأوراق“ :

”ما يعد كذلك“ :

مثال في فوائد ... ..

إذا كان الحكم المطعون فيه إذ أدخل ضمن حساب المبالغ التي ألزم الطاعنان بأدائها للطعون عليهم مبلغ مائتي جنيه اعتبره فوائد مستحقة عليهم — أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الطاعنين تنازلا في كافة مذكراتهما عن الطعن في هذا المبلغ باعتبار الفوائد ربوية ، وكان الثابت من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن الطاعنين بادرا بتقديم دفاعهما بخصوص مبلغ المائتي جنيه إلى المحكمة الاستئنافية فقد جاء بصحيفة استئنافية ”أن الدائن لم يدفع لهما هذا المبلغ من أصل الدين وأثبت ذلك بخطه في دفتره وقد قدم هذا الدفتر إلى المحكمة الحسبية بعد الجهر عليه وكان الأمر موضع تحقيق باعتباره اقتضاء لفوائد ربوية“ وتمسكا بهذا الدفاع ورد المطعون عليه الأول عليه في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية — وبعد إذ قدم الخبير تقريره تنفيذا للحكم القاضي بندينه لفحص الحساب بين طرفي الخصومة قدم الطاعنان مذكرة تمسكا فيها بهذا الدفاع إذ ضمنا طلباتهما إعادة المأمورية للخبير لإجراء الحساب على أساس حذف مبلغ المائتي جنيه الذي قال عنه إنه متأخر فوائد دون إجراء أى تحقيق بشأنه ، فان مؤدى ما أورده الحكم في خصوص دفاع الطاعنين يكون مخالفا للثابت بالأوراق فعاره بذلك قصور مبطل بما يستوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن الأول كان يؤجر إلى الطاعن الثانى أطيانه الزراعية البالغ مساحتها ٨٩ فداناً و ١٦ قيراطاً و ٧ أسهم والكائنة بناحية ملاطية مركز مغاغة ، كما كان يقترض من سويحى خليل سعد مورث المطعون عليهم مبالغ من النقود على دفعات متلاحقة ، واتخذ من عقود إيجار أطيانه سبيلاً للوفاء بدينه بتحويل قيمتها إلى مورث المطعون عليهم الذى فتح لهذا الغرض حساباً بدفاته يرصد فيه المبالغ المقرضة وفوائدها وما يتم الوفاء به من جانب المؤجر المحيل — وبعد توقيع الحجر على الدائن أقام ابنه المطعون عليه الأول بصفته قياً عليه الدعوى رقم ٤٦٨٤ لسنة ١٩٤٧ أمام محكمة القاهرة الابتدائية مختصاً الطاعنين بصحيفة معلنة إليهما فى ١٩٤٧/١١/٢٥ وطلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعاً له مبلغ ١٤٣٦ جنيهاً والفوائد بواقع ٨٪ سن ١٩٤٥/١٢/١١ حتى السداد . وقال فى بيان دعواه إنه بموجب إقرار وتحويل موقع عليه من الطاعنين ومؤرخ ١٩٤٥/١٢/١١ أقر الطاعن الأول بمديونيته لسويحى خليل سعد بالمبلغ المطالب به وقدره ١٤٣٦ جنيهاً . ولسداد هذا المبلغ حول المدين إلى دائنه عقد إيجار أطيانه الزراعية عن سنتي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ المبرم بينه وبين الطاعن الثانى . وأقر هذا الأخير بقبول الحوالة وتعهد بدفع الإيجار وقدره ٧١٨ جنيهاً عن كل سنة لدائن المؤجر فى المواعيد المبينة فى العقد . كما أقر الطاعنان بتضامنهما فى سداد الدين وفوائده بواقع ٨٪ سنوياً . ودفع الطاعن الأول بأنه سدد مبلغ ٧١٨ جنيهاً أى إيجار عام ١٩٤٦ على عدة دفعات بموجب إيصالات قدمها ، وأقره على ذلك المطعون عليه الأول بصفته . وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعاً للمطعون عليه الأول بصفته مبلغ ٧١٨ جنيهاً والفوائد بواقع ٨٪ بالنسبة لمبلغ ٣٥٩ جنيهاً من ١٩٤٧/٧/١ حتى السداد ، وبالنسبة

لمبلغ ٣٥٩ جنيها من ١٥/٩/١٩٤٧ حتى السداد . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما لدى محكمة استئناف القاهرة برقم ٥٠٦ سنة ٦٥ ق ، وأخذا على الحكم أنه اعتبر مقدار الدين ٧١٨ جنيها في حين أن الطاعن الأول لم يتسلم سوى مبلغ ٥١٨ جنيها ، واستندا في التدليل على ذلك إلى دفتر الدائن الذي أثبت به رفضه دفع الباقي وقدره ٢٠٠ جنيه مقورا أنه فوائد مستحقة له . فلا يستحق المدين منه شيئا دون أن يبين حساب هذه الفوائد . وفي ١٧/١١/١٩٤٨ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورث المطعون عليهم . وبجلسة ١٣/٦/١٩٥٤ بعد تعجيل الدعوى من ورثته وهم المطعون عليهم الثلاثة قضت المحكمة بالإستئنافية بنسب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل لتصفية الحساب بين طرفي الخصومة . وقضت في ٢٦/٦/١٩٥٥ — على هدى ما انتهى إليه الخبير في تقريره وبعد استقطاع ما قبضه كل وارث على حدة أثناء نظر الإستئناف — بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليها الثانية مبلغ ١٥٤ جنيها و ٧٥٤ مليا وفوائده بواقع ٧٪ من ٢٣/٦/١٩٥٤ حتى الوفاء للمطعون عليه الثالث مبلغ ١٢٩ جنيها و ٤٠٣ مليا وفوائده بواقع ٧٪ من ٣/١١/١٩٥٤ حتى الوفاء . وبتاريخ ٧/٩/١٩٥٥ قرر الطاعنان الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها طلبت فيها رفض الطعن بالنسبة لما عدا السبب الأول . فقد طلبت نقض الحكم من أجله في خصوص ما قضى به من إلزام الطاعنين أداء فوائد على مبلغ المائتين من الجنيهات . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠ فصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه قصور التسبيب . ويقولان في بيان ذلك إن الحكم أدخل ضمن حساب المبالغ التي ألزمهما بدائها للمطعون عليهم مبلغ مائتي جنيه اعتبره فوائد مستحقة عليهما دون التحري عن حقيقتها ومقدارها . واستند في إدماجها بالحساب إلى وقائع تخالف الثابت بالأوراق ، إذ قرر أن الطاعنين تنازلا في كافة مذكراتهما عن الطعن في هذا المبلغ باعتباره فوائد ربوية على عكس ما ورد بالمذكرات المقدمة منهما لمحكمة الموضوع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص ما ينعاه الطاعن على ما جاء به من "أن المستأنف أى الطاعن الأول قصر طعنه على القول بأن مبلغ المائتي جنيه الفوائد التي دونها الدائن سويحي خليل مورث المطعون عليهم في حسابه غير صحيح أصلا ولا يستحق منها شيئا — فانه فضلا عن خلو الحساب من ذكر أنه تسلم منها شيئا وفضلا عن عدم بيان مفرداتها تفصيلا حتى يمكن التعرف على مقدار الفوائد الأصلية وفوائد التأخير — فان المستأنف — الطاعن الأول — من جانبه لم يقدم أى دليل على وفائه هذه الفوائد أو على أنها فوائد ربوية . وقد تنازل صراحة في كافة مذكراته أمام هذه المحكمة عن الطعن فيها" وهذا الذى أورده الحكم غير صحيح ذلك أن الثابت من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن الطاعنين بادرا بتقديم دفاعهما بخصوص مبلغ المائتي جنيه إلى المحكمة الاستئنافية . فقد جاء بصحيفة استئنافية المودعة صورة منها بملف الطعن "أن الدائن لم يدفع لهما مبلغ مائتي جنيه من أصل الدين ، وأثبت ذلك بخطه في دفتره ، وقد قدم هذا الدفتر إلى المحكمة الحسبية بعد الجرح عليه ، وكان الأمر موضع تحقيق باعتباره اقتضاء لفوائد ربوية" وتفيد صور محاضر الجلسات التي تداولت بها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية والمقدمة بملف الطعن تمسك الطاعنين بهذا الدفاع . ورد المطعون عليه الأول على دفاع الطاعنين السالف الذكر في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية في ١٣/٦/١٩٥٤ والمودع صورة منها بملف الطعن وبعد إذ قدم الخبير تقريره في ١٤/٥/١٩٥٥ تنفيذا للحكم التمهيدى الصادر في ١٣/٦/١٩٥٤ بندينه لفحص الحساب بين طرفي الخصومة ، وقررت المحكمة في ٤/٦/١٩٥٥ حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٦/٦/١٩٥٥ ، وصرحت للطرفين بتقديم المذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، قدم الطاعنان مذكرتهما . وتفيد الصورة المودعة منها بملف الطعن أنهما ظلا متمسكين بهذا الدفاع إذ ضمنا طلباتهما إعادة المأمورية للخبير لإجراء الحساب على أساس حذف مبلغ المائتي جنيه الذى قال عنه إنه متأخر فوائده دون إجراء أى تحقيق بشأنه . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم في خصوص دفاع الطاعنين هو مخالفة الثابت بالأوراق على ما سبق بيانه فان الحكم يكون معيبا بالقصور ، مما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصاغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ٩٥ )

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٢٥ القضائية :

بمبارك "المخالفات الجمركية" "توريد البضائع" .

دفع القبطان أو وكيله قيمة البضاعة في حالة عدم وجودها إذا طالب شاحنها أو من هي برسمه بقيمتها إعمالاً لنص الفقرة الخامسة من الم ١٧ من اللائحة الجمركية لا تسقط عنه المخالفة ولا يمتنع معه توقيع الغرامة المقررة . وجوب أن يقدم البراهين على النقص طبقاً لما هو مقرر في الفقرتين ٦٤٤ من الم ١٧ . علة ذلك ؟

الأصل أن تكون البضائع والطرود المفروغة مطابقة لبيانات المانيستو وأن كل عجز يفترض أن القبطان هربه فيلزم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلاً عن الرسوم الجمركية — إلا أن المشرع قد واجه حالات نقص البضائع في الطرود التي تنتهي فيها مظنة التهريب ويمتنع معها توقيع الغرامة فنص في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ١٧ من اللائحة الجمركية على أن القبطان أو وكيله إذا برهن — على أن البضائع لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة إليها — بالمستندات الحقيقية التي تؤيد صحة الواقع وقدمها في الآجال المقررة فإنه يعفى من الغرامة . ولا يصح القول بأن المشرع إذ نص في الفقرة الخامسة من المادة ١٧ على أنه "إذا لم توجد البضائع أو الطرود المدرجة في المانيستو وطالب شاحنها أو من هي برسمه بقيمتها فيجب على القبطان أو وكيله أن يقدم الإثباتات الدالة على دفع هذه القيمة" يكون قد أورد صورة من صور إنتفاء مظنة التهريب تمتنع معه الغرامة المقررة وإلا لانهارت أحكام الرقابة المقررة على التجارة الخارجية وغلت يد مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتها وفتح باب تهريب البضائع أمام القبطان طالما كان الجزاء مقصوراً في النهاية على دفع قيمتها . ولما كان يبين من ذلك أن الفقرة



الخامسة عاجلت علاقة خاصة مستقلة عن تلك التي ما لجتها الفقرة الرابعة وأنه كي تسقط المخالفة عن القبطان لا يكتفى بتقديمه الإثبات الدال على دفع قيمة البضاعة في حالة عدم وجودها بل يجب عليه أن يقدم البراهين على النقص طبقا لما قرره الفقرتان الرابعة والسادسة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن كلا من الفقرتين الرابعة والخامسة قد قررت حالة مستقلة تنفى فيها مظنة التهريب وأن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه يمتنع معه توقيع الغرامة ، فإنه يكون مخالفا للقانون مما يوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن البانحة "فلوريدا" التابعة للشركة المطعون عليها وصلت ميناء الاسكندرية فى ٢/٤/١٩٥١ وتبين بعد تفريغ شحنتها وجود عجز مقداره ستة طرود من أصل الشحنة المبينة بالمانيفستو . وبتاريخ ١١/٦/١٩٥٣ أصدرت مصلحة الجمارك قرارها بتفريم قبطان البانحة ستة جنيهاً ونهت على الشركة بسدادها وإلا اضطرت إلى خصمها من ضمانها المالى لديها . وعارضت الشركة فى هذا القرار بالدعوى رقم ١١٦٥ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الإسكندرية طالبة إلغاء . واستندت فيما استندت إليه من أسباب إلى أنها سددت قيمة العجز إلى صاحب البضاعة وأن ذلك يعفيها من الغرامة طبقا للفقرة الخامسة من المادة ١٧ من اللائحة الجزركية . وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه وألزمت المعارض ضده بصفته ( الطاعة ) — بالمصاريف ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأقامت قضاءها فى هذا الشأن على ما يخلص فى أنه متى قدم القبطان أو وكيله الدليل على أن الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت فى جهة أخرى غير المرسل إليها أصلا أو قدم الدليل على دفع قيمة البضاعة إلى الشاحن أو المرسل إليه فإنه بذلك تنفى مظنة التهريب ولا يكون هناك محل لتوقيع الغرامة

وذلك تطبيقا للمادة ١٧ من اللائحة الجمركية وأنه تبين من المستندات المقدمة من الشركة المعارضة أنها دفعت قيمة العجز للشركة المرسل إليها بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ بمقتضى الإيصال المقدم من الشركة المعارضة أى قبل صدور القرار المعارض فيه بأكثر من عام فلا محل لتوقيع الغرامة بسبب هذا العجز واستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١١٧ سنة ١٠ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة — الطاعنة — بالمصاريف ومبلغ ثمانية جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وأسست قضاءها على ما جاء بالحكم الابتدائى من أسباب وأضافت إليها ما يحل فى أنه يبين من مقابلة الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من المادة ١٧ من اللائحة الجمركية أن المشرع بعد أن أخذ من وجود نقص فى البضائع أو الطرود المفرغة عما هو مبين بالمانيفستو قرينة على التهريب أباح للناقل لإثبات عكس هذه القرينة بتقديم البرهان على عدم شحنها أو عدم تفريغها أو أنها فرغت فى ميناء أخرى فإذا قام الناقل بإثبات إحدى هذه الحالات كان مفهوم ذلك أن البضاعة قد وجدت وإن عجز عن الإثبات اعتبرت البضاعة غير موجودة وهذا هو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٧ كذلك فإنه فى حالة عدم وجود البضاعة فإن المشرع قد افترض لإثبات حسن نية الناقل أن يقدم ما يثبت دفع قيمتها إلى المرسل إليه وأنه بذلك تسقط عنه المخالفة كنص الفقرة الخامسة من المادة ١٧ ويزيد الأمر وضوحا نص الفقرة السادسة . وبذلك يكون الحكم المستأنف إذ اتخذ من دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه دليلا على عدم تهريب هذه البضاعة سليما من هذه الناحية ، فطعننت مصلحة الجمارك على هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٦ من إبريل سنة ١٩٦٠ وطلبت المصلحة الطاعنة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية

والتجارية وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها المتضمنة قبول الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ونظر بجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ حيث تمسكت الطاعنة بطلباتها وصنمت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه وقد طبق على واقعة الدعوى حكم الفقرة الخامسة من المادة ١٧ من اللائحة الجمركية وانتهى من تطبيقها إلى أنه متى قدم القبطان أو وكيله الدليل على دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى الشاحن أو المرسل إليه تنتفى مظنة التهريب وأسقط بذلك عنهما أو عن أيهما التزام تقديم الدليل على أسباب النقص فإنه يكون قد خالف القانون وهذا النعى صحيح ذلك أن الأصل أن تكون البضائع والطرود المفروضة مطابقة لبيانات المانيفستو وأن كل عجز يفترض أن القبطان هربه فيلزم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة فضلا عن الرسوم الجمركية — إلا أن المشرع قد واجه حالات نقص البضائع في الطرود التي تنتفى فيها مظنة التهريب ويمتنع معها توقيع الغرامة فنص في الفقرة الرابعة من المادة ١٧ على أنه "إذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود المفروضة أقل مما هو مبين في المانيفستو فيجب على القبطان أو وكيله أن يبرهن على أسباب النقصان الحاصل وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها في الأصل فيجب أن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع" ثم نص في الفقرة السادسة على أنه "إذا لم يمكن تقديم البراهين المنصوص عليها في هذه المادة في خلال ٢٤ ساعة فيتعين على القبطان أو وكيله إعطاء كفالة أو إيداع قيمة الغرامة طبقا لأحكام المادة السابعة والثلاثين ويجوز أن يمنح في هذه الحالة مهلة لا تتجاوز أربعة أشهر لتقديم البراهين المذكورة" ومؤدى هاتين الفقرتين أن القبطان أو وكيله إذا برهن على أن البضائع لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة إليها بالمستندات الحقيقية التي تؤيد صحة الواقع وقدمها في الآجال المقررة فإنه يعفى من الغرامة . ولا يصح القول بأن المشرع إذ نص في الفقرة

الخامسة على أنه "إذا لم توجد البضائع أو الطرود المدرجة في المائيفستو وطالب شاحنها أو من هي برسمه بقيمتها فيجب على القبطان أو وكيله أن يقدم الإثباتات الدالة على دفع هذه القيمة" يكون قد أورد صورة من صور انتفاء مظنة التهريب تمتنع معه الغرامة المقررة وإلا لانهارت أحكام الرقابة المقررة على التجارة الخارجية وضلت يد مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتها وفتح باب تهريب البضائع أمام القبطان طالما كان الجزء مقصورا في النهاية على دفع قيمتها ويبين من ذلك أن الفقرة الخامسة عاجلت علاقة خاصة مستقلة عن تلك التي عاجلتها الفقرة الرابعة . وأنه كي تسقط المخالفة عن القبطان لا يكتفى بتقديمه الإثبات الدال على دفع قيمة البضاعة في حالة عدم وجودها بل يجب عليه أن يقدم البراهين على النقص طبقا لما قرره الفقرتان الرابعة والسادسة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن كلا من الفقرتين الرابعة والخامسة قد قررت حالة مستقلة تنتفي فيها مظنة التهريب وأن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه يمتنع معه توقيع الغرامة فإنه يكون مخالفا للقانون مما يوجب نقضه .

---



## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وعبد السلام بليغ ،  
ومحمود القاضى ، واحمد زكى كامل المستشارين .

(٩٦)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ القضائية :

دعوى "تقدير قيمة الدعوى"

الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب  
غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة . مثال لدعوى معلومة القيمة .

الأصل فى الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى  
التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة . فإذا كان من بين الطلبات  
فى الدعوى الأصلية طلب إلزام المطعمون عليه بأن يودع خزانة المحكمة بمبلغ  
٩٢٠ مليم ، ١٨٦٠٢ ج وفوائده وملحقاته المطلوبة لبنك الأراضى فان الدعوى  
فى خصوص هذا الطلب تكون معلومة القيمة — ولا يغير من هذا الوضع صدور  
الحكم بالزام المطعمون عليه بإيداع باقى الدين سالف الذكر وفوائده وملحقاته  
خزانة المحكمة على ذمة الدائن المرتهن — دون بيان مقدار هذا الباقي — لأن هذا  
المقدار وإن بدا مجهولا إلا أنه كان فى الواقع معلوما وقت الحكم ويمكن تحديده  
من واقع أوراق الدعوى أو بعد التحرى بمعرفة قلم الكتاب .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعمون فيه وسائر أوراق الطعن  
تخلص فى أن الشيخ عبد النعيم عبد الباقي رفع الدعوى رقم ٣٤٢٨ سنة ١٩٤٨  
مدنى كلى القاهرة ضد السيد عزيز بحرنى بطلب — ١ — إلزامه بالعمل على شطب

جميع القيود والرهن المقررة على الأطيان المبينة بالعريضة فيما عدا الرهن الخاص  
بنك الأراضى عن السلفة رقم ٤١٤٩ حرف (١) وبغرامة قدرها خمسة جنيهات  
يومية حتى يتم هذا الشطب ومن باب الاحتياط الزامه بأن يودع خزانة المحكمة  
مبلغ ٢٩٠ مليم و ١٨٦٠٢ جنيه وفوائده وملحقاته المطلوبة لبنك الأراضى المصرى  
٢- الزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض لاختفاء هذه القيود  
عليه والمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وأثناء  
نظر الدعوى أدخل الشيخ عبد النعيم بنك الأراضى المصرى لإبداء معلوماته .  
وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة حضوريا - أولا - بالزام المدعى عليه  
تنفيذ التزامه بضمان التعرض للمدعى فى الأطيان المشتراه منه الموضحة الحدود  
والمعالم فى صحيفة إفتتاح الدعوى والعمل فى خلال شهرين على سداد الباقي من  
دين الرهن رقم ٤١٤٩ حرف - ب - وفوائده وملحقاته وشطب جميع القيود  
والتسجيلات المترتبة عليه وتطهير العين المبيعة منها أو إيداع باقى الدين سالف الذكر  
وفوائده وملحقاته خزانة المحكمة على ذمة الدائن المرتهن فى خلال الشهرين السالف  
تحديدهما له - ثانيا - وفى حالة عدم تنفيذ المقضى عليه به فيما سلف وفى الأجل  
المعين له بالزامه دفع مبلغ خمسة جنيهات غرامة يومية إلى أن يقوم بتنفيذ المحكوم  
عليه به - ثالثا - بالزامه بأن يدفع للمدعى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض  
رابعا - بالزامه جميع مصروفات الدعوى ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب  
المحاماه للمدعى - خامسا - رفض ماغايير ذلك من الطلبات و باخراج بنك الأراضى  
المصرى من الدعوى بلا مصاريف واستأنف السيد عزيز بحرى هذا الحكم لدى  
محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء  
الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه والزامه بالمصاريف والأتعاب  
عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ٧٠/٧٨٢ ق . كما استأنفه الشيخ عبد النعيم  
طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل التعويض المحكوم به  
إلى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب وقيد  
استئنافه برقم ٧٠/٧٨٨ ق وقورت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للأول . وفى ٢٩  
من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى  
موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف والزمت كلا من المستأنفين  
بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة فى أتماب المحاماه . وفى ٢ من يولية

سنة ١٩٥٥ استصدر قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة قائمة بتقدير مبلغ ٦٠ مليم و ٣٩٠ جنية رسوم الاستئناف رقم ٧٨٢/٧٠ ق وفي ٧ من يولية سنة ١٩٥٥ عارض المطعون عليه في هذه القائمة طالبا تعديلها وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل القائمة المعارض فيها وقصرها على مبلغ ٤٢ جنيهاً والزمّت المعارض بمصاريف المعارضة بالنسبة لمبلغ ٦ جنيهاً والزمّت قلم الكتاب بباقي المصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت قبول الطعن .

ومن حيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها على أن الدين المحكوم بسداده أو إيداعه مجهول القيمة يكون قد خالف القانون إذ أن الرسوم تقتضى أصلاً على طلبات المدعى لا على ما يحكم به والثابت في الدعوى أن المدعى طلب إيداع مبلغ ٩٢٠ مليم و ١٨٦٠٢ جنيهاً خزانه المحكمة وقضت المحكمة بإيداع المبلغ وإن لم تحدد في منطوق الحكم مقداره ولا يمكن القول بأن طلب الحكم بإيداع مبلغ من النقود خزانه المحكمة هو طلب مجهول القيمة لأن قيمة المبلغ مرتبطة بواقعة الإيداع وهو ما يؤدي حتماً إلى أن تكون للإيداع قيمة محددة هي مقدار المبلغ المطلوب إيداعه ؛ ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة . ومتى كان ذلك وكان من بين الطلبات في الدعوى الأصلية طلب الزام المطعون عليه بأن يودع خزانه المحكمة مبلغ ٩٢٠ مليم و ١٨٦٠٢ جنية وفوائده وملحقاته المطلوبة لبك الأراضى فإن الدعوى في خصوص هذا الطلب تكون معلومة القيمة . ولا يغير من هذا الوضع صدور الحكم بالزام المطعون عليه بإيداع باقي الدين سالف الذكر وفوائده وملحقاته خزانه المحكمة على ذمة الدائن المرتته دون بيان مقدار هذا الباقي — لأن هذا المقدار وإن بدا مجهولاً إلا أنه كان في الواقع معلوماً وقت الحكم ويمكن تحديده من واقع أوراق الدعوى أو بعد التحرى بمعرفة قلم الكتاب .

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٩٧)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم جزئي باستنفاد المحكمة الجزئية لسلطتها بما يجعل نظر الدعوى أمامها بعد إعادتها إليها غير جائز : الم ٢٥ ، مرافعات مكررة .

قضاء الحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم جزئي - باستنفاد المحكمة الجزئية لسلطتها بما يجعل نظر الدعوى أمامها بعد إعادتها إليها غير جائز - هذا القضاء لا يعتبر فصلا في مسألة من مسائل الاختصاص بحسب نوع القضية أو بسبب عدم ولايتها مما يبرر الطعن بالنقض عملا بالمادة ٢٥ ، مرافعات مكررة .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة اشترت من المطعون عليه ١٢ س و ١٠ ط شائعة في أرض وبناء منزلين بعقد مؤرخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ ذكر فيه أن الثمن مقداره مائتا جنيه وقد رفعت دعوى شفعة عن القسدر المبيع من سيد أحمد جبريل وفاطمة بركات قضى فيها استئنافيا في الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥١ من بأخعية



الشفيعين للخصمة المبيعة لقاء مبلغ تسعين جنيهاً وهو الثمن الحقيقي مع مصروفات الدرجتين وأتعاب المحاماة - ثم رفعت الطاعنة بدورها الدعوى رقم ٧١٠ سنة ١٩٥٢ محكمة السويس الجزئية ضد البائع لها (المطعون عليه) تطالبه فيها بمبلغ ١٧٢ جنيه و ٨٥٠ مليم منها ١١٠ جنيهاً قيمة الفرق بين الثمن الوارد في عقدها والثمن الذي قضى به في دعوى الشفعة مضافاً إليه المصاريف التي تكبدتها ودفع المطعون عليه بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم الشفعة الذي قضى نهائياً في قيمة الثمن وحدده بمبلغ تسعين جنيهاً - وقضت المحكمة الجزئية في ١٩٥٣/١٢/٣٠ بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وألزمت المدعية - الطاعنة - بالمصروفات - استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية وقيد الاستئناف برقم ٢ لسنة ١٩٥٤ م وقد رأت المحكمة الاستئنافية أن السبب في دعوى الشفعة يختلف عن سبب هذه الدعوى وأن اعتماد حكم الشفعة على أن الثمن ٩٠ جنيهاً أساسه أن طالب الشفعة من الغير يجوز له إثبات صورية الثمن بكافة الطرق لاستحالة حصوله على سند كتابي بالصورية وأن ذلك لا يؤثر على العلاقة القائمة على التعاقد بين البائع والمشتري . ولذلك أصدرت حكمها في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وبإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل في موضوعها . وعلى أساس هذا الحكم عجلت الطاعنة دعواها بصحيفة طلبت فيها الحكم لها بمبلغ ١٨٤ جنيهاً و ٨٥٠ مليم وطلب المطعون عليه أصلياً رفض هذه الدعوى واحتياطياً الحكم بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها في دعوى الشفعة كما طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية الثمن وقد رأت المحكمة الجزئية أنه لا يسوغ إثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى بعد أن قضى نهائياً برفضه ورأت أن العقد المبرم بين الطرفين له قوة ملزمة فيما بينهما ولذلك أصدرت حكمها في ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ بإلزام المدعى عليه - المطعون عليه - بفرق الثمن ١١٠ ج والمصروفات المناسبة ورفضت

ما عدا ذلك من الطلبات لأن المبالغ الأخرى بعضها قد قضى به لصالح الطاعنة وال بعض الآخر لم يقدم عنه دليل — استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية برقم ٥٠ سنة ١٩٥٥ س طالبا بإلغاء ورفض دعوى المستأنف عليها — الطاعنة — وأصدرت محكمة القاهرة حكما في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم و بعدم جواز نظر محكمة السويس الجزئية للدعوى لاستنفاد ولايتها بالفصل فيها وألزمت المستأنف عليها بالمصروفات عن الدرجتين ورفض ما عدا ذلك من الطلبات — وأسست حكما على أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو قضاء في صميم موضوع الدعوى فإذا ألغته المحكمة الاستئنافية تعين عليها أن تبقى الدعوى أمامها وتفصل فيها ويمتنع عاينا بإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى التي استنفذت كل ولايتها بالحكم بعدم جواز نظر الدعوى ولا يسبغ الحكم بإعادة الدعوى إلى المحكمة الجزئية ولاية جديدة تتيح لها الاتصال بها مرة أخرى لأنه قضاء غير ملزم ولأن المحكمة تستمد ولايتها في الفصل من القانون . ثم استوردت إلى القول بأن قضاء المحكمة الجزئية بطلبات الطاعنة بعد قضائها السابق بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يعتبر منها إخلالا بترتيب درجات التقاضي وهو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي — كما أن فيه إخلالا بقاعدة أصاية أخرى في النظام القضائي مقتضاها أن المحكمة متى قضت في الدعوى استنفذت سلطتها بالفصل فيها . وهذان الأمران متعلقان بالنظام العام فلا يجوز الخروج عليهما ولا الاتفاق على عكسهما — وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق التقض وذلك بتقرير مؤرخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ وحضر وكيل الطاعنة وصمم على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة العامة على مذكرتها التي أبدت فيها رأيها بعدم جواز الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وقد أعلنت الطاعنة تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى المطعون عليه في الميعاد القانوني ثم أودعت أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة

الشارحة كذلك في الميعاد . وبالحلقة المحددة أمام هذه الدائرة صممت الطاعة على تقض الحكم . كما صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن في محله ذلك أن قضاء الحكم المطعون فيه باستنفاد المحكمة الجزئية لسلطتها بما يجعل نظر الدعوى أمامها بعد إعادتها إليها غير جائز — هذا القضاء لا يعتبر فصلا في مسألة من مسائل الاختصاص بحسب نوع القضية أو بسبب عدم ولايتها مما يبرر الطعن بالتقض عملا بالمادة ٢٥٤ مرافعات مكررة — ذلك أن محكمة السويس الجزئية مختصة أصلا بنظر هذه الدعوى وفقا لأحكام قانون نظام القضاء وقواعد الاختصاص المقررة في قانون المرافعات — لما كان ذلك فإن الطعن بالتقض على الحكم المطعون فيه وهو صادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم جزئى يكون غير جائز قاتونا عملا بالمادة ٢٥٤ مرافعات مكررة .

---

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي  
وفرّج بوصف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

( ٩٨ )

الطعن رقم ٨٨ ، لسنة ٢٥ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" ، "ربط الضريبة وتحصيلها"  
"توقف المنشأة" .

وجوب التبليغ عن التوقف وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد ٦٠ يوما  
من تاريخ التوقف وإلا التزم الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف  
ودواعيه . الم ٥٨ الق ٣٩/١٤ . إقامة الحكم قضاءه على عدم لزوم الاخطار في أحوال التوقف  
الجبهي متى كان تاريخ التوقف ثابتا على وجه لا يرقى إليه الشك . خطأ في القانون .

لما كانت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها  
قد نصت على أنه "إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه  
وقوفا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه  
العمل" ، وكانت الفقرة الثانية قد نصت على أنه "لأجل الانتفاع بهذا الحكم  
يجب على الممول في بحرستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك  
إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة  
وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة" فإنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة  
الثانية شرطا أوقيدا للانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ  
عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد  
ستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة وحتى تتمكن مصلحة  
الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها في الوقت المناسب ،  
ورببت على تخلفه نوعا من الجزاء المالي مناطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق  
والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني ومعياره إلزام الممول بدفع



الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهي منقطة  
الضلة بواقعة التبليغ . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى  
على عدم لزوم الإخطار في أحوال التوقف الجبري متى كان تاريخ التوقف ثابتاً  
على وجه لا يرقى إليه الشك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تخلص في أن المطعون عليهم أقاما الدعوى رقم ١٣٧٢ سنة ١٩٥١ تجارى كلى  
القاهرة ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الخاص بتقرير  
أرباحهما عن سنة ١٩٤٥ وبراءة ذمتهما من أية ضريبة عن تلك السنة مع إلزام  
المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . كما أقامت مصلحة الضرائب  
الدعوى رقم ١٤٧٢ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم بطلب  
إلغاء قرار اللجنة فيما يختص بتقدير أرباح سنة ١٩٤٦ واعتبار هذه الأرباح  
١٠١٠ جنيهاً مع إلزام المطعون عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .  
وقررت المحكمة ضم الدعويين للارتباط . وفي ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ قضت  
المحكمة بتعديل قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥١/٦/٩ وجعل مبدأ نشاط المنشأة  
في مايو سنة ١٩٤٥ وتأيد القرار عن الأرباح بعد استبعاد الأربعة أشهر الأولى  
وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة ورفض دعوى مصلحة الضرائب  
بالنسبة لقرار اللجنة المذكور عن سنة ١٩٤٦ وتأيده وألزمها بالمصاريف مع  
المقاصة في الأتعاب — استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة  
استئناف القاهرة طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم  
المستأنف فيما قضى به من رفض دعواها بالنسبة لقرار اللجنة عن سنة ١٩٤٦  
وإلغاء هذا القرار واعتبار أرباح المطعون عليهم في هذه السنة ١٠١٠ مع إلزام

المستأنف عليهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثاني وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيما جرى عليه من أن الممول غير ملزم بإخطار مصلحة الضرائب عن توقف المنشأة عن العمل متى حدث التوقف جبرا عنه وكان تاريخ التوقف ثابتا بصورة قاطعة إذ ليس في نص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا في مدلولها ما يجعل الإخطار واجبا في بعض حالات التوقف دون الأخرى وحكمة الإخطار هي ضمان حق الخزانة العامة خشية أن يتيح التوقف وعدم علم مصلحة الضرائب به فرصة تهريب أموال المنشأة . وهذه الحكمة تجعل الإخطار واجبا على الممول مهما كان سببه وإلا ألزم بالضريبة عن سنة كاملة .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها على أنه "إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقفا كليا أو جزئيا تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل" ونصت في الفقرة الثانية على أنه "لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحرستين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا ألزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة" فإنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطا أوقيدا للانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد ستين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة

وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها في الوقت المناسب ، ورتبت على تخلفه نوعاً من الجزاء المالى منبأطه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى ومعياره التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطعة الصلة بواقعة التبليغ . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى الدعوى على عدم لزوم الاخطار فى أحوال التوقف الجبرى متى كان تاريخ التوقف ثابتاً على وجه لا يرقى إليه الشك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقضه .

---

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ومحضر السادة : مبعي الصباغ ، وعبد السلام بليغ ،  
وأحمد زكي عدي ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٩٩)

الطعن رقم ٥٨٣ سنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض "اجراءات الطعن" ، "تقرير الطعن" ، "الخصومة في الطعن" .

عدم قيام الخصومة أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوما في النزاع  
الذي فصل فيه . مثال ...

(ب) عمل "التزامات صاحب العمل" ، "أجر العامل" ، "صور الأجر وملحقاته" ،  
"المنحة" .

توافر عناصر العرف في صرف المنحة . اعتبارها حقا مكتسبا للعمال وجزءا من الأجر  
يلتزم صاحب العمل بأدائه اليهم . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد  
استقرار العرف .

(ج) نقض "أسباب الطعن" ، "أسباب موضوعية" .

اعتبار هيئة التحكيم نزاع الشركة الطاعنة في خصوص مقدار المنحة نزاعا غير جدي .  
النقطة على القرار تقريره حق العمال في منحة سنوية توازي أجر شهرين . هو جدل  
موضوعي في تقدير الأدلة .

١ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا  
خصوما في النزاع الذي فصل فيه ، فإذا كان بيني من الأوراق أن المطعون عليه  
الثاني - وزير الشؤون الاجتماعية - لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه  
القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إليه .

٢ - متى توافرت عناصر العرف في صرف المنحة أصبحت حقا مكتسبا  
للعمال وجزءا من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم لا يمنع من ذلك تحقق  
الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف فإذا كان يبين من القرار



المطعون فيه أنه ثبت لهيئة التحكيم من دفاع الشركة الطاعنة أنها ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر سنوات إلى أن أوقفت صرفها في السنة الأخيرة وأن الهيئة انتهت إلى أن العشر سنوات "مدة كافية لتكوين العقيدة عند العمال لاعتبار المنحة جزءا من الأجر" فان القرار لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

٣ — إذا كان يبين من أسباب القرار المطعون فيه أن هيئة التحكيم اعتبرت نزاع الشركة الطاعنة في خصوص مقدار المنحة نزاعا غير جدي فإن النعي على القرار تقريره حق العمال في منحة سنوية توازي أجر شهرين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الهيئة للأدلة المقدمة إليها .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من القرار المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن نقابة عمال شركة سبك المعادن قدمت إلى مكتب العمل شكوى تضمنت أن الشركة جرت على منح العمال مكافأة سنوية تعادل أجر ثلاثة أشهر إلا أنها امتنعت دون مبرر عن صرف المكافآت المستحقة لهم عن سنة ١٩٥٢ ولما لم يتمكن مكتب العمل من حسم النزاع وديا أحاله إلى لجنة التوفيق التي لم تتمكن من تسويته فأحاله إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد النزاع أمامها برقم ٧٨ سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ صدر قرار الهيئة بتقرير حق العمال في صرف المكافأة عن سنة ١٩٥٢ بما يوازي أجر شهرين . طعن الشركة في هذا القرار بدعوى أودعت صحيفتها محكمة القضاء الإداري في ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٣ وجهتها إلى الشركة المطعون عليها وإلى وزير الشؤون الاجتماعية وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ تقرر إحالة الدعوى إلى هذه المحكمة لاختصاصها ثم قام قلم كتابها باخطار الطاعنة وفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فقدمت في الميعاد صورة من القرار المطعون فيه وحافظة مستنداتها ، عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ٥٩ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وفي ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ أودعت

الطاعنة صورة تقرير الطعن معلنة إلى المطعون عليها في ٦٠٥ من يناير سنة ١٩٦٠ ومذكرتها الشارحة وبعد تبادل المذكرات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الثاني وفي الموضوع برفضه وباجلسة المحذدة لنظر الطعن ضمنت النيابة على ما ورد بمذكرتها .

ومن حيث إن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني — وزير الشؤون الاجتماعية — لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إليه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الأولى .

ومن حيث إنه بني على سببين يتحصل أولهما في النعي بمخالفة القانون وتقول الطاعنة في بيان ذلك أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بأنها جرت على صرف المكافأة السنوية في حالة تحقق الربح وعلى وقف صرفها في حالة الخسارة وقدمت الأدلة على ذلك من واقع ميزانياتها ولكن القرار المطعون فيه انتهى إلى أن عدم دفع المنحة انتقاص للأجر وأن الشركة تلتزم بدفع المنحة مهما توالى خسائرها لأن العمال اعتبروا أن المنحة أصبحت جزءا من أجرهم مستندا في هذا الذي قرره إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني الذي اعتبر المنحة جزءا من الأجر متى جرى العرف على منحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر في حين أن النص المشار إليه مقيد بتعريف العرف وأساسه والأركان التي يقوم عليها فإذا تبين أن منبع المكافأة هو الربح الذي تحققه الشركة فإنه يكون من العسف إذا غاب هذا المنبع أن يظل العمال على مطالبتهم بصرف المنح .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى توافرت عناصر العرف في صرف المنحة أصبحت حقا مكتسبا للعمال وجزءا من الأجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أنه ثبت لهيئة التحكيم من دفاع الشركة الطاعنة أنها ظلت تصرف المنحة باستمرار طوال عشر سنوات إلى أن أوقفت صرفها في السنة الأخيرة وأن الهيئة انتهت إلى أن العشر سنوات " مدة

كافية لتكوين العقيدة عند العمال لاعتبار المنحة جزءا من الأجر“ فان القرار لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المنحة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر هي التي تدفع على وجه الانتظام والثبات بالنسبة لقيمتها ومواعيد دفعها وأن الشركة لم تكن تدفع منحة ثابتة وفي مواعيد منتظمة وأن القرار المطعون فيه إذ انتهى رغم ذلك إلى تقرير حق العمال في منحة سنوية توازي أجر شهرين قد أخطأ تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني .

ومن حيث إن هذا النعي مردود أولا بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول بشأن منح المنحة على وجه الانتظام ومردود ثانيا بأنه يبين من أسباب القرار المطعون فيه أن هيئة التحكيم اعتبرت نزاع الشركة في خصوص مقدار المنحة نزاعا غير جدي وعلى ذلك فان ما ورد بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الهيئة للأدلة المقدمة إليها .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة ، صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي  
أحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١٠٠ )

### الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) نقض ” إجراءات الطعن “ ” تقرير الطعن “ ” الخصوم في الطعن “ .

عدم قيام الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوما في النزاع  
الذي فصل فيه . مثال ...

( ب ) نقض ” إجراءات الطعن “ ” إعلان الطعن “ .

عدم اختصاص المطعون عليهم الثلاثة الأنرا أمام محكمة القضاء الإداري . إحالة الطعن إلى  
محكمة النقض لاختصاصها — جواز اختصاصهم بعد صدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة  
إلى الدائرة المدنية . علة ذلك ؟ إعلان أصحاب الشأن في القرار الإداري بمسئد الميعاد  
المختص عليه في الم ١٥ الق ٤٩/٩ ، ٢٢ ، الق ١٦٥/٥٥ — الخاص بمجلس الدولة  
لم يكن يستوجب البطلان على ما جرى به قضاء ذلك المجلس . اختصاصهم كان جائزا في  
أى وقت . لم يمنع منه إلا إحالة الطعن إلى محكمة النقض . يتعين أن يستمر كذلك إلى  
أن يفتح باب الإعلان بصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية .

١ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا  
في النزاع الذي فصل فيه — فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه  
الإناني — وزير الشؤون الاجتماعية — لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه  
القرار المطعون فيه وأن المطعون عليه الأول هو رئيس الهيئة التي أصدرت ذلك  
القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة لهما .

٢ — إذا كان الواقع أن النقابة الطاعنة تقدمت بطلب إلى مكتب العمل  
للسعي في حسم النزاع القائم بينها وبين شركة ” ماركوني “ ولما لم يتمكن مكتب  
العمل ولا لجنة التوفيق من تسويته أحيل إلى هيئة التحكيم التي أصدرت قرارا



فيه . طعنت النقابة فيه بدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى فأصدرت قرارها بإحالتها إلى محكمة النقض لاختصاصها بها ، وكان من بين ما دفعت به النيابة العامة عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهم الثلاثة الأخر — وزير المواصلات ومدير عام هيئة المواصلات بصفتهما والحارس العام على أموال الرعايا البريطانيين — لأنه لم يسبق اختصاصهم فى عريضة الطعن وقت تقديمها إلى محكمة القضاء الإدارى فلا يجوز اختصاصهم فى المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون ، فإن هذا الدفع يكون فى غير محله ذلك أن المطعون عليه الأخير أعلن بعريضة الطعن بوصفه حارسا على أموال الرعايا البريطانيين ومنهم شركة ماركونى وأن المطعون عليهما الثالث والرابع — وزير المواصلات ومدير عام هيئة المواصلات بصفتهما — أعلننا بالعريضة بوصفهما حالين محل الشركة — ولا يغير من هذا النظر أن الشركة لم يسبق اختصاصها أمام محكمة القضاء الإدارى ذلك لأن إعلان ذوى الشأن فى القرار الإدارى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — الخصاص بمجلس الدولة — أو بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — الخصاص بمجلس الدولة لم يكن يستوجب البطلان على ما جرى به قضاء ذلك المجلس ، ومن ثم فإن اختصاصهم كان جائزا فى أى وقت ولم يمنع منه — فى خصوص النزاع المعروض إلا إحالة الطعن إلى محكمة النقض ويتعين أن يستمر كذلك إلى أن ينفتح باب الإعلان بصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية .

٣ — إذا كان يتعين على الطاعنة تنفيذا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ — بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل — أن تقدم المستندات المؤيدة لطعنها خلال عشرين يوما من تاريخ إخطارها من قلم الكتاب ، ولكنها لم تقدم الأوراق المقول فى السبب الأول من أسباب الطعن بخالفه الثابت فيها ، ولم تقدم صور المذكرات المشار إليها فى السبب الثانى فإن نعيها فى شقيه يكون طاريا عن الدليل ومن ثم يتعين الحكم برفضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الأوراق في أن النقابة الطاعنة قدمت في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٣ طلبا إلى مكتب العمل للسعي في حسم النزاع القائم بينها وبين الشركة لسبب امتناع الأخيرة عن صرف ١٥٪ من المرتب السنوي في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ ومطالبة العمال باستمرار دفع المنحة السنوية على دفعتين بواقع ١٥٪ من المرتب السنوي لكل منهما أحدهما في مايو والثانية في ديسمبر من كل سنة وذلك استنادا إلى أن الشركة اعتادت صرف المنحة بهذه النسبة طيلة اثني عشرة سنة فاصبحت جزءا من الأجر وفقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق فلم تتمكن هي الأخرى من تسويته فاحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت الهيئة قرارها بتقرير حق العمال في صرف ١٥٪ من المرتب السنوي يستحق نصفه في مايو والنصف الآخر في ديسمبر من كل سنة وذلك ابتداء من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . طعنتم النقابة في هذا القرار بدعوى أودعت صحيفتها سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ١٠/١٢/١٩٥٣ وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة المذكورة قرارها بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض لاختصاصها بها وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٥٧ قام قلم الكتاب بإخطار الطاعنة تنفيذا لنص المادة الثالثة من القانون ٨ لسنة ١٩٥٣ . ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ إحالته إلى الدائرة المدنية وفي ٨ ٦ ٧ من يناير سنة ١٩٥٩ أعلنت عريضة الطعن إلى المطعون عليهم ثم قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهم جميعا وطلبت احتياطيا رفض الطعن موضوعا وباتجاسة المحددة لنظيره صممت النيابة على ماورد بمذكرتها .

ومن حيث إن الدفع بعدم قبول الطعن مبناه أن المطعون عليهم الأول والثاني رئيس هيئة التحكيم ووزير الشؤون الاجتماعية لم يكونا طرفا في النزاع الذي صدر

فيه القرار المطعون فيه وأن باقى المطعون عليهم لم يسبق اختصاصهم فى عريضة الطعن وقت تقديمها إلى محكمة القضاء الإدارى فلا يجوز اختصاصهم فى المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون .

ومن حيث إن هذا الدفع صحيح فى شقه الأول ذلك أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا فى النزاع الذى فصل فيه وأن الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الثانى لم يكن مختصا فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ، وأن المطعون عليه الأول هو رئيس الهيئة التى أصدرت ذلك القرار .

ومن حيث إنه تطبيقا للقاعدة المشار إليها يكون الدفع فى غير محله بالنسبة لباقى المطعون عليهم ذلك أن المطعون عليه الأخير أعلن بعريضة الطعن بوضعية جارسا على أموال الرعايا البريطانيين ومنهم شركة ماركونى ، وأن المطعون عليهم الثالثة والرابعة أعلننا بالعريضة بوصفهما حالين محل الشركة ، ولا يغير من هذا النظر أن الشركة لم يسبق اختصاصها أمام محكمة القضاء الإدارى ذلك لأن إعلان ذوى الشأن فى القرار الإدارى بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ( الخاص بمجلس الدولة ) أو بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ( الخاص بمجلس الدولة ) لم يكن يستوجب البطلان على ما جرى به قضاء ذلك المجلس ومن ثم فإن اختصاصهم كان جائزا فى أى وقت ولم يمنع منه فى خصوص النزاع المعروف إلا إحالة الطعن إلى محكمة النقض ويتعين أن يستمر كذلك إلى أن ينفتح باب الإعلان بصدور قرار لجنة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية والتجارية أو إلى دائرة الأحوال الشخصية .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الآخرين .

ومن حيث إنه بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن القرار المطعون فيه وأن سلم بوجهة نظر الطاعنة من ناحية أحقيتها فى استمرار صرف المنحة السنوية إلا أنه خالف ما ثبت بالأوراق من أن الشركة جرت على صرف المنحة بواقع ٣٠٪ من

المرتب طيلة الأعوام السابقة ويتحصل السبب الثاني في أن الطاعنة كانت قد حددت في مذكراتها المقدمة لهيئة التحكيم طلباتها تحديداً متضاه أن يكون تقرير المنحة التي تدفع في شهر ديسمبر عن السنة شهور الأولى من نفس السنة وأن يكون تقرير المنحة التي تدفع في شهر مايو عن السنة أشهر الأخيرة من السنة السابقة ولكن هيئة التحكيم أشارت إلى طلب تقرير المنحة في عبارة لا تحدد بوضوح المدد المطالب بتقرير المنح عنها .

ومن حيث إن الطاعنة أخطرت في ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ بقرار الإحالة الصادر من محكمة القضاء الإداري وكان يتعين عليها تنفيذاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أن تقدم المستندات المؤيدة لطعنها خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطارها ولكنها لم تقدم الأوراق المقول في السبب الأول بخالفة الثابت فيها . ولم تقدم صور المذكرات المشار إليها في السبب الثاني . وعلى ذلك يكون النعي في شقيه عارياً عن الدليل ومن ثم يتعين الحكم برفضه .

---



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بلبع ، وفريج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

( ١٠١ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ب ) إعلان "كيفية الإعلان" .

( ١ ) في حالة غياب الشخص المطلوب إعلانه :

إغفال المحضر إثبات غياب الشخص المطلوب إعلانه وإسم المخاطب معه وصفته وسبب امتناعه عن تسليم الإعلان يبطل الإعلان . الم ١٠ ، ١٢ مرافعات . علة ذلك ؟

( ب ) إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم :

إغفال المحضر إثبات آخر موطن له في مصر أو في الخارج يبطل الإعلان . الم ١٤ ، ٢٤ مرافعات . علة ذلك ؟

١ — إذا كان يبين من أصل ورقة الإعلان أن المحضر أثبت في محضره انتقاله إلى موطن المراد إعلانه فرفض الموظف المختص الاستلام فقام بإعلانه بالقسم لدى مأموره وأخطره بذلك — دون أن يثبت في محضره غياب الشخص المطلوب إعلانه وإسم المخاطب معه وصفته وسبب امتناعه عن تسليم الإعلان، وكان أعمال المادتين ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات يوجب إيضاح هذه البيانات بورقة الإعلان حتى تستوفى المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم صورته بلحمة الإدارة فإن إغفالها مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

٢- لما كانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص في الفقرة ١١ منها على أنه "إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها للنيازة"، وكان الثابت أن هذا الإجراء قد أغفل بخلو ورقة الإعلان من البيان المتعلق بآخر موطن للمعلن إليه - حتى تستطيع النيابة الإهتمام إليه ولتراقب المحكمة مدى ما استنفذ من جهد في سبيل التحري عن موطنه - فإن ذلك مما يترتب عليه بطلان الإعلان كنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانه إلى المطعون عليهما إعلانا صحيحا وفقا للقانون .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن المودعة بالملف أن المحضر أثبت في محضره المحرر في ١٩/١٢/١٩٥٩ أنه انتقل إلى موطن المطعون عليه الأول لإعلانه فرفض الموظف المختص الإستلام ، فقام بإعلانه بالقسم لدى السيد المأمور ، وأخطر بذلك ، دون أن يثبت في محضره غياب المطعون عليه وإسم المخاطب معه ، وصفته ، وسبب امتناعه عن تسلم الإعلان ، ولما كان إعمال المادتين ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات يوجب إيضاح هذه البيانات بورقة الإعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم صورته بلجهة الإدارة ، فإن إغفالها مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إنه بالنسبة للطعون عليها الثانية فقد أثبت المحضر بمحضه المؤرخ ٥٩/٢/١٩ أنه قام بإعلانها في مواجهة النيابة لعدم وجود محل إقامة لها بالقطر المصري دون أن تشمل ورقة الإعلان التي سلمت للنياحة على آخر موطن للطعون عليها معلوم للطاعن في مصر أو في الخارج، حتى تستطيع النيابة الإتهاء إليها ولتراقب المحكمة مدى ما استنفذ من جهد في سبيل التحري عن موطنها . ولما كانت المادة ١٤ من قانون المرافعات تنص في الفقرة ١١ منها على أنه " إذا كان موطن المعان إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها للنياحة " وكان الثابت أن هذا الإجراء قد أغفل بخلو ورقة الإعلان من البيان المتعلق بآخر موطن للطعون عليها، فإن ذلك مما يترتب عليه بطلان الإعلان كنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

---

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف ، ومحمد ترفيق اسماعيل المستشارين .

( ١٠٢ )

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٢٥ التقضائية :

( أ ) نقض ” أسباب الطعن ” ” أسباب قانونية يخالطها واقع ” .

مثال فى وكالة ... ..

( ب ) نقض ” أسباب الطعن ” ” أسباب موضوعية ”

مثال فى صورية ... ..

( ج ) حكم ” غيوب التذليل ” ” القصور ” ” مالا يعد كذلك ” .

مثال فى قى خطأ ... ..

١ — إذا كان سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بصحة عقدى الرهن الصادرين من مورث المطعون عليهما الأولين إلى مورث المطعون ضده الأخير وذلك على الرغم مما هو ثابت من أن الراهن عقد هذين الرهنين أثناء قيامه بدور المصطفى لأموال الشركة وأنه بوصفه هذا لا يملك أن يرتب فى ذمة الشركة ديونا أو يقرر على عقاراتها رهونا فإذا جاوز المصطفى حدود وكالته وعقد الرهنين فإن تصرفه هذا لا يلزم شركاءه طالما أنهم لم يجزوه هذا فضلا عن انتفاء المبرر لعقد هذين الرهنين وعن أن الوكيل لا يملك رهن عقارات الموكل لا بتوكيل خاص ، فإن هذا السبب يخالطه واقع — فإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع ولم يكن فى الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك — فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد ناقش الأدلة التى ساقها الطاعن للتدليل على صورية عقدى الرهن وخلص من المناقشة إلى أن هذه الأدلة لا تكفى لإثبات



الصورية المدعاة، وكان هذا الاستخلاص سائغا لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق، فإن النعى عليه بالخطأ في فهم الواقع بشأن أدلة الصورية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كان مفاد ما ذكره الحكم المطعون فيه هو أنه اعتبر حصول الفسخ بمقابل قدره ٧٥٠٠ ج نافيا للخطأ الجسيم عن مورث المطعون ضدهما الأولين وهو الخطأ الذي لا يسأل الوكيل بلا أجر إلا عنه وذلك على ما كانت تقضى به المادة ٥٢١ من التقنين المدني القديم المنطبقة على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد أورد دليله على انتفاء هذا الخطأ ، وكان هذا الدليل سائغا ومستمدا من الأوراق ومؤديا إلى ما رتبته عليه فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو عاره قصور من هذه الناحية .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة الأولى السيدة إقبال حسن رضا أقامت الدعوى رقم ٥١٣ سنة ١٣٣٩ قلى الاسكندرية عن نفسها وبصفتها وصية على القصر من أولادها من المرحوم محمد جمال ووكيله عن البالغين منهم ضد المرحوم حسين جمال مورث المطعون ضدهم المذكورين في تقرير الطعن تحت أولا — وطلبت في هذه الدعوى الحكم أولا — بتصفية أموال الشركة ( المكونة من مورثها محمد جمال وأشقائه الثلاثة حسين وهارف ومصطفى ) من عقار ومنقول وبيان نصيبها بصفاتها بواقع السبعين من جميع رأس المال واعتماد تقرير المصطفى بعد مناقشته . ثانيا — بالزام المدعى عليه بصفة مستعجلة بأن يدفع لها نفقة شهرية قدرها سبعون جنيها حتى يفصل نهائيا في دعوى التصفية — ثم أضافت إلى هذه الطلبات طلب إلزام المدعى عليه بتقديم حساب عن نصيب مورثها المرحوم محمد جمال في إيرادات وموجودات الشركة

وأُتبعَت هذه الدعوى بدعوى ثانية قيدت برقم ٢٣٢ سنة ١٣٥٠ كلى الاسكندرية ضد المرحوم حسين جمال وزوجته السيدة حكمت حسن رضا والمرحوم ارمنياك جمسرجان "مورث المطعون ضده الأخير" وطلبت فيها الحكم أولا — بإبطال كتاب الوقف الصادر من حسين جمال بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٢٦ أمام محكمة الاسكندرية الشرعية والمتضمن وقفه عقار باب الكراسته (وهو أحد عقارات الشركة) على السيدة حكمت حسن رضا وكذلك بطلان التعديلات الحاصلة بهذا الكتاب بموجب الاشهاد المحور بمحكمة الاسكندرية الشرعية في ٢ من أغسطس سنة ١٣٤٠ ثانيا — بإبطال عقدي الرهن الرسميين الصادرين بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، ٣٠ من نوفمبر سنة ١٣٢٩ من المرحوم حسين جمال لصالح المرحوم ارمنياك جمسرجان على العقارين رقمي ٥٦٠٥١ محرم بك (وهما أيضا من عقارات الشركة) وأسست الطاعنة طلب ابطال هذين العقدين على أنهما صوريان، وقررت المحكمة الابتدائية ضم الدعويين سالفتي الذكر، وبتاريخ أول يونيه سنة ١٣٥٠ قضت بتعيين الخبير الحسابي محمد محرم مصفيا لشركة حسين جمال اخوان وبينت مأموريته في أسباب حكمها وهي تتحصل في استلام أموال الشركة وإدارتها وتحصيل الذمات وبيان حالة الشركة وحساباتها من تاريخ آخر ميزانية معتمدة إلى نهاية التصفية وبيان ما يخص كل شريك فيما تسفر عنه تصفية الحساب، وقد قدم الخبير المصنفى تقريرا أظهر في نتيجته أن المدعية (الطاعنة) مدينة للمدعى عليه (حسين جمال) بمبلغ ١٦٥٠ جنيهًا وإزاء اعتراض الطاعنة على هذا التقرير قضت المحكمة في ٢٤ من إبريل سنة ١٣٣٧ بضم خبرين جديدين إلى الخبير المصنفى لإعادة فحص الحساب من تاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٣٢٦ وهو تاريخ آخر ميزانية كان قد قدمها حسين جمال — وبيان جميع التصرفات التي قام بها المذكور وتحقيق ما إذا كانت صورية وهل كان لها ما يبررها وبيان الديون التي سددتها المدعى عليه وما إذا كان لها مسوغ وتصفية الحساب بين الطرفين — بأشر الخبراء المعينون مأموريتهم وقدموا للمحكمة تقريرا برأيهم وبتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٣٤٢ قضت المحكمة الابتدائية حضوريا في الدعوى ٢٣٢ سنة ١٣٥٠ كلى اسكندرية أولا — برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى واختصاصها ثانيا — في موضوع الدعوى بإلغاء الوقف الصادر من المدعى عليه حسين جمال بأشهاد شرعى في ٣١ من يناير سنة ١٩٢٦ أمام محكمة الاسكندرية الشرعية على عقار باب الكراسته وبإلغاء

التعديل في الوقف المذكور الحاصل بإشهاد شرعى فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٣٤  
ورفضت المحكمة طلب ابطال الرهنيتين واعتبرتهما صحيحتين على أن يتحمل المرحوم  
حسين جمال فوائدهما وذلك على أساس أنه تسبب بسوء تصرفه أثناء قيامه بإدارة  
الشركة فى عقد هاتين الرهنيتين وقضت المحكمة فى الدعوى رقم ٥١٣ سنة ١٩٣٣ كلى  
الاسكندرية أولا — بالزام حسين جمال بأن يدفع للمدعية بصفتها مبلغ ٤٥٧١ جنيه  
و ٤٠ مليم والفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٩ من يولية  
سنة ١٩٣٣ . ثانيا — بإعادة المأمورية للخبراء المصنفين لإجراء تصفية العقارين  
المرهونين للمرحوم أرميناك على أساس صحة الرهنيتين وكذلك عقار باب الكراسته الذى  
ألغى وقفه وذلك ببيع هذه العقارات الثلاثة بتمن المثل وبطريق المزاد العلنى — وقد  
استأنفت السيدة إقبال حسن — الطاعنة — بصفتها هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٥ سنة ٢ ق تجارى كما رفع عارف جمال بصفته وارثا للمرحوم حسين جمال  
والسيدة حكمت حسن رضا عن نفسها وبصفتها وارثة أيضا للمتوفى المذكور  
استئنافا مقابلا برقم ٣٥٧ سنة ٧ ق تجارى وضمنت السيدة إقبال استئنافها طلبين  
أحدهما أصلى وهو إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة الرهنيتين الصادرتين  
للمرحوم أرميناك بحسرجان والحكم بصورتيهما وبالتالى تعديل الحكم المستأنف  
بالنسبة للمبلغ المقضى به وجعله مبلغ ٦٥٠٩ ج و ٣٤٩ م وهو نصيب مورثها فى  
تقديده صندوق الشركة حسبما جاء بتقرير الخبراء وطلب إضافى هو فى حالة اعتبار  
الرهنيتين صحيحتين تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمبلغ المقضى به وجعله  
١١٠٨٠ ج و ٣٤٩ م وهو ما يوازى نصيب مورثها فى تقديده صندوق الشركة  
مضافا إليه نصيبه فى قيمة الرهنيتين وبتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة  
استئناف الاسكندرية بحضور يا بقبول الاستئنافين شكلا ورفض الدفع المقدم  
من المستأنف عارف جمال ببطلان الحكم المستأنف وبتأييد هذا الحكم فيما قضى  
به من رفض الدفع المقدم من حكمت حسن رضا بعدم اختصاص المحكمة المدنية  
بنظر موضوع طلب إلغاء الوقف وباختصاصها وفى موضوع الاستئنافين بإلغاء  
الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المرحوم حسين جمال بأن يدفع للمستأنفة  
إقبال حسن رضا مبلغ ٤٥٧١ ج و ٤٠ م وفوائده وبإعادة القضية إلى محكمة  
الدرجة الأولى للحكم فيها بالنسبة لصافى نصيب المرحوم محمد جمال مورث المستأنفة



المذكورة حسب تسفير عنه أعمال الخبرة بعد إجرائها حسب الأسس الآتية :

أولا — أن الرهنتين الصادرتين إلى المرحوم أرمنياك جمسرجان صحيحتان وتحسب فوائدهما إلى جانب شركة إخوان جمال — ثانيا — إن إثمادى الوقف الخاص بعقار باب كراسته ملفان — ثالثا — أن فسخ إيجارة العقار رقم ٥١ شارع محرم بك الذى كان مؤجرا لأبيكيان وقع صحيحا نظير مبلغ ٧٥٠٠ جنيه يستزل منه قيمة الباقي من دين هذا المستأجر وقدره ٥٣٠٠ جنيه فيكون الباقي ٢٢٠٠ جنيه تحسب من موجودات الشركة وإجراء الحساب من واقع قيمة الإيجار الحقيقى الذى أجرة به هذا العقار بعد الفسخ فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى وضعه تحت الحراسة القضائية — رابعا — أن دخان الشركة بيع بمبلغ ٥٠٢٧ ج و ١٧٠ م حسبما جاء بتقرير الخبراء — خامسا — استنزال ما قبضته المستأنفة إقبال حسن رضا فعلا من الحكومة التركية عن نصيب مورثها من قيمة عقار فولوس حسبما جاء بتقرير الخبراء — سادسا — اعتبار الميزانية الصادرة من المرحوم حسين جمال فى ١١/٤/١٩٢٦ حدا قاطعا لاستمرار المرحوم محمد جمال فى المدة السابقة على صدورهما مع إضافة المبالغ التى حصلت عليها المستأنفة إقبال رضا ومورثها من قبالتها من مدير الشركة ( المرحوم حسين جمال ) كما جاء بتقرير الخبراء واستنزال هذه المبالغ من حصة المرحوم محمد جمال فى موجودات الشركة كما يستنزل منها ما حصلت عليه المستأنفة المذكورة من ريع عقار باب الكراسته أثناء وضعه تحت الحراسة القضائية وأبقت المحكمة الفصل فى المصروفات . وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعنون وهم السيدة إقبال حسن رضا وأولادها بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون فى أولها على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم قضى بصحة عقدى الرهن الصادرين من المرحوم حسين جمال مورث المطعون ضدهما الأولين إلى المرحوم أرمنياك جمسرجان مورث المطعون ضده الأخير وذلك على الرغم مما هو ثابت من أن الراهن عقد هذين الرهنين أثناء قيامه بدور المصنفى لأموال الشركة وأنه بوصفه هذا لا يملك أن يرتب فى ذمة الشركة ديونا أو يقرر على عقاراتها رهونا فإذا جاوز



المصفي حدود وكالته وعقد الرهنين فإن تصرفه هذا لا يلزم شركاءه طالما أنهم لم يجيزوه وذلك عملاً بأحكام الوكالة هذا فضلاً عن انتفاء المبرر لعقد هذين الرهنين وعن أن الوكيل لا يملك رهن عقارات الموكل إلا بتوكيل خاص ولم يكن لدى حسين جمال هذا التوكيل .

وحيث إن هذا السبب يخالطه واقع ولم يقدم الطاعنون ما يثبت أنهم تمسكوا به أمام محكمة الاستئناف وليس في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه خطأه في فهم الواقع بشأن أدلة صورية عقدى الرهن وفي بيان ذلك يقولون إن الأدلة التى ساقوها للتدليل على صورية هذين العقدين قاطعة في إثبات هذه الصورية وذلك على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه الذى أحال في الرد على هذه الأدلة على الحكم الابتدائى وقد جاء الحكم خلواً مما يؤدى إلى فهم صحيح لتلك الأدلة التى يتغير على أساسها وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه في خصوص الرد على الطعن بصورية عقدى الرهن استعرض في أسبابه جميع القرائن التى ساقها الطاعنون للتدليل على الصورية المدعاة كما أورد ردود ورثة الدائن المرتين على هذه القرائن ثم قال الحكم "إنه ثابت من دفاع المدعية — الطاعنة — أنها مسلمة أن جسر جان سحب الشيكين بقيمة القرضين لإذن حسين جمال كما أنها مسلمة بأن الأخير قبض قيمة هذين الشيكين وأنه ثابت من إقرار الخبراء بمحضر جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ أن صندوق الشركة وقت الميزانية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ كان خالياً من النقود وثابت من المستندات المقدمة في الدعوى ومن الميزانية المذكورة أن حسين جمال كان مديناً لبنك اللويدز في مبلغ ٩٤٠٢ جنيه بفوائد تأخير ٩٪. فأراد أن يوفى هذا الدين فاقترض مبلغ عشرة آلاف جنيه من جسر جان بمقتضى الرهنية الأولى وقبض هذا المبلغ في أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ من البنك الأهلى بمقتضى الشيك المذكور آنفاً وسدد دين بنك اللويدز في نفس اليوم وثابت من الشهادة الرسمية المقدمة أن قيد تسجيل الرهن الذى كان قائماً ضد حسين جمال لصالح بنك برتش وست أمريكا

وبنك اللويدز قد شطب بمقتضى عقدى الشطب المحورين فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ وبالنسبة لمبلغ القرض الثانى فإنه ثابت أيضا من المستندات وخطاب البنك الأهلى وإقرار المدعية أن حسين جمال قبض قيمته من البنك بموجب شيك وثابت من تقرير الخبراء أن الشركة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٠ كانت فى عجز قدره بمبلغ ٢٣٢٣ جنيهًا وهذا يدل على أن حسين جمال عندما لجأ إلى القرض الثانى كان محتاجا للتقود ومن هذا يبين أنه قبض فعلا قيمة القرضين وسدد بهما ديونه ... أما القرائن التى ساقها المدعية على صورية القرضين فهى لا تقطع بوجود الصورية لأنها استنتاجات قد تكون وليدة عوامل أخرى خلاف ما ذهب إلى المدعية وهذه القرائن لا تنصب مباشرة على العقدين المقول لهما صوريان فهى لم تثبت أن المبالغ الواردة بالعقدين المطعون فيهما هى مبالغ وهمية لم تدفع ولم تقبض ولم تثبت عدم قدرة المقرض على دفع مثل هذين القرضين هذا وقد رد المدعى عليهم ورثة جسر جان على هذه القرائن بما يلقى الضوء على مدلولها ولا محل لتكرار ما ذكره اكتفاء بما سبق سرده إلا أن المحكمة ترى الرد على ما ذكرته المدعية من أن المدعى عليه ( حسين جمال ) كان يؤجر العقار رقم ٥٦ ( أحد العقارين المرهونين ) ويحصل الإيجار بعد الحراسة فإنه ثابت من محاضر أعمال الخبراء أن بعض مستأجرى العقار المذكور كانوا مستأجرين من مدة طويلة قبل الحراسة وأن بعض العقود ذكر فيها اسم حسين جمال بعد ذلك كما أن بعض إيصالات قليلة وقع عليها حسين جمال بجانب إمضاء الحارس وذكر تعليلا لذلك أن أحد المستأجرين زيادة فى الاحتياط والاطمئنان أراد أن يوقع له المؤجر الأول على إيصال السداد ولم يثبت من التحقيق الذى قام به الخبراء أن حسين جمال امتثل حقيقة على ريع العقار المرهون لنفسه وأنه هو الذى كان قائما بمفرده بالتأجير والاستلام ، وانتهت المحكمة الابتدائية من ذلك كله إلى أنها ترى أن الطعن بصورية الرهنين هو طعن لم يقم دليل لدى المحكمة عليه وأنه لذلك يتعين رفض الدعوى بالنسبة لطلب بطلان عقدى الرهن ، ويبين من ذلك أن الحكم قد ناقش الأدلة التى ساقها الطاعنون للتدليل على صورية عقدى الرهن وخلص من المناقشة إلى أن هذه الأدلة لا تكفى لإثبات الصورية المدعاة ولما كان هذا الاستخلاص سائغالا مخالفة فيه للثابت فى الأوراق فإن ما يتعاه الطاعنون لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة مما لا تجوز إثارة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وقصور تسيبيه بالنسبة لايجارة ابيكيان وفي بيان ذلك يقولون إن من بين عقارات شركة حسين جمال اخوان العقار رقم ٥١ شارع محرم بك أجرة حسين جمال لشركة كيورك ابيكيان بعقد إيجار محرر في ٢ من يولييه سنة ١٩٢٤ لمدة عشرين عاما بايجار سنوى قدره ١٦١٦ جنيها زيدا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٢٥ إلى ٢١٣٦ جنيها مقابل ما استحدثه المؤجر من مبان أقامها جمال اقترضه من الشركة المستأجرة على أن تخصم قيمة القرض وقدرها ستة آلاف جنيه على أقساط من الأجرة السنوية غير أنه لم تمض على ذلك بضع سنوات حتى اندمجت هذه الشركة في شركة الايسترن الانجليزية وأبدت الشركة الأخيرة رغبتها في إلغاء عقد الايجار وقد قبل حسين جمال هذا الإلغاء نظير ما قبضه من تعويض قدره ٧٥٠٠ جنيه وهدم هذا الإلغاء في صورة عقد فسخ تاريخه ٢٥ من فبراير سنة ١٩٢٨ ويقول الطاعنون إن حسين جمال بقبوله إلغاء عقد الايجار قبل انتهاء مدته قد ضيع على الشركة أموالا طائلة كان من المضمون تحصيلها إذ أن العقار ظل بعد إلغاء العقد شاغرا مدة عام ثم أجر بأجرة سنوية قدرها ٩٠٠ جنيه انخفضت بعد ذلك إلى ٦٩٠ جنيه وأن تصرفه هذا ينطوى على سوء النية وعلى الإضرار بالشركة ولا يمكن أن يكون نوعا من أنواع الخطأ البسيط أو الجسيم ولقد أخذ الحكم الابتدائي بما ارتآه الخبراء من وجوب احتساب الأجرة التي كان متفقا عليها عن جميع مدة الإجارة ضمن إيرادات الشركة وقال في أسبابه إن أقل ما يوصف به هذا التصرف هو أنه خطأ جسيم وقد يكون حسين جمال قد تعمد به الإضرار بالشركة لفائدة شخصية تعود على نفسه — ولكن الحكم الاستثنائي اعتبر أن فسخ عقد الايجار قد وقع صحيحا لأنه تم بمقابل قدره ٧٥٠٠ جنيه ويقول الطاعنون إن هذا الذي استند إليه الحكم يخالف الثابت في الأوراق ذلك أن المقابل الذي تحدث عنه الحكم لم يكن مقابل بالمعنى القانوني وإنما كان جزءا من مبالغ تستحقها الشركة المؤجرة في ذمة المستأجرة بمقتضى عقد الايجار وقد قدر الخبراء تلك المبالغ إعمالا لهذا العقد ب ٣٣٠٨٠ جنيها كما قدروا قوة ومثانة المركز المالى للمستأجرة بما لا يمكن معه التسليم بصحة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار ال ٧٥٠٠ جنيه مقابلا بالمعنى الصحيح تنتفى به شبهة التقصير عن حسين جمال وقد جاء الحكم قاصرا في بيان أساس هذا النفي خصوصا وأنه ذكر بعد ذلك أن تصرف حسين



جمال يقع في دائرة الخطأ اليسير دون الجسيم مما يبعد المسؤولية عن صاحبه وفي هذا القول تسليم بوجود الخطأ وأن المقابل المذكور لا يعتد به في سلامة ذلك التصرف على أن استخلاص الحكم للخطأ اليسير من مجرد المقابل يعتبر استخلاصا غير سائغ على أساس الخطأ الذي وقع فيه أولا من افتراض المقابل وهو ليس كذلك ، هذا فضلا عن إغفال الحكم الرد على ما أثبتته الحكم الابتدائي في هذا الشأن .

وحيث إن هذا النعي في جميع ما تضمنه مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في خصوص الغاء عقد ايجار ابيكيان "أن المحكمة لا ترى التمشي مع ما جاء بالحكم المستأنف باعتبار أن المرحوم حسين جمال مسئول عن هذا الفسخ إذ أن الثابت من الأوراق أن هذا الفسخ قد تم بمقابل مبلغ ٧٥٠٠ جنيه مما ينفي شبهة التقصير المنسوبة إليه خاصة وأن وكالة المرحوم حسين جمال كانت بدون أجر وأنه غير ملزم في تنفيذها إلا بالعناية التي يبذلها في أعماله الخاصة مما يجيز التسامح في الخطأ اليسير ولذا ترى المحكمة أن هذا الفسخ وقع صحيحا ولم يشبه خطأ جسيما يستلزم التعويض ولا يكون مسئولا إلا عن المبلغ الذي قبضه فعلا وهو مبلغ ٧٥٠٠ جنيه" وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق إذ لا خلاف بين الطرفين على أن إلغاء الإجارة تم بمقابل قدره ٧٥٠٠ جنيه ، أما عن النعي بقصور الحكم لعدم بيانه أساس نفيه التقصير عن حسين جمال وبأن استخلاصه للخطأ اليسير غير سائغ فإن مفاد ما ذكره الحكم هو أنه اعتبر حصول الفسخ بمقابل قدره ٧٥٠٠ جنيه نافيا للخطأ الجسيم عن مورث المطعون ضدهما المذكور وهو الخطأ الذي لا يسأل الوكيل بلا أجر إلا عنه وذلك على ما كانت تقضي به المادة ٥٢١ من التقنين المدني القديم المنطبقة على واقعة الدعوى ، ولما كان الحكم قد أورد دليلا على انتفاء هذا الخطأ وكان هذا الدليل سائغا ومستمدا من الأوراق ومؤديا إلى ما رتبته عليه الحكم فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو عاره قصور من هذه الناحية أما ما ينعاه الطاعنون في هذا السبب من إغفال الحكم المطعون فيه الرد على ما جاء بالحكم المستأنف فمردود بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أسباب تكفي لحمله وفيها الرد الضمني على أسباب الحكم الابتدائي .

وحيث إنه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بايع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) أعمال تجارية "السمسرة" : سمسرة . إثبات "قوة البيئة والقرائن" "التصرفات القانونية التجارية" .

اعتبار عقد السمسرة عملاً تجارياً بطبيعته من جانب واحد وجانب السمسار دائماً محترفاً كان أو غير محترف ومدنية كانت الصفقة التي توسط في إبرامها أو تجارية . عدم انضباط هذا الوصف إلا في شأن السمسار وحده لا يتعداه إلى عميله . اختلاف الوضع بالنسبة للعميل باختلاف ما إذا كان تاجراً أو غير تاجر وتبعاً لطبيعة الصفقة التي يطلب السمسار التدخل في إبرامها . مؤدى ذلك الرجوع في الإثبات إلى القواعد القانونية العامة . من مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية . إن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين لأعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت وسائل الإثبات التجارية بالنسبة للأجزاء وسائل الإثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنياً من ناحيته .

(ب) إثبات "طرق الإثبات" : "قوة البيئة واللائحة في الإثبات" "القاعدة — قوة الإثبات المحدودة لها — مستثباتها" "مبدأ الثبوت بالكتابة" . "سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض" .

تحقق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة هو اجتهاد في فهم الواقع تستقل به متى أقامت حجة على أسباب ماثلة .

(ج) حكم "بيانات التسبيب" "تسبيب الحكم الاستثنائي" . عدم جدوى النعي على الحكم الابتدائي بالقصور إذا كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله .

(د) إعلان "كيفية الإعلان" .

توجيه الإعلان إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة وتسليم صورته في مركزها بما لا يدع مجالاً للشك في أن المقصود به هو الشركة ممثلة في العضو المنتدب . اعتباراً مستوفياً لبيانات الم . ١٠ مرافعات من جهة اشتراكه على اسم الشركة المدعى إليها . لا اعتداد بالخطأ في اسم ممثل الشركة .

١ — إنه وإن كانت السمسرة عملا تجاريا بطبيعته محترفاً كان السمسار أو غير محترف ومدنية كانت الصفقة التي توسط السمسار في إبرامها أو تجارية إلا أن هذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا في شأن السمسار وحده لا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسرة عملا تجاريا إنما يراد به أعمال السمسرة أو الوساطة في ذاتها وهي من خصائص السمسار وحده ولا شأن لعمله بها . وهو بذلك لا ينصرف إلى اعتبار السمسرة عملا تجاريا في حق السمسار وفي حق عمله سواء وبحيث يقال إن هذا الأخير إذ يطلب وساطة السمسار في إبرام صفقة ما يباشر عملا تجاريا هو الآخر ، ومن ثم فإن عقد السمسرة يعتبر عملا تجاريا من جانب واحد هو جانب السمسار دائما وفي جميع الأحوال ولا يجرى عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر وتبعا لطبيعة الصفقة التي يطلب السمسار التدخل في إبرامها . ومؤدى هذا النظر أنه يرجع في الإثبات إلى القواعد القانونية العامة ومن مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية وإن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن لأعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية بالنسبة للتاجر ووسائل الإثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنيا من ناحيته وإذا كان ذلك وكانت الصفقة التي يقول الطاعن أنه توسط في إبرامها وهي شراء أرض ومباني فندق — مدنية بطبيعتها ولا يغير من طبيعتها هذه كون الشركة المطعون عليها تباشر نشاطها التجاري فيه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى في نتيجته إلى رفض طلب إثبات عقد السمسرة بين الطاعن والشركة المطعون عليها بالبيئة ما دامت قيمته تجاوز النصاب الجائز لإثباته بشهادة الشهود .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن تقرير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة تجعل الإثبات قريب الاحتمال أو لا تجعله هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائغ .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه في الدعوى على أسباب مستقلة تكفى لحمله ، فإن النعى على الحكم الابتدائي بالقصور يكون غير منتج .

٤ — إذا كان الإعلان قد وجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة بما لا يدع مجالاً للشك في أن المقصود بالإعلان هو الشركة ممثلة في عضو مجلس الإدارة المنتدب وكانت صورته قد سلمت في مركز الشركة فإن الإعلان على هذا النحو يكون مستوفياً للبيانات التي أوجبتها المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة اشتماله على اسم الشركة المعلن إليها ولا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في اسم ممثل الشركة إذ يكفي في بيانات الإعلانات ذكر اسم الشركة ومركز إدارتها للدلالة على أن المطلوب إعلانه هو الشركة بغير حاجة إلى ذكر اسم من يمثلها .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخلص في أن الطاعن أقام الدعوى برقم ٣٣١٤ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليه بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة الفنادق المصرية وآخر بطلب إلزامهما بأن يدفع له مبلغ ١٩٧٠٠ جنيه مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شرحاً لدعواه أن شركة الفنادق المصرية تدير فندق شبرد القائم على أرض لورثة الأمير حليم ومحكمة للشركة وفي سنة ١٩٤١ اتجهت رغبة المساهمين في الشركة إلى شراء الأرض المقام عليها الفندق وكلفه مديرها بوضع تقرير عن الصفقة وبناء على هذا التكليف درس الموضوع ووضع تقريراً عنه قدمه إلى مدير الشركة ضمن خطاب تاريخه ٨ مايو سنة ١٩٤٤ وفى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ وصله رد من سكرتير المدير يفيد تسلمه التقرير ويدعوه لمقابلة المدير للباحثة فيه وتمت المقابلة وكلفه المدير بمفاوضة الورثة في إتمام الصفقة فاتصل بالورثة كما اتصل بوزارة الأوقاف لتصفية موقوفها منهم واستمرت مجهوداته بين الشركة والورثة والوزارة نحو عامين تمكن خلالها



من إقناع غالبية الورثة بالموافقة على إبرام الصفقة بثمن قدره ٣٩٤ ألف جنيه وكاد أن يصل إلى إقناع الباقين لولا أن فريقاً منهم تمسك بأن يكون السعر نصف مليون جنيه وخلص الطاعن من ذلك إلى القول بأنه وقد انتهت الصفقة إلى هذا الوضع بفضل ما بذله من مجهود فإنه يستحق عمولة قدرها ١٩٧٠٠ جنيه بواقع ٥ ٪ من قيمة الصفقة مناصفة بين المدعى عليهما . وأثناء نظر الدعوى دفع المدعى عليه الثانى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة . وفى ٢ من إبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة حضورياً — أولاً — برفض الدفع بالنسبة للمدعى عليه الثانى بصفته الشخصية وبقبول الدعوى — ثانياً — بقبول الدفع بالنسبة للمدعى عليه الثانى بصفته وكيلًا عن باقى الأمراء وبعدم قبول الدعوى قبله بهذه الصفة — ثالثاً — برفض الدعوى مع إلزام المدعى بمصروفاتها ومبلغ عشرة جنيهات أتعاباً للمحاماه . وقد استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٥١٢ سنة ٧٠ قضائية طالبا قبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بإلزام المستأنف عليه الأول والمستأنف عليه الثانى عن نفسه وبصفته بأن يدفع له مبلغ ١٩٧٠٠ جنيه مناصفة بينهما مع إلزامهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وأثناء نظر الاستئناف تنازل الطاعن عن محاصمة المستأنف عليه الثانى واحتفظ بحقه فى المطالبة بما يستحقه قبله أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وقصر دعواه على المستأنف عليه الأول فى حدود نصف المبلغ . وبجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ دفع المستأنف عليه الأول — شركة الفنادق — بعدم سماع الدعوى لعدم ولاية المحاكم المدنية بنظرها ولاختصاص اللجنة القضائية المشكلة وفقاً للقانون المذكور بالفصل فيها لأن النزاع غير قابل للتجزئة . وفى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبإثبات تنازل المستأنف عن محاصمة المستأنف عليه الثانى وبرفض الدفع المقدم من المستأنف عليه الأول واختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة له . ثم عادت فى ٢٧ من إبريل سنة ١٩٥٤ فقضت فى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لشركة الفنادق المصرية وألزمت المستأنف بمصاريف الاستئناف ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب محاماة للشركة المستأنف عليها . وتدعى الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للشببين الواردين فى التقرير



وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت الشركة المطعون عليها عدم قبول الطعن شكلاً ومن باب الاحتياط رفضه وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم في خصوص الشق الأو من السبب الأول .

ومن حيث إن الشركة المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً لأن إعلان تقرير الطعن وجه إلى السيد بول دى لا كاف بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة بعد أن زالت عنه هذه الصفة وانقطعت صلتها بإدارة الشركة وبذلك يكون الإعلان قد وجه إلى غير ذى صفة في النيابة عنها وتمثيلها .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه متى كان إعلان الطعن قد وجه إلى "السيد بول دى لا كاف بصفته عضو مجلس الادارة المنتدب لشركة الفنادق المصرية والمقيم بفندق سميراميس بمقر الشركة بقصر النيل" وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن المقصود بالإعلان هو الشركة ممثلة في عضو مجلس الادارة المنتدب وكانت صورة الإعلان قد سلمت في مركز الشركة فان الإعلان على هذا النحو يكون مستوفياً للبيانات التي أوجبته المادة ١٠ من قانون المرافعات من جهة اشتماله على اسم الشركة المعلن إليها ولا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في اسم ممثل الشركة إذ يكفي من بيانات الإعلان ذكر اسم الشركة ومركز إدارتها للدلالة على أن المطلوب إعلانه هو الشركة بغير حاجة إلى ذكر اسم من يمثلها .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين — أولهما — أنه رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عقد السمسرة بين الطاعن والشركة المطعون عليها استناداً إلى أنه متى كان موضوع السمسرة عملاً مدنياً — شراء عقار — فإنها تعتبر وكالة مدنية ويتعين إثباتها بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرة جنيهات بينما السمسرة عمل تجارى بطبيعته بصرف النظر عن طبيعة الصفقة التي توسط السمسار في إبرامها وعن كون السمسار محترفاً أو غير محترف وصفة من كلفه أو تعامل

معه إذ أن نص المادة الثانية من القانون التجارى عام لم يفرق بين السمسرة في الأعمال المدنية والسمسرة في الأعمال التجارية ولا بين السمسرة المأمور بها من تاجر أو من غيره وتعتبر السمسرة عملا تجاريا بالنسبة للسمسار دائما وفي جميع الأحوال وفضلا عن ذلك فإن شركة الفنادق إذ تعمل على شراء أرض ومباني الفندق الذى تزاوّل نشاطها فيه تباشر عملا تجاريا بالتبعية والوساطة في شرائه هي وساطة في عمل تجارى يجوز إثباتها بشهادة الشهود وبالقرائن والوجه الثانى أن الطاعن استند في إثبات التفويض إلى وجوب مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز تكمّله بالبينّة وبالقرائن هو خطاب ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ الصادر من سكرتير مدير الشركة إلى الطاعن ويخطره فيه بوصول خطابه المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٤٤ والتقارير المرفق به ويطلب إليه تحديد موعد لمقابلة رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المسيو ديلا تى وذهب الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الخطاب لا يتضمن الإشارة لا تصريحاً ولا تلميحاً إلى سبق صدور تفويض من الشركة إلى الطاعن للتوسط في إبرام الصفقة وأن خطاب ٨ مايو قاطع الدلالة على أن التكليف الذى نسيبه الطاعن إلى المسيو ديلا تى كان قاصراً على وضع التقرير دون السعى في إبرام الصفقة وبذلك يكون الحكم قد اشترط في مبدأ الثبوت بالكتابة أن يكون قاطع الدلالة على قيام التفويض وتطلب دليلاً كتابياً كاملاً ولم يكتف بالعناصر المتفق عليها لتكوين مبدأ الثبوت ومنها أن تقتصر دلالة الورقة على إمكان اتخاذها بداية يسلك منها القاضى سبيله في الاستنتاج لتكوين عقيدته بحيث يصبح الأمر المطلوب لإثباته قريب الاحتمال . ولا نزاع في أن الوقائع التى دونها الحكم تضىّف على خطاب سكرتير الشركة كافة العناصر المطلوبة إذ هو صادر من نائب الخصم المطلوب للإثبات ضده وبتكليف من مدير الشركة ومن شأنه مع ما أحاط به من ملاسبات وما أعقبه من ظروف وتصرفات أن يجعل لإثبات التفويض قريب الاحتمال إلى حد كبير ونشاط القاضى في فهم هذه العناصر وتكييفها هو اجتهاد في القانون تشرف عليه محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأنه وإن كانت السمسرة عملاً تجارياً بطبيعته محترفاً كان السمسار أو غير محترف ومدنية كانت الصفقة التى توسط السمسار في إبرامها أو تجارية إلا أن هذا الوصف لا ينضبط

ولا يتحقق إلا في شأن السمسار وحده لا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون التجارة على اعتبار السمسرة عملاً تجارياً إنما يراد به أعمال السمسرة أو الوساطة في ذاتها وهي من خصائص السمسار وحده ولا شأن لعميله بها . وهو بذلك لا ينصرف إلى اعتبار السمسرة عملاً تجارياً في حق السمسار وفي حق عميله سواء وبحيث يقال إن هذا الأخير إذ يطلب وساطة السمسار في إبرام صفقة ما يباشر عملاً تجارياً هو الآخر ، ومن ثم فإن عقد السمسرة يعتبر عملاً تجارياً من جانب واحد هو جانب السمسار دائماً وفي جميع الأحوال ولا يجوز عليه نفس الوصف بالنسبة للجانب الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجراً أو غير تاجر وتبعاً لطبيعة الصفقة التي يطلب إلى السمسار التدخل في إبرامها . ومؤدى هذا النظر أنه يرجع في الإثبات إلى القواعد القانونية العامة ومن مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية وإن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن لأعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية بالنسبة للتاجر ووسائل الإثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنياً من ناحيته . وإذا كان ذلك وكانت الصفقة التي يقول الطاعن إنه توسط في إبرامها وهي شراء أرض ومباني الفندق — مدنية بطبيعتها ولا يغير من طبيعتها هذه كون الشركة المطعون عليها تباشر نشاطها التجاري فيه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى في نتيجته إلى رفض طلب إثبات عقد السمسرة بين الطاعن والشركة المطعون عليها بالبينة مادامت قيمته تجاوز النصاب الجائز لإثباته بشهادة الشهود — ومردود في الوجه الثاني إنما أورده الحكم المطعون فيه من أنه ”يبين من مراجعة الخطاب المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ أنه موقع عليه من السكرتير المحلى للشركة وأنه لا يتضمن الإشارة تصريحاً ولا تلميحاً إلى سبق صدور تفويض من شركة الفنادق إلى المستأنف في السعي لإبرام صفقة مشترى أرض وبناء فندق شبرد ” وأنه بالرجوع إلى خطاب المستأنف المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٤٤ إلى السيد ديلاقي لاستجلاء وتحديد معنى خطاب ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ الصادر من سكرتير الشركة رداً عليه يتضح أن المستأنف نسب فيه إلى السيد ديلاقي سبق تكليفه له بإعداد التقرير فقط إذ قال



في مستهل خطابه "سيدي الرئيس — أتشرف بأن أبعث إليكم رفق هذا بالمذكرة التي كلفتموني بوضعها عن موضوع شراء الأرض الحكر المقام عليها فندق شبرد". ولكن المستأنف لم ينسب إلى المسيو ديلاقي في خطابه سالف الذكر سبق تكليفه له بالسعي لدى ورثة الأمير حلیم للحصول على موافقتهم على إبرام الصفقة ذاتها كما فعل بالنسبة للتقرير". وأن العبارة الأخيرة في هذا الخطاب قاطعه في الدلالة على أن التكليف الذي نسبه المستأنف إلى المسيو ديلاقي كان قاصرا على وضع التقرير حسب ادعائه دون السعي في إبرام الصفقة نفسها، وأنه يتضح مما تقدم بيانه أن خطاب ١٠ مايو "لا يصلح بتاتا كمقدمة ثبوت بالكتابة على صدور تفويض من الشركة للمستأنف بالسعي في الحصول على موافقة ورثة الأمير حلیم على إبرام الصفقة"، وهي تقارير موضوعية سائغة لم يتجاوز بها الحكم العناصر القانونية اللازمة لمبدأ الثبوت بالكتابة ولا يجوز الجدل فيها أمام محكمة النقض وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة تجعل الاثبات قريب الاحتمال أو لا تجعله هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائغ.

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم الابتدائي خالف الوقائع الصحيحة وذلك فيما قرره من أنه لا خلاف بين طرفي الخصومة على أن أعمال السمسرة المتعلقة بالعقارات تعتبر مدنية وهو تقرير غير مطابق للواقع لأن أقوال الطاعن في هذا الخصوص جاءت على سبيل الفرض ليصل إلى التدليل بأن السمسرة سواء اعتبرت عملا تجاريا أو لم تعتبر فإن هناك مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه الاثبات بالبيئة وفيما قرره من أن المحكمة لا تطمئن إلى أن مطالبة سكرتير الشركة له بمقابلة المدير من شأنها أن تجعل ما يراد إثباته قريب الاحتمال إذ أن مدير الشركة أشر على خطاب الطاعن بما يفيد اطلاعه عليه وبذلك ينتفى الظن بأن للمقابلة غرضا آخر غير البحث في التقرير والتفاهم على الخطوات التالية — وأن الحكم المطعون فيه لم يبحث التكييف القانوني الصحيح لمبدأ الثبوت بالكتابة وأغفل ما استقر عليه الرأي من أنه لا يشترط أن ينصب مضمون الورقة المتخذة مبدأ ثبوت بالكتابة على الواقعة المراد إثباتها أو على أحد عناصرها بل يجوز أن تقتصر دلالتها على إمكان اتخاذها بداية يسلك منها القاضي سبيله في الاستنتاج



لتكوين عقيدته وانتهى بأسبابه إلى وجوب أن تحمل الورقة الدليل الكتابي على التفويض وهي أمور لا تتفق مع النسب الصحيح لتكييف الورقة التي تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أسباب مستقلة تكفى لجملة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم الابتدائي بالقصور يكون غير منتج وإذا انتهى الحكم إلى أن خطاب ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ لا يصلح مقدمة ثبوت بالكتابة فإن تقريره هذا أمر موضوعي لم يتجاوز به الواقع ولا التكييف الصحيح لمبدأ الثبوت بالكتابة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بطبع ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) نقض ” إجراءات الطعن “ ” تقرير الطعن “ ” الخصوم في الطعن “ .

عدم قيام الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي فصل فيه . مثال .

( ب ) عمل ” تنظيم العمل “ ” سلطة رب العمل في تنظيم إدارته “ .

سلطة رب العمل في تنظيم إدارته على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته .  
لا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد في الإساءة إلى عماله .

خلو شكوى العمال من غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع من إسناد سوء القصد لصاحب العمل . عدم تأسيس قرار هيئة التحكيم المطعون فيه — بتقرير حق العمال في العمل بدون راحة أسبوعية — على أنه قد أريد بتصرف صاحب العمل الإساءة إلى العمال .  
خطأ في تطبيق القانون .

١ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي فصل فيه — فإذا كان بين من الأوراق أن المطعون عليه الأول — وزير الشؤون الاجتماعية — لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه وأن المطعون عليه الثاني هو رئيس الهيئة التي أصدرت القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة لهما .

٢ — يملك صاحب العمل سلطة تنظيم إدارته على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته . ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد في الإساءة إلى عماله . فإذا كانت شكوى النقابة

المطعون عليها من غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع قد خلت من إسناد سوء القصد لشركة الطاعنة ، وكانت هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها — بتقرير حق عمال قسم هندسة الشركة في العمل بدون راحة أسبوعية — على أنه قد أريد بالتصرف الذى اتخذته الشركة الطاعنة الإساءة إلى بعض العمال. لما كان ذلك ، فان القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن نقابة عمال شركة السكر بالحوامدية المطعون عليها الثالثة تقدمت فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى مكتب العمل تشكو من أن الشركة الطاعنة درجت منذ أبريل سنة ١٩٥٣ على غلق المصنع فى يوم الجمعة من كل أسبوع واعتبار هذا اليوم أجازة بدون أجر لجميع العمال بما فيهم عمال قسم الهندسة ورؤساء ووكلاء أقسام السكر ، رغم ما جرى عليه العمل بالنسبة لهؤلاء من تشغيلهم طوال أيام الأسبوع بغير انقطاع . مما ترتب عليه إنقاص أجورهم بطريق غير مباشر . وطلبت النقابة تشغيلهم طوال أيام الأسبوع . وردت الشركة الطاعنة فقالت إن العادة قد جرت على أن يتوقف المصنع عن العمل أربعة أو خمسة أيام شهريا ، إلا أن بعض العمال وهم عمال قسم الهندسة ورؤساء ووكلاء قسم السكر كانوا يشتغلون أيام العطلة نظرا لحاجة العمل إليهم ، وقد زالت هذه الحاجة بعد أن جددت آلات المصنع فتقرر أن تكون الراحة الأسبوعية لجميع موظفى وعمال المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد أمامها برقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ وفى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة التحكيم قرارها بتقرير حق عمال هندسة شركة السكر بالحوامدية ورؤساء ووكلاء أقسام السكر بها فى العمل بدون راحة أسبوعية . فقررت الطاعنة فى ٤ يناير سنة ١٩٥٤ الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى التى قضت فى ١٨

من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بعدم اختصاصها بنظر الطعن وباحالته إلى محكمة النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٠ وأبدت النيابة العامة رأيها بأن دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني وبنقض القرار المطعون فيه بالنسبة للطعون عليهما الثالثة. فأصدرت دائرة الفحص قرارها باحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وقامت الطاعنة باعلان المطعون عليهم ثم بإيداع أصل ورقة إعلان الطعن. وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية تمسكت فيها بما جاء بمذكرتها الأولى. وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الهيئة صممت النيابة على رأيها دفعا وموضوعا .

وحيث إن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي فصل فيه — ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون عليه الأول لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه . وكان المطعون عليه الثاني هو رئيس الهيئة التي أصدرت القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون عليهما الثالثة . وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه للخطأ في تطبيق القانون أنه إذ قضى بتقرير حق عمال قسم الهندسة ورؤساء ووكلاء أقسام السكر وهم من عمال المياومة — في العمل بدون راحة أسبوعية قد استند إلى ما جرت عليه الشركة الطاعنة منذ سنوات من تشغيلهم طوال أيام الأسبوع واعتبر الإجراء الذي اتخذته الشركة بغلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع اعتداء على حق مكتسب لهؤلاء العمال يؤدي إلى إنقاص أجورهم عما اعتادوا عليه في الماضي ، مغفلا حق الشركة في تنظيم أعمالها مادامت لم تقصد بهذا التنظيم الإساءة إلى عمالها ، ذلك أن الثابت أن الشركة لم تقم بتشغيل عمال آخرين بدلا من العمال المطعون عليهم وإنما اعتبرت يوم الجمعة عطلة أسبوعية لجميع عمال المصنع . وقد اضطرت إلى ذلك بسبب تجديد آلات المصنع إذ زالت الحاجة إلى تشغيل بعض العمال طوال أيام الأسبوع بغير انقطاع .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من القرار المطعون فيه أنه بتقريره حق عمال قسم الهندسة ورؤساء ووكلاء أقسام السكر في العمل بدون راحة أسبوعية



يقوم على نظر حاصله أن هؤلاء العمال باشتغالهم لدى الشركة الطاعنة طوال أيام الشهر بغير انقطاع لعدة سنوات قد اكتسبوا الحق في البقاء على هذا الوضع ولا يبرر تعديل حالهم ما ساقته الشركة من أنها قد جددت آلات المصنع ونظمت العمل فيه باعتبار يوم الجمعة راحة أسبوعية لجميع عماله، ذلك لأنهم عمال بالمياومة ويترتب على إعطائهم راحة أسبوعية نقص أيام العمل بالنسبة لهم مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم وقلقلة حياتهم التي رتبوها على أساس اشتغالهم في كل أيام الأسبوع . وهذا الذي استند إليه القرار المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أن صاحب العمل يملك سلطة تنظيم إدارته على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته . ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد في الإساءة إلى عماله . ولما كانت شكوى النقابة المطعون عليها الثالثة من غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع قد خلت من إسناد سوء القصد للشركة الطاعنة ، وكانت هيئة التحكيم لم تؤسس نظرها على أنه قد أريد بالتصرف الذي اتخذته الشركة الطاعنة الإساءة إلى بعض العمال لما كان ذلك فإنه يتعين نقض القرار المطعون فيه .

وحيث إن النزاع صالح للفصل فيه . ولما سبق بيانه يتعين رفض طلب النقابة المطعون عليها الثالثة .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضي ،  
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ٤٥٥ سنة ٢٥ القصبائية :

حكم ” عيوب التدليل ”

مثال لحكم أقيم على واقع لم يكن محل نعى ويكفى لحمله فيما رتبته على هذا الواقع من اعتبارات  
قانونية .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن ” ما تدفع به المستأنفة ( الطاعنة ) —  
مصلحة الجمارك — مسئوليتها أمام هذه المحكمة من أنها عند فتح الصناديق بخازنها  
قد وجدت بحالة ظاهرية سليمة وذلك بحضور المستورد الذى لم يعترض على ذلك  
فهو دفاع لا يجوز الاحتجاج به ضد الغير لأنه إقرار من جانبها عن واقعة لم يثبت  
أن المستورد قد أقرها من جانبها بل بالعكس فالذى يستفاد من طاب المستورد  
الكشف على هذين الصندوقين فى مواجهة مصلحة الجمارك أنه قد اشتبه فى أمرهما وهذا  
الاشتباه لا يتأتى إلا إذا كانت حالة الصناديق الظاهرية غير سليمة “ وأنه  
” لما كانت المصلحة لا تتجادل فى أنها تسلمت الصندوقين بحالة ظاهرية سليمة  
وهذا يدل على أن محتوياتهما لم يمسها سوء وقد ثبت من الكشف عليهما أنه قد  
أصابهما عجز فلا مناص من افتراض أن حصول هذا العجز قد وقع فى تاريخ  
لاحق لاستلام مصلحة الجمارك لهذين الصندوقين فاذا أضيف إلى ذلك واقعة  
اشتباه المستورد فى حالتهما كان هذا الاشتباه مما يعزز افتراض حصول العبث  
بمحتوياتهما بعد استلام مصلحة الجمارك لهما وهذا افتراض يجعل مصلحة الجمارك  
هى المكلفة بإقامة الدليل على حصول العجز قبل استلامها للصناديق “ ، وكان  
هذا الذى أورده الحكم واقع لم يكن محل نعى من الطاعنة فانه يكفى لحمله فيما رتبته  
على هذا الواقع من اعتبارات قانونية .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخلص في أن شركة التأمين بريتش اند اوفر سيس كومباني المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية ضد مصلحة الجمارك والمطعون عليها الثانية والثالث بصفته الشخصية وبصفته وكيلًا عن المطعون عليها الثانية بطلب إلزامهم بأن يدفعوا لها متضامنين مبلغ ٢٧٨ جنيها و ٩٧٦ مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقالت شرحا لدعواها إن أولاد على مصطفى رمضان استوردوا رسالة من الأقمشة الصوفية عبارة عن صندوقين شحنا على الباخرة كامبيدوليو التابعة لشركة ادرياتيكا للملاحة المطعون عليها الثانية وعند وصول الباخرة ميناء الاسكندرية قام مندوب هذه الشركة والمطعون عليه الثالث بتفريغ الرسالة ونقلها إلى مخازن الجمرک وعند استلام مصلحة الجمارك للصندوقين قررت أنهما بحالة ظاهرية سليمة وإذا اتضح من الكشف على الرسالة وجود عجز في محتوياتها قدره ستة أثواب دفعت الشركة قيمته ومقدارها ٢٧٨ جنيها و ٩٧٦ مليا لمستوردي البضاعة وحلت محلهم في حقوقهم قبل المسئولين عنه وهم مصلحة الجمارك الطاعنة والمطعون عليهما الثانية والثالث فقد طلبت الحكم بإلزامهم متضامنين بهذا المبلغ وأثناء نظر الدعوى دفع المطعون عليه الثالث بعدم قبولها لرفعها عليه بصفته الشخصية . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة حضوريا — أولا — برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على المدعى عليه . والثاني بصفته الشخصية وبقبولها — ثانيا — بإلزام مصلحة الجمارك بأن تدفع للشركة المدعية مبلغ ٢٧٣ جنيها و ٨٧٦ مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩/١١/١٩٥٢ للسداد والمصروفات المناسبة وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ورفضت

ما خالف ذلك من الطلبات — استأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيده استئنافها برقم ٥٧٩ سنة ١٠ قضائية . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للفوائد المقررة بها وجعلها ٤ ٪ بدلا من ٥ ٪ وبتأييده فيما عدا ذلك . وألزمت المستأنفة بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت قبول الطعن .

ومن حيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أنه وقد ارتضت مصلحة الجمارك استلام الصندوقين دون وزنها واعتمدت على حالتها الظاهرية فانها تكون قد أغفلت رخصة خولها لها النظام الجمركي ولائحته وهي وإن كانت تحتم وزن الطرود التي تكون حالتها الظاهرية غير سليمة إلا أنها لا تعفى من وزن الطرود التي تكون حالتها الظاهرية سليمة وإن ما ثبت في أوراق التخليص من أن الصندوقين كانا في حالة ظاهرية سليمة لا يدل بذاته على أنهما كانا كذلك لأن المادة ١٧٤ من اللائحة تقضى بفحص حالة الطرود الظاهرية فحفا دقيقا وليس في أوراق التخليص ما يدل على حصول هذا الفحص وإن استلام المصلحة للصندوقين دون مراجعة رغم بيان وزنها في مستندات الشحن قرينة على صحة هذا الوزن حتى تقيم الدليل على العكس وهو ما لم تقيم به ، وما جرى عليه الحكم من ذلك خطأ ومخالفة للقانون إذ ليس على مصلحة الجمارك من التزام عند ورود البضاعة إلى أبواب مخازنها إلا أن تبحث حالتها الظاهرية وهي لا تقوم بوزنها إلا في أحوال الاشتباه والثابت في الدعوى أنه عند استلام المصلحة لهذه الرسالة وجدتها بحالة ظاهرية سليمة وأنها كانت بنفس الحالة عند الكشف عليها بمعرفة رجالها وفي حضور مندوب أصحاب الشأن الذي لم يبد أي اعتراض على تلك الحالة ، وليس في إغفال المصلحة لرخصة خولها لها النظام الجمركي ولائحته ما يوجب مسئوليتها لأن استعمال الرخص أو عدم استعمالها لا يعد خطأ موجبا للمسئولية . وما ذهب إليه الحكم من أن



ما ثبت في أوراق التخليص من أن الصندوقين كانا في حالة ظاهرية سليمة لا يدل بذاته على أنهما كانا كذلك — ما ذهب إليه الحكم من ذلك — قصور ومخالفة للثابت في الأوراق وفساد الاستدلال لأن موظف الجمارك مختص بتحرير الشهادات الرسمية وما يثبت فيها من بيانات لا سبيل لإنكاره إلا بالطعن بالتزوير وإذا كانت لأئحة الجمارك لا تفرض على المصلحة وزن البضاعة أو فحصها عند ورودها اكتفاء بما قرره من إثبات حالتها الغير سليمة لا يكون هناك وجه لافتراض الخطأ في جانبها وعلى الشركة المطعون عليها الأولى عبء إثباته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " ما تدفع به المستأنفة — مصلحة الجمارك — مسئوليتها أمام هذه المحكمة من أنها عند فتح الصناديق بخازنها وجدت بحالة ظاهرية سليمة وذلك بحضور المستورد الذي لم يعترض على ذلك فهو دفاع لا يجوز الاحتجاج به ضد الغير لأنه إقرار من جانبها عن واقعة لم يثبت أن المستورد قد أقرها من جانب بل بالعكس فالذي يستفاد من طلب المستورد الكشف على هذين الصندوقين في مواجهة مصلحة الضرائب أنه قد اشتبه في أمرهما وهذا الاشتباه لا يتأتى إلا إذا كانت حالة الصناديق الظاهرية غير سليمة " وأنه " لما كانت المستأنفة لا تجادل في أنها تسلمت الصندوقين بحالة ظاهرية سليمة وهذا يدل على أن محتوياتهما لم يمسها سوء وقد ثبت من الكشف عليهما أنه قد أصابهما عجز فلا مناص من افتراض أن حصول هذا العجز قد وقع في تاريخ لاحق لاستلام مصلحة الجمارك لهذين الصندوقين فإذا أضيف إلى ذلك واقعة اشتباه المستورد في حالتهما كان هذا الاشتباه مما يعزز افتراض حصول العيب بمحتوياتهما بعد استلام مصلحة الجمارك لهما وهذا افتراض يجعل مصلحة الجمارك هي المكلفة بإقامة الدليل على حصول العجز قبل استلامها للصناديق " . وهذا الذي أورده الحكم واقع لم يكن محل نعي من الطاعنة ويكفي لجملة فيما رتبته على هذا الواقع من اعتبارات قانونية .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بلبع ، وأحمد زكي مجد ، ومحمود ترفيق أسما عيل المستشارين .

( ١٠٦ )

### الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق أحوال شخصية :

( أ ) نقض ” إجراءات الطعن ” ” ميعاد الطعن ” . وقف .

ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ١٨. وما من تاريخ النطق بالحكم .

( ب ) نقض ” إجراءات الطعن ” ” إيداع الأوراق والمستندات ” ” إيداع صورة الحكم المطعون فيه ” .

إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن بالنقض وفقا لما توجبه الم ٢٩٤/٢ مرافعات بعد تعديلها بالتق ٥٥/٤٠١ وإن كان من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان الطعن إلا أنه لا يكون ثمة محل لمؤاخذة الطاعن على إغفال هذا الإجراء إذا تبين أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالطعن . مثال . . . . .

١ — تنص أحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف على أن الخصوم وللنيابة العامة الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا للمادة ٨٨١ من قانون المرافعات التي تقرر أن ميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم .

٢ — إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن بالنقض — وفقا لما توجبه المادة ٢٩٤/٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — وإن كان من الإجراءات الجوهرية التي

يترتب على مخالفتها بطلان الطعن — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — إلا أنه لا يكون ثمة محل لمواخضة الطاعن على إغفال هذا الإجراء إذاتبين أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالطعن . فإذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن طلب التقرير بالطعن في الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة في ١٩٥٨/٦/٢١ قد قدم إلى قلم كتاب محكمة النقض في ١٩٥٨/٧/٩ ، وكان هذا اليوم — وهو الثامن عشر من صدور الحكم المطعون فيه — هو اليوم الأخير لميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم لصدوره في مادة وقف ، وكان الثابت أن الطاعنة وإن لم تودع وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، إلا أنها قدمت شهادة صادرة من قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة في ذات اليوم الذي حصل فيه التقرير بالطعن تفيد أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى تاريخ تسليم الشهادة ، لما كان ذلك فإن عدم إيداع الطاعنة صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وقت التقرير بالطعن كان له ما يبرره . ولا يفتح الباب لتقديم هذه الصورة إلا عند نظر الطعن أمام المحكمة وبعد ثبوت قيام المانع من تقديمها في الميعاد المقرر قانونا — ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليهما دفعا بعدم قبول الطعن شكلا وبقولان في بيان هذا الدفع : أولا — أن الطاعنة لم تودع وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، وأنه إذا كان قد استحال عليهما الحصول على هذه الصورة لوجود نسخة الحكم الأصلية لدى رئيس الدائرة التي أصدرته حتى التقرير بالطعن ، فإن هذه الاستحالة لم تقم إلا بسبب تعجل الطاعنة بالتقرير بالطعن ، بأن اتخذت هذا الإجراء في اليوم الأخير من الميعاد المقرر بالمادة ٨٨١ من قانون المرافعات والخاص بالأحكام المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية وهو ثمانية عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم ، في حين أن ميعاد الطعن في الحكم كان

ممتدا إلى ما بعد إعلانه بثلاثين يوما طبقا للمادة ٤٢٨ مرافعات لأنه صادر في مادة استحقاق في وقف مما لا يدخل في نطاق الأحوال الشخصية وقد كان في مقدور الطاعنة أن تحصل في خلال ذلك على صورة الحكم المطلوبة لتقوم بإيداعها ملف الطعن . ثانيا - أنه على فرض أن ميعاد الطعن في الحكم هو الميعاد المقرر بالمادة ٨٨١ مرافعات أي ١٨ يوما ، وأنه قد استحال على الطاعنة الحصول على صورة منه مطابقة لأصله عند التقرير بالطعن في اليوم الأخير من هذا الميعاد ، فانه كان يتعين عليها لنفي مظنة التراخي في استيفاء إجراء أوجبه القانون أن تتابع الاستعلام عن نسخة الحكم الأصلية وتترقب إيداعها بعد ورودها من رئيس الدائرة التي أصدرته لتستخرج منها مجرد إيداعها صورة مطابقة للأصل تقدمها إلى قلم الكتاب ليحضر محضرا في هذا الخصوص ، وإذ هي لم تفعل فلا يمكن القول بأنه استحال عليها تقديم الصورة .

وحيث إن النيابة أبدت رأيها بقبول الدفع لهذا السبب الأخير .

وحيث إن هذا الدفع مردود بشقيه ذلك أن إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن وفقا لما توجبه المادة ٤٢٩/٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ - وإن كان من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان الطعن على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، إلا أنه لا يكون ثمة محل لمؤاخذه الطاعنة على إغفال هذا الإجراء إذا تبين أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالطعن . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن طلب التقرير بالطعن في الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة في ١٩٥٨/٦/٢١ قد قدم إلى قلم كتاب محكمة النقض في ١٩٥٨/٧/٩ ، وكان هذا اليوم - وهو الثامن عشر منذ صدور الحكم المطعون فيه - هو اليوم الأخير لميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم لصدوره في مادة وقف إذ تنص أحكام القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف على أن للخصوم وللنيابة العامة الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا للمادة ٨٨١ من قانون المرافعات التي تقرر أن ميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر



يوما من تاريخ النطق بالحكم ، وكان الثابت أن الطاعنة وان لم تودع وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، إلا أنها قدمت شهادة صادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة في ذات اليوم الذي حصل فيه التقرير بالطعن تفيد أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى تاريخ تسليم الشهادة .

لما كان ذلك فان عدم إيداع الطاعنة صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وقت التقرير بالطعن كان له ما يبرره . ولا يفتتح الباب لتقديم هذه الصورة إلا عند نظر الطعن أمام المحكمة وبعد ثبوت قيام المانع من تقديمها في الميعاد المقرر قانونا .

---

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

بإدارة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

( ١٠٧ )

### الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٥ القضائية :

( ١ ) تسجيل ”رسوم التسجيل ورسوم الحفظ“ . إثراء بلا سبب .

الم ٦ من الق ٤٤/٩٢ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والم ٦٦ من الق ٤٤/٩٠ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية لا تعني الحالة التي لا يتم فيها إجراء الشهر لمانع قانوني يستحيل معه على المصلحة القيام به . يتعين في هذه الحالة تطبيق أحكام القانون المدني وهي تقضي برد هذه الرسوم أعمالاً لقاعدة الإثراء بلا سبب .

(ب) حكم ”عيوب التدليل“ ”انقصور“ ”ما يعد كذلك“ .

إغفال الرد على دفاع جوهرى . مثال في رسوم .

١ — المادة السادسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ التي تنص على أنه ”لا يترتب على بطلان الإشهادات أو العقود أو التصرفات أياً كان نوعها رد شيء من رسوم التسجيل أو الحفظ أو غيرها المتعلقة بها بأى حال من الأحوال“ ، والمادة ٦٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية التي أحالت إليها المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ والتي تنص على أنه ”لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه“ — لا تعنى الحالة التي لا يتم فيها إجراء الشهر لمانع قانوني يستحيل معه على المصلحة إجراؤه . وفي هذه الحالة يتعين تطبيق أحكام القانون المدني وهي تقضي برد هذه الرسوم أعمالاً لقاعدة الإثراء بلا سبب . فإذا كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمنع تملك الأجانب الأراضي الزراعية قد عمل به اعتباراً من ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ بعد أداء رسوم الشهر فاستحال معه شهر عقد هبة ثم توثيقه في ٤ من مارس سنة ١٩٥٤ فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في نتيجته إلى أحقية المظعون عليهما الأولين في استرداد رسوم الشهر لا يكون مخالفاً للقانون .

٢ — إذا كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعنة — مصلحة الشهر العقارى — إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن أن المصلحة الطاعنة قد أخذت على الحكم المستأنف أنه لم يستثن من عدم الرد رسوم توثيق العقد وتحريره لأن العقد قد تم توثيقه وتحرير صور منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .  
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليهما الأوليان أقامتا الدعوى رقم ١٣٥٠ سنة ١٩٥٣ كلى المنصورة تطلبان فيها الحكم بإلزام الطاعنة بمبلغ ٥٠٩ ج و ٨٥٠ م تأسيسا على أنهما قدمتا للشهر العقارى مشروع عقد هبة صادرة إليهما من المطعون عليه الثالث عن أطيان زراعية قتم التأشير عليه بختم "صالح للشهر" ثم وثق بمكتب التوثيق وقدمتا صورة منه على الورق الأزرق ليوقعها الموثق ويختتمها بخاتم الدولة ولكن مكتب التوثيق تأخر فى تسليمها إليهما حتى صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بعدم تملك الأجانب الأراضى الزراعية وصار نافذ المفعول من ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ وإذ قدمت الصورة فى يوم ١٩ من مارس سنة ١٩٥١ لشهرها امتنع مكتب الشهر العقارى عن قبولها للشهر رغم قبولها للتوثيق قبل ذلك فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٤ . وقد اكتفتا بطلب رد الرسوم السابق تسديدها منهما عن ذلك العقد الذى لم يتم شهره — ودفعت مصلحة الشهر ( الطاعنة ) هذه الدعوى بأن المدعيتين لا حق لهما فى استرداد هذه الرسوم طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ . وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ بإلزام الطاعنة بأن تدفع لهما مبلغ ٥٠٩ ج و ٨٥٠ م والمصروفات وأقامت قضاها على أنه فى الوقت الذى دفعت فيه الرسوم لم يكن قد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع

غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية والذي أبطل كل تصرف من هذا القبيل بطلانا متعلقا بالنظام العام فضلا عن أن الرسوم هى مقابل عمل هو نقل الملكية. وهذا العمل لم يتم وأنه لا محل لقياس هذا العقد الذى أبطله القانون على العقود التى تبطل رضاء أو قضاء بعد إتمام شهرها والتى لا يجوز استرداد رسومها عملا بالمادة ٦ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف فى جدولها برقم ٢٥٢ سنة ٦ ق وقضى فيه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن الطرفين يربطهما تعاقد ملزم للجانبين وأن دفع الرسوم هو مقابل التزام الطاعنة بإشهار عقد الهبة فإذا استحال التنفيذ لأى سبب أدى ذلك إلى فسخ التعاقد ورجوع كل متعاقد إلى الحالة التى كان عليها قبل التعاقد (المادتان ١٥٩ و ١٦٠ مدنى) وما دام أنه قد استحال شهر العقد لصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ فيحق للمطعون عليهما الأولين استرداد ما دفعته على ذمة الرسوم — فطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض — وذلك بتقرير مؤرخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ وفيها حضرت الطاعنة وطلبت إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وصممت النيابة العامة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن ، وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وقد أعلنت المصلحة الطاعنة تقرير الطعن إلى المطعون عليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة ثم أودعت أصل ورقة الإعلان مع مذكرة تكميلية كما قدمت النيابة مذكرة تكميلية عدلت فيها رأيها السابق طالبة نقض الحكم ، وبالجلسة المحددة أمام هذه الدائرة صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم كما صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها التكميلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين أولهما مخالفة القانون والثانى قصور الحكم فى التسبيب — وحاصل ما تنعاه الطاعنة فى السبب الأول أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ صريح فى أنه لا يترتب على بطلان الإشهادات أو العقود أو التصرفات أيا كان نوعها رد شئ من رسوم الشهر أو الحفظ أو غيرها المتعلقة بها بأى حال من الأحوال (م ٦) كما أن القانون سالف الذكر قد أحال فى مسائل رد الرسوم على أحكام قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق وهو القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذى تنص المادة ٦٦ منه على أنه لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا



القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه — وليس في نصوصه ما يشير إلى جواز رد الرسوم في مثل هذا النزاع إن لم يوجد ما يقطع بعدم جواز الرد وإذا قضى الحكم المطعون فيه برد الرسوم يكون قد خالف القانون — أما ما جاء به الحكم من أن البطلان المقصود في المادة السادسة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ إنما هو البطلان بعد إتمام الشهر فإنه حد من إطلاق النص وتخصيص له بغير تخصيص ، فضلا عن أن عدم الرد لا يبطل العقد بعد شهره أمر بديهي لا يحتاج إلى نص — وإذا جاز كما يقول الحكم أن الرسوم مقابل خدمة فيجوز ردها إذا لم تتم لصح استردادها إذا اتفق على البطلان أو الفسخ أو التقابل فيه إطلاقا ما لم تكن المصلحة قد قامت بأداء الخدمة وهو أمر غير متصور ولا يتفق مع نص المادة ٦٦ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وكذلك لا سند للحكم فيما قرره من أن الرسوم مقابل عمل أو خدمة هي نقل الملكية وهي لم تتم إذا استحال إتمامها لأسباب قانونية لا دخل للمطعون عليهما فيها . وقد تمت الإجراءات جميعها عدا الشهر الذي امتنع حصوله بصدور القانون ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع التصرف لغير المصريين في الأراضي الزراعية مما ترتب عليه بطلان العقد وعدم إتمام شهره لمخالفة ذلك لأحكام القانون المشار إليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الاستناد إلى المادة السادسة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ هو استناد في غير محله لأن هذه المادة والمادة ٦٦ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ التي أحالت إليهما المادة التاسعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ لا تعنى الحالة التي لا يتم فيها إجراء الشهر لمانع قانوني يستحيل معه على المصلحة إجراؤه . ويتعين في هذه الحالة تطبيق أحكام القانون المدني وهي تقضى برد هذه الرسوم إعمالا لقاعدة الإثراء بلا سبب — لما كان ذلك وكان القانون ٣٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمنع تملك الأجانب الأراضي الزراعية قد عمل به بعد أداء رسوم الشهر فاستحال معه شهر عقد الهبة الذي تم توثيقه في ٤ من مارس سنة ١٩٥٤ . فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في نتيجته إلى أحقية المطعون عليهما الأولين في استرداد رسوم الشهر لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني بالقصور في التسييب — ذلك أن الحكم المطعون فيه فاته أن مبلغ ٥٠٩ ج و ٨٠٥ م المحكوم برده ليس هو رسوم

الشهر وحدها . وإنما يدخل ضمنه ١٨ ج و ٨٠٠ م رسوم تحرير العقد وتوثيقه وقد تم ذلك بما لا محل معه لاسترداد هذه الرسوم ورغم أن المصلحة الطاعنة قد أشارت إلى هذه الحقيقة في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف فإن الحكم لم يعول على هذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للذاكرة المقدمة من الطاعنة إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن — أن المصلحة الطاعنة قد أخذت على الحكم المستأنف أنه لم يستثن من عدم الرد رسوم توثيق العقد وتحريره ومقدارها ١٨ ج و ٨٠٠ م لأن العقد قد تم توثيقه وتحرير صور منه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص السبب الثاني .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١٠٨ )

### الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ القضائية :

( ١ ) نقض ” إجراءات الطعن “، ” تقرير الطعن “، ” الخصوم فى الطعن “.

عدم قيام الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه . مثال . . .

(ب) عمل ” التزامات صاحب العمل “، ” وضع كادر للعمال “ . عمل ” التحكيم فى منازعات العمل “، ” القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم “.

ليس فى المرق ٥٢/٣١٧ ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية لعماله . هيئة التحكيم ملزمة أصلا بتطبيق القواين واللوائح ولها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة فى إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم فى القانون وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة . مثال لقرار لم يخالف القانون إذا انتهى إليه أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .

(ج، د) عمل ” انتهاء عقد العمل “، ” آثاره “، ” المكافأة عن الخدمة “، ” المكافأة عن الخدمة وصندوق الادخار “ . حكم ” عيوب التدليل “، ” القصور “، ” ما يعد كذلك “.

استخلاص القرار لأسباب سائفة أن ما يصرف للمستخدم الذى يترك الخدمة من الصندوق هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة . رفض طلب الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة . الم ٤٧ المرق ٥٢/٣١٧ . لا خطأ .

مثال لقرار معيب بالقصور لأنه لا رد على طلب جعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس المساهمة مضافا إليها علاوة الغلاء .

( هـ ) عمل ” التزامات صاحب العمل “ ” أجر العامل “ ” صور الأجر وملحقاته “ . التحكيم في منازعات العمل ” القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم “ .

رفض القرار المطعون فيه منح علاوة اجتماعية للتزوجين لأن العرف لم يستقر على منحهم إياها ولأنه لا محل للقارنة بالشركات الأخرى لكل ظروفها . كاف لملحه .

( و ) عمل ” التزامات صاحب العمل “ ” أجر العامل “ ” صور الأجر وملحقاته “ ” المنحة . علاوة غلاء المعيشة “ .

التزام صاحب العمل بأداء المنحة كما هي وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها . اختلافها عن الأجر العادي أو الأساس الذي يضاف إليه علاوة غلاء المعيشة الم ٢ من الأمر العسكري ١٩٥٠/٩٩ . علاوة غلاء المعيشة تضاف وتنسب إلى الأجر الأساس وحده لا إلى ملحقاته .

( ز ) عمل ” التزامات صاحب العمل “ ” أجر العامل “ . التحكيم في منازعات العمل ” القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم “ .

سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها . مثال . . .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن أمام محكمة النقض إلا من كان خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع — فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليهما الأول والثاني — وزير الشؤون الاجتماعية ووزير العدل — لم يكونا مختصمين أمام هيئة التحكيم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة لهما .

٢ — ليس في نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية لعماله — وإذا كان ذلك وكانت هيئة التحكيم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم



التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، وكانت النقابة الطاعنة لم تقدم ما يدل على قيام عرف خاص يقتضى إلزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر كما أنها لم تنسب إلى مشروع الكادر الذى وضعته الشركة إخلاله بمراكز قائمة أو بحقوق مكتسبة لمستخدمى الشركة وعما لها ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون فيما انتهى إليه من انه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعماها على وجه معين .

٣ — مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كانت نصوص لأئحة صندوق الادخار تقضى بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل مقصود به أن يكون فى مقابل مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط فى الحصول على أيهما أكبر ، فاذا كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أنه ” تبين من مطالعة نصوص لأئحة صندوق الادخار والتعديلات التى طرأت عليها فى سنة ١٩٢٠ وخاصة الأمر الإدارى الصادر من مجلس إدارة الشركة أن ما يصرف للمستخدم الذى يترك الخدمة من صندوق الادخار هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة وكان ذلك قبل صدور التشريعات العمالية التى نص فيها على تقرير حق العمال فى مكافأة نهاية الخدمة بحيث لا يجوز الجمع بين حصيللة الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة ومن ثم يكون تفسير النقابة لهذه النصوص على الوجه الذى قالت به لا يتفق مع الواقع “ — وهو استخلاص سائغ تؤدى إليه عبارات لأئحة الصندوق المذكورة ونصوصها — فان ما انتهى إليه القرار من رفض طلب الجمع بين حصيللة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون .

٤ — إغفال القرار المطعون فيه الرد على الطلب الخاص بجعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس المساهمة مضافا إليها علاوة الغلاء يعيبه بالقصور ذلك أنه وإن كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الجمع بين حصيللة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة إلا أنه يتعين مع ذلك إستظهار عناصر هذه الحصيللة من واقع لأئحة الصندوق وهل تشمل ما تدفعه الشركة من نسبة مئوية

للمرتب مضافا إليه علاوة غلاء المعيشة أم أنها تقتصر على المرتب الأساسى وحده وهو أمر يتأثر به دخل الصندوق وحقوق مستخدمى الشركة عند انتهاء مدة الخدمة وذلك فيما لو تبين أن حصيلة الصندوق تزيد على المكافأة .

٥ — إذا كان القرار المطعون فيه قد رفض طلب منح علاوة اجتماعية للتزوجين "لأن العرف لم يستقر على منح هذه العلاوة" "ولأنه لا محل للمقارنة بين ما تجرى عليه هذه الشركة بالنسبة إلى الشركات الأخرى إذ لكل امكانياتها وظروفها الخاصة" فان هذا الذى أورده القرار كاف لحمله .

٦ — المنحة متى تقررت واستكملت عناصرها القانونية التزم صاحب العمل بأدائها كما هى وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها وهى بذلك تختلف عن الأجر العادى أو الأجر الأساسى الذى تضاف إليه علاوة غلاء المعيشة طبقا لما نصت عليه المادة الثانية من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه "يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الأجر الأساسى الذى يتناوله الموظف أو المستخدم أو العامل وقت صدور هذا الأمر" وبما يستفاد منه أن علاوة غلاء المعيشة إنما تضاف وتنسب إلى الأجر الأساسى وحده لا إلى ملحقاته .

٧ — أنه وإن كانت مجانية المياه نوعا من الأجر تختص به الشركة من يقيم من مستخدميها فى دائرة إلتزامها إلا أن اعتبارها كذلك لا يقتضى إلتزام الشركة بتعميم هذه المجانية إلى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة لأن من سلطة صاحب العمل أن يميز فى الأجور بين عماله لاعتبارات يراها فإذا كانت الشركة قد أبانت الظروف المبررة لقصر المجانية على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة إلتزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه المنطقة ، فإن النعى على القرار المطعون فيه رفضه طلب تعميم مجانية صرف المياه لجميع مستخدمي الشركة لمخالفته لقواعد العرف والعدالة يكون غير سديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع كما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ تقدمت نقابة مستخدمي شركة مياه القاهرة إلى مكتب العمل بشكوى ضد شركة مياه القاهرة تضمنت جملة طلبات ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بمجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٣ . وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة — أولا — اعتبار النزاع منتهيا بالنسبة للطلب الأول بتقديم الشركة مشروع الكادر — ثانيا — تقرير حق المستخدمين فى تعيين طبيب أسنان يقوم بمعالجتهم على نفقة الشركة وتقرير حق المحصلين فى سريان بوليصة التأمين والاكتفاء بها دون تقديم الضمان النقدي — ثالثا — رفض باقى الطلبات . وقد طعنت النقابة فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى طالبة إلغائه فيما تضمنه من رفض طلباتها مع إلزام الشركة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وقيد الطعن برقم ١٠٦٥ سنة ٩ قضائية وفى ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبأحالتها إلى محكمة النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض القرار المطعون فيه ودفع المطعون عليهما الأول والثانى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما وطلبت المطعون عليها الثالثة رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الرابع وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

ومن حيث إن المطعون عليهما الأول والثانى دفعا بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما وذلك لاختصاصهما فيه ابتداء دون أن يكونا مختصمين فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن المطعون عليهما الأول والثانى لم يكونا مختصمين أمام هيئة التحكيم وجرى قضاء محكمة



النقض على أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن أمام هذه المحكمة إلا من كان خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول أن القرار المطعون فيه أغفل الرد على الطلب الخاص بجعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس الماهية مضافا إليها علاوة الغلاء وهو قصور يعتور القرار وخطأ في القانون لأن علاوة الغلاء جزء من الأجر ويتعين احتسابه ضمن النسبة التي تدفعها الشركة أو تستقطع من مرتب العامل لحساب صندوق الادخار .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز الجمع بين حصة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة إلا أنه يتعين مع ذلك استظهار عناصر هذه الحصة من واقع لائحة الصندوق وهل تشمل ما تدفعه الشركة من نسبة مئوية للمرتب مضافا إليه علاوة غلاء المعيشة أم أنها تقتصر على المرتب الأساسي وحده وهو أمر يتأثر به دخل الصندوق وحقوق مستخدمي الشركة عند انتهاء مدة الخدمة وذلك فيما لو تبين أن حصة الصندوق تزيد على المكافأة وإغفال الرد على هذا الطلب قصور يعيب القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني أن القرار المطعون فيه اعتبر النزاع القائم حول طلب وضع كادر عام لمستخدمي الشركة منتهيا لمجرد قيام الشركة بوضع مشروع الكادر ولأن البحث في أوجه اعتراض النقابة عليه يخرج عن نطاق النزاع وليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين مع أن مشروع الكادر الذي وضعتة الشركة لا يحقق العدالة ولا يتفق مع ما جرى عليه عرف الشركات المماثلة وكان قد عرض على النقابة قبل أن يعرض النزاع على هيئة التحكيم ومن غير المستساغ اعتبار النزاع منتهيا في شأنه دون أن تتقارب وجهات النظر فيه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه ليس في نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي بما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات



ومنح الترقيات والعلاوات الدورية لعماله وإذا كان ذلك وكانت هيئة التحكيم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أصحاب الأعمال والعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، ولم تقدم الطاعنة ما يدل على قيام عرف خاص يقتضي إلزام صاحب العمل بوضع مثل هذا الكادر كما أنها لم تنسب إلى مشروع الكادر الذي وضعتة الشركة إخلاله بمواكف قائمة أو بحقوق مكتسبة لمستخدمي الشركة وعمالها ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث أن القرار المطعون فيه رفض طلب منح علاوة اجتماعية للزوجين من المستخدمين لأن العرف لم يستقر على منح مثل هذه العلاوة ولا محل للمقارنة بين ما تجرى عليه الشركة وما تتبعه الشركات الأخرى لأن لكل منها إمكانياتها وظروفها الخاصة دون أن يكشف القرار عن تلك الظروف المحيطة بالشركة والتي لا تسمح لها بدفع العلاوة الاجتماعية .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده القرار المطعون فيه من أن "العرف لم يستقر على منح هذه العلاوة" وأنه "لا محل للمقارنة بين ما تجرى عليه هذه الشركة بالنسبة إلى الشركات الأخرى إذ لكل إمكانياتها وظروفها الخاصة" وهذا الذي أورده القرار كاف لحمله .

ومن حيث إن حاصل السبب الرابع أن القرار المطعون فيه خالف القانون إذا اعتبر حصيلته صندوق الادخار في مقابل مكافأة نهاية الخدمة بينما لا يوجد نص في لائحة الصندوق يقتضي بذلك .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن مؤدى ما تنص عليه المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أنه متى كانت نصوص لائحة صندوق الادخار تقضي بأن ما يؤديه صاحب العمل فيه من مبالغ لحساب العامل

مقصوده أن يكون في مقابل مكافأة نهاية الخدمة فلا يجوز للعامل أن يجمع بين هذه المبالغ ومكافأة نهاية الخدمة بل يكون له الحق فقط في الحصول على أيهما أكبر، ولما كان ائتمار المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "تبين من مطالعة نصوص لائحة صندوق الادخار والتعديلات التي طرأت عليها في سنة ١٩٢٠ وخاصة الأمر الإداري رقم ٦٥ الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠ أن ما يصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من صندوق الادخار هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة وكان ذلك قبل صدور التشريعات العمالية التي نص فيها على تقرير حق العمال في مكافأة نهاية الخدمة بحيث لا يجوز الجمع بين حصيلة الصندوق ومكافأة نهاية الخدمة، ومن ثم يكون تفسير النقابة لهذه النصوص على الوجه الذي قالت به لا يتفق مع الواقع" وهو استخلاص سائغ تؤدي إليه عبارات لائحة الصندوق المذكورة ونصوصها، فإن ما انتهى إليه القرار من رفض طلب الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة لا يكون مخالفا للقانون.

ومن حيث إن حاصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه رفض طلب ضم علاوة غلاء المعيشة إلى المنحة السنوية استنادا إلى أن الشركة استمرت تصرفها على أساس المرتب وحده وبغير إضافة علاوة الغلاء ستة عشر عاما ورغم صدور التشريعات الخاصة بتقرير هذه العلاوة ومن ثم لا يكون من حق النقابة أن تطالب بإضافة علاوة غلاء المعيشة إلى المنحة بعد سكوتها من وقت تقريرها إلى تاريخ قيام النزاع مع أن عمر النقابة لا يتجاوز ثلاث سنوات واستمرار الشركة على صرف هذه المنحة مدة طويلة وبانتظام جعلها حقا مكتسبا للعمال وجزءا لا يتجزأ من أجرهم يتعين أن تضاف إليه علاوة غلاء المعيشة تنفيذا للقانون ورغم سكوت النقابة عن طلبها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن المنحة متى تقررت واستكملت عناصرها القانونية التزم صاحب العمل بأدائها كما هي وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها وهي بذلك تختلف عن الأجر العادي أو الأجر الأساسي الذي تضاف إليه علاوة غلاء المعيشة طبقا لما نصت عليه المادة الثانية من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ من أنه "يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الأجر الأساسي الذي يتناوله الموظف أو المستخدم أو العامل وقت صدور هذا الأمر" وبما يستفاد منه أن

علاوة غلاء المعيشة إنما تضاف وتنسب إلى الأجر الأساسي وحده لا إلى ملحقاته .

ومن حيث إن حاصل السبب السادس أن القرار المطعون فيه رفض طلب تعميم مجانية صرف المياه لجميع مستخدمي الشركة بحجة أنها منحة تقدمها الشركة لبعض مستخدميها تقدير الاعتبار خاصة وتعتبر من قبيل التبرع الذي لا تجبر عليه الشركة في حين أن مجانية صرف المياه على وجه الاستمرار جعلها أجرا عينيا استحال إلى أجر نقدي بالنسبة للمستخدمين الساكنين داخل دائرة التزام الشركة ومن المخالفة لقواعد العرف والعدالة التفرقة في المعاملة بين موظفي الشركة الواحدة عند اتحاد الظروف والتماثل في العمل .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كانت مجانية المياه نوعا من الأجر تختص به الشركة من يقيم من مستخدميها في دائرة التزامها إلا أن اعتبارها كذلك لا يقتضي إلزام الشركة بتعميم هذه المجانية إلى غيرهم ممن لا يقيمون داخل هذه الدائرة لأن من سلطة صاحب العمل أن يميز في الأجور بين عماله لا اعتبارات يراها وقد أبانت الشركة الظروف المبررة لقصر المجانية على طوائف موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة التزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه المنطقة .

---

## جاسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برياسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وعبد السلام يلبيج ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١٠٩ )

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٣ القضائية :

عمل "التحكيم فى منازعات العمل" :

( ١ ) تشكيل هيئة التحكيم :

١ — مندوبا مصلحة العمل والصناعة — حلف اليمين :

الم ١٤ من المرقب ٢/٣١٨ هـ تشترط أن يحلف المندوبان ايمين . عدم تقديم الدليل على أنهما باشرا عملهما دون حلف ايمين . النعى بالبطلان لخلو القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدياها . مارعن الدليل .

٢ — المندوبان المحلفان :

الم ١١ و ١٦/٢ من المرقب ٢/٣١٨ هـ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المحلفان أو أحدهما وأن الهيئة لايجب عليها قانونا أن تثبت فى قرارها رأيها إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه .

(ب) ميعاد الفصل فى النزاع :

وضع الم ١٥ من المرقب ٢/٣١٨ هـ لقاعدة تنظيمه للبحث على سرعة الفصل فى النزاع . خلو المرقب من النص على جزاء البطلان . الاخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار الذى يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

(ج) المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم :

كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئا عن خلاف فى تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية لا تستند إلى نص فى القانون ماعدا ما استثنى . الم ١ من الق ٢/٣١٨ هـ . مثال .



١ - إذا كانت الطاعنة تنعى ببطلان قرار هيئة التحكيم لأنه ليس فيه ولا في محاضر جلسات الهيئة ما يدل على أن مندوبي مصلحة العمل والصناعة أديا اليمين المبينة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المندوبين قد باشرا عملهما دون حلف اليمين المبينة بالمادة ١٤ سالفه الذكر فإن نعيمها يكون عاريا عن الدليل .

٢ - المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التي أوجبت على هيئة التحكيم الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للبحث على سرعة الفصل في النزاع ، وقد خلا المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ١٥ سالفه الذكر ، ومن ثم فليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر .

٣ - تنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ على أن يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ، وأنه على طرفي النزاع احضار المندوبين في يوم الجلسة ، ولا يكون للمندوبين رأي في المداولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك ، كما تنص المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه "يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأي كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأي من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأي المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأي المخالف في القوار مع بيان أسباب عدم الأخذ به ، ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما ، وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأي هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالف للرأي الذي انتهت إليه فإذا كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعى على القرار المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن الهيئة التي أصدرته قد راعت ما أوجبت المادة ٢/١٦ من ذلك القانون يكون غير منتج . .

٤ — اذا كان عمال الشركة لم يطلبوا الى هيئة التحكيم توقيع العقوبات المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وانما أثاروا بطلبهم نزاعا حول أحقية فريق منهم للحد الأدنى من الأجور المبينة بالأمر العسكري وفريق آخر لامانة غلاء المعيشة المقررة بهذا الأمر وأحقية فريق ثالث في ضم العلاوة الى المرتب الأصلي لا الى امانه غلاء المعيشة ، فان هذا الطلب مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم — ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كانت تستثنى من مجال التوفيق والتحكيم المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائي ثم صدر القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لحذف هذه الفقرة وأشار في مذكرته الايضاحية الى أن الغرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص بلجان التوفيق والتحكيم وتلا في الدفوع بعدم الاختصاص التي كثيرا ما تسبب في تعطيل الفصل في المنازعات — كما ورد في هذه المذكرة أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر الى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرقة مثار خلاف في التطبيق علاوة على عدم وجود ما يبررها لذلك روى في القانون الجديد تعميم حق لجنة التوفيق في احالة جميع المنازعات العمالية الى هيئة التحكيم — ويبين من ذلك ومما ورد في المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هيئة التحكيم قد وسع اختصاصها حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع مهما كانت صفته سواء كانت ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي أو كانت راجعة الى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند الى نص في القانون .

## المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من التواريخ المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن النقابة الطاعنة قدمت إلى مكتب العمل شكوى ضد الشركة المطعون عليها

تضمنت تسع طلبات . أولهما تحديد وقت العمل بثمانى ساعات والثانى منح العمال راحة أسبوعية بأجر كامل والثالث فى خصوص التأمين الإجبارى والرابع تطبيق نصوص الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فيما يختص باعانة غلاء المعيشة والخامس والسادس فى خصوص لائحة الجزاءات والاسعاف والعلاج والسابع منح ملابس الورش والجراجات أسوة بالمفتشين والكسارية والثامن خاص بوضع نظام للعمل والتساع طلب إعادة العمال المفصولين بسبب النشاط النقابى . أحال مكتب العمل الأوراق إلى لجنة التوفيق بخطاب ورد فيه أن النقابة نزلت عن الطلبات الثالث والخامس والسادس والثامن وأنه لم يمكن تسوية النزاع بالنسبة لباقى المطالب ثم قدمت النقابة إلى لجنة التوفيق مذكرة تمسكت فيها بجميع مطالبها ولم تتمكن لجنة التوفيق من تسوية النزاع فأحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وفى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت الهيئة قرارها أولا بإعادة المطالب الثالث والخامس والسادس والثامن إلى مكتب العمل لاتخاذ ما يوجبه القانون . وثانيا بعدم اختصاصها بنظر المطالبين الرابع والتاسع وثالثا بتقرير حق العمال فى اعتبار الساعات الفعلية على السيارات من وقت استلامها عند بدء رحلتها الأولى إلى الوقت الذى تسلم فيه بعد انتهاء رحلتها على أن لا تحسب فترة راحة إلا الوقت الذى يخل فى بين العامل والسيارة وعلى أن يصرف له أجر إضافى عن ساعات العمل الزائدة طبقا للرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ رابعا رفض باقى الطلبات قررت المقابة بالطعن فى هذا القرار بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالحلقة المحددة أخيرا لنظره أبدت النيابة رأيها طالبة نقض القرار فى خصوص ما ورد بالسبب الثانى من أسباب الطعن ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى النعى ببطلان القرار المطعون فيه من وجوه ثلاثة أولها أن القرار ومحاضر جلسات هيئة التحكيم ليس فيها ما يدل على أن مندوبى مصلحة العمل والصناعة أديا اليمين الميئة بالمادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ والوجه الثانى أن هيئة التحكيم قد فصلت فى النزاع موضوع الخصومة بعد مضى أكثر من شهر على بدء نظره بمعرفة مخالفة فى ذلك نص المادة ١٥ من القانون المذكور مع أن القاعدة التى أوردتها هذه المادة من النظام العام شأنها فى ذلك شأن كل التنظيمات الخاصة بالعمال ولأن



المقصود بها سرعة حسم النزاع بين العمال وأصحاب العمل مراعاة للصالح العام .  
والوجه الثالث أن الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون المشار إليه تقضى  
بوجوب أخذ رأى المندوبين المشار إليهما في المادة ١١ إذا كانا حاضرين  
أو رأى من يحضر منهما وبوجوب إثبات رأيهما أو رأى أحدهما إذا كان مخالفا  
لما انتهت إليه الهيئة وأنه لا يبين من القرار المطعون فيه أية إشارة إلى إسمي  
هذين المحلفين أو رأيهما والرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجوهه الثلاثة . أولا — بأن الطاعنة لم تقدم ما يدل  
على أن مندوبي مصلحة الصناعة والعمل قد باشرا عمالهما دون حلف اليمين المبينة  
في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ ولذلك يكون النعى  
بما ورد في الوجه الأول عاريا عن الدليل . ثانيا — بأن المادة ١٥ من القانون  
التي أوجبت على هيئة التحكيم الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء  
نظره إنما وضعت قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل في النزاع وقد خلا  
المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام  
المادة ١٥ سالفة الذكر وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة على ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة أن يالحق البطلان القرار الذي يصدر عن الهيئة بعد مدة الشهر  
ثالثا — بأن المادة ١١ من المرسوم بقانون ٣١٨ نصت على أنه يحضر أمام  
هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر  
عن النقابة أو عن العمال وأنه على طرفي النزاع إحضار المندوبين في يوم الجلسة  
ولا يكون للمندوبين رأى في المداولات وأنه إذا تغيب المندوبان أو أحدهما صح  
انعقاد الجلسة بدونهما أو بمن حضر منهما إذا رأت الهيئة ذلك ، كما نصت  
المادة ٢/١٦ من ذلك القانون على أنه يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها  
أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما فإذا صدر  
قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأى المخالف في  
القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . ومؤدى هذه النصوص أن انعقاد الهيئة يقع  
صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المذكوران أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا  
أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى  
الذى انتهت إليه ، ولما كانت النقابة الطاعنة لم تدع أن هذين المندوبين



أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه هيئة التحكيم فإن النعي على القرار المطعون فيه بما ورد في الوجه الثالث يكون غير منتج .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطلب الرابع الخاص بتقرير إعانة غلاء المعيشة قد خالف القانون وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن القرار أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والأوامر العسكرية السابقة عليه قد نصت على عقوبات في حالة مخالفة صاحب العمل لأحكامه وللعمال أن يلجأوا إلى الجهة القضائية المختصة بالفصل فيما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الشركة قد وقعت مخالفة للأمر العسكري المذكور أم لا ، في حين أن هذا الذي استند إليه القرار ليس من شأنه أن ينفي عن هيئة التحكيم اختصاصها الذي يمتد وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ إلى كل نزاع خاص بالعمل وشروطه يقع بين أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو فريق منهم ومع مراعاة أن المشرع قد رمى من إصدار هذا القانون أن يضع حدا لما كانت تقضى به قرارات هيئات التحكيم من عدم اختصاصها بالنظر في الأجور التي تكفل بتنظيمها القانون .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يتضح مما أورده القرار المطعون فيه بيانا للمطلب الرابع — أن النقابة قررت أن الشركة لا تطبق نصوص الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بالصورة التي تتطلبها وأيدت هذا القول بما ذكرته من أن الشركة تصرف لبعض الحفراء أجرا يوميا يقل عن الحد الأدنى المقرر في الأمر العسكري كما ذكرت أسماء بعض العمال والمرتبات التي يحصلون عليها للتدليل على أن الشركة تصرف إليهم علاوة غلاء أقل من الفئات التي يحددها الأمر العسكري . كما ذكرت النقابة — أن الشركة تضم العلاوة الممنوحة للموظفين الممتازين إلى علاوة الغلاء بدلا من أن تضمها إلى المرتب الأساسي وبعد أن أورد القرار دفع الشركة بعدم اختصاص الهيئة بنظر هذا المطلب قرر أن النزاع على هذا الوجه يخرج عن ولاية هيئة التحكيم استنادا إلى ما سبقته الإشارة إليه مما ورد في سبب النعي — وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون ، ذلك أن عمال الشركة لم يطلبوا إلى هيئة التحكيم توقيع العقوبات المنصوص عليها في الأمر

العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإنما أثاروا بالمطلب الرابع نزاعا حول أحقية فريق منهم للحد الأدنى من الأجور الميينة بالأمر العسكري وفريق آخر لإعانة غلاء المعيشة المقررة بهذا الأمر وأحقية فريق ثالث في ضم العلاوة إلى المرتب الأصلي لا إلى إعانة غلاء المعيشة ، وهذا المطلب مما يدخل في اختصاص هيئة التحكيم ذلك أن الفقرة ب من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كانت تستثنى من مجال التوفيق والتحكيم المنازعات المتعلقة بتطبيق أو تفسير قانون أو لائحة أو حكم قضائي ثم صدر القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ لحذف هذه الفقرة وأشار في مذكرته الإيضاحية إلى أن الغرض من هذا الحذف هو توسيع اختصاص بلجان التوفيق والتحكيم وتلافي الدفوع بعدم الاختصاص التي كثيرا ما تتسبب في تعطيل الفصل في المنازعات ، كما ورد في هذه المذكرة أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ كان ينص على إحالة بعض المنازعات دون البعض الآخر إلى هيئة التحكيم وكانت هذه التفرقة مثار خلاف في التطبيق علاوة على عدم وجود ما يبررها لذلك روى في القانون الجديد تعميم حق لجنة التوفيق في إحالة جميع المنازعات العمالية إلى هيئة التحكيم ويبين من ذلك ومما ورد في نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ أن هيئة التحكيم قد وسع اختصاصها حتى أصبح يشمل فيما عدا ما استثنى كل نزاع مهما كانت صفته سواء كانت ناشئة عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي أو كانت راجعة إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند إلى نص في القانون وعلى ذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر الطلب الرابع .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في تعيب القرار بقصور تسييبه وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن القرار ذكر أن ممثل النقابة قد استند في تحديد ساعات العمل إلى القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٣ واكتفت المحكمة بمناقشة هذه الجهة وخلصت إلى أن القانون المذكور حتم على العمال أن يشتغلوا تسع ساعات ولما

كان قول المحكمة يجافى الواقع إذ تقدم ممثل العمال بمذكرة إضافية أثبت فيها وجوب عدم التقيد بالقانون لأنه ليس المصدر الوحيد لهيئة التحكيم بل إن العرف والعدالة مصدران لا يقلان خطرا عن القانون في موضوع المنازعات العمالية وقدمت الطاعنة مستندات تؤيد أن عرف العمل هو ثمانى ساعات إلا أن الهيئة أغفلت الرد على تلك المستندات .

وحيث إن الطاعنة لم تودع بمستندات طعنها صورة رسمية عن المذكرة المشار إليها ولا المستندات التي ذكرتها وعلى ذلك يكون النعى بالقصور عاريا عن الدليل .

---

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمد عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وحيد السلام بلبع ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١١٠ )

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم ” عيوب التدليل “ ” القصور “ ” ما يعد كذلك “ ” اغفال الرد على دفاع جوهرى “ .

مثال فى عمل ... ..

إذا كانت الشركة الطاعنة قد أثارت ضمن دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية بالمذكرة المقدمة منها أمر تحديد الوقت الذى يستحق فيه المطعون عليه المكافأة نهاية الخدمة — إذ جاء بها أن ” هذه المكافأة لا تستحق إلا عند نهاية عقد العمل وأن انتهاء امتياز الشركة الطاعنة وتحويل العمال من الشركة الطاعنة إلى الشركة الملتزمة بالحديدة هو استمرار لاستخدامهم فى نفس العمل وبالأجور عينها وبنفس الشروط والامتيازات ، فلا تصرف المكافأة للعامل عند تحويله إلى الشركة بالحديدة بل تحول منه إليها أو تودع بأحد البنوك . ومن ثم يكون الحكم الابتدائى قد أخطأ إذ قرر حق المطعون عليه فى المكافأة باعتبار أنه قضاء سابق لأوانه “ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يعنى بتمحيص هذا الوجه من دفاع الطاعنة الذى أبدته لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان دفاع الطاعنة على الوجه المتقدم بيانه دفاعاً جوهرياً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام أمام محكمة الاسماعيلية الجزئية الدعوى ضد الشركة الطاعنة بصحيفة معانة إليها في ٢٤ ، ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ طالباً الحكم بالزأها بأن تدفع له مبلغ ٣٥١ جنيها و ١٧٢ ملياً . وجاء في بيان الدعوى أنه في ١٩٤٠/٩/٦ التحق المطعون عليه بخدمة الشركة الطاعنة وهي شركة امتياز للنقل بالسيارات في الأقاليم ، واستمر يعمل بها قائداً لإحدى سياراتها حتى ١٩٥٣/٨/٥ حيث انتهى امتياز الشركة الطاعنة ورسا على شركة أخرى هي شركة المنيا والبحيرة التي انتمت بموجب الأمر العسكري رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باستخدام عمال الشركة الطاعنة كما التزم عمال هذه الشركة الأخيرة بالاستمرار في عملهم لدى الشركة الجديدة . ويقول المطعون عليه أنه أبلغ الشركة الطاعنة بالتحاقه بالشركة الجديدة ، ولكنهما أخطرتاه بأنها تعتبره منقطعاً عن العمل من تلقاء نفسه ولم تقم بدفع مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له ومقدارها ٣٥١ جنيها و ١٧٢ ملياً على أساس أن مرتبه بما فيه العلاوات قد بلغ ٣٣ جنيها و ٤٤٥ ملياً شهرياً ، فقضت محكمة الاسماعيلية الجزئية في ١٩٥٣/١٢/٨ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة بور سعيد الابتدائية التي قضت في ١٩٥٤/١٠/٢٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٩٢ جنيها و ٦٥٥ ملياً . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة . وقيد استئنافها برقم ٣٢٨ سنة ٦ ق . وبتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٢ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٥٥/٩/٥ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها والذي انتمت فيه

إلى طالب رفض الطعن . فأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية . وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه أغفل الرد على ما أثارته أمام المحكمة الاستئنافية بمذكرتها المقدمة في ١٥/٥/١٩٥٥ من أن المطعون عليه لا يستحق مكافأة إلا بعد انتهاء خدمته وأن تحويله من الشركة الطاعنة إلى الشركة الحديدية ليس معناه انتهاء عقد الاستخدام بل هو استمرار له مما يترتب عليه اعتبار طلب مكافأة نهاية الخدمة المقدم من المطعون عليه سابقاً لأوانه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنة أثارَت ضمن دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية بالمذكرة المقدمة منها في ١٥/٥/١٩٥٥ والمرفق صورة منها بملف الطعن — أثارَت أمر تحديد الوقت الذي يستحق فيه المطعون عليه لمكافأة نهاية الخدمة، إذ جاء بها "أن هذه المكافأة لا تستحق إلا عند نهاية العمل، وأن تحويل العمال من الشركة الطاعنة إلى الشركة الملتزمة بالحديد هو استمرار لاستخدامهم في نفس العمل وبالأجور عينها وبنفس الشروط والامتيازات ، فلا تصرف المكافأة للعامل عند تحويله إلى الشركة الحديدية بل تحول منه إليها أو تودع بأحد البنوك . ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد أخطأ إذ قرر حق المطعون عليه في المكافأة باعتبار أنه قضاء سابق لأوانه " ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، دون أن يعنى بتحصيل هذا الوجه من دفاع الطاعنة الذي أبدته لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان دفاع الطاعنة على النحو المتقدم بيانه دفاعاً جوهرياً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود هياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

( ١١١ )

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ القضائية :

جمارك "المخالفات الجمركية" "مدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من الم ٣٧ من اللائحة الجمركية" .

الإعفاء الوارد بها مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة في طرود . الق ٥٠٧/٥٥ صدر مفسرا لذلك .

نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها وهي الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود المنصوص عنها في الفقرتين الأولى والثانية ، وقد كشف المشرع عن غرضه هذا بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر مفسرا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفا عن حقيقة مراد الشارع من هذه الفقرة منذ تقينتها لا منشأ لحكم جديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن مدير عام الجمارك أصدر قرارا بإلزام ربان الباخرة "سوتيشما"

التابعة للشركة المطعون عليها بدفع غرامة قدرها ستة جنيهات لما ثبت من وجود عجز قدره ١٦٠ قطعة خشب في الطرود المشحونة بها عما هو مبين بمنايستو الشحن ولما أبلغ هذا القرار إلى الشركة المذكورة عارضت فيه بالدعوى رقم ٢٩٠ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى الإسكندرية وتمسكت بحج الإعفاء من الغرامة المقررة في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية . وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بتأييد القرار المعارض فيه استنادا إلى أن العجز يجاوز حد الإعفاء المقرر في الفقرة المذكورة وقد استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم وبنت استئنافها على أن العجز الذى وجد بالباخرة يدخل في حدود هذا الإعفاء وقيد هذا الاستئناف برقم ٧١٧ سنة ١٩٥٠ ق تجارى ، وبتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار مصلحة الجمارك المعارض فيه وألزمت المستأنف عليها ( الطاعنة ) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة واستندت المحكمة في قضائها هذا إلى أنه ثبت لها أن العجز يدخل في حدود الإعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية وأن هذه الفقرة أوردت حكما عاما ينصرف أثره إلى الفقرات الثلاث السابقة عليها فيشمل الإعفاء الوارد فيها البضاعة التى تشحن صبا والبضاعة التى تشحن في طرود . وبتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ذلك أنه أجرى تعاميق الإعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية على واقعة الدعوى وقضى تبعا لذلك بإلغاء قرار مدير الجمارك حالة أن المفهوم من نص تلك المادة ومن سياق فقراتها والترتيب بينها ودلالة الحال فيها هو قصر الإعفاء المذكور على البضائع المشحونة صبا الوارد ذكرها في الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة داخل طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية إذ يقوم التلازم والارتباط بين أحكام هاتين الفقرتين وهما تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود يمكن عدها وفرضت الغرامة فيها على كل طرد زائد أو ناقص



عما هو مبين بالمأنيفستو كما يقوم التلازم والارتباط بين الفقرتين الثالثة والرابعة وهما تتحدثان عن بضائع مشحونة صبا غير معبأة وفرضت الغرامة فيها جزافا مع إعفاء إذا لم يتجاوز العجز أو الزيادة الحد المقرر في الفقرة الرابعة والحكمة في قصر الإعفاء على البضاعة المشحونة صبا هي أنه لا يمكن عد هذه البضاعة وأنها لكونها ترد غير معبأة تكون عرضة للزيادة والنقصان نتيجة عوامل طبيعية كالرطوبة والجفاف وعمليات الشحن والتفريغ ، وهذا الحكم متفية بالنسبة للبضائع التي تشحن داخل طرود تحميها من هذه العوامل .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود، وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها وهي الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود المنصوص عنها في الفقرتين الأولى والثانية وقد كشف المشرع عن غرضه هذا بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذي استبدل بالفقرة الأخيرة (الرابعة) من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي ”ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠ ٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥ ٪ من البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا تستحق الرسوم الجمركية على ما نقص من البضاعة في حدود النسبة المشار إليها“ وورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ”أن المشرع قصد من هذه الفقرة أن تسرى على البضائع الواردة صبا دون غيرها . وأنه نظرا لأنه صدرت أخيرا عدة أحكام تقضي بأن حكم هذه الفقرة يسرى سواء كانت البضاعة صبا أو في طرود فمنعنا لكل لبس رؤى أن تعدل هذه الفقرة بالنص صراحة على سريانها إذا وردت البضاعة صبا“ وهذا القانون صدر مفسرا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفا عن حقيقة مراد الشارع من هذه الفقرة منذ تبنيتها لا منشئا لحكم جديد — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم الإعفاء على البضائع المشحونة في طرود مخالفا بذلك ما استهدفه الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ المذكورة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



# فهرس هجائي تأصيلي عام

للأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص والهيئة العامة  
للرود المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

---

## محكمة تنازع الاختصاص

---

(ت) ، (ع) ، (م)

محكمة تنازع الاختصاص :

---

تأميم : (م . محكمة تنازع الاختصاص)

---

عمل : (م . محكمة تنازع الاختصاص)





رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(م)
		محكمة تنازع الاختصاص
		شروط قبول الطلب :
		”الصفة والمصلحة“ :
		١ - تقديم الطالب طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلاً لنقابة عمال هيئة قناة السويس . إناطة الق ٥٦/٢٨٥ الخاص بتأميم شركة قناة السويس لإدارة المرور في هذا المرفق إلى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة . نص قانون العمل ٩٥٩/٩١ على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وعلى إلغاء الق ٥٢/٣١٩ في شأن نقابات العمال . مقتضى ذلك اعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة ومنها عمال هيئة قناة السويس منحلة انحلالاً نهائياً . حلول رابطة عمال هيئة قناة السويس ببور سعيد محلها بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ . مغايرتها لنقابة عمال شركة قناة السويس ”سابقاً“ مغايرة تامة . لاصفة للطالب في التحدث عن عمال الهيئة بوصفه النقابي السابق . انتخابه رئيساً للجمعية الجديدة . لا يعني أكثر من تمثيله لشخصه . إقراره بانتفاء مصلحته . عدم قبول الطلب لزوال الصفة وانعدام المصلحة .
٥٠٨	٣٤١٤	(الطلب رقم ٢٩/٢ ق محكمة تنازع الاختصاص — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١) ...



## الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

( ١ ) طلبات رجال القضاء

---

( ١ ) ، ( ت ) ، ( ع ) ، ( ق )

اجراءات . ترقية . علاوات . قانون .

احالة . تفتيش قضائي .

ادارة التشريع .

أقدمية .

---

اختصاص : ( ر . إجراءات . إحالة . علاوات )









رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أقدمية
٢٧٣	٢٤٧	١ — إقتصار ولاية الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض — في المجال المتعلق بالأقدمية — على النظر في طلب إلغاء القرارات . إقامة الطالب طلباته لا على أساس أن تمت قرارا إيجابيا أو سلبيا قد صدر في خصوص أقدميته بل على أساس أنها لم تكن محل قرار ما . طلبه إلى محكمة النقض تحديدها . مؤداه أن تحمل محل الإدارة العاملة في إصدار القرار المنشود . عدم قبول الطلب . (الطلب رقم ٢٦/٦٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ... ..
٧	١٤٢	٢ — بالنسبة لمن يعينون من خارج السلك القضائي تحدد في مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء . الم ٢٢ و ٧٩ ق استقلال القضاء . (الطلبات أرقام ١٩٠٣٨٠٣٩٠٤٨٠٢٧/٤٨٠٣٩٠٢٨/٥٣ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧) ... ..
٤٩٧	٣٤١٢	٣ — رئاسة دوائر محاكم الاستئناف ليست درجة من درجات القضاء إنما تسند إلى المستشارين الذين يبلغ مرتبتهم ١٥٠٠ ج أو ١٤٠٠ ج سنويا . أساس الإسناد هو الاختيار مع مراعاة الأقدمية على الوجه المبين بالم ٢٤ من قانون استقلال القضاء . من يختار لرئاسة هذه الدوائر أو يترك يبقى منتظما في أقدميته المقررة له بالمرسوم أو القرار الصادر بتعيينه . (الطلب رقم ٢٧/٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ت )
		<u>ترقية</u>
		١ — طلب إلغاء قرار جمهوري فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ثم طلب إلغاء قرار جمهوري لاحق فيما تضمنه من إغفال ترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها باعتباره أثرا من آثار الطلب الأول . القضاء برفض ذلك الطلب يستتبع رفض الطلب اللاحق لانهايارأساسه الذي أقيم عليه .
١	١٤١	( في الطلبين رقمي ٤٠٤١٧ / ٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٢ / ٢٧ ) ...
		٢ — استقرار حالة الطالب على درجة فوق المتوسط بمحصله على تقريرين متوالين يشهدان له ببلوغها . كون أحدهما لاحقا لتاريخ صدور القرار المطعون فيه مع إبتنائه على تقرير من المحامي العام سابق على تاريخ صدور ذلك القرار . يجعله حاصله فيه ومنسحبا إليه . تخطيه في الترقية مخالف للقانون .
١	١٤١	( في الطلبين رقمي ٤٠٤١٧ / ٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٢ / ٢٧ ) ...
		٣ — مقارنة ما ورد بملفات زملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية بما ورد في الملف السري له . عدم وجود ثمت مقتضى لتخطيه . تعيين إلغاء القرار المطعون فيه في هذا الخصوص .
٢٨٦	٢٤٩	( الطلب رقم ٢٨٨ / ٢١ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٥ / ٢٨ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p style="text-align: center;"><b>تفتيش قضائي</b></p> <p>إجراء التفتيش على أعمال الطالب في الفترة من ١٩٤٩ عند تعيينه وكيلًا للنياحة العامة من الدرجة الأولى الممتازة إلى تعيينه رئيس محكمة سنة ١٩٥٦ . تضمن تقاريره تقديره بدرجة "فوق المتوسط" و"قريب من الكف" و"كف" . تفتيش أعماله بمعرفة مدير التفتيش سنة ١٩٥٨ والتنويه بوفرة إنتاجه وكفايته الفنية . تقرير تفتيش سنة ١٩٥٧ ينسب إليه ضالة إنتاجه وعدم كفايته . لا يصادف الحقيقة . عدم الاعتدابة .</p> <p>(الطلب رقم ٢٨/١٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٨) ... .. ٢٨٦ ٢٤٩</p>
	<p style="text-align: center;">(ع)</p> <p style="text-align: center;"><b>علاوات</b></p> <p>١ — الق رقم ٢٥٢/١٩٥٥ الملغى لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤٧/٨/١٢ :</p> <p style="text-align: center;">(١) مفهومه :</p> <p>إلغاء آثار قرار مجلس الوزراء المذكور إلا بالنسبة للتسويات التي تمت فعلا والقرارات والأحكام التي أصبحت نهائية .</p> <p style="text-align: center;">(ب) نطاقه :</p> <p>اشتمال كلمة "الدعاوى" تظلمات رجال القضاء والنياحة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) أثر اعتبار الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء منتهية :
		إمتناع بحث أى مسألة متعلقة بالشكل أو الاختصاص .
١٣	١٤٣	( الطلب رقم ١٥٨ / ٢٥ رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٣ / ٢٦ ) ... ..
٢٦٩	٢٤٦	( الطلب رقم ١٦٩ / ٢٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٣٠ ) ... ..
		٢ — الق ١٨٨ / ١٩٥٢ :
		كان مرتب المستشار والمحامي العام وفقا لأحكامه ثابتا ومحددا بمبلغ ١٣٠٠ ج في السنة وسلم التدرج في العلاوات السابقة على التعيين في وظيفة مستشار — قد انقطع منذ التعيين في هذه الوظيفة .
٢٩٠	٢٤١٠	( الطلب رقم ٢٩ / ٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٢٨ ) ... ..
		٣ — الق ٢٢١ / ١٩٥٥ :
		رفعه لمرتب المستشار وجعله ذا مبدأ ونهاية من ١٣٠٠ ج إلى ١٥٠٠ ج في السنة بعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين . استحداثه نظام التدرج في العلاوات بالنسبة لوظائف المستشارين . حرصه على تحديد مبدأ سريان الاستحقاق هذه العلاوة . جعلها من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار . الفقرة الجديدة المضافة إلى البند ٣ من القواعد الملحقة به تفصح عن إقصائه في وضع قاعدة عامة ثابتة للتسوية بين طائفة المستشارين وعن رغبته في معاملتهم معاملة واحدة سواء منهم من كان يشغل وظيفة مستشار قبل صدور القانون أو من عين بعد نفاذه . إعتبار تاريخ التعيين في وظيفة مستشار هو الضابط في تحديد مبدأ سريان تلك العلاوة بالنسبة للمستشارين . عدم الاعتماد بتاريخ آخر علاوة كانت قد منحت لهم قبل تعيينهم .
٢٩٠	٢٤١٠	( الطلب رقم ٢٩ / ٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٢٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٤ — الق ١٩٥٩/٥٦ :
		رفعه لمربوط الدرجة المالية للمستشارين يجعلها من ١٣٠٠ ج إلى ١٧٠٠ ج وعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين . عدم استحداثه بلديد في شأن مرتباتهم ونظام التدرج في علاواتهم وتحديد مبدأ سريانها واستحقاقها . القاعدة كانت مقررة فعلا بالق ١٩٥٥/٢٢١ .
		تعبيره بقوله ” تمنح العلاوات المقررة بحسب القانون ” بدلا من تعبيره السابق في الق ٥٥/٢٢١ في شأن تلك العلاوات واعتبارها ” محسوبة من تاريخ التعيين في درجاتهم الحالية ” لا يغير من الأمر شيئا .
		النص على إلغاء ما يخالف أحكامه لا يعنى إلغاء قاعدة تحديد سريان علاوة المستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار التي كان يتضمنها الق ٥٥/٢٢١ .
٢٩٠	٢٤١٠ ...	(الطلب رقم ٢٩/٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨) ...
( ق )		
قانون		
قانون ربط الميزانية :		
		عدم اعتباره قانونا لإلزام الناحية الشكلية فقط . هو من الناحية الموضوعية عمل تنفيذى إدارى .
٢٥٧	٢٤٤ ...	(الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠) ...





(م) ، (ن) ، (و)

وظيفة .

مجموعة رسمية .

محاماة .

محكمة النقض .

---

مرتبات : (م . إجراءات . علاوات)

معاشات : (م . محاماه)

---

نيابة عامة : (م . مجموعة رسمية)

نقض : (م . إجراءات)



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
( م )		
مجموعة رسمية		
١ - نظم موظف فني في المجموعة الرسمية من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين معتبرا أنه من رجال النيابة العامة . عدم قيامه بتأدية أية وظيفة من وظائفها . انقطاع صلته بالاختصاصات المناطة برجال النيابة الميمنة بقانون نظام القضاء . عدم اختصاص محكمة النقض بنظر طلبه . الم ٢٣ الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء		
٢٥٧	٢٤٤	( الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ...
٢ - عدم تبعيه وظائف المجموعة الرسمية للنيابة العامة . عدم قيام موظف المجموعة بتأدية أى عمل من الأعمال المخصصة لرجال النيابة العامة .		
٢٥٧	٢٤٤	( الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ...
٣ - عدم اعتبار موظف المجموعة الرسمية من الموظفين القضائيين الذين ينظمهم ورجال القضاء والنيابة سلك واحد .		
٢٥٧	٢٤٤	( الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ...
محاماه		
عدم جواز ضم مدة الإشتغال بالمحاماة إلى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش إلا إذا كان الطالب قد سبق له ممارسة مهنة المحاماه .		
الق ٥٠/١١٤ . المدة التي يجوز ضمها هي مدة الإشتغال الفعلي بالمحاماه لا المحكى وفقا للم ١٨ الق ٤٤/٩٨ محاماه .		
٢٨١	٢٤٨	( الطلب رقم ٢٦/١٣ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٨ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">محكمة النقض</h2> <p style="text-align: right;">ولايتها :</p> <p>١ — من شروط انعقاد اختصاصها كون القرار المطعون فيه صادرا في شأن متصرف بصفة من الصفات المنصوص عليها في الم ٢٣ من الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء .</p> <p>تظلم موظف قتي في المجموعة الرسمية من اعتباره خاضعا لقانون الموظفين معتبرا أنه من رجال النيابة العامة . عدم اختصاص محكمة النقض بنظر طلبه .</p> <p>( الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... ٢٤٤ ٢٥٧</p> <p>٢ — انعقاد الاختصاص لها متى توافر في مقدم الطالب صفة من الصفات المشار إليها في الم ٢٣ الق ٤٩/١٤٧ نظام القضاء . عضو إدارة التشريع ينظمه ورجال القضاء سلك واحد : الق ٤٩/٤٤ . عدم عرض أمر تعيينه على مجلس القضاء الأعلى ليس من شأنه حجب محكمة النقض عن نظر طلبه والإبداء بما تراه في موضوعه .</p> <p>( الطلب رقم ٢٦/٦٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... ٢٤٧ ٢٧٣</p> <p>٣ — ولايتها مقصورة في المجال المتعلق بالأقدمية على النظر في طلب إلغاء القرارات . إقامة الطالب طلباته على أنها لم تكن محل قرار ما . طلبه إلى محكمة النقض تحديدها . مؤداه أن تحمل محل الإدارة العاملة في إصدار قرارها المنشود . عدم قبول الطالب .</p> <p>( الطلب رقم ٢٦/٦٥ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... ٢٤٧ ٢٧٣</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و)  وظيفة  الوظائف القضائية :  ضابط اعتبارها كذلك يستمد من القوانين الصادرة في شأنها . ( الطلب رقم ٢٤/٨٤ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦٠/٤/٣٠ ) ... ..
٢٥٧	٢٤٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ٢ ) مخاصمة القضاة
		١ — مخاصمة القضاة :
		( ١ ) أسبابها :
		” الخطأ المهني الجسيم “
		( ب ) الفصل فيها :
		١ — مخاصمة أعضاء دائرة فحص الطعون بدمشق بمقولة وقوع خطأ مهني جسيم منهم برفضهم لطعن عرض عليهم غير ملتزمين ما نصت عليه الم ١٠ من الق ٥٧/٥٩ . التزامها لما استقر عليه قضاء محكمة التمييز . تبيان وجهة نظرها بمحضر الجلسة . استيفائها بذلك لما تتطلبه المادة السابقة . رد الدعوى شكلا . الم ١/٤٩٢ ، ٤٩٤ أصول المحاكمات .
٢٩٨	٢٤١١	(الدعوى رقم ١٤٢/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..
		٢ — نقض
		” نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون “
		( ١ ) مهمتها :
		٢ — رفضها الطعن إذا رأت أنه غير جدير بالعرض على الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية التزاما لمبدأ قانوني سبق لمحكمة النقض تقريره .
		( ب ) بيانات تسبب أحكامها :
		٣ — الاكتفاء ببيان وجهة نظرها بايجاز في محضر الجلسة إذا كان الحكم صادرا بالرفض .
٢٩٨	٢٤١١	(الدعوى رقم ١٤٢/٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..

( ٣ ) النزاع على الاختصاص  
بين محاكم الأحوال الشخصية  
بالإقليم الشمالى ومخالفتها لقواعد الأصول والقانون

---

( ١ )	،	( ٤ )
إجراءات .		دعوى .
اختصاص .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		اجراءات
		ميعاد تقديم الطلب للهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض :
		ليس في المواد ٢/١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية ما يوجب تقديم الطلب اليها في وقت معين . ( الطلب رقم ٣٠/٣ ق — ٥٩/٤٤٩ أساس دعوى مذهبية — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ ) ... ..
٥١٢	٣٤١٥	
		اختصاص
		اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض:
		١ — مؤدى نص الم ٢١ من قانون السلطة القضائية أن الطلب الذى يقدم إلى هذه الهيئة بوصفها محكمة تنازع أو محكمة طعن وإن كان لا يستوجب في شأن الاختصاص صدور حكم نهائى من إحدى المحاكم الروحية أو المذهبية إلا أنه يجب أن تكون هناك دعوى مقامة بنخصومه أمام محكمة روحية أو مذهبية يطلب منها حسمها بحكم قضائى ملزم لأطرافها أو مدعى فيها أثناء الدعوى بعدم الاختصاص . ( الطلب رقم ٣٠/٦ ق — ٦٠/٣٠١ أساس دعوى مذهبية — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦ ) ... ..
٥٠٣	٣٤١٣	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — عدم قصر اختصاصها في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلي أو الإيجابي في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالأقاليم الشمالى . لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون . ممارستها لهذه الولاية بوصفها جهة طعن لا محكمة تنازع .
٥١٢	٣٤١٥	( الطلب رقم ٣٠/٣ ق — ٥٩/٤٤٩ أساس دعوى مذهبية — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ ) ... ..
		نظر الطعن :
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		تقيد الهيئة العامة للواد المدنية بوصفها محكمة نقض منعقدة بهيئة عامة في نظر الطعون المقدمة لها بقواعد قانون المرافعات في بيان ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز . عدم تضمن قانون السلطة أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه عن نطاق القاعدة العامة . عدم جواز الطعن استقلالا في الحكم برفض وقف الدعوى . الم ٢٢٠ أصول محاكمات ، ٣٧٨ مرافعات .
٥١٢	٣٤١٥	( الطلب رقم ٣٠/٣ ق — ٥٩/٤٤٩ أساس دعوى مذهبية — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د)
		<u>دعوى</u>
		١ — المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		”وقف الدعوى“ :
		عدم جواز الطعن استقلالا في الحكم برفض وقف الدعوى .
		الم ٢٢٠ أصول محاكمات ، ٣٧٨ مرافعات . هو مدلول النص
		وما يتفق وحكمته التشريعية .
		(الطلب رقم ٣٠/٣ ق — ٥٩/٤٤٩ أساس دعوى مذهبية — جلسة
٥١٢	٣٤١٥	... ( ١٩٦٠/١٢/٣١ ) ...
		٢ — شروط قبول الدعوى :
		تعلق الصفة في الدعوى بأصول المحاكمة . لا محل لاثارتها
		في طلب مقدم بشأن مخالفة حكم روى لقواعد الأصول مادام
		لم يصدر بعد حكم في الدعوى حتى ينظر في مخالفته لهذه الأصول
		(الطلب رقم ٣٠/٦ ق — ٦٠/٣٠١ أساس دعوى مذهبية — جلسة
٥٠٣	٣٤١٣	... ( ١٩٦٠/١١/٢٦ ) ...

## الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

---

( ١ )

اثبات .	اعلان .
أحوال شخصية .	أعمال تجارية .
اختصاص المحاكم .	التزام .
استئناف .	التماس اعادة النظر .

---

إثراء بلا سبب	: ( م . تسجيل )
أجانب	: ( م . أحوال شخصية )
إذعان	: ( م . تأمين . قرض )
ارتفاق	: ( م . ملكية ) .
إرث	: ( م . أحوال شخصية )
إعانة غلاء	: ( م . عمال )
إفلاس	: ( م . شركات )
إقرار	: ( م . اثبات )
التصاق	: ( م . ملكية )
القرارات الإدارية	: ( م . بهارك )
أوامر الأداء	: ( م . استئناف )





(١)

## اثبات

رقم البند

الفصل الأول — مسائل الاثبات :

١ عبء الاثبات ... ..

الفصل الثانى — طرق الاثبات :

طرق الاثبات ذات القوة المحدودة :

البيئة :

٢ الفرع الأول : (١) الاثبات بالبيئة ... ..

٣ (ب) نصاب الشهادة ... ..

٤ (ج) سلطة محكمة الموضوع فى رفض طلب التحقيق ...

الفرع الثانى : قوة البيئة فى الاثبات .

(١) قوة الاثبات المطلقة للبيئة

٥ "التصرفات القانونية التجارية" ... ..

(ب) قوة الاثبات المحدودة للبيئة

٦ مستثنياتها "مبدأ البرهان بالكتابة" ... ..

الفصل الثالث — الطرق المعنوية من الاثبات :

الفرع الأول : الاقرار .

٧ "عدم التجزئة" ... ..

الفرع الثانى : حجية الأمر المقضى ... .. ٨ — ٩

الفصل الرابع — اجراءات الاثبات :

١٠ الاثبات بالمعاينة ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>اثبات</b>
		<b>الفصل الأول — مسائل الاثبات :</b>
		عبء الاثبات :
		١ — تأسيس طلب تثبيت ملكية الأرض الملتصقة بأطيان المطعون عليهم على أن الالتصاق كان نتيجة لطامى جلبه نهر النيل . يلقي على عاتقهن عبء اثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق .
١٤٨	١٤٢٢	(الطن رقم ٢١٣/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		<b>الفصل الثاني — طرق الاثبات :</b>
		طرق الاثبات ذات القوة المحدودة :
		البيئة
		الفرع الأول :
		٥ (١) الاثبات بالبيئة :
		٢ — عدم خضوع اثبات البنوة الذي هو سبب الارث لما ورد في الم ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من ١/٨/١٩٣١ . لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب سواء أكان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال . بقاء هذه الدعوى على حكامها المقرر حتى أولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . جواز اثبات البنوة وهي سبب الإرث بالبيئة .
٤٧١	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٤٨/٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) نصاب الشهادة :
		٣ — عدم إقرار الأحناف التطليق للغيبة ولعدم الاتفاق . إجازة الشارع له في الق ٢٥/٢٠ تقلا عن رأى الأئمة الآخرين . النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطليق لعدم الاتفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجح في مذهب أبى حنيفة والقول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصابها رجلان أو رجل وامرأتان . في غير محله . هل ذلك ؟ من غير المقبول التحدى برأى الإمام في إثبات أمر لا يجيزه .
١٨١	١٤٢٨	( الطعن رقم ٢٧/٢٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٨/٢/١٩٦٠ ) ... ..
		(ج) سلطة محكمة الموضوع في رفض طلب التحقيق :
		٤ — حق محكمة الموضوع في رفض طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . مثال .
٢٣١	١٤٤٠	( الطعن رقم ٢٥/٤٢٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠ ) ... ..
		الفرع الثانى :
		قوة البيئة فى الاثبات :
		(١) قوة الاثبات المطلقة للبيئة :
		”التصرفات القانونية التجارية“
		٥ — القواعد القانونية العامة فى الاثبات من مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت فى إثباته وسائل الاثبات التجارية وإن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين ولكن لأعمال تتصل بالتجارة أو مدنية بنابيعتها اتبعت فى إثباته وسائل الاثبات التجارية بالنسبة للتاجر ووسائل الاثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذى يعتبر العمل مدينا من ناحيته .
٦٣٥	٣٤١٠٣	( الطعن رقم ٢٥/٤٨٩ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) قوة الاثبات المحدودة للبيئة :
		استثناء — مبدأ الثبوت بالكتابة :
		”سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض“
		٦ — حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة هو اجتهاد في فهم الواقع تستقل به متى أقامت حكمها على أسباب سائغة .
٦٣٥	٣٤١٠٣	(الطن رقم ٤٨٩/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
		الفصل الثالث — الطرق المعفية من الاثبات :
		(١) الاقرار :
		”عدم التجزئة“ :
		٧ — استخلاص محكمة الموضوع السائق أن السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحجر إلا مجاملة للطاعن وبقصد خلق إثم وهي له لدى الغير وأنه لم ينشأ له في ذمة المطعون عليه التزام بأداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح . القضاء برفض الدعوى . النعي بتجزئة الاقرار بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له سببا آخر مشروعا وأنها اعتبرت الطاعن هو المكلف بإثبات صحة السبب الوارد في إقراره وأنه عجز عن ذلك . غير صحيح .
٣٤	١٤٣	(الطن رقم ٢٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) حجية الأمر المقضى :
٤٧٦	٢٤٧٥	٨ — عدم جواز أخذ المحكمة بقرينة قوة الأمر المقضى من تلقاء نفسها . الم ٢/٤٠٥ مدنى . مثال لقوار هيئة تحكيم أخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسه . يعيبه . ( الطعن رقم ٢٥/٤٠٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ... ..
٥٤٠	٣٤٨٤	٩ — حيازة الحكم الصادر بالنفقة حجية مؤقتة . تظل باقية طالما أن دواعى النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . الحكم الذى ينكر هذه الحجية رغم أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانونى فى مركز الطرفين . مخالف للقانون . ( الطعن رقم ٢٨/٢١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧ ) ... ..
		الفصل الرابع — إجراءات الإثبات :
		الإثبات بالمعينة :
١٨٤	١٤٢٩	١٠ — حق محكمة الموضوع فى عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفى لاقتناعها بالفصل فيها ... .. ( الطعن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ ) ... ..

## أحوال شخصية

رقم البند

### الفصل الأول — مسائل عامة في الأحوال الشخصية :

- (أ) بيان اسم عضو النيابة في الحكم ... .. ١
- (ب) ضم الملف ... .. ٢
- (ج) الإجراءات النافذة في اللائحة الشرعية ... .. ٣

### الفصل الثاني — المسائل الخاصة بالمصريين :

- (أ) الخطبة ... .. ٤
- (ب) الطلاق ... .. ٥
- (ج) التطليق .. ... ٦
- (د) النفقة ... .. ٧
- (هـ) الإرث ... .. ٨

### الفصل الثالث — المسائل الخاصة بالأجانب :

- (أ) الزواج ... .. ٩
- (ب) الطلاق ... .. ١٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">أحوال شخصية</h2>
		<h3>الفصل الأول — مسائل عامة في الأحوال الشخصية :</h3>
		<p>( ١ ) بيان اسم عضو النيابة في الحكم :</p>
		<p>١ — حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . عدم إفصاح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد إسمه في ديباجته ممثلاً للنياية عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي . بطلان الحكم . الم ٣٤٩ مرافعات .</p>
٢٠٣	١٤٣٣	( الطعن رقم ٢٧/١٦ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ ) ...
		<h3>( ب ) ضم ملف المادة :</h3>
		<p>٢ — عدم إيداع الطاعن صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلنة له . إيداعه صورة عرقية منه . عدم قبول الطعن . إمتناع قلم الكتاب عن تسليم الصورة الرسمية للحكم رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفاء الطاعن من الرسوم ليس من شأنه أن يجعل تقديمها مستحيلاً استحالة مطلقة . عدم اعتباره من قبيل القوة القاهرة . أمر رئيس المحكمة بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه بعد فوات الميعاد . لا يغني عن هذا الإجراء . الم ٤٢٩ و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .</p>
٢١٧	١٤٣٧	( الطعن رقم ٢٦/٤١ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الاجراءات النافذة في اللائحة الشرعية :
		٣ — إتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها . الم ٥ الق ٥٦٢/٥٥ . الم ١٣ منه لم تلغ المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل ٢ من الباب ٥ من اللائحة فيما عدا الم ٣٢٨ . خضوع الاستئناف في إجراءاته للمواد الخاصة به الواردة في ذلك الفصل ابتداء من الم ٣٠٤ . عدم إيجاب هذه المواد وضع تقرير تلخيص وتلاوته . النعي ببطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء . في غير محله .
٣٨٣	٢٤٥٩	( الطعن رقم ٢٨/٢ ق الأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥ ) ... ..
		الفصل الثاني — المسائل الخاصة بالمصريين :
		(١) الخطبة :
		المسئولية عن فسخ الخطبة :
		٤ — وجوب توافر شرائط المسئولية التقصيرية للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة بأن يكون هذا العدول قد لأزمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . مثال لسبب عدول لاصق به ذاته ومجرد عن أي فعل خاطيء مستقل عنه .
٣٥٩	٢٤٥٥	( الطعن رقم ٢٥/٤٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الطلاق :
		٥ - نص الم ٣ من المرقب ٢٩/٢٥ - على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة - شموله الطلاق المتتابع في مجلس واحد . إعتباره رجياً . إستناد الحكم إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية بعده . مؤداه اتخاذ من هذه الشهادة دليلاً على حصول المراجعة بعد هذا الطلاق . ليس في ذلك مخالفة للقانون . الرجعة تكون بالقول أو بالفعل . إستناد الحكم في إثبات الزوجية إلى دليل مقبول .
٤٧١	٢٤٧٤	(الطن رقم ٢٨/٣٤ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..
		(ج) التطليق :
		٦ - عدم إقرار الأحناف التطليق للغيبة ولعدم الانفاق . إجازة الشارع له في القانون ٢٠/٢٥ نقلاً عن رأى الأئمة الآخرين . النعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لقبوله دعوى تطليق لعدم الانفاق بشهادة شاهد واحد مع أنه تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجح في مذهب أبى حنيفة والقول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاها رجلان أو رجل وامرأتان . في غير محله . علة ذلك ؟ من غير المقبول التحدى برأى الامام في إثبات أمر لا يجيزه .
١٨١	١٤٢٨	(الطن رقم ٢٧/٢٠ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٠/٢/١٨) ... ..
		٢٠ (١٥) . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) النفقة :
		٧ - الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الاسقاط بسبب تغير دواعيها . هذه الحجية تظل باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . الحكم الذي ينكر هذه الحجية رغم أنه لم يحصل تغير مادي أو قانوني في مركز الطرفين . يخالف للقانون .
٥٤٠	٣٤٨٤	( الملحق رقم ٢٨/٢١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧ ) ... ..
		(هـ) الإرث :
		دعوى الارث بسبب البنوة :
		٨ - تميز دعوى الارث بسبب البنوة عن دعوى اثبات الزوجية أو اثبات حق من الحقوق التي تكون الزوجية سببا مباشرا لها . عدم خضوع اثبات البنوة الذي هو سبب الارث لما ورد في الم ٩٩ من اللائحة الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من ٣١/٨/١ . لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب سواء أكان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال . بقاء هذه الدعوى على حكمها حتى ولو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . جواز إثبات البنوة . وهي سبب الإرث بالبينه .
٣٨٣	٢٤٥٩	( الملحق رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الفصل الثالث — المسائل الخاصة بالأجانب :</p> <p>(١) الزواج :</p> <p>٩ — نص الم ١٤ مدني نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري . عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .</p> <p>(الطن رقم ١٧/٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٧/١١/١٩٦٠) ...</p>
٥٨٣	٣٤٩١	
		<p>(ب) الطلاق :</p> <p>١٠ — القانون الواجب التطبيق إذا كان النزاع دائراً بين زوج إيطالي يهودي الديانة وزوجه مصرية مسيحية كاثوليكية هو القانون المصري الذي كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية . هذا القانون هو ما بيته الم ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الوارد في الم ٩٩ فقرة أخيرة من اللائحة على ألا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق واجب التطبيق . قضاء الحكم على خلاف هذا النظر . مخالف للقانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧/٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٧/١١/١٩٦٠) ...</p>
٥٨٣	٣٤٩١	

## اختصاص المحاكم

رقم البند

الاختصاص النوعي :

توزيع الاختصاص بين طبقات المحاكم :

اختصاص القاضي الجزئي الاستثنائي ... .. ٣-١



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اختصاص المحاكم
		الاختصاص النوعي :
		توزيع الاختصاص بين طبقات المحاكم :
		اختصاص القاضي الجزئي الاستثنائي :
		١ — يكفي لاختصاصه بالحكم في دعاوى التعويض عن الضرر الناشء عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة . لا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلاً أو كونها لا زالت منظورة أو كون الحكم فيها غير نهائي . الم ٤٦ هـ مرافعات .
٥٧٥	٣٤٨٩	( الطعن رقم ٢٥/٦٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ) ... ..
		٢ — يكفي لإعمال نص الم ٤٦ هـ مرافعات أن يطلب التعويض عن الضرر الناشء عن الجنحة أو المخالفة سواء من المتهم أو المسئول عنه أو منهما معا . علة ذلك ؟
٥٧٥	٣٤٨٩	( الطعن رقم ٢٥/٦٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ) ... ..
		٣ — شرط اختصاص القاضي الجزئي الاستثنائي بدعاوى التعويض إعمالاً لنص الم ٤٦ هـ مرافعات أن يكون التعويض عن فعل يعتبر طبقاً لقواعد القانون الجنائي جنحة أو مخالفة . الضرر المطلوب تعويضه عن جريمة اتلاف منقول باهمال . لم ترفع به الدعوى العمومية وما كانت لترفع به لأن القانون الجنائي لا يعرفها . عدم اختصاصه بنظرها .
٥٧٥	٣٤٨٩	( الطعن رقم ٢٥/٦٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ) ... ..

## استئناف

رقم البند

الفصل الأول : شكل الاستئناف :

(١) ميعاد الاستئناف :

١ بالنسبة لأمر أداء لم يعارض فيه ... ..

٢ (ب) صحيفة الاستئناف ... ..

الفصل الثاني : إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره :

(١) رفعه :

٣ بعريضة ... ..

(ب) تحضيره :

٤ إعداد تقرير التلخيص وتلاوته ... ..

الفصل الثالث : آثار الاستئناف :

٥—٦ (١) الأثر الناقل للاستئناف ... ..

٧ (ب) التصدي للوضع ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>استئناف</b>
		<b>الفصل الأول — شكل الاستئناف :</b>
		<b>(أ) ميعاد الاستئناف :</b>
		” بالنسبة لأمر أداء لم يعارض فيه “ :
		١ — الاستئناف الذي يرفع مباشرة عن أمر أداء لم يعارض فيه يكون حاصلًا في مادة تتسم طبيعتها بوصف وجه السرعة. خضوعه في ميعاده الم ٢/٤٠٢ سرافعات وهو ١٠ أيام .
١٥٢	١٤٣	(الطن رقم ٢٨١/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		<b>(ب) صحيفة الاستئناف :</b>
		٢ — إيجاب الم ٣١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ذكر أسباب الاستئناف في الصحيفة وورود النص بصيغة أمر لا يتأدى منه أن البطلان جزاء مقرر. تقدير الشارع لأهمية الإجراء أو افتراض ترتب الضرر على المخالفة. مجاله النص الوارد بعبارة نافية أو ناهية .
٤٦٠	٢٤٣	(الطن رقم ٤٤/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٠) ... ..
		<b>الفصل الثاني — إجراءات رفع الاستئناف وتحضيره :</b>
		<b>(أ) رفعه :</b>
		” بعريضة “ :
		٣ — رفع استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى غير المنصوص عليها في الم ١١٨ سرافعات بعريضة . مثال لدعوى بطلب الكف عن استعمال علامة تجارية وأعدام ما يكون موجودا منها والتعويض . رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بتكليف بالحضور . بطلانه . لا يغير من ذلك أن يكون المستأنف قد طلب في صحيفة استئنافه وقف تنفيذ الحكم استنادا إلى نص الم ٤٧٢ سرافعات .
٤٢	١٤٤	(الطن رقم ٢٤٨/٢٥ ق — جلسة ٧/١/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) تحضيره :
		” إمداد تقرير التلخيص وتلاوته “ :
		٤ — عدم إلغاء الم ١٣ من الق ٥٥/٤٦٢ بإلغاء المحاكم الشرعية المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل ٢ من الباب ٥ من اللائحة الشرعية فيما عدا الم ٣٢٨. خضوع الاستئناف في إجراءاته بالنسبة للسائل التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية للمواد الخاصة به والواردة في ذلك الفصل من اللائحة ابتداء من الم ٣٠٤. عدم إيجاب هذه المواد وضع تقرير تلخيص وتلاوته النعي بطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء. في غير محله .
٣٨٣	٢٤٥٩	(الطن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
		الفصل الثالث — آثار الاستئناف :
		(١) الأثر الناقل للاستئناف :
		٥ — الم ٤٠٤ مرافعات التي تقضى بأن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة . لا مقابل لها في باب النقض .
٥٣٥	٣٤٨٣	(الطن رقم ٢٥/٥٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧) ... ..
		٦ — تقدم الطاعة لمحكمة الاستئناف بطلب إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحقيه على أساس أن ما فرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها . رفض الاستجابة إليه بمقولة أن الاستئناف عن فرز حصة الخيرات فقط . غير سديد . على محكمة الاستئناف مواجهة هذا الوضع بما يقتضيه بتكليف الخبير إعادة تقسيم الأطيان الباقية بين طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات . علة ذلك ؟
٣١٥	٢٤٤٨	(الطن رقم ٢٧/٣٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٤/١٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التصدي للموضوع :
		٧ — عدم جواز التصدي في ظل قانون المرافعات الجديد . مثال لحكم خالف القانون إذ ألغى حكم محكمة أول درجة بعدم الاختصاص وتصدي لموضوع الدعوى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد .
٣٠٥	٢٤٦	(الطن رقم ٣٨١/٢٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠) .. ...

## إعلان

رقم البند

الفصل الأول : بيانات أوراق المحضرين :

البيانات الخاصة بالمعلن إليه :

”إسم المعلن إليه ولقبه“ ... .. ١ — ٢

الفصل الثاني : كيفية الإعلان :

(أ) في حالة غياب الشخص المطلوب إعلانه ... .. ٣ — ٨

(ب) في حالة إعلان شخص ليس له موطن معلوم ... .. ٩ — ١٠

(ج) في حالة الإعلان للشركات التجارية ... .. ١١

الفصل الثالث : المحل الذي يحصل فيه الإعلان :

الإعلان في الموطن المختار ... .. ١٢ — ١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>إعلان</b></p> <p><b>الفصل الأول — بيانات أوراق المحضرين :</b></p> <p>البيانات الخاصة بالمعلن إليه :</p> <p>اسم المعلن إليه ولقبه :</p> <p>”المعلن إليها شركة“ :</p> <p>١ — إعتبار الإعلان الموجه إلى مدير الشركة والمسماة صورته في مركز إدارتها مستوفيا البيانات التي أوجبتها الم ١٠ مرافعات من جهة اشتماله على اسم المعلن إليها وهي الشركة . لا اعتداد بالخطأ في اسم المدير أو عدم احتواء الورقة على لقبه ما دام أن المعلن إليها شركة ولها شخصية اعتبارية . تميزها عن غيرها . ليس بلازم إحتواء ورقة الإعلان الموجه لها في مركز إدارتها بالمطابقة للم ١٤ مرافعات على اسم مديرها ولقبه .</p> <p>(الظن رقم ٤٠٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..</p> <p>٢ — توجيه الإعلان إلى عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة وتسليم صورته في مركزها بما لا يدع مجالاً للشك في أن المقصود به هو الشركة ممثلة في العضو المنتخب . اعتباره مستوفيا لبيانات الم ١٠ مرافعات من جهة اشتماله على اسم الشركة المعلن إليها . لا اعتداد بالخطأ في اسم ممثل الشركة .</p> <p>(الظن رقم ٤٨٩/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..</p>
٤٨٢	٢٤٧	
٦٣٥	٣١٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	الفصل الثاني — كيفية الاعلان :
		( ١ ) في حالة غياب الشخص المطلوب إعلانه :
		٣ — عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان ما يقيد غياب الشخص المطلوب إعلانه وأن المخاطب يقيم معه يبطل الإعلان . الم ٢٤ مرافعات .
٨٤	١٤٢	( الطعن رقم ٢٥/٢٨٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..
		٤ — عدم مراعاة ما أوجبه الم ١٢ مرافعات من بيان صفة من تسلم الإعلان يبطله . الم ٢٤ مرافعات .
٢٢٦	١٤٣٩	( الطعن رقم ٢٥/٢٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧ ) ... ..
		٥ — إغفال المحضر — عن عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه وتسليم الورقة إلى القريب أو الصهر — إثبات أنه ساكن معه . يبطل الورقة . الم ١٢ و ٢٤ مرافعات . مثال لإعلانين سلما لزوج وأخ أغفل فيهما هذا البيان .
٣٢٤	٢٤٩	( الطعن رقم ٢٥/٢٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ ) ... ..
		٦ — إغفال المحضر إثبات غياب الشخص المطلوب إعلانه واسم المخاطب معه وصفته وسبب امتناعه عن تسليم الإعلان . يبطله . الم ١٠ و ١٢ مرافعات . علة ذلك ؟
٦٢٣	١٠١	( الطعن رقم ٢٨/١٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
		٧ — إغفال المحضر بيان اسم الممتنع عن تسلم الصورة وعلاقته بالمطلوب إعلانه وسبب الامتناع يبطل ورقة الإعلان .
٥٨٩	٣٩٢	( الطعن رقم ٢٨/٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ) ... ..
		٨ — وجوب بيان المحضر جميع الخطوات التي سبقت تسليم صورة الإعلان إلى حاكم البلد أو شيخها .
٥٨٩	٣٩٢	( الطعن رقم ٢٨/٢٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) في حالة إعلان شخص ليس له موطن معلوم :
		٩ - إغفال المحضر لإنبات آخر موطن له في مصر أو في الخارج يبطل الإعلان . الم ١٤ و ٢٤ مرافعات . علة ذلك ؟
٢٠٨	١٤٣٤	(الطن رقم ٢٨/١١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ...
٦٢٣	١٠١٣	(الطن رقم ٢٨/١٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ...
		١٠ - ثبوت أن المطلوب إعلانها لم يستدل أثناء إجراءات الاستئناف على محل إقامتها . مما دعا لتسليم الإعلانات المتعلقة بها في مواجهة النيابة . يبرر إعلانها بتقرير الطعن بالنقض على هذه الصورة .
٣٧٧	٢٤٥٨	(الطن رقم ٢٥/٤٣٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ...
		(ج) في حالة الاعلان للشركات التجارية :
		١١ - عدم مراعاة ما توجبه الم ١٤/٤ مرافعات فيما يتعلق بالشركات التجارية من تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير فإن لم يكن لها مركز فتسلم لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . يبطل الإعلان . مثال .
١٢٣	١٩٤١	(الطن رقم ٢٣/٣٨٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ...
		الفصل الثالث — المحل الذي يحصل فيه الإعلان :
		”الإعلان في الموطن المختار“ :
		١٢ - وجوب ثبوت غياب المطلوب إعلانه عن موطنه في حالة تسليم الصورة إلى من ورد ذكرهم في الم ١٢ مرافعات وبيان ذلك في محضر الإعلان وصورته . محتم في حالة توجيه الإعلان للشخص في موطنه الأصلي . لا محل للقياس عليه في حالة توجيهه إليه في موطنه المختار .
٣٧٧	٢٤٥٨	(الطن رقم ٢٥/٤٣٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ — شرط إعلان الطعن في الموطن المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا المحل في ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذ هذا المحل بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق في الميعاد صورة الحكم المعلن إليه وإلا كان باطلا . الم ٣٨٠ مرافعات .
١٥٨	١٤٢٤	(الطعن رقم ٣٠٢/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		١٤ — كون المحامي الذي اتخذ مكتبه محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم غير مقرر أمام محكمة النقض لا يؤثر في صحة الإعلان .
١٥٢	١٤٢٣	(الطعن رقم ٢٨١/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..

## أعمال تجارية

رقم البند

أعمال تجارية :

... .. "السهمرة"

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p style="text-align: center;"><b>أعمال تجارية</b></p> <p style="text-align: center;"><b>أعمال تجارية :</b></p> <p style="text-align: center;"><b>“السمسرة” :</b></p> <p>إعتبار السمسرة عملاً تجارياً بطبيعته من جانب واحد هو السمسار دائماً — محترفاً كان أو غير محترف ومدنيه كانت الصفة التي توسط في إبرامها أو تجارية . عدم انضباط هذا الوصف إلا في شأن السمسار وحده لا يتعداه إلا عميله . اختلاف الوضع بالنسبة للعميل باختلاف ما إذا كان تاجراً أو غير تاجر وتبعاً لطبيعة الصفقة التي يطالب السمسار بالتدخل في إبرامها . مؤدى ذلك الرجوع في الإثبات إلى القواعد القانونية العامة . من مقتضاها أنه متى كان التعاقد بين تاجرين ولأعمال تجارية اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية . إن كان بين تاجر وغير تاجر أو بين تاجرين لأعمال لا تتصل بالتجارة أو مدنية بطبيعتها اتبعت وسائل الإثبات التجارية بالنسبة للتاجر ووسائل الإثبات المدنية بالنسبة لغير التاجر أو بالنسبة للتاجر الذي يعتبر العمل مدنياً من ناحيته . كون الصفقة التي يقول الطاعن أنه توسط في إبرامها وهي شراء أرض ومباني فندق . مدنية بطبيعتها . لا يغير من طبيعتها هذه كون الشركة المطعون عليها تباشر نشاطها التجاري فيه . رفض الحكم المطعون فيه طلب إثبات عقد السمسرة بالبينة ما دامت قيمته تجاوز النصاب الجائز لإثباته بشهادة الشهود . لا مخالفة للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٤٨٩ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٦٠) ... .. ١٠٣ ع ٦٣٥</p>



## الالتزام

رقم البند

١ - أنواع الالتزام :

الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية ... .. ١

٢ - مصادر الالتزام :

العمل غير المشروع (م . مسئولية)

٣ - آثار الالتزام :

(أ) التنفيذ بطريق التعويض (م . تعويض)  
(ب) فوائد (م . فوائد)

٤ - الأوصاف المعدلة لأثر الالتزام :

”عدم القابلية للاقسام“ (م . تجزئة)

٥ - إنقضاء الالتزام :

انقضاء الالتزام دون الوفاء به :

”التقادم المسقط“ (م . تقادم)

٦ - إثبات الالتزام :

(م . إثبات)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>التزام</u>
		أنواع الالتزام :
		”الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية“ :
		١ — تكييف الحكم في صدر أسبابه للتعاقد بأنه التزام ببذل عناية . تقريره بعد ذلك في صدد إخلال الطاعن بالتزامه بأنه التزام بنتيجة . يعيب الحكم بالقصور . ( الطعن رقم ١٥٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢١ ) ... .. ٩ ع ١ ٧٢

## التماس إعادة النظر

---

رقم البند

الطعن بالالتماس في أحكام المحاكم الشرعية ... .. ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>التماس إعادة النظر</h2>
		<p>١ — طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون الساري المفعول وقت صدوره . الم ١ مرافعات . إلغاء الق ٥٥/٤٦٢ لبعض أحكام اللائحة الشرعية ومنها باب التماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ١٩٥٦/١/١ . مؤداه عدم الاعتداد بما نص عليه فيه إلا اعتبارا من هذا التاريخ . صدور حكم من المحكمة العليا الشرعية في ٥٥/١٢/٢٨ . جواز الطعن فيه بالالتماس .</p>
٢٥١	٤٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٧/٤٠ قأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..



( ت )

( ب )

تأمين  
تأمينات عينية  
تجزئة  
تزوير  
تسجيل  
تقادم  
تنفيذ عقارى

بيع

---

بطلان	: ( ر . ر . ذكر بموضعه فى كل باب )
بنوة	: ( ر . ر . احوال شخصية )
بلنة	: ( ر . ر . اثبات )
تحقيق	: ( ر . ر . اثبات . حكم )
تحكيم	: ( ر . ر . اثبات . عمل )
تصدى	: ( ر . ر . استئناف )
تصفية	: ( ر . ر . شركات )
تعويض	: ( ر . ر . اختصاص . عمل . موظفون . نزاع ملكية )
تفسير	: ( ر . ر . عقد . قسمة )
تقرير تلخيص	: ( ر . ر . استئناف . حكم . دعوى )
تملك بمضى المدة	: ( ر . ر . ملكية )
تنبيه نزاع ملكية	: ( ر . ر . تنفيذ عقارى )
	: ( ر . ر . محاماه )



(ب)

بيع

رقم البند

اشتباه البيع بعقود أخرى ... .. ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><u>بيع</u></p> <p style="text-align: center;">إشتباه البيع بعقود أخرى :</p> <p>١ — تكييف الحكم للعقد على أساس أنه وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقة عقد بيع والقضاء ببطلانه . لم يكن هذا محل نعي من الطاعن . لا محل للنعي عليه فيما رتبته على ذلك من آثار البطلان بإعادة المتعاقدين إلى حالتهم الأولى قبل التعاقد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤/٢٥ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..</p>
٢٢٠	١٤٣٨ ع	



(ت)

تأمين

رقم الهند

١ — التأمين من المسؤولية :

نطاق المسؤولية والحد منها ... .. ١

ب — التأمين من الحريق :

”أسباب الحريق“ :

”عيب الشيء المؤمن عليه“ ... .. ٢

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<h2>تأمين</h2>
		( ١ ) التأمين من المسؤولية :
		نطاق المسؤولية والحد منها :
		١ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار وثيقة التأمين المعقودة في ظل القانون المدنى القديم موضوع الخصومة — عقد إذعان . لا يتأدى من ذلك إهدار جميع ما تضمنته من صور وحالات نص فيها على أن التأمين لا يشملها . ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة يقتصر على الشروط التعسفية المناقضة لجوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . النص في العقد على أنه لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة تحميل السيارة أكثر من حمولتها المقررة رسميا أو نتيجة عدم العناية بها . ليس من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد . لا مخالفة فيها للنظام العام . مبنياها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الحالات التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا .
٣٣٠	٢٤٥٠	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التأمين من الحريق : أسباب الحريق : " عيب الشيء المؤمن عليه " : ٢ - ضمان المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ عن عيب في الشيء المؤمن عليه . الم ٧٦٧ مدني مطلقة تتناول كل عيوب في الشيء المؤمن عليه أيا كان . سواء نجم عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا . إبطال كل شرط مخالف للنصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن أو المستفيد . الم ٧٥٣ مدني . بطلان الشرط الوارد في وثيقة التأمين المتضمن عدم ضمان الحسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخرها أو سخوتها أو احتراقها الذاتي . إجراء الحكم لهذا الشرط خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٢٥/٤٢٧ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٠) ... .. ٢٧ ع ١٧٤

## تأمينات عينية

رقم الهند

الرهن الرسمي :

”أثر الرهن بالنسبة إلى الغير“

”الرهن العقاري“

”شروط نفاذه في حق الغير“ ”قيده“ ... .. ١



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>تأمينات عينية</b></p> <p><b>الرهن الرسمي :</b></p> <p>” أثر الرهن بالنسبة إلى الغير “ :</p> <p>” الرهن العقاري “ :</p> <p>” شروط نفاذه في حق الغير “ ” قيده “</p> <p>١ - تنظيم شهر التصرفات العقارية وحماية الائتمان العقاري هو هدف الشارع بالأحكام الواردة في الم ١٢ ، ٥٨ من الق ٤٦/١١٤ شهر عقارى ، ١١١٤ ، ١٠٥٤ مدنى .</p> <p>اعتبارها متعلقة بالنظام العام والقواعد التي قررتة آمرة لا تسوغ مخالفتها بمقولة أن من شرعت لمصلحته قد تنازل عن التمسك بها .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٩) ... ..</p>
٤٢٥	٢٤٦٧	

## تجزئة

رقم البند

موضوع غير قابل للتجزئة ... .. ٢-١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><u>تجزئة</u></p> <p>موضوع غير قابل للتجزئة :</p> <p>١ — إفراز قدر معين من الأطيان الموقوفة يفى بالمشروط للخيرات ليلخص باقيها للمستحقين. نزاع لا يقبل التجزئة. (الطن رقم ٢٨/١١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ... .. ٣٤ ع ١ ٢٠٨</p> <p>٢ — إجابة الحكم المطعون فيه في منطوقه طلب الفسخ واستناده في أسبابه توصلا لهذا المنطوق — إلى وجوب بطلان عقد الاتفاق المبرم بين المطعون عليه الأول ومورث الطاعنين على استبدال أطيان موقوفة لصدوره من أحد ناظرى الوقف بغير تدخل المحكمة الشرعية . نزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة . (الطن رقم ٢٥/٢٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... .. ٣٩ ع ١ ٢٢٦</p>

## تزوير

رقم البند

تحقيق التزوير :

”حق المحكمة في القضاء بصحة الورق أو بطلانها دون تحقيق“ ... .. ١



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><u>تزوير</u></p> <p>تحقيق التزوير :</p> <p>”تحق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق“  سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على  ما تستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها دون تحقيق أو ندب  خبير لأسباب مؤدية .</p> <p>(الطن رقم ٤٠٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..</p>
٩٥	١٤ ع ١	

## تسجيل

رقم البند

- ( ١ ) رسوم التسجيل والحفظ ... ..  
(ب) الرسم التكميلي :  
المعارضة في أمر تقدير الرسم ... .. ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>تسجيل</b></p> <p style="text-align: center;">( أ ) رسوم التسجيل ورسوم الحفظ :</p> <p>١ - الم ٦ من الق ٤٤/٩٢ بشأن رسوم التسجيل والحفظ والم ٦٦ من الق ٤٤/٩٠ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية لا تعنى الحالة التي لا يتم فيها إجراء الشهر لمانع قانوني يستحيل معه على المصلحة إجراؤه . يتعين في هذه الحالة تطبيق أحكام القانون المدني وهي تقضى برد هذه الرسوم إعمالاً لقاعدة الإثراء بلا سبب . (الطن رقم ٢٥/٤٥٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ١٠٧ ع ٣ ٦٥٦</p> <p style="text-align: center;">( ب ) الرسم التكميلي :</p> <p>” المعارضة في أمر تقدير الرسم ” .</p> <p>٢ - اختلاف النزاع على أساس الإلزام برسم التسجيل التكميلي من حيث موضوعه عن المعارضة في أمر تقدير الرسوم . وصف الحكم لدعوى براءة الذمة من أى رسم تكميلي بأنها تظلم في أمر تقدير الرسوم رفع قبل أوانه لعدم إعلان رافعيه به والقضاء بعدم قبول الدعوى . خطأ في تكيفها . يعيب الحكم بخالفة القانون . (الطن رقم ٢٥/٣٩٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢١ ) ... ١١ ع ١ ٨٠</p>

## تقديم

رقم البند

الفصل الأول —	التقديم المكسب :	١
	التقديم الخسئ :	١
	السبب الصحيح :	١
	“المقصود به” :	٢
الفصل الثاني —	قطع التقديم :	٣
الفصل الثالث —	سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض :	٤



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تقادم
		الفصل الأول :
		التقادم المكسب :
		”التقادم الخمسي“ :
		١ — إقامة الحكم قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بتقادم الخمسي بل أيضا إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوءنية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون ويحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .
٨٤	١٢ ع ١	(الطن رقم ٢٨٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
		السبب الصحيح :
		”المقصود به“
		٢ — هو السند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه بالتقادم . صدور عقد بيع لطاعنين من وكيل عن المالك للأطيان المبيعة . لا يتأتى معه في هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح . تعين أعمال ما تقتضى به الأحكام الخاصة بالنيابة في التعاقد وبآثار الوكالة .
٣٩١	٢٦ ع ٢	(الطن رقم ٣٧٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل الثاني :
		قطع التقادم :
		”الم ٢ من الق ١٩٥٢/٣٤٩“
		”بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو بربطها“
		”في الفترة ما بين ٤٨/١/١ ، ٣١/١٢/١٩٥٩“
		٣ — لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ الق ٥٠/١٤٦
		في الفترة السابقة على نفاذه الاجراء القاطع للتقادم المعنى
		يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة
		بعد حصول الاتفاق أو بعدم صدور قرار لجنة التقدير .
٤٤٤	٢ ع ٦٩	( الطعن رقم ٢٥/٤٧٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
		الفصل الثالث — سلطة محكمة الموضوع ورقابة
		محكمة النقض :
		٤ — تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم مسألة موضوعية
		لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغا .
١٨٤	٢٩ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ ) ... ..

## تنفيذ عقارى

رقم البند

(١) تنبيه نزع الملكية :

١ "تسجيل التنبيه" ... ..

٢ (ب) الطعن فى إجراءات التنفيذ ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تنفيذ عقارى
		(١) تنبيه نزع الملكية :
		تسجيل التنبيه :
		١ — تمامه بمجرد نسخ صورة السند فى الدفتر المعد لذلك . دفتر الفهرست لم يعد لتسجيل المحررات ولكن لتلخيص التسجيلات التى تمت فعلا . مجرد تنظيم داخلى فى أقلام الرهون . الم ٧٥٠ — ٨٦٧ مدنى مختلط . الخطأ فى الشهادة العقارية لا يترتب عليه إلا مساءلة الموظف الذى تسبب فيه . الم ٧٦٩ فى ٧٧٠ مدنى مختلط . إغفال تلخيص تسجيل التنبيه فى دفتر الفهرست ليس من شأنه إهدار حق الدائن فى الاحتجاج بآثار تسجيل التنبيه .
٣٧٠	٥٧ ع ٢	(الطن رقم ٣٣٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
		(ب) الطعن فى إجراءات التنفيذ :
		٢ — شرط إجازة الطعن للدين فى إجراءات التنفيذ العقارى بدعوى بطلان أصلية بما فى ذلك حكم مرسى المزداد ألا يكون قد تعلق بالعين حق للغير . مثال لغش تبطل به كافة التصرفات والإجراءات ويمنع من إضافة الملك ولا يجعل صاحبه من الغير الذى تنبسط عليهم حماية القانون .
١٦	١ ع ١	(الطن رقم ١٦٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..



(ج) ، (ح) ، (خ) ، (د)

جمارك . حقوق عينية . خير . دعوى .

حكم . دفاع

---

حراسة : (ر . وقف)

حساب : (ر . حكم)

حسن نية : (ر . تقادم . ملكية)

حيازة : (ر . ملكية)

---

خطأ : (ر . حكم . مسئولية)

خطبة : (ر . أحوال شخصية)

---

دخان : (ر . حكم)



(ج)  
جمارك

رقم البند

(١) الرسوم الجمركية :

البضائع العابرة ... .. ١-٢

(ب) قرارات اللجنة الجمركية :

”طبيعتها“ — ”إعلانها والمعارضة فيها“ ... .. ٣-٤

(ج) المخالفات الجمركية :

”توريد البضائع“ ... .. ٥

”مدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من الم ٣٧“ ... .. ٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>جمارك</b>
		( ١ ) الرسوم الجمركية :
		البضائع العابرة :
		١ — إختلاف الأساس الواقعى لكل من نص الفقرة ٤ بند (ج) قسم ١٠ الملحق بالق ٤٣/٧٦ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الجمر الصحى ونص الفقرة ٢ من نفس البند الخاص بالجلود برسوم "ترازيت" فإن تطلب تطبيقهما كون الجلود غير مصحوبة بشهادة صحية أصلا أو بشهادة ولكن غير قانونية إلا أن الفقرة ٢ تشترط أن يكون التفريغ بقصد إعادة شحنها من نفس الميناء على سفينة أخرى لتصديرها للخارج ووجوب توافر هذا القصد لدى صاحبها سواء أكان معاصرا لوقت التفريغ أو لاحقا له .
٢٣٥	٢٤٥١	(الطن رقم ٣٢٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..
		٢ — عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن سبب الإلتزام بالرسوم هو الفقرة ٢ بند (ج) قسم ١٠ الملحق بالق ٤٣/٧٦ وليس الفقرة ٤ مع إختلاف أساسهما الواقعى .
٢٣٥	٢٤٥١	(الطن رقم ٣٢٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) قرارات اللجنة الجمركية :
		”طبيعتها“ :
		٣ — إعتبار القرارات التي تصدرها اللجنة الجمركية أو مدير مصلحة الجمارك في مواد التهريب والمخالفات الواردة في البابين ٨٤٧ من اللائحة الجمركية قرارات إدارية لصدورها من هيئة إدارية بحكم تشكيكها . تحويل المخاكم العادية حق الفصل في الطعون التي ترفع عن تلك القرارات وتعلق تنفيذها على نتيجة الفصل في هذه الطعون لا يغير من طبيعتها . كلا الأمرين قورته نصوص اللائحة استثناء من الأصل .
٥٦٣	٢٤٨٧	(الطن رقم ٢٥/٤٩٧ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠) ... ..
		”إعلانها والمعارضة فيها“ :
		٤ — تعيين الم ٣٣ من اللائحة الجمركية طريقا خاصا لإعلان القرارات التي تصدر من اللجنة الجمركية في مواد التهريب . وجوب اتباعه . خلوا اللائحة من النص على طريق خاص يجري به إعلان القرارات التي يصدرها مدير مصلحة الجمارك في مواد للمخالفات . جواز إعلانها بوصفها قرارات إدارية بالطرق التي يصح إعلان سائر القرارات الإدارية بها . عدم التقيد بالم ٧ مرافعات . صحة إعلان القرار الإداري بارساله بطريق البريد . ومريان ميعاد الطعن فيه من تاريخ وصوله لصاحب الشأن . بهذا الأمر يتحقق علمه بالقرار علما يقينيا .
٥٦٣	٢٤٨٧	(الطن رقم ٢٥/٤٩٧ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) المخالفات الجمركية : "توريد البضائع" :
		٥ - دفع القبطان أو وكيله قيمة البضاعة في حالة عدم وجودها إذا طلب شاحنها أو من هي برسمه قيمتها إعمالا لنص الفقرة ٥ من الم ١٧ من اللائحة الجمركية لا تسقط عنه المخالفة ويمتنع معه توقيع الغرامة المقررة. وجوب أن يقدم البراهين على النقص طبقا لما هو مقرر في الفقرتين ٦٤ من الم ١٧ . علة ذلك .
٥٩٨	٣٤٩٥	(الطنن رقم ٢٥/٥٤٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١) ... "مدى الإعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من الم ٣٧ من اللائحة الجمركية" ٦ - الإعفاء الوارد بها مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المشحونة في طرود . الق ٥٥/٥٠٧ صدر مفسرا لذلك .
٦٨١	٣٤١١	(الطنن رقم ٢٥/٥٧٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩) ...

(ح)

## حقوق عينية

رقم البند

الحقوق المتفرعة عن حق الملكية :

حق الانتفاع ... .. ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h3>حقوق عينية</h3>
		<h4>الحقوق المتفرعة عن حق الملكية :</h4>
		حق الانتفاع :
		اعتبار القانون المدنى المصرى له من الحقوق العينية . هو فى نظره حق مالى قائم بذاته وليس من القيود على حق الملكية . جواز الإيصاء به وإمكان تقويمه .
٤٢١	٢٦٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٧/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦) ... ..



## حكم

رقم البند

الفصل الأول : تقسيماته :

الأحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل الفصل فيه... ١ — ٢

الفصل الثاني : بياناته :

(١) تلاوة تقرير التلخيص... ٣

(ب) إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه... ٤

الفصل الثالث : إصداره :

”قل القاضي قبل النطق بالحكم“... ٥

الفصل الرابع : تسبيبه :

(١) تسبيب الحكم الصادر في الاستئناف... ٦ — ٨

(ب) الخطأ في فهم الواقع... ٩

الفصل الخامس : عيوب التدليل :

الفرع الأول : القصور :

”ما بعد كذلك“ : أمثلة... ١٠ — ٢١

”مالا بعد كذلك“ : أمثلة... ٢٢ — ٣٣

الفرع الثاني : التناقض :

”ما بعد كذلك“ : أمثلة... ٣٤ — ٣٥

”انقضاء التناقض“ : أمثلة... ٣٦ — ٣٧

الفرع الثالث : المسخ :

”ما بعد كذلك“ : مثال... ٣٨

الفرع الرابع : فساد الاستدلال :

”ما بعد كذلك“ : مثال... ٣٩

”مالا بعد كذلك“ : مثال... ٤٠

الفرع الخامس : مخالفة الثابت بالأوراق :

”ما بعد كذلك“ : أمثلة... ٤١ — ٤٢

”مالا بعد كذلك“ : أمثلة... ٤٣ — ٤٤

رقم البند

الفصل السادس : فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره ... ٤٥—٤٧

(١) ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه :

أمثلة ... ٤٨—٥١

(ب) كفاية الرد الضمني :

أمثلة ... ٥٢—٥٥

الفصل السابع : الطعن في الأحكام :

(١) عدم جواز الطعن استقلا ... ٥٦—٥٧

(ب) القبول المانع من الطعن ... ٥٨

(ج) المصلحة في الطعن :

” متى تنتهى ” : ... ٥٩—٦٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حكم
		الفصل الأول :
		تقسيماته :
		”الأحكام الصادرة في الموضوع والصادرة قبل الفصل فيه“ :
٢٠٥	١٤٣٣	١ — الحكم القاضي بولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولو في بعضها . (الطن رقم ٢٥/٤٣٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٣) ... ..
٢١٠	١٤٣٥	٢ — الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حكم صادر قبل الفصل في الموضوع غير منه للخصومة كلها أو بعضها . (الطن رقم ٢٥/٢٧٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٠) ... ..
		الفصل الثاني :
		بياناته :
		(١) تلاوة تقرير التلخيص :
٣٥٩	٢٤٥٥	٣ — تضمين الحكم بيان أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة أمر لم يوجب القانون . الم ٤٤٩ مرافعات . خلو الحكم مما يدل أن تقرير التلخيص قد تلى . التمسك ببطلانه يكون عاريا عن الدليل إذ اقتصر على تقديم صوره محضر خاليه من إثبات هذه التلاوة ولم يقدم ما يثبت أن هذه الجلسة كانت الوحيدة للمرافعة . (الطن رقم ٢٥/٤٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية :
		٤ — حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . عدم إفصاح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد إسمه في ديباجته ممثلاً للنيابة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأي . بطلان الحكم . الم ٣٤٩ مرافعات .
٢٠٣	٣٢ ع ١	(الطن رقم ٢٧/١٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
		الفصل الثالث :
		إصداره :
		”نقل القاضي قبل النطق بالحكم“ :
		٥ — عدم زوال ولاية القضاء عن القاضي المنقول في المحكمة المنقول منها إلا بتبليغه مرسوم نقله بصفة رسمية من وزير العدل . لا اعتداد بصدور المرسوم قبل النطق بالحكم . عدم جدوى الاستناد إلى كشف توزيع العمل بالمحكمة المنقول إليها طالما أنه لا يفيد أنه قد أبلغ بمرسوم نقله قبل صدور الحكم .
٤٧	٥ ع ١	(الطن رقم ٢٥/٧١ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..
		الفصل الرابع :
		تسببه :
		(١) تسبب الحكم الصادر في الاستئناف :
		٦ — لا على محكمة الاستئناف أن تورد لحكمها أسباباً خاصة إن هي أقرت أسباب الحكم المستأنف وأيدته ولم تر فيما أورده الطاعن من أسباب ما يدعوها إلى إطراح ما قام عليه .
٣٨٣	٥٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ — اعتماد محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي واتخاذها أسباباً لقضائها بالإضافة إلى ماورد في حكمها المطعون فيه من أسباب مع أن كلا منهما يقوم على أساس مغاير لما قام عليه الآخر. من شأنه أن تكون الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي ممتنعة والنعي المؤسس على تضمين الحكم المطعون فيه لذلك الأسباب وارداً على غير محل.
٤٢٥	٢٤٦٧	(الطن رقم ٤٧٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٩) ... ..
		٨ — عدم جدوى النعي على الحكم الابتدائي بالقصور إذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله.
٦٣٥	٣٤١٠٣	(الطن رقم ٤٨٩/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
		(ب) الخطأ في فهم الواقع :
		٩ — مثال لحكم صادر في دعوى شفعة مشوب بالخطأ في فهم الواقع بما يستوجب نقضه .
٥٧٠	٣٤٨٨	(الطن رقم ٤٥٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧) ... ..
		الفصل الخامس :
		عيوب التدليل :
		الفرع الأول : القصور :
		” ما يعد لذلك “ : أمثلة
		في عمل :
		١٠ — تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله . التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم العناية بتحصيله أو الرد عليه . قصور .
٢٥١	٢٤٨٨	(الطن رقم ٢٨٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - قضاء هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر نزاع بين شركات البترول ونقابة عمال بائعي البترول . إيرادها في صدر أسباب قرارها المطعون فيه أن الفیصل في أمر صفة هؤلاء الباعة هو ما إذا كانوا أثناء مزاولتهم نشاطهم ببيع الكيوسين يخضعون لإدارة وإشراف أحد وأنه قد ثبت انتفاء الصفة العمالية عنهم . إثباتها في قرارها بعد ذلك أن تمت تفتيشا تمارسه الشركات على الباعة ضمنا لتنفيذ شروط عقد الأمانة الذي تسلموا بمقتضاه العربات . تقريرها في الوقت ذاته أن الشركات تتخذ من هذا العقد مسوغا للتفتيش يتناول فيما يتناوله محتويات العربات . عدم تبيانها أثر هذا الذي قرره أخيرا في قيام الإشراف من جانب الشركات أو نفيه . يعيب قرارها بالقصور .
٤٨٢	٢٧٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٥/٤٠٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠) ... ..
		١٢ - استخلاص قرار هيئة التحكيم لأسباب سائغة أن ما يصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من الصندوق هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة . رفض طلب الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة . لاخطأ . مثال لقرار معيب بالقصور لإغفاله الرد على طلب جعل المستقطع لصندوق الادخار على أساس الماهية مضافا إليها علاوة الغلاء .
٦٦١	٣١٠٨ ع ٣	(الطن رقم ٢٦/٢٩٦ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢) ... ..
		١٣ - إثارة الشركة الطاعنة ضمن دفاعها أمر تحديد الوقت الذي يستحق فيه المطعون عليه لمكافأة نهاية الخدمة . التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم العناية بتحيصه . قصور .
٦٧٨	٣١١٠ ع ٣	(الطن رقم ٢٥/٤٦٣ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في ملكية :
		١٤ - تأسيس محكمة الموضوع قضاءها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائع له ١٥ سنة واستغنائها بذلك عن بحث ادعاء الطاعن ملكيته للعين بموجب عقود مسجلة مادام أن عقود الطرفين ترجعهما إلى أصليين مختلفين ، وعن بحث ما ادعاه الطاعن من أن البائعة للمطعون عليه شخصية "وهمية" بمقولة أنه غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة . قصور . علة ذلك .
٥٨	١٤٧	( الطعن رقم ٢٥/٢٩٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠ ) ... ..
		في التزام :
		١٥ - تكليف الحكم في صدر أسبابه للتعاقد بأنه التزم ببذل عناية — تقديره بعد ذلك في صدد إخلال الطاعن بالتزامه بأنه التزم بنتيجة . قصور .
٧٢	١٤٩	( الطعن رقم ٢٥/١٥٨ ق — جلسة ٢١/١/١٩٦٠ ) ... ..
		في مسئولية عن عجز :
		١٦ - عدم إحاطة الحكم فيما قرره من اعتبار الطاعنة مسئولة عن العجز الذي وجد في أطياف شريكتها بدفاعها في هذا الخصوص وبما تمسكت به يعيبه بالقصور .
٣٤١	٢٤٥٢	( الطعن رقم ٢٥/٣٥١ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في دعوى حساب :
		١٧ — رفض الحكم توجيه اليمين الحاسمة للطعون عليه في خصوص المبلغ المعترض عليه في دعوى الحساب بمقولة أن المعاملة جرت بينه وبين الطاعن بمستندات وأن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم صورة محضر أعمال خبير سابق قيل أنه قد ثبت به دخول هذا المبلغ في إيرادات سنوات سابقة فلم يقدمها . مع أن صورة محضر الأعمال كانت مقدمة بملف الدعوى الابتدائية . يعيبه بالقصور .
٣٧٧	٥٨ ع ٢	(الطعن رقم ٤٣٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
		في مطالبة بريع :
		١٨ — إعتراض الطاعن على ما قرره المطعون عليهما من أن الأطيان التي تركها المورث والتي يطلبان نصيبهما في ريعها تباع ٥٥ ف استنادا إلى كشف تحديد وكشوف تكليف رسمية . . تمسكه بأن مجموع الأطيان المكلفة باسم المورث بكشوف التكليف الرسمية ٣٠ ف فقط وأن الباقي مكلف بأسماء آخرين . أخذه على كشف التحديد أن لا ينمض دليلا على ملكية المورث للقدر الوارد به وهو ٦٥ ف وأنه من صنع المطعون عليه الأول . إجراء الخبير تقدير الريع مرة على أساس المساحة الواردة بكشف التحديد ومرة على أساس أنها ٥٥ ف بحسب ما ورد بصحيفة الدعوى . إعتداد محكمة أول درجة تقرير الخبير في أحد أساسيه وتحديد نصيب المطعون عليهما في الريع باعتبار أطيان المورث ٦٥ ف أخذا بكشف التحديد بمقولة إن المطاعن الموجه إليه غير جدية بالبحث . تمسك الطاعن لدى محكمة الاستئناف بدفاعه المشار إليه . القضاء رغم ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . يعيبه بالقصور .
٤٠٠	٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٤٣٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	في وصية :
		<p>١٩ — إيصاء يوناني بجميع تركته إلى زوجته وحرمانه لولده الطاعن بعلّة أنه تسلم منه مبالغ لتمويل مشروعات تجارية وأنه إذا طعن فيما أوصى به فيقتصر نصيبه على الحصة الواجبة قانوناً بشرط أن يرد ما تسلمه من قبل . إقامة الطاعن دعواه بطلب إلغاء الوصية والقضاء له بالحصة الواجبة من التركة . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى في دعائه الأساسية على ثبوت أن الطاعن قد تسلم من والده مبلغ ٦٠٠٠ جنيه لتمويل مشروعاته التجارية استناداً إلى كشوف حساب صادر من بنك وكعوب شيكات . تمسك الطاعن بأن الثابت من هذه المستندات أنه لم يستلم من مال والده سوى مبلغ ١٢٠١ جنيه وأن باقي الشيكات من حساب والده . إقراره بتسليم قيمة الشيكات لا يفيد مجردة أن جميع المبالغ التي تسلمها هي من حساب والده . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . يعيبه بالقصور .</p>
٤٥٦	٢٤٧٢	(الطن رقم ٢٧/٣٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..
		<p>٢٠ — ركون المطعون عليه الأول إذ عارض في قرار اللجنة الجمركية إلى أنه اشترى الدخان المضبوط بحالته من شركة الكستوار ونفى الحكم الابتدائي لهذه الواقعة في قوله "إن إسناد تلوث الدخان إلى الشركة لم يقدّم دليل على صحته لأن المطعون عليه لم يقدم دليلاً قاطعاً على صحة واقعة الشراء كما أن صاحب الشركة لم يذكر أن بيع الدخان الذي انقلبت به السيارة كان للمطعون عليه الأول" . إيراد محكمة الاستئناف في أسباب حكمها المطعون فيه في خصوص هذه الواقعة أنه قد ثبت أن الدخان المضبوط من بقايا شحنة انقلبت في الطريق — دون أن تبين المصدر الذي استقت منه ما انتهت إليه . في حين أن الحكم الابتدائي كان قد نفى الواقعة بما أورده في أسبابه . قصور .</p>
٥٣١	٣٤٨٢	(الطن رقم ٢٥/٤٤٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>في رسوم :</p> <p>٢١ — تمسك مصلحة الشهر العقاري الطاعنة بأن الحكم المستأنف إذ قضى بأحقية المطعون عليهما في استرداد رسوم الشهر لم يستثن من عدم الرد رسوم توثيق العقد وتحريره مع أن العقد قد تم توثيقه وتحرير صور منه . إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور . ( الطعن رقم ٤٥٦ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١٢ / ٢٢ ) ... ..</p> <p>٦٥٦ ع ١٠٧</p>
		<p>”ملا يعد كذلك“ : أمثلة :</p> <p>في مطالبة :</p> <p>٢٢ — تدليل الحكم — في شأن موقف الطاعن من المطعون عليه في المطالبة بقيمة السند موضوع المنازعة — بالتراخي حقبة من الزمن وعدم اتخاذ إجراء إيجابي وعدم طلب إجراء المقاصة — ثم تقريره أنه لم يحرج إلا جملة الطاعن بقصد خلق اثنان وهمي . سائغ . ( الطعن رقم ٣٤٦ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١ / ٧ ) ... ..</p> <p>٣٤ ع ١</p>
		<p>في دفاع :</p> <p>٢٣ — عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند إليها الطاعنة في دفاعها ما دام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه . خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى هذا الدفاع . النعي بالقصور مار عن الدليل . ( الطعن رقم ٣٤٤ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٢ / ٤ ) ... ..</p> <p>١١١ ع ١٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>في تحقيق :</b>
٢٣١	٤٠ ع ١	٢٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . النعي على حكمها بالقصور . على غير أساس . (الطن رقم ٤٢٢/٢٥ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..
٥٣٥	٨٣ ع ٣	٢٥ — تمسك الطاعن — بعد صدور الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة العقد موضوع النزاع — بعدم جواز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة . غير منتج . بصدور حكم التحقيق استنفذت المحكمة ولايتها على هذا الشق من النزاع . عدم اعتباره دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ويتعين الرد عليه . (الطن رقم ٥٠٠/٢٥ ق — جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٠) ... ..
		<b>في شفعة :</b>
١١٧	١٨ ع ١	٢٦ — إتمام الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى قيام حق الشفع في الشفعة — وهو حكم القانون — لا يعيبه بالقصور خلو أسبابه من الإشارة إليه . (الطن رقم ٣٦٥/٢٥ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٠) ... ..
		<b>في معاش المحامى :</b>
٣١٠	٤٧ ع ٢	٢٧ — إستناد محكمة الموضوع في القضاء للمحامى بنصف معاش إلى الم ٢/٩٣ الق ٤٤/١٠١ محاماه شرعية . تقريرها أن قيامه بمهمة الإمامة والتدريس في مسجد ليس دليلا على استطاعته مزاوله المهنة وأنه لا يجوز لمجلس النقابة بعد صرفه له أن ينقض ماتم من جهته . سائغ . لا قصور . (الطن رقم ٤٤٢/٢٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	في بيع :
		٢٨ — تقدير المحكمة بسلطانها الموضوعية أن عقد البيع الصادر من المورث لابنه جدى لا صورية فيه . ردها على دفاع الطاعن المتضمن عدم مقدرة الابن على الشراء وأن العقد غير منجز بسبب عدم وضع يد المشتري وأنه وصية عملا بالم ٩١٧ مدنى . إصتبارها لأسباب سائغة أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى تملك الابن الأتيان موضوع التصرف في الحال وإن تراخى تسليمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن . النعى بالقصور في غير محله .
٤٣٢	٢٤٦٨	( الطعن رقم ٢٥/٤٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
		٢٩ — تقدير محكمة الموضوع أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة ولا مريضا مرض الموت وقت صدور التصرف . ما استخلصته لا يخالف الوقائع الثابتة ويتضمن الرد الكافى على ما أثاره الطاعن . النعى بالقصور في غير محله .
٤٣٢	٢٤٦٨	( الطعن رقم ٢٥/٤٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
		٣٠ — تمسك الشركة الطاعنة بأنه إذا فرض جدلا واعتبرت أنها البائعة للبضاعة وليست وكيلة بالعمولة فإنه مشروط فى العقد على أن يلتزم البائعين لا يمكن أن يتعدى إحلال المشتري فى حقوقهم قبل البائعين الأصليين . مطالبتها إعمال هذا الشرط والتحدى به دون تقديمها لمحكمة الموضوع ما يدل على اتخاذها للإجراء الذى يتم به والذى بغيره لا يتسنى للطعون عليها قصر دعواها على البائعين الأصليين . لا يعد دفاعا جوهريا يستوجب الرد عليه .
٤٠٦	٢٤٦٣	( الطعن رقم ٢٥/٣٢٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>في مسئولية :</p> <p>٣١ - استناد الحكم في تقرير مسئولية الطاعن عن الأشياء والنقود التي سلمت إليه من جهاز المطعون عليها التي أعدت لزواجها أثناء الخطبة إلى إقراره والخطابات الصادرة منه والفواتير المتعلقة بالجهاز . سائق . لا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٤٣٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ ) ... ..</p>
٣٥٩	٢٤٥٥	
		<p>في وقف :</p> <p>٣٢ - إيضاح الحكم وجه نظره في تفسير شرط الواقف في المسألة محل النزاع والتدليل عليها بأدلة سائغة مستمدة من كتاب الوقف وأقوال الفقهاء . إقامة الحكم قضاءه على أسباب تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . لا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨/١٥ ق لأحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/٣ ) ... ..</p>
٥٥٥	٣٤٨٦	
		<p>في نفي خطأ :</p> <p>٣٣ - مفاد ما ذكره الحكم أنه اعتبر حصول الفسخ بمقابل قدره ٧٥٠٠ جنيه نافيا للخطأ الجسيم عن مورث المطعون ضدهما وهو الخطأ الذي لا يسأل الوكيل بلاأجر إلا عنه على ما كانت تقضى به المادة ٥٢١ مدني قديم . إيراد الحكم دليلا على انتفاء هذا الخطأ . سائق ومستمد من الأوراق ومؤدى إلى ما رتبته عليه . لا قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥/٦١١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..</p>
٦٢٦	٣٤١٠٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	الفرع الثانى التناقض " ما يعد كذلك " أمثلة :
		فى مطالبة :
		٣٤ — الحكم بجزء من المبلغ المدعى به نهائيا . بعد استئصال جزء آخر بصفة مؤقتة وإعادة الأمور إلى شأنه إلى الخبير الذى اتضح أنه لم يقوم بتقدير بعض المسائل الواردة بتقريره — يفصح عن عدم توافر العناصر التى تمكن المحكمة من تقدير قيمة هذه المسائل تقديرا نهائيا . تناقض .
١٦٢	ع ٢٥	(الطن رقم ٣٨٤/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		فى علاقه عمل :
		٣٥ — تقرير الحكم فى موضع يفيد أن علاقة العمل التى تربط الطاعن بالمطعون عليه كانت محددة المدة . ما ورد فيه فى موضع آخر يفيد أنه اعتبر هذه العلاقة غير محددة المدة . تناقض .
٣٦٧	ع ٥٦	(الطن رقم ٢٥٧/٢٥ ق — جلسة ٥/٥/١٩٦٠) ... ..
		" انتهاء التناقض " أمثلة :
		فى عمل :
		٣٦ — استخلاص هيئة التحكيم عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية . تقريرها أنها بالقدر الذى يطلبه العمال ليست جزءا من الأجر . سائغ . تقريرها بعد ذلك حق العمال فى صرف مكافأة العيد على أساس اطرادها واستمرارها بمقدار ثابت . لا تناقض .
١٦٧	ع ٢٦	(الطن رقم ٣٨٦/٢٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣٧ — استخلاص هيئة التحكيم أن مباشرة الشركة لعلاج عائلات العمال الدائمين بتصنع لها يشمل صرف الأدوية اللازمة لهم . تقريرها المساواة في هذا الخصوص بين عائلات العمال الدائمين بهذا المصنع ومصنع آخر . لا تعارض بين امتناع الشركة عن دفع ثمن الأدوية للعمال وبين قيامها بصرف الأدوية لهم عينا جاهزة ومركبة حتى تستوثق من قيامها بواجب الرعاية الطبية لمحرمهم يعيب القرار المطعون فيه بالتناقض .</p> <p>(الطن رقم ٤١٥/٢٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠) ... ..</p> <p>الفرع الثالث :</p> <p>المسخ :</p> <p>”ما يعد كذلك“ — مثال :</p> <p>في تخالص :</p> <p>٣٨ — تضمن المخالصة التي نوه بها الحكم عبارات صريحة وقاطعة في تنازل العامل عن حقه في حساب المكافأة على غير الأساس المبين بها وإبراء ذمة رب العمل من كافة الحقوق التي لم تتضمنها وإنهاءها لكل نزاع بين الطرفين . قول الحكم أنه لا يمكن اعتبارها تنازلا من العامل عن حقه في المكافأة على الأساس الذي يحدده القانون لأن التنازل يجب أن يكون صريحا . مسخ لما تضمنته المخالصة . يعينه .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٧/٢٥ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٠) ... ..</p>
٢٤٦	٥٣ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفرع الرابع : فساد الاستدلال :
		”مالا يعد كذلك“ : مثال :
		في شركة محاصة :
		٣٩ — إتهام الحكم إلى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخره من الممن لمجرد أنه هو الذي عقد الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصالح على طريقة السداد وحصل جزءا من الدين المحكوم به مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاصة القائمة بينه وبين المطعون عليه . فساد في الاستدلال .
١٩٨	٣١ ع ١	(الطن رقم ٤٢٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
		”مالا يعد كذلك“ — مثال :
		في وكالة :
		٤٠ — إعتبار الحكم مورث الطاعنين وكيلا بالادارة مسئول عن خطئه الجسيم وأن ترحيله للتأخرات من سنة لأخرى وعدم مطالبته بها أدى إلى سقوطها . لافساد في الاستدلال
٥٤٤	٨٥ ع ٣	(الطن رقم ٦٦٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢) ... ..
		الفرع الخامس — مخالفة الثابت بالأوراق :
		”مالا يعد كذلك“ — مثال :
		في دفع بعدم الاختصاص :
		٤١ — دفع الطاعنة بعدم اختصاص محكمة أول درجة محليا ونوعيا . رفضهما واستئنافها لهذا الحكم والقضاء بعدم جوازها لأنه عن حكم صادر قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة . صدور الحكم في الموضوع بعد ذلك واستئناف الطاعنة له . تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه بالنسبة للدفعين على أن قضاء محكمة أول درجة برفضهما قد تأيد استئنافيا فلا تجوز العودة إليهما لسابقة الفصل فيهما . خطأ في تحصيل ما حكم به من قبل في الاستئناف يخالف الثابت في الأوراق .
٤٧	٥ ع ١	(الطن رقم ٧١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	في فوائده :
		٤٢ — إقامة الحكم قضاءه في خصوص المبلغ الذي ألزم الطاعن بإدائه للطعون عليه على أنه قد تنازل في كافة مذكراته عن الطعن في هذا المبلغ باعتباره فوائده ربوية . الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع بصحيفة استئنافية وبمذكرته . مؤدى ما أورده الحكم في خصوصه يكون مخالفا للثابت بالأوراق . ( الطعن رقم ٤٦٥ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ١١ / ٢٤ ) ... .. ع ٩٤ ٣ ٥٩٤
		ما لا يعد كذلك — مثال :
		في تكييف علاقة مشاركة :
		٤٣ — استناد الحكم في تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة بين شريكين في ملكية أطيان زراعية إلى اتفاق تضمنت عباراته الصريحة الإقرار للطعون عليه بملكية النصف في الأطيان وإلى اتفاق لاحق أوضح علاقة المشاركة بين الطاعن والمطعون عليه على أساس الاتفاق الأول وإلى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين . استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق . ( الطعن رقم ٣٢١ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٢ / ٢٥ ) ... .. ع ٣٠ ١ ١٩١
		في ضم دعوى لأخرى للحكم فيهما :
		٤٤ — ضم دعويين تتحدان سببا وموضوعا للحكم فيهما . الطلب في أحدهما هو ذات الطلب في الأخرى . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الضم يترتب عليه إندماجهما . لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق من وحدة الدعويين . ( الطعن رقم ٢٦ / ٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٣ / ١٧ ) ... .. ع ٤١ ١ ٢٣٤
		٢٠ ( ١٩ ) . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الفصل السادس — فيما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل وغيره :</p> <p>عدم إيراده نصوص العبارات الواردة بالمستندات :</p> <p>٤٥ — حسبه أن يبين مواضع الاستشهاد ومواطنه منها محددًا إياها بما يعينها .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... .. ٣ ع ١ ٣٤</p> <p>الاستناد إلى مستندات قيل إنها عن معاملة أخرى بين الطرفين :</p> <p>٤٦ — ما دام أن الحكم قد حصل أن الطرفين المتعاملين في السند موضوع المطالبة هما بذاتهما طرفا المعاملة الأخرى المشار إليها في المستندات المقدمة من المطعون عليه . النعى عليه باستناده في قضائه إلى مستندات خاصة بعلاقة أخرى تقوم بين ذمتين مستقلتين عن العلاقة التي نشأت بموجب السند . غير صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... .. ٣ ع ١ ٣٤</p> <p>ما ورد في أسبابه من تقارير قانونية خاطئة :</p> <p>٤٧ — ما دام منطوقه موافق للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الناتبة فيه .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٧/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٠) ... .. ٨٧ ع ٣ ٥٦٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١) ما تزيد فيه الحكم لا يعيبه — أمثلة :
		في اعلان :
		٤٨ — خلوص الحكم إلى أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدى بوصفه البائع للعين المشفوع فيها . ورود اسم رئيس إدارة قضايا الحكومة بصحيفة افتتاح الدعوى بوصفه نائبا عن هذا المجلس في تسلم صورة الصحيفة لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم . تصدير الصحيفة باسم النائب في تسلم الصورة لا يغير من ذلك طالما اقترنت بذكر اسم الأصيل . لا يقدح في سلامة هذا النظر ما استطرده إليه الحكم تزييدا من التحدث عن صحة تسليم صورة الإعلان وفقا للم ١٤ مرافعات .
١١٧	ع ١٨	( الطعن رقم ٣٦٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤ ) ... ..
		في تزوير :
		٤٩ — سلطة محكمة الموضوع في الحكم بصحة الورقة أو بطلانها بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو ندب خبير لأسباب مؤدية . غير منتج تعيب الحكم بعد ذلك في أسبابه النافلة .
٩٥	ع ١٤	( الطعن رقم ٤٠٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..
		في طلاق :
		٥٠ — إقامة الحكم قضاءه على أن الطلاق المتتابع يعتبر رجعيا وأن المتوفى قد راجع المطعون عليها واستمرت الزوجية قائمة بينهما حتى وفاته . كفاية ذلك لحمله . لا يعيبه ما استطرده إليه من أسباب نافلة يستقيم بدونها .
٤٧١	ع ٧٤	( الطعن رقم ٢٨/٣٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في مسئولية :
٦٤٨	١٠٥ ع ٣	٥١ — مثال لحكم أقيم على واقع لم يكن محل نعي ويكفى لجملة فيما رتبته على هذا الواقع من اعتبارات قانونية . ( الطعن رقم ٢٥/٤٥٥ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٠ ) ... ..
		(ب) كفاية الرد الضمني : أمثلة :
		في علاقة مشاركة :
١٩١	٣٠ ع ١	٥٢ — إستناد الحكم — في تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة بين شريكين في ملكية أطيان زراعية — إلى اتفاق تضمنت عباراته الصريحة الاقرار للمطعون عليه بملكية النصف في الأطيان وإلى اتفاق لاحق أوضح علاقة المشاركة بين الطاعن والمطعون عليه على أساس الاتفاق الأول وإلى كشف المحاسبة التي أجريت بين الطرفين . استخلاص سائغ يحمل الرد الضمني على طلب الطاعن الاحتياطي المؤسس على أن المطعون عليه كان مشتريا لنصيب الطاعن موضوع النزاع وأن هناك التزامات تبادلية بينهما باعتبار أحدهما بائعا والآخر مشتريا . ( الطعن رقم ٢٥/٣٢١ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠ ) ... ..
		في قيود البناء :
١٨٤	٢٩ ع ١	٥٣ — تحصيل محكمة الموضوع أن بناء الطاعن بالمكان الذي نص في عقد البيع على أن يبقى خاليا من البناء هو بدء حصول المخالفة وأنه لم يمض على إقامتها عند رفع الدعوى مدة ١٥ سنة يعتبر ردا ضمنيا على طلب الطاعن تحقيق دفاعه — المؤسس على سقوط حق الشركة المطعون عليها في طلب الإزالة بالتقادم — بأنها لم ترحلا لإجابته ولم تكن بحاجة إليه . ( الطعن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		في ملكية :
		٥٤ — إقامة الحكم قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمسي بل أيضا إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لإثبات ملكية المطعون عليهم. ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .
٨٤	١٢ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٢٨٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..
		في طلبات احتياطية :
		٥٥ — إكتفاء المحكمة في تكوين عقيدتها بالأدلة المطروحة عليها . إغفالها الرد صراحة على طلب من الطلبات الاحتياطية . لا يعيب الحكم .
٥٣٥	٨٣ ع ٣	( الطعن رقم ٢٥/٥٠٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧ ) ... ..
		الفصل السابع — الطعن في الأحكام :
		( ١ ) عدم جواز الطعن استقلالا :
		٥٦ — في الحكم القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وبولاية المحاكم بنظر الدعوى وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٠٥	٣٣ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٤٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٣ ) ... ..
		٥٧ — في الحكم القاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢١٠	٣٥ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٢٧٧ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) القبول المانع من الطعن :
		٥٨ — عدم اعتبار إعلان الطاعة الحكم إلى المطعون عليها وتقدم ويكلمها بطلب صرف المبلغ المحكوم به لها استثنافيا رضاء بالحكم مانعا من الطعن فيه بالتقضى . خاصة إذا كانت المطعون عليها لم تقدم ما يدل على أن الطاعة استلمت فعلا المحكوم به لها وأنها تخالفت عنه بغير تحفظ .
٢٤٦	٤٤ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٤٤١ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤ ) ... ..
		(ج) المصلحة في الطعن :
		”متى تنتفى“ :
		٥٩ — قيام النزاع حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية . تقدير الخبير لريع الفدان من الأطنان الموقوفة وقت الإشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه مقداره بما ثار من خلاف . انتفاء المصلحة في النعى على الحكم عدم إفصاحه عن وجهة نظره في هذا الخلاف .
٣١٥	٤٨ ع ٢	( الطعن رقم ٢٧/٣٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٤/١٤ ) ... ..
		٦٠ — انتفاء جدوى النعى على الحكم قصوره وفساد استدلاله عند بحثه في قصر المطعون عليها وفي سريان التقادم عليها إذا كان قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعن لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم الخمسى . بانعدام السبب الصحيح وهو أحد شروط التملك بالتقادم الخمسى ينهار هذا الادعاء . البحث عقيم .
٣٩١	٦٠ ع ٢	( الطعن رقم ٢٥/٣٧٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢ ) ... ..

(خ)

خیر

—

رقم البند

- (۱) نذب الخیر ... ..  
(ب) رأی الخیر ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>خبير</u>
		( ا ) ندب الخبير :
		١ - عدم التزام المحكمة تعيين خبير مرجح متى وجدت في تقرير الخبير المتدب وأوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لاقتناعها .
٥٤٤	٣ ع ٨٥	( الطعن رقم ٢٥/٦٦٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٣ ) ... ..
		( ب ) رأى الخبير :
		٢ - الاستعانة بكبير الأطباء الشرعيين للاستئانة برأيه في أمر محل خلاف بين الأطباء لا يعد تنحيا من المحكمة عن وظيفتها . رأيه وغيره خاضع لتقديرها .
٤٣٢	٢ ع ٦٨	( الطعن رقم ٢٥/٤٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..



( ٥ )

## دعوى

رقم الپند

١ — تقدير قيمة الدعوى : ... .. ١

٢ — نظر الدعوى أمام المحكمة :

( ١ ) تلاوة تقرير التلخيص

١ — تضمين الحكم هذا البيان ... .. ٢

٢ — فى مسائل الأحوال الشخصية ... .. ٣

( ب ) الطلبات الأصلية والاحتياطية ... .. ٤ — ٥

٣ — بعض أنواع الدعاوى :

”دعوى صحة التعاقد“ ... .. ٦

٤ — مسائل ممنوعة :

( ١ ) ضم الدعاوى لبعضها ... .. ٧

( ب ) اعتبار الدعوى منتهية ... .. ٨

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	دعوى
		تقدير قيمة الدعوى :
		١ — الأصل في الدعاوى أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة . مثال لدعوى معلومة القيمة .
٢٠٣	٣ ع ٩٦	الطنن رقم ٢٦/٣٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١ ... ..
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تلاوة تقرير التلخيص
		١ — تضمين الحكم هذا البيان
		٢ — الأمر لم يوجب القانون . الم ٣٤٩ مرافعات . خلو الحكم من بيان أن تقرير التلخيص قد تلى . التمسك ببطلانه يكون حاريا عن الدليل إذا اقتصر على تقديم صورة محضر خالية من إثبات هذه التلاوة طالما لم يقدم ما يثبت أن هذه الجلسة كانت الوحيدة للمرافعة .
٣٥٩	٢ ع ٥٥	(الطنن رقم ٢٥/٤٣٨ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..
		٢ — في مسائل الأحوال الشخصية
		٣ — اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها . خضوع الاستئناف لإجراءاته للمواد الخاصة به الواردة في الفصل ٢ من الباب ٥ من اللائحة فيما عدا الم ٣٢٨ . عدم إيجاب هذه المواد وضع تقرير تلخيص وتلاوته . النعي ببطلان الحكم لعدم اتباعه هذا الإجراء في غير محله .
٣٨٣	٢ ع ٥٩	(الطنن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب) الطلبات الأصلية والاحتياطية
		٤ — ليس ثمت ما يقتضى بحث الطلب الاحتياطى إذا كانت المحكمة قد أجابت الطلب الأصيل . (الطن رقم ٢٥/٢٤٤ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ٣٨ ع ١ ٢٢٠
		٥ — اكتفاء المحكمة فى تكوين عقيدتها بالأدلة المطروحة عليها . إغفالها الرد صراحة على طلب من الطلبات الاحتياطية . لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٥/٥٠٠ ق — جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٠) ... ٨٣ ع ٣ ٥٣٥
		٣ — بعض أنواع الدعاوى : "دعوى صحة التعاقد" :
		٦ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية . الملكية لا تنتقل إلا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى . (الطن رقم ٢٥/٢٨٣ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٦٠) ... ٤٩ ع ٢ ٣٢٤
		٤ — مسائل متنوعة :
		(١) ضم الدعاوى لبعضها :
		٧ — ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا للحكم فيهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه أن تفقد كل منهما استقلالها . الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى الدعويين هو ذات الطلب فى القضية الأخرى . مثال . (الطن رقم ٢٦/٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ٤١ ع ١ ٢٣٤
		(ب) اعتبار الدعوى منتبهة :
		٨ — التقدم بطعنين عن قرار واحد . رفع أولهما إلى محكمة النقض والفصل فيه . إقامة الثانى أمام محكمة القضاء الإدارى وإحالة إلى محكمة النقض . يصبح غير ذى موضوع . وجوب الحكم باعتباره منتبها . (الطن رقم ٢٥/٣٣٧ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٦٠) ... ٤٣ ع ١ ٢٤٤

## دفاع

رقم الهند

طلب فتح باب المرافعة ... .. ١



رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		<u>دفاع</u>
		طلب فتح باب المرافعة :
		١ - حق المحكمة في رفض طلب إعادة القضية للمرافعة بعد حجزها للحكم وانقضاء ميعاد تقديم المذكرات فيها متى رأت أن الطلب غير جدى .
٥٤٤	٣٨٥	(الطعن رقم ٢٥/٦٦٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٣) ... ..



(ر) ، (ز) ، (س)	(ش) ،
سند .	شركات تجارية .
	شفعة .

---

رسوم التسجيل	: (ر . تسجيل . حكم)
رسوم جمركية	: (ر . جمارك)
رهن عقارى	: (ر . تأمينات عينية)
ريع	: (ر . حكم)

---

زواج	: (ر . أحوال شخصية)
------	---------------------

---

سلب صحيح	: (ر . تقادم)
سفينة	: (ر . جمارك)
سمسرة	: (ر . أعمال تجارية)
سندات الشحن	: (ر . نقل بحرى)

---

شرط الذهب	: (ر . نقل بحرى)
شهر عقارى	: (ر . تأمينات عينية)
شهود	: (ر . اثبات)
شيوخ	: (ر . نسمة)





(س)

سند

رقم البند

سندات المجاملة ... ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سند
		سندات المجاملة :
		<p>١ — استخلاص محكمة الموضوع النتائج أن السند موضوع المنازعة بين تاجرين لم يحرر إلا مجاملة للطاعن وبقصد خلق ائتمان وهمي له لدى الغير وأنه لم ينشأ له في ذمة المطعون عليه التزام بأداء المبلغ المدون به وأن ما ادعاه من وصول قيمته للمطعون عليه غير صحيح . رفض الدعوى . النعى بتجزئة المحكمة لإقرار الطاعن بعدم صحة السبب المبين بالسند وأن له سببا آخر مشروعا وأنها اعتبرت الطاعن هو المكلف بإثبات صحة السبب الوارد في إقراره وأنه عجز عن ذلك . غير صحيح .</p>
٣٤١	ع ٣	( الطعن رقم ٢٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧ ) .. ...

(ش)  
شركات

رقم البند.

(١) اشتباه عقد البيع بعقد الشركة ... .. ١

(ب) بعض أنواع الشركات :

شركات المحاصة :

٢ في علاقة الشركاء بالغير وعلاقتهم ببعضهم ... ..

(ج) تصفية الشركة ... .. ٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شركات
		(١) إشتباه عقد البيع بعقد الشركة :
		١ — تكييف الحكم للعقد على أساس أنه وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقة عقد بيع والقضاء بطلانه . ليس هذا محل نعي من الطاعن . لا محل للنعي عليه فيما رتبته على ذلك من آثار البطلان باعادة المتعاقدين إلى حالتهم الأولى قبل التعاقد .
٢٢٠	١٤٣٨ ع	(العلن رقم ٢٤٤/٢٥ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..
		(ب) بعض أنواع الشركات :
		شركات المحاصة :
		في علاقة الشركاء بالغير وعلاقتهم ببعضهم :
		٢ — الامتناع على الشريك في شركة المحاصة مطالبة الغير بتنفيذ العقود التي أبرمها شريك آخر . تحمل الشركاء فيها آثار العقود التي يبرمها أحد المحاصيين مع الغير تحقيقاً لأغراض الشركة باعتباره وكيلاً عنهم . حق من تعاقد منهم باسمه مع الغير لحساب الشركة في الرجوع على شركائه في حالة الخسارة وتحميلهم نصيبهم فيها . الم ٦٢٦١ تجارة . انتهاء الحكم إلى تقرير التزام الطاعن وحده بالمبالغ المتأخرة من الثمن لمجرد أنه هو الذي عقد الصفقة ورفع الدعوى باسمه وتصلح على طريقة السداد وحصل جزءاً من الدين المحكوم به مع أن هذا لا يفيد في ذاته أن التعاقد لم يكن لحساب شركة المحاصة القائمة بينه وبين المطعون عليه . فساد في الاستدلال .
١٩٨	١٤٣١ ع	(العلن رقم ٤٢٦/٢٥ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تصفية الشركة :
		٣ — حل الشركة ودخولها في دور التصفية يترتب عليه انتهاء سلطة المديرين . الم ٥٣٣ مدني . زوال صفتهم في تمثيل الشركة . المصفي هو صاحب الصفة الوحيدة في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها هذه التصفية وجميع الدعاوى التي ترفع من الشركة أو عليها . رفع الطعن بالنقض من عضو مجلس الإدارة المنتدب بصفته ممثلاً للشركة بعد حلها . غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة . (الطن رقم ٤٥٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤) ... .. ٩٣ ع ٣ ٥٩١

## شفعة

رقم البند

(١) دعوى الشفعة :

انحصوم فيها .. .. . ١

(ب) إجراءات الشفعة :

إعلان الرغبة ... .. . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		شفعة
		(أ) دعوى الشفعة :
		الخصوم فيها :
		١ — اختصاص البائع في دعوى الشفعة . خلوص الحكم إلى أن الخصومة موجهة إلى المجلس البلدى بوصفه البائع للعين المشفوع فيها . ورود اسم رئيس إدارة قضايا الحكومة بصحيفة افتتاح الدعوى بوصفه نائبا عن هذا المجلس في تسلم صورة الصحيفة . لا يتأدى منه أن البائع لم يختصم . تصدير الصحيفة باسم النائب في تسليم الصورة . لا يغير من ذلك طالما اقترنت بذكر اسم الأصل .
١١٧	١٨ ع ١١٧	(الطن رقم ٢٥/٣٦٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
		(ب) إجراءات الشفعة :
		إعلان الرغبة :
		٢ — عدم سقوط حق الشفع في إعلان الرغبة إلا بمضى ١٥ يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري . الم ٩٤٠ مدنى . عدم سقوط حق الشفع بالإنذار الذى ابتدره هو به البائع والمشتري المنسوب له فيه علمه بالبيع وتاريخ حصوله طالما أنهما لم يدعيا أنهما وجها إليه إنذارا .
١١٧	١٨ ع ١١٧	(الطن رقم ٢٥/٣٦٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..





(ص) ، (ض) ، (ط) ، (ع) ، (ف)

صهيدليات . ضرائب .  
عقد . فوائد .  
علامات تجارية .  
عمل .

---

صحافة : (م . نقابات)

صورىة : (م . حكم)

---

طلاق : (م . أحوال شخصية)

طلب احتياطى : (م . حكم . دعوى)

---

صرف : (م . عمل)

---

فصل : (م . عمل)



(ص)

## صيدليات

رقم البند

قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ ..... ١ -

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<h2>صيدليات</h2>
		<h3>قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ :</h3>
		١ — النعى على الحكم أنه يخالف قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ . إذ قضى بإعادة الصيدلية ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن للطاعن ذلك أن هذا القانون لا يحظر على غير الصيدلى اقتناء مخازن الأدوية . غير مقبول أمام محكمة النقض إذا لم يثبت سبق إثارته أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٤٤/٢٥ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٠) ... ..
٢٢٠	٣٨ ع ١	



( ض )

ضرائب

رقم البند

(١) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

١ - تقدير وعاء الضريبة :

التقدير الحكيم - المرقع ٥٢/٢٤٠ ... .. ١-٢

٢ - ربطها وتحصيلها :

٣ ربطها ... ..

٤ التنازل عن المنشأة ... ..

٥ توقف المنشأة ... ..

٣ - تقادماها ... .. ٦

(ب) الضريبة على الأرباح الاستثنائية :

تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة :

٧ لمختار رقم المقارنة ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>ضرائب</b></p> <p>(١) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :</p> <p>١ — تقدير وعاء الضريبة :</p> <p>التقدير الحكي — المرقى ٥٢/٢٤٠</p> <p>شروط تطبيقه ..</p> <p>”التعدد والتنوع — الأرباح الرأسمالية وأرباح التصفية“</p> <p>١ — تحتم تطبيق أحكام المرقى ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع . إثبات الحكم أن نشاط الممول كان قابضاً في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة . توافر وحدة النشاط . لا عبرة بتعدد الصيدليات . اغتباره تعدداً في النشاط لا تنوعاً له . لا يتنافى مع وحدة النشاط اشتغال أرباح السنة المقيسة على أرباح رأسمالية وأرباح تصفية . لا محل للقول بأن تطبيق المرسوم يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم هو توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه .</p> <p>(الطن رقم ٢٥/٢٦٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠) ... .. ١٤٦ ٥٣</p> <p style="text-align: center;"><b>وجوب تطبيقه :</b></p> <p>٢ — وجوب اتباع القاعدة التي رسمها المرقى ٥٢/٢٤٠ لتقدير وعاء الضريبة من تاريخ سريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائياً . مثال الحكم خالف بهذا النظر .</p> <p>(الطن رقم ٢٦/٢٨٧ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٦٠) ... .. ٣٤٩ ٥٨٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — ربط الضريبة وتحصيلها :
		ربطها :
		٣ — في الفترة السابقة لنفاذ الق ٥٠/١٤٦ لم يكن أى من النموذجين ٢٠٤١٩ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للممول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو بربطها . انحصار اختصاص المأمورية في تقدير أرباح الممول بصورة تقريبية على النموذجين بغية الوصول إلى اتفاق يكون أساسا للربط . إذا تعذر كانت لجنة التقدير هي المختصة ابتداء بالربط . ( الطعن رقم ٢٥/٤٧٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
٤٤٤	٢٤٦٩	
		التنازل عن المنشأة :
		٤ — إلزام المتنازل والمتنازل إليه بالاختار . ما ورد بالم ٥٩ الق ٣٩/١٤ قبل تعديلها بالق ٤٨/١٣٧ هو فرض هذا الالتزام على عاتق المتنازل إليه أيضا . إتمام الحكم إلى قيام المتنازل بالاختار كاف لدراء المسؤولية المقررة على المتنازل إليه إذا لم يتم هذا الأخير بواجب الاختار . خطأ في القانون . ( الطعن رقم ٢٥/٣١٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢١ ) ... ..
٧٥	١٤١٠	
		توقف المنشأة :
		٥ — وجوب التبليغ عن التوقف وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد ٦٠ يوما من تاريخ التوقف وإلا التزم الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه . الم ٥٨ الق ٣٩/١٤ . إقامة الحكم قضاءه على عدم لزوم الاختار في أحوال التوقف الجبرى متى كان تاريخ التوقف ثابتا على وجه لا يرقى إليه الشك . خطأ في القانون . ( الطعن رقم ٢٥/٤٨٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
٦١٠	٣٤٩٨	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ — تقادماها :
		الإجراء القاطع للتقادم :
		٦ — نص الم ٢ من الق ٥٢/٣٤٩ على أن التقادم ينقطع بإخطار الممول بعناصر ر بط الضريبة أو بربطها لا ينصرف إلا للفترة اللاحقة لنفاذ الق ٥٠/١٤٦ . الفترة السابقة على نفاذه الاجراء القاطع للتقادم المعنى يتمثل في إخطار الممول بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو صدور قرار لجنة التقدير. (الطن رقم ٤٧٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..
٤٤٤	٢٤٩ ع ٢	
		(ب) الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة :
		اختبار رقم المقارنة :
		٧ — استعمال الممول الذي يملك حسابات منتظمة حقه في اختبار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية بتقديمه في الميعاد المحدد بالقرارات الوزارية إقرارا باختياره ١٢٪ من رأس المال المستثمر رقما للمقارنة . لا يجوز له بعد ذلك العدول عنه بدعوى إدخال بعض تعديلات ضريبية على حساباته . حلة ذلك . (الطن رقم ٢٩١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
١٠٦	١٦ ع ١	



(ع)

عقد

رقم البند

تفسيره ... .. ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عقد
		تفسيره :
		١ - تحصيل محكمة الموضوع السائق المسند لاعتبارات مقبولة عدم جدية الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وإن صفة الطاعة الحقيقية أنها بائعة للصفقة وليست وسيلة . لا محل للنعي بانحراف المحكمة في تفسير شروط التعاقد ونحروجها على قواعد التفسير في القانون .
٤٠٦	٢٣ ع ٢	(الطن رقم ٣٢٧/٢٥ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٠) ... ..

## علامات تجارية

رقم البند

العبارة في أوجه التشابه ..... ١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<h2>علامات تجارية</h2>
		<h3>العبارة في أوجه التشابه :</h3>
		١ — العبارة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن بالنظر إلى العلامة في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها وما إذا كانت تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه علامة أخرى .
١٠٠	١٥ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٤٣٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..



## عمل

رقم البند

الفصل الأول : التزامات صاحب العمل :

الفرع الأول : أجر العامل :

(١) تعريف الأجر :

١ ... .. "المقصود به"

(٢) صور الأجر وملحقاته ... .. ٢ — ٤

(٣) سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور ... .. ٥

الفرع الثاني : وضع كادر للعمال ... .. ٦

الفصل الثاني : تنظيم العمل :

سلطة رب العمل في تنظيم منشأته ... .. ٧ — ٨

الفصل الثالث : الفصل بغير مبرر :

شرط استحقاق التعويض ... .. ٩

الفصل الرابع : انتهاء عقد العمل :

(١) العقد غير محدد المدة ... .. ١٠

(٢) أسباب الانهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة ... .. ١١

(٣) آثاره ... .. ١٢ — ١٣

الفصل الخامس : التحكيم في منازعات العمل :

(١) المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم ... .. ١٤

(٢) تشكيل هيئة التحكيم ... .. ١٥ — ١٦

(٣) ميعاد الفصل في النزاع ... .. ١٧

(٤) القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم ... .. ١٨ — ٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><u>عمل</u></p> <p style="text-align: center;">الفصل الأول — التزامات صاحب العمل :</p> <p style="text-align: center;">الفرع الأول : أجر العامل :</p> <p style="text-align: center;">١ — تعريف الأجر :</p> <p style="text-align: center;">"المقصود به" :</p> <p>١ — اعتبار علاوة غلاء المعيشة جزءا لا يتجزأ من الأجر .  تعيين إدخالها ضمن الأجر في حساب مكافأة نهاية الخدمة  ما لم يرفض العامل الاتفاق مع صاحب العمل على  استبعادها من الأجر وكان ذلك أكثر فائدة له . الم ٦٨٣  مدني ٣٨٤ ق ٤٤/٤١ .</p> <p>(الطن رقم ٤٤١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ٤٤ ع ١ ٢٤٦</p> <p style="text-align: center;">٢ — صور الأجر وملحقاته :</p> <p style="text-align: center;">"المكافأة السنوية" "دوامها وثباتها" :</p> <p>٢ — استخلاص هيئة التحكيم عدم ثبات قيمة المكافأة السنوية .  تقريرها أنها بالقدر الذي يطلبه العامل ليست جزءا من  الأجر . سائغ . تقريرها بعد ذلك حق العامل في صرف  مكافأة العيدين على أساس اطرادها واستمرارها بقدر ثابت .  لا تعارض .</p> <p>(الطن رقم ٣٨٦/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ٢٦ ع ١ ١٦٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”المنحة“ :
		٣ — توافر عناصر العرف في صرف المنحة . اعتبارها حقا مكتسبا للعمال وجزءا من الاجر يلتزم صاحب العمل بأدائه إليهم . لا يمنع من ذلك تحقق الخسارة أو انخفاض الربح بعد استقرار هذا العرف .
٦١٤	٣ ع ٩٩	( الطعن رقم ٥٨٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
		”المنحة — علاوة غلاء المعيشة“ :
		٤ — إلزام صاحب العمل بأداء المنحة كما هي وبغير إضافة علاوة غلاء المعيشة إليها . إختلافها عن الأجر العادي أو الأساسي الذي يضاف إليه علاوة غلاء المعيشة .
		الم ٢ من الأمر العسكري رقم ١٩٥٠/٩٩ . علاوة غلاء المعيشة تضاف وتنسب إلى الأجر الأساسي وحده لا إلى ملحقاته .
٦٦١	٣ ع ١٠٨	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ..
		٣ — سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور :
		٥ — سلطة رب العمل في أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها . مثال .
٦٦١	٣ ع ١٠٨	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ..
		الفرع الثاني :
		وضع كادر للعمال :
		٦ — ليس في المرقق ٥٢/٣١٧ ما يوجب على صاحب العمل وضع كادر ينظم المسائل المالية المتعلقة بترتيب الوظائف وإنشاء الدرجات ومنح الترقيات والعلاوات الدورية لعماله . مثال لقرار لم يخالف القانون إذ انتهى إلى أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر لعمالها على وجه معين .
٦٦١	٣ ع ١٠٨	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الفصل الثاني — تنظيم العمل :</p> <p>سلطة رب العمل في تنظيم منشآته :</p> <p>٧ — تحديد رب العمل سن ٦٠ لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة تقديرية مطلقة في إدارة منشآته وتنظيم العمل بها . خلو شكوى العمال من إسناد سوء القصد لصاحب العمل . عدم تأسيس قرار هيئة التحكيم المطعون فيه على أنه أريد بهذا التحديد الإساءة إلى العمال . سلطة صاحب العمل في هذا الشأن سلطة تقديرية لا معقب عليها .</p> <p>( الطعن رقم ٣٣٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤ ) ... .. ع ٤٢ ١ ٣٣٩</p> <p>٨ — سلطة رب العمل في تنظيم إدارته على الوجه الذى يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشآته . لا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص طالما كانت ممارستها مجردة عن أى قصد فى الإساءة إلى عماله . خلو شكوى العمال بشأن غلق المصنع يوم الجمعة من كل أسبوع من إسناد سوء القصد لصاحب العمل . عدم تأسيس قرار هيئة التحكيم بتقرير حق العمال فى العمل بدون راحة أسبوعية — على أنه قد أريد بتصرف صاحب العمل الإساءة إلى العمال . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٧/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... .. ع ١٠٤ ٣ ٦٤٤</p>



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p><b>الفصل الثالث — الفصل بغير مبرر :</b></p> <p>شرط استحقاق التعويض :</p> <p>”الفصل بلا مبرر — الضرر“</p> <p>٩ — استناد الحكم في قضائه بالتعويض إلى عدم ثبوت المبرر لفصل العامل . يتحقق به الخطأ الموجب للمسئولية دون حاجة إلى إثبات سوء النية أو إساءة استعمال حق الفصل . تمسك رب العمل بأن العامل لم يلحقه أى ضرر من فصله . التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم العناية بتحيصه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... .. ٢ ع ١ ٢٥</p>
		<p><b>الفصل الرابع — انتهاء عقد العمل :</b></p> <p>(١) العقد غير محدد المدة :</p> <p>١٠ — النص في عقد الاستخدام على انتهائه بانتهاء الأجل المحدد به دون حاجة إلى إخطار من رب العمل بعدم تجديده . تكرار التجديد ٢٢ مرة رغم النص في كل مرة على منعه . استخلاص محكمة الموضوع أن نية المتعاقدين كانت منصرفة منذ بدأ التعاقد إلى تجديده مرات متوالية لم يحددا عددها وقت التعاقد مما يجعل التعاقد منذ بدايته غير محدد المدة . سائق ولا مخالفة فيه للقانون . لا محل للتحدى بنص الم ٦٨٠ مدنى إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن عقد الاستخدام بدأ غير محدد المدة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٧) ... .. ٢ ع ١ ٢٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) أسباب الانهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة:
		١١ — تحديد رب العمل سن ٦٠ لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة تقديرية مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل بها . ليس من شأن هذا التحديد إحالة عقود العمل من عقود غير محددة المدة إلى عقود محددة . ممكنة لإنهاء العقد بإرادة أحد طرفيه قائمة بالرغم من هذا التحديد . لا محل للتحديد بنص الم ٤٥ من المربق ٥٢/٣١٧ . ماورد بها ليس إلا سردا لبعض صور نهاية العقد غير محدد المدة حيث يكون انتهاءه عرضيا لا عاديا .
٢٣٩	١٤٢ ع ١	(الطنن رقم ٢٥/٣٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..
		الفصل الخامس — آثاره :
		المكافأة عن مدة الخدمة :
		”مكافأة الخدمة وصناديق الادخار — الجمع بينهما“
		١٢ — الم ٤٧ من المربق ٥٢/٣١٧ مؤداها . جواز الجمع بين مكافأة الخدمة وما يستحقه العامل في صندوق الادخار ما لم تتضمن لائحته نصا على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق وحساب العامل إنما يؤدي مقابل إلتزامه القانوني الخاص بالمكافأة .
١١١	١٤٧ ع ١	(الطنن رقم ٢٥/٣٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤) ... ..
		١٣ — إستخلاص القرار لأسباب سائغة أن ما يصرف للمستخدم الذي يترك الخدمة من الصندوق هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة . رفض طلب الجمع بين حصيلة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة . الم ٤٧ المربق ٥٢/٣١٧ . لا خطأ .
٦٦١	١٠٨ ع ٣	(الطنن رقم ٢٦/٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل السادس — التحكيم في منازعات العمل :
		١ — المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم :
		١٤ — كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئا عن خلاف في تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائي أو كان راجعا إلى غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي لا تستند إلى نص في القانون ما عدا ما استثنى . الم ١ من الق ٣١٨/١٩٥٢ . مثال .
٦٧٠	٣٤١٠٩	( الطعن رقم ٣٦٦/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩ ) ... ..
		٢ — تشكيل هيئة التحكيم :
		ن الحلفان :
		١٥ — الم ١٦٤/٢ من المرقب ٥٢/٣١٨ مؤداهما أن انعقاد الهيئة يقع صحيحا إذا لم يحضره المندوبان المخلفان أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأيهما . إلا إذا كان مخالفا للرأي الذي اتهمت إليه .
٨٩	١٣٤١٣	( الطعن رقم ٣٥٨/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..
١٦٧	١٣٤٢٦	( الطعن رقم ٣٨٦/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ) ... ..
٦٧٠	٣٤١٠٩	( الطعن رقم ٣٦٦/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩ ) ... ..
		( ٢ ) مندوبا مصلحة العمل والصناعة — حلف اليمين :
		١٦ — الم ١٤ من المرقب ٥٢/٣١٨ تشترط أن يحلف المندوبين اليمين . عدم تقديم الدليل على أنهما باشرا عملهما دون حلف اليمين . النعي بالبطلان لحالو القرار ومحاضر الجلسات مما يدل على أنهما قد أدياها . عار عن الدليل .
٨٩	١٣٤١٣	( الطعن رقم ٣٥٨/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..
١٦٧	١٣٤٢٦	( الطعن رقم ٣٨٦/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ) ... ..
٦٧٠	٣٤١٠٩	( الطعن رقم ٣٦٦/٢٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ٣ ) ميعاد الفصل في النزاع :
		١٧ — وضع الم ١٥ من المربق ٥٢/٣١٨ لقاعدة تنظيمية للعث على سرعة الفصل في النزاع . خلوا المربق من النص على جزاء البطلان . الإخلال بالقاعدة لا يترتب عليه بطلان القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم بعد مدة الشهر .
٨٩	١٣ ع ١	(الطن رقم ٢٣/٣٥٨ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨) ... ..
١٦٧	٢٦ ع ١	(الطن رقم ٢٣/٣٨٦ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..
٦٧٠	١٠٩ ع ٣	(الطن رقم ٢٣/٣٦٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩) ... ..
		( ٤ ) القواعد القانونية المطبقة أمام هيئة التحكيم:
		”القوانين واللوائح — العرف ومبادئ العدالة“ :
		١٨ — مؤدى نص الم ١/١٦ من المربق ٥٢/٣١٨ أن هيئة التحكيم ملتزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح وأن لها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . إستناد القرار المطعون فيه إلى مبادئ العدالة وحدها في تقرير حق عمال مصنع في علاج أفراد عائلاتهم على حساب شركة أسوة بزملائهم في مصنع آخر مملوك لها يقوم بصناعة مماثلة . النعي عليه بالخطأ في القانون لعدم قيام عرف بعلاج عائلات العمال في المنطقة التي بها المصنع الأول . على غير أساس .
٦٦	٨ ع ١	(الطن رقم ٢٥/٤١٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..



رقم المقابلة	رقم المقابلة والعدد	
١٩		هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق القوانين واللوائح ولها رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . مثال لقرار لم يخالف القانون إذ انتهى إلى أنه ليس من اختصاص هيئة التحكيم إلزام الشركة بوضع كادر أعمالها على وجه معين .
٦٦١	٣٤١٠٨	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ..
٢٠		رفض القرار المطعون فيه منح علاوة اجتماعية للترشحين لأن العرف لم يستقر على منحهم إياها ولأنه لا محل للمقارنة بالشركات الأخرى . لكل ظروفها . كاف لملحه .
٦٦١	٣٤١٠٨	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ..
٢١		رفض القرار المطعون فيه طلب تعميم مجانية صرف المياه لجميع مستخدمي الشركة . المجانية هي نوع من الأجر من سلطة رب العمل أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها . إيضاح الشركة الظروف المبررة لقصر المجانبة على طوائف من موظفيها وعمالها الذين يقيمون داخل منطقة إلزامها دون غيرهم ممن يقيمون خارج هذه المنطقة . النعي على القرار مخالفته لقواعد العرف والعدالة . غير سديد .
٦٦١	٣٤١٠٨	( الطعن رقم ٢٩٦/٢٢٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ ) ... ..

(ف)

فوائد

رقم البند

- (١) زيادة مجموع الفوائد على رأس المساكن ... .. ١
- (ب) الفوائد الربوية ... .. ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		فوائد
		(أ) زيادة مجموع الفوائد على رأس المال :
		١ - مقتضى الم ٢٣٢ مدني المستحدثة أن يكون للدائن حتى ١٩٤٦/١٠/١٤ حتى اقتضاء الفوائد السارية ولو زادت على رأس المال ولا يكون له بعد هذا التاريخ حق اقتضاء فوائد متى كانت الفائدة المستحقة له قد بلغت ما يعادل رأس المال . ( الطعن رقم ٦٦٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٣ ) ... .. ٨٥ ع ٣ ٥٤٤
		(ب) فوائد ربوية :
		٢ - إقامة الحكم قضاءه في خصوص المبلغ الذي ألزم الطاعن بأدائه للطعون عليه على أنه قد تنازل عن الطعن في هذا المبلغ باعتباره فوائد ربوية . الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع بصحيفة استئنافه وبمذكرته . مؤدى ما أورده الحكم في خصوصه يكون مخالفا للثابت بالأوراق . ( الطعن رقم ٤٦٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤ ) ... .. ٩٤ ع ٣ ٥٩٤





(ق) ، (ك) ، (ل) ، (م) ، (ن) ، (و)

قانون .  
قسمه .  
محاماه .  
نقابات .  
وكالة .  
محاكم شرعية .  
نزاع ملكية .  
وقف .

محكمة الموضوع .  
نقض .  
ملكية .  
نقل بحرى .  
موظفون .

قاضى الموضوع : (ر . اثبات . محكمة الموضوع)

قوة الأمر المقضى : (ر . اثبات)

قوة القاهرة : (ر . أحوال شخصية . قض)

قيود البناء : (ر . ملكية)

كادر العمال : (ر . عمل)

لائحة جمركية : (ر . جمرك)

لائحة شرعية : (ر . أحوال شخصية . استئناف . التماس إعادة النظر . محاكم شرعية)

محكمة القضاء الإدارى : (ر . قض)

محل مختار : (ر . إعلان)

مرض الموت : (ر . حكم)

مسئولية : (ر . أحوال شخصية . تأمين . حكم . عمل . نقل بحرى)

منافع عمومية : (ر . نزاع ملكية)

مواريث : (ر . ارث)

نسب : (ر . أحوال شخصية)

نظام عام : (ر . تأمين . تأمينات عينية . قانون . نقل بحرى)

نفقة : (ر . أحوال شخصية)

نيابة عامة : (ر . أحوال شخصية)

وصية : (ر . حكم)



(ق)

قانون

رقم البند

(١) تطبيق القانون :

- ١ — تطبيق القانون في الزمان ... .. ١ — ٢  
٢ — تطبيق القانون من حيث المكان ... .. ٢ — ٣

(ب) القانون التفسيري ... .. ٧

(ج) إلغاء القوانين ... .. ٨

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	قانون
		(١) تطبيق القانون :
		(١) تطبيق القانون في الزمان :
		١ — إشارة الحكم إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدني جديد قد أقر اعتبار القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاع . لا يفيد أنه قد طبق القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى التي يحكمها القانون القديم . يدل على أن القانون الجديد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود .
١٨٤	٢٩ ع ١	(الطعن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
		٢ — طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون الساري المفعول وقت صدوره . الم ١ مرافعات . مثال . إلغاء الق ٥٥/٤٦٢
		لبعض أحكام الأئمة الشرعية منها باب التماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ٥٦/١/١ . مؤداه عدم الاعتداد بما نص عليه فيه إلا اعتباراً من هذا التاريخ . حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية في ٥٥/١٢/٢٨ جواز الطعن فيه بالالتماس .
٢٥١	٤٥ ع ١	(الطعن رقم ٢٧/٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..
		(٢) تطبيق القانون من حيث المكان :
		٣ — نص الم ١٤ مدني نص آمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري . عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقاً مستقراً بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص . صراحة نص الم ١٤ مدني في أنه يكفي أن يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق .
٥٨٣	٩١ ع ٣	(الطعن رقم ٢٨/١٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — النزاع الدائر بين زوج إيطالي وزوجة مصرية تحكمه الم ١٤ مدنى والقانون المصرى هو الواجب التطبيق . إذا كان الزوج يهودى الديانة والزوجة مسيحية كاثوليكية فالقانون المصرى الواجب التطبيق هو القانون الذى كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مسائل الأحوال الشخصية . هذا القانون هو ما بينته الم ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الحكم الوارد فى الم ٩٩ فقرة أخيرة من اللائحة على ألا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق واجب التطبيق . قضاء الحكم على خلاف هذا النظر . مخالف للقانون .
٥٨٣	٣ ع ٩١	( الطعن رقم ٢٨/١٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ ) ...
		٥ — تقرير الحكم للبدا الصحيح فى خصوص مجال أعمال قانون موقع المال ( الم ١٨ مدنى ) . إلا أنه عند تطبيقه له — على واقعة الدعوى التى تتناول النزاع فى تكييف حق الانتفاع فى العقار وتقويمه وهل يعتبر قيداً على حق الملكية أم حقاً مالياً قائماً بذاته يجوز تقويمه والإيصاء به — قرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيداً على حق الملكية إعمالاً لنصوص القانون اليونانى فى حين أنه كان يتعين الرجوع لقانون موقع المال وهو القانون المدنى المصرى . خطأ فى تطبيق القانون .
٤٢١	٢ ع ٦٦	( الطعن رقم ٢٧/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦ ) ...
		٦ — اعتبار التوكيل بالطعن بالنقض من الإجراءات المتعلقة به . الم ٤٢٩ مرافعات . يسرى عليه قانون البلد الذى يباشر فيه . الم ٢٢ مدنى .
٤١٧	٢ ع ٦٥	( الطعن رقم ٢٧/٢٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦ ) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب) القانون التفسيري :
		٧ — القانون رقم ١٩٥٥/٥٠٧ صدر مفسرا للفقرة الأخيرة من الم ٣٧ من اللائحة الجمركية . أصدره المشرع بما له من حق دستوري في إصدار تشريع تفسيري .
٦٨١	١١١ ع ٣	(الطن رقم ٥٧٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٩) ... ..
		(ج) إلغاء القوانين :
		٨ — ما ورد بالم ٥/٤ ، ٩ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب . المر ١٤/٨/٢ ، المربق ٣٥/٤٥ . إعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام . إنضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء منه . رغبة المشرع في الإبقاء على هذا التشريع الخاص . آية ذلك .
١٢٦	٢٠ ع ١	(الطن رقم ٢٥/٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١) ... ..

قسمة

رقم البند

- (١) الخصوم فيها ... .. ١
- (ب) قسمة الوقف ... .. ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	قسمة
		(أ) الخصم فيها :
		١ - هو الشريك المالك ( الم ٤٥٢ مدني قديم ) . رفع دعوى القسمه على المالك للعقار والشريك الواجب اختصاصه . مجرد شراء آخر لخصته الارثية في العقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية . انتقال الملكية يكون بتسجيل الحكم الصادر في الدعوى . مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر . خطأ في القانون . ( الطعن رقم ٢٨٣ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٤ / ٢١ ) ... ..
٣٢٤	٤٩ ع ٢	
		(ب) قسمه الوقف :
		٢ - ( سر . وقف )



(م)

محاكم شرعية

رقم البند

المحكمة القضائية وهيئة التصرفات :

” اختصاص كل “ : ... .. ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>محاكم شرعية</h2> <h3>المحكمة القضائية وهيئة التصرفات :</h3> <h3>اختصاص كل :</h3> <p>١ — توزيع الاختصاص بينهما . الم ٢٧، ٢٦ لأئحة شرعية . عدم اختصاص هيئة التصرفات إلا بالإجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف في الوقف والولاية عليه وفرز الأنصبة الناتبة أصلا ومقدارا . لا يتأدى منه أنه كلما أثير نزاع بشأن أصل الاستحقاق أو مقداره يمتنع على الهيئة تقدير جديته . مثال .</p> <p>الطعن رقم ٢٨/١٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩/٥/١٩٦٠ ) ... .. ع ٦٤ ٢ ٤١٢</p>

## محاماه

رقم البند

توكيل المحامي .. .. . ٢-١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>محاماه</b></p> <p style="text-align: center;"><b>توكيل المحامى :</b></p> <p>١ — اعتبار التوكيل بالطعن بالنقض من الإجراءات المتعلقة به .  الم ٢٩ مرافعات . يسرى عليه قانون البلد الذى يباشر  فيه . الم ٢٢ مدنى . تحرير توكيل فى مصر لمحام لاتخاذ  إجراءات طعن بالنقض . تعين أن يتم وفقا لما يتطلبه  القانون المصرى . وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية  أو عرفية مصدق فيها على الامضاء . الم ٢٧ الق ٥٧/٩٦  محاماه . وجوب أن يكون موقعا من أحد مكاتب التوثيق  فى مصر . عدم الاعتداد باعتماد القائم بأعمال السفارة  لامضاء الموكل .</p> <p>( الطعن رقم ٢٤/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦ ) ... ع ٦٥ ٢ ٤١٧</p> <p>— تقديم الطاعن بالنقض لصورة من توكيل رسمى عام منصوص  فيه صراحة على توكيل المحامى توكيلا عاما وعلى وجه  التخصيص على حقه فى الطعن بالنقض . الاعتراض  عليها بمقولة أنها ليست توكيلا موثقا وأنها صورة لتوكيل  عرفى لا يحمل إلا الامضاء المصدق عليه من الموكل استنفذ  غرضه بتقديمه للجهة التى استعمل فيها وأودع بها على  ما تفيد الم ٧٠٢ مدنى ، ٢٥ ، ٢٦ الق ٤٤/٩٨ محاماه .  فى غير محله .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥/٣٨١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/١٤ ) ... ع ٤٦ ٢ ٣٠٥</p>



## محكمة الموضوع

رقم البند

- ١ — عدم إلزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم ... .. ١
- ٢ — سلطتها في تقدير شهادة الشهود ... .. ٢
- ٣ — سلطتها في عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته ... ٣
- ٤ — سلطتها في رفض طلب تعيين خبير مرجح ... .. ٤
- ٥ — سلطتها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق ... ٥
- ٦ — سلطتها في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة ... .. ٦
- ٧ — سلطتها في تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم ... .. ٧
- ٨ — سلطتها في الحكم بالإزالة أو التعويض ... .. ٨
- ٩ — سلطتها في تقدير جدية عقد بيع ... .. ٩
- ١٠ — سلطتها في تقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة ... .. ١٠
- ١١ — سلطتها في تقدير الدليل على صورية عقد ... .. ١١
- ١٢ — سلطتها في تقدير الدليل على مقدار منحة العامل ... .. ١٢
- ١٣ — سلطتها في رفض طلب فتح باب المرافعة ... .. ١٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محاكمة الموضوع
		١ — عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم :
		١ — عدم التزامها بتعقب حجج الخصوم والرد على كل منها إستقلالاً . يكفي أن تقيم قضائها على أسباب سائغة تكفي لحمله .
٣٥٠	٢ ع ٥٤	( الطعن رقم ٢٤/٤٢٥ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٠ ) ... ..
		٢ — سلطتها في تقدير شهادة الشهود :
		٢ — عدم جواز مناقشة شهادة الشهود أمام محكمة النقض للوصول إلى مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لهذه الآقوال .
٣٨٣	٢ ع ٥٩	( الطعن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ٥/٥/١٩٦٠ ) ... ..
		٣ — سلطتها في عدم إجابة طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته :
		٣ — سلطتها في ذلك متى وجدت من أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالفصل فيها .
١٨٤	١ ع ٢٩	( الطعن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠ ) ... ..
		٤ — سلطتها في رفض طلب تعيين خبير مرجح :
		٤ — سلطتها في ذلك متى وجدت في تقرير الخبير المتدب وأوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لاقتناعها .
٥٤٤	٣ ع ٨٥	( الطعن رقم ٢٥/٦٦٠ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ — سلطتها في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق :
٩٥	١٤ ع ١	٥ — سلطتها في ذلك بناء على ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون تحقيق أو ندب خير لأسباب مؤدية . ( الطعن رقم ٢٥/٤٠٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ ) ... ..
٦٣٥	٣ ع ١٠٣	٦ — سلطتها في اعتبار الورقة مبدأً ثبوت بالكتابة : ٦ — سلطتها في ذلك متى أقامت حكمها على أسباب سائغة . ( الطعن رقم ٢٥/٤٨٩ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
١٨٤	١ ع ٢٩	٧ — سلطتها في تحصيل الواقعة التي يبدأ بها التقادم : ٧ — مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغا . ( الطعن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ ) ... ..
٩٨٤	١ ع ٢٩	٨ — سلطتها في الحكم بالازالة أو التعويض : ٨ — سلطتها في ذلك استنادا للم ١٠١٨ مدني أمر تقديري لها . ( الطعن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ ) ... ..
٤٣٢	٢ ع ٦٨	٩ — سلطتها في تقدير جدية عقد البيع : ٩ — تقديرها بسلطتها الموضوعية أن عقد البيع الصادر من المورث لابنه جدي لا صورية فيه . ردها على دفاع الطاعن واعتبارها لأسباب سائغة أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى تملك الابن الأتيان موضوع التصرف في الحال وإن ترانى تسليمها إلى ما بعد الوفاء بالثمن . النجى بالقصور في غير محله . ( الطعن رقم ٢٥/٤٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ — سلطتها في تقدير أن المورث لم يكن مسلوب الإرادة :
		١٠ — سلطتها في ذلك وأنه لم يكن مريضاً مرض الموت وقت صدور التصرف . ما استخلصته لا يخالف الوقائع النابتة ويتضمن الرد الكافي على ما أثاره الطاعن . النعي بالقصور في غير محله .
٤٣٢	٢ ع ٦٨	( الطعن رقم ٤٢٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
		١١ — سلطتها في تقدير الدليل على صورية عقد :
		١١ — سلطتها في ذلك متى كان استخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه للنايت في الأوراق .
٦٢٦	٣ ع ١٠٢	( الطعن رقم ٦١١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
		١٢ — سلطتها في تقدير الدليل على مقدار منحة لعامل :
		١٢ — إعتبار هيئة التحكيم نزاع الشركة الطاعنة في خصوص مقدار المنحة نزاعاً غير جدي . النعي على القرار تقريره حق العامل في منحة سنوية توازي أجر شهرين لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الهيئة للأدلة المقدمة إليها .
٦١٤	٣ ع ٩٩	( الطعن رقم ٥٨٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
		١٣ — سلطتها في رفض طلب فتح باب المرافعة :
		١٣ — حقها في ذلك بعد حجز القضية للحكم وانقضاء ميعاد تقديم المذكرات فيها متى رأت أن الطلب غير جدي .
٥٤٤	٣ ع ٨٥	( الطعن رقم ٦٦٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٣ ) ... ..



## ملكية

رقم البند

(١) أسباب كسبها :

(١) الالتصاق ..... ١

(٢) الحيازة :

”التقادم الخمسى“ ..... ٢

(ب) الحقوق المتفرعة عنها :

حق الارتفاق :

”قيود البناء“ ..... ٣

(ج) الاثبات فى منازعات الملكية : ..... ٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ملكية
		<p>(١) أسباب كسبها :</p> <p>(١) الالتصاق :</p> <p>١ — تأسيس طلب تثبيت ملكية الأرض المتصقة بأطيان المطعون عليهم على أن الالتصاق كان نتيجة لطمى جلبيه نهر النيل . يلقي على عاتقهن عبء اثبات توافر شروط التملك في هذا النوع من الالتصاق . من الشروط المستفادة من نص الم ٦٠ مدني قديم أن يتكون الطمى بصفة نهائية وأن تكون الأرض المتصقة نتيجة للطمى قد بلغت من الارتفاع حدا يجاوز منسوب ارتفاع المياه في وقت الفيضان العادي . عدم اعتداد الحكم المطعون فيه بهذا الشرط يعيبه .</p> <p>(الطن رقم ٢١٣/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... .. ع ٢٢ ١ ١٤٨</p> <p>(٢) الحياة :</p> <p>”التقادم الخمسي“ :</p> <p>٢ — إقامة الحكم قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليهم لا على مجرد عدم ثبوت دفاع الطاعن المؤسس على التملك بالتقادم الخمسي بل أيضا إلى أوراق الدعوى ومستنداتها لاثبات ملكية المطعون عليهم . ترتيبه على ذلك وعلى ما استخلصه من ظروف الدعوى سوء نية الطاعن وتواطئه مع البائع له . لا مخالفة فيه للقانون . يحمل الرد على ما تمسك به الطاعن من عدم انطباق سند تملك المطعون عليهم على أرض النزاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٥/٢٥ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٦٠) ... .. ع ١٢ ١ ٨٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الحقوق المتفرعة عنها :
		حق الارتفاق :
		”قيود البناء“ :
		٣ — إشارة الحكم إلى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالم ١٠١٨ مدني جديد قد أقر اعتبار القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق . لا يفيد أنه قد طبق القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى التي يحكمها القانون القديم . يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود .
		قضاء الحكم بإزالة المباني المخالفة لقيود البناء . عدم جدوى التمسك بنص الم ٢/١٠١٨ مدني . الإزالة - أو التعويض أمر تقديري لمحكمة الموضوع .
		تقرير الحكم أن الطاعن لا يناله إرهاب أو ضرر جسيم من الحكم بالإزالة . مفاده أن المطعون عليه لم يكن متعسفا في طلب الإزالة .
		التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع تعتبر من شروط الإذعان . لا يصح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع .
١٨٤	١٤٣٩	(الطعن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(ج) الاثبات في منازعات الملكية :</p> <p>٤ - تأسيس محكمة الموضوع قضاءها برفض دعوى الطاعن بطلب تثبيت ملكية عين على ثبوت حيازة المطعون عليه ومن قبله البائعة له ١٥ سنة واستغنائها بذلك عن بحث ادعاء الطاعن ملكيته للعين بموجب عقود مسجلة مادام أن عقود الطرفين ترجعهما إلى أصلين مختلفين وعن بحث ما ادعاه الطاعن من أن البائعة للمطعون عليه شخصية وهمية بمقولة إنه غير مجد لتعلق النزاع بوضع اليد المدة الطويلة. قصور. إذ لو صح ادعاء الطاعن أنها شخصية خيالية لما أتى ترتيب النتائج التي رتبها محكمة الموضوع من القول باختلاف مصادر الملكية وصرف النظر عن بحث مستندات الطاعن ومن ضم مدة حيازتها إلى حيازة المطعون عليه مع أن هذه المدة لا تكتمل إذا تبين أنها لم تكن ذات وجود فعلي.</p>
٥٨	١٤٧ ع	(الطن رقم ٢٩٢/٢٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٠) ... ..



## موظفون

رقم البند

الإمانة المالية والتعويض ... .. ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>موظفون</b></p> <p style="text-align: center;"><b>الإعانة المالية والتعويض :</b></p> <p>١ — منح قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ البند ( ثانيا ) ( أ ) كل فرد من أفراد أسرة المستخدم المؤقت أو خارج الهيئة أو عامل اليومية الذي يتوفى في الخدمة فوق استحقاقه القانوني في المكافأة إعانة مالية . عدم سريان هذا الحكم على ورثة من توفى أثناء وبسبب تأدية أعمال الوظيفة واستحقوا مكافأة استثنائية طبقا للم ٣٩ من قانون ١٩٠٩ أو تعويض طبقا للق ٣٦/٦٤ . جمع الحكم بين الإعانة المالية والتعويض طبقا للق ٣٦/٦٤ . مخالف للقانون .</p>
٥٢٥	٣٤٨١	(الطن رقم ٢٥/٤٤٤ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٠) ... ..

(ن)

## نزاع الملكية للمنفعة العامة

رقم البند

تقدير التعويض ..... ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>نزع الملكية للمنفعة العامة</b></p> <p style="text-align: center;"><b>تقدير التعويض :</b></p> <p>١ — العبرة في تقدير ثمن العين المنزوع ملكيتها بوقت نزع الملكية. لا اعتبار لوقت الاستيلاء في تقدير الثمن إلا في حالة واحدة وبصريح نص الم ٢٥ الق ١٩٠٧/٥ نزع ملكية.</p> <p>لا محل للتحدى أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بنزع الملكية إذا كان هذا الدفاع لم يثر أمام محكمة الموضوع وكان ما أثير هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية . لا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه الم ١٤ من الق ١٩٠٧/٥ .</p> <p>( الملن رقم ٢٥/٤٢٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ ) ... .. ٢٥٠ ع ٥٤</p>



## تقابات

---

رقم البند

نقابة الصحفيين :

١ "لائحة العمل الصحفي" ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>نقابات</h2>
		<h3>نقابة العمل الصحفي :</h3>
		<h3>”لائحة العمل الصحفي“ :</h3>
		١ — صدورها تنفيذا للق ٤١/١٠ . بقاؤها منتجة لأحكامها ما بقى القانون الذى أنشأها أو ما بقيت هى بالنص على نفاذها بعد إلغائه . إلغاء الق ٥٥/١٨٥ القانون ٤١/١٠ دون أن يمسها هذا الإلغاء .
		الم ١/٧٤ من الق ٥٥/١٨٥ المعدلة بالق ٥٨/٢١٦ أكدت هذا الوضع وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .
		إهدار الحكم لللائحة العمل الصحفي وتطبيقه لقانون عقد العمل الفردى بالنسبة لمكافأة الخدمة — استنادا إلى أنها إن كانت تشريعا فقد نسخها قانون عقد العمل الفردى وإن كانت عقد عمل مشترك فقد فقدت مدلولها وزالت صفتها التعاقدية بصدور القانون ٥٠/٩٧ وبعدم تسجيلها طبقا لأحكامه . خطأ فى القانون .
٥١٦٣٤٧٨	...	( الطعن رقم ٤٨٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٠ ) ...

## نقض

رقم البند

الفصل الأول :	إجراءات الطعن :	
الفرع الأول :	ميعاد الطعن	١ ... ..
الفرع الثاني :	تقرير الطعن	٢ ... ..
(١)	الخصوم في الطعن	٣ — ٦ ... ..
(٢)	التوكيل في الطعن	٧ — ٨ ... ..
(٣)	بيان الحكم المطعون فيه	٩ ... ..
الفرع الثالث :	إعلان الطعن :	
(١)	إعلان الطعن	١٠ — ١٣ ... ..
(٢)	محل الإعلان	١٤ — ١٥ ... ..
الفرع الرابع :	إيداع الأوراق والمستندات	١٦ — ١٩ ... ..
الفرع الخامس :	حضور المطعون عليه :	
	”كفيلته“	٢٠ ... ..
الفصل الثاني :	المصلحة في الطعن :	
	”متى تنقضي“	٢١ — ٢٥ ... ..
الفصل الثالث :	حالات الطعن :	
الفرع الأول :	مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه	
الفرع الثاني :	مخالفة حكم سابق	٢٦ — ٢٧ ... ..
الفصل الرابع :	أسباب الطعن :	
الفرع الأول :	ما يعتبر سبباً جديداً	٢٨ — ٣٦ ... ..
الفرع الثاني :	الأسباب الموضوعية	٣٧ — ٣٨ ... ..
الفرع الثالث :	الأسباب القانونية الصرفة	
	والتي يخالفها واقع	٣٩ — ٤٠ ... ..
الفصل الخامس :	نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون :	
الفرع الأول :	مهمته	٤١ ... ..
الفرع الثاني :	بيانات تسبب أحكامها	٤٢ ... ..
الفصل السادس :	ملا يجوز الطعن فيه من الأحكام	٤٣ ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## نقض

### الفصل الأول : إجراءات الطعن :

#### الفرع الأول : ميعاد الطعن :

١ — ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ١٨ يوما من تاريخ النطق بالحكم .

(الطعن رقم ٢٨/٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٠) ... ١٠٦ ع ٣ ٦٥٢

#### الفرع الثاني : تقرير الطعن :

٢ — ورود النعي على حكم سابق صدر مستقلا عن الحكم المطعون فيه . عدم توجيه الطاعن طعنه إلى هذا الحكم . عدم تضمينه تقرير الطعن طلبا بخصوصه . النعي على الحكم المطعون فيه لا يتجه ولا يصادف محلا . نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه . لا مقابل للم ٤٠٤ : مرافعات في باب النقض .

(الطعن رقم ٢٥/٥٠٠ ق — جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٠) ... ٨٣ ع ٣ ٥٣٥

#### الخصوم في الطعن :

٣ — ليس على رافع الطعن أن يوجهه إلا لمن حكم لمصلحته . لا عليه أن يوجهه إلى غيره ممن كان في الخصومة وحكم عليه مثله . مثال .

(الطعن رقم ٢٥/١٦٥ ق — جلسة ٧/١/١٩٦٠) ... ١ ع ١ ١٦١



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٣٩	٤٢ ع ١	٤ — ثبوت صفة رافع الطعن كرئيس لمجلس إدارة جمعية من ذات محضر جلسة مجلس إدارتها المتضمن القرار الذى عرض على هيئة التحكيم وصدر فى شأنه القرار المطعون فيه . لا محل لاثارة عدم ارفاق قرار مجلس إدارة تلك الجمعية الذى يسبغ على الطاعن هذه الصفة بأوراق الطعن. (الطعن رقم ٢٥/٣٣٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..
٥٩١	٩٣ ع ٣	٥ — رفع الطعن من عضو مجلس الادارة المنتدب بصفته ممثلا للشركة بعد حلها ودخولها فى دور التصفية . غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة . المصنفى هو صاحب الصفة الوحيدة فى تمثيل الشركة فى جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية وجميع الدعاوى التى ترفع من الشركة أو عليها . (الطعن رقم ٢٥/٤٥٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٤) ... ..
٦١٨	١٠٠ ع ٣	٦ — عدم قيام الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه . مثال : (الطعن رقم ٢٥/٥٩٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
٦٤٤	١٠٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٥/٥٧٧ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
٦١٤	٩٩ ع ٣	(الطعن رقم ٢٥/٥٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
٦٦١	١٠٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢٦/٢٩٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢) ... ..
٢ — التوكيل فى الطعن :		
٤١٧	٦٥ ع ٢	٧ — اعتباره من الإجراءات المتعلقة به (الم ٤٢٩ مرافعات) . يسرى عليه قانون البلد الذى يباشر فيه (الم ٢٢ مدنى) . تحرير توكيل فى مصر لمحام لاتخاذ إجراءات طعن بالنقض . تعين أن يتم وفقا لما يتطلبه القانون المصرى . وجوب أن يتم التوكيل بورقة رسمية أو عرقية مصدق فيها على الامضاء . الم ٢٧ الق ٥٧/٩٦ محاماه . وجوب أن يكون موثقا من أحد مكاتب التوثيق فى مصر . عدم الاعتداد باعتماد القائم بأعمال السفارة لإمضاء الموكل . (الطعن رقم ٢٧/٢٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٢٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ — تقديم الطاعن لصورة من توكيل رسمي عام منصوص فيه صراحة على توكيل المحامي توكيلا عاما وعلى وجه التخصيص على حقه في الطعن بالنقض . الاعتراض على هذه الصورة بمقولة إنها صورة توكيل عرفي لا يحمل إلا الإمضاء المصدق عليه من الموكل استنفذ غرضه بتقديمه للجهة التي استعمل فيها وأودع بها على ما تفيد الم ٧٠٢ مدني ، ٢٦٠٢٥٠ الق ٤٤/٩٨ محاماه . في غير محله .
٣٠٥	٢ ع ٤٦	( الطعن رقم ٣٨١/٢٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ) ... ..
		٣ — بيان الحكم المطعون فيه :
		٩ — ذكر رقم الحكم المطعون فيه وتاريخ صدوره وما قضت به المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف يعتبر بياننا كافيا في تعيين ذلك الحكم . الم ٤٢٩ مرافعات .
٣٧٠	٢ ع ٥٧	( الطعن رقم ٣٣٦/٢٥ ق — جلسة ٥/٥/١٩٦٠ ) ... ..
		الفرع الثالث : اعلان الطعن :
		١ — اعلان الطعن :
		١٠ — سريان أحكام الم من ٩ — ١٧/١ من الق ٥٩/٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . تخلف الطاعن عن اعلان طعنه إلى الخصم الذي وجه إليه وعدم إيداعه خلال الأجل المضروب لذلك في الم ١١ أصل ورقة اعلان الطعن . يترتب عليه بطلان الطعن لعدم قيامه بهذين الإجراءين الجوهريين خلال مواعديهما الحتميين عملا بالم ٦ مرافعات .
٤٠٤	٢ ع ٦٢	( الطعن رقم ٥٨٤/٢٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٠ ) ... ..
٥٢٣	٣ ع ٨٠	( الطعن رقم ٢٨/١٠ ق أحوال شخصية — جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١١ — سريان أحكام المواد من ٩-١/١٧ من الق ٥٩/٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . عدم إيداع الطاعن خلال الأجل المضروب في الم ١١ أصل ورقة إعلان الطعن يترتب عليه عدم قبوله لعدم قيامه بهذا الإجراء الجوهري الحتمي بغيره لا يتسنى لمحكمة النقض التحقق من صحة إعلان الطعن في الميعاد المنصوص عليه في القانون .</p>
٥٢١	٣٤٧٩	( الطعن رقم ٢٥/٥٤٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٠ ) ... ..
		<p>١٢ — مفهوم الم ١/١١ من الق ٥٩/٥٧ في حدود ماورد بالم من مواد الاصدار بالنسبة للطعون التي كانت قائمة وقت صدوره أن الفيصل هو ما إذا كانت قد حددت أو لم تحدد جلسة لنظر الطعن أمام الدائرة قبل صدور القانون .</p>
		<p>إعلان الطعن في الميعاد المذكور بالم ١١ من الإجراءات الحتمية التي يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من حصولها . إغفال هذا الإجراء يترتب عليه عدم قبول الطعن . ما عتته المذكرة الايضاحية من تعمد إغفال النص على البطلان هو البطلان الذي قد يشوب الاعلان الحاصل في الميعاد .</p>
٤٤٨	٢٤٧٠	( الطعن رقم ٢٧/٢٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
٤٥٤	٢٤٧١	( الطعن رقم ٢٧/٣٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٣ — عدم اختصاص المطعون عليهم الثلاثة الأخر أمام محكمة القضاء الإداري . إحالة الطعن إلى محكمة النقض لاختصاصها . جواز اختصاصهم بعد صدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية . علة ذلك ؟ علان ذوى الشأن فى القرار الإدارى بعد الميعاد المنصوص عليه فى الم ١٥ الق ٩/٤٩ ، ٢٢ الق ١٦٥/٥٥ — الخاص بمجلس الدولة — لم يكن يستوجب البطلان على ما جرى به قضاء ذلك المجلس . اختصاصهم كان جائزا فى أى وقت . لم يمنع منه إلا إحالة الطعن إلى محكمة النقض . يتعين أن يستمر كذلك إلى أن يفتح باب الإعلان بصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى الدائرة المدنية .</p> <p>( الطعن رقم ٥٩٥/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... .. ١٠٠ ع ٣ ٦١٨</p> <p>— محل الاعلان :</p> <p>١ — كون المحامى الذى اتخذ مكتبه محلا مختارا فى ورقة إعلان الحكم غير مقرر أمام محكمة النقض لا يؤثر فى صحة الاعلان .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ) ... .. ٢٣ ع ١ ١٥٢</p> <p>١٥ — شرط إعلان الطعن فى المحل المختار . كون المطعون عليه قد اختار هذا المحل فى ورقة إعلان الحكم . وجوب تقديم ما يثبت اتخاذه هذا المحل بإيداعه قلم الكتاب مع ما يجب إيداعه من الأوراق فى الميعاد صورة الحكم المعلن إليه وإلا كان باطلا . الم ٣٨٠ مرافعات .</p> <p>( الطعن رقم ٣٠٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١١ ) ... .. ٢٤ ع ١ ١٥٨</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفرع الرابع : إيداع الأوراق والمستندات :
		١٦ — عدم التزام الطاعن بحسب نص الم ٣٢٢ سرافعات قبل تعديلها إلا بإيداع صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه . ما يستند إليه الحكم في أسبابه من أدلة يعتبر خارجا عن ذات الحكم . لا تأثير لعدم إيداعه على شكل الطعن .
		عدم التزام الطاعن ابتداء بتقديم صورة الحكم المعلنة له لتبين تاريخ إعلانها وإن كان طعنه قدم في الميعاد . إذا بدا للطعون عليه أن يدفع بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد كان هو المكلف بإثبات ما يدعيه .
٤٨٢	٢٤٧٦ ع ٢	( الطعن رقم ٤٠٤ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٠ / ٦ / ٣٠ ) ... ..
		١٧ — عدم تقديم صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه . تقديم صورة عرفية منه . عدم قبول الطعن . امتناع قلم الكتاب عن تسليم الصورة الرسمية رغم صدور قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفاء الطاعن من الرسوم . ليس من شأنه أن يجعل تقديم الصورة الرسمية مستحيلا استحالة مطلقة . عدم اعتباره من قبيل القوة القاهرة . أمر رئيس المحكمة بضم ملف المادة بعد قوات الميعاد . لا يغني عن هذا الإجراء . الم ٤٢٩ و ٨٨١ و ٨٨٢ سرافعات .
٢١٧	١٤٣٧ ع ١	( الطعن رقم ٤١ / ٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠ / ٣ / ١٠ ) ... ..
٢٠	( ٢٤ )	٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٨ — إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن وفقاً لما توجبه الم ٢/٤٢٩ مرافعات بعد تعديلها بالق ٥٥/٤٠١ وإن كان من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها بطلان الطعن إلا أنه لا يكون ثمت محل لمؤاخذة الطاعن على إغفال هذا الإجراء إذا تبين أن نسخة الحكم الأصلية لم تكن قد ختمت حتى نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالطعن . مثال .
٦٥٢	٣ ع ١٠٦	(الطعن رقم ٢٨/٢٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٠) ... ..
		١٩ — عدم التعويل على صورة مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع تستند إليها الطاعنة في دفاعها ما دام أنها لم تقدم لمحكمة النقض في الميعاد القانوني الواجب تقديمها فيه .
١١١	١ ع ١٧	(الطعن رقم ٢٥/٣٤٤ ق — جلسة ٤/٢/١٩٦٠) ... ..
		الفرع الخامس : حضور المطعون عليه : ”كيفية“ :
		٢٠ — وجوب توكيله محامياً مقبولا أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة دفاعه مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه لم يقدم توكيلاً عنه وقت الإيداع . إعتبار المطعون عليه كأنه لم يحضر ولم يبد دفاعاً . الم ٤٣٦ و ٤٤٠ مرافعات .
١٥٨	١ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٥/٣٠٢ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		الفصل الثاني — المصلحة في الطعن : ”متى تنتفى“ :
		٢١ — غير منتج النعي على الحكم الخطأ في الاستناد إلى الم ٢/٢١٧ مدني طالما كان محمولا في قضائه بالمسؤولية محددة على أحكام معاهدة سندات الشحن .
١٢٦	١ ع ٢٠	(الطعن رقم ٢٥/٩٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٧	٢١ ع ١	٢٢ — غير منتج النعى على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي متى كان الحكم المطعون فيه لم يعتمد على تلك الأسباب وإنما أقام قضاءه على أسباب أخرى كافية لحمله . (الطعن رقم ١٢٤/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
١٨٤	٢٩ ع ١	٢٣ — قضاء الحكم بإزالة المباني المخالفة لقيود البناء . عدم جدوى التمسك بنص الم ٢/١٧٨ مدني طالما أن هذا النص يجعل الحكم بالإزالة أو التعويض أمرا تقديريا لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٨٠/٢٥ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٦٠) ... ..
٣١٥	٤٨ ع ٢	٢٤ — إنتفاء المصلحة في النعى على الحكم عدم إفصاحه عن وجهة نظره في خلاف قام حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية إذا كان الخبير قد قدر قيمة ريع الفدان من الأطنان الموقوفة وقت الإشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه مقداره بما ثار من خلاف . (الطعن رقم ٣٦/٢٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠) ... ..
٣٩١	٦٠ ع ٢	٢٥ — إنتفاء جدوى النعى على الحكم قصوره وفساد استدلاله عند بحثه في قصر المطعون عليها وفي سريان التقادم عليها إذا كان قد أصاب فيما قرره من أن عقد الطاعن لا يعتبر سببا صحيحا مؤهلا للتملك بالتقادم الخمسي . بانعدام السبب الصحيح وهو أحد شروط التملك بالتقادم الخمسي ينهار هذا الادعاء . البحث عقيم . (الطعن رقم ٣٧٤/٢٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل الثالث — حالات الطعن :
		الفرع الأول : مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		( ذكر بموضعه في كل باب ) .
		الفرع الثاني : مخالفة حكم سابق .
		٢٦ — شرطه إتمام الخصوم والموضوع في الحكمين . الم ٤٢٦
		مرافعات . مثال .
٤٦٠	٢٣ ع ٧٣	( الطعن رقم ٢٧/٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ...
		٢٧ — الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة تظل باقية
		طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير .
		الحكم الذي ينكر هذه الحجية . مخالف للقانون ويجوز
		الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات .
		مثال .
٥٤٠	٣٨٤ ع ٣	( الطعن رقم ٢٨/٢١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧ ) ...
		الفصل الرابع : أسباب الطعن :
		الفرع الأول : ما يعتبر سبباً جديداً :
		٢٨ — التمسك بأن عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المطعون
		عليها تقاضى عند انتهاء عمله حصة من صندوق الإيداع
		بحكم أنه مساهم فيه — في صدد القول بأن لائحة صندوق
		الشركة خالية من النص على أن ما يؤديه صاحب العمل
		في الصندوق لحساب مستخدميه وعمالها يؤدي مقابل
		التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة — يعتبر دفاعاً جديداً
		لا يصبح انتحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام
		أنه لم يطرح من قبل أمام محكمة الموضوع .
١١١	١٧ ع ١	( الطعن رقم ٢٥/٣٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٤ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٨٤	٢٩ ع ١	٢٩ — التمسك بأن قيود البناء الواردة في عقد البيع تعتبر من شروط الإذعان لا يصبح التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يسبق طرحه من قبل أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٢٨٠ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٥) ... ..
٢٢٠	٣٨ ع ١	٣٠ — النعي على الحكم أنه خالف قانون الصيدليات رقم ٤١/٥ إذ قضى بإعادة الصيدلة ومخزن الأدوية إلى المطعون عليه مقابل رد الثمن للطاعن لأن هذا القانون يحظر على غير الصيدلي إقتناء مخازن الأدوية . غير مقبول أمام محكمة النقض إذ لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٢٤٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٧) ... ..
٣٣٥	٥١ ع ٢	٣١ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن سبب الالتزام بالرسوم هو الفقرة ٢ من البندج من القسم ١٠ الملحق بالق ٣/٧٦ وليس الفقرة ٤ مع اختلاف أساميهما الواقعي . غير جائز . اعتباره إثارة لسبب جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٣٢٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢١) ... ..
٣٥٠	٥٤ ع ٢	٣٢ — التحدى أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه ما طرأ على الأرض الباقية من زيادة في قيمتها بترع الملكية . لا محل له إذا كان هذا الدفاع لم يثر أمام محكمة الموضوع وكان ما أثير هو التحدى بزيادة قيمة الأرض المنزوع ملكيتها بسبب ما طرأ عليها عقب قرار الاستيلاء وقبل صدور مرسوم نزع الملكية . لا صلة لهذا الدفاع بما نصت عليه الم ١٤ من الق ١٩٠٧/٥ . (الطن رقم ٢٥/٤٢٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨٣	٥٩ ع ٢	٣٣ — المطاعن الواردة على الحكم الابتدائي والتي لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الثانية لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .. (الطن رقم ٢٨/٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/٥) ... ..
٣٩١	٦٠ ع ٢	٣٤ — التمسك أمام محكمة النقض بإجازة الموكل وورثته للتصرف الحاصل من الوكيل المستمدة دلالة مما أثبت من محضر جرد التركة . غير مقبول إذا لم تسبق إثارتها أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٣٧٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... ..
٣٩١	٦٠ ع ٢	٣٥ — النقي بأن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول للأطيان محل النزاع جميعها والمتصرف فيها للطاعنين من وكيل مورث المطعون عليهم — مع أن الدعوى لم ترفع من جميع الورثة وأن البطلان المدعى به نسبي ولم يتمسك به باقي الورثة . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق التحدى به أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٥/٣٧٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... ..
٤١٢	٦٤ ع ٢	٣٦ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم مراعاة الحكم المطعون فيه في تفسيره لشرط الواقف بالنسبة لحصة الخيرات المادة ١٠ من الق ٤٦/٤٨ ومخالفة المادة ٣٦ منه وما يفهم من المادة ١ من الق ٥٢/٣٤٢ غير مقبول إذا لم يسبق التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٨/١٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٥/١٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفرع الثاني : الأسباب الموضوعية :
		٣٧ — مناقشة الحكم لأدلة الصورية وخلوصه إلى أنها لا تكفى لاثباتها . استخلاص سائغ لاختلافه فيه للثابت بالأوراق . النعي بالخطأ في فهم الواقع بشأن أدلة الصورية لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٦٢٦	٣ ع ١٠٢	(الطنن رقم ٢٥/٦١١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
		٣٨ — إعتبار هيئة التحكيم نزاع الشركة الطاعنة في خصوص مقدار منحة العامل نزاعاً غير جدى . النعي على القرار تقريره حق العامل في منحة سنوية توازي أجر شهرين . هو جدل موضوعي في تقدير الأدلة .
٦١٤	٣ ع ٩٩	(الطنن رقم ٢٥/٥٨٣ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨) ... ..
		الفرع الثالث : الأسباب القانونية الصرف والتي يخالفها واقع :
		٣٩ — تحتم تطبيق أحكام المربق ٥٢/٢٤٠ في جميع الحالات حتى ولو لم يطلب الممول ذلك . لا محل للقول بأن الممول لم يتمسك بتطبيق أحكامه أمام محكمة الموضوع . لا محل أيضاً للقول بأن تطبيقه يستلزم استظهار عنصر موضوعي لم يعرض له الحكم المطعون فيه هر توافر وحدة النشاط فلا يتسنى لمحكمة النقض تطبيقه إذا كان الحكم قد أثبت أن نشاط الممول كان قاصراً في سنة القياس والسنوات المقيسة على أعمال الصيدلة وبذلك تتوافر وحدة النشاط التي اشترطها القانون .
٥٣	١ ع ٦	(الطنن رقم ٢٥/٢٦٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٦	٣ ع ١٠٢	٤٠ — إذا كان سبب الطعن يخالطه واقع ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع وليس في الحكم المطعون فيه ما يؤيد ذلك فلا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في وكالة . ( الطعن رقم ٢٥/٦١١ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ) ... ..
		الفصل الخامس: نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون: (١) مهمتها :
٢٩٨	٢ ع ١١	٤١ — رفضها الطعن إذا رأت أنه غير جدير بالعرض على الدائرة المدنية والتجارية أو دائرة الأحوال الشخصية التراما لمبدأ قانوني سبق لمحكمة النقض تقريره . ( الطعن رقم ٣٠/١٤٢ ق هيئة عامة — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ... ..
		(ب) بيانات تسبيب أحكامها :
٢٩٨	٢ ع ١١	٤٢ — الاكتفاء ببيان وجهة نظرها بإيجاز في محضر الجلسة إذا كان الحكم صادرا بالرفض . ( الطعن رقم ٣٠/١٤٢ ق هيئة عامة — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ... ..
		الفصل السادس: ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام:
٦٠٦	٣ ع ٩٧	٤٣ — عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في استئناف حكم جزئي باستنفاد المحكمة الجزئية لسلطتها مما يجعل نظر الدعوى أمامها بعد إعادتها إليها غير جائز . الم ٤٢٥ مكرر مرافعات . ( الطعن رقم ٢٦/٢١٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١ ) ... ..



## نقل بحرى

رقم البند

معاهدة سندات الشحن :

( ١ ) التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى ... .. ١

( ب ) التحديد القانونى للمسئولية :

”نطاق تطبيق“ ... .. ٢

( ج ) كيفية حساب الحد القانونى :

( د ) التزامات الناقل البحرى طبقا للمعاهدة :

التزامه بتسليم سند الشحن :

”التحفظات التى أجازت المعاهدة ذكرها فى سند الشحن“ ... .. ٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p><b>نقل بحرى</b></p> <p>معاهدة سندات الشحن :</p> <p>( ١ ) ” التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى “:</p> <p>١ — هل يفقد الناقل حقه فى التمسك بالتحديد القانونى إذا ارتكب غشا أو خطأ جسيما ؟ عمومية نص الم ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن ، يندرج فى نطاق التحديد القانونى للمسئولية المقررة بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى — تافها كان أو يسيرا أو جسيما . لا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا . لا عبرة بالقول بأن الخطأ الجسيم يعتبر صنوا للغش ويجرى عليه حكمه لأنه متى كانت معاهدة سندات الشحن هى الواجبة التطبيق على النزاع فيجب إعمال ماورد بهذا التشريع الخاص من أحكام خاصة بالتحديد القانونى للمسئولية بصرف النظر عما فيها من مغايرة لما هو مقرر بشأن التحديد الاتفاقى للمسئولية .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥/٩٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... .. ١٢٦ ١٤٢٠</p> <p>( الطعن رقم ٢٥/١٢٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... .. ١٣٧ ١٤٢١</p> <p>(ب) ” التحديد القانونى للمسئولية “ .</p> <p>” نطاق تطبيقه “ :</p> <p>٢ — إثبات الوقت الذى حصل فيه هلاك البضاعة أو تلفها .</p> <p>تعذر . افتراض وقوعه فى فترة النقل البحرى بمعنى الكلمة .</p> <p>الفترة التى تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط إلا إذا أثبت الناقل أن الهلاك قد حدث أثناء العمليات السابقة على الشحن أو اللاحقة للتفريغ .</p> <p>( الطعن رقم ٢٥/١٢٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... .. ١٣٧ ١٤٢١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) "كيفية حساب الحد القانوني" :
		٣ — ما ورد بالم ٥/٤ و ٩ من معاهدة سندات الشحن ليس له أثر على التشريع الخاص بشرط الذهب . المرسوم ١٤/٨/٢ والمربى ٣٥/٤٥ . إعتبار هذا القانون تشريعا خاصا متعلقا بالنظام العام تقريره بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على السواء . يستوى أن يكون المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب أو ما يعادل قيمة الذهب . انضمام مصر إلى معاهدة بروكسل ليس من شأنه التأثير على هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء منه . رغبة المشرع في الإبقاء على هذا التشريع الخاص . آية ذلك .
١٢٦	١٤٢٠	(الطن رقم ٢٥/٩٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..
		٤ — عدم تدوين قيمة البضاعة في سند الشحن طبقا للم ٥/٤ من المعاهدة . يجب ألا يتعدى التعويض المستحق عن فقد البضاعة ١٠٠ جنيه استرليني = ٩٧ جنيه و ٥٠٠ مليم . عدم الاعتداد بالقول بوجوب دفع مبلغ الـ ١٠٠ جنيه استرليني بقيمتها الذهبية طبقا للم ١/٩ من المعاهدة . بطلان شرط الذهب .
١٣٧	١٤٢١	(الطن رقم ٢٥/١٢٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( د ) التزامات الناقل البحري طبقا للمعاهدة :
		التزامه بتسليم سند الشحن :
		”التحفظات التي أجازت المعاهدة ذكرها في سند الشحن“ :
		هـ — عدم الاعتداد بالتحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشحن أو لا يكون لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحة هذه البيانات . عبء الإثبات على عاتقه . عدم التعويل على هذا التحفظ عند معجزه . الم ٣/٣ من المعاهدة .
١٣٧	٢١ ع ١	( الطعن رقم ١٢٤/٢٥ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٠ ) ... ..



(و)

وقف

رقم البند

(١) قسمته ... .. ٣-١

(ب) النظر عليه ... .. ٤

(ج) شرط الواقف ... .. ٩-٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وقف
		(١) قسمته :
٣١٥	٢٤٨	١ — تفريق المشرع في الحكم — عند طلب قسمة أعيان الوقف، بين حالة ما إذا كانت غلة العين معلومة وقت الإشهاد وحالة ما إذا لم تكن تلك الغلة معلومة في ذلك الوقت . لكل حكمها . تبيان الم ٣٦ الق ٤٨/٤٦ حكم كل منهما . ( الطعن رقم ٢٧/٣٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ) ...
٣١٥	٢٤٨	٢ — تقدم الطاعنة لمحكمة الاستئناف بطلب إعادة تقسيم أطيان الوقف بين مستحققيه على أساس أن ما فرز للخيرات زيادة عن الحكم الابتدائي هو من نصيبها . رفض الاستجابة إليه بمقولة أن الاستئناف عن فوز حصة الخيرات فقط . غير سديد . على المحكمة الاستئنافية مواجهة هذا الوضع بما يقتضيه بتكليف الخبير إعادة تقسيم الأطيان الباقية من طالبي القسمة بصرف النظر عن أن المطعون عليها هي التي أقامت الاستئناف عن نصيب الخيرات . حالة ذلك . ( الطعن رقم ٢٧/٣٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ) ...
٣١٥	٢٤٨	٣ — انتفاء المصلحة في النعي على الحكم عدم إفصاحه عن وجهة نظره في خلاف قام حول تحديد قيمة المرتب المشروط للخيرات بالذهب أو بالعملة الورقية إذا كان الخبير قد قدر ريع الفدان من الأطيان الموقوفة وقت الإشهاد باتباع أساس لا يتأثر فيه مقداره بما ثار من خلاف . ( الطعن رقم ٢٧/٣٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٤/٤/١٩٦٠ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) النظر عليه :
		”أجر النظر“
		٤ — إقامة الناظر الموقت هي نوع من العزل — بالنسبة للناظر القديم — وهي في ذات الوقت إقامة للناظر الآخر وإن كان العزل والاقامة موقتين .
		الناظر الموقت هو الذي تناط به إدارة أعيان الوقف وفقا للم ٥٣ الق ٤٦/٤٨ ..
		إقامة حارس قضائي على الوقف من نتائج أن يصبح الحارس بمثابة ناظر موقت . هو صاحب الصفة في تمثيله . لا يتخذ في شئون إدارته سواء .
		انحسار وظيفة الناظر عنه في الفترة التي تكون أعيان الوقف في يد ناظر موقت ثم حارس قضائي . لا يتحقق فيه موجب المطالبة بأجر النظر .
		إلغاء قرار الإقامة وإنهاء الحراسة . ليس من شأنه اعتبار الناظر قائما بوظيفته . القول بأن طلب إقامة الحارس الموقت والحارس القضائي كان من فعل الخصوم وكيدهم لا يعتبر أساسا قانونيا للمطالبة .
٤٨٩	٢٧٧ ع ٢	( الطعن رقم ٢٨/٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٣٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ج) شرط الواقف :
		٥ — جعل الواقف الوقف على نفسه ومن بعده على بناته الخمس فإذا متن جميعا يكون الوقف على من يوجد من أولادهن ثم على ورثتهم طبقه بعد طبقه بحيث يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . هو إنشاء لوقف واحد مرتب الطبقات . انطبق الم ٢/٣ من الق ٥٢/١٨٠ . إعتبار أعيانه ملكا للأحياء من الموقوف عليهم جميعا يستوى في ذلك من كان منهم مستحقا فعلا في الوقف وقت صدور القانون ومن كان محجوبا على سبيل التوقيت . إستناد الحكم في قضائه بإعتبار المطعون عليه مستحقا في ملكية الأعيان الموقوفة إلى تفسيره لكتاب الوقف بإعتبار أن شروطه تتم عن إنشاء وقف مرتب الطبقات وإلى تطبيقه لحكم الم ٢/٣ من الق ٥٢/١٨٠ . صحيح في القانون .
٢٥١	٤٥ ع ١	(الطن رقم ٢٧/٤٠ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٤) ... ..
		٦ — مؤدى نص الم ٣٢ من الق ٤٦/٤٨ أن انتقال نصيب الأصل لفرعه وصرف ما استحقه أو كان يستحقه لهذا الفرع منوط بأن يكون تمت وقف على الذرية مرتب الطبقات مما يتعين معه أن تكون الطبقات من الذرية ( أي بينها توالد وتناسل ) وأن تكون جميعها موقفا عليها وأن يكون الفرع موقفا عليه مثل الأصل وأن يكون تاليا له في استحقاق ما وقف عليه بحيث لا يحجبه عن تناول هذا الاستحقاق إلا وجود هذا الأصل . مثال لشرط غير متحققه فيه هذه الشروط .
٤٦٠	٧٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٧/٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٧ — تفسير محكمة الاستئناف الشرط المتنازع على تفسيره بأن نصيب العقيم ينتقل إلى إخوانه وأخواته الموجودين على قيد الحياة عند وفاته دون من ماتوا قبله . إلترامها في تفسيره ما تقتضيه الم ١٠ الق ٤٨/٤٦ من استظهار المعنى الذى أراده الواقف مستعينة في ذلك بعبارات الشرط وبمجموع ماورد في كتاب الوقف . تبيانها سندها في الاستخلاص . مطابقة حكمها في خصوص تفسير الشرط المتنازع عليه لما هو مقرر في مذهب الحنفية "ولا يعرف فيه خلاف" . النعى عليها بالخطأ في تفسير شرط الواقف ومخالفتها بمنهجها في التفسير ما يقضى به الواقع في شأن كتاب الوقف ويقيده مدلول عبارة الشرط ويقرره الفقه ويقضى به نص الم ١٠ الق ٤٨/٤٦ على غير أساس .
٤٦٠	٢٧٣ ع ٢	( الطعن رقم ٢٧/٤٤ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ ) ... ..
		٨ — تفسير الحكم لشرط الواقف وتطبيقه . هذا التفسير هو المستفاد من سياق كلام الواقف وحمله على المعنى الذى يظهر أنه أراده . يكون بمنأى عن الطعن عليه في هذا الخصوص . مثال .
٥٥٥	٣٨٦ ع ٣	( الطعن رقم ٢٨/١٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/٣ ) ... ..
		٩ — إيضاح الحكم وجهة نظره في تفسير شرط الواقف في المسألة محل النزاع . تدليلها عليها بأدلة سائغة مستمدة من كتاب الوقف وأقوال الفقهاء . إقامة قضاؤه على أسباب تكفى لحمله وتؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها . النعى بالقصور في غير محله . مثال .
٥٥٥	٣٨٦ ع ٣	( الطعن رقم ٢٨/١٥ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٠/١١/٣ ) ... ..

## وكالة

رقم البند

آثار الوكالة :

(١) إلتزامات الوكيل ... .. ١

(ب) علاقة الموكل والوكيل بالغير :

٢ — ٣ "حالة تجاوز الوكيل حدود الوكالة" ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	وكالة
		آثار الوكالة :
		(١) التزامات الوكيل :
		١ - سلامة الحكم إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين وكيل بالإدارة مسئول عن خطئه الجسيم تأسيسا على ما ثبت بأسباب حكم سابق - طالما أن الطاعنين لم يقدموا الاتفاق الذي ركنوا إليه في تحديد نطاق الوكالة ولا ما ينفي أن الحكم المحال إليه صدر بين نفس الخصوم وأن كل خصم ناضل في دلالة .
٥٤٤	٣٤٨٥	(الطن رقم ٢٥/٦٦٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٣) ... .. (ب) علاقة الموكل والوكيل بالغير : "حالة تجاوز الوكيل حدود الوكالة" :
		٢ - خروج الوكيل عن حدود وكالته في تعاقد سابق لا يلزم منه اعتبار تصرف آخر لا حق من الوكيل نافذا في حق الموكل ما دام أنه صادر خارج حدود الوكالة . لا ينفذ في حقه إلا بأجازة ذات التصرف .
٣٩١	٢٤٦٠	(الطن رقم ٢٥/٣٧٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... .. ٣ - صدور عقد بيع للطاعنين من وكيل عن المالك للأطيان المبيعة . لا يتأتى معه في هذا المقام الاستناد إلى وجود سبب صحيح . تعين أعمال ما تقضى به الأحكام الخاصة بالنيابة في التعاقد وآثار الوكالة . على الوكيل تنفيذ الوكالة دون مجاوزة حدودها . نروجه عنها وإبرامه لعقد بإسم الأصيل . ما ينشأ عنه من حقوق والتزامات لا يضاف إلى الأصيل إلا إذا أجازته .
٣٩١	٢٤٦٠	(الطن رقم ٢٥/٣٤٧ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٢) ... ..





## فهرس المواد

### ١ — الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

#### قانون المرافعات

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٤	إعلان — تسليمه فيما يتعلق بالدولة ... .. ٢	٣٧٩	١٢٦٢	ميعاد الطعن ... ..	١٢٦٢
١٣٥	إحالة — سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى ... .. ٥	٤٢٨	١٢٦٢	ميعاد الطعن بطريق النقض ... ..	١٢٦٢
٣٧٨	ما لا يجوز الطعن فيه إستقلالاً من الأحكام — الحكم برفض وقف الدعوى ... .. ١٥	٤٢٩	٥	التقرير بالظعن بالنقض ... ..	٥

#### قانون أصول المحاكمات

٢٢٠	الظعن في الأحكام — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والظعن فيها استقلالاً ... ١٥	٤٩٤	مخاصمة قضاة الحكم — رد الدعوى شكلاً أو موضوعاً ... .. ١١
٤٩٢	مخاصمة قضاة الحكم — قبول الدعوى شكلاً ... ١١		

## قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قانون استقلال القضاء :			قانون وجوب احتساب مدة الاشتغال بالمحاماة في معاش الموظف الفنى :	
	١٩٤٣/٦٦ ... ٤			١٩٥٠/١١٤ ... ٨	
	معدل بالق			١٩٥١/٢١٠ ... ٥٤٣	
	١٩٤٩/١٤٤ ... ٧			قانون موظفى الدولة :	
	معدل بالق			١٩٥١/٢١٠ ... ٥٤٣	
	١٩٥٢/١٨٨			القانون ١٩٥٥/٢٥٢ :	
٢٢	مرتببات . أقدمية . تقل	٤٤٤٢	٢٦١	إلغاء قرار مجلس الوزراء	
٢٤		٤٧٤٥		بشأن علاوة رجال القضاء	٦٤٣
٧٩		١٢٦١٠		قانون تقابلات العمال :	
	معدل بالق			١٩٥٢/٣١٩ ... ١٤	
	١٩٥٥/٢٢١ ... ١٠			قانون تأميم شركة قناة السويس :	
١٨	قانون المحاماة ٤٤/٩٨			١٩٥٦/٢٨٥ ... ١٤	
	معاش . المدة التى يجوز ضمها ... ٨			قانون السلطة القضائية :	
	قانون نظام القضاء :			٥٩/٥٦ ... ١٠٦١٣	
	٤٩/١٤٧			١٥٤	
٢٣	قواعد وإجراءات تقديم طلبات رجال القضاء .			قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض :	
	ولاية محكمة النقض ... ٤٤٤٢			٥٩/٥٧ ... ١١	
	٤٧٤٥			قانون العمل الموحد :	
	١٢			٥٩/٩١ ... ١٤	
	معدل بالق				
	١٩٥٥/٢٤٠ ... ٥				

## قرارات وأوامر

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	قرار مجلس الوزراء ١٩٤٧/٨/١٢ منح علاوة لرجال القضاء والنيابة ... .. ٦٠٣			القرار الوزاري ١٩٤٦/٩/١١ إدارة التشريع ... .. ٧	
	القرار الجمهوري ١٩٦٠/٨/١٥ رابطة عمال هيئة قناة السويس ببور سعيد ... ١٤				

## ٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

### القانون المدني القديم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٦٠	الالتصاق بالعقار — طمي النهر ... ..	٢٢	٥٢١	الوكالة — مسئولية الوكيل بلا أجر ... ..	١٠٢
٤٥٢	القسمة — الخصم فيها ...	٤٩			

### القانون المدني المختلط

٧٥٠	تسجيل — تمامه —	٧٦٩	تسجيل — الخطأ في
—		٧٧٠	الشهادة ... ..
٧٦٨	دفتر الفهرست ... ..	٥٧	٥٧



## القانون المدني الجديد

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٤	تنازع القوانين من حيث المكان - الزواج ... ٩١	٦٨٠	٦٨٣	عمل - العقد معين المدة ٢	٢
١٨	تنازع القوانين من حيث المكان - قانون الموقع ٦٦	٧٠٢	٧٥٣	عمل - الأجر المقصود به ٤٤	٤٤
٢٢	تنازع القوانين من حيث المكان - مسائل الإجراءات ... ٦٥	٧٦٧	٨١٦	وكالة - الوكالة الخاصة ٤٦	٤٦
٨٣	عقار - اعتبار كل حق عيني مالا عقاريا ... ٦٦	٨٢٤	٩١٧	تأمين - مخالفة النصوص الواردة في عقد التأمين ٢٧	٢٧
١٥٠	عقد - تفسير العقد ... ٢	٩٤٠	٩٤٨	التأمين من الحريق - أسباب الحريق - عيب الشيء المؤمن عليه ... ٢٧	٢٧
٢١٧	التعويض - مسؤولية المدين عن عدم التنفيذ ٢٠	١٠١٨	١٠٥٣	ملكية - القيود التي ترد عليها ... ٦٦	٦٦
٢٣٢	فوائد - زيادة مجموع الفوائد على رأس المال ٨٥	١٠٥٤	١١١٤	الوصية ... ٦٨	٦٨
٤٠٥	قرينة قوة الأمر المقضي - الأخذ بها ... ٧٥	١٠٥٤	١١١٤	شفعة - إعلان الرغبة ... ١٨	١٨
٢/	تصفية الشركة - سلطة المديرين ... ٩٣	١٠٥٤	١١١٤	شفعة - نزول الشفيع عن الشفعة ... ٣٦	٣٦
٥٣٣	تصفية الشركة - سلطة المديرين ... ٩٣	١٠٥٤	١١١٤	ملكية - قيود البناء ... ٢٩	٢٩
		١٠٥٣	١١١٤	رهن - أثر الرهن بالنسبة إلى الغير - قيد الرهن ... ٦٧	٦٧

## القانون التجارى

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢	أعمال تجارية - السمسرة	١٠٣	٦٢، ٦١	شركة المحاسبة - علاقة الشركاء بالذير وعلاقتهم ببعضهم ... ..	٣١

## قانون المرافعات

١	سريان على الماضى - استثناءات . القوانين المنظمة لطرق الطعن ... ..	٤٥	٢٤	البطلان لعدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها فى الم ١٢ ، ١٤ ...	١٢ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ١٠١
٧	إعلان - إجراءاته ...	٨٧	٢٥	بطلان الإجراء ... ..	٧٠
١٠	أوراق المحضرين - بياناتها ... ..	٧٦ ، ١٠١ ، ١٠٣	٥/٤٦	اختصاص القاضى الجزئى الاستثنائى - دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن جنحة أو مخالفة ... ..	٨٩
١٢	إعلان - كيفية الإعلان ...	٣٩ ، ١٢ ، ٥٨ ، ٤٩ ، ١٠١٦	١١٨	الدعاوى التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة - أثر ذلك	٤
١٤	إعلان - تسليمه ... ..	١٨ ، ١٩ ، ٣٤ ، ١٠١			

(تابع) قانون المرافعات

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٣٤٩	حكم بياناته - اسم عضو النيابة ... .. تلاوة تقرير التلخيص ...	٣٢	٤٢٦	نقض - الطعن بخالفة حكم سابق ... ..	٧٣
٣٧٨	الطعن في الأحكام - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والطعن فيها استقلالا	٣٣، ٣٥٤	٤٢٩	نقض - تقرير الطعن - بيان الحكم المطعون فيه	٥٧
٣٨٠	إعلان الطعن - الإعلان في الموطن المختار ...	٢٤	٤٣٢	نقض - إجراءات الطعن - إيداع الأوراق والمستندات. التوكيل في الطعن ... ..	٣٧، ٦٦، ٦٥، ١٠١ و
٤٠٢	استئناف - ميعاده في المواد المستعجلة والتي على وجه السرعة ...	٢٣	٤٣٦	نقض - إجراءات الطعن - حضور المطعون عليه - كفيته ... ..	٢٤
٤٠٤	استئناف - أثره ...	٨٣	٤٤٠	وقف النفاذ المعجل ...	٤
٤٠٥	استئناف - رفعه - بعريضة ... ..	٤	٤٧٢	أوامر أداء - الطعن فيها - استئناف الأمر الذي لم يعارض فيه - ميعاده ... ..	٢٣
٤٠٩	استئناف أثره - التصدي للموضوع ... ..	٤٦	٨٥١	نقض - ما يجوز الطعن فيه من أحكام ... ..	٩٧
٤٢٥ م	نقض - ما يجوز الطعن فيه من أحكام ... ..	٩٧	٨٥٣		
			٨٥٥		

## قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢/١٩	قانون الشفعة - ذكر يتو : ١٩٠١/٣/٢٣ نزول الشفيع عن الشفعة - النزول الضمني ... .. ٣٦	١	٤٩	قانون التسجيل : ١٩٢٣/١٨ ملكية. انتقالها لا يكون إلا بالتسجيل ... .. ٤٩	٨١
٦٤٥ ١٢- ١٦٦ ١٧٦ ٢٥٦	قانون نزع الملكية ١٩٠٧/٥ معدل بالق : ٣١/٩٤ تقدير التعويض ... .. ٥٤	٣٩	٥٩	قانون ضريبة الأرباح التجارية والصناعية : ١٩٣٩/١٤ الأرباح التي تسرى عليها الضريبة ... .. ٦	١٠
٣٩	قانون المعاشات الملكية : ١٩٠٩/٥ المكافأة ... .. ٨١	٥٨	٦٩	توقف المنشأة ... .. ٩٨ معدل بالق ١٩٥٠/١٤٦ ربط الضريبة - التقادم ... .. ٦٩	١٥
٢٨	قانون بعض مسائل الأحوال الشخصية ١٩٢٠/٢٥ التطليق لعدم الاتفاق والغيبه - نصاب الشهادة ... .. ٢٨	١	١٥	قانون العلامات والبيانات التجارية : ١٩٣٩/٥٧ التشابه ... .. ١٥	



(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٥١	قانون رسوم الحجر الصحي : ١٩٤٣/٧٦ الرسوم المقررة على الجلود...	القسم ١٠ بند ج فقرة ٤٤٢	٢٠	قانون بالتصديق على المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة ببندات الشحن . ١٩٤٠/١٨ ... ..	
٤٤	قانون عقد العمل الفردى . : ١٩٤٤/٤١ بطلان الشرط المخالف للقانون ما لم يكن أكثر فائدة ... ..	٣٨	قانون الصيدليات : ١٩٤١/٥ اقتناء مخازن الأدوية ... ٣٨		
١٠٧	قانون الرسوم القضائية . : ١٩٤٤/٩٠ رد الرسوم ... ..	٦٦	قانون إنشاء نقابة الصحفيين ١٩٤١/١٠ الق ١٩٥٥/١٨٥ : ١٩٥٨/٢١٦		
١٠٧	قانون رسوم التسجيل والحفظ . : ١٩٤٤/٩٢ رد الرسوم ... ..	٦	لائحة العمل الصحفي ... ٧٨		
١٠٧	قانون الحمامات . : ١٩٤٤/٩٨ : ١٩٥٧/٩٦ توكيل المحامي ... ..	٢٥ ٢٦ ٢٧	قانون ضريبة الأرباح الاستثنائية .. : ١٩٤١/٦٠ تحميد الربح الخاضع للضريبة - اختيار رقم المقارنة ... ..	٣٤٢	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة	رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
	قانون مجلس الدولة . : ١٩٤٩/٩	١٥		قانون المحاماه أمام المحاكم الشرعية : : ١٩٤٤/١٠١	
	: ١٩٥٥/١٦٥	٢٢		صرف معاش التقاعد .. ٤٧	٢/٩٤
١٠٠	إعلان ذوى الشأن بالطعن ... ..			قانون الوقف ١٩٤٦/٤٨	
	قانون عقد العمل المشترك . : ١٩٥٠/٩٧		٧٣، ٦٤	تفسير كلام الواقف ...	١٠
	لم يعرض للفق ٤١/١٠ ولا اللائحة التى صدرت تنفيذا له ... .. ٧٨		٧٣	الوقف على الذرية مرتب الطبقات ... ..	٣٢
	قانون إلغاء الوقف على خير الخيرات . : ١٩٥٢/١٨٠		٦٤، ٤٨	قسمة الوقف ... ..	٣٦
	مآل ملكية الوقف المنتهى مرتب الطبقات ... .. ٤٥	٢/٣		إذا شرط الواقف فى وقفه خيرات أو مرتبات دائمة وطلبت القسمة ... ٤٨	٤١
	قانون إلغاء المحاكم الشرعية : ١٩٥٥/٤٦٢		٧٧	محاسبة الناظر ومسئوليته ...	٥٠- ٥٣
	أحكام قانون المرافعات - أحكام اللائحة الشرعية ... ٤٥، ٢٨ ٥٩٦	٦٥، ١٣		قانون الشهر العقارى . : ١٩٤٦/١١٤	
				تنظيم شهر التصرفات العقارية ... .. ٦٧	١٢، ٥٨
				قانون التوثيق : : ١٩٤٧/٦٨	
				تولى المكاتب توثيق المحررات ... .. ٦٥	٣

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٧٤	الطلاق المقترن بالعدد...	٣	١١١	قانون بشأن الم ٣٧ من اللائحة الجمركية . : ١٩٥٥/٥٠٧	
٢٠	مرسوم بقانون بشأن شرط الذهب . : ١٩٣٥/٤٥			الإعفاء ... ..	
٢٠	بطلان الشرط... ..			قانون ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية . : ١٩٥٥/٦٢٨	٣
٢٠	مرسوم بقانون بشأن القواعد المتعلقة بسندات الشحن في ١/٣١/١٩٤٤		١٠٦	ميعاد الطعن بالنقض في قضايا الوقف... ..	
٦ ٦ ٩٠	مرسوم بقانون بشأن التقدير الحكيم . : ١٩٥٢/٢٤٠			قانون حالات وإجراءات الطعن بالنقض . : ١٩٥٩/٥٧	
٦ ١٧ ٦ ٤٢ ١٠٨	مرسوم بقانون بشأن عقد العمل الفردي . : ١٩٥٢/٣١٧	٤٥ ٤٧	٦٢ ٧٠ ٧١ ٧٩ ٨٠	إجراءات الطعن — إعلان الطعن ... ..	٩ — ١/١٧
٦ ٨ ٦ ١٣ ٦ ٢٦ ١٠٩	مرسوم بقانون بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل . : ١٩٥٢/٣١٨	١١٦١ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦		مرسوم بقانون بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية . : ١٩٢٩/٢٥	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢	مرسوم بقانون ١٩٥٢/٣٤٩ بتعديل بعض أحكام القانون ١٩٣٩/١٤ ... ٦٩			مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . شرط الذهب ... ٢٠	

لوائح وقرارات وأوامر

١٧	اللائحة الجمركية : المخالفات الجمركية — توريد البضائع ... ٩٥ قرارات اللجنة الجمركية — إعلانها والمعارضة فيها ... ٨٧ مدى الاعفاء المقرر بالفقرة الأخيرة من الم ٣٧ ... ١١١ القرارات الواردة في البابين ... ٨٧	٢٨٠ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٨٢	إصدار الأحكام ... ٩١٦٢٨ إستئناف — ملغاة ... ٥٩ التماس إعادة النظر ... ٤٥ اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الشرعية : عدم جواز الجمع بين معاشرين ... ٤٧ قرار وزير المالية : رقم ١٩٤١/٢٤٢ ورقم ١٩٤٢/٢٢ ضريبة الأرباح الاستثنائية . إختيار رقم المقارنة ... ١٦ الأمر العسكري رقم ٩٩/١٩٥٠ إعانة غلاء المعيشة ... ١٠٨
٣٣	اللائحة الشرعية : إختصاص هيئة التصرفات — والمحكمة القضائية ... ٦٤ عدم سماع دعوى الزوجية ، دعوى الطلاق ... ٩١٦٥٩	٣٣٠ ٨٢ ٢	



## معاهدات

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	معاهدة سندات الشحن :		٥/٤	التحديد القانوني لمسئولية الناقل ... ..	٢١٤٢٠
٣/٤٣	التحفظات التي أجازت المعاهدة ذكرها في سند الشحن ... ..		١/٩	كيفية حساب الحد القانوني - شرط الذهب	٢١



## موضوعات الفهرس وصفحاته

### الأحكام الصادرة من محكمة التنازع والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)		(ق)	
إجراءات	٧ و ٢٢	قانون	١٣
إحالة	٨	(م)	
اختصاص	٥ و ٢٢	مجموعة رسمية	١٧
إدارة التشريع	٨	محاماة	١٧
أقدمية	٩	محكمة النقض	١٨
(ث)		محكمة تنازع الاختصاص	٣
تأميم	١	مخاصمة القضاة	٢٠
ترقية	١٠	مرتبات	١٥
تفتيش قضائي	١١	معاشات	١٥
(د)		(ن)	
دعوى	٢٤	نيابة عامة	١٥
(ع)		نقض	١٥
علاوات	١١	(و)	
عمل	١	وظيفة	١٩

(ب)

## الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ج)		بنوة ... .. ٥٥		(١)
٧٧	جمارك ... ..	٥٧	بيع ... ..	٢٧	إثبات ... ..
	(ح)	٥٥	بلينة ... ..	٢٥	إثراء بلا سبب ...
			(ت)	٢٥	أجانب ... ..
٧٥	حراسة ... ..	٥٩	تأمين ... ..	٣٢	أحوال شخصية ...
٧٥	حساب ... ..	٦٢	تأمينات عينية ...	٣٨	اختصاص المحاكم
٧٥	حسن نية ... ..	٦٤	تجزئة ... ..	٢٥	إذعان ... ..
٨١	حقوق عينية ...	٥٥	تحقيق ... ..	٢٥	ارتفاق ... ..
٨٣	حكم ... ..	٥٥	تحكيم ... ..	٤٠	إرث ... ..
٧٥	حيازة ... ..	٦٦	نزوير ... ..	٢٥	استئناف ... ..
	(خ)	٦٨	تسجيل ... ..	٤٤	إعانة غلاء ...
		٥٥	تصدي ... ..	٤٩	إعلان ... ..
١٠٥	خبير ... ..	٥٥	تصفية ... ..	٤٩	أعمال تجارية ...
٧٥	خطأ ... ..	٥٥	تعويض ... ..	٢٥	إفلاس ... ..
٧٥	خطبة ... ..	٥٥	تفسير ... ..	٢٥	إقرار ... ..
	(د)	٧٠	تقدم ... ..	٥١	التزام ... ..
		٥٥	تقرير التلخيص ...	٢٥	التصاق ... ..
١٠٧	دعوى ... ..	٥٥	تملك بمضى المدة ...	٥٣	التماس إعادة النظر
٧٥	دخان ... ..	٥٥	تنبيه نزع الملكية ...	٢٥	القرارات الإدارية
١١٠	دفاع ... ..	٧٣	تنفيذ عقارى ...	٢٥	أوامر الأداء ...
		٥٥	توكيل ... ..		(ب)
				٥٥	بطلان ... ..



(ج)

(تابع) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ق)		(ص)		(س)
١٤٧ ...	قاضي الموضوع	١٢٣ ...	صحافة	١١٣ ...	رسوم التسجيل
١٤٩ ...	قانون	١٢٣ ...	صورية	١١٣ ...	رسوم جمركية
١٥٣ ...	قسمة	١٢٥ ...	صيدليات	١١٣ ...	رهن عقارى
١٤٧ ...	قوة الأمر المقضى			١١٣ ...	ريع
١٤٧ ...	قوة قاهرة		(ض)		(ن)
١٤٧ ...	قيود البناء	١٢٧ ...	ضرائب	١١٣ ...	زواج
	(ك)		(ط)		(س)
١٤٧ ...	كادر العمال	١٢٣ ...	طلاق	١١٣ ...	سبب صحيح
	(ل)	١٢٣ ...	طلب احتياطى	١١٣ ...	سفينة
١٤٧ ...	لائحة جمركية		(ع)	١١٣ ...	سمسرة
١٤٧ ...	لائحة شرعية			١١٣ ...	سندات الشحن
	(م)	١٢٣ ...	عرف	١١٥ ...	سند
١٥٥ ...	محاكم شرعية	١٣١ ...	عقد		(ش)
١٥٧ ...	محاماة	١٣٥ ...	علامات تجارية	١١٧ ...	شركات تجارية
١٤٧ ...	محكمة القضاء الادارى	١٣٥ ...	عمل	١١٣ ...	شرط الذهب
١٥٩ ...	محكمة الموضوع		(ف)	١٢٠ ...	شفعة
١٤٧ ...	محل مختار	١٢٣ ...	فصل	١١٣ ...	شهر عقارى
١٤٧ ...	مرض الموت	١٤٤ ...	فوائد	١١٣ ...	شهود
				١١٣ ...	شيوخ

## (تابع) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٧٣ ...	نقض ...		( ن )	١٤٧ ...	مستولية ...
١٨٧ ...	نقل بحرى ...		نزاع ملكية للنفقة		
١٤٧ ...	نيابة عامة ...	١٦٩ ...	العامة ...	١٦٣ ...	ملكية ...
	( و )	١٤٧ ...	نسب ...	١٤٧ ...	منافع عمومية
١٤٧ ...	وصية ...	١٤٧ ...	نظام عام	١٤٧ ...	مواريث
١٩١ ...	وقف ...	١٤٧ ...	نفقة ...		
١٩٦ ...	وكالة ...	١٧١ ...	نقابات ...	١٦٧ ...	موظفون

## تصويب

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٥٠١	١٦	أن	إن
٦٥٣٦٥١٨		جنيه ، جنيتها	جفيتها
٦٥٥٤٦٥٥٣			
٦٦٠٧٦٦٠٤			
٦١١			
٥١٩	١	ترتب	ترتبت
٥٢٣	١٨	عن	عند
٦٥٤٧٦٥٢٧		جنيه ، ملين	جنيتها ، مليا ، مليات
٦٥٥٣٦٥٤٩			
٦٦٠٣٦٥٩٦			
٦٦٠٧٦٦٠٥			
٦٣٣			
٦٥٣٨٦٥٣٥	٩٦١٩٦١٥	استنفذت	استنفذت
٩٣ فهرس			
٥٣٦	١٢	تستنفذ	تستنفذ
٦٦٠٩٦٦٠٦	٤٦١٠٦٦	باستنفاد	باستنفاد
١٨٦ فهرس	١٨		
٥٥٥	١٧	موقف	موقوف
٥٥٧	١٤	فدان	فدانا
٥٦٥	٨	طرد دخان	طردا من الدخان
٥٧٠	٢٠٦٧	اختصما - في الأخذ	واختصما - أن يأخذا
٥٧٦	١٢	وانما ظرفا	وانما كان ظرفا
٥٧٧	١٩	جنيتها	جنيه
٦٠٤	٤	٢٩٠	٩٢٠
٦١٤	١٨	يبني	يبين
٦١٩	١٧	لى	الى
٦٢٦	١٨	لا	الا
٦٦٣٦٦٣٥	٩٦١٢٦١٠	يطلب السمسار	يطلب الى السمسار
٥٠ فهرس			
٦٧٢	١١	تسبب	تسبب





## تصويب

صواب	خطأ	سطر	صحيفة
وإلزام الزوج بأن يدفع	إلزام اوج فع	٢١	٥٨٥
وهى	وهى	١٣	٣٠ (فهرس)
الصفقة	الصفة	٦	٥٠ ( » )
إلى عميله	إلا عميله	٧	٥٠ ( » )
في حقيقته	في حقيقة	٤	٥٨ ( » )
ليخلص	ليخلص	٤	٦٥ ( » )
ما يعد كذلك	ما يعد لذلك	١٩	٨٧ ( » )
في حقيقته	في حقيقة	٤	١١٨ ( » )
المكافأة	المكافأة و	١٣	٢٠٦ ( » )

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " فرع مطبعة دار القضاء العالي " في يوم الخميس ٢٧ من شوال سنة ١٣٨٠ ( الموافق ١٣ أبريل ( نيسان ) سنة ١٩٦١ ) م

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المنتخب











Bibliotheca Alexandrina



0542396